

4041
51A

بسم الله اكر

جلد اول

فسخه فتاوى حماديه در علم فقه

من مؤلفات مولانا ابوالفتح ركن بن حسام الناكور

سبح الله نراها واجعل الجنة مثواها

ان كتاب الطهارة كتاب الكمال

در شهر جمادى الاول سنة ۱۲۴۲ هجرى قمرى

مطابقت ماه دسمبر سنة ۱۸۲۵ عيسوى بمقابلت كتب

متعددہ تصحيح يافته باهتمام مولوى غلام محمد و

طبع اسيا نك ليتھوكرافت كيني نكابل

طبع در اسد

فقط

الله اكبر

جلد دوم

نسخه فتاویٰ حمادیه در علم فقہ

من مؤلفات مولانا ابوالفتح رکن ابن حسان الناکوری

سقى الله شراهما وجعل الجنة مثواهما

از کتاب الکفالة ثم آخر کتاب

در شهر شوال سنه ۱۲۴۱ هجری قدسی مطابق ۱۳۰۱

سنه ۱۸۲۹ عیسوی مقالہ کتب متعددہ تصحیح^{فہ}

با احترام مولوی غلام محمد وم مطبع اسبکت

لیتھوگرافت کتبى بقالب طبع در آمد

فقط

في كتابه الأول في فناوي حماديه از كتاب الطهارة كتاب الكفاة صفحہ

١١٩	الطهارة	٤
١٢٠	الصلوة	٢٤
١٢١	الزكاة	١١
١٢٢	الصوم	٢٢
١٢٣	الحج	٥٦
١٢٤	النكاح	٥٤
١٢٥	الطلاق	١٢٦
١٢٦	العقاق	١٦٨
١٢٧	الأيمان	١٤٣
١٢٨	المحدود والقيس	١٩٩
١٢٩	السير	٢٥٤
١٣٠	التبيط واللقطر	٣١١
١٣١	الاباق	٣١٤
١٣٢	المنقود	٣١٨
١٣٣	الشركة	٣٢٢
١٣٤	الوقف	٣٢٥
١٣٥	البیوع	٣٥٦
١٣٦	الکذابة	٣٥٩

فهرست جلد دوم فتاوه حادید در علم فقه انزکات بحواله کتاب ^{بعض} الف

کتاب	المحوالة ۴۱۳
کتاب	القتضاء ۴۱۸
کتاب	اشهادات ۴۵۸
کتاب	الوكالة ۵۱۷
کتاب	الدعوى ۵۳۳
کتاب	الاقراء ۶۶۲
کتاب	الصلى ۶۷۵
کتاب	المضاربة ۶۸۸
کتاب	الوديعة ۶۹۲
کتاب	العارية ۷۰۱
کتاب	المضاربة ۷۰۲
کتاب	الاجارة ۷۱۷
کتاب	الاکراه ۷۳۸
کتاب	الحجر والمأزون ۷۴۳
کتاب	الغصب ۷۴۸
کتاب	الشفعة ۷۵۷
کتاب	القسمه ۷۶۱
کتاب	المزارعة ۷۷۱
کتاب	الصيد والذبائح ۷۷۳

- كتا الأرضية ٨٠ ٤
- كتا الانقياس ٨٢ ٤
- كتا ^{والشرب} احياء الموات ٨٢ ٩
- كتا الرهن ٨٣ ٨
- كتا الجناب ٨٣ ٤
- كتا الوصايا ٨٩ ١
- كتا الفرائض ٩٠ ٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تورق قلوب الموحدين بنور التوحيد والإيمان : شرح
صدور العلماء بقبول الإسلام والاحسان : وأحيى فواد العارفين
بإعطاء المعرفة والإيقان : وخص من بينهم المجتهدين بزيادة أصابة
الحق والاتقان : تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي أنزل الأحكام
وشرع الشرائع وبين الحلال والحرام : بل الحلال ليرتكبه : وحرم المحرم
ليجتنبه : علم واعلم : حكم واحكم : وعد وأوعد : أفنى وأوجد : أمر بإتباع
أحسن ما في السنن والكتاب : ومدحه بقوله أولئك الذين هدانا
إلى الله وأولئك هم أولوا الألباب : شؤادة هي مصباح مشارق خلاصة
الاعتقاد : وكلية هي مفتاح أغوار تنمية الإرشاد : وشهد : بطلان
عباده ورسوله الذي بلغ في تقرير فهمنا : يب المواعظ غايبة
الاستغناء : وبلغ فيما بلغ استقصاء إيصاح سنن : سنن فرائض
الأيحاء : صلى الله عليه وعلى آله ما أضيئت إصلاح مطلق مبتلى المأثور
وأفيض منتقى زلال حكم الصغرى والكبرى : وسلم تسليمًا كثيرًا
كثيرًا : أما بعد فقال العبد الراجي إلى رحمة الله الرب البار

ابو الفصح ركن بن حسام الملقب الناكوري * اصله الله شانه * واطاه
 بكرمه برهانه التي لما شرفت في بلدة نصر والده * صانها الله عن
 الاهالة * بشرف مجلس من ساداهل زمانه * وفاق ذوى الحكومة
 في عصره واوانه * بمعاليله العلية * وشمايله السنية * هو الكامل
 الميام بالاحكام * عند الدعاوى والزحام * العالم الفاضل
 المجتهد * الفاضل بين الحق والباطل بالعزم والمجد * العارف
 لعادات الناس * الباني على مبادئ الشرع والاساس * لا يقدر
 احدا ان يظهر خلاف الواقع بحضوره * لغاية احتشامه ونهاية
 شعوره * ولا يمكن شهود الزور * ان يقدموا على الحضور *
 لكمال ذكائه ومعرفته * وكثرة تجربته ومهارته * لان له ولا
 تنفيذ الاحكام * في خمس وثلاثين من الاعوام * ولعله ما قضى في
 الدعاوى * الا بما عليه الجمهور والفتاوى * المستجمع لقون الكمال
 الانسية * الفائق اهل زمانه بسجيته المرضية * شعر * وان
 يثق الامام وذاك منهم * فان المسك بعض دم الغزال * الا وهو
 الاعظم المعظم * الاكرم المكرم * صدر صدور العالم * افضل
 اهل الاسلام واشرف بني آدم * اعني قاضي القضاة القاضي حاد
 الملة والدين احمد بن الامام العالم الكامل * استاذ التلقين القا
 بحر المعاني * نغان الثاني * جامع الفروع والاصول * ناقد المعقول
 والمقول * قاضي القضاة القاضي المرحوم المغفور القاضي الاكرم

الرحمن * باسكا نه بجوحة الجنان * لا زال مصونا معصوما من عوائق الزمان
 وبوائق الحداث * وفوض اليّ والى ابني العالم المستمى بمولانا داود *
 اعطاه الله خير الدين والدنيا * الافتاء في القضايا والفصح للروايات وما عليه
 الفتيا شرعت انا وابني في تتبع الروايات * وما عليه الاعتماد وتوافق
 الروايات * وما اجبنا الا بما عليه الاجماع والجمهور * بفضل الموفق الرب
 الغفور * واجتمع عندنا اجزاء كثيرة منها نجوي الواقعات * ولكن
 كانت الروايات * اشثانا متفرقات * فجمعناها جميعا يسهل الوقوف
 بها * ورتبناها ترتيبا يسر الاطلاع عليها * واوردنا كل باب
 موده * وكل فصل موقعه * ولقد كررنا الروايات في بعض الابواب
 لان تلك موافقة لكل باب * وهذا التكرار دأب المؤلفين *
 وعادة الاساتذة المصنفين * ليجد الطالب في كل محل ما يطلبه *
 ولا يبتلي في التصحح بتعبه * والكتب التي استخرجنا الروايات
 منها * الهداية * والكافي * والزيادات * والسغناقي * والمجدي *
 والمصبرات * وفرائد الدراية * والعوارق * واصول الواقعات *
 والخوارزمي * والمستصفى * والكفاية * وشرح مجمع البحرين *
 والتجريد * وشرح الوقاية * والتهديب * واللباب *
 وتحفة الفقهاء * وفتاوى الحجة * وشرح الطحاوي *
 واسرار الفقهاء * وحاشية الهداية * والملقط * والنسفي *
 والخلاصة * والمحيط * وفتاوى الناطقي * وجامع الشرح * والضيائي * وشرح

الكثر المسافري : والجسوط : والقيمة : والوزير : والواقعات
 الحسامي : والذخيرة : والحقاني : وكشف الغوامض : والمنافع :
 والتأريخي : وجواهر الفتاوى : وحاشية القدوري : وعلوة
 المسعودي : وفتاوى البرهاني : والسراجي : وفصول الهادي : وكشف
 المكتوم : والمصنف : ومطلوب المسلمين : وفصول الاستر وشيخ
 والكنز : وتبسيط الغافلين : وجامع الفتاوى : والكرماني : وعدة
 المفتي : والمشورة : وشرح الكنز : وعدة المفتي : وكنز العجايب : و
 التبيين : والعتابي : والطهيري : وحصر العلائي : والكبرى : والتأريخي
 والصغرى : ومنية المفتي : والشاهان : واليزدوي : ومنية المصلي :
 وولولي : وفتاوى النوازل : وعقيدة النجاح : وكشف اليزدوي :
 ومجموع النوازل : والغوامض : ودرر البحور : ومجمع البحرين : والتجسس :
 والمنافع : وملخص الشرحين : والكرميني : وشرح الهداية المسافري : وشرح
 التهذيب : واليتابع : والقدوري : وشامل البيهقي : والمتفق : و
 المنظومة : وناسيس النظائر : والحماوي : وحاشية المنظومة : ومختار
 الفتاوى : والمغرب : والمنية : ومختصر الكرخي : وفتاوى الحسامي :
 والاقضية : وكفاية الشعبي : ولبستان أبي الليث : وشرعة الاسلام :
 وفتاوى انواع الفقهاء : وخزانة الفقهاء : واقليم الاسلام : وتفسير الدين
 وفتاوى وعبد الطاهر البديعي : والترصيع : والانوار في مذهب الشافعي :
 والعزير في شرح الوجيز على مذهب الشافعي : والوجيز :

والحاوي * والينابيع * والمحرب * كل منها للشافعي * وقناوى الفضل
 وقناوى المنتهى * والشرح جسي * وخزانة الفقه العليا * والمستقى * و
 قناوى الاوزجندى * وتفسير الاحقاق * وجامع الجوامع * وتلخيص
 المنطق * وتفسير البستي * وشرح الطوابع * وقناوى اهل سمرقند * ^{واظهر}
 المرغنيا في * واحياء العلوم * وفوائد المشايخ * واصول الامام ^{الكرخي}
 ومفاتيح العلوم * وقناوى الصيرفي * والعيون * وعقيدة الجبر
 اسحق الصغار * وجمع الحواشي * وزيادات الغياثي * واصول الصغار
 والكامل * والجامع الصغير * وتحفة القراءة * وشرح ادب القاضي
 للخصاف * وتفسير ابي الليث * ودستور القضاة * ومفاتيح ^{العلماء}
 والتوضيح * وروضة العلماء * وتوجيه المختار * وتفسير ^{من} خزانة
 الرازي * وزاد الفقهاء * وتلخيص الجوامع * والايفاح * والتفريد
 واصول النصارى * واليواقيت * والتحقيق * والتمهيد * وفصول
 الحياطي * ومدخل الكرخي * وتحفة الخاني * وعقيدة مولانا
 عبد العزيز * وعقيدة النسي * والقراخاني * وصوان القضا
 وكفاية البيهقي * وكشف المنار * والمختب شرح الحسامي
 وشرح الآثار * والمحقق شرح المتفق * والمصابيح * وفقه الامام
 شمس الائمة الشرحسي * والمشكوة * وشرح المصباح * والشفا
 الركني * وشرح العقيدة * والمدارك * وملحق البحار
 * معاني النعمان * والهاشمية للزردوي * والاصول ^{الصغار} لابي القاسم

وتفسير الامام الزاهد* والشرح الالامية* وعصر الايمان*
والمشارك* وشرح الآخر الالامية* وتفسير الوجيز* و
تفسير التهذيب* وشرح الارشاد* وفتاوى الفضلي* و
فتاوى الابانة* وكنز العباد* وفتاوى البخاري* ومختصر
الحاجيني* ورسالة الامام شهاب الدين* ونوازل البكري*
ومختلف الفقهاء* وشرح المشارق لمولانا علم الدين* والمهذب
شرح القادوري* ورسالة الاحتساب* وتفسير الشيخ شهاب^{بن}
الديلمي* والتصاب* ورسالة النكاح* وتاج القصص
في تحف الرخص* وزبدة الاصول* واحكام كلمات الكفر
وتفسير الكشف* وعمدة الاصول* وشرح البيهقي*
فلما فرغنا من جمع هذه المسائل الثمينة سميناها بكتاب
الفتاوى الحمادية* لتكون مجودة مقبولة مشهورة معروفة*
فان الاعتصام بذيل الكرام* يورث المقاسد والمراحم*
جاءنا الله وآياكم من الذين رضي بفضله عنهم* وصلى الله على
خير خلقه وآله اجمعين* كتاب الطهارة*
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ وأحسن الوضوء
خرجت خطايا من جسده حتى تخرج من تحت اظفاره* من الكافي
الاصل ان التوضي بالماء المطلق جائز بالنص والخبر*
والمطلق المتعرض للذات دون الصفات* لا بالنفي ولا

بالاثبات * واريد به هنا ما يسبق الى الافهام بطلاق قولنا الماء كماء
 السماء والمد وكوها * وازا فتد الى البر للتعريف لا للتقييد * اذ
 يفهم بطلاق قولنا الماء فاذا بطلت صفة الاطلاق لم يتوضأ
 كالاشربة والحل وماء الباقلي والمرق وماء الورود * لانه لا يسمى ماء مطلقا
 اذ لا ينصرف افهاما اليه عند الاطلاق * ولهذا يقال لم يشرب
 الماء وان شرب المرق * ولو كان ماء حقيقة لما صح تقييده الان
 الحقيقة لا تسقط عن المسمى * من المستغنى والاصل في هذا ان
 التوضي بالماء المطلق جائز مادامت صفة الاطلاق باقية فاذا
 بطلت صفة الاطلاق لا يجوز التوضي به * من التحفة واما الماء
 المطلق اذا احتل به شيء من المائعات الطاهرة على وجه نزول
 اسم الماء * ومعناه بالطبخ وغيره بان صار مغلوبا به فهو ملحق بالماء
 المقيد غير انه تعتبر الغلبة او لا من حيث اللون والطعم * ثم من
 الاجراء فيطران كان شيئا يخالف لونه لون الماء مثل اللبن والحل
 والعصر وماء الزعفران والمعصر والزجاج وكوها فان العبرة
 فيه للون ان كانت الغلبة للون الماء يجوز التوضي به * وان كان
 مغلوبا لا يجوز * وان كان موافق لونه لون الماء نحو ماء البطيخ
 وماء الاقنار فان العبرة فيه للطعم ان كان شيئا له طعم يظهر في الماء
 فان كان الغالب طعم ذلك الشيء لا يجوز التوضي به * وكذلك نحو
 نقيع الرعيب وسائر الانبذة * وكذلك ماء الباقلي وماء المرقمة

بماء الورد ونحوها * وان كان شيئاً لا يظهر له طعم في الماء فان العبوة لكثرة
 الاجزاء ان كانت اجزاء الماء اكثر يجوز التوضي به والافلا من
 الكفاية * ويجوز التوضي بماء خالط شيئاً طاهر فغير احداً واصلاً
 كماء المد والماء الذي يختلط به الاثنان والصابون والزعفران
 والميراث عند اسم الماء * من الثانية ولا يجوز التوضي بشيء من الاشربة
 ولا بغيرها من المائعات نحو الخل والمرق الا نبذ التمر فانه
 يجوز التوضي عند عدم الماء المطلق في قول ابى حنيفة رح الاول *
 من الخلافة ولا يتوضأ بشيء من الاشربة واما التوضي بنبيذ
 التمر عند وجود الماء لا يجوز بالاجماع * وعند عدمه كذلك عند
 ابى يوسف رح * وعند ابى حنيفة يجوز * وعند محمد رح يجمع بينهما
 من شرح المجمع وروى نوح ابن مريم عن ابى حنيفة رح انه يشهد
 ولا يتوضأ به * وهو قول الجب يوسف والشافعي رح وهو الاصح
 وعليه الفتوى * من النصاب ولا يجوز التوضي بنبيذ الزبيب
 هو الاصح * وفيه خلاف بعض الناس * وكذلك لا يجوز بماء
 العنب وهو الصحيح وفيه خلاف ابن الجب اذ لم يكن مشتد *
 اما التوضي بنبيذ التمر اختلف العلماء فيه * والصحيح ما قاله
 ابو حنيفة رح آخر وهو قول الجب يوسف والشافعي رح انه لا يجوز
 لان الله تعالى اوجب التيم عند عدم الماء المطلق ونبيذ
 التمر ليس بماء مطلق * من التجريد الوضوء بكل ماء لم تخالط نجاسة

اوشى طاهر ازال اسم الماء ورقته عنه جائز وان وجد متغير اللون * من
 المحيد يشرح الهداية ولا يجوز التوضي بما سوى نبيذ التمر من الانبذة كنبيذ
 الزبيب ونحوه جريا على قضية القياس * فان مقتضى عدم جواز التوضي
 بجميع الانبذة * لانها ليست بماء مطلق بدليل انه لا سبق الفهم اليها
 عند ذكر الماء المطلق فاشبهت المرق ونحوه * الا ان النص وسره في
 نبيذ التمر يقتصر الحكم عليه * لان المعدول به عن القياس بالاثرا يستعمل
 فيه الراي والنظر وقال الاطاعى يجوز التوضي بسائر الانبذة لانه في معنى
 نبيذ التمر في الرقة والسيلان فيلحق به * قلنا سائر الانبذة
 ليست في معنى نبيذ التمر من كل وجه * لان في التمر صلاية تنبع
 من انتشار اجزائه في الماء كالا انتشار ما ينشتر من اجزائه
 يكون قليلا فيمكن ان يكون عفوا فلا يخرج الماء عن
 الطهورية بخلاف الزبيب ونحوه فان فيه رخاوة فينتشر
 من اجزائه اكثر مما يفتشر من اجزاء التمر فلا يلون في
 نبيذ التمر من كل وجه فلا يلحق به بمنزلة المحدث العهد
 لا يلحق بالمحدث السابق في جواز البناء * لانه ليس في
 معناه من كل وجه * من التهذيب طاهر اخلط بالماء وازال
 لونه ولم يزل اسمه ورقته كالزعفران وغيره او الخبز اذا ابتل
 في الماء يجوز التوضي به خلافا للشافعي رح * من جامع الشرح وكذا
 بخار المربط اذا ارتفع الى الكوة واستجد وخرج من شق الباب وتجمع اوارتفع بخار الكف

إلى السقف واستجمده ثم ذاب فيها أصاب ذلك البلل نجسًا
 وإذا ارتفع بخار البيت إلى الطابق واستجمد كان ارتفاعه من موضع
 نجس فهو نجس * وإذا ذاب ذلك وأصاب شيئًا نجسها، وإن كان
 ارتفاعه من موضع طاهر فهو طاهر ورأيت في موضع آخر فالطابق
 نجس قياسًا وليس بنجس استحسانًا * وصورة ذلك إذا احتوت
 العذرة في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب إنسان لا يفسده
 استحسانًا ما لم يطره حراثر الجحاسة فيه * وكذلك الاصطبل إذا كان
 حارًا وعلو ارتد طابق * أو بيت البالوعة إذا كان عليه
 طابق فغرق الطابق وتقاطر منه * وكذلك الحمام إذا ارتفعت
 فيه الماء فغرقته يلبثه وتقاطرت * وكذلك لو كان في الاصطبل
 كوز معلوف فبهد الماء فترشح من أسفل الكوز وتقاطر في القياس
 يكون نجسًا * لأنه إذا كان طاهرًا في الأصل * وكذلك الماء الذي
 فيه وصيرة الأسفل نجسًا موهوم * والمتيقن لا يزول بالموهوم *
 من الأسرار ولا ينال أن ينبذ التمر ماءً لأنه لو كان ماء حقيقة لم يترتب
 استعماله على الماء إذ لا ترتب في استعمال جنس المياه * ولأن المائية
 معلوبة بمخلوطة التمر * ومن سقاه ماء على الحقيقة فذلك جهل منه
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم سقاه ماء مجازًا على اسم ابتدائه
 كما سقاه تمرًا ولا اشكال أنه ليس بتمر وهو مائع يشرب * فيثبت أن
 البديل عن الطهور الأصلي وهو الماء الصحيح لا غير * من الهداية

والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف
الآخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب
الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه * اذا اثر التحريك
في السراية فوق اثر النجاسة * ثم عن السخيفة ربح انه يعتبر التحريك
بالاغتسال وهو قول ابي يوسف ربح * وعنه بالتحريك باليد *
وعن محمد ربح بالتوضي * وجعل الاول ان الحاجة اليه في الحيض
اشد منها في التوضي * وبعضهم قدروه بالمساحة عشر
في عشر بذراع الكرباس توسعة للامر على الناس وعليه الضوابط
والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا يتجسس بالاعتراف هو الصحيح * قوله
في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر اشارة الى انه يتجسس
موضع الوقوع * وعن ابي يوسف ربح انه لا يتجسس الا بظهور النجاسة
كالماء الجاري * من الكافي وقدره عامة المشايخ ربح بالعرض في العشر
بذراع المساحة وهو سبع قبضات * لانه من المصوحات وذراع
المساحة فيها ايقم وقيل بذراع الكرباس توسعة للامر على الناس
لانه اقصر من ذراع المساحة باصبع * والاصح انه يعتبر في كل مكان وزمان
ذراعهم * والصحيح في العمق ان يكون بحال لا يظهر ما تحته بالاعتراض
وقدره البعض باربع اصابع مفتوحة * ثم اذا لم يتجسس كله هل يتجسس موضع
الوقوع ان كانت مريئة يتجسس والا * وعند مشايخ العراق يتجسس فيهما
من التهذيب عن ابي يوسف ومحمد ربح في الغدير الكبير اذا اغتسل

فيه من جنابة كانت على بدن نجاسة عينية لا يجوز النوض
من ذلك الموضع ولا يجوز وعلمه الفتوى من التصريح
وكذلك الواكد اذا كان كثيرا بحيث لو حرك احد طرفيه
لا تحرك الطرف الآخر وعن محمد بن محمد بن محمد بن
وذكر الكرخي رح انه ينظر فيه باكثر الراي وهو الصحيح من
الفتاوى الحجة في الحوض الكبير الذي لا يتنجس بوقوع
النجاسة وقال بعضهم ثمانية اذرع في ثمانية اذرع وقال
بعضهم عشرين اذرع وقال بعضهم زيادة على ذلك والاصح والاشهر
عشرين اذرع من شرح الطحاوي وقال ابو المطيع البجلي رح اذا كان
خمسة عشر في خمسة عشر فهو كبير لا يوجب التنجس اذا كان
عشرين في عشرين لا اجد في قلمي شيئا اياي لاشت فيه وروي
عن جماعة من اصحابنا رح قالوا عشر في عشر والفتوى على هذا القول
من الحميدي لانه وقع في اكبر رايهم ان الماء اذا بلغ هذا المبلغ لا ينجس
بعضه الى بعضه فافتوا على ما وقع عندهم وهذا القول حكاه
نصير بن يحيى عن ابي سليمان الجرجاني صاحب محمد بن محمد بن
التارخاني وجعلوه كالماء الجاري لكثرة الماء وتوسعوا فيه لهوم البلى
من الهداية عن ابي يوسف رح لا يتنجس الا بظهور النجاسة في الماء
الجاري من الحميدي وهذا لان الماء الجاري انما لا يتنجس
بوقوع النجاسة لانه يرد على النجاسة ماء طاهر فيطهره وكذلك هنا

يرد على الماء الخمس الطاهر فيظهر من الوقعات الحسامة الموض إذا
 كان عشر في عشر ف وقعت فيه النجاسة لا يتنجس إلا أن يتغير
 طعمه أو ريحه أو لونه لأن الفضة أدنى ما ينتهي إليها نوع من
 من حاشية الهداية وفي التصديق والاصل فيه أن ما لم يكن
 لا يتنجس وإن كان ركدًا فالحق في هذا ما عتبار أن الطاهر
 النجاسة لا تصل إلى أطرافه الأخيرة في أفاريزه يدرك
 أن يكون قول صاحب الهداية دلالة على أنه إذا لم يتغير طعمه
 الماء الكثير كالبحر فإنه إذا وقعت فيه نجاسة لم ينجس به الماء كله
 فكذا هذا باعتبار الجامع المذكور وهو أن الظاهر أن النجاسة لا تصل
 في أطرافه الأخيرة من الأسرار والمعنى الحقيقي ركدًا أو في حيز
 الجاري لا يتنجس بنجاسة تقع فيه ما لم يكن له من الماء
 لأنه كثير والقليل يتنجس بالابحاج فصار الكثير الأدب لا يتنجس
 من قبل ماء البحر الذي لا يبرأ منه إلى غير وجهه
 المستعمل من شرح الهداية فإنها كانت لا يتغير طعمه أو ريحه
 ولا يصل شيئًا إلى الجانب الآخر لأن لا بد من وقوع النجاسة في
 الجانب الآخر في اتصال النجاسة التي هي أدنى فيكون أدنى
 طاهر ونحوه كما كان فيكون في المعنى تسكن بأصابعه عليه وهو
 المقيّد لا يزول بالشك وهذا مستدل به فيكون من ذلك
 تحت عموم النصوص الدالة على جواز تنويع ما لم يكن الماء أو الطاهر

ويحتمل ان يكون هذا استدلالا بعدم العلة المنحصرة وهو وصول
النجاسة الى الماء الطاهر على ما تنجسه كما اذا لم تقع النجاسة فيه اصلا
لا في ذلك الموضع ولا في غيره * وهذا ايضا استدلال في المعنى
بالاجماع * فان قيل الدليل المذكور وهو عدم تحريك الجانب
الآخر بتحريك الطرف الذي وقعت فيه النجاسة على الفور
لا يدل على عدم وصول النجاسة بالتفويج بعده * قيل وصول
النجاسة بعده في كل موضع معين من الجانب الآخر محتمل والماء
في الجانب الآخر كان طاهرا وطهورا بيقين واليقين لا ينزل
بالشك فيكون تمسكا بالاصل الجمع عليه معنى بخلاف حوض تحريك
الجانب الآخر منه بتحريك احد الجانبين * لان الحال تدل على ان تلك
النجاسة قسرية - الحاشا طرفه غالبا والغالب كالمحموق وغلبة
الظن دليل على وصوله * ويحتمل ان يكون هذا تمسكا باقياس على
الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة ولم ير لها اثر * او بدلالة النص
لان جواز التوضي بالماء الجاري اذا وقعت فيه النجاسة لا يلزم ولم
ير لها اثر لما ثبت بقوله عليه السلام الماء لا ينجسه شيء الا غير
طعمه او ريحه او لونه باعتبار ان الطاهر ان النجاسة لم تبقى بل
تذهب بجريان الماء ولم يمتد بتدويرهم بقاء النجاسة هناك مع منع وصول
النجاسة في ذلك المحل تسييرا على الناس فلان يثبت جواز
التوضي من الجانب الآخر الذي لم تقع فيه النجاسة من الخوض في

والظاهر عدم وصول النجاسة أصلاً أولى : لأن عدم اعتبار المشك في
الزوال : من شرح المجمع هذا التقدير في العديربعشر في عشر منقول عن
محمد بن روح وعليه الفتوى توسعة على الناس : والصحيح عن أبي حنيفة روح أنه لم
يقدر في ذلك شيئاً وإنما قال هو موكول إلى غلبة الظن في خلو من النجاسة
من طرف إلى طرف وهذا أقرب إلى التحقيق : لأن المعتبر هو عدم وصول
النجاسة : وغلبة الظن في ذلك جارية مجرى اليقين في وجوب العمل
كما إذا أخبر واحد بنجاسة الماء وجب العمل بقوله : وذلك
مختلف بحسب اجتهاد الراي وظنه : من الثانية وعن محمد بن
كان يقول في النوادر أنه سئل عن هذه المسئلة فقال إن كان
مثل مسجد يهذه الفهوم لا يخلص بعينه إلى بعض فلما قام مسجداً
وكان ثماناً في ثمان في رواية : وعشراً في عشر في رواية : واثناً عشر في
اثناً عشر في رواية : وأكثر مشائخ بلخ روح على أن كان خمسة
في خمسة عشر لا يبقى فيه شبهة : وإن كان ثمانية في ثمانية
يحتاج فيه : وعامة المشائخ روح أخذوا بقول أبي سليمان
روح : وقالوا إذا كان عشراً في عشر فهو كبير : من شرح الو
قال محي السنة روح التقدير بعشرة في عشرة لا يرجع
إلى أصل شرعي يعتمد عليه : أقول اسم المسئلة
أن العديربالعظيم الذكي لا يتحرك أحد لمرفعه يتحرك
الطرف الآخر إذا بقيت النجاسة في أحد يديه وانفرد بالوضع

في الجانب الآخر ثم قدر هذه عشرة في عشرة * وانما قدر به
 بناء على قوله عليه السلام من حفر بئراً فله مما حولها أربعون
 ذراعاً فيكون لله حريمها من كل جانب عشرة ففهم من هذا
 انه اذا اراد آخر ان يحفر في حريمها بئراً يمنع منه * لانه يجذب
 الماء اليها وينقص الماء في البئر الاولى * وان اراد ان يحفر
 بئراً بالوعة يمنع ايضا لسراية النجاسة الى البئر الاولى ويتنجس
 ماؤها * ولا يمنع فيما وراء الحريم وهو عشرة في عشرة فعلم ان الشرا
 اعتبر العشرة في العشرة في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت
 النجاسة تسري يحكم بالمنع * ثم المتأخرون وسعوا الامر على الناس
 وجوزوا الوضوء في جميع جوانبه * من الفتاوى الطهيرية
 الحوض اذا كان مدوراً اعتبر فيه ثمانية واربعون ذراعاً
 حتى لو كان دون ذلك يجوز * وقيل يعتبر ستة وثلاثون ذراعاً
 الصحيح وهو مبرهن عند الحساب * والمعتبر ذراع الكروية
 لا ذراع الملك * من الفتاوى المجتعة الحوض والبئر والنجس
 تنجس ماؤه فامتلاً من الماء الطاهر وخرج منه شيئ طهر
 وهو اختيار الفقيه ابي جعفر ربح فصار الماء كالماء الجاري و
 كذا لك قصعة الحمام * من جواهر الفتاوى حوض تنجس ماؤه ثم
 يبس ثم حفر وافي وسطه بئر يكون طاهراً وهذا ظاهر لا خلاف فيه
 والخلاف في البئر اذا تنجس ماؤها ونضب ثم عاد الماء لا يكون طاهراً

عند أبي يوسف روح حتى ينزح * لأن الطهارة معلقة بالنزح *
 وعند محمد روح يظهر ذكره في التجريد * من الخبائية الصحيح أنه طاهر
 فيكون ذلك بمنزلة النزح * من كثر العجائب سئل علي بن أحمد
 عن الخف والمكعب والجرموق إذا أصابتها نجاسة فامر الماء عليها
 ثلاث مرات يحكم بطهارتها وإن لم يوجد التحفيف فيما بين ذلك *
 اغتسل من الجنابة ولم يدخل أصبعه في أذنه وسرته لا يصال الماء
 بعيد غسله * من الملتقط ماء المطر الجاري في السالك والأزقة
 لا بأس به * من نصاب الفقه ماء المطر إذا جرى على السطح ^{السطح}
 نجاسة ^{ويحتمل} محمد روح أن كان في جانبين من السطح نجاسة فالماء الذي
 جرى على السطح طاهر * وإن كان في ثلث جوانب أو عند الميزاب وأكثر
 الماء يلاقى النجاسة عند الميزاب فالماء نجس * لأن الأقل
 يتبع الأكثر * فصار حكم الأقل حكم الأكثر * وعنه أيضا ماء
 المطر إذا مر على العذرات ثم اجتمع في موضع فخاصه النساء
 ثم دخل المسجد وصلى لا بأس به * لأنه ماء جار * من الجواهر
 مكعب صبي وقع في بئر وبالقوا في طلبه ولم يجدوه إن كان طاهرا
 فلا بأس به * وإن كان نجسا أو غلب على ظنه أنه نجس فاذا
 نزع جميع الماء لا يضر أن لم يوجد * من الشامل البيهقي توضأ
 بماء جب يوضع كوزه على الأرض جاز * لأن الأرض
 أصلها على الطهارة * من الكبرى وإذا كان به جرح سائل

وقد شد عليه خرقه فاصابها اكثر من قدر الدرهم او اصاب
ثوبه اكثر من قدر الدرهم فان كان بحال لو غسل يتنجس ثانيا
قبل الفراغ من الصلوة جاز له ان يصلي قبل ان يغسله والا
هذا هو المختار * لانه لا يمكنه التحرز عنه * من الثانية
مريض تحت ثياب نجسة ان كان لا يبسط شيئا الا ويتنجس
من ساعاته فيصلي على حاله * وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكن
تلقفه زيادة مشقة بالتحويل * من العتابة لو وجدت في
البرقارة ميتة لا يدري متى وقعت لا يعيد شيئا وهو
المختار * من الجواهر جبة تنجست ان وصل الماء الى القطن
فدلكها طهرت * من الناطقي والرابع صاحب الجداري و
القروح الذي لا يقدر غسله فانزيم * من التارخانية
ان اولاد المسلمين اذا ماتوا حال صغره حرقوا ان يعقلوه يكونون
في الجنة * من الفتاوى الحجة فصل في الشك في اصابة النجاسة
في الثياب والاواني قال ابو حفص البخاري ربح من شك
في اناء او ثوبه او بدنه اصابته نجاسة ام لا فهو طاهر ما لم يتيقن
وكذلك الآبار والحياض التي يستقي منها الصغار والكبار والمسلون
والكفار * وكذا السم والخبث والاطعمة التي يتخذها اهل الشر
والبطالة * وكذلك ثياب التي ينسجها اهل الشركة والجهلة من
اهل الاسلام * وكذلك الحجاب الموضوع والمركبة في الطريق

والسقايات التي يتعم فيها اصابة النجاسة * كل ذلك محكوم بطهارته
حتى يتيقن بنجاستها * واصل ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه استسقى عبد الرحمن بن عوف رضى فقال استقيت من حرة
مخزومة او من الجب الذي يشرب منه الناس فقال صلى الله عليه وسلم
من الجب الذي يشرب منه الناس * وروي عن محمد بن واسع رضى ان رجلا جاء الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اجرة ابصر مخزومة اي مستورا ^{ضيقا}
احب اليك ام وضوء جماعة المسلمين قال وضوء جماعة المسلمين ان احب الاديان
الى الله تعالى الحنفية السمجة * قال عبد الله بن المبارك رح اذا اصاب الثوب
نجاسة مائة ولا يعلم مكانها يغسل الثوب كله * وقال في كتاب الصلاة اذا سال عبيد بن
الكثير لا يجب غسله ما لم يتبين انه نجس الا تقوى واختبايا * وهذا اذا لم يكن الكيف
موضع بولهم وغائطهم نحو ما اذا كان موضع غسل او انيهم وجوبهم ويقولهم * اما اذا
كان موضع بولهم يغسل ويغتسل * وقال ابراهيم بن يوسف اذا كان اليوم يوم مطر
فلا تسأل عن صاحب المنزل ان نجس هذه الماء ام طاهر * واذا لم يكن يوم مطر فسأل
وحكي عن الفقيه الجعفي محمد بن عبد الكريم بن موسى انه كان يحكي عن ابي بكر بن حامد انه قال قيل
لاي اتا سم الحكيم رح ان القصارين يغسلون ثيابك ونباب الناس في المقصرة في هذه
الحياض الصغار والكلاب يشربون منها يقول فركب وابنه ونظر الى ابي فسر فقيل له
ماذا تصنع قال انظر في هذه الحياض فاعلم اني ارى حوضا عسلا في عسلا قول عسلي يغسل ثوب ^{هذا}
الحوض الكبير وهو لا يجس بشرب الكلاب * وسئل عن ابراهيم بن يوسف رح عن ^{جلين}
هما يصليان ثوب احدهما طاهر والثوب الاخر نجس فوقع الكم النجس على صاحبه

قال يعيد الذئب ثوبه نجس ولا يعيد الذئب وقع عليه
الكم النجس وقال أيضا إذا كان طرف ثوبه نجسا على الأرض لا يتحرك
بتحركه اجزائه وان كان يتحرك بتحركه لا تجوز صلوة معه بخلاف
البساط تجوز الصلوة على الطرف الظاهر وان كان الطرف الآخر نجسا
لأنه في حكم الأرض الطين إذا اختلط به السرقين فما ضربه
إنسان فتلوث منه خفة ولمافتة جازت الصلوة معه وكان عليا
ابن الخطاب وعبد الله ابن المعقل رض يخوضان ماء المطر وطين المطر
أظهرا أنهما جازا لصلوة معه دفعا للحرج والله أعلم من النصاب المرق
إذا بالت في الماء يفسد الماء ولو بالت في الثوب لا ينجس لأن في الثياب
ضرورة لا ممانعة خل في طي الثياب فلا يمكن الاحتراز عنها بخلاف
الأماء ونظير هذا ما قيل في المرأة إذا شربت الماء ولحست القصة لا يحكم
بنجاستها وبمثله لو لحست عضو إنسان يجب عليه غسل ذلك لعدم
الضرورة من النصاب والاستنجاء بالماء أفضل إلا أن يكون مانعا
فيح يتحرك إذا كان أقل من قدر الدرهم ويستجني بغيره وإذا احتاج
إلى الاستنجاء على ملأ من الماء سرائحت النجاسة جاوزت الحد
والأكثر من قدر الدرهم فإنه يشنج لأن إزالة النجاسة فرض عليه
ولضرورة في إبداء العورة ولا ضرورة للناظرين في النظر إلى عورته
فيفسق الناظر ولا ياتم المستنجي بذلك إذا أراد أن يغتسل في الحمام وأراد
أن يغسل أراد فيبدى عورته لا ياتم لأنه محتاج إلى غسله وكان ما ذ

النِّيَابِ وفي المبسوط للفقهاء أبي الليث رَجَّحَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ
 إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَوْ بَقِيتُ أَشْعَرَةً مِنْ جَنَابَتِهِ لَمْ يَصِبْهَا
 الْمَاءُ يَحْدُ بِهِ كَذَا وَكَذَا فِي الْقِيَمَةِ فِي النَّارِ * وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ رِشْوَنِ عَنْ قَتَادَةَ
 عَنْ أَبِي بَكْرٍ شَعْرِي وَكَانَ يَحْجُزُ شَعْرَهُ أَفَادَ مَا ذَكَرْنَا جَوَازَ حَبْرِ الشَّعْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 بِمَا كُتِبَ الْمَكْتُومُ نَظْمًا لِمَا لَمْ يَتَّجِعْ فِي الْإِبْدَانِ * فَذَلِكَ كَالْحَجَرِ لَدَى النَّهْمَانِ
 وَهُوَ كَبُولُ الشَّاةِ عِنْدَ الثَّانِي * وَيَشْبَهُ الْخَلَّ لَدَى الشَّيْبَانِ * يَتَّجِعُ
 فِي الْإِبْدَانِ أَيْ فِي الْوُضُوءِ أَوْ فِي الْإِعْتِسَالِ لَا سَقَاطَ الْمَرْفُوعِ لِلتَّقَرُّبِ
 حَتَّى لَوْ كَانَ لِلتَّبَرُّ وَلَا يَصِيرُ مُسْتَعْمِلًا عِنْدَ الْكُلِّ * مِنَ التَّرْصِيعِ وَمَسَالِكِ الْمَاءِ
 الْمُسْتَعْمِلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَةٍ فِي وَجْهِهِ كَالظَّاهِرِ وَهُوَ مَا إِذَا رَقَعَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمِلُ فِي الْمَاءِ
 الْقَلِيلِ جَازَ الْوُضُوءُ بِهِ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ وَهُوَ الصَّحِيحُ * وَفِي وَجْهِهِ الْفَخْصُ
 وَانْدِتَابُ أَحْرَاقِهِ وَيَكْرَهُ شُرْبُهُ وَيَجُوزُ الْيَتِمُّعُ بِهِ وَجُودُهُ بِقَدْرِ الشَّرَابِ
 لِلْعَطَشِ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ نَجَسًا لَقَدْ تَأْتَوْضَأُ بِهِ فِي آثَانَا ظَاهِرٌ فِي شُرْبِهِ وَجُودُهُ
 الْمُغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ عِنْدَ تَوَضُّعِهِ أَوَّلًا إِذَا كَانَتْ رِجْلَاهُ فِي
 مُسْتَقْعِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمِلِ فَلَوْ كَانَ ظَاهِرًا لَمَا آخَرْنَا * وَفِي وَجْهِهِ اخْتِلَافٌ وَعَلَيْهِ
 مَسْئَلَتَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ لِلْمَحْدَثِ فِي الْمَسْجِدِ عِنْدَ هَيْئَتَيْهِ
 الْمَاءِ الْمُسْتَعْمِلِ * وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ لَا يَكْرَهُ نَظْمًا رَتَنَهُ * وَالثَّانِيَةُ الْقِرَاءَةُ فِي
 الْحِمَامِ يَكْرَهُ عِنْدَ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ رَجَّحَ وَأَبُو يُونُسَ رَجَّحَ وَأَبُو حَنِيفَةَ رَجَّحَ وَابْنُ
 الْقَلْبِ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى أَصْلِهِ وَهُوَ أَنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمِلَ طَاهِرًا
 غَيْرَ طَهُورٍ فَلَا يَكُونُ الْمَوْضِعُ مَوْضِعَ نَجَاسَةٍ بِإِعْتِبَارِهِ * وَعِنْدَ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ

فأشبه الخرج * تقسيم آخر في حكم الماء المستعمل باعتبار الأقوال وهو ستة
 طاهر وطهور مطلقا وهو قول مالك رح واحد أقوال الشافعي رح وطاهر المكان
 المستعمل محدثا وطهور إن كان المستعمل طاهرا وهو قول زفر رح واحد
 أقوال الشافعي رح * والثالث أنه يتوقف فيه وهو أحد أقوال الشافعي
 رح * والرابع طاهر مطلقا وهو قول محمد رح واحد عن الروايات
 عن أبي يوسف رح * والخامس نجس بنجاسة خفيفة وهو قول أبي حنيفة
 رح ورواية عن أبي حنيفة رح * والسادس نجس بنجاسة غليظة وهو رواية
 الحسن بن أبي حنيفة رح والفقوى على أنه طاهر * من المصنف قال فخر الإسلام
 الماء المستعمل طاهر عند أصحابنا رح جميعا وهو المختار عندنا وهو طاهر المروية
 وما ذكر في النظم خلافا ظاهر الرواية * من جامع الشروح ومشايخ العراق
 قالوا أنه طاهر غير مروي باختلاف بين أصحابنا واختيار المحققين من مشايخنا
 هذا فهو الأشهر عند أبي حنيفة رح وهو الأقيس فإنه ماء طاهر لا في عضو طاهر
 فحدث النجاسة فيه من أين كما في غسل الثوب الطاهر * من تحفة الفقهاء
 وأما حكم الغسالة فتقول الغسالة نوعان أحد فصا غسالة النجاسة الحكيمة
 وهو الماء المستعمل * ثم مشايخ بلخ حققوا هذا الاختلاف على الوجه الذي ذكرنا
 ومشايخ عراق قالوا أنه طاهر غير طهور باختلاف بين أصحابنا رح واختيار
 المحققين من مشايخنا هذا فإنه هو الأشهر عند أبي حنيفة رح وهو الأقيس فإنه
 ماء طاهر لا في عضو طاهر فحدث النجاسة فيه من أين * من الكافي والماء
 المستعمل أربعة أرفع حدث طاهر غير مطهر بخلاف مالك والشافعي رح * لأنه

ماء طاهر يستعمل في عضو طاهر ففي كما كان كما لو غسل به ثوب طاهر * وقال
 زفر راج وهو أحد قولي الشافعي راج ان كان المستعمل متوضيا فطاهر مطهر
 والا فطاهر غير مطهر * وقال محمد راج وهو رواية عن أبي حنيفة راج هو طاهر
 الرواية وعليه الفتوى طاهر غير مطهر * لان ملاقاته الطاهر الطاهر
 لا يوجب التجسس * من المسافر في شرح الكثر وهو قول محمد راج والفتوى
 عليه وهو أحد قولي أبي حنيفة راج * من النافع والفتوى على قول محمد راج
 انه طاهر غير مطهر * من المحيط ان الماء المستعمل غير مطهر واختلجوا في
 طهارته * قال محمد راج طاهر غير مطهر وهو رواية عن أبي حنيفة راج *
 الفتوى * لان الماء اذا استعمل في محل فاقصى احواله ان يصير مثل حال
 المحل واعضاء المحدث والجنب طاهرة والماء المستعمل في هذا المحل يصير
 بهذه الصفة * فاذا اصاب الثوب تجاوز الصلوة معه من الفتوى
 الحجة الماء المستعمل على ثلثة اوجه * مستعمل وهو نجس نجاسة خفيفة
 بالاتفاق كما لا يستجاء وغسالة الثياب النجسة * ومستعمل هو طاهر
 مطهر بالاتفاق كغسالة الجيوب والبقول والثياب الطاهرة * ومستعمل فيه
 اقارب الائمة وهو الماء الذي استعمل في الغسالات الحكيمة كما لو شوى
 النسي * قال ابو حنيفة راج نجس نجاسة غليظة * وعند ابي يوسف راج
 نجس نجاسة خفيفة * وعند محمد راج طاهر غير مطهر والفتوى على قول
 ابي بن الجهم راج انه طاهر غير مطهر حتى لو ابتل الثوب او البدر منه
 حازمت صابرة * من النوازل وهذا اذا اجتمع في موضع ثم اصاب الثوب

وأما إذا تقاطر من أعضائه وأصاب الثوب فإنه لا يغسل الثوب بالاتفاق
 من السارخاني في قولهم جميعاً * من الفتاوى الحجة في فصل كيفية الاغتسال
 والقطرات الواقعة في الأمان من اليد والشعر معقوفة * من التفريد الماء
 المستعمل في البذل على وجه القرية عند محمد رح طاهر خير طهور * وهو رواية
 عن أبي حنيفة رح والفتوى على هذا * من الخلاصة ثم في الجنب إذا دخل
 يده في الأمان هذا إذا لم يرد غسله بل أراد رفع الماء * فإن أراد غسله
 أن كان أصابعه وأكثر دون الكف لم يتنجس الماء وإن أدخل الكف يده
 به غسله يتنجس * وهذا قول أبي يوسف وأحدى الروايتين عن أبي
 حنيفة رح * أما قول محمد رح وهو قول أبي حنيفة رح الصحيح أنه مع محمد رح أنه
 طاهر وعليه الفتوى * من الجواهر لو أدخل الكف في الأمان للغسل يتنجس
 أبي يوسف رح * وأما على قول محمد رح وهو قول أبي حنيفة رح أنه طاهر وعليه
 الفتوى * من المبسوط رجل اغتسل من الجنابة فانتفع من غسله شيئاً في الأمان
 فإن الماء لا يفسد * لأن هذا مما لا يستطيع الامتناع عنه فلو قلنا أنه يتنجس
 الماء لصاق الأمر على الناس * وقال الله تعالى يَرْيَدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ *
 ولا يريد بكم العسر * وقال تعالى وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ * و
 قال تعالى لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا * من الوزير واختلافوا في الماء المستعمل
 في رفع الحدث * فقال أبو حنيفة رح في إحدى الروايات عنه وهو يتنجس نجاسة
 صريحة إلا أنه يقول في هذه الرواية إن ما يترشش منه على الثوب وما تعلق
 بالمندبل القش من بلله طاهر * من المصنفات ذكر في المبسوط أجمع أصحابنا رح أن

لا يستعمل في الوضوء والغسل لا يجوز استعماله ثانيا * لكن اختلفوا
 في طهارته ونجاسته * عند محمد روح طاهر غير طهور والفتوى على قوله
 ان اليتيمة ذكر في صلاة البقالي وانما يكون الماء مستعملا اذا اجتمع في موضع
 احد في طست او مكان فاما قبل ذلك فلا حتى اذا تناثر عن العضو
 على موضع من ثيابه لم يثبت لذلك حكم الاستعمال بالاجماع *
 وهكذا قالوا فيمن مسح الاعضاء بالمسنديل ان ذلك المسنديل لا
 عليه حكم المستعمل بالاجماع * من منية المصلي ويستحب ان يمسح بمسنديل
 بعد الغسل * من الوقعات الحسامية في باب الطهارة المعلمة
 بعلامة النون الماء المستعمل فيه عن ابي حنيفة روح ثلث روايات * وروى
 محمد روح عنه انه طاهر غير طهور * وبه اخذ هو والفتوى عده لعموم
 البلوى الا في الجنب * وبه اخذ الفقيه ابو الليث روح على ما باتي
 في باب الطهارة المعلمة بعلامة العين * ومنه في الباب المعلمة
 بعلامة العين اذا خاض الرجل في الحمام بعد ما غسل قدميه فليغسلها
 اذا خرج * فان لم يغسل ولم يعلم ان في الحمام جنبا اجزاه * وان علم ان
 في الحمام جنبا قد اغتسل روى الحسن ابن زياد عن ابي حنيفة روح انه
 لا يجزيه حتى يغسل قدميه اذا خرج * وعلى قياس رواية محمد
 عن ابي حنيفة روح في الماء المستعمل على ما اخترنا في الباب المعلمة
 بعلامة النون يجزيه * لكن استثنى الجنب ثمه * وهذا موضع
 الاستثناء * وبه اخذ الفقيه ابو الليث روح * وفي ان اول الجيفة

والفتوى على انه يجزئ وان لم يغسل قدميه * من الطحاوي والماء
المستعمل هو الذي زائل من البدن واستقر في مكان فاما ما دام على البدن
فلا يلحقه حكم الاستعمال حتى انه لو بقيت على العضو لم يصح الماء
فهرت ذلك ابلل الذي على ذلت العضو الى اللعنة التي فيه جاز * ولو صب
ابلل الذي في اليمنى الى الميمنى في اليسرى او من اليسرى الى اليمنى لا يجوز * ولو كان
هذا في الجنابة جاز * لان الاعضاء في الجنابة كلها كعضو واحد حتى انه لو
في القدم لمعة فبلها من الماء الذي على الرأس يجوز * من المنيه وروي عن
ابي القاسم الصغار ج في رجل يستحي ويجري ماء الاستنجاء تحت رجله وليس
بخفيه خرق فله ان يصلح مع ذلك الخف * لان بالماء الاخر يطهر الخف كما
بطهر موضع الاستنجاء * ومنه ولو كان على يده نجاسة رطبة فاخذ عروة
القميعة كلما صب الماء فاذا غسل يده تلتا طهرت اليد والعروة والله اعلم
كتاب الصلوة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل صلوة الخمس كمثل نهر جار على باب احدكم
فيغسل فيه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنة شي قالوا لا يا رسول الله قال لك
مثل صلوة الخمس من الحائية واول وقت الفجر حين قطع الفجر المستطير الفجر ان
يسمر العرب لاول كاذبا وهو البياض الذي يبس وكذب السرحان ويعقبه ظلام
لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت شيء من احكام النهار * والثاني هو البياض
الذي يسير ويعترض في الافق اينزال يزداد حتى ينتشر شيء مستطير لذلك
تنبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء صلوة الفجر من

الخلاصة الأصل وقت الفجر من حين تطلع الفجر المعتزض في الأفق إلى طلوع الشمس
 والفجر فجران الأول هو البياض الذي يبدأ وكذا نوب السرحان ويعتبه ظلام
 ويسمى كاذبا لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شيء من أحكام النهار * والثاني
 هو البياض الذي يستطير ويعتزض في الأفق ولا يزال يزداد حتى ينتقته ويسمى
 مستطيرا تثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز أكل الفجر
 وآخر وقت الفجر حين تطلع الشمس * من التجريد في كتاب الصوم ووقته من
 طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس * من شاهان شرح الهداية ثم قيل إن
 العبرة بالأول طلوع الفجر الثاني وقيل لا ستناره وانتشاره قال شمس الأئمة الحلواني
 رح القول الأول حق * من شرح الطحاوي وطلوع الفجر الصادق يخرج وقت
 العشاء ويدخل وقت صلاة الفجر فيحرم على الصائم الأكل والشرب والجماع
 من الحصر قال أبو حنيفة رح أول وقت العصر حتى صار ظل كل شيء مثليه
 وقال الأشعري * من الظهيرية والفتوى على قولهما * من التأسيس وعندنا
 كما قال * من لا سر وقلها مقتدى * من حاشية المنذومة وأما ما على
 الفتوى ذكر في الفتاوى الظهيرية ينبغي أن لا يؤخر صلاة العصر حتى يصير ظل
 كل شيء مثليه ولا يصلّي العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ليعلم في صلاة في
 وقتها بالاجماع * من الهداية ويحبب تعجيل المغرب * لأن خيرها مكروه
 لما فيه من التشبيه باليهود وقال عليه السلام لا يزال أمتي بخير ما عجلوا
 المغرب * من حاشية القدوري ويكره التأخير إلى اشتغال النجوم * من المغزى
 اشتباك النجوم كثرتها ودخول بعضها في بعض * من صلاة المنسعودي

چون آفتاب فرو شود وقت نماز شام اندر آید و اتفاق است که در گزاردن نماز شام
 تاخیر نماید * قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال امتي بخير سالم يومئذ المغرب
 الى اشتباك النجوم * من مطلوب المسلمين واول وقت نماز شام چون
 آفتاب فرو شود اثر شعاع او نماند * من القية يعبد صلوة المودات احتياطا
 لاحتمال فسادها * ومنه ناليس له يد ورجل اصلا لا تجب عليه الصلوة
 من السراحي قوم تخلفوا عن المسجد وصلوا في البيت بجماعة فانهم ينالون
 فضل الجماعة ولكن دون ما ينالون في المسجد * من كفاية الشعبي يختلف
 المشايخ رج انه متى يدرك فضل تكبيرة الافتتاح فبعض مشايخه خارجا لو بان
 يصير مدركا لفضل تكبيرة الافتتاح مادام الامام في قراءة الفاتحة * وقاله
 البعض اذا جاء بتكبيرة الافتتاح مقارنته لتكبيرة الامام او موصولة والا
 فقد فاته فضل تكبيرة الافتتاح * فالاول في غاية الرخصة * والثاني في غاية
 الضيق * والاصح هو القول الثالث انه مادام الامام في الثناء فكبر المقتدي
 فانه يدرك فضل تكبيرة الافتتاح واذا اخرج حتى شرع الامام في التعوذ
 والتميمه فانه فاتته فضيلة تكبيرة الافتتاح * قال وهذا هو الاصح عند
 لان كل ركن وضع قبل القراءة فهو تبع للتكبير فاما اذا افتتح القراءة فقد
 اشتغل بفرض آخر وخرج عن حد التكبير * من الخلاصة لو ادرك الامام
 في الثناء لا ينال ثواب تكبيرة الافتتاح وهذا في شرح الطحاوي * والمختار
 انه ان ادرك الامام في الفاتحة ينال ثواب الافتتاح * من الذخيرة
 وقال بعضهم اذا ادرك الامام في الركعة الاولى يصير مدركا فضيلة

تكبيرة الافتتاح وهذا اوسع بالنا س * من الحصر في باب ابي يوسف رح
واما فضيلة تكبيرة الافتتاح فكلموا في وقت ادراكها الصحيح من ادراك
الركعة الاولى فقد ادرك فضيلة الافتتاح * من الغياثية عن الشيخ
الشيخ خنسي رح ان التطوع بجماعة خارج رمضان انما يكره اذا كان على
التداعي والتجمع * اما اذا اقتدى واحد او اثنان لا يكره * وفي الثلاثة
اختلاف * وفي الاربعة يكره بلا خلاف * من الخلاصة وفي جامع الا
ومنتخب جامع الاصول في فصل التطوع ان التطوع بالجماعة اذا كان على
سبيل التداعي يكره * وكذا في الاصول للصد والشهيد رح اما اذا صلوا
بجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره * وقال شمس الائمة المحل
ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق * وفي الاربعة اختلف المشايخ
رح * قال الجامع عظمه الله ذكرا واولاها هو اصل الرواية ثم ذكر ما روي
شمس الائمة المحل في رح فباطلاق اصل الرواية لا يكره التطوع بالجماعة
مطلقا اذا صلوا بغير اذان واقامة لعدم التداعي وهو الاذان والاقامة
ولهذا اصرح في شرح الكافي حيث قال انما يكره التطوع جماعة اذا صلوا
على وجه استدعى الناس اليها بجماعة كما يدعى الى المكتوبة بالاذان و
الاقامة فتحقق معنى التداعي انه الاذان والاقامة * ايده ما ذكر في القادر
الطهيري في باب الاذان في مسألة تكرار الجماعة في المسجد عن محمد رح
اذا اذنوا واقاموا على وجه التداعي خفية لا بأس به * من القنية
واختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد

الأول في العزيمة من شرح بيضة بن بستان أبي الليث قال الفقيه
 رح إذا كان للرجل نرا بهيبد من المسجد فخاف على نفسه المطر
 على الخروج إلى المسجد وخاف على ثيابه الفساد فلا بأس أن يصلي
 في بيته من مفايح المسائل ينبغي أن يكون المؤذن صلحا عالما
 بالاحكام والاقوات لا من معظمت امور الدين من الخاوي
 وقال خاف المؤذن إذا لم يكن بصيرا باوقات الصلوة ليس له
 أجر المؤذنين من تحفة الفقهاء ومنها بيان من يصلح
 للأمامة فنقول الصالح للأمامة هو الرجل الذي من أهل الصلوة
 المفروضة سواء كان حرا أو عبدا أو بصيرا أو أعمى تقيا كان
 أو فاجرا على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلوا
 خلف كل بر وفاجر ومنه كان اذان الصبي العاقل صحيح من غير
 كراهة من صلوة المسعودي مسئلة : اگر کسی بانگ نماز گفت دیگر
 آمد بانگ نماز آغاز کرد نشاید که وی را منع کنند اگر وی را اعلام کردند که بانگ نماز
 آنه اند باید که خاموش نماند بانگ نماز را تمام کند بکار بانگ نماز شروع است دلیل بر
 جامع من الخلاصة في اذان الجنب روايتان والاشبه ان يعاد اذان
 الجنب ولا تعاد اقامته لان تكرار الاقامة ليس بمشروع وتكرار
 الاذان مشروع كما في الجملة من الحميدي شرح المهداية *+*
 والاشبه ان يعاد الاذان ولا تعاد الاقامة لان تكرار الاذان
 مشروع في الجملة كما في صلوة الجمعة وتكرار الاقامة غير مشروع

في صلاة ما به وهذا الا ان شرعية الاذان للاعلام ولا بأس بالاعلام
 مراراً وأطواراً وشرعية الإقامة للشروع في الصلاة وتكرارها يؤدي
 الى الفصل بين الإقامة واقامة الصلاة وان لمكروه من شرح المجمع
 ويكره اذان الصبي ويجزيه واذان الجنب والمرأة يعاد دون الإقامة
 وانما خص الاذان دون الإقامة لان تكرار الاذان مشروع دون الإقامة
 من الجواهر رجل سكن دار الغير بغير اذنه ويصوم ويصلي فانه يكره للمأثم
 بغير اذن مالك الدار ولا كراهة للصوم والصلاة فيها من الكبر
 اذا ألتقى في المسجد حشيش كثيران وجد حجمه اذا سجد يجوز ولا
 فلا واذا صلى على التبن او القطن او المملوح فسجد عليه ان استقرت
 جهته وانفر على ذلك ويسجد الحجر يجوز وان لم تستقر لا يجوز
 لان في الوجه الاول هو في معنى الارض وفي الوجه الثاني لا من البرهان
 ولو سجد على شيء محشوان وجد حجم الارض جاز واتسيرة قالوا انه
 لو بالغ لا يتسفل راسه ابلغ عن ذلك من خلاصة لو سجد
 على العجالة ان كانت على البقر لا يجوز وان كانت على الارض يجوز
 كما لو سجد على السرير ولو سجد على الحنطة والشعير يجوز ولو سجد
 على الدخن والجاورس لا يجوز من البرهانية ولو سجد على الارض
 والجاورس لا يجوز لانه ليس بمعنى الارض فان الجبهة لا تجد قواها
 عليه من التجنيس اذا وضع كفيه على الارض ويسجد عليهما يجوز
 من النسفية ومن سجد في الصلاة على يديه يجوز لكن الافضل ان

لا يفعل ذلك لان افضل الاعضاء الوجه اذا امر الله تعالى ان يوضع افضل
 الاعضاء على اهلون الاشياء وهو التراب تواضعا لله تعالى وخضوعا *
 الذخيرة واذا كان موضع السجود ارفع من موضع المداين كزمن شيب
 ذكر شمس الائمة الحلواني في كتاب الصلوة انه ان كانت التفاوت بمقدار لبنة
 او لبنتين يجوز * وان كان اكثر من ذلك لا يجوز * واراد باللبنة و
 اللبنتين المنصوبة دون المقروشة * من الظهيرية وان سجد على
 الذريرة والجاورس والرمل لا يجوز * من الكافي شرح الهداية
 وقد تكلموا في تكرار السجود فقل انه تعبد لا يطلب فيه المعنى كاعدا
 الركعات * وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يقبل فسجد مرتين
 ترخيما له * وقيل السجدة الاولى اشارة الى انا خلقنا من الارض والشاء
 الى انا نعاد اليها * قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم الآية *
 من المسافري شرح الهداية وقيل فرضت لقوله تعالى واسجد واقترب
 اي بسجدة اخرى * من السعناحي وروي في الاخبار
 ان الله تعالى لما اخذ الميثاق من ذرية آدم عليه
 السلام حيث قال واذا اخذ ربك من بني آدم من
 ظهورهم ذريتهم الآية امرهم الله تعالى بالسجود
 قصد يقالوا فسيجد المسلمون كلهم وبقي الكفار فلما رفع السلو
 رؤسهم رأوا الكفار لم يسجدوا فسيجدوا ثانيا شكر لما وفقهم الله تعالى
 على السجود الاول فصار المفروض سجدتين * من الفتاوى المحجة

لا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد وعليه
الفتوى من الظهيرية اذا فات الوتر عن المريفين يكفر لكل وتر نصف صاع
كما في سائر الصلوات من السراجية اذا مات وعليه فوات فرفع
الوارث من الميت لكل صلاة نصف صاع من برأ وقيمته لكل مسكين
او مسكين واحد عن كل الفوات يجوز ولا يجوز ان يوزي عن صلاة
لفقيرين من الجواهر قال من مات وعليه قضاء صلوات فاته يجب
لكل فريضة ووتر نصف صاع من برأ او اعطى فقيرا اقل من نصف صاع
جاز كما في كفارة الصوم من الضية واعطى فقيرا واحدا كفارة الصلوات
جملة جواز فاتها صلاة عشرة اشهر وماتت لتتوكت مالا قال انما
تستقرض ورثة الفقير من ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
لورثته ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
اخرى ذلك عنها كمن كان عليه فوات فيتموها وثلثها من ثلثه
المفقي اذا مات وفاته صلاة الشهور والاسماء ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
من الخطة ويدفع الى مسكين ثم المسكين يتصدق به على الورثة ثم
الورثة على المسكين حتى يتم كما في حصة ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
اذا مات الوارث عليه صلوات ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
صلوات ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
يوم نصف صاع وانما يعطى من ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
يستقرض قريبه نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يعطى المسكين

عليه ثم وثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرناه * من الفتاوى المحجة وان لم يوص
 للورثة يتبع بعض الورثة يجوز فان كانت الصلاة كثيرة والخطاة قليلة
 تعطى الورثة عشر من مسكن واحد الفداء صلاة يوم وليلة ثم يدفع
 الفقير ثلث العشرة الى الوارث فمدفع الوارث ثلث العشرة بفداء يوم
 وليلة هكذا يفعل من راح حتى يستوعب الصلاة فيخرج الميت من العسدة
 من الحميدي شرح الهداية وفرض المسافر في الرباعي ركعتان التقيد
 بالفرض احتراز عن السن فانه لا قصر فيها لان له ان لا يفعلها وقيل
 الا فضل الترك تروخا وقيل الفعل تقربا وكان الشيخ الامام الفقيه
 ابو جعفر رح يقول بالفعل في حالة النزول والترك في حالة السير *
 من الغياشية تكلموا في السن في السفر في تركها وادائها *
 قيل الا فضل تركها تروخا وتروخا وتخفيفا * وقيل لا بل يفعلها تقربا *
 وكان الفقيه ابو جعفر رح يقول بالفعل حالة النزول والترك
 حالة السير وهو حسن جدا * من الهاموي قال هشام كثيرا
 ما رأيت مجدا رح في السفر لا يتطوع قبل الظهر وبعد الظهر
 كان يتطوع قبلها وبعد ظهرها وكان لا يدع ركعتي الفجر ولا الركعتين
 بعد المغرب ولم اري صلي تطوعا قبل العصر ولا قبل العشاء في السفر يصل
 العشاء والوتر * من السراجية المسافر ياتي بالسنن ولا يتركها الا
 بعد زيارتي شمس الائمة الشريفة رح * من التجميع والمزيد
 والسنن لا يدخلها القصر لان التوقيف ورد في الفرائض وهل يأتي

حتى ان اهل العسكر اذا فؤوا الاقامة في دار الحرب خمسة عشر يوما او
اكثر وهم محاصرون اهل المدينة لا تصح نيتهم كما لو نوى السفر في غير
موضع السفر * من شراح مجمع البحرين لا فها ليت بحل اقامة فلم تصادف
النية محلها فلغث * من النافع واذا دخل مصر اتم الصلاة وان لم ينو
المقام فيه * من المستصحب قوله لا نه مقيم فيه لان المرء في مصر لا يكون
الا مقبلا فحالده معنية عن قصده * من تحفة الفقهاء في الباب فصول
ثلاثة احدها في بيان الشروط التي تتعلق بها رخصة السفر وهو ان
ينه باسدة السفر ويخرج من عمران مصر فحالم يوجد هذان الشرطان
لا ثبت في سعة حكام السفر ورخصة المسافرين * ثم المعتبر في حق النية
هو نية الاصل دون التابع حتى ان المولى اذا نوى السفر وخرج من
العمران مع عبده بصبر عبده مساويا وان لم ينو السفر * لانه تابع * ولان
الزوج مع الزوجة * وكذا كل من لزمته ائمة غيره * الخليفة والسلطان
والميراث والجنس ونحو ذلك * واما بيان ما يجب به حكم السفر فنقول ببطلان ما يضاف
ريافيه وهو الاقامة * لكن اما تذايق الاقامة بربعة اشياء * بصريح
نية الاقامة * وبوجود الاقامة بطريق التسمية * وبالدخول في مصر *
وبالعزم على العود الى مصر * من النواقص وان من امكنه الاقامة
باختياره يصير مقبلا بنية نفسه ومن لا فلا من الاسرار وظاهر حديث
صلونه بمكة عام حجة الوداع انه كان لا يتم وصوبكة على طمأ نية ورفاهية
وكان يلهل مكة بالانعام * من شرح التمهيد بعبء سافر مع المولى

قد خلا في وطن العبد لا يصير إن مقيمين * أما العبد فلا منقايح وأما المولى فلا من
 لم توجد منه نية الإقامة ولا دخول الوطن الأصلي * من الغياثية العبد
 إذا كان بين الموليين في السفر فنوى أحدهما الإقامة دون الآخر فإن
 كانا تهايبا في خدمته ونوى الإقامة لهما فالعبد يتم يوم خدمته بقصر
 يوم خدمته الآخر * فان لم يكن تهايبا قالوا ينبغي أن يصل إلى رعا
 اعتبار الأصل وترجيها به إذا لأصل هي الإقامة ويقعد عن رياس الركعتين
 لا بحالة احتياط * من درر البحور ولا يشترط حضور السلطان في جماعتها
 وفاقا ولا اذنه * وبه قال مالك وأحمد رحم خلافا لا يحنيفة رحم * من الهداية
 ولا تجوز أقامتها إلا للسلطان أو لمن أمره السلطان * من الحميدي وقال
 الشافعي رحم ليس بشرط اعتبار إيساء المكتوبات * من المسارقات
 رحم السلطان شرط إقامة الجمعة * وقال الشافعي رحم ليس بشرط
 من الفتاوى الحاوي في كتاب الأجناس وروى ابن أبي مالك عن
 أبي يوسف عن أبي حنيفة رحم ليس للقاضي أن يصلي الجمعة بالناس إلى المني
 ويجوز لصاحب الشرط وإن لم يؤمر به * عن الفتاوى الحجة ذكر الفقيه
 أبو الليث رحم في كتاب الوقف من النوازل لو أن رجلا بنى مسجداً للصلاة
 الجنازة فحكم المسجد في جميع الأيام وتشرع به الأئمة والمجتمعة في المشا
 وأما فصل العيد فقد اختلف المشايخ رحم فيد العيدين أن حكم المسجد في يوم العيد
 إلى أن يصل العيد حتى لو لم تكن الصفوف متصلة جازته صلواتهم * ثم إذا
 صلي العيد خرج عن حكم المسجد حتى لو دخل الناس فيه بانه والمراة الحائض

في المحوط لا بأس به * والمراد بالمصلي والجماعة داخل الجدران المبنية لصلوة
 العيد * فاما غير الحائط فما دامت الصفوف متصلة جازت صلواتهم وان كان
 الى باب المدينة كما عرف في صفوف المتصلة خارج المسجد الجامع يوم
 الجمعة في السكك والطرق يجوز * وان كانت الصفوف متفارقة
 متباعدة خارج جدار المصلي لا تجوز صلواتهم * وقد كان الشيخ الامام ابو بكر الوبابي
 رحمه يقول كيف مدساوا والصفوف بعيدة من المصلي يجوز * وقد غلط فيه
 غلطاً عظيماً * وانما سمى الظاهر اذ الكتاب والجماعة يوم العيد في حكم المسجد
 تجوز صلواتهم وان لم تكن الصفوف متصلة * والمراد بالجماعة المحوط المربع خارج
 المقصورة لرواية فيه فاما غير المحوط فليس بمحيط * لان الجماعة اكثر من
 ان يقاسر فذكرت ذلك وبنيته * ووافقني العلماء على ذلك فرجع عن
 ذلك * قال رضي ورواية شيخ الاسلام يوسف بن اسحاق الخطيب رحمه يوم
 العيد يا مرايا من الذين جلسوا بعيدا من المصلي ان يقوموا ويذهبوا الى
 المصلي ويقرب ويقول لا يجوز لهم وانما كذلك افعلى ويدرك كثير من
 الناس راى هؤلاء من المحيط والحاصل ان حق التقدم في اقامة الجمعة حق
 الخليفة الا انه لا يقدرا على اقامة هذا الحق بنفسه في كل الامصار فيقيمها
 غيره بنيايته فالسابق في هذه النياية في كل بلد الامير الذي ولي على تلك
 البلدة ثم الشرطي ثم القاضي ثم الذي ولاه قاضي القضاة * من التواريخ
 ولو خطب الامام بغير اذن الامام وهو حاضر لم يجوز * والاذن بالخطبة اذن
 بانامة الجمعة والاذن بالجمعة اذن بالخطبة * ولو قال احطت وصلواتهم بالجمعة

فلما ان يصلي بجمعة الجمعة * من القنية صبح خطيب يوم الجمعة وله
 منشور الوالي وصلى بالناس بالغ جاز من الذخيرة ذكر في كتاب الصلوة
 ان القاضي ان يصلي الجمعة بالناس وروى ابو يوسف رح عن يحيى بن
 ليث القاضي ذلك اذ لم يؤمر به ولم يكن في عهده ومنشوره وحسب
 الشرطة يصلي على كل حال امر به اذ لم يؤمر به من المحيط وعز الحجا يوسف
 رح انه قال اما اليوم قال القاضي يصلي بجمعة الجمعة * لان الخلفاء يأمرون القضاة
 ان يصلوا بالناس الجمعة * قيل اراد بهذا القاضي قاضي القضاة الذي
 يدسم انه قاضي الشرق والغرب كاي يوسف رح في وقته * واما في زمانه
 القاضي لا يولي ذلك * من المغرب وصاحب الشرطة في باب الجمعة يرايه
 امير البلدة كما مير بخارا * وقيل لهذا انه قد قسمه لان امور الدين
 كانت حاصبة الشرطة فاما الآن فلا * من الصاوي الجمعة والامام
 ابو القاسم لواذن الوالي والقاضي ان يصعد الجمعة ويخطب المصلين في جامع فوشة
 كبيرة فيها سوق جاز بالاتفاق * لان هذا شافعي رح القسمة الجمعة بائنة
 اربعون رجلا احرارا بالغاء قلا مقما فكان هذا فصلا مجتهد فيه * فاما القسمة
 والقضاة صار مجعاعليه * من الصاوي القضاة ان يصعد الامام المنبر في الخطبة
 او فرغ من الخطبة اجمعوا ان صلوة التطوع تكرر في هذين اوقتين وكذا بين
 الخطبتين * واذا اخذ في مدح الظلمة والدعاء لهم لا بأس به * الذي عليه
 مشائخنا رح ان على القوم ان يسعوا وينصتوا من اوله الى آخره لا يترك الحديث من
 من الصاوي القضاة لا بأس للامام ان يجمع في يومه * من الصاوي

عن محمد بن روح وعليه الفتوى * وعن محمد بن روح انه يجمع اكثر من مسجد من مسجدين وعليه
 الفتوى * من حاشية المنظومة والصحيح من قوا ابي حنيفة ومحمد بن روح انه يجوز
 اقامة الجمعة في موضع واحد في موضعين او اكثر من ذلك كذا في المبسوط * من
 الفتاوى الحجة ينبغي ان يامر الامام رجلا ان يصلي في البلدة صلاة العيد
 للضعفاء والمرضى والمعدومين * وهذا من السنة القديمة للخلفاء
 والامراء * من المحيط قال الفقيه ابو جعفر بن محمد سمعت شيخي ابا بكر يقول
 سئل ابراهيم عن تكبير يوم التثريب على الاسواق والمهرجاء قال ذلك
 تكبير الحكمة * كتاب الزكاة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حصنوا اموالكم بالزكاة وداؤا
 مرضاكم بالصدقة وردوا انواع البلاء بالدعاء * من القنية في انه
 ينوي الزكاة بما اخذ منه الظالم ظلماء وان كان ياخذ الظالم على
 غير جهة الزكاة وهب لمساكين درهما وسماء هبة ونواه زكاة ^{الجنة}
 * لان العبرة للنية فلا يتغير بلفظ الهبة * الافضل هو الاعلان
 في اداء الزكاة والاطهار * وفي التطوعات الاخفاء والاسرار *
 من خوارزمي شرح الهداية عن ابي حنيفة بن محمد لا يامر بالصدقات
 كلها على بني هاشم والحرمات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 للعوض وهو خمس الخمس فلما سقطت ذلك بموت حلت لهم الصدقة *
 وفي الكشف المرف الى بني هاشم يجوز في قوله خلا فالها * من
 النهاية وروى ابو عصمة بن روح عن ابي حنيفة بن محمد انه يجوز دفع الزكاة

الى بنى هاشم * وانما كان لا يجوز في ذلك الوقت * من الكرمية
 وتقبل في زماننا يجوز دفعه * نداء * اللهم * ان القدر * في تبرك
 والمقدرة * رحمة ما اوتيت * زكاة * من ابناء بيع * وما احتار من
 الجواهر واليوانيت * ان * فانه لا تجب فيها الزكاة * ان * الا ^{يكون}
 التجارة * ان * من العبادية من مات وعاش * ان * ثم رخصه
 وجريته ان لا يراه * ان * كان من نيته قضاؤها اليه * وبهذا النية
 خرج من ان يكون * ان * انما وبي وسئل عنه * لكريم عن دفع
 زكاة * ان * قال ان كان مواهقا يعقل الاخذ * يجوز * والافلا يجوز
 لانه كان بمنزلة البهيمه * وقال ابو بكر * ان * وكاف ولودفع الى اخته
 التي هي في عياله * ان * وذكر في الفتاوى * ان * في دفع الزكاة
 الى اخته * قال ان كان لها مهر قد ولد * ان * على زوجها ولم يمتنع
 * ان * اذا طالت فـ * يجوز * وان لم يعطها وكان الزوج معسرا
 جاز وهو اعظم الاجر * من * ان * ليس للاغنياء في بيت المال نصيب
 هو المختار الا ان يكون عامسا فرغ نفسه لتعظيم الله * من * القرآن والفقه
 اويون قاضيا او مضافا * وقد صح ان عليا رضي الله عنه * ان * حملة القرآن
 منه ومقدار ما يصرف الى كل مصرف مفوض الى اجتهاد الوالي
 فلو قصر السلطان في شيئا عا ذكره * ان * يصير طالب غاشما كذا ذكره الطحاوي
 من شرح الهداية * ان * ورد في بلدنا اعني حضرة دهلي اربعة وستون
 شهيرا * لان اربع ما يحد وكل ما حجة ستة عشر شهيرا * والحاصل من

ضرب ستة عشر في أربعة اربعة وستون وعلى هذا التحقيق يزيد الدرهم
الشرعي على درهم بلدنا بست شعيرات ان ساوت شعير مكة شعيرنا
فيكون النصاب بحساب دراهمنا مائتان وثمانية عشر درهما وثلاثة
ارباع درهم وبحساب التولية اثنان وسبعون تولية واحد عشر
ما هجة * من الحميدي وفي حاشية مولانا معين الدين روح من شرح
الكنز والفيراط حبة واربعه اخماس حبة فيكون وزن الدرهم خمسة
وعشرين حبة وخمس حبة وكل تولية ثلاثة دراهم وعشرين حبة
وخمسة حبة * لان تولية اليوم ستة وتسعون حبة لان كل تولية
في اصطلاحنا اثنا عشر ما هجة وكل ما هجة ثمانية حبة فعلى هذا يكون نصاب
الفضة بوزن بلادنا اثنين وخمسين تولية ونصف تولية فالواجب
تولية وربع تولية وست حبات * ونصاب الذهب بوزن بلادنا
سبع تولجات ونصف تولية والواجب ثمن تولجة ونصف ثمن تولجة
وذلت بالما هجة ما هجتان وربع ما هجة هذا هو التحقيق في هذا
الباب * من شرح الهداية وحكي ان بهاء الدين ابراهيم بن عبد الله التاجي
المطاني لم يدخل مكة سنة اربع وتسعين وست مائة بالغ في
تحقيق الدرهم بوزن سبعة والمثقال والصاع والمد واثنى بدرهم
مكة ومثقالها وصاعها ومدّها ووزنها ووزنها ووزنها ووزنها ووزنها ووزنها
حضرة دهلي اجلها الله فصار الدرهم الشرعي ثلث ما هجة واربع شعيرات
وربع شعير * والمثقال الشرعي درهما من دراهم بلدنا وخمس درهم

وتصف شعيرة وعشرهما * والمدة ثلثة اساتير وثلث استار باستار
 بلدنا والصاع ثلثة عشر استارا وثلث استار باستار بلدنا وهذا
 لا يصلح للاعتماد والتعويل وان عول بعض علماء عصرنا لانه اشتبه
 صاع عمر في زمن الجاهلية وقد قرب ذلك الزمان من عهد النبي
 عليه السلام فكيف يعتمد على صاع اتي في هذا العصر وقد
 تطاول الزمان وتغير المكاييل والاصبعان * من الجواهر في الباب
 الرابع من كتاب الزكاة علوي له مشاهرة من مال الخراج يصل
 اليه في كل سنة فوصفها لغيره وكله بقبضه لا يجوز * لان العلوي
 لا يملكها قبل القبض ولا يبيع جعلها منه لغيره وذو ورثته عنه لانهم يملكونها
 كما في الصوم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقام رمضان
 واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه * من الذخيرة الواحد اذا شهد
 بروية هلال رمضان فان كانت السماء متغيمة تقبل شهادة الواحد اذا كان
 مسلما رجلا كان او امرأة او عبدا او امرا او محمدا وداني قد فاقنا بعد ان يكون عدلا
 في ظاهر الرواية * وذكر الطحاوي رحمه الله لا تقبل شهادة الفاسق * وروى الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله لا تقبل شهادة المحمود في القذف بعد التوبة *
 واما ان كان مستورا لماله فاعلم ان لا تقبل شهادته * وروى
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقبل شهادته وهو العج * وقال
 الشيخ الامام الجليل ابو بكر بن محمد بن الفضل رحمه الله يقول اذا كانت السماء

تنحية انما تقبل شهادة الواحد اذا فسر وقال رأيت الهلال خارج البلدة
 في الصبر او يقول رأيت في البلدة بين خلال السحاب في وقت
 يدخل في السحاب ثم يتجلى * اما يدون هذا التفسير لا تقبل
 لمكان التهمة واما اذا كانت السماء مضحية لا تقبل شهادة الواحد
 في ظاهر الرواية خلافا لما روى الحسن عن ابى حنيفة ربح بل يحتاج فيه
 الى زيادة العدد واختلفوا في مقدار ذلك روى الحسن ابن زياد
 عن ابى حنيفة ربح انه قال تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين * وعن
 ابى يوسف ربح انه قال يعتبر في ذلك جمع عظيم * وروى عنه انه
 قدّره بعد القسامة * وعن خلف ابن ابى رباح ربح انه قال خمسائة
 ببلغ قليل * وعن ابى حفص النبوي ربح انه يعتد بالوقت * وهو مجمل
 ربح انه قال يفوض مقدار انعاده والكثرة الى راي الامام ثم ان
 ما لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت السماء مضحية
 اذا كان هذا الواحد في مصر * فاما اذا جاء من خارج مصر او جاء من
 على الاماكن في مصر ذكره الطحاوي ربح انه تقبل شهادة * وهكذا ذكر
 في كتاب الاستحسان * وذكر في القندوري انه لا تقبل في ظاهر الرواية *
 وذكر الكرخي انه تقبل * وفي الاقضية صح رواية الطحاوي ربح واعتد عليها
 هذا الذي ذكر في هلال رمضان * فاما اذا قامت الشهادة بروية هلال
 شوال او بروية هلال ذي الحجة ان كانت السماء مضحية فالجواب فيه كالجواب
 في روية هلال رمضان يعني لا تقبل فيه شهادة الواحد بل تشترط فيه زيادة

العدد * ولا بد من اعتبار العدالة والحرية في شهادات خواهر زاده رح * وفي
 شرح الطحاوي عن إحيى رح انه تقبل في ذات شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 فاما اذا كانت السماء متغيرة لا تقبل ما لم يشهد بذلك رجلان او رجل و
 امرأتين * فاما اذا كانت السماء متغيرة لا تقبل ما لم يشهد بذلك رجلان
 او رجل وامرأتان في ظاهر الرواية وفي المتنق انه تقبل في ذات شهادة الواحد
 وذكر شيخ الاسلام رح في شرح كتاب الشهادات ان شهادة المشتق في الفطر
 الاصحى انما تعتبر اذا كانت بالسماء ملة او كانت مضحية وجاء من مكان آخر *
 اما اذا كانت مضحية وما جاء من مكان آخر لا تكفي شهادة اثنين بل تشتط فيه
 شهادة جماعة * وعن ابي يوسف رح في المتنق ما هو قريب من هذا قال انما
 اقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا كانا قادمين واخبرا انهما رأياه في
 غير البلد اما اذا اخبرا انهما رأياه في البلدة وكان البلد كثير اهل تيراه
 القاسر لا بد وان يكونوا جماعة كثيرة * وروى بشر عن ابي يوسف رح في
 الامالي ان ابا حنيفة رح كان يحيز على هلال شهر رمضان شهود
 الرجل الواحد العدل والعبد والامة والمحدود في القذف اذا كان عدلا * ولا
 يحيز شهادة الكافر والفاسق ولا يحيز في هلال ذي الحجة والفطر لا رجلين او
 وامرأتين ولا يحيز شهادة العبد والامة والمحدود في القذف * قال وهو
 قول ابي يوسف رح وعن الفقيه ابي جعفر رح انه قال في هلال رمضان
 في الصوم يقبل قول رجل عدل سواء كانت بالسماء ملة او لم تكن * وروى
 عن الحسن بن زياد رح انه قال يحتاج الى شهادة رجلين في الفطر

[illegible]

الصوم في رمضان سنة احدى وسبعين يوم الاربعاء الذي هو التاسع
 والعشرون من يوم الصوم فشهد عند القاضي اثنان او ثلثة وقالوا
 رأينا هلال رمضان عشية يوم الاثنين ليوم الثلاثاء واليوم يوم
 الثلاثاء فقفقت الاجوبة ان السماء ان كانت متغيرة حال ما رأوا
 هلال رمضان ان القاضي جعل الخميس يوم العيد وان لم يروا الهلال عشية
 الاربعاء اهل مصر عدّوا شعبان لروية ثلثين يوما فصاموا رمضان
 ولم يصم رجل معهم حتى اذن فعليه قضاء يوم وان صام اهل مصر بغير
 روية من غير عدّ شعبان ثلثين يوما وفيهم رجل لم يصم معهم حتى رأوا
 الهلال من الغد وصام اهل مصر ثلثين يوما وصام هذا الرجل تسعة وعشرين
 يوما فليس عليه قضاء يوم * وفي القدر ي اذ اصام اهل مصر تسعة
 وعشرين يوما للروية وفيهم مريض لم يصم فعليه قضاء تسعة وعشرين *
 فاما اذ لم يعلم هذا الرجل ما صنع اهل مصر صام ثلثين ليخرج عن العهدة
 بيقين * وفي المنتقى ما روى بشر بن ابي يوسف عن ابراهيم بن محمد بن
 اذ اصام اهل بلدة ثلثين يوما للروية وصام اهل بلدة اخرى تسعة وعشرين
 للروية فعليه قضاء يوم * قال القدر ي راجح في كتابه اذا كان بين
 البلدتين تفاوت لا تختلف المطالع لزم حكم احد البلدتين البلدة
 الاخرى * اما اذا كان تفاوتا تختلف المطالع لم يلزم حكم احدى البلدتين
 البلدة الاخرى قال شمس الاثمة الحلواني راجح الصحيح من مذهب اصحابنا
 راجح ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزم حكم

هذه البلدة * وفي جموع النوازل شاهدان شهدا عند قاضي مصر ^{أصله}
 الهلال على أن قاضي مصر كذا شهد عنده شاهدان بروية الهلال وقضى
 به ووجد اجتماع شرائط صحة الدعوى قضى القاضي بشهادتهما حكاه عن
 شيخ الإسلام رح * وقال محمد رح ولا عبوة لروية الهلال بفارق قبل الزوال ولا
 بعد الزوال وهي الليلة المستقبلة بخوفه ورد لا شر عن عمر رض * وقال أبو يوسف
 رح إذا كان قبل الزوال فهي الليلة الماضية * قيل قول أبي حنيفة رح كقول محمد
 رح وفي صوم شيخ الإسلام رح رواية عن أبي حنيفة رح أنها إذا غابت في هذه
 الليلة قبل الشفق فهي من هذه الليلة . وفي المتن عن أبي حنيفة رح إذا ^{كان}
 مجراها امام الشمس وان شمس تلتوها فهي الليلة الماضية وإن كان مجراها خلف
 الشمس فهي من هذه . المستقبلة * الامام إذا رأى دلال شوال وعده فليس له
 أن يسبى ولا أن يأمر الناس بالخروج * من الخلاصة شهادة الواحد على
 هلال رمضان مقبولة إذا كان عدلاً مسلماً عاقلًا بالغًا حراً وعبدًا ذكرًا أو ^{نحو}
 وكذا اشهاد المحدث في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية * والطحاوي
 يشترط العدالة في هذه الشهادة * وعن المشايخ رح من قال أراد به
 المستور * وهكذا ذكر في النوازل أن شهادة المستور تقبل وبها أخذ
 شمس الأئمة العلوي رح فظاهر المذهب ما ذكرنا في العدالة * الفاسق إذا
 أبصر هلال رمضان وحده ينبغي أن يشهد عند القاضي لكن يرد القاضي
 شهادته * من الكافي فأتى جاء واحد من خارج المصر فظاهر الرواية أن
 لا تقبل لقيام التهمة * وذكر الطحاوي رح أن الشهادة مقبولة لأن ^{المطالع}

مختلفة والمانع خارج المصراقل * وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان * وكذا لو
 بروية الهلال على مكان مرتفع * من الصغرى ولو كانت السماء مضيئة في
 هلال رمضان فشهد واحد * بل وان كان خارج المصر تقبل * وكذا اذا
 رأي في المصر على مكان مرتفع * من الخلاصة * رأى خارج المصر او في
 المصر على مكان مرتفع فشهد فيجب * من النصاب لا تقبل شهادة الواحد
 وان كان خارج المصر في ظاهر المذهب * وعند الطحاوي ربح تقبل غيران
 في الاقضية والفتاوى صحيح قول الطحاوي واعمد عليه * ومنه وشهادة
 المستور لا تقبل حتى تتبين العدالة في رواية الاستحسان وفي النوادر
 تقبل هو الاصح * من الغياثي وذكر الكرخي وصح في الاقضية رواية الطحاوي
 وبقوله يكفى بظاهر العدالة ان يكون مستورا الحال وبعض المتأخرين اخطأ
 بروايته مطلقا من غير تأويل وهو اختيار بعض المتأخرين من مشايخ سمرقند
 من المحيط وعن محمد ربح يفوض مقدار القلة والكثرة الى رأي القاضى *
 من الفتاوى المجزئة وهو الاصح * من الفتاوى المجزئة رأوا الهلال
 في بلد تهمر هل يحكم برويته في بلدة اخرى قال بلوى حكيم لا بد من
 مثله في المتن * من خوارزمي في حاشية الهند انهم يرون أرواء الهلال
 هل يلزم زائت في حق بلدة اخرى اختلف فيه وفي غار رواية لا يحسن
 لاختلاف المطالع * من المجمع ويثبت في الفطر لا يضحى به ليزن الا
 فيجمع يوجب اخبارهم العلم والاكتفاء باثنين رواية من مشروعه وعن الطحاوي
 ربح انه تسمع شهادة الواحد الوارد من خارج المصر لقلة المانع * وكذا

من النسفة وسئل عن شاهد من شهادة بروية هلال رمضان وقضى
 القاضي ثم اتوا بثلثين يوماً والسماء مغيمة ولم يروا هلال العيد ماذا
 يفعلون * قال يفترون فيعيدون * لا ينضم عدواً من يوم ما كان
 قيل لداؤلسر بهذا يظهر كذب الشاهدين او غلطهم فقال لا * لان
 قولهم وان كان محتملاً فقد صار حجة اتصال قضاء القاضي به فصاركما
 واوا هلال شهر رجب * ان هو انيس يوماً ثم لم يروا السماء مريضة * من
 الجواهر اهل بلد * واتلوا شهر رمضان واعلموا اهل اسد الاخرى للـ
 وهم لم يروا فلهذا عني وجهين ان كان المطيع الى جهة ما قد يترك واحد من
 حكم الآخر فاذا علمهم عدلان منهم يزمهم حكم السوء النظر من الغاية
 صاموا ثمانية وعشرين يوماً واوا هلال النظر بنظران اوا هلال شعبان
 وعدوه ثلثين شهراً وارمضان قضوا يوماً * لانهم يتقوا ان رمضان
 انتقص يوماً وقد يكون كذلك * وان عدواً شعبان ثلثين يوماً من غير
 روية هلال قضوا يومين * لانهم لم يتقوا بالانقصان لانهم غداؤ * من
 الخلاصة ادا رأى الهلال نهاراً قبل الزوال او بعده يصام به لا ينظر
 من الليلة المستقبلة هو المختار شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة
 جاء يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الانبي * من الخليفة
 اذا شهد شاهدان عند قاضي اهل بلدة على ان قاضي بلد كذا شهد
 عنده شاهدان بروية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما
 لهذا القاضي ان يقضوا شهادهما * لان قضاء القاضي حجة * من الجواهر

قال في الكتاب لو صام أهل بلدة تسعة وعشرين يوماً وأهل بلدة ثلثين يوماً
تختلف المطالع لا يلزم لا سعد بحكم الآخر وإن كان لا يختلف المطالع يلزم *
وقال نحننا وسيدنا جمال الدين رح لم يذكر دأبى ذلك حذراً أطلقوا *
وأنا أقول يجوز أن يعتبر فيه ما يعتبر في العيبة المنتطحة في حق الولي قلت
له تجد يدلت في الغيبة المنتطحة لا يوجب زيادة في البيان فأنهم ^{اختلفوا}
فيها قال ما لا يصير القوافل في السنة غالباً الأمرة وقد مسرة شهر * الأير
إلى قصة سليمان ابن داود عليهما السلام الرمح عند وهابهم وروايتهم
وكان نقاد من أقبم إلى أنبهم وقد رده شخ فعرف أن ما بين الإقليمين لا يكون
أقل من شهر ولا يكثر من أعوام على ما يقول النجم من زيادة الدرجة في العرض
والطول ولا يعتبر * أن الغيبة لا يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر الرواية
وبكان يمتي الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني رح * من الخلاصة
إذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين إنهم رأوا
هلال رمضان قبل صومهم بيوم إن كانوا في هذا المصرب ينبغي أن لا تقبل شهادتهم
لا يصح بركوا الحسبة وإن جاء الشهود من مكان بعيد جازت شهادتهم
لانتقاء النية * من المصبرات في الظهيرية وأعلم أن الدعوى هل يشترط
لقبول هذه النيابة قالوا لا بشرط حتى لو شهد وأعلى ذلك من غير ^{عوى}
أحر سمعت الشهادة وقيل * وهذا قول أبي يوسف ومحمد رح * أما ^{على}
قول أبي حنيفة رح ينبغي أن يشترط الدعوى * من السغناقي وأما على قياً
قول أبي حنيفة رح ينبغي أن يشترط الدعوى في هلال المظفر وهلال رمضان

١٠ في حق العبد بعد
 عند اذنه ويطابق الخبر عند الكل من المصلحة لا شئ من الدعوى
 في الشهادة في
 كانت بالسماء
 البرية وينبغي ان
 من خلاصة البض
 الصور ولا
 انه في العبد
 ان يدعي رجل عند الق
 بالركلة وبنلرجي
 في ذلك الدعوى
 رجل على رجل
 الذي يضر على
 الذي احضر معه
 وكان موجلا الى
 حاله بدعوى
 عليه بالشال
 امدح البسنة
 ان هذا

وان شاة افسر واوقاوا * كواي مي ديم كه مادي شبا كاه بيت ديم بود
از ماه شعبان بوقت نماز شام ماه ديم و اخر ذرعه ماه رمضان امسال ست *
ولو شهله واعلى ذالت من غير دعوى احد سمعت الشهادة وقبلت وحيث
من العباشية والسفر الذي يبيح الافطار وما يبيح القصر وهو ليس بعذر
في اليوم الذي انشأ السفر فيه والمرض الذي يبيح الافطار ما يخاف بالصوم
نوع الزيادة * وفيل يصير صاحب قراش ومن العذر السفر والمرض
الذي يزداد به يوم او يقضي الى الحلات * من اتى مع المريض في رمضان
ان يوم اذ هو عند افطر وقضى * من النهاية فلو برأ من المرض فكن
الضعف باق لا يبرأ ون خاف ان مرضه لو صام * لان المبيح المرض
لا يصعب * من الحمى اعلا رالتى يبيح الافطار للصائم ستة * السفر
والمرض الذي يزداد به الصوم او يصير الى الحلات * وجملة المرأة * وارضاهما
او شربهما او يراهما واطعائهما شديدا والجوع الذي يخاف منه
الحالات * من الحلاسه اجل خاف ان لا يقدر يزداد عينه وجها جميعا
انفرا وانما يعرف ذلك * جهاده او باخبار الطبيب المسلم * من النفاة
والريعي * حرة ذواتها بايعتهاد وبن يقول لم طبيب حاذق واسلام
الطبيب باقر * ذلت باجهاد او باخبار الطبيب المسلم
لانهم لم يتم وندرة ان امطار الماء لا يقطع الصلوة لعل غرضه ان يزداد
منه * من العباشية وعن الفقيه ابي جعفر روى ان من خرج
في اذن من يفتنه في ابلع فسد صومه ذكره في جامع الامم * من انما

رضيع مريض لا يقدر على شرب الدواء وزعمه الطبيب ان امه تشرب
 ذلك لها ان تقطر * والظفر المستأجرة كالام في اباحة الافطار * خاف نقصان
 العقل وزيادة الوجع من الصوم فله الافطار * اشتد مرضه كره صومه *
 ان زاد عينه وجعا وحماة شديدة فالا فطار اولي * من الفصول رجل
 ان صام شهر رمضان يضعف ويصلي قاعدا وان افطر يصلي قائما ^{يصلي}
 قاعدا ويصوم * من الثانية يستحب للصائم تعجيل الافطار وقبل ما ^{النجوم}
 وتاخير السحور لورود الآثار * من الثانية اذا دخل انبجارا ^{والنجوم}
 او المظرا والذباب حلقه لا يفسد صومه * وكذا اذا تطبقت شفقتاه
 بفراقه عند الكلام او نحوه فابتلعه لا يفسد صومه * من الجواهر
 بها باسور فاذا جلست للطهارة واحتججت خوي شيئا منها ^{واذا}
 دخل لا يبطل وضوعها ولا يفسد صومها * لا يفسد صومها ^{من} اذا لم يلق
 وكل من نذر نذرا فعلى وجهين شئ بالتابع وغير مشروط ^{فاما}
 يصومه متابعا فان افطر يوما من غير عذر واستقبل انصوم ^{رأيا} الذي غاب
 مشروط بالتابع فان شاء صام متابعا وان شاء فراقا *

كتاب الحج

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَانْصَبَا
 يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبْرِ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ ^{الفضة}
 وَلَيْسَ لِلْحَجِّ الْمُبْرُورَةِ نَوَافِلٌ إِلَّا الْجَنَّةُ * من القنية وسئل الكرخي عن
 وجوب عليه الحج الا ان لا يخرج لما ان القرامطة تدخل على الخارج بالابانة

نقال الكرخي ما سلمت البادية على احد يعني ليس بعذر * لان البادية لا تخلو
 عن الآفات وقلة الماء وشدة الحر وهيجان ريح السموم ويدافني بعضها
 وقال ابو القاسم الصغار لا شك في سقوط الحج عن النساء في هذا الزمان
 وانما الشك في سقوط عن الرجال * وعنه لا اري الحج فوضا منذ عشرين
 سنة منذ خرجت القرامطة الاولى * قال والبادية عندي دار من دور
 الحرب * ث * وعن ابي عبد الله البلخي رح انه كان يقول ليس لاهل
 خراسان حج منذ كذا وكذا سنة وقال ابو بكر في زمائنا لا اقول الحج فوضا
 قاله في سنة ست وعشرين وثلثمائة * ث * وافتي ابو بكر الرازي
 ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا في هذا الزمان * وبه قال ابو جري
 والرجان الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرماني بخراسان * من القضية
 ان كان الغالب في الطريق السلامة فالج فرض وان كان الغالب خلل
 دلت فالفرض ساقط قال رضي الله عنه وعليه الاعتماد * من التنازل
 اذا اراد ان يركب السفينة في البحر للتجارة او غيرها فان كان بحال لو غرقت
 السفينة امكنه دفع الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له
 الركوب في السفينة وان كان لا يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق لا يحل
 له الركوب * ث * كتاب النكاح
 يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح من سنتي فمن رغب عن
 سنتي فليس مني * من النصاب اعلم بان النكاح ينعقد بلفظ النكاح و
 التزويج بالاجماع وبلفظة الهبة والصدقة والتمليت عندنا ولا ينعقد

بلفظة الإحلال والمتعة والإعارة بالإجماع * من الكافي وينعقد بلفظ النكاح
 والتزويج وكل لفظ يصلح لتمليك العين في الحال كالهبة والصدقة والقليل
 وقال الشافعي رج لا ينعقد بغير لفظ النكاح والتزويج * من الفصول
 لا ينعقد النكاح بالتعاطي حتى لو قالت امرأة لرجل زوجت نفسي منك
 بدinar قد فع الرجل الدينار إليها في المجلس ولم يقل بلسانه شيئاً لا ينعقد
 النكاح وإن كان بحضرة الشهود بخلاف البيع فإنه ينعقد بهذا المقدار *
 وذكر محمد ابن الفضل رج قال رجل لاب صغيرة تزوجت ابتنت كذا بكذا
 فقال الاب اذهب بها حيث شئت قد فعها في المجلس اليه فإنه لا ينعقد
 ولو كان هذا في البيع ينعقد * والحاصل ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي
 لخطئه ولهذا يتوقف على الشهود بخلاف البيع * من البرهانية اذا قال
 الرجل بالفارسية دختر خویش مراداي فقال رادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل
 الخطاب پذیرفتم * فرق بين هذا وبين قوله دختر خویش مراده فقال رادم ينعقد
 النكاح وإن لم يقل الخطاب پذیرفتم * والفرق ان قوله دختر خویش مراده توکیل
 ایاه بالتزويج فيقتضي الامر بالتزويج والواحد يصلح ان يكون ولياً من جانب
 وکیلاً من جانب في النكاح ومن كان بهذه المثابة ينعقد النكاح بقوله
 رادم لا غیر فاما قوله رادي ليس بامر بل استخبار فلا يثبت التوكيل بمقتضاه
 ونظير هذا في الطلاق يأتي في باب الخلع في علامة النون وهذا اذا لم يرد
 بقوله رادي التحقيق اما اذا اراد به التحقيق دون السوم يصح على ما يأتي في
 باب الخلع بعلامة الباء * وكذا في الأقاعات الحسامية * من الكبرى رجل

قال الآخر بالفارسية دختر خویش مرادوي فقال الآخر رادم لا يعتقد
النكاح ما لم يقل المخاطب بغير فتم * فرق بين هذا وبين ما اذا قال دختر
خویش مراده فقال الآخر رادم يعتقد النكاح * والفرق ان قوله
دختر خویش مراده هذا توکیل آياه بالتزويج مقتضى الامر الواحد يصلح
ان يكون وكيلًا من جانب وليا من جانب ومن كان بهذه المثابة يعتقد النكاح
بقوله رادم وان لم يزد عليه * واما قوله مرادوي ليس بل هو مستحضر
فلا يثبت التوكيل بمقتضاه * من الثانية اذا قال الرجل لاب البنت زوجتي
ابنتك فقال اب البنت زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل
بعد ذلك قبلت * فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجتي ابنتك فقال اب البنت
زوجت او فعلت * فانه يكون نكاحا قال لان قوله زوجتي استحضر وليس يعتقد
بخلاف ثوله زوجتي * لانه توکیل * رجل قال لغيره بالفارسية دختر خویش را
رادي فقال رادم لا يكون نكاحا * من القنية واذا قال دختر خویش رادي فقال
الآخر رادم ففیه اختلاف المشايخ * وفي الفتاوى ان كان المجلس للعقد فعقد
وان كان للوعد فوعد * من الغياشيد قال النكاح يعتقد بكل لفظ شيع لتقليت العين
اذا ذكر المهر بغير النية كالبيع والهبة والصدقة وان لم يذكر المهر لم يصح الا اذا
اراد النكاح * من جامع الفتاوى اذا قال بالفارسية لرجل دختر خویش مرادوي فقال
رادم فلا نكاح بينهما ما لم يقل المخاطب بغير فتم * ولو قال مراده طو حبل الامراة
زوجي نفسك مني فقالت زوجت يعتقد النكاح ولا يشترط جوابه وقوله بعد ذلك لا
الامر بالتزويج مقتضى التوكيل والواحد يصلح وليا من جانب وكيل من جانب * ومن كان بهذه المثابة

منعقد النكاح بقوله دادم لا غير فاما قوله دادي ليس بامر بل استحباب فلا يثبت
 التوكيل بمقتضاه وسيأتي نظيره في الطلاق في باب الخلع قالوا هذا اذا لم يرد
 بقوله دادي التحقيق اما اذا اراد التحقيق دون الاستحباب والمسوم ينعقد و
 سندكوني باب الخلع * قلت * كان نجم ان بن النسيج يقول اختلف
 المشايخ في هذا الفصل ويحتمل ان قوله دادي يره سواء كان معنى لا
 في هذا اللفظ راجح * لان اهل العرف يجعلون قولهم خويشتن بوي بزني دادي
 خويشتن ازوي خريدي بمنزلة الامر ينضم التوكيل على ما مر * من النص
 وقال الامام خالي راجح ادبي * سواء ينعقد النكاح في الوجهين وان
 لم يقل الزوج بغير فتم قال وهذا اختيار استاذي شمس الامم الحلواني واستاذ
 الاوزجندى واستاذ استاذي الامام السرخسي راجح * من الفتاوى
 الصغرى اذا قال لامرأه خويشتن بقران دادي فقالت دادم ينعقد النكاح
 بحكم العرف * من الذميرة اذا قال لغيره دختر خويشتن مراده فقال دادم
 ينعقد النكاح وان لم يقل مخاطب بغير فتم ولو قال مراد دادي فقال دادم لا
 ينعقد النكاح ما لم يقل مخاطب بغير فتم * الفرق ان قوله دادم امر وتوكيل
 والواحد يصلح وكلاهما من الجانبين في النكاح * وقوله دادي استحباب وليس
 بامر فلا يثبت التوكيل به الا اذا اراد بقوله دادي التحقيق دون السوم
 فيم ينعقد النكاح وان لم يقل مخاطب بغير فتم وعلى قياس ما قاله شمس
 السرخسي راجح في مسألة الخلع انه قال اذا قال خويشتن خريدي فقال خريدم
 يتم الخلع * لان معنى كلام الزوج خويشتن خريدي كه من فروغم ينبغي ان ينعقد

النكاح هنا ويكون معنى كلام المخاطب خوشتن بمن رادي كه من پذيرفتم * وقد كان
 شيخ الاسلام ظهير الدين رح يروي عن عمه قاضي الامام شيخ الاسلام محمود
 عن شيخ الاسلام شمس الائمة رح هذا ان قوله رادي وده سواء ينعقد
 النكاح باللفظين جميعا * من النصاب رجل وكل رجلان ينخطب له بنت
 فلان فجاء الوكيل الحاب المرأة فقال هب انتك متي وقال الاب وهبت
 ثم ادعى الوكيل اني اردت النكاح بموكل ان كان هذا القول من المخاطب
 يعني الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد
 لا ينعقد النكاح بينهما اصلا فان كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل
 لا للموكل * وكذا لو قال الوكيل بعد ذلك قبلت لفلان * لانه لما قال هب
 انتك متي فقال الاب وهبت تم النكاح من غير قبول الوكيل فكان القبول
 بعده فضلا * اما اذا قال هب لفلان فقال الاب وهبت ما لم يقبل الوكيل
 قبلت لا يصح فاذا قال قبلت لفلان يصح للموكل ان قال قبلت مطلقا يجب
 ان يصح ايضا للموكل * من الغياشية سئل عن ثاب رجل دختر خوشين فلان
 بمن رادي گفت دادم وي گفت پذيرفتم ار قال لامرأة خوشتن بمن رادي
 او قال ده فقالت دادم فقال پذيرفتم من ينعقد النكاح قال فيه
 اختلاف المشايخ رح * عند بعضهم لا ينعقد حتى يقول برني دارم
 او بر نه ده * وعند بعضهم يكون نكاحا بدون ذكر ذلك وهو الاصح
 لان لفظ الاعطاء يبنى عن التملك والنكاح بلفظ التملك جائز عندنا
 من شرح الوقاية * هو ينعقد بايجاب وقبول لفظهما ما خرجت

او تزوجت او ما ضر مستقبلي كزوجني فقال زوجت وان لم يعلما معناه * ش *
 لان تعقادهما الارتباط الشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقوله زوجني
 حذف مفعوله نحو زوجني ابنتك او نفسك * واعلم ان زوجني ليس في الحقيقة
 ايجابا بل هو توكيل * من النصاب لقنت المرأة بالعربية زوجت نفسي من فلان
 فقالت هكذا وقبل فلان وذلك بحضور من الشهود وهي لا تعلم ان هذا تزويج
 سئل عن شمس الاسلام عن هذا انه هل ينقد النكاح ام لا قال لا * لان المرأة في
 هذا بمنزلة الطوطي والصبي الذي لا يعقل وقال القاضي الامام رح يطلع النكاح
 والطلاق والعناق وعليه الفتوى * لان الجدة والحزل في هذا اثلث سواء
 بالحديث وهو قوله عليه السلام ثلث جدھن جد وھن جد * من
 الغياقة تزوج امرأة بالعربية والزوج والمرأة يعرفان العربية والشهود
 لا يعرفون اختلف المشايخ رح فيه والاصح انه ينقد * من الفصول اذا اراد
 النكاح بحضور من الشهود لا بد وان يذكر سماع الشهود كلام المتعاقدين *
 لان بين العلماء اختلافا في ان سماع الشهود كلام المتعاقدين هل هو شرط
 والاصح انه شرط فلا بد من ذكره ليصح الدعوى * من الجواهر رجل بعث
 الى امرأته دراهم وبين ايها من التي يدعي شكرا رين اربعه في ايام
 العيد وبين ايها عيدي ثم اراد ان يجعل من المهر ليس له ذلك * لانها
 وقعت هدية فلا يتقلب قضاء عن الدين وهذا بخلاف ما قال اصحابنا
 رح ان الزوج وامرأة اذا اختلفا في التي بعثها الزوج اليها فقال الزوج
 من المهر فقالت هي هدية فالتول قول الزوج لان ذلك الاختلاف

وتم في ابتداء التمليك فيكون القول قول المالك * من المصائب في الباب
الرابع في الوكالة بالنكاح امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه فقال
زوجت فلانة من نفسي يجوز وان لم يقل قبلت * وكذا كل من يتولى طرفي
العمد من الجانبين وهذا اذا عرف الشهود فلانة * ومنه ايضا في الباب
الثاني في النكاح شهود امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه فقال
الوكيل اشهد والي قد زوجت فلانة من نفسي لا يجوز النكاح ان لم يعرف
الشهود فلانة * لان الفلانة غائبة والغائب انما يعرف بالاسم والقب
الا يرى انه لو قال تزوجت المرأة التي وكلتني بالنكاح لا يجوز كذا هذا وان
عرف الشهود فلانة جاز ولكن اذا عرفوا انه اراد به تلك المرأة وان لم يسم
الاب والمجد * من البرهانية وذكر في الفتاوى البقالي اذا لم يسمها
الزوج ولم يعرفها الشهود وسع فيها بين وبينه فلو كانت المرأة
حاضرة متصبة ولم يعرف الشهود فقال تزوجت هذه المرأة وقالت زوج
جاز هو المختار خلا لما يقوله نصير * لانها حاضرة والحاضرة تعرف بالاشارة
والاحتياط ان تكشف وجهها او يدكر ابوها وجدها فيقع الا من ان يدفع الى
قاضي يرى قول نصير فيبطل النكاح * من الغياثي بحث الرجل خطبا الى اب
ابنت فقال واحد منهم قبلت او قبلت له لا ينعقد * لان الكل خاطبون اذا
التعارف في مثل هذه الصورة هذا وهو ان يتكلم واحد والباقون سكوت
وكلام يعدون خطبا والخطيب لا يصلح شاهد في هذا النكاح بلا شهود والا
انه ينعقد وعليه الفتوى لانه لا ضرورة الى جعل كلام متكلمين خاطبين فيجعل

المتكلم خاطبا والباقون شهود بخلاف ما اذا قالوا قبلنا * من السلجية لعقدا
 فسمع احد الشاهدين دون الآخر ثم عقدا ثانيا فسمع الآخر دون الاول
 لم يجر * من النصاب وقال في شرح الطحاوي كل من صلح ان يكون وليا في
 النكاح لو لاية نفسه صلح ان يكون شاهدا في النكاح ومن لا فلا * اذا ثبت
 هذا فنقول ينقد النكاح بشهادة الفاسق والاعمى والمحدود في القذف
 والمغفل والآخرى ولا ينقد بشهادة الكفار والصبيان والمجانين والعبيد
 والمكاتبين * استفتا جهمي فرأى انه دين ومفتيان راه يقين ايدهم الله
 تعالى بزيادة الاصابة ومزيد التقوى انه رانجه زينب دختر صغيرة خویش را با دوجو
 ولي عصبه با بکر نکاح بست وولي آن نکاح را رد کرد شرعا اين نکاح که زينب مذکور است
 وولي آن را رد کرد جائز باشد يانی فی والله اعلم کتبه محمد ابن محمود
 فی والله اعلم کتبه ابو الفتح ابن حسن بيمينه * فی والله اعلم کتبه قاضي
 بن نصير * فی والله اعلم کتبه عمر ابن مسعود * وما قولهم * نکاحيکه
 زينب براي دختر صغيره خویش با بکر منعقد کردانیده است وولي عصبه رد آن نکاح
 کرده بکر مذکور بزوري خواهد که اين صغيره را بر حکم اين نکاح در خانه برد و بر خود آر وولي
 صغيره مذکور ضعیف است از منع او بکر مذکور ممتنع نمی شود شرعا بر قاضي و محتسب و والي
 واجبست که بکر مذکور را منع کنند و از تقدی باز دارند يانی * بفصل جواب فرمايد * منع
 نند و از تقدی باز دارند * والله اعلم کتبه محمد ابن محمود * منع کنند و از تقدی
 باز دارند والله اعلم کتبه ابو الفتح ابن حسن * جواب هم چنان است که در ذیل
 برود و استفتا مسطور است * والله اعلم کتبه العبد ظهير کبير خطيب بخطه * صح

الجواب والله اعلم كُتِبَ ابراهيم ابن خواجكي * منع كنسند واز تقدي باز دارند *
 كُتِبَ عمر ابن مسعود بخطه * منع كنسند واز تقدي باز دارند * والله اعلم كُتِبَ قاضي
 بن نصير يميناه * صح الجواب والله اعلم كُتِبَ شمس بن علاء البلوي * صح
 الجواب والله اعلم كُتِبَ محمد بن الحسن المعروف بقطب * من الذخيرة
 بعد هذا يحتاج الى معرفة ترتيبهم فنقول اقرب الاولياء الى المرأة الا
 ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب
 وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم العم
 لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب
 لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو بعد العصب
 الى المرأة وهو ابن عم بعيد ثم مولى العتاقة ثم عصبه مولى العتاقة ثم الام ثم ذو
 الارحام الاقرب فالاقرب * وهذا قول ابي حنيفة رج وهو استحسان * وقال
 محمد رج لا ولاية للام وقومها ولا لاحد من ذوى الارحام وهو القياس * وقال
 ابي يوسف رج مضطرب ثم مولى المولات ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه
 القاضي * اذا شرط تزويج الصغار والصغار في عهده * واذا لم يشترط فلا
 ولاية له ثم انما يحتاج الى الولي في الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة اذا
 كانت هذه الامور باقية واذا زال الصغر والمجنون تزول الولاية عندهما *
 ومنه ايضا وان زوج الصغير والصغيرة العبد الاولياء فان كان الاقرب حاضرا
 وهو من اهل الولاية توقف نكاح العبد على اجازته * وان لم يكن من اهل الولاية
 بان كان صغيرا او كبيرا مجنونا جاز * من العتبية ولو زوجتها امها مع الاخ ولم

يرد الاخ كان موقوفا حتى بلغت واجازت وان رد الاخ بطل * من النوازل
سئل ابو القاسم عن جارية صغيرة لها اخ مدرت فزوجتها انها ولم يحزن
الاخ فادركت الجارية واجازت قال اذا رد الاخ النكاح فلا جواز للنكاح
بعد ذلك الا يتجدد النكاح وان لم يرد الاخ حتى اجازت المرأة بعد
ما ادركت والزوج كفولها جاز * من المحايي وسئل عن امرأة زوجت
ابنتها الصغيرة ولها اخ بالغ ولم يجر ذلك فبلغت الصغيرة فاجازت النكاح
قال متى رد الاخ بطل النكاح ولا جواز الا يتجدد النكاح وان لم يرد الاخ جاز
باجازتها اذا كان الزوج كفوا * من العتابية ثم الولاية العصبية لقوله عليه
السلام النكاح على العصبات وهي على ترتيب الميراث فان لم تكن عصبية فعنه
وهو رواية عن ابي يوسف رج الولاية للقرابة الاقرب فالاقرب على ترتيب
الميراث ولو زوجتها امها مع الاخ ولم يرد الاخ كان موقوفا حتى بدت رجاء
وان رد الاخ بطل * من الهداية واذا عدم الاولوية لولاية الى الامام والحاكم
لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له * من الكافي واذا عدم الارباب
فالولاية الى الامام اي الخليفة او الحاكم اي القاضي لقوله عليه السلام السلطان
ولي من لا ولي له وليس له ولاية عند وجود واحد من الاولياء * وعند محمد
اذا لم تكن عصبية فالولاية التزوج * من خزائن الفقه فان لم تكن لها عصبية
من جهة القرابة فوليتها مولى الصاغة التي اعتق اياها وان لم يكن واحد منهم
فوليتها الامام والاخت والمثالة والعمة وكل امرأة ذات رحم محرم منها اقرب
منجب الا بعد ومن لم يكن لها ولي فالولاية للحاكم والامام * من تحفة الفقهاء

ثم اذا عدم الاولياء علم القولين فتنتقل الولاية الى السلطان ونائب القاضي
من المحصر قال القاضي لا ولاية له عليهما في التزويج مادام لهما قريب *
وقال محمد رح مادام لهما عصبة * من شرح الطحاوي فاذا لم يكن ^{وجد}
هما ذكرنا فالقاضي ومن نصبه القاضي * لان القاضي ولي من لا ولي له * من
الظهيرية ومادام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول ابى حنيفة رح وعند
صاحبه مادام له عصبة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي يملك ذلك اذا
كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن ذلك في عهده لم يكن ^{لي}
من الذخيرة سئل شمس الائمة الا وزجند يرح عن صغيرة لها اخ
لا يزوجهما فزوجها القاضي بغير امر الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان ^خ
غائبا او عاضلا فح يجوز * من الحاوي وسئل عن صغيرة تزوجهما القا
ولها ابن عم حاضر هل يصح فقال لا * لان النبي عليه السلام قال السلطان
ولي من لا ولي له غيره * من السفينة وسئل عن صغيرة تزوجهما القا
ولها ابن عم حاضر هل يصح فقال لا * لان النبي عليه السلام قال السلطان
ولي من لا ولي له غيره * من العتبية ومولدا للولايات آخر العصباء هو
اولا من القاضي والقاضي اذا كتب في منشوره الا نكاح آخر عن جميع
الاولياء عنده وعندهما آخر العصبة * لانه لا ولاية عندهما لقراية
الام ولا لغير العصباء * وعن محمد رح اذا تزوجهما امها وطلقها قبل ^{حول} الدخول
جاز له ان يتزوج بامها بخلاف النكاح بغير ولي جاز ولكنه يكره *
من التفريد ومن لا قريب له فوليها الامام او الحاكم * من السراجية القا

اذا زوج صغيرة لاولي لها فان جعل ذلك في عمل القاضي جاز ولا فلا * من
 الغياثية القاضي يلي تزويج الصغيرة التي لاولي لها ان شرط ذلك في
 عهده ولا فلا * من البرهانية القاضي اذا زوج صغيرة لاولي لها ان
 شرط تزويج الصغار في عهد القاضي جاز ولا فلا * لانه يستفيد الولاية من
 جهة السلطان فان فوض السلطان اليه تثبت له الولاية ولا فلا وكذا في
 الواقعات الحسامية والكبرى وغيرها * من الظهيرية وذو الارحام و
 المحارم اولياء عند ابي حنيفة رح * وعند محمد رح لا * وقول ابي يوسف رح
 مضطرب لكن عند عدم العصبات وما دام له قريب فالقاضي ليس بولي
 في قول ابي حنيفة رح وعند صاحبه ما دام له عصبية فالقاضي ليس بولي ثم
 القاضي يملك ذلك اذا كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن في ملكه
 عهده لم يكن وليا * من التمهذيب اولياء الصغير والصغيرة عصباء على ترتيب
 الارث فانه يملك تزويجها وان لم تكن لها عصبية يزوجهما الامام او
 الحاكم في المشهور عند ابي حنيفة رح * وفي قول ابي يوسف رح الاخر يليه كل
 قريب او قريبة يورثهما الاقرب فالاقرب * وروى ابن زياد عن ابي حنيفة رح
 وهو غيرهما لا يليه الا العصباء وعليه الفتوى * من المحمديين والحال و
 سائر ذوى الارحام تملك تزويج الصغير والصغير عند عدم العصباء * وقال
 رح ليس لهم ذلك * وقول ابي يوسف رح مع ابي حنيفة رح في اكثر الروايات
 وذكر الطحاوي قوله مع محمد رح * من النهاية ولغير العصباء من الاقارب
 لا اخوات والخالات والعمات واللات * ومعناه عند عدم العصباء

من النافع وقال ابو حنيفة ربح يجوز لغير العصيات من الاقارب التزويج * من
 المستصفي اى عند عدم العصيات مثل الام والخال وكل ذى رحم * من النهاية
 واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفؤ فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت اولادها
 ثم بدا له ان يخاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما * لان السكوت انما جعل
 رضا في حق النكاح في حق البكر فصار بخلاف القياس * من البرهانية امرأة
 تزوجت بغير كفؤ فلولي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ وان لم يكن الولي
 ذى رحم محرم منها كابن العم هو المختار * لان حق الخصومة للولي * لان العار
 يلحق الولي * من الخلاصة وان لم يكن من العصيات احد ولا مولى العتقة
 فذو الارحام الاقرب فالاقرب * وعند محمد رج ليس لك وى الارحام
 ولاية * من المبسوط فان لم يكن لها احد من العصيات فتزوجها امها
 او خالها فنكاحها جائز في قول ابى حنيفة ربح هو امتحسان * وفي قول محمد رج
 لا يجوز وهو القياس وليس عن ابي يوسف رج في هذه المسئلة رواية وكان
 ابو بكر ابن ابي سعيد رج يقول ينبوي ان يكون قوله مثل قول محمد رج واستدل
 بمسئلة في الولاء * لان المرأة اذا عقدت عقد الولاء جاز على نفسها ولدها
 في قول ابى حنيفة رج * وفي قول ابي يوسف رج ومحمد رج لا يجوز على ولدها
 فكذلك هنا * اما وجه القياس انه لا يجوز تزويج الام * لان الولاية
 جعلت الى العصيات والام ليست بعصية فوجب ان لا تكون اليها ولاية
 التزويج خاصة على اصل محمد رج * لان من اصله ان الام اذا زوجت ^{نفسه}
 لا يجوز فاذا زوجت غيرها اولى ان لا يجوز * اما وجه الامتحسان وهو ^{قوا}

ابجيفة رج لما روي في الخبر ان امرأة زوجت ابنة لها فجاء اولياؤها فحجها
 الى علي رضي فجاز النكاح * فان قيل لا حاجة في هذا الخبر * لانهم اتفقوا انه
 لا يجوز تزويجها في حالة حضور الاولياء فان كان اولياؤها حشودا لم تكن
 لها عليها ولاية * قيل له احتمل ان اولياءها كانوا غنيا * الا يرى انه قال فجاء
 اولياؤها ومثل هذا اللفظ يستعمل في حالة الغيبة يعني جاؤا من غيبتهم
 فثبت ان الاحتياج بالخبر صحيح * ومنه روي ان امرأة زوجت ابنتها برضاها
 فجاء اولياؤها فاختصموا الى علي بن ابي طالب رضي * من شرح الطحاوي
 ولا يجوز النكاح الا بعد تقدم او تاخرا الا اذا كان الاقرب غائبا غيبة
 منقطعة فنكاح الا بعد يجوز اذا كان عقد قبل عقد الاقرب وان قعا
 معا فلا يجوز كلاهما * ومنه وانما يحتاج الى الولي في الصغير والصغيرة
 والمجنون والمجنونة * وانما اذ اراد الصغير فقد زالت الولاية * من الحاوي
 والنسفية ومثله من صغيرة زوجها القاضي ولها ابن عم حاضر قال لا يصح
 لقوله عليه السلام السلطان ربي من لا ولي له * من الفتاوى الطهريّة
 ولو كان للصغيرة وليان احدهما اقرب والاخر ابعد فزوجها الا بعد
 حال قيام الاقرب توقف على اجازة الاقرب غائب الاقرب تحولت الولاية
 الى الابعد لا يجوز النكاح الذي باشره الا بعد الا باجازه منه بعد
 محررا الولاية اليه * ومنه فان كان الاقرب ستيها لا يوقت على اثره
 وكان معه الا يعرف مكانه او كان مختفي في بلد لا يوقف عليه قال القا
 في امام ابي الحسن هذا يراجع هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة *

وقال القاضي الامام لهذا اذا تزوج الولي الا بعد ولا يعرف ان الولي ^{قرب} الا
 اين هو يجوز * وان ظهر انه في ذلك المصرا لا يجوز * من الحانية وعليه
 فتوى جماعة من المتأخرين * من جامع الشروح في باب زفر ربح وهذا انه
 لو غاب غيبة غير منقطعة انقبت للا بعد الولاية اجماعا * من الحاروي ^{رسئل}
 عن صغيرة زوجتها امها ولها ولي بنفسه وهذا السؤال كان بجنازا ^{يقول} قال لا
 قال القاضي علي السفدي بجنازا مسيرة سفر فهو غيبة منقطعة وهو ^{احسن}
 الاقرب * من الذخيرة اذا زوجها اقرب من حيث هو اختلف المتأخر
 ربح فيه * من الخلاصة ولوان ولي الاقرب غاب غيبة منقطعة تنتقل
 الولاية الى الا بعد * واجمعوا ان الاقرب اذا عطل تنقل الولاية الى الا بعد *
 من التجنيس الناصري وعن محمد ربح قال اذا رفعت الام امر ابنتها الى القاضية
 في الزوج وابيها حي وراة ^{في} هي رغبة زوجها وان كره الاب ^{من}
 العاقبة واذا غاب الولي انتظر فللقاضي ان يزوجه صغيرة كانت او
 كبيرة * ركذا روي ان الاب اذا كان فاسقا فللقاضي ان يزوجه الصغيرة
 من التمهيد ولو غاب الاقرب غيبة منقطعة زوجها الا بعد * هو عند
 زفر ربح الغائب * وعند الشافعي يزوجه الامام * من السراجية
 واختلفوا في الغيبة قال ابو بكر بن الفضل اذا كان الولي في موضع لا ينتظر
 الكفو المأطب مجي الخبر منه * وقيل انقطاع الاخبار بانقطاع القوافل
 والمختار بفتوى ان يكون على مسيرة ثلثة ايام * من المصنف والاقرب ^{الي}
 الحق انه لو انتظر يغوت الكفو * وذكر في المعني ان الفتوى على قول سعد ^{ابن}

معاذرج ان يقدر بثلاثة ايام ولياليها * من ملقى الجارحد الغيبة المنقطعة في
 ظاهر المذهب ان يكون الولي الاقرب في موضع لا تقص الى القوافل من هذا
 الموضع في السنة الآمرة واحدة * وقال زفرج ان لا يعرف مكان الاقرب *
 وفتوى بعض الفقهاء المتأخرين من اصحابنا رج على ان الولاية تثبت ^{بعد} _{للا}
 متى كان الاقرب بحيث لو انتظروا الكفو الى طوب وانما شبه بالفقه *
 وفتوى بعضهم على ان الاقرب لو كان في موضع بينه وبين هذا الموضع مسافة
 السفر تثبت الولاية للابعد وهو اليسر احسن والمختار للفتوى * من الفتاوى
 الحجة وقد رسية ثلثة ايام وعليه الفتوى * من الظهيرية وشارف
 الكتاب الى ان ادنى مدة السفر يكفي للانقطاع وعليه فتوى جماعة من
 المتأخرين * من الخانية وكلوا في الغيبة المنقطعة بعضهم قد ^ع _{ها} بالنقطة
 الخيرة والقوافل بعضهم قد ^ع _{ها} بمسيرة سنة وبعضهم قد ^ع _{ها} بمسيرة شهر وقال اكثرهم ان
 في موضع لا ينتظر الكفو بمجي الخيرة فهي منقطعة وشارف الكتاب الى ان
 ادنى مدة السفر يكفي للانقطاع وعليه فتوى جماعة من المتأخرين *
 من التهديب والصحاح ان الخطب لا يترقب وصول الاذن من الغائب
 وعليه الفتوى * من الغيبة واذا رضي بعض الاولياء بعدم الكفو
 لا يكون للباقي حق الفسخ الا ان يكون وليا اقرب من الذي رضي ولو اقام
 الزوج بينة ان الاقرب رضي وهو غائب تقبل بينته * من التهنيت ^ب
 اما الصلاح امرأة من بنات الصالحين لو زوجت نفسها من فاسق ^ب
 عقد لها * قال محمد رج اذا كان فاسقا يتهرب بريرة والا فلا * وقال ابو يوسف ^س

ربح الفسق المشهور يعتبر دون المستور * من التجريد والقادر في الكفاءة
 الفسق المعلن دون المستور عند أبي يوسف ربح * وعند محمد ربح ان يكون
 مستحقاً مستهزأ به * من حاشية المنظومة وعليه الفتوى * ومنه اراد به
 فسق الزوج * لان الكفاءة غير معتبرة من جهة الزوجة * من المنتهى
 وقال ابو يوسف ربح الفسق المعلن يؤثر اما المستور فلا * وقال محمد
 ربح يطلب المحسب والمال واما الفسق ان كان يستحق به ويستهزأ يعتبر
 والا فلا * من الحاشية واذا تزوج الرجل ابنة امرأة باكثر من مهر مثلها
 او زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها او زوج في غير كفوء او زوج
 لصغيرة او امرأة ليست بكفولة جاز في قول ابى حنيفة ربح * وله
 صاحباه لا يجوز * واجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد
 ولا من القاصي * من المنظومة في باب أبي يوسف ربح ولا يعد في الكفاءة
 الحرف * هذه المسئلة على ثلاثة اوجه احد هاملا يعتبر اتفاقا وهي
 الحرقة التي انتقل عنها الى اخرى والثاني يعتبر اتفاقا وهو ان يكون
 فاحشا مثل الجحام والحائك والدباغ والكناس والثالث على الخلاف
 من الغياثية تعتبر الكفاءة في الحرقة وهو المختار * من الترتيب والصحح
 قولهما * من الذخيرة ان الحرف متى تقارب لا يعتبر الاتفاق وثبت
 الكفاءة فالحائلك يكون كفوا للجحام * والدباغ يكون كفوا للكناس
 والقصار يكون كفوا للجداد * والعطار يكون كفوا للبراز * قال شمس
 الحلواني وعليه الفتوى من المحيط اذا زوجها احد الاولياء من غير كفوء

برضاها لا يكون للآخرين حق الاعتراض اذا كانوا مثل المزدوج او دونه في الدرجة
اما اذا كان اقرب من المزدوج فله حق الاعتراض لان للمزدوج لا يكون وليا اذا كان
لدولي اقرب منه وكان هو واجبي آخر سواء يزوج او يسكت الولي عن المطالبة
بالتفريق لا يكون رضامنه بالتكاح من غير كفو وان طال ذلك حتى تلك *
من الهداية قوله كالجمام والحائث والدياق والكناس يزوج من الحميدي فانهم
لا يكونون اكفاء للصيرفي والجوهري وروي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
الناس بعضهم لبعض اكفاء الا حائكا او حجاما يزوج في رواية ودياقا يزوج
مشائخنا رج ورايهم الكناس وقال القاضي الامام الاجل ابو علي النسفي
رج وهذا جنس خامس احسن من كلام وهو الذي يتخدم الظلمة وان كان حيا
مروءة ومال فصفة الظلم فيه خسة لا ياكل من دماء الناس واموالهم
من النوازل ومثل ابوالقاسم من جارية لها ام حرة والدمعتق زوجت
من معتق هل يجوز قال لا فيها نظر قال الفقيه رج ينبغي ان لا يكون الزوج
كفو لها لان الزوج اذا كان معتقا قد جرى عليه الرق وبقي عليه
اثر الرق وهو الولاء والجارية لما كانت امها حرة فمحرمة الاصل واذا كانت حرة
الاصل لا يكون الذي جرى عليه الرق كفو لها من الذخيرة المرأة اذا كانت
امها حرة الاصل والدمعتق فالمعتق لا يكون كفو لها هذه المرأة يزوج
المعلى عن ابي يوسف رج ان من اسلم على يدي انسان لا يكون كفو
لولي العتاقة يزوجوا بن سماعة رج عنه في الرجل يسلم والمرأة معتقة
انه كفو لها من المحيط واذا تزوجت الذمية ذميا فقال الولي هو ليس بكفو

لا يلتفت الى قوله : لان ذلك الشريك وصغار الجزية بمجموعهم
 فلا يظهر مع ذلك نقصان النسب : الا يرى انهم لو استرقوا كانوا على السوء
 ولو اعتقوا كذلك ولو اسلموا كذلك فلا يكون للمولى ان يخاصم قال الا
 الا ان يكون امراً مشهوراً يعني كانت بنت ملك خدعها ما ملك او
 كنا من وهنا يفرق بينه لا لانعدام الكفاءة بل لتسكين الفتنة فالقاضي
 ما موريتسكين الفتنة فيما بينهم كما هو ما موريه في ما بين المسلمين من
 التآمر خائنه ادعى على منكوحته الغير كما حاقا فانه تشتط حضرة الزوج وكذا
 عند اقامة البينة : ^س الماوي ^س رسل عن امرأة طالبت اباها بالتزويج وزعم
 ابوها انه كان زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب واقام على ذلك بينة
 فقال لا يلتفت الى بينته الا على زوج او وكيله وليس الاب بمخصم : وللاب ان
 يزوجه فان ابي ذلك فلها ان ترفع الى الحاكم حتى يزوجه : من العاقبة اذا
 تزوجه الاخر برضاها فابطله الاب لا يبطله القاضي : من التفريق الاب لا يزوجه
 البالغة بدون رضاها بركا كانت او ثيباً وعنده لا يزوجه الثيب بدون رضاها
 بالغة كانت او صغيرة ويزوجه البكر ^س رضاها بالغة كانت او صغيرة فعند
 يدور امر الرضا على البلوغ والصغر وعنده على البكارة والثيب : من ^س التهن
 اذا انتسب رجل الى امرأة الى غير نسبة فتزوجت ثم علمت ان نسبها دون
 ذلك لها الخيار وان كان كفواً لها : وذكر في المسعودي
 اذا كان كفواً لا خيار لها : من الذخيرة وكذا الاوليه
 اذا تزوجها برضاها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم علموا اما اذا شرطوا

١٠. اخبرهم بالكفاءة فوجوه اعلى ذلك ثم صراحتهم كقولهم
 اذا تزوجت نسبا من غير كفو فلو لم يزوجوا في احوالهم
 وان لم يكن اولي تداوم بهم من المصبرات قال كذا في
 عيب لا يمكن الوصول الى زوجته فالمرأة مخيرة في ذلك
 كالجنون المأثوم والمريض والمجنون والمجنون
 اصلها وبمرض لا يزوج منه فهو اهل بيت سواء
 بالتمام معه وان شاعته ونفقت بموافقة الحاكم حتى عرق
 وابو برة في حياضها في قبيح والامانة والامانة
 روح لا تتوارى عنه ولو زنى المرأة ثم حبت
 ابن من امها لا يزوج امرأته من رانتم جسد
 وصار عتقا له من العتق من امواله في المسئلة
 من بيتها في القدر من المصلحة في زينة
 يتبع من في المشقة منها في المصلحة في زينة
 تزوجت نفسها من زعم تعلم انه حرام
 الخیار من الاولياء ولا يزوجها الا بغيرها
 ثم علموا الاخبار لا احد هم في مثلها
 الحب والحق ايدل عن المرأة اذا تزوجت
 ولم تعلم انه حر لم علمت انه غير
 زوجها ضاها وعلوا بعدم الكفاءة

اذ اعبر لهم بالكفاءة فزوجوها على ذلك ثم ظهرا ثم غير كفؤ كان لهم الخيار * من
 الحصر قلنا: حنفية ومحمد ربح من له اب واحد في الاسلام او في الحرية لا يكون
 كفؤ لمن له ابوان اما في الاسلام او في الحرية * وقال ابو يوسف ربح يكون
 كفؤ لمن له اب في الاسلام * والبيع انه لا يكون كفؤ * من الذخيرة والمعتق
 ابره او جده لا يكون كفؤ لمن لها ابوان في الحرية عند اب حنفية ومحمد ربح
 خلا ولا يبيع من ربح في الجدة * ومن له ابوان في الحرية كان كفؤا لامرأة
 لما نكحت آباء في الحرية او اكثر والكلام في اسلام الآباء في الموالى نظير الكلام
 * بتخصم * وفي قسوى ابى اللثام ربح امرأة اذا كانت امها حرة الاصل
 ووالدها معتق فالمعتق لا يكون كفؤ لهذه المرأة * وروى ابو ابراهيم عن محمد
 ربح من كان له اب واحد في الاسلام وله نسل ووزن فهو كفؤ لامرأة لما
 ابران في الاسلام وكذا في الحرية * وروى المعلى عن ابى يوسف ربح ان من
 اسلم على بدي الدان لا يكون كفؤ لمولى انما نكحت * ومنه اذا زوجت نفسها
 بغير كفؤ فانه يرد ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ * من الغائبة ومنها
 الحرية فالماوت كفؤ كان لا يكون كفؤ للحرية وكذا المعتق لا يكون كفؤ للحرية
 ولا صليته * والمعتق ابره لا يكون كفؤا للمرأة التي لها ابوان في الحرية * ومن له
 ابوان في الحرية يكون كفؤا لمن له آباء في الحرية * وعن ابى يوسف ربح من اسلم
 بنفسه والمعتق اذا احرز من الفضائل ما يدايل نسب الآخر يكون كفؤا * من
 الغياثية قالوا الحبيب يكون كفؤا بالنسب حتى ان الفقيه يكون كفؤا للعلو
 غير الفقيه لان شرف العلم راجح * من اعتابى والذي هو حر مسلم في الاصل

بابيه وجده بان ولد جد ه حراما يكون كفوا لمن لها آباء احرار مسلمون
 ولو كان جده معتقا او كافرا اسلم لا يكون كفوا لها . والمعتق لا يكون كفوا لامرأة
 امها حرة الاصل وابوها معتق . وروي ان المعتق او والد يما اسلم اذا كان ذوقا
 وجاء يكون كفوا . ولو انتسب الزوج فظهر لها نسب غير نسبه فان ظهر دونه
 وهو ليس بكفو فحق الفسخ ثابت للكل . وان كان كفوا فحق الفسخ ثابت لها
 دون الاولياء . فان كان ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لاحد . من الحاموي سئل
 ابو بكر عن ولي زوج صغيرة لها آباء احرار من كان جده معتق قوم قال
 النكاح باطل فان ادركت واجازت لم يحز . من الفصول ولو خاصم الولي زوجها
 بنفقتها او في بقية مهرها يكون ذلك رضا استحسانا اذا كان عدم الكفاءة
 ثابتا عند القاضي والافلا . من الصغرى رجل زوج ابنته البكر ابلاغه ثم خا^{جمت}
 زوجها فقال الزوج بلغت الخبر فسكت وقالت لا بل ردت قال قول لها .
 ولو قالت بلغني الخبر يوم كذا او وقت كذا فرددت وقال الزوج لا بل
 سكت قال قول للزوج وكذا في الذخيرة ايضا . من الذخيرة وفي نوادر
 هشام عن محمد بن روح بخلاف هذا زوجها وليها فقالت بعد سنة وقد كان
 بلغني الخبر يوم كذا ازوجني فلم اسكت وقلت لا ارضى وادعى الزوج انها
 كانت رضىت قال قول قول المرأة لان اصل النكاح ليس بثابت . وفي نكاح
 المشتق اذا تزوجت فقامت البينة انها حين اخبرت ردت واقام الزوج^ج
 البينة انها حين اخبرت سكنت فالبينة بينة المرأة . ولو شهد شهود
 انها حين اخبرت رضىت اخذت بيمينته . من شرح الكرخي واما

البكر اذا زوجها الولي فسكتت فالقياس ان لا يكون رضا لان الساكت قد
 يكون راضيا وقد يكون ساخطا فلم يجز اثبات الرضا بالشك * وانما
 تركوا القياس لقوله عليه السلام بما قيل انها تستحي فقال اذا نهضت
 وسكوتها اقرارها * من القتاوى الحجة قالت المرأة لا اعلم في بيت الزوج
 هل لها نفقة قال الفقيه ابو الليث رح اذا كانت لها علة لا تقدر على
 العمل او كانت من الاشرف تجب لها النفقة والا فلا * من الغياثية للزوج
 ان يضرب المرأة على اربعة خصال وما هو في معنى الاربع * ترك الزينة
 المشروعة والزوج يريدها * وترك الاجابة اذا ادعاه الى فراشه *
 وترك الصلوة والغسل * والخروج من البيت * اما لا يمنعها من زيارة
 الوالدين في كل جمعة ومن زيارة غيرها من المحارم في كل سنة * من المحيط
 واذا زوج امته من عبده لامهر لها عليه * واختلف المشايخ رح قالوا
 لا يجب المهر اصلا لانه لا فائدة فيه * وقال بعضهم يجب ثم يسقط *
 من القتاوى والصحيح انه لا يجب لانه لا فائدة في ايجاب المهر عليه * من
 التهذيب الام ارادت ان تخرج بالولد الى بلدها بعد الفراق ان كان
 النكاح فيه فلها ذلك والا فلا الا اذا كان بين الموضعين قرب بحيث يمكن
 ان يرى الصبي ويرجع الى اهله في اليوم * ولو كان النكاح في غير بلدها فاردت
 نقلها الى بلد النكاح ليس لها ذلك في رواية الاصل * وفي الجامع الصغير
 لها ذلك اما غير الام لا ينتقل اصلا وكذا في التفريد ايضا * من القنية الام
 احق بالصغيرة وان كانت سيئة السيرة معروفة بالفجور وكانت مطرقة

ما لم يعقل ذلك * ومنه صغيرة عند جدة تخون حقها فلجمتها ان تاخذ
 منها اذ اظهرت خيانتها * من الكافي ولا تجوز شهادة امرأة واحدة على
 الرضاع اجنبية كانت او ام احد الزوجين ولا يفرق بينهما بقولها ويسم
 المقام معها حتى يشهد على ذلك رجلان عدلان او رجل وامرأتان ^{لك}
 وقال مالك رح يثبت الرضاع بشهادة امرأة واحدة اذا كانت متصفة
 بالعدالة لان الحرمة من حقوق الشرع فيثبت بخبر الواحد كسائر حقوق ^{الله}
 تعالى ولنا ان ثبوت الحرمة لا تقبل الفصل عن زوال الملك في النكاح وابطال
 الملك يتوقف على شهادة شاهدين كما لو شهدوا على الطلاق * ^{السفينة}
 ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات سواء كن اجنبيات او امهات
 احد الزوجين * وقال الشافعي رح يثبت الرضاع بشهادة اربع نسوة بناء على
 مذهبه ان فيما لا يطلع عليه الرجال تعتبر فيه شهادة اربع نسوة ليقوم
 كل امرأتين مقام رجل * وقال مالك رح يثبت بشهادة امرأة واحدة
 ومنه ايضا وعندنا اذا وقع في قلبه انها صادقة فلاحوط ان يتنزه عنها
 وياخذ بالثقة سواء اخبرت بذلك قبل عقد النكاح او بعده سواء
 شهد به رجلا وامرأة * فاما القاضي فلا يفرق بينهما ما لم يشهد به رجلان ^{جل}
 وامرأتان * من الذخيرة اذا تزوج الرجل امرأة فجاء رجل مسلم ثقة
 او امرأة ثقة واخبرانهما ارضعا من امرأة واحدة قال كلام في الحكم و
 التنزه * اما الحكم فنقول الحرمة لا تثبت بشهادة امرأة واحدة على الرضا
 وانما تثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين * واما الكلام في التنزه ^{حب}

الي أن يستنزه عنها فيطلقها. من خزانة الفقهاء العليا تزوج امرأة فأنزله رجل
 أو امرأة أنها اخته من الرضاع لا يفرق بينهما ويستحب أن يستنزه عنها فيطلقها
 من التمهيد لا يقبل في الرضاع إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإن أخبرت
 امرأة واحدة أن كانت عدلة فالتنزه أن لا يتزوجها ولا يحرم على الترتيب ولو تزوج^{امرأة}
 فقالت امرأة ارضعتكما فهو على أربعة أوجه. أن صدقها ففسد النكاح ولا
 مصلح لها وإن لم يدخل بها. - وإن كذبها فالتنكاح بحاله لكن إذا كانت عدلة
 فالتنزه أن يفارقها. - وإن صدقها الرجل وكذبها المرأة ففسد النكاح والمهر
 بحاله. وإن صدقها وكذبها الرجل فالتنكاح بحاله ولكن لها أن تحلف ويفرق
 إذا نكح من الحامية الوكيل بالتزويج ليسر له أن يوكل غيره فإن فعل فزوج الثاني
 بحضرة الأول جاز. من الملتقط ولو تزوج امرأة أخرى وخاف أن لا يعدل^{سبعة}
 ذلك وإن فعل انعقد النكاح وإن علم أنه يعدل بينهما في القسم والتقفة
 يجعل لكل واحدة مسكن على حدة جاز أن يفعل وإن لم يفعل يعني أن لم يتزوج
 فهو ما جور لترك إدخال الغم عليها من الكثر واللام والجدة الحق به حتى يستغني
 وقد يسبع سنين وبها حتى تحيض. - من الهداية والخصاف رج قد^{ستغناء}
 يسبع سنين اعتبارا للغالب. - من الكافي وعليه الفتوى لأن الأب مأمور بأن
 يأمره بالصلاة إذا بلغ هذا المبلغ وإنما يكون ذلك إذا كان الولد عنده. -
 وقد يأتي بعض مسائل الحضانة بعد هذا من النهاية لأن الغالب أن الصبي
 إذا بلغ سبع سنين يستغني من الحضانة والتربية. من الحاوي وفي فتاوى^{وراء}
 النهر عن أبي أحمد العياشي قال إذا تغلب أمير على أهل بلدة واستولى عليها

فان الجمعة تجوز لاهل البلدة ولكن لا تكتفى بتزويجه ولا يجوز ^{بمن} القاضى الجمعة ^{تكره}
 الجمعة خلف المتغيب الذي لا عهد له من الخليفة الا ان يسير بسيرة الامراء *
 قال ابو احمد العياشي ^{صح} تجوز الصلوة خلفه وبامره واما الانكحة بتزويجه ^{يجوز}
 كما في البعد * من الكثر وادنى المدة في حقها ثنى عشر سنة وفي حقها تسع
 سنين فان راعها وقالا بلغنا صدقا واحكامهما احكام البالغين * من المصنف
 اما بداية بلوغ الغلام باثني عشر سنة والجارية بتسع سنين اجماعا ^{من} ^{البيان}
 وافر مراهق بصلح وغيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو او غيره بفساد الصلح
 لكونه غير بالغ قال صح قول البصري بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلثة عشر
 سنة لان اقل من ذلك نادر ثم حكى عن القاضي محمود السمرقندي ان
 مراهما اقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له او عليه فقال القاضي بما
 بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام فقال القاضي وماذا
 رأيت بعد ما استيقظت فقال الماء فقال اي ماء فان الماء مختلف فقال المني
 فقال وما المني فقال آب مردان كه ازوي فرزند بود قال علي من احتلمت ^{علي}
 ابن او علي بنت او علي اتان فقال علي ابن وامتي الغلام فقال القاضي لا ^{بدا}
 من الاستقصاء فقد يلحق الغلام الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت
 منه ومن غير ان يكون له علم بحقيقة قال قال شيخ الاسلام وهذا من باب
 الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا الجارية اذا اقرت بالحيض *
 من الذخيرة قال هشام في نوادره سألت محمدا راجع عن جارية ^{بنة}
 اقل من خمسة عشر وهي في خلق تام طلقها زوجها فقالت انا حفت ^{غلام}

ابن اقل من خمسة عشر وهو على خلق تام وقد اخضر شاربه وثبتت عانته
قال قلت قال لا اصد قهصافيه وفي العيون يقبل قولهما فيه وفي المنتقى
رواية مجعولة انه يصدق في الجارية دون الغلام وفي الجامع الاصغر ان
الشهادة على الاحتلام مقبولة وفي قسمة فتاوى الفضلي صبي اقرا نذ بالغ وقا^{سم}
الوصي فان كان مراهما جازت القسمة ولم يقبل قوله انه كان غير بالغ فان
لم يكن مراهما ويعلم ان مثله لا يحتلم لم يجز قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ قال
الصدر الشهيد رح في واقعاته وبهذه المسئلة تبين ان بعد اثني عشر
سنة يشترط شرطا آخر لصحة الاقرار بالبلوغ ان لا يكون بحال لا يحتلم مثله
وكذا في الفتاوى الحسامية * من الصغرى فاذا تبين بهذه المسئلة ان كان
قبلا اثني عشر لبسته لا يصح الاقرار وبعد اثني عشر ايضا لا يصح لا محالة بل انما
يصح بشرط ان يكون بحال يحتلم مثله عادة * من الترضيع وفي قسمة الكبر^ي
يشترط بعد اثني عشر سنة شرطا آخر لصحة الاقرار بالبلوغ وهو ان يكون بحال
يحتلم مثله * من شرح الوقاية والمراد بالمراهقة صبوة يجامع مثلها وهي في^{سن}
يمكن ان تكون باللغة تسع سنين فصاعدا ولم تظهر فيها علامات البلوغ *
من الترضيع وعن ابي يوسف رح انه يعتبر نبات العانة وقيل يحكم بنهود
التندي في الجارية * من الينا بيع وعن ابي يوسف رح انه يعتبر نبات العانة
فاما نهود التنديين فلا عبرة به في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم ببلوغها
اذا نهدت * من المنظومة حد البلوغ بعد تسع تسع وللجوارى بعد عشر
سبع * من شرح هذا بيان نهاية بلوغها اما بداية بلوغ الغلام يكون بان^{عشر}

سنة وبلوغ الجارية بتسع سنين اجماعاً حتى لو اقر الغلام بالبلوغ وهو ابن
اثنتا عشرة سنة يقبل قوله واقرار الجارية به يقبل بعد ان تكون تسع سنين
بالاجماع . من شرح المجمع قال وبلغ الغلام باحتلام واحبال وانزال والآفة
بتمام ثمانية عشر سنة والجارية بحيض واحتلام وحبل والآفة بتمام سبعة
عشر سنة وقد رآه خمسة عشر فيهما وهو رواته عنه واما علامات الغلام
والجارية فان البلوغ بالانزال حقيقة والحبل والاحبال يستلزمان الانزال
وكذا الحيض في آوان الحبل وادنى المدة اثنتا عشرة سنة في الغلام وفي الجارية
تسع سنين . من الكنز ويفتق بالبلوغ فيهما بخمسة عشر سنة . من
في كفاية البيوع صبي يبيع ويشترى وقال اما بالغة ثم قال بعد ذلك
لست بمبالغة فان كان عن البلوغ يحتمل البلوغ بان كان سنة
اثنتا عشرة سنة او اكثر لا يعتبر بحوده بعد ذلك لانه اخبر عن امر محتمل فان
ادنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي ويحتمل اثني عشر فاذا صح اخباره بالبلوغ
لا يصح بحوده بعد ذلك بان سنة دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ
فيصح بحوده . من المجمع ونذكر الاجبار على الصغر لا البكارة . من المعنى
وتفسير الاجبار النفاذ من غير رضا . من الصغرى للاب مطالبة الزوج
بتسليم الصداق ولا يشترط احضار المرأة مجلس مطالبة الزوج بالتسليم بتسليم
المرأة بعد ذلك بخلاف البيع فانه يشترط احضار المبيع مجلس المطالبة
ليسلم عقيب قبض الثمن . ومنه المرأة اذا كانت صغيرة لا يجزئ الزوج لا يجزئ الا
دفعها الى الزوج لكن يجزئ الزوج على دفع المهر الى الاب . من النسخة يسير

منه حتى تقبض جميع المهر وان بقي درهم استدل بالبيع والتمن ولها
 ان تسافر وتسكن حيث شاءت قبل القبض ولو سلمت نفسها مرة طاعة
 لها المنع بعد ذلك خلافا لها وكان الشيخ ابوالقاسم الصغار سرح يفتي
 بالسفر بقول البيهقي سرح وفي المنع بقولهما قال رضي الله عنه المختار عند
 في المنع ان كان سوء المعاشرة من الزوج لها المنع وان كان من جهتها فليس
 لها المنع وفي السفر قول البيهقي سرح «من التجريد للمرأة ان تمنع نفسها لاجل المهر
 ما بقي درهم الا ان يكون مؤجلا فلا يملك ذلك في الحال ولا بعد حلول الاجل
 وعند ابى يوسف سرح آخرها ذلك الا ان يشترط الدخول قبل ذلك وان
 «ضد ما لا فوائده ليس لها الامتناع لاجل المؤجل عنده وليس له منعها من
 السفر وتربية الاهل قبل الايفاء ولا يسترد ما اعطاها من عملة القناوي
 المرأة سلمت نفسها لتستوفي جميع مهرها ليس لها ذلك باعتبار العرف فينظر
 الى المرأة والى ما يجعل مثلها فان جعل مثل ما يجعلها لا تمنع نفسها فلو شرط تعجيل الكل في العقد
 وجب التعجيل ان النابت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم يوجد الصريح
 بخلافه من الخلاف وان شرط تعجيل الكل في العقد يجعل الكل من النهاية
 وان شرط تعجيل الكل في العقد فهو كما شرط وجب تعجيل الكل اذا لم معتبرا لانه
 العرف اذا جاء الصريح بخلافه من القناوي المتفق لها المنع والسفر والخروج بدرا ان
 حتى قبضت جميع المهر وان بقي درهم وليس للزوج استرداد ما اعطاها المهر ^{حلا}
 او اجلت لا تمنع خلافا لابي يوسف سرح الا اذا شرطت ان لا تمنع وطريقها
 لها المنع عنده وقال لا «من المختار قال ابوالقاسم سرح لها ان تمنع

نفسها من الخروج مع زوجها الى بلد آخر اذا كان مسيرة سفر سواء قبضت مهرها
او لم تقبض لفساد الزمان * قال الفقيه وهذا في زمانه فكيف في زماننا
ويقوله فاحذ * من التحفة وان بقي درهم من المهر على الزوج فلهما حق المنع
ولها ان تخرج من مصرها وتذهب حيث ما شاءت بغير اذن الزوج هذا
اذا كان المهر حالا * من درر البحور في بيان احكام المذاهب الاربع للمرأة
ان تمنع من الزوج حتى تستوفي صداقها ان كان حالا وان كان مؤجلا
فلا وان تنازع في التسليم يجبران جميعا في قول وايضا تبرع اجبر الثاني في قول
ويجبر الزوج في قول وبه قال ابو حنيفة واحمد راح * من الصغرى ليس
الاولياء سوى الاب والجد ولاية قبض مهر الصغائر لان هذا تصرف
في مال الصغير وليس لغيرها ولاية التصرف في مال الصغير * من المنظومة
في باب ابى حنيفة ربح خلافا لهما والامتناع لا بتغاء النفقة بعد الدخول لا
النفقة اجماعا قبلها بعد الدخول لان الامتناع قبله يزيل النفقة ولا
فيه ان الامتناع اذا كان بحق لا تبطل النفقة * من المنشورة وتقيده
بما بعد الدخول لان الامتناع قبله يزيل النفقة بالاجماع * من الكافي فيما
اذا دخل بها طائفة وهي من اهل التسليم حتى لو دخل بها مكرهة او صغيرة
او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس اجماعا وعلى هذا الخلاف اذا خلا بها
برضاها * من تحفة الفقهاء ان تسليم النفس بمقابلة تسليم المهر اليها
لها ان تمنع نفسها من الزوج ولها ان تسافر وتذهب حيث شاءت
بغير اذن الزوج وان سلمها المهر فله ان يطالبها بتسليم النفس اليه

والدخول في بيته والتمكين من الاستمتاع بها * ومن الحاي ولو كانت
صغيرة محتملة للوطي قد فعها ابوها الى زوجها ووطيها قبل ان يوفي
صد اقها اليه فللاب ان يطالب بمهرها وياخذ منه وليست كالكبيرة ^{لها}
ابطلت حق نفسها وليس للاب ابطال حق الصغيرة قال الفقيه اتفق
اصحابنا رح ان للمرأة ان تمنع نفسها قبل الدخول حتى تقبض صد اقها
او ما هو المتعارف لانها صار بمنزلة الشرط دلالة الا ان يشترط في
العقد تعجيل الكل * من الفتاوى للجهة اذا اراد الزوج ان يذهب امرأته
الى بلدة اخرى فان كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك لانهما ^{ضيا} تراضيا
على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة * وان اراد ان يذهب بها الى
بلدة سوى مكان النكاح قال في الاصل له ذلك اذا سلم اليها مهرها *
واذا سلم اليها عوض نفسها له ان يذهب حيث شاء * والمختار انه
ليس له ذلك لان اهل الزمان قد تغيروا فلا تأمن نفسها عليه فاما
اذا سلم المهر قال لعلها تقبض منه فلما اخرجها من بلدة اخذها من ^{لها}
ويضربها وبه اخذ الشيخ الامام ابو القاسم الصغار والفقيه الزاهد
ابو الليث السمرقندي رح * من مختار الفتاوى وان اوفاه مهرها
له ان يسافر بها وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى * من الترضيع
وكان الشيخ الامام الفقيه ابو القاسم الصغار رح يفتي في السفر
بقوله وفي منع النفس بقولها ^{في} واختياره
التهذيب والمختار عند المنع ان كان سوء المعاشرة من الزوج لها

المتع وان كان من جهتها فليس لها المنع. وفي السفر بقول المجتهد رح.
من الغياشية اما لا يمنعها من زيارة الوالد في كل جمعة ومن زيارتهما من المحارم
في كل سنة. من الفتاوى المجتهد ولا يمنع المرأة عن زيارة الوالد على
قدر ما يذوران في الجمعة ونحوها مرة اقامة للمحقوق الشرعية والبشرية
وكذا في الملتقط من المضمرات لا يمنعهم من الدخول والكلام وانما يمنعهم
من القرار لان الفتنة في اللباس وتطول الكلام قليل يمنعها من الخروج الى الوالد
ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير
بسنة هو الصحيح. من الذخيرة وروى عن ابي يوسف رح ان الزوج لا
ان يمنع الابوين عن الدخول عليها للزيارة في كل شهر مرتين وانما يمنعها
من الكينونة وفي فتاوى ابي الليث رح عن الفقيه ابي بكر الاسكاف رح ان
الزوج لا يملك ان يمنع الابوين عن الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما
يمنعها عن الكينونة وعليه الفتوى. واما غير الابوين من المحارم فقد ذكر
المصنف ايضا رح في هذين الموضعين انه يمنعهم عن الدخول عليها ولا يمنعهم
عن النظر اليها وقال مشايخ بلخ رح لا يمنعهم عن الزيارة في كل سنة وعليه
الفتوى. واما اذا ارادت ان تخرج الى زيارة المحارم نحو الخالدة والعمّة
او الى زيارة الابوين فهو على هذا يعني لا يمنعها عن زيارة الابوين في كل
جمعة وعن زيارة سائر المحارم في كل سنة. من الجواهر رجل منع امرأته من
دخول دار أمها قلّه ذلك وهله ان يمنع والدتها عن زيارتها الفتوى ذلك
على ما ذكره الفقيه ابو الليث في الفتاوى من الغياشية وقيل تسليم النفس لها

ذلت بالاجماع ، من شرح الطحاوي ومن تزوج امرأة على صداق ^{حل}
 كان لها ان تمنع نفسها ما بقي لها على التزوج شئ من المهر ثم المهر لا يخلو
 اما ان يكون بشرط التجيل او بشرط التاجيل او مسكوتاً عنه اما اذا كان بشرط
 التجيل او مسكوتاً عنه فانه يجب في الحال معجلاً لان هذا عقد معاوضة
 فيقتضى المساواة في الجانبين فالمرأة عينت حق الزوج فوجب ان ^{يتعين}
 حقها وانما يتعين بالتسليم ، وان كان مؤجلاً فليس لها حق المطالبة ^{اجله} الى
 سواء كانت المدة قصيرة او طويلة بعد ان يكون معلومة وكذلك اذا
 كانت مجهولة جهالة متقاربة كالحصاد واندياس ونحوه فانه يجوز بخلاف
 البيع فانه اوسع بهد بشرط لا يجوز وما اذا كانت الجهالة مبهمة كصوب
 الوبح الى ان يحتمل لسهاً ، فان الاجل لا ينبغي وجب حالاً ، من القنية تزوج
 في البلدة ثم اخرجها رستاقاً ، فذلك لها ذلك اذا عشت نفسها
 بالصداق والا فلا ، كص ، والبد والظاهر تزوج بدوية في البلد فولدت
 منه ثم اراد اخرجها الى الرستاق فلها الا ياء ولو اخرجها فثبت فلها ذلك
 . ن . له ان يخرجها الى الرستاق ان كان قريباً قيل له ما القريب قال مادون
 السفر قال رضي الله عنه وهو الصواب وتاويل ما اجاب به : سمر كص
 والبد والظاهر اما اذا كانت المسافة سفراً فان ابا القاسم الصغار هو
 الذي اختار قول ابي حنيفة راح في منع نفسها عن السفر بها لاجل المهر ومع
 هذا قال للزوج ان يخرجها الى مادون السفر وان لم يوف مهرها بعد
 فعرف بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد الى القرية اذا لم تكن ^{بها}

سفر باتفاق بين ابينفة وصاحبه رج وان لم يوف مهرها : من المتعدي
 تزوج على انها بكر فلم يجدها لزمها المهر كاملا عند ابي القاسم .. او ان لا
 يخرجها الى بلد آخر لها الامتناع وان استوفت المهر لفساد الزمان بخلاف القرية
 من الجواهر ليس للزوج منع امرأته عن السفر والرجوع الى بلدها وان دخل
 بها قبل دفع المهر اليها لانه لا بد للزوج عليها حتى يدفع المهر : من الفصول
 ذكر القدر الذي ليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزله حتى
 يوفيهما جميع المهر يريد المجهل : من الاوزجندي والناشرة لا نفقة لها
 وهي التي خرجت من منزل الزوج بغير اذنه بغير حق واذا فرض القاصي
 للمرأة كل شهر فمضت اشهر ولم يوف حق مات احد الزوجين سقطت
 النفقة : من التهذيب ثم سكوت : ليكر رضا في حق الولي دون
 الاجنبي . من شرح الكنز هذا اذا سكوت مختارة بان لم يكن مانع من التكلم حتى
 لو سكنت لا شتغال او عطاس : واخذ فيها لا يكون رضا : من حاشيته ولو سكنت
 الزوج او قبلته او طالبت به بالمهر يكون رضا : من الكنز وان استأذنها غير الولي
 فلا بد من القول كالشيب : من الكافي وعن الكرخي رج ان سكوتها عند استئذان
 الاجنبي رضا : من الهداية اذا خلى الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطء
 ثم طلقها فلها كمال المهر . وقال الشافعي رج لها نصف المهر لان المعقود عليه انما
 يصير مستوفيا بالوطء فلا يتأكد المهر دونه : ولنا انها سلمت المبدل حيث
 الموانع وذلك وسعها فيتأكد حقها في المبدل اعتبارا بالبيع : من الكافي ولا
 ملت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك قد رما في وسعها فيتأكد حقها في

البذل لان البذل في المعاوضات يتقرر بتسليم المبدال لا بحقيقة استيفاء
 المبدال الا يرى ان البائع اذا خلى بين المشتري والمبيع او المواجهين المشتري
 والمستاجر تأكد البذل وان لم يتحقق القبض وهذا لانه لو توقف تقرير البذل
 على حقيقة استيفاء المبدال وبما يمنع من عليه البذل عن الاستيفاء لتضرر له
 البذل وهو مدفوع + ومنه ايضا في باب العتق على جعل فاذا حضر المال
 اجبره الحاكم على قبضه وعتق بالتخلية وتفسير الاجبار هنا وفي قبض سائر
 الحقوق ان العبد اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلي بينه
 وبين المولى انزل المولى قابضا وحكم بعتقه + من النهاية الا ان يكون معنى
 الاجبار في القبض ما هو مفهوم عند الناس وهو ان يكره على القبض ^{بالجس}
 او بالضرب في الحميدي او بالسيف + من الاحقاق نكاح المشركة حرام لانها
 ملحقة باليهائم بخروجها من حدود الشرايع وبتركها الايمان بالانبياء صلوات
 الله عليهم وبقبح كفرها وجعلها فانها تقبّل الخشب المنجورة والصخور المنقوشة
 وانها مقهورة بالصناع + من الانوار في مذهب الشافعي روح ولو جلس
 على الديباج عند عقد النكاح قال عامة اصحابنا روح ينقصد النكاح + من
 الحادي امرأة ورجل قال الرجل اين زن من ست وقالت المرأة اين ثوي
 من ست وكان ذلك بين جماعة ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ في
 قيل بانه ينقصد + وقيل بانه لا ينقصد + ولو قضى القاضي بالنكاح صح وصار
 متققا عليه + من القنية اذا افترقا وتزوج كل واحد منهما فحضانة الصغير
 للاب اذا لم يكن لها من تكون لها الحضانة + ولو تزوجت الام بزواج آخر

وتمسك الصغيرة معها ام الام في بيت الاب فللاب ان ياخذها منها .
 الصغيرة اذا لم تكن مشتهاة ولها زوج لا يسقط حق الام في حضانتها مادامت
 لا تصلح للرجال الا في رواية عن ابي يوسف ر . من الا وزجني صبيته مسلمة
 ارتد ابوها لم تب من زوجها لانها كانت مسلمة تبعا للابوين والد ارقبية
 الدارقائمة . من الكزن احق بالولاء امه قبل الفرقة وبعدهما ثم ام الام ثم
 الاب ثم الاخت لاب وام ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذا لت ثم التامات كذا لت
 من الكافي وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها لاروينها لان زوج الام ينظر
 اليه شر او ينفق عليه نذرا ويترجم بمكانه فلا نظر في الدفع ايها . من الكزن
 ثم العصباء بترتيبهم . من الكافي واذا وجب الانتزاع من النساء ولم
 للصبي امرأة من اهله يدفع الى العصبية فيقدم الاب ثم اب الاب وان
 علا ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم ابن الاخ ب وام ثم ابن الاخ لاب ولدا
 من سفوفهم ثم العم لاب وام ثم لاب فاما ولا ولاهم فاذ يدفع اليهم
 الام والصغيرة لا تدفع اليهم لانهم غير محارم فيؤدي الى الفتنة
 من المضاربات وان تزوجت لمزنا ليس يذري رحم محرم يؤخذ الرنك منها
 ويسلم الى من هي اقرب . ومنه وهذا الذي ذكرنا ثبوت حق الحضنة لذل
 لهم المحرم اذا لم يكن ازا واج فاما من لها زوج فلا حق لها الا اذا كان زوجها
 ذارحم محرم من الصغير لانه يحق الجفاء والمذلة من زوج الام اذا كان اجنبيا
 فيصهر الامه في حيث يشاء من السراجية المطلقة اذا تزوجت لمن ليس
 يذري رحم محرم من المولد ينزع المولد منها فاذا بانف يسلم اليها من الكافي

فالام والمجدة اولى بها الى ان تحيض فتعلم ارباب النساء واخلا قهن ثم
 بعد ما حاضت فالاب اولى بها ليخصنها ومن سوى الام والمجدة اقل بها
 حتى تبلغ حداً تشتهي + من السخا في فاذا بلغت احدى عشر سنة فقد
 بلغت حد الشهوة في قولهم . من المختصر الكرخي واذا وطئ الرجل جارية ولد
 او جارية ولد ولد او ابية او امه او زوجته وقال طننت انها تحل لي صدق
 ولا يحد فان قال علمت انها علي حرام حد في ذلك الا في جارية ولد
 وولد ولد لان له حقاً فيها فالوطي لم يعر عن شبهة الملك فلا يحد ولا يحد
 جارية ابية وامه وزوجته لانه وطئ عري عن الملك وشبهة الملك فصا
 كالوطي مع الاجنبية فان ولدت الجارية في شيء من هذا لم يلزمه الولد
 وذلك لانه ليس له حق في عينها فلا يثبت النسب منه كجارية الاجنبي الا
 في جارية ولده او ولد ولد . من الفصوص في فصول الخيارات ولوزجها
 احد الاولياء من غير كفوء لم يكن لهذا الوي ولا لمن دونه حق . لفسخ وفي فتاوى
 قاضيخان رج ان المتطالبة بالفسخ للاولياء من العصة . من الفتاوى للجنة
 واذا قالت المرأة نزلت زوجتي زوجها آخر بنكاح صحيح ودخل بي وانقمت عدي
 جاز له ان يتزوجها اذا كانت عنده ثقة صادقة ثم لو رجعت عن هذا
 القول وانكرت لا يسمع منها ولا يبطل النكاح الا اذا وقع عنده انها صادقة
 في هذا اقل افضل له ان يطلقها احتياطاً ولو قال الزوج بعد ذلك ما تزوجت
 آخر وعاد دخل بك وانكرت المرأة وكذبته في هذا اقل لقول قول المرأة ونسب
 النكاح باقرار الزوج والمرأة نصف المهر ان لم يدخل بها ولها تمام المهر ان دخل

بها - من شرح الكوفي وأما أبكر اذ أزواجها الولي فسكنت فالقياس ان لا يكون
 رضا لان الساكت قد يكون راضيا وقد يكون ساخطا فلم يجز اثبات الرضا
 بالشك وإنما تركوا القياس لقوله عليه السلام لما قيل له انها تسبيح فقال اذنهما
 صمايتها وسكوتها اقرارها + من النسفية وسئل عن شفعية بكر بالغة
 زوجت نفسها من حقي بغير اذن ابيها او وليها والاب والولي لا يرضى
 بان لك ويرد هل يصح هذا النكاح فقال نعم قال وكذا الزوجت نفسها
 من شفعية وسئلنا من ذلك فاجبت انه صحيح وان كان لا يصح ذلك عند الشافعي
 رح والزوجان يعتقدان ذلك المذهب ولكننا اذا كنا نعتقد خطأ قوله
 في ذلك وسئلنا وجب علينا ان نجيب على ما نعتقد + اما اذا قيل ما جواز
 الشافعي رح في ذلك هل يصح عنده يجب ان يقال صح عند ابي حنيفة رح
 وهذه ادب المفق - من المضمرات وعن ابي القاسم عن نصير عن ابي يوسف
 رح ان المال لا يعتبر في الكفاءة وتعتبر قدرة النفقة وهذا القول احسن
 الي وبه نأخذ - والمعتبر في ظاهر الرواية القدرة على المهر والنفقة فلا تعتبر
 الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كفو لها وان
 صاحبة اموال كثيرة هو الصحيح - وان كان قادرا على المهر ويكتسب كل يوم ما
 عليها فعن ابي يوسف رح انه يكون كفو لها هو الصحيح لان المال عارٍ ورأى
 فلا تعتبر زيادة - وروى عن ابي يوسف رح رواية اخرى انه اذا كان
 فقرا المعجل فهو كفو لها وقال شيخ الاسلام رح وهو الصحيح - من
 الميسر فالاب اذا تزوجها بكفو فسكوتها رضا عند ابي حنيفة رح لا عند

من الفأوى البرهانية امرأة بالغة أراد أبوها أن يزوجه فقال لها
 أزوجك فسكتت فزوجها أبوها ثم قالت لا أَرْضِي فلهذه المسئلة على
 ثلثة اوجه: اما ان كان لم يذكر الابلج انه من يزوجه ولم يذكر بكم يزوجه
 او ذكر الزوج والمهر جميعا - او ذكر الزوج ولم يذكر المهر - ففي الوجه
 الاول لا انعقد النكاح ولها ان ترد لان مع جهالة الزوج والمهر لا يتم
 الرضا - وفي الوجه الثاني نفذ النكاح ولم يصح الرد لانه تم الرضا -
 وفي الوجه الثالث ان يزوجه ولم يسم المهر نفذ النكاح - وان تزوجه
 بالمهر المسمى لم ينفذ لانه اذا تزوجه فتمام العقد بالزوج والمرأة عالمة بالزوج
 فتم الرضا بهذا العقد - واذا تزوجه بمهر مسمى فتمام العقد بالزوج - و
 ذكر البديل وهي غير عالمة بالبديل ولا يتم الرضا بهذا العقد - هذا
 اذا اخبرها بالنكاح قبل العقد - ولو تزوجهما ثم اخبرها فسكتت ففي الوجه الاول
 قال الفقيه ابو نصر ينفذ وهو فرق بين الماضي والمستقبل والمتخار انه لا فرق ولا
 ينفذ وبداخذ الفقيه ابو الليث رج - وفي الوجه الثاني نفذ - وفي الوجه
 الثالث المسئلة على التفصيل ايضا - قال وهذا التفسير اختيار الشيخ الامام ^{جل} الا
 برهان الدين والديارنج من التفريد وطريق البلوغ ان يبعث اليها رسولا ^{لا}
 او غير عدل فان اخبرها فضولي لا بد من العدو والعدالة عند الي حنيفة رج
 وعنده لا يشترط ذلك كما لا يشترط في حق الرسول اجماعا - من الصغرى
 رجل زوج ابنته البكر البالغة ثم خاصمت زوجها فقال الزوج بلغك الخبر
 فسكتت وقالت لا بل سرودت قال قول لها ولو قالت بلغني الخبر يوم كذا ^{وقت}

كذا وردت وقال الزوج لا بل سكنت فاقول للزوج * من الذخيرة
 وفي رواية هشام بن محمد روى بخلاف هذا ان زوجها وليها قالت بعد سنة
 وقد كان بلغني الخبر يوم كذا ازوجني فلما سكنت وقالت لا ارضى وادعى الزوج انها
 كانت رضىت فاقول قول المرأة لان اصل النكاح ليس بثابت وفي نكاح المستق
 اذا زوجت فقامت البينة انها حين اخبرت رددت فقام الزوج البينة انها حين
 اخبرت سكنت فالبينة بينة المرأة ، ولو شهد شهوده انها حين اخبرت
 رضىت أخذت بيئته من اليتيمة وسئل ابن نصر الصغار روى عن لا طائفة
 واستحل ذلك فقال يكفر عند جميع العلماء * ومنه من يروى هذا عن مالك
 روى فقد كذب ، من شرح الطحاوي قال ويجوز للرجل ان يتزوج باريعة نسوة
 ويجمع بينهم عقد او فراشا سواء كن حراثا واماء او بعضهن حراثا
 بعضهن اماء بعد ان حصل نكاح الامة منهن قبل نكاح الحرة فاما اذا حصل نكاح
 الحرة او وقع معا فلا يجوز نكاح الامة وقال بعض الناس يجوز الجمع بين
 تسع نسوة وقال بعضهم يجوز بين ثمانية عشر نسوة وكلا الفريقين محجوبان
 من تفسير ابي الليث السمرقندي روى وقال بعض الروافض بظاهر هذه الآية
 انه يجوز نكاح تسع نسوة لانه قال مثنى وثلاث ورباع فيكون ذلك تسعا
 ولكن اجمع المفسرون ان المراد منه التقصيل لا الاجتماع * من نصيب
 الفقه من جلد زوج امته من عبده على ان امرها بيد * ان بدأ المولى فقال انزل
 منك على ان امرها بيدى اطلقها كما ارى فقال العبد قبلت صارا لامرني
 يده وان بدأ العبد فقال نزل زوجي امته على ان امرها بيدك تطلقها كما

تريد فن وجهها لم يصرا الامر في يد ولان فوض الامر قبل النكاح بخلاف الفصل
 الاول لانه بعد النكاح من الثانية رجل غاب عن امرأته وهي بكر وتيب
 فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة رج الاولاد
 الاول وعن ابي حنيفة رج رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول
 انما هم للثاني وعليه الفتوى من السراجية وعن ابي حنيفة رج انهم للزوج
 الثاني وعليه الفتوى من الخلاصة رجل غاب عن امرأته وهي بكر عشر
 سنين فتزوجت باخر وكانت المرأة تلد كل سنة ولدا فاولاد للزوج الاول
 عند ابي حنيفة رج وروي عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رج ان
 الاولاد للثاني والفتوى على هذا قال رضي الله عنه هذا اختيار الشيخ الامام
 طهیر الدين المرغنياني والصدر الشهيد اختار قول الجرجاني وهو قول
 ابي ليلى وكان ابو يوسف رج يقول ان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر
 تزوجها فالولد للزوج الاول وان جاءت بعد ستة اشهر فصاعد فالولد
 للزوج الثاني من التجريد ولا يجوز نكاح المعتدة الا لصاحب العدة من
 من التفريد ويجوز لصاحب العدة ان يتزوج لمعتدة اذ لم يكن هناك
 مانع غير العدة من السراجية ويستغنى الولد الذكر فياكل وحده ويشرب
 وحده ويلبس وحده فاذا استغنى دفع الى الاب فان لم يكن له اب دفع
 الى الجد فان لم يكن له جد فالى الاخ لاب وام ثم الى الاخ لاب على ترتيب
 العصبات قال رضي الله عنه فان ماتت الام يدفع الى الجدة من قبل
 الام فان ماتت فالى الجدة لاب من الهداية ولا خيار للغلام ^{الحلقة}

من الكبرى صبي تزوج بالغة وغاب فلما حضر تزوجت المرأة بزواج آخر ^{الصبي}
 قد اجاز النكاح الذي باشر بعد ما بلغ فان كان تزوج المرأة قبل اجازة الصبي
 جاز لان اقدامها على النكاح الثاني فسخ الاول ولها ولاية الفسخ ^{منه} ^{حل}
 تزوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير امره خاطب عنه ابوه ثم
 مات اب الصغيرة قبل ان يحيز الابن الكبير بطل النكاح لان اب الصغيرة
 ان يفسخ هذا النكاح لا فـ في هذا النكاح قائم مقام الصغيرة لو كانت كبيرة
 فزوجت نفسها من ابن كبير لرجل بغير اذنه خاطب عنه ابوه كان لها ان
 تفسخ النكاح قبل ان يحيز الابن فكذا يجب ان يكون لاب الصغيرة فسخ
 النكاح قبل ان يحيز الابن ^{فاذا مات اب الصغيرة كان موته بمنزلة}
 رجوعه ^{من الحاوي} ان السكوت دليل الرضا في عشرة مسائل في بكر
 نروجهما الولي فسكتت بعد ما علمت لزومها النكاح ^{من التهذيب} الولد
 مسلم والام كافرة ذكر في الاصل انها كالمسلمة في الحضانة ^{وعن الرازي}
 انها حق بها حتى يعقل الولد الا ديان ^{من المنظومة} ووارثو الزوجين
 مهما اختلفوا في المهر لم يقض بشئ فاعرفوا ^{من المصنف} اي في اصل
 التسمية بان قال ورثة المرأة كان المهر مسمى وقال ورثة الزوج لم يكن
 فالقول قول من ينكر التسمية عنده وعندهما يقضى بمهر المثل ^{من}
 الحنفية والفتوى على قولهما ^{من الغياثية} اذا اختلف ورثة الزوجين
 في اصل التسمية قالوا يفتى بمهر المثل على قولهما ^{من المصنف} وقيد بوارث
 الزوجين لان الزوجين اذا اختلفا في اصل المسمى يجب مهر المثل بالاجماع

من حاشية مولانا محمد رح قيد بالزوجين لانه اذا مات احدهما فالجواب فيه كالجواب في حال حيوتهما يعني يجب مهر المثل . من الترتيب اذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما في تسمية المهر فالقول قول من التسمية ولا يقضى بشيء وتالا يقضى بمهر المثل قالوا والفتوى على قولهما . وهذه المسئلة على ثلثة اوجه . في وجه لا يقضى بشيء وهو ما اذا اختلف ورثة الزوجين في قبض المرأة مهرها واقامت ورثة الزوج على قبضها بينة فمح لا يقضى القاضي على ورثة الزوج بشيء من المهر لثبوت القبض في الحياة . وفي وجه يقضى بمسمى وهو ما اذا اختلف في نفس التسمية فاقامت ورثة المرأة على مسمى يقضى به اتفاقا . وفي وجه خلافت وهو ما اذا اختلفوا في التسمية ولا بينة لورثتها . من الفصول في مسائل النزاع اذا مات الزوج فادعت امرأة على الورثة مهرها ان ادعت مقدار مهر مثلها واقرا الورثة بالنكاح فذلك واجب وكفى بالنكاح شاهد قال الفقيه رح ان بنى الزوج بها يمنع منها مقدار ما جرت العادة في التعجيل لذلك والقول قول ورثة الزوج في ذلك وما نراد على ذلك فالقول قول المرأة . وذكر مسألة النوازل في وصايا الذخيرة في فصل دعوى الدين على الميت وقال لان النكاح شاهد على وجوب كل المهر والعرف شاهد على قبض بعض المهر فيعمل بهما وقيل اذا صرحت المرأة بانكار القبض وقالت لم اقبض شيئا كان القول قولها لان النكاح دليل محكم على وجوب كل المهر والدخول والموت دليلان محكان على تقدير ذلك الواجب والبناء ليس بدليل محكم على استيفاء البعض لان الا^{نسان}

قد يبيني على مرأته قبل تعجيل المهر فيكون القول قولها * قلت وكان ذلك في
 عرف زمانهم * من الذخيرة الحرة العاقلة البالغة اذا تزوجت نفسها
 رجلا هو كفؤ لها وليست بكفؤ لها ينقذ النكاح في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
 رجح وهو قول ابي يوسف رجح آخر الا ان الزوج اذا لم يكن كفؤاً لها فلا ولياء
 حق الاعتراض * وروى الحسن عن ابي حنيفة رجح ان الزوج اذا لم يكن كفؤاً
 لها لا ينقذ النكاح * من التهذيب الحرة العاقلة البالغة اذا تزوجت بكفؤ
 بمهر المثل او تزوجها اجنبي فاجازت يصح النكاح عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وزفر رجح ثم رجح ابو يوسف رجح وقال لا يجوز الا ان يجيزه الولي وهو قول
 محمد رجح * وقال الشافعي رجح لا يجوز الا بمباشرة الولي واجازة وكيله ^{المقد}
 ولا ينقذ بعبارة الزوجة * من الغياثية سئل عن ابي بكر * عن امرأه
 تزوجت بغير وليها غير كفؤ قال النكاح قد انعقد ولا يحل للمرأة ان تنكح ^{نفسها}
 منه ولوليها ان ينحصر قال الفقيه رجح وبه تأخذ * من الهامية وروى
 الحسن عن ابي حنيفة رجح ان يجوز النكاح ان كان كفؤاً وان لم يكن كفؤاً
 لا يجوز اصلاً اختلف الروايات عن ابي يوسف رجح والمختار في زماننا لا يـ
 رواية الحسن رجح * من الفتاوى الحجة قال القاضي الامام ابو الحسن السفـ
 رجح ان محمد رجح رجح الى قول ابي حنيفة رجح في جواز نكاح المرأة بغير ولي *
 في ادب القاضي للخصاف ذكر عن عائشة رض ان هنداً بنت عتبة قالت
 يا رسول الله عليك السلام ان اباسفیان رجلاً شحيحاً فانه لا يعطيني ما
 يكفيني وولدي انا خذ من ماله بغير علمه قال خذي ما يكفينك وولدي

بالمعروف * وفي الحديث دليل على وجوب نفقة الزوجات على الأزواج
 وهو موافق لكتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أما الكتاب
 فقوله تعالى **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ** الى قوله **وَيَا أَيُّهَا النَّفَقَاتُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ** ^{قَالَ}
 الله تعالى **وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ مِمَّا رَزَقَتْهُنَّ** وكسر **نُ** بالمعروف الآية والمولود
 له أمه هو الزوج وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم **لَمْ يَقُولْ لَكَ نِكَاحُكَ**
انْفِقْ عَلَيَّ أَوْ طَلَّقْتَنِي رُبَّمَا لَكَ مَحْلُوكٌ انْفِقْ عَلَيَّ أَوْ جُنِيَ رُبَّمَا لَكَ وَلَدٌ
انْفِقْ عَلَيَّ الى من يكلي * وفيه دليل ايضاً على وجوب نفقة الولد على
 الوالد وبه نقول بان نفقة الاولاد الصغار والزمن من الذكور والآفا
 واجبة على الوالد وهذا موافق لقوله تعالى وعلى المولود له من رزقهن
 كسوتهن بالمعروف الآية والمولود له الاب * وفيه دليل على ان نفقة
 الزوجات على الأزواج والاولاد على الوالد واجبة قبل قضاء القاضي
 بانه بالافتاء عليهم وكان امره بالانفاق عليهم اعانة على استيفاء ^{حقهم}
 لا ايجاب مبدأ لان سبب ان وجوب سبق القضاء والامر وهو النكاح
 والاولاد لكن الزوج والوالد بالمنع صار ظالماً والقاضي نصب لينصف
 المظلوم عن ظالمه ويعين المظلوم ويوصله الى حقه * ومنه قال ولوان
 امرأة اجبرت زوجها بنفقتها وهو يريد ان يغيب فقالت اقم لي كفلاً
 بنفقتي شهراف شهر * قال ابو حنيفة ربح لا يجبر على اعطاء الكفيل * وقال
 ابو يوسف ربح يجبر على اعطاء الكفيل بنفقة شهر واحد هكذا ذكر المختص
 هنا * وذكر في النفقات ان على قول ابي يوسف ومحمد ربح يجبر على اعطاء

الكفيل بنفقة شهر واحد * وذكر الحاكم في المختصر مطلقاً أنه لا يجبر وأعمالاً لا يجبر
لوجهين أحدهما ما أشار إليه صاحب الكتاب فقال لأن النفقة لم تجب لها

لأنها إنما تجب فيما يحدث فلا يجبر على أن يقيم لها كفلاً بنفقة لم تجب عليه

والثاني ما ذكر في شرح المختصر أن إعطاء الكفيل ثبوع قال المرأ لا يجبر على التبرع وكان

هذا كالدين المؤجل إذا أراد صاحب الدين أن يؤخذ منه كفلاً قبل حلول ^{جل} الأجل

فخافه أن يغيب عنه عند حلول الأجل بما يقدر كذا هنا - ثم عند ما يأخذ

كفلاً بنفقة شهر واحد - وروى عن أبي يوسف رجح في رواية أخرى أن

القاضي يسأل الزوج انك كم تغيب فإن قال شهراً يأخذ عنه كفلاً بنفقة شهر

وإن قال شهرين فبنفقة شهرين وهكذا قال إذا كفل الرجل لامرأة بنفقتها

على زوجها أبداً فإن ذلك جائز إلا بدماً ما دماحيين على النكاح حتى لو مات

أحدهما أو انقطع النكاح بينهما فلا نفقة لها وإنما جاز ذلك لأن الجهالة ارتفعت

إذا عرف مقصودهما من الأبد قال وإن كفل لها بنفقة ولدها فإنه باطل لأن

نفقة الأولاد ليس تجب على التابيد ما دام حياً فإنه إذا بلغ أو أيسر تسقط فلذلك

بطلت الكفالة بخلاف المسئلة الأولى لأن نفقة المرأة تجب على التابيد ما دام

على النكاح كانت موسرة أو مصرة - ومنه قال ولو كفل لها رجل بنفقتها وقال

قد ضمننت لك عنه نفقتك كل شهر لم يكن على الكفيل إلا نفقة شهر واحد لأن

كلمة كل متى أضيف إلى المنكر وإلى ما لا يعرف منه ما يصرف إلى الأدنى وهو

شهر واحد قال فإن قال ضمننت لك نفقتك عنه سنة فهو كما ضمن عنه نفقة

سنة فتجب عليه نفقة سنة واحدة وكذلك لو قالت ضمننت لك نفقتك

ابد الزمه ذلك وتجب عليه نفقتها مادام على النكاح وقد مر هذا في باب آخر
 يغيب عن امرأته وتطلب النفقة في المنظومة في باب ابي يوسف رح كفل
 اتفاق لكل شهر يؤخذ مادام النكاح قائما والزما ذلك بشهر وتز في العلانية
 اذا كفل عن الزوج بنفقة المرأة كل شهر يؤخذ الكفل ما بقى النكاح وقال لا يؤخذ
 الا بنفقة شهر له انه التزم نفقة كل شهر فيؤخذ به كما قال كفلت بنفقتك
 ابد اما عشت لهما ان الشهر الاول معلوم وما وراءه مجهول فلا يصح بخلاف
 ما ذكر من الصورة لاندين مدة العروهي معلومة في الذخيرة قال وان
 كفل لها بنفقتها على نزوجها ابد او مادام زوجين فان ذلك جائز و اراد
 بالابد مادام على النكاح لان لفظة الايد فيما بين الزوجين يقع على انتهاء النكاح
 حتى لو مات احد هما وانقطع النكاح بينهما فلا نفقة لها على الكفل ومنه
 ثم فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كفل بنفقة ولدها ابد او مطلقا كان
 باطلا وان كان الوقت واحدا لان نفقة الاولاد لا تجب على التابيد مادام
 حيا فانه اذا بلغ تسقط النفقة عن الاب وكذلك اذا ايسر اما نفقة
 المرأة تجب على التابيد مادام النكاح باقيا موسرة كانت او معسرة فلهذا
 افترقا في الهم . قال وان كفل لها بنفقتها على نزوجها ابد او مادام تزوجين
 فان ذلك جائز . ما لا بد مادام على النكاح لان لفظة الايد فيما بين الزوجين
 يقع على انتهاء النكاح حتى لو مات احد هما وانقطع النكاح بينهما فلا نفقة
 لها على الكفل . ومنه ثم فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كفل لها بنفقة ولدها
 ابد او مطلقا كان باطلا وان كان الوقت واحدا لان نفقة الاولاد لا تجب

على التابيد ما دام حيًّا فانه اذا بلغ سقطت النفقة عن الاب وكذا لك اذا اليسر
 اما نفقة المرأة تجب على التابيد ما دام النكاح باقيا مو سرة كانت او محسرة
 فلهذا افترقا ^{من المبسوط مسئلة} ولا يؤخذ من الزوج كفيلا بالنفقة لان
 في مسائل الديون لا يؤخذ منه كفيلا اذا كان حاضرا فكذلك هنا لا تجب على
 الكفيل الا ان يرضى بذلك وعن ابي حنيفة مريح في رجل اراد ان يغيب امرأته
 وطلبت المرأة من القاضي ان يأخذ كفيلا بالنفقة قال لا يأخذ منه الكفيل لان
 النفقة لم تجب عليه بعد فلا يأخذ منه كفيلا بشئ لم يجب عليه وقال ابو يوسف
 رج استحسن ان اخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد لان القاضي يقضى النفقة عليه
 شهرا فشهر ^{من الحسامية} لو كفل بنفقتها كل شهر لم يكن على الكفيل الا نفقة شهر ^{احد}
 عند ابي حنيفة مريح وهي احدى مسائل الاربع المختلف فيها فان ضمن لها عند نفقة
 سنة او ابد الزمه ما دام النكاح بينهما لان المراد من ذكر الابد هذا قالت
 للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب فخذ لي منه كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة رج
 ليس لها ذلك لعدم وجوبها وقال ابو يوسف مريح يأخذ منه كفيلا لها بنفقة شهر
 استحسننا وعليه الفتوى لانها تجب من بعد فكان كالكفالة بما ذاب له على فلان
 فيجوز رفقان ^{من المكان الحاجة} ايضا منه ثم في كل موضع ذكرنا قرض النفقة
 فالمراد به الاستقراض عليه حقيقة او حكما لا الايجاب لان ذلك ثابت قبله
 كذا ذكره في نفقات المصنف في احوال ذى الرحم المحرم ^{من الكبرى امرأة} قال
 للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب فاردت ان تأخذ كفيلا بالنفقة شهرا قال ابو
 رج ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب وقال ابو يوسف مريح استحسن ذلك واخذ

كفيلا بالنفقة شهرا وعليه الفتوى لان النفقة وان لم تجب للحال تجب من بعد
 فيصير كانه كفل بما ذاب لها على الزوج فيجوز امتصاصا مرفقا بالناس . وفي التمهيد
 الزوج اذا امتنع عن الاتفاق لا يجبر القاضي اول مرة لكن يعظم ويجبر في الثانية
 والثالثة من العاقبة وتصح الكفالة بالنفقة ولا يجبر عند محمد رج وقال ابو يوسف
 رج يجبر امتصاصا ولو ضمن نفقتها مطلقا فهو على شهر واحد عند محمد رج وعند
 ابي يوسف رج على الابد ولو ضمن كل شهر يلزمه شهر واحد وكذا عند كل
 شهر فان رجع بعد مضي الشهر لم يلزمه في الشهر الثاني وقال ابو يوسف رج
 لا يصح رجوعه والى ابد من الاقضية في رجل ضمن لامرأة نفقة
 والمهر عن زوجها قال ضمان النفقة باطل لانه ضمن ما لا غير واجب من النفقة
 لم تجب بعد قال الا ان يسمى لكل شهر شيئا ومعناه ان الزوج
 اصطلح على شيء مقدس بنفقة كل شهر ثم يضمنه مرة في كل شهر .
 بهذا الاصطلاح تجب النفقة ويجب التمسك وتضمن نفقته انما هي
 لان العمل بحقيقة كلمة كل هذا متعين . ومنه قال وان كفل لها بنتا تنزع على
 زوجها ابد او ماداما زوجين فان ذلك جائز فاراد بالابد ماداما على
 النكاح . ومنه ولو قال كفلت لك بنفقة سنة او عشرة اشهر صحت الكفالة
 وانصرفت الى الوقت المذكور يكون الوقت واحدا . من الحادي واذا كان
 احد الزوجين موسرا والاخر مسرا يقرض على الزوج النفقة الوسطى
 ما بين حالهما اعتبارا للطرفين . في مختصر الكافي ونفقات الخصاص وهذا
 قول الخصاص سراج وذكر الكرخي انه يقرض النفقة على قدر يسار الزوج لقوله

تعالى وعلى الموسر قدرة . . . ومنه اذا اختلف الزوج والمرأة في يسار الزوج في
 النفقة بناءً على رجلين اخبر القاضى انه موسر يقبل بخلاف ما لو ادعت عيلة
 ديناً آخر فشهد ابلقظة الاخبار لا تقبل . . . ومنه نوع آخر في يسار الموسر من له يسار
 واليسار بما اذا يقدر الصحيح انه يقدر بالنصاب لكن نصاب حرمان الصدقة
 لانصاب وجوب الزكاة فانه ذكر في شرح الطحاوي المعسر من يحل له الصدقة
 فيكون الموسر من لا يحل له الصدقة وبديهي . . . من المصنف اذا ولي ذكر او انثى
 افر بالتزويج فهو دعوى . . . وصورته اذا قال اب الصغير او الصغيرة تزوجته
 امس لم يصدق الا ان يشهد الشهود اي يدرك الصغير صدقه . . . معناه اذا
 ادعى الزوج ذلك عند القاضي فاقرا له اب وعندهما يثبت النكاح بقرار من غيره
 بينة . . . قال شيخنا الاستاذ شرح الخلف . . . فيما اذا اقر الولي في صنفهما قال اقراره
 موقوف عند دلي بشيخه . . . اي زينة او ولد . . . ينقض اقراره . . . بوجوبها
 يضمن في الحال والى هذا اشار في المبسوط وغيره وهو الصحيح . . . وقيل بالخلاف
 فيما اذا بلغ الصغير واقر النكاح فاقرا له اب . . . اما لو اقر غيره فالكاف في الدعوى صحيح فان
 كذا في المفتي . . . من الترميع فائدة فذلك الخلاف فيما نرى مسائل . . . احدها
 ما مر . . . والثانية اذا اقر الولي عليها بالنكاح ثم ادس كاذباً . . . والثالثة
 اذا اقام المدعى عليها شاهدين بعد البلوغ باقر الولي عليها بالنكاح في سائر
 العصر . . . في هذا البيت دقيقة لا بد من معرفتها وهذا ان قوله فهو دعوى
 يعني ليس باقرار . . . اما انه ليس بدعوى من كره وجده حتى لو اقام الاب بينة
 بدون لزوم لا يثبت اليها لان النكاح ليس بحق الاب ذكر في الحاشية امرأة

طالبت اباهما بالتزويج ونزعم الاب انه كان زوجها من رجل في صغرهما والرجل
 غائب فاقام الاب البينة عليه لا يلتفت الي بينته لانها قامت على غائب ليس
 عنده خصم حاضر وللأب ان بزوجهما من الثانية بالغة زوجها ولها قبلها
 الحنفية قالت لا أريد الزوج او قالت لا أريد فلان يكون رداً ، وقال بعضهم ان
 قالت لا أريد الزوج لا يكون رداً والصحيح هو الاول لان قولها لا أريد الزوج
 مرد لجميع الأنواع فيكون رداً للفلان وغيره - الولي اذا زوج البكر بالغة ^{اختلف}
 الزوج والمرأة فقال الزوج بلغت النكاح فسكت وقالت لا بل مرددت كان القول
 فيها عندنا كالمستعير اذا ادعى مرد العارية وانكر المعير كان القول قول ^{المستعير}
 لانه بكر الضمان على نفسه كذا هنا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكره كان
 القول نوحا وان اقام البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على
 الاثبات صورة وبينت الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج بينة ^{انها}
 اجازت العقد واقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج ^{نفسها}
 استويا في الاثبات صورة وبينت الزوج ترجحت بلزوم العقد فلا يمن عليها
 في قول ابي حنيفة راح بكر زوجها ولها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح
 قلت لا ارضى كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فرددت لا يبل
 قولها - من السراجية ولو قالت بلغني الخبر وقت كذا فرددت وقال الزوج لابل
 سكتي فالقول قوله - من الترسيع وكذا لو قالت علمت يوم كذا فرددت
 وقال الزوج سكتي فالقول قول الزوج - من المضمرات في الزاد قوله واذا قال
 الزوج بلغني النكاح وسكتي وقالت بل مرددت فالقول قولها لا يرضى عليها

وقال نرفسرح القول قول الزوج والصحيح قولنا لان الزوج يدعي تملك لضعفها
عليها وهذا املت. حادث وهي تنكر وكانت هي المتمسكة ، لاصل معنى وكان القول
قولها كما لو ادعى اصل العقد عليها وهي انكرت قوله ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة
رجح فان عنده لا يستخلف في النكاح وحقوقه وقال ابو يوسف رجح ومحمد رجح
يستخلف في جميع ذلك الا في الحد وهو المختار ، ومنه والفتوى على قولي ومنه
واذا استأذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول فالرضا بالقول ليس ^{بلازم} وانما
يعتبر الرضا قاصرة صريحا لقولها رضيت وقبلت وتارة بالدلالة كطابها بمصرها
اياها ونقصها وغير ذلك من الافعال السالبة عن الرضا من المحيط قال محمد
في الاصل اذا قالت البكر ارضى بالنكاح حيث بلغني ودعي الزوج رضاها فالقول
قولها عند علماءنا الثلاثة رجح : من الفصول وفي فساوي رشيد الدين رجح
انها امرأبي لان اباها زوجهما فرضاها فشهد الشهود بهذه العبارة ، كدبر
وي را بزني داد واين دختر روا داشت اين نكاح بدر را : قيل لا تقبل لان هذه
شهادة على رضاها بالنكاح اما ليست بشهادة على النكاح لانهم لم يقولوا انكها
بمشهد فـ : وقيل تقبل لان هذه شهادة على النكاح وعلى رضاها ايضا . من
التجنيس الملتقط امرأة معروفة وزوجهما غائب فتزوجت بزوجه ^{آخر} فشهد
جماعة عند القاضي . قال ابو حنيفة رجح لا عرض لها ولا اقضها وقال ابو
رجح اذا لم يكن معروفا فكذا لك وان كان معروفا اقضها . من الذخيرة
وفي اما لي ابي يوسف رجح برواية بشر رجل له امرأة معروفة تزوجت
وزوجهما غائب فشهد الشهود على ذلك ولم تدع طلاقها فان ابا حنيفة رجح

يقول لا اقضها ولا اعرض لها ولا افرق بينها وبين نزوجها الآخر وقال
ابو يوسف سرح ان كانت شيامعرو فاشتهورا وشهد جماعة من الشهود
وقفنها حتى يقدم الروح الغائب وان لم يكن معروفا الا بشاهدين
لا يفرقها القاضي حتى يسأل عنهما ولوم يشهد على ذلك جماعة انما
شهد عليه شاهدان فان قول ابي يوسف روح في هذا مثل قول ابي حنيفة
سرح - من الفصول من قوت وي سرشيد الدين ولو تزوج رجل امرأة
فشهد جماعة بحصرتهما عند القاضي ان هذه المرأة منكوبة فلان الغائب
لا تقبل بهذه الشهادة لعدم الخصم عن الغائب في اثبات النكاح ولا
ثبت المجردة لعدم ثبوت نكاح الغائب - من الهدايز ولو ان امرأة اخبرها
ثقة ان نزوجها الغائب مات عنها وطلقها ثلثا وكان غير ثقة واثابها بكتاب
من نزوجها بالطلاق ولا تدري انه كتابه الا الا ان اكبر راسها انه حق بعد
التحري فلا بأس ان تعتد ثم تزوج لان القاطع طار ولا منازع وكذا
لو قالت لرجل طلقني نزوجي وانقضت عدي فلا بأس ان يعتد به
من الكافي ولو ان امرأة غاب عنها زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها
طلقها ثلثا او مات عنها او كان غير ثقة فاثابها بكتاب من نزوجها بالطلاق
ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر راسها انه حق فلا بأس ان يعتد به
تزوج لان القاطع طار ولا منازع وكذا لو قالت طلقني نزوجي وانقضت
عدي فربما بان ينزوجها اذا وقع في قلبه انها صادقة - فالحاصل
انما لم يقبض به الواحد في موضع المنازعة لاحتنا الى الالتزام وقبلنا في موضع

لمسألة اعدامه - من النهاية ذكر في اليتيمة افا شهد اثنان ان فلان ابن
فلان طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل - وان شهد عند المرأة حل لها ان تعد
وتزوج سرياً آخر - وكذا اذا شهد عند رجل عدل ووقع في قلبها انه صادق
لان السامع حاسر ولا منافع - وهذا ان القصد ان مقيل ان اذ لو كان المفسد مقارناً
لا يقبل خبر مخبر حتى يشهد بذلك عدلان على ما يجب في تعليل مسألة واخبارها
مخبر ان اصل الكاح كان فاسدا الى ان قال انه اذ بفساد مقارن وكذلك ايضا
في تلك المسألة لم اقدم على العقد كان دليلاً على ان كان ما اخبر به المخبر نفساً
اصل العقد فيكون منازعها للخبر في خبره فلا يقبل حتى يشهد شاهدان ثلاث
ما اذا كانت المنكوحه حرة فاخبر بالوجوب انها اريدت من اما بعد الكاح
حيث يقبل قول الواحد فيه لان الناطع طار - فان قلت لو قبل خبر الواحد من هذا
الوجه في افساد المهر - - - آخره بد يقتضي ان لا يقبل خبر واحد فيه
هو ان الملت الثابت للخبر في لا يبطل بخبر الواحد كما لو اشهرت لها ثم اخبر
انه في جهة محبوبه حيث لا يبطل خبر الواحد في الملت المثلثة بما فلا يوجب بالتمسك
على الراجح لان ما لا يبطل بخبر الواحد - قلت نعم لك الا ان
قيام الملت بالبرهان لا يبطل بل ما يجب بل باستصحاب الحال واما
مرفوع خبره في رواية استصحاب الحال وديرا - - - اقوى من استصحاب
الحال - بر من القاطع - ولا يري ايضا ما لو قال لست امرأة انه طلق بعد الكاح
او امرأته من سلاء والحياء بالله وسعه انه يعتمد خبرها ويتزوجها
- - - اخبر من بحاله حسب الحمل - - - الصغرى منكوحه الزوج اذا انت

رجلا وقالت ان نكاح الاول وقع فاسد افتزوج بي لا يصدقها وان كانت
عدلة . وان قالت طلقني وانقضت عداوتي ان كانت عدلة او لم تكن لكن وقع
تحريمه انها صادقة يحل له ان يتزوجها اذا شهد المرأة عدلان ان الزوج طلقها
ثلاثا لا يسعها المقام معه لكن لا تتزوج بأخوها ومنه في الفصل الرابع من
كتاب النكاح منكوحة الرجل اذا اتت رجلا وقالت طلقني زوجي وانقضت
عدوتي ان غلب على ظنه انها صادقة حل له ان يتزوجها سواء كانت عدلة
او لم تكن . من الفتاوى العنابية ولو اخبرها عدل ان زوجها طلقها او ما
جاز لها ان تتزوج . وكذا الفاسق اذا غلب في ظنها انه صادق . وكذا ان
جاءها كتاب الطلاق او الموت وغلب في ظنها ذلك اذا حضر الزوج وجب له
الطلاق لا يسعه المقام معه اذا كان الشاهدان عدلان وروى عن
عن محمد راج اذا سمعت من الزوج وغاب لها ان تتزوج بخلاف الحاضر اذا
جمد ولكنها تهرب . ولو قالت طلقني زوجي يحل تزوجها بخلاف قولها كان
النكاح فاسدا . من انواع الفقه فاما لو اخبرها عدل ان زوجها طلقها
او مات جاز لها ان تتزوج . وكذا الفاسق اذا غلب في ظنها انه صادق
ولو قالت طلقني زوجي يحل تزوجها بخلاف قولها كان النكاح فاسدا .
من الظهيرية امرأة شهد شاهدان عندها بالطلاق ان كان الزوج غائبا
وسعها ان تتزوج لانه لا يمكنها السؤال عنه فيحمل على ان الزوج يكون مقرا
وان كان الزوج حاضرا لا يسعها ان تتزوج ولا يسعها ان تمكن من زوجها
لانها يمكنها السؤال عن الزوج فاذا جحد احتج الى القضاء بالفرقة والقضاء

بالفرقة لا يجوز إلا بحضرة الخصم عند القاضي . من الناصري امرأة سمعت
 من زوجها أنه طلقها ثلثا ولا تقدر أن تمنع نفسها قلما أن تقبله في الوقت
 الذي يريد قربانها . وقيل لا يحمل لها ذلك وعليه الفتوى ^{مسئلة} ومنه أيضا
 ولو طلقها ثلثا واستثنى في نفسه فلزوج أن يطأها أن كان تسمع الاستثناء ولا
 تسمع ولكنه يبين الحروف وأن لم يبين الحروف لا يصح الاستثناء فاما المرأة إذا
 سمعت الطلاق الثلث ولم تسمع الاستثناء لا يسعها أن تمكن من الوطي ^{من الزنا}
 ولهذا لم يقبل خبر الواحد العدل في موضع المنازعة لحاجتنا إلى الالتزام ^{قبلنا}
 موضع المسألة . وعلى هذا بنى محمد سراج مسائل في آخر كتاب الاستحسان مثل
 خبر الواحد أن فلانا كان غصب متي هذا العبد فاخذته منه لم تقبل ^{لو}
 قال قاب فردّه علي قبل خبره . ولهذا قبلنا خبر القاسق في نبات الاذن للعبد
 ولهذا قبلنا خبر المخبر في الرضاع الطائري على الكاح والموت ^{الطلاق اذا اراد}
 الزوج ان ينكح اختها وامرأت المرأة نكاح زوجها ^{لا يجوز}
 اقلته أكثر من ان تحصي . من الكشف وعلى ذلك .
 اعتبار المنازعة والمسألة . بنى محمد سراج مسائل في ^{الكتاب}
 فقال لو أن رجلا علم أن جاريته لو جلد يد عيها ثم أرها في يد أخري بيعها ^{عم}
 انها قد كانت لي في يد فلان وأنه كان يد عيها غير انها كانت لي وإنما امرته
 بذلك لا مخفية وصدقته الجارية بذلك والرجل البائع مسلم ثقة فلا
 بأس بشرائها منه ولو لم يقل هذا ولكنه قال ظلمي وغصبي فاخذتها منه لم
 مع أن يعرض لها بشراء ولا قبول أن كان المخبر ثقة أو غير ثقة لأن في الفصل

الاول اخبر عن حال مسالمة ومواضعة كانت بينهما فيعمد خبره اذا كان ثقة
 وفي الفصل الثاني اخبر عن حال المنازعة بينهما في غضب الاول منه واسترداد
 لهذا منه فلا يكون خبره حجة . فان قال انه كان ظلمي وغصبي فمخرج
 عن ظلمه فاقر لي بها ورفعها اليّ فان كان عنده ثقة فلا بأس بشراؤها
 منه وقبول قوله لانه اخبر عن حال مسالمة وهي اقراره له بها ورفعها ^{اليه}
 ولهذا اقرت في دلالات في موضع المسالمة يجوز الاعتقاد على خبر الواحد قبلنا
 خبر الخبر في الرضا الطارئة على النكاح بان تزويج صغيرة فاخبر ثقة انها قد ^{تضعت}
 من امه او اخته او الموت او الطلاق بان غاب عن امرائه فاخبره مسلم ثقة
 انها قد ماتت واخبرها مسلم ثقة بان نزل بها قد ماتت او طلقها ثلثا يجوز
 الاعتماد . خبره ويحل له جل التزويج بامر بيع سواها او باختها وللرأة التزويج
 بزويج آخر بعد القضاء ^{بعدة زوجه} في الحرمة الطارئة بالرضاع او القرينة
 الطارئة وموت رطلان معنى المنازعة بخلاف ما اذا اخبر ان النكاح كان ^{سدا}
 بسبب رضاع مقدم او سرده قنعة عقد العقد من الرجل والمرأة لا
 في الحرمة المقارنة معنى المنازعة اذا قدم كل واحد على مباشرة العقد
 نصح بقبول الحد فذلك اعتبر فيه شرائط الشهادة من الشريحي
 وعلى هذا في المسائل في آخر الامتحان قال اذا قال هذا العين لي فجد فلان
 غصبها فاخذته منه لم يجز للسامع ان يعتمد خبره لانه في خبره يشير الى
 المنازعة . ولو قال تاب من غصبه فردّه عليّ جارا ان يعتمد خبره اذا وقع في قلبه
 صادق لانه يشير الى المسالمة . وكذلك لو تزويج امرأة فاخبره بخبرها حرمت عليه ^{بسبب}

عارض من رضاع أو غيره يجوز له أن يعتمد خبره ويتزوج اختها - ولو أخبر
 أنها كانت محرمة عليه عند العقد لم يقبل خبره لأنه ليس في الحرمة الطارئة
 معنى المنازعة وفي المقارنة العقد يتحقق ذلك فإما على مباشرة العقد
 تصريح منه بأنه الحلال له - وكذلك المرأة إذا أخبرت بأن الزوج طلقها وهو
 غائب يجوز لها أن يعتمد خبر المخبر وتتزوج بعد انقضاء العدة بخلاف
 ما إذا أخبرت أن العقد كان بينهما باطلاً في الأصل بمعنى من المعاني والمسائل
 على هذا الأصل كثيرة - من الفصول في الفصل الرابع إذا شهد شاهدان
 على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم - ولو كان الزوج
 حاضراً تقبل وإن لم يوجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا في الشهادات
 عند القاضي - أما إذا قالوا للمرأة الغائب أن نزوجك طلقك وأخبرها
 بذلك واحد عدل فإذا انقضت عدتها حل لها أن تتزوج بزواج آخر ^{أي} ^{بغير}
 في الفصل السادس عشر وذكر في فتاوى الصغرى إذا شهد اثنان أن فلاناً
 طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل - وإن شهد عند المرأة حلها أن تعتد
 فتنزوج بزواج آخر - وكذلك إذا شهد عندها رجل عدل - قال والشهاتة
 والأخبار عند ولي المرأة كالشهادة والأخبار عندها - وذكر رشيد الدين
 شرح إذا شهد أعلى الطلاق والزوج غائب لا تقبل ادعت الطلاق أول تدعى
 ولو كان الزوج حاضراً تقبل ادعت الطلاق أول تدعى وهذا إذا شهد ^{لك}
 عند القاضي - أما إذا قال للمرأة أن نزوجك طلقك وسعها أن تعتد فإذا
 انقضت عدتها حل لها التزوج بزواج آخر - وكذلك لو أخبرها واحد عدل

بطلاق زوجها أيًا ما وسعها ان تعتد وتزوج بزوجه آخر. وذكر في العيون
 اذا اخبرها رجل بموت زوجها او برّدته او بتطليقه أيًا ما حل لها التزوج ولو
 سمع من هذا الرجل رجل آخر حل له ان يشهد به قال هذا من باب الدنيا
 فيثبت بخبر واحد بخلاف النكاح والنسب وهكذا ذكر القاضي الامام
 فطير الدين رح في فتاواه... وذكر في شهادات القاضي الامام فخر الدين
 رح لو شهد عند المرأة واحد بموت زوجها او برّدته او باللاقحاح
 لها ان تتزوج بزوجه آخر. وذكر في واقعات الامام اللامشي رح لو
 امرأة غاب عنها زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلثا ومات
 عنها او كان غير عدل فاتها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه
 كتب ام لا الا ان يكون اكبر رايها انه حق لا باس بان تعتد وتزوج بزوجه
 ومنه ايضا حيلة اثبات الحرمة على الغائب اذا حرم لرجل امرأة على نفسه
 بحضور من الشهود ثم غاب عنها قبل ثبوت الحرمة عند القاضي وادّعى
 ان تتزوج بزوجه آخر فلا يمكنها ذلك الا بعد اثبات الحرمة على الزوج
 في مجلس الحكم بالشهود لكون النكاح معروفا ولا يمكنه ان يماره بعد
 فالحيلة ان تدعي على رجل حاضر انه كان لي زوجي فلان ابن فلان بقية
 المهر كذا وانك ضمننت لي ذلك عنه ان حرمت عليه بثلاث تطليقات و
 قد اجزت ضمانات نفسي في مجلس الضمان وان حرمني على نفسه بثلاث
 تطليقات وصارت بقية المهر واجبة لي عليك وانما طأ به بالادانة
 المدة عليه بهذا الضمان كما ادّعت وينكوا العلم بوجوبه بالخبرين العبد المذنب

في مجلس الحكم فتحضر المرأة شهودا فيشهدون بوقوع الحرمة الغليظة
 بينهما ويحكم القاضي بالحرمة ومن الخلاصة في كتاب الطلاق في الخطر
 والا باحة اذا شهد عند المرأة شاهداً ان نزوجها طلقها ثلاثاً ان كان
 نزوجها غائباً يسعها ان تنزوج وان كان حاضراً لا لانرا إذا جحد الزوج
 احتج الى القضاء بالفرقة والقضاء بالفرقة لا يجوز إلا بحضور الزوج
 وفي مجموع النوازل المرأة اذا حرمت على زوجها بالثلاث والزوج ينكرها
 هل لها ان تنزوج بأخر من غير علم الزوج قال يباح لها ما ان لا يطلقها
 قال الامام النسفي يباح ان كان موثقاً بهما يطلقها في مجموع النوازل
 لو اراد ان يتزوج امرأة فشهد عند القاضي شاهداً ان نكحها ونكحها
 فنزوجها هو لا بغير في بينهما من كشف الخواص اذا شهد شاهدان
من الزوجة ان نكحها طلقها ثلاثاً حاليهما ان يعتمد وتنزوج بزوج آخر وان
 لم يعتمد القاضي من ادعى من ادعى من ادعى من الرجل ذاتاً من رجلاً
وقالت من نكحت رجلاً ففقت تدعي ان غيب على في قوله او تدين
حاله ان يدين وجهاً به واذا كانت عدالة او لم تكن وانت في فصل اربعة
 عشر في دعوى الشكاح من جاز قال لا مؤنة كان فلا نزوجك وطلقك
واقضت عندك ثم تزوجتك فاكرهت ادارة الطلاق لم يهرق بينهما فان
حضر الغائب قضى له بها اذا ادعى الشكاح من الهبط والذخيرة واذا
غاب الرجل عن امرأة فانها مسلمة فقد عدل واخبر ان نزوجها طلقها
ثلاثاً ارعات عنها طلقها ان قصت وتنزوج بغير شئ آخر لا نه اخبر عن اباحة

معاملة ولم يقرب بالمتارعة فتثبت الاباحة + وان كان المخبر فاسقا محرّبا
ولان امرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلثا وانقضت عدتي فان كنت
عدلة وسعد ان يتزوجها وان كانت فاسقة تحرق وعمل بما وقع تحريم عليه
من الحايي امرأة غاب عنها زوجها ففني اليها زوجها ففعلت كما يفعل
اهل المصيبة واعتدت وتزوجت ثم اخبرها رجل اني رأيت زوجك في
بلد كذا حيا قال ان صدقت الاول فليس لها الا القرار مع الزوج الثاني لا
قول الاول مقبول في باب الموت وتجوز له الشهادة على الموت بالتسامع
ويثبت التسامع بسماعة من واحد وفي سائر الاشياء التي تثبت بالتسامع فلا بد
من ان يسمعه من اثنين تجوز له القصة لان الموت لا يحضر جماعة من الناس
غالبها فلا يحضر الا واحد ثم هذا الواحد يعلم ان الناس فيكتفي به + فاما النكاح
والوفاء ونحوهما فانها وقع ذلك بمشهد الجماعة غالب فلا بد من خبر لاثنين يعلم
التسامع بذلك فتقبل الشهادة عليه + من العتابة وروعا خلف عن محمد
اذا سمعت من الزوج وغاب لها ن شتم مع بخلاف الحاضر اذا جحد ولكنها تفر
من الذخيرة وفي المنتقى امرأة ادعت ان زوجها طلقها وقد غاب زوجها فاستل
على وجهين ان كان القاضي يعرف انها امرأة رجل يعرفه منعها من النكاح وان كان
لا يعرفه وانما قامت بذلك بدينة عذره فالقاضي لا يتعرض لها من الكافي
واذا طلقها ثلثا فتألت مضت عدتي وتزوجت + دخل بي الزوج وطلقني مضت
عدتي والمدة تمحل ذلك جاز الزوج ان يصدقها ان كان غائب فانه انما صا
لان النكاح وان كان من المعاملات فخير الواحد فيها مقبول بشرط الميزة لو كانت

والمضاربات والاذن في التجارات . وان كان من امور الدين لتعلق الحل
 به فيقبل قولها ايضا كما اذا اخبرت بجنائنها وطهارتها ورويت حديثا وهذا
 اذا كانت المدة تحتل ذلك . من التهذيب والتفريد اذا قالت تزوجت
 بزوجه آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدي جازللاول تزوجها اذا كان
 في مدة يتصور ذلك من التجريد اذا كانت ثقة عنده . من النصاب للمرأة
 اذا اخبرت ان تزوجها الثاني جامعها وانكر الزوج الثاني ذلك وقال ما جاء ^{معها}
 وطلقها حل للزوج الاول الذي طلقها ثلثا وله ان يصدقها ويتزوجها وكذا
 ان اخبره غيرها ولو اقر الزوج الثاني انه وطئها وانكرت المرأة لم يحل للاول
 ولو قالت وطئني الثاني وقال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئني الثاني فرفق
 بينهما وعليه لها نصف الصداق المسمى . من الخاتمة رجل تزوج امرأة
 ثم قال لها كان لك زوج قبلي وقد طلقك وانقضت عدتك ونزجتك
 وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك
 وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول . من الفصول رجل تزوج امرأة ثم
 جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعي عليه كانت امرأتك لكن طلقتها
 منذ سنين وانقضت عدتها فمقر تزوجها فانكر المدعي الطلاق يومئذ
 بالتسليم الى المدعي لنصادهما على النكاح وانكار الزوج الطلاق ولو قال
 بل طلقتها لكن تزوجتها بعد ذلك ومدعي باز خوا سنين وبرا عكس ترك
 في يد المدعي عليه . ومنه ايضا ولو ان المدعي انكر الطلاق واقام المدعي ^{عليه}
 بينة طلقها منذ سنين والي تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها

من وقت الطلاق ولأن الطلاق من ذلك يثبت بالبينة العادلة فتعتبر العدل
من وقت الطلاق - وفي المنتقى امرأة ادّعت أن زوجها طلقها وقد
غاب زوجها فالمسئلة على وجهين أن كان القاضي يعرف أنها امرأة
رجل يعرفه منعها من الكاح - وإن كان لا يعرفه وإنما قدمت بذلك
بينة عنده فالقاضي لا يتعرض لها - من الذ خيرة وإذا أخبرها عدل
مسلم أنه مات زوجها إنما يعتمد على خبره إذا قال عاينته ميتا أو قال شهدت
جنازته - أما إذا قال أخبرني في محبر لا يعتمد على خبره وإن أخبر واحد بموته
ورجلان أخبرا بحيوته فإن كان الذي أخبرها بموته قال عاينته ميتا أو
شهدت جنازته يحل لها أن تتزوج بأخر بعد العدة وإن كان الذي
أخبر بحيوته ذكر أو تاريخا لا حقا فقولهما أولى - من القنية في كتاب الكاح
شش - طلق امرأته ثلثا ثم أنكر وغاب عنها فلها أن تتزوج بأخر بعد العدة
ديانة - عن - لا يجوز في المذهب الصحيح - عن - حلف بثلاث فظن أنه لم
يحنت وعلمت الحنت وظنت أنها لو أخبرته به ينكر اليمين فإذا غاب عنها
بسبب من الأسباب فليها التحليل ديانة لا قضاء - عن - قال سألت عنها
السيد أبا شجاع فكتب أنه يجوز ثم سأله بعد مدة فقال لا يجوز والظاهر أنه
أجاب به في امرأة لا يوثق بهما - عن - شهد عدلان لامرأة أن زوجها
طلقها ثلثا وهو بمجد ثم ماذا أو غابا قبل أن يشهدا عند القاضي لم يسعها المقات
معه - وكذا إذا شهد أعلى رضاع بينهما فإن قدرت على الحرب منه لم يسعها
أن تعتد وتتزوج بزوجه آخر لأنها في حكم زوجها الأول قبل القضاء بالفرقة -

بفسخ التعليق وهذا مما عظم به البلوى ففي هذا مرخصة لا عزيمية ^{من الغوا مض}
وان القضاء ينضج في محل الاجتهاد وهو ما لا يخالف الفقه والاجماع حتى لو ابطاله
قاضي يرمى خلافاه باطلا ^{من} من الفصول ذكر في النوازل ^{لحسن} مروى محمد بن
روح ان كل شئ اختلف فيه الفقهاء ففقد القاضي كان قضاؤه جائزا ولم يكن
لقاضي آخر بان يبطله ولم يذكر فيه الخلاف قال الفقيه وبه نأخذ ^{من كشف}
الغوامض ومسائل هذا الفصل بني على اصول منها ان يكون الحكم في حق
ما بين الخصمين كالقاضي في حق كافر اناس وفي حق غيره حكم بمنزلة صلح
او عقد حصل من غرض الناس لانه انما صار حكما بتراضى الخصمين وتراضيهما
امر في حقهما لما لهما من الولاية لانفسهما ولم يعمل في حق غيرهما لانه لا ولاية
لهما على غيرهما ففي حق غيرهما حكم الحاكم بمنزلة عقد او صلح من غرض الناس
من المتنازعين الخاتمة حكى عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله
قال ما يعمل القضاة من التفويض الى شفعوي المذهب في فسخ اليمين
المضافة وبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك
بان قال لاح اجنهازي الى ذلك انما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح وقال غيره
هذا احتياط ويصح التفويض وان كان لا يرى ذلك لان على قول ^{حنيفة} الجي
روح لو قضى بخلاف رآه ينقله قضاؤه في اصح الروايتين فلان يصح تفويضه
كان اولى وان فوض الى الشفعوي ليقضي براءته وليقضي بما هو حكم ^{ينقله} الشارع
ذلك التفويض عند الكل ^{ومن} منه ايضا ولو ان رجلا قال ان تزوجت فلانة
فهي طالق فتزوجها فحاصته الى قاضي لا يرى الطلاق واقفا فجازا ^{ابطل} للنكاح و

الطلاق ثم رفع الى قاضي يرمى الطلاق واقعا فان الثاني بينه وبين قضاء الاول
وان كان المحالف قال كل امرأة اتزوجها ففسخ طالق ففسخ الثاني عن اليمين
على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى قال ابو يوسف رج لا بد من
فسخ اليمين على كل امرأة وهكذا روي عن ابي حنيفة رج وقال محمد
اذا فسخ على امرأة لخصومتها يكون فسخا على النساء كلهن وبه من
المشايخ اخذوا بقول محمد رج والفتوى على قوله ومنه ايضا ولو فسخ
على امرأة واحدة ايمانا بان قال مرارا ان تزوجت ثلاثة فهي طالق
فتزوجها ففسخ القاضي يمينا واحدة لا يفسخ الكل ويحتاج الى كل
يمين الى فسخ على حدة الا ان تدعى المرأة انه حلف بطلاقها ثلث مرات
ان لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع ايمانها بهذا اللفظ
فان ذلك يكون فسخا لا ايمان كلهما ومنه ايضا ذكر شمس الائمة
الحلواني رج في صلح الاصل ان حكم الحاكم في المجتهدين نحو الكنايات
والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن اصحابنا رج قال الا
ان هذا مما يعلم ولا يفتى به كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا قال رج وكان
القاضي الامام الاستاذ بر علي النسفي رج يقول هو ان ايكتم ولا يفتى به
من القينة في باب نكاح الفتولي والاجازة بالفعل ان يدفع ما يدفع و
يضمر في قلبه انه من المهر ثم يظهر بعد الاجازة به ان تزوجت فلانة اود^{خلت}
في نكاحي فهي طالق ثلثا تزوجها منه فتولي واجاز بالفعل طلقت ولا ينفعه هنا
نكاح الفسوخية طعن نجم الدين النسفي رج كل جواب عرفته في قوله

كل امرأة تزوجها يعني من جواز النكاح الفضولي فيه فهو الجواب في قوله كل امرأة
تدخل في نكاحي لأن دخولها في نكاحي لا يكون إلا بالتزوج فكان ذكر المدخول في
نكاحي كذكر الزوج قولاً فكان تعليقاً به فتحلّ اليمين قبل الاجازة فلا يحث
وإذا قال كل امرأة تصير حلالاً لي فهذا أو ما قال كل امرأة تدخل في نكاحي سواء
قال رضي الله عنه إلا أن جوابهم بسم الله أحسن ثم قال كلما تزوجت فلانة أو
زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول أو فعل أو كلما تصير فلانة
امرأة لي أو تزوجت لي فهي طالق مني ثلثاً قال هذا كله هل له طريقان يتزوج
ولا يحث سوى الحكم فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي فاعطاه شيئاً
من المهر قال رضي الله عنه فكان هذا قولاً آخر به يعني بسم الله ذكر
الامام منشئ نظر الدين النيسابوري أن فعل الفضولي في نحو هذا لا
يرفع الطلاق بسم الله قال لاجنية هرگاه که تود در نكاح من آمی بهر مذمبی که باشد تو
از من به طلاق فضولي بمن زن را بهر وی خواست و وی بفعل اجازت کرد لا يقع
الطلاق وقع مت قال ان تزوجت فلانة فهي بثلاث وان عقد لها فضولي
فهي بثلاث وان حكم الحاكم بصحة النكاح فهي بثلاث وطريقة الحكم بفسخ اليمين
بعد دعوى صحة قال رضي الله عنه ولا حاجة الى هذا التكلف فانه
لو عقد له فضولي ثم تحلل اليمين لا الى جزاء ثم يجيز بالفعل فيبقى حلالاً
له بسم الله وزوجها فضولي ثم بعث الزوج اليها ثوباً فقبضت لا يكون
اجازة الا اذا قيل لها ان الزوج بعث اليك ازجهت نكاح و قبضت
فهو اجازة وقع قال مشايخنا العراقيون والباليث مرح لا بأس ان يؤخذ

في تعليق طلاق الأجنبية بنكاحها بقول الشافعي راجح أنه لا يقع وعند
 ذلك يصح القول بالحل إذا اتصل به قضاء القاضي بفسخ اليمين أو إذا اجاز
 الخالف عقد الفضولي بالفعل في الأصوب في زماننا في حق من قال إنه
 تزوجت فلانة فهي طالق إن يتزوجها بعقد الفضولي ولا يشتغل بفسخ اليمين
 لأن قضاء العصر ظاهر ألا يخلون عن الأمر تشاء فلا ينفذ قضاءهم خصوصاً
 عند الشافعي راجح - من الفتاوى المجترة ولو قال كل امرأة اتزوجها ويتزوجها
 الفضولي لا جلي واجيزه بالفعل فهي طالق ثلثاً فلا وجه له حله وذكر الشهيد
 الإمام راجح في المنتقط لو حلف ثم اجاز نكاح الفضولي بالقول أشار محمد راجح
 في الزيادات أنه لا يثبت رواه هشام عنه وعن الحاكم ابن الحسن الرستقي
 راجح أنه كان يجيز نكاح الفضولي ويقول لو أعطيت الله بياخذ أغيرها ^{شاهد}
 العقد - من شرح الطحاوي ولو وكله وكاله غير جائزة الرجوع فيها ^{لتي} يعني وكالتي
 في بازكشت ثم أراد أن يعزله فانه ينظر إن كان ذلك في العتاق أو في الطلاق
 فانه لا يملك العزل ألا يرى أنه لو جعل امر عبده في العتاق إلى رجل يعتقه
 متى شاء أو جعل امرأته إلى رجل يطلقها متى شاء فلا يملك الرجوع عن هذا
 وكذلك لو قال الرجل أعتق عبدي إذا شئت أو قال طلق امرأتي إذا شئت
 لا يملك العزل كذلك هنا لما قال وكلتك غير جائز الرجوع فقد المحكم
 هذا التوكيل بحكم الأمر ولو كان هذا التوكيل في البيع والشراء والإجارة
 والنكاح وما أشبه ذلك فانه يصح العزل عنه هكذا ذكر الشيخ الإمام راجح
 وقال بعض مشائخنا راجح أنه يجوز العزل في الكل ولو قال وقت التوكيل كلماً

عن تلك فانت وكيل وكالة مستقبلة فانه اذا عزل ينعزل ولكنه يكون وكيلة
وكالة مستقبلة بوجود الشرط لان تعليق الوكالة بالخطر جائز ولو قال للوكيل
كنت وكلتك وقلت لك كلما عزلت فانت وكيل فيه فقد عزلت عن
ذلك كله من الوكالة المطلقة ومن الوكالة المعلقة بالشرط فانه ينعزل عن
ذلك كله ولا يكون وكيلة بعد ذلك الا بتوكيل جديد لان من علق ^{كبير} التوكيل
بالشرط ثم عزله عن ذلك قبل وجود الشرط العزل ولا يكون وكيلة بعد ذلك
بوجود الشرط. وقال بعضهم لا يملك العزل قبل وجود الشرط ويكون
الوكيل وكيلة بالعزل وكالة مستقبلة والاول اصح من الحاوي ^{يسئل}
بعض مشائخنا بل يصرح عن وكلا في شئ من الاشياء وقال كلما اخرجت فانت
وكيلي هل له ان يخرج من الوكالة فقال لئلا ان يخرج من الوكالة بمحض ^{منه}
ما خلا الطلاق والعقاق او خصما يسأل ان ينصب وكيلة لخصم عنه فانه
لا يمكن اخراجه من الوكالة الا بمحض من خصمه وبمحض من الوكيل فقبل له
فكيف يمكن اخراجه من الوكالة. قال لان المال ماله وله ان يخرج عليه
متى شاء قيل فما الفرق بين هذا وبين الطلاق والعقاق قال لان الطلاق و
العقاق تعلقان بالاحطار فصار ذلك يمينا في حقهما ولا رجوع في اليمين
واما في غيرها فلا يجوز تعليقه بالاحطار. من الذخيرة رجل قال لامرأته
ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأة الحالف ادعت على الحالف
ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب واقامت البينة لا تقبل منها هذه البينة
ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد افتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة

وبوقوع الطلاق فان قيل اليس انه لو قال لامرأته ان دخل فلان الدار
فانت طالق ثم ان المرأة اقامت البينة تقبل ويحكم بوقوع الطلاق عليها
قلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال نكاح الغائب والحاصل
ان الانسان اذا اقام البينة على شرط حقه باثبات فعل الغائب فان لم يكن
فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب خصما على الغائب وان
كان فيه ابطال حق على الغائب. افتى بعض المتأخرين انه تقبل البينة و
يقضى على الحاضر والغائب جميعا والاصح انه لا تقبل هذه البينة ولا ^{ينتصب}
الحاضر خصما عن الغائب و كان يفتي ظهير الدين راجح من الفتاوى
الصغرى وقد افتى بعض المتأخرين انه تقبل ويقضى على الحاضر والغائب
جميعا به افتى القاضي الامام محمود الاوزجني راجح من العزيز في شرح
الوجيز من كتب الشافعي راجح ولو رفع النكاح بلاولي الى قاضي يصح فقصا
بصحته ثم رفع اليه لم ينقض قضاؤه كعظم المسائل المختلف فيها من ^{مسئلة} الخلاصة
اذ اقصي في محرد الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلاف ذلك ينقد ذلك
عنه ابي حنيفة راجح وعليه الفتوى وقول ابي يوسف راجح معه من
العزيز واذا استقصى مقصد الضرورة فحكم بمن ذهب غير مقلده
ينقض شافعي كان اوحفظ وفي المختار من كتب اصحاب ابي حنيفة
اذا رفع الى قاضي قضاه اخرجه امام الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع
كتاب الطلاق من النصيب

اعلم بان الطلاق مشروع بالنصوص والاجماع وفي نكاح السنو ازل

يدل عليه فانه قال رجل طلق امرأته بعد رشفه .. من غير ذنب منها يسعه ذنب
 فيما بينه وبين الله تعالى اذا استرحها بالاحسان بان اعطاه مهرها ونفقة ^{تحتها}
 من الميسر وذکر محمد بن عمر بن الخطاب رضاه الله قال من تكلم بطلاق او عتاق او نكاح
 فهو جائز عليه فيه دليل على ان الطلاق وعتاق معلن بطريق الله بان
 متى تلفظه وقع قصد بقلبه او لم يقصد به كذا روي عن عمر وعنه
 ابن مسعود رضي الله عنهما قال لا ارجع معقبات مبهلمات ليس فيهن ردعي الطلاق
 والعتاق والنكاح والنذر من التصريح بالخلاصة ولو قاله ثور زن نسيتي
 لا يقع وان نوى هو المختار من الخلاصة وفيه تساوى الصغرى لو قالت لزوجة
 مراد او دست باز دار او طلقني فقال زاده او باز داشته كبر فشرط انية
 الكل في قولها طلقني يكون رجعي وفي ان يدعي باثاء من الصغرى في فناء في اللفظ
 ويجوز ان تشترط النية في لفظه او يكون رجعي كما في هذه المسئلة وفي قوله
 اعتدي واستيري رحمت وانت واحدة ولا تشترط في لفظه ويكون
 باثاء كما في قوله هر چه بدست راست كرم بر من حرام على ما ياتي
 من المحيط والذخيرة الاصل في هذا النوع من الالفاظ كل لفظ في القار ^{سية}
 يستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره فهو كصريح الطلاق بالعربية
 وان كان لفظه في الفارسية يستعمل في الطلاق وغيره فهو بمنزلة
 كناية في العربية من السراجية لو قال من تارا كروم لا تطلق الا
 بالنية واذا نوى كان باثاء قال شمس لائمة المروغينا في راج لان
 هذا فارسية قوله خلت سبيلك من الجواهر وعندي يله كروم ورا كروم

بائن وهو تفسير قوله خليت سبيلك وقوله دست بازداشتن ^{جمله}
 من المطلق وكل لفظ لم يرد قوم بذاسوح الطلاق كالصريح
 نقذ + من شرحه المعروف عربية كانت اللفظة او فارسية
 فالعربية كما مر والافارسية راكروم وكذا بهشتم از زني في استعمال
 خراسان وعراق وبابي كشاده كروم كذا قلت . وفي قوله دست بازداشتن
 از تو چنگ بازداشتن اختلاف المشايخ انه صريح او كناية + من الغياشية
 قال ولو قال راكروم بعرف ديار ما طلاق الا اذا قرن بها ما يدل
 على عدم الطلاق فاما قوله بابي كشاده م تفسير قوله طلقك بلاجماع
 قال السيد الامام المرحوم لو قال بهشتم ترا ونحوه لا يكون صريحا
 في عرف ديارنا وما روي عنهم عرف ديارهم . من الذخيرة اذا
 قال لها تو طلاق يقع عليها تطليقة لان معناه تو طلاق من الخلاصة
 ولو قال لها بالفارسية تو طلاق كما لو قال تو طلاق . وكذا لو قال تو طلاق
 باش اوسه طلاق باش اوسه باش اوسه طلاق تو تطلق من غريبة وبه يفتح
 لتبين الاستاذ . وفي باب السير لا يطلق من غريبة . من الفتاوى المحجة
 قال لامرأته نوسه طلاق باش ان نوى يقع لانه محمل بين الايقاع وبين قوله انت
 سه طلاق ملكت مني والظاهر انه يقع . من المنتهى تراسه طلاق يقع نوسه لا
 من الخاتمة رجل قال لامرأته في غضب او خصومة اي نه ار طلاق بر و طلقت
 ثلثا . وكذا لو قال اي طلاق داده او قال اي سه طلاق طلقت ثلثا . من الكبرى
 قال توكي نوسه قال ابو القاسم لا يقع الطلاق لان العربية لها اضمادات

والفارسية ليس لها ضمائر ت ، نال الصدر الشهيد سرح والمخدر را نر بيج
وعليه الغنوي ، ومنه قال لها تواسه طلاق باشي ان نوى طلاقا كان طلاق
والأفلا لا نه يحتمل تواسه طلاق مللت معي فلا يروون الاحمال الا النية من
البرهانية رجل قال لامرأته يا افندي من ربي شرود ونيار من ربي وادم تم المكر
الزوج ان يكون اراد طلاقه انوي لان ذلك لم يكن عند
مذاكرة الطلاق ولم توجب له البتة او منه ايضا سكران هربت
منه امرأة فابتهينا ولم يثبت بها فقال رسية سر طلاق هذا على
جهنم اما ان لم يجل الزوج شيئا او نيت امرأته في الوبر لا و
لا لم يصف الى امرأته وفي الوبر الثاني يقع لانها قد
فوتها عليها وكذا في الواقعات الحسامية من تحيد اذا قالت راركن
فقال راركر فهو بمنزلة قوله راركر دست في فتاوى النسفية فاذا قال
دست بازداشتي رارقال داشتم فهذا بمنزلة ما لو قال دست بازداشت
لان كلامه خرج جوابا فيضمن اعادة ما في السؤال . من الخلاصة امرأة
طلبت الطلاق من زوجها فقال لها وادم كي وروسه يقع الثلث بدو
النية . من البرهانية امرأة قالت لزوجها راسه طلاق ده فقال الزوج وادم
فهذا على ثلاثة اوجه ان كان هذا لغة اهل بلد هذا الزوج لم يصدق لانه
لم يرد الجواب لانه اجاب ظاهر وان كان هذا لغة اهل بلد من البلدان
ولم يكن لغة اهل بلد هذا الزوج فانه لكان اجاب وتواجاب بلغة
اهل بلد آخر كما لو اجاب بالعربية يسمع وان لم يكن لغة اهل بلد من البلدان

لم يكن جواباً من الكنز قالت ما طلاق وه فقال راده كبر وكره كبر وكره
 باد وكره باد بنوعه - ولو قال راده ست او كره ست يقع نوع اولاً
 - من الذخيرة واذا قالت ما راكن فقال ركر دفعي بمنزلة ركر دست -
 في فتاوى التسفيح واذا قالت دست باز واشتري ما فقال واشتم فهذا
 بمنزلة ما لو قال دست باز واشتمت - من الفتاوى البرهانية مكران
 قال لامرأة اتريدن ان اطلقك فقالت نعم فقال بالفارسية اكرتوزن مني
 يك طلاق وسه طلاق ومرار طلاق قومي واخرجي من عندي وهو يزعم انه لم
 يرد به الطلاق قال قول قوله لانه لم يصف الطلاق الى المرأة - من الحاوي
 وسئل ابو بكر بن قال حرا وقال طالق قبل له من عنيت فقال عدي او قال
 امرأت عتي وطلقت - من التارخانية قالت لزوجها طلق وقال الزوج
 سه طلاق بر دار ورفتي ان نوع طلاقها يقع الطلاق ولو قال سه طلاق نحو
 يقع من غير نية - من النياتية ترسه قال ابو القاسم سرح لا يقع وان
 نوع اذ ليس في الفارسية اضمار وهذا لا يستقيم بدونه - قال الصدا
 الشهيد سرح المختار عند عدي انه يقع وعليه الفتوى لا بطريق الاضا
 بل بالتعيين بالنية لان اسم الثالث يقع على الطلاقات وغيرها فاذا
 نواها فقد عينها بالنية - في مجموع النوازل من الجواهر اي زن ترسه
 ولم يقل وادم وقع الطلاق عليها - ومنه امرأة قالت لزوجها
 من با تو مني باشم فقال اكر تو مني باشي اينك تو واينك سه طلاق لا يقع الطلاق
 لانه لم يقل بر تو يا تراد ادم يا افكندم بل اشار الى الطلاقات ولم يبين

ان تلك الطلقات ابن حي فلم يكن للادتماع . من الغياثية ^{الحسن} استفتي الشيخ ابو
 سرح عن قال لامرأته انت تفعلين كذا وكذا فقالت نعم فقال اكرهين ست كذا
 يكونين بقرار طلاق فكتب انك كذا كذا انك كذا كذا او توار من بقرار طلاق
 شه ست قال ويترك هاتين الكلمتين ^{الشيخ} فليس من المستفتي في مثل هذا
 الفتوى ان يزداد في الجواب الكلمة المتروكة دفعا لاحتياطهم ويكتب حاصل الجواب
 وكان يكتب في هذه المسئلة شه ست . من العتابة وفي الفتاوى
 اذا قال انت تطليقة ونوى او قال توست طلاق ^{في} بشس ونوى او قال توطأ
 ونوى او قال انت بثلث ونوى الطلاق او قال ترأسه ونوى الطلاق او
 ترأصدراه ونوى او قال انت مئتي ثلثا ونوى الطلاق او قال سه طلاق ونوى
 امرأته يقع . ^{منه} ثم الاصل انه متى كرس لفظة الطلاق بحرف الواو او بغير
 حرف يتعد الطلاق فان عني بالثاني الاول لا يصدق في القضاء كقوله
 يا مطلقه انت طالق او طلقها وهي طالق او طلقك او انت طالق طالق او
 انت طالق او انت طالق انت طالق فاما لو ذكر الثانية بحرف التفسير ^{وهو}
 حرف الفاء لا يقع أخرى الا بالنية كقوله طلقك فانت طالق ^{طلقها} فقلت قال
 او قال انت طالق لا يقع أخرى ولو طلقها ثم قال طلاق رادست يقع أخرى
 ولو قال طلاق رادست لا يقع أخرى ولو قال ترأسه طلاق أو بسه طلاق ^{بش}
 يقع بغير نية وقيل لا يقع بدون النية . من الكثر والصريح يلحق الصريح ^{والباقي}
 والباقي يلحق الصريح لا بالباقي الا اذا كان معلقا . من الصغرى وصورة
 اذا قال لها ان دخلت الدار فانت بائنة وعني به الطلاق ثم طلقها ^{حالة}

بأثنته ثم دخلت الدار في عدتها تقع عليها طليقة أخرى عندنا خلافاً لما
 راجح وكذا لك لو قال للمبأثنة أنت طالق يثنى يلحقها ويلغو قوله بآئن
 ويبقى قوله أنت طالق تصحح الكلامه ولو قال أبنتك بتطبيقه فلا يقع لأن
 لو أغنيا قوله أبنتك يبقى قوله بتطبيقه فلا يقع شيء وتماه في الذخيرة
 في الفصل الرابع عشر من كتاب الطلاق من الذخيرة في الفصل
 الثالث من كتاب الطلاق ولو قال طلقت امرأة أو قال امرأة لي طالق
 أو قال امرأة من نسائي طالق وباقي المسئلة بحالها يقع الطلاق على
 المعروفة في الحكم لأن هذا الكلام يقع للحال فاستدعي محلاقاً ثم للحال
 والمعرفة تعينت لذلك من حيث الظاهر فيصير الزوج بدعوى إرادة
 غيرها صار فاللطلاق عن محل ظاهر المحل خفي فلا يصدق من النصيب
 في الفصل الثاني من كتاب الطلاق لو قال للمبأثنة أنت طالق يثنى فانه يلحقها
 فانه لو لم يلحقها ولم يقع إنما لا يقع من قبل ان البائن لا يلحق البائن
 فيضمن هذا ابطال اصل الطلاق ولو صحنا اصل الطلاق والغينا وصفه وهي
 البينة امكن تصحيحه لان البائي يكون صريحاً والصريح يلحق البائن فكان
 الغاء الوصف وابقاء الاصل اولى من الغاء الاصل والوصف من التصريح اذا قال
 لها ان دخلت الدار فانت بائن ينويك الطلاق ثم قال لها ان كلمت فلانا فانت بائن
 ينويك الطلاق ثم دخلت الدار وقعت عليها طليقة واحدة ثم كلمت فلانا بعد ذلك
 تقع عليها طليقة أخرى من المضرات في الملقط المختص المطلقة ثلثا اذا لم يفارقها زوجها
 ويحاميها ويقول ظنت انها تحل لي لا تنقض العدة ولو قال علمت انها علي حرام انقضت

العدة بثلاث حيض لكن يبرجم الزوج والمرأة اذا قالت علمت بالحرمته ووجه
 شرائط الاحصان * من النصاب من طلق امرأته باثنا عشر اقام معها ما ما ان
 اقام معها منكر اطلاقها لم تنقض عدتها كذا اختيار المشايخ راجح نرجوا المحصان وان
 اقام مقرا بالطلاق وانقضت عدتها ثم اذا كان منكر الحق لا تنقض العدة ^{لها}
 ان تطالبه بنفقة العدة وهل يحرم نكاح اختياني هذه العدة ولود
 في هذه العدة هل يقع قال ونقل عن الامام خالي راجح انه لا نفقة لها ولا يقع
 الطلاق ولا تحرم الاخت لان هذه العدة بمنزلة العدة التي تجب بشبهة
 * من الصغر اذا قال هرقت وهرگاه وهر بار وهر زمان وهر چه همیشه كتبت في
 واقعا في انه يحتمل في كل مرة في قوله هر بار وفي غيرها من الالفاظ لا يحتمل
 الامر * من كشف البزدوي العنة آفة توجب خلا لا في العقل فيصير
 صاحبه مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام ^{الجن} المجانين
 وكذا اسائر اموره وكما ان الجنون يشبه اول احوال الصبا في عدم ^{العقل}
 يشبه العنة آخر احوال الصبا في وجود اصل العقل مع تكمين خلا فيه
 فكما الحق الجنون باول احوال الصغر في الاحكام الحق العنة باخر احوال
 الصبا في جميع الاحكام ايضا حق ان العنة لا تمنع صحة القول كما لا يمنعها الصبا
 مع العقل فيصح اسلام المعتوه وتوكيله ببيع مال غيره وطلاق منكوحة
 غيره واعتاق عبد غيره ويصح منه قبول الهبة كما يصح من الصبي لكنه
 اعي العنة تمنع العهدة اي ما يوجب الزام شيء فيه مضرة كالصبا
 فلا يطالب المعتوه في الوكالة بالبيع والشراء فقد التزم ونسبه المسألة لا ر ٦

عليه بالعيب ولا يؤمر بالخصومة فيه ولا يصح طلاقه امرأة نفسه ولا اعتاقه
عبد نفسه يا ذن الولي وبدون اذنه ولا بيعه ولا شراؤه لنفسه بدون
اذن الولي لان كل ذلك من العهدة والمضار . من الصغرى طلاق المعتوه
غير واقع وهو في حق الاحكام بمنزلة الصبي . والمعتوه غير المجنون فان محمداً
في كثير من المواضع عطف المجنون على المعتوه فالعاقل من يستقيم كلامه وافعاله
غالباً وغيره نادر والمجنون ضده والمعتوه من يختلط كلامه وافعاله فيكون
هذا غالباً وذلك غالباً فكانا سواء قالوا هذا أحد المعتوه ايضا في اللغة
وقال بعضهم المجنون من يعقل هذه الافعال لا عن قصد والعاقل يعقل افعا
المجانين في الاحاين لكن عن قصد والمعتوه من يعقل ما يفعله المجانين في
الاحاين لكن عن قصد والمعنى بالقصد ان العاقل يعقل على ظن الصلاح و
المعتوه مع ظهور وجه الفساد بقصده . وفي غصب النوازل ان المعتوه
من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لا اله لا يضرب ولا يشتم
كما يفعله المجانين . من الكافي ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والمعتوه والناس
المبرسم والمدهو مش والمغنى عليه لقوله عليه السلام كل خلاقي جائز
الا طلاق الصبي والمجنون لان اهلية التصرف بالعقل والتمييز والقصد
الصحيح ولا عقل للمجنون والصبي وليس لهم قصد معتبر شرعاً خصوصاً
فيما يضر لان اعتبار القصد بناء على الخطاب والخطاب هنا على اعتدال
الحال وزاد بالبلوغ عن عقل والمعتوه والمغنى عليه كالصبي في ذلك لعدم
اعمال الصحيح منهما . من الخافية ولو قال لامرأته تولسه في حال مذكرة

الطلاق أو الغضب طلقت ثلثاً من الجواهر رجل قال لامرأته تراكب طلاق يك
يك طلاق بغير حرف العطف وهي مدخول بها طلقت ثلثاً كقوله انت طالق
طالق ومنه قال وانت يك طلاق وسكت ثم قال وودعه يقع ثلثاً لأنه
على الأول بدليل ادخال الواو في الكلام وهو العطف وان قال ودعه
واو بعد ما سكت ان نوى يقع ثلثاً لان حرف العطف لا يوجد لكن يحتمل
الحاقه بالاول فاذا نوى صح من التثنية التسمية روي قال لها انت
فليس بشيء وكذا لو قال لها ان فعلت كذا فانت اعي فهو بدعي كذا الو
ذلك ونوع التحريم ثم فعل ذلك الشيء كان باطلاً
من الكافي وفي الفتاوى اذا قال لامرأته انت علي حرام والحرم
عنده طلاق ولكن لم ينوط لاقا وفيه الطلاق ويجعل ذلك باطلاً من
القصص رفع انت حرام وقال ما نويت به لطلاق لا تصدق وليس للمفتي
ولا للقاضي ان يحكما على ظاهر المدعى يترك العرف في عيب
انت حرام او انت علي حرام يقع الطلاق بدور اليمين روي
امت الا يحتاج الى كلمة علي من الفتاوى النسبية سئل عن قول
فعلت كذا اخلال واحد من حلال الله علي حرام ونوى به الحرام لا بد
عالم لا جاهل به وله امرأة قد فعل ذلك تطلق امرأته وهل تصح نيته قال
زن طلاق شود واستوار مارش برانچه عوي مي كند كه نيت كرده ام من الذخيرة في
النوادر ومشائخنا سرح افتوا في قوله انت علي حرام حلال الله
حرام هر چه حلال را بر من حرام انه ينصرف الى الطلاق من غير نية بحكم العرف

من الأثر من أبي حنيفة إجماعاً أن نوى التحريم أو لم ينو شيئاً وظهاً وإن نواه
 وكان يبتدئ نواه لكن بواحدة أن نوى الطلاق بمن المجمع وصفه
 المذخر في... من الجواهر جلد قال حلال فلا يبرن
 أن فعلت كذا أو... يست رست گیرم بر من حرام است ان فعلت
 كذا فهذا كله طلاق بآئن ولا يصدق انه لم يرد به الطلاق لان الناس
 في بلادنا هذا يتعارفون طلاقاً ولو قال اگر بستم جب گیرم بر من حرام
 لا يكون طلاق لعدم العرف ولو قال هر چه بستم گیرم بر من حرام ^{بكون} لا
 طلاقاً لانه اسم جنس ولو قال هر چه بستم رست گرفته ام بر من حرام نريد
 كما ركنم يكون طلاقاً وهو كقوله هر چه بستم رست گیرم بر من حرام واوله تكرر
 امرأة فقال اگر فلان کار کنم هر چه بستم رست گیرم بر من حرام بآئن سرزنی
 که بزنی کنی قال نعم فتزوج امرأته فله طلاق ولو فذله وبزنی که بزنی ن بویاده
 الواو لا تطلق التي تزوج وسه قدمت في طلاق السكران اختلف الروايات
 واختلف المشايخ قال أفتى بالوفوع سدا للشرب بقدر الوسع وهو ^{طهر} لا
 من المذهب وإن كان الرواية الأخرى هي الأقيس من التارخية
 وفي المناوى الخلاصة يطلاق سكران واقع اذا سكر من الخمر والبيد وهو
 مذهب اصحابنا رجح ذلك الشيخ أبو الحسن الكرخي بخبرانه لا يقع وهو قول
 الطحطاوي واحد سولي الشافعي رجح في المقريه والمفتوى عليه هم
 ولو اكره على الشرب او شرب الخمر عند الضرورة فذهب عقله فطلق
 امرأة فالطلاق واقع وفي الحاشية اختلفوا فيه والصحيح انه كما لا يلزم الحد لا ^{يفع}

الطلاق . وفي السراجية ولو اكره على شرب المحرم فشربه ومسكر
فطلق . وذكر في العيون انه يقع واختار ابو الثبت رحمه الله لا يقع . ثم .
ولو ذهب عقله من دواء ليس له لذة فطلق امرأته لا فطلق . وكذا
لو شرب البنيج فذهب عقله فطلق . وفي الخلاصة والله اعلم .
من البنيج ولبن الرماك لا يقع طلاقه وعتانه .
عبد العزيز الترمذي قال سألت ابا حنيفة سراج . . .
شرب البنيج فارتفع الى راسه فطلق امرأته قال ان كان بها بصر
يعلم انه ما هو فهي طالق وان لم يعلم لا تطلق . ثم . . .
يذهب عقله لكن لم يوافق فصدع منه فزال عقله باسدع دون
الشرب لا يقع طلاقه . ولو شرب من الاشربة التي يتخذ من الحبوب او من
العسل او من الشهد . . . وفي الخانية او الفواكه وسكر فطلق امرأته لا يقع
طلاقه عند ابي حنيفة والي يوسف سراج خلافا لمحمد سراج . من التهذيب
وطلاق السكران واقع واختار الطحاوي والكرخي انه لا يقع وهو قول الشافعي
سراج وحد السكران ان يذهب عقله حتى لا يعرف الارض من السماء ولا
الرجل من المرأة ولا السؤال من الجواب عند ابي حنيفة سراج وعندهما وهو
سراج واثير عن ابي حنيفة سراج ان يختلط كلامه حتى صار مختلاط كلامه اكثر من
نسقه والفتوى في الحد كقول . . .
الرماك ونحوه لا يقع طلاقه وعتانه من الخانية والله اعلم .
اولبن الرماك لا تنفذ تصرفاته . وعن ابي حنيفة وسفيان الثوري .

في الذي نزال عقله بالبيع فطلق امرأته ان كان علم حين تناول البيع ^{البيع} يقع
 يقع الطلاق وان لم يكن عالما لا يقع . وعن ابي يوسف ومحمد ربح لا يقع
 من غير فصل وهو الصحيح . وكذا لو شرب شرا باحلوا فلم يوافقوه فذهب
 عقله فطلق قال محمد ربح لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكران
 اذا شرب طائعا وان شرب مكرها فطلق اختلف المشايخ فيه والصحيح
 انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد . وعن محمد ربح انه يقع والصحيح هو
 الاول والذي ضرب على راسه حتى نزال عقله وطلق او اعتق لا تنفذ
 صرفاته وان نزال عقله بالعصية من الفصول في الاشربة للجماع
 الصغير بعد ما ذكرنا الاشربة المحرمة قال وما سوى ذلك من الاشربة
 فلا بأس به وهذا الجواب على العموم لا يوجد الا في هذا الكتاب
 ثم قال وهذا فص على ان ما يتخذ من الخبطة والشعير والذرة
 حلال في قول ابي حنيفة ربح ولا يجب الحد وان سكر منه واذا
 طلق امرأته لا يقع . وروى عن محمد ربح ان شرب ذلك حرام
 ويجد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه كما في سائر الاشربة
 من النهاية والشيخ الامام الحسن وايضا ربح في الفتاوى ذكر ان الفتوى على قول
 محمد ربح كذا ذكره الامام المجتوب ربح من الفصول وهل يجد في المتخذ من
 اجبوا اذا سكر منه الاصح انه يجد فانه روي عن محمد ربح فمن سكر من الاشربة ^{غير} انه يجد
 تفصيل وهذا لا بد ان يشبان في زماننا يجتمعون عليه اجتماعهم على سائر الاشربة
 بل في ذلك . يسير الامام البستي والخلاف في سائر الاشربة هو

والفتوى على قول محمد راجح ان قليلها وكثيرها محرم ^{بمن} الترتيب وان سكر
من نبيذ التين والسكر والعسل وما اشبه ذلك يحد وهذا قول محمد و
الشافعي راجح وعليه الفتوى . ومنه وفي وجه لا يجوز اتفاقا وهو في
مسائل المسئلة الاولى اذا قصد به التلهي لا يحل بالاتفاق وهكذا ذكر في
الهداية المسئلة الثانية في فتاوى العمدة اذا جلس يشرب طالبا
للسكر والقدر الاول ايضا حرام المسئلة الثالثة ذكر في الهداية القدر المسكر
حرام عندنا وفي وجه خلاف وهو في مسائل احدها اراد به التقوي
الثاني للتداوي والثالث لضم الطعام ^{من} الظهيرية وغيرها من
السراجية وان شربه للتلهي لا يستمرار الطعام والتقوي على الطاعة والتداوي
فلا يحل فعله اما عينه فحلال ^{من} النوازل سئل ابو القاسم عن رجل هرب
منه امرأته وهو سكران فتبعها فلم يظفر بها فقال سه بار هزار بار هزار
هسته ولم يقل امرأتي قال هذا كلام فيه اشكال وكانه قصد الى امرأته
الا انه اذا لم يكن انسان يخاطبه حتى يكون جوابا ولا يتكلم بكلام سابق ولست
افتي في ذلك بالطلاق الا ان يخبر الرجل انه نواها . وسئل ابو القاسم عن
رجل قال لامرأته في التشاجر اكرزن مني سه طلاق ولم يزد على هذا قال ان لم
ينو ايقاع الطلاق لم يقع قبل له ان اراد ايقاع الطلاق هل يقع قال فيه كلام واما
استوثق لنفسه . ومنه ايضا وسئل ابو بكر عن امرأة قال لها نروجهما ^{انت}
طالوز . والدة نكحت المرأة بالعارسية خاوي برار فقال لها التزوج هزار
والمهر هذا الى الوقوع الفرس

الوقوع اذا لم ينو^١ من يثبته الداهر عن ابي بكر الاسكاف فيمن تشاجر مع امرأته
فقال له طلقني فقال لها الزوج فوضت الامر كله اليك فقالت المرأة بالظاهر^{سيرة}
كبار ودو بارهشة فقال ان نوى الزوج ثلثا فوضه اليها طلقت ثلثا ان لم يكن
تَنَفَّسَتْ بين الكلامين وان سكنت لم تطلق الا واحدة قيل له لم يقع الطلاق لم يكن
نفسها فقال ان لم تعن نفسها فمن عنت^٢ من الواقعات الحسامية امرأة
قال لها تر وجهها انت طالق واحدة فقالت له المرأة هزار فقال الزوج هزار
فهذا على وجهين^٣ اما ان ينوي شيئا ولم ينو في الوجه الاول فهو^{على}
نوى وفي الوجه الثاني لا يقع لانه محتمل وان كان على الوقوع اقرب^{بمن} البر^{سيرة}
امرأة قالت لزوجها طلقني واسأرا اليها بثلاث اصابع واراد بذلك^{ثلاث}
تطبيقات لا يقع الثلث ما لم يقبل بلسانه^٤ من الذخيرة اذا قال لامرأة
في حالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين^{للت} متبرين مطلقه مني واراد بها
تخويفها تفعلت ذلك الفصل قبل ان يفسد الهدايا ذكرها فانه يسأل الزوج
هل كان حلف مطلقا^٥ فانه ان اخبر انه كان حلف يعمل بخبره فيحكم بوقوع الطلاق
عليها وان اشترى^٦ لم يحلف به قبل قوله لان قوله تفسيرين مطلقة يحتمل تفسيرين
مطلقة بيمين قد سبقت ويحتمل تفسيرين مطلقة بايقاع مبتدأ يكون مني معناه
ان فعلت كذا^٧ لا يطبق لا محالة فيقبل قوله في ذلك وكذا في الواقعات
ايضا^٨ من المحيط فيمن قال لرجل اكر من امشب ترا بنجانه فلاني برمومي ندم
زن ازوي بيه طلاق فذهب به الى فلان ولم يسقه الراح قال فطلق امرأته
لان شرط البرخيستان وقد وجد احدهما ففات البروم من ضررته وقوع

لان اسم التلث يقع على الطلاق وعلى غير الطلاق فاذا لم ينو شيئاً لم يتعين الطلاق
 واذا نوى الطلاق يقع الطلاق من السراجية اذا قال لامرأته ترأسه اختك
 مسام الدين سرح انها تطلق من الذخيرة امرأة قالت لزوجها طلقني
 ثلثا فقال لها الزوج انك نزار لا تطلق من غيرنية لان قوله انك نزار
 كلام محتمل من الخلاصة روى بشر عن ابي يوسف سرح لو قال لاخران كلمت
 فلانا فعبدتك حر فقال الرجل لا باذنت فلهذا يجب ان كله بعينه
 يحتمل من الذخيرة قيل لو رجل زن ازتوسه طلاق كفلان كاركوده فقال
 بهنزار طلاق كان قوله بهنزار طلاق جواب طلاق حتى انه لو لم يكن فعل
 ذلك الفعل لا يقع الطلاق من الخافية لانه اخرج الكلام جوابا بالخطاب
 بالامور والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال من الفتاوى المجتهد قال لامرأته
 دوريش اذن يقع اذا نوى من المتأخر خافية اذا قال لامرأته توكي توسه
 او قال تراكي ترأسه قال الشيخ الامام ابو القاسم الصغار البلخي لا يقع بوقا
 صدر الشهيد المختار عندي انه اذا نوى يقع الطلاق وفي المجته ترأسه
 المختار ان يقع التلث اذا نوى وفي الظهيرية وقال غير ابي القاسم بنعني
 ان يكون الجواب على التفصيل ان كان في حال مذاكرة الطلاق او في
 حال الغضب يقع والا لا يقع الا بالنية من الذخيرة امرأة قالت لزوجها
 من برنوسه طلاق ام فقال الزوج بنشين او قال سه طلاقه بنشين او قال
 سه كوه سه كوه فلهذا كله اقرب منه بالثلث فيقع عليها ثلث تطليقات
 من افضية فيم عنه ان نزار وانه عي حرام فلهذا الطلاق بدني

النية وهي بائنة + مت + لا يحتاج الى كلمة علي و ذكر كذا في + ش + فقال

لو قال لها انا بائن ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك فليس هذا ابشئي

بخلاف ما اذا قال انت بائن او انت حرام من اليتيمة لو قال لامرأته انا بائن

يعني منك ولم يقل منك فليس هذا ابشئي وان عني به الطلاق وكذلك لو قال

حرام ولم يقل منك فليس هذا ابشئي بخلاف ما اذا قال انت بائن او انت حرام

من الكبرى امرأة مع زوجها في منزل والد ها فقال الزوج اذهبي معي فقالت

لا اذهب فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق فخرج الزوج وخرجت هي على

اشبه وبلغت المنزل قبله ان خرجت معه لوقت لا يعد خروجها معيا حنت

من التحفة ولو قال ان خرجت من الدار مع فلان فانت طالق فخرجت

وحدها او مع غير فلان ثم خرج فلان ولحقها لم يحنث لان حرف مع للصيغة

والقران ولم يوجد عند الخروج والد وام ليس بخروج وان وجد بقاء الخروج

مع فلان من الذخيرة اذا قال زن مرا طلاق وله امرأتان او ثلث حكى

نوى شمس الائمة الا وزجند مجروح انه يقع على كل واحدة تطليقة قال

لان زن بالعامرية اسم جنس وغيره من المشايخ ررح قالوا تطلقوا

منهن والزوج جبار الغيب وهو الصحيح من التهذيب ولو جامع احدهما او قبل

او طلق او طاهر تعينت الاخرى ومنه والفاضي يجسد بطلهن حتى يعين المطلقة

ويحلفه حتى لو نكح لواحدة منهن تعت هي للطلاق وان حلف لكل مجبر على

كما قال وقيل اذا حلف حتى بقيت واحدة لا يحلف للاخيرة وتعنت هي للطلاق

من السراجية ان فعلت كذا فامراتي طالق وله امرأتان فالتعين اليه لوقا

احد كُن طالق ولم تكن له نية طلقت واحدة ويجبر على البيان به مسئلة ^{انكر}
 زينة كفت اكر من جنين كاركتم زن من سه طلاق بعده آن كاركوسه طلاق واقع شود
 ياني ^{من} النسفية مسئلة ^{عن} قال ان كنت فعلت كذا اين زن كه مرانجاء ^{سه}
 وقد فعل ذلك وليست امرأة في بيته حال الحلف فقال طلقت امرأة ثلثا ورواد
 بمثل هذه المرأة التي في نكاحه ^{من} التارخانية وفي فتاوى اهل سمرقند
 اذا قال لها توطلاق يقع عليها طلاقه ^{ومن} مسئلة شيخ الاسلام نجم الدين الشافعي ^ح
 عن رجل عاده اذا رأى صبياً ان يقول له ادر توتسه طلاق وهو لم يعرفه
 قال تطلق امرأة ثلثا ^{من} البس هانية رجل اكره بالضرب والحبس على ان يكتب
 طلاقا لامرأة فكتب فلانة بنت فلان امرأة طالق لا تطلق لان الكتاب بمنزلة
 الخطاب باعتبار الحاجة الى الخطاب ولا حاجة هنا ^{من} التارخانية والظهير
 رجل اكره بالضرب والحبس ^{على} ان يكتب طلاق امرأة فكتب فلانة بنت فلان
 امرأة طالق ^{من} الحاي ولم يعبر بلسانه لا تطلق في فتاوى اهل سمرقند
 اذا اكره الرجل بالضرب والحبس ^{على} ان يكتب طلاق امرأة فكتب فلانة بنت
 فلان طالق لا تطلق ^{من} جامع الشروح قال لها ان خرجت من هذه
 الدار الا باذني فانت طالق يشترط الاذن لكل مرة في النصاب لوقا
 لامرأة لا تخرجي الا باذني يحتاج في كل مرة الى الاذن ولو قال عني ^{مرة}
 واحدة دمن قضاء في قول ابي حنيفة وايي يوسف ^{مخرج} الآرواية عن
 ابي يوسف رج والقوى على هذه الرواية لانه نوى خلاف الظاهر فلا
 يصدق ^{من} الثانية رجل قال لامرأة في غضب او خصومة اي ^{نهر} طلاق

برو طلقت ثلثاً وكذا لو قال اي طلاق واره طلقت او قال اي سه طلاق
 طلقت ثلثاً من الخانية وكذا لو قال للمختلعة اين زن من سه طلاق يقع الثلث
 ومنه ايضا وكذا لو اخذته ام امرأته وقالت لا ارجعك ان تخرج الى السفر
 حتى تطلق بنقي فقال دخرت سه طلاق وقال لم انوا امرأتي طلقت امرأته قضاء
 رجل قال لامرأته في الغضب اكرتوزن مني سه طلاق وحذفت الياء لا تطلق
 امرأته لانه ما اضاف الطلاق اليها من البرهانية رجل قال بنت فلان
 طالق ولم يسم باسمها وقال لم اعن امرأتي وانه اسم ابها طلقت وفيه نص
 ولانه خلاف الظاهر فصاركها لو قال نرينب طالق وله امرأة اسمها نرينب
 وقال ما عنيت نرينب هي امرأتي وكذلك لو لم ينسبها الى ابها ونسبها
 الى امها او الى ولدها وبسبها طلقت لما قلنا من الحسامة رجل
 قال بنت فلان طالق ولم يسم باسمها وقال لم اعن امرأتي وانه اسم امها
 طلقت وفيه نص ولانه خلاف الظاهر فصاركها لو قال نرينب طالق وله
 امرأة اسمها نرينب وقال ما عنيت نرينب هي امرأتي وكذلك لو لم ينسبها
 الى ابها ونسبها الى امها او الى ولدها ولم يسم باسمها طلقت لما قلنا من
 الخانية ولو قال حرة طالق وامرأته حرة وقال لم اعن امرأتي طلقت
 امرأته ولا يصدق قضاء وكذا لو قال بنت فلان طالق فذكر اسم الاب ولم يذكر
 اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم اعن امرأتي لا يصدق قضاء وتطلق
 امرأته كما لو ذكر اسم امرأته وقال حرة طالق وامرأته حرة طلقت امرأته ولا
 يصدق قضاء في مصرف الطلاق عنها وكذلك لو لم ينسبها الى ابها وانما

إلى أمها أو إلى ولدها تطلق امرأته بمن التكبري قال بنت فلان طالق ولم
 يسمها باسمها وقال لم أعني به امرأتي وكان المذكور اسم أبيها طلقت ولم
 يصدق لأنه خلاف الظاهر فصاركما لو قال نرينب طالق وله امرأة باسمها
 نرينب وقال ما عينت امرأتي وكذا لو لم ينسبها إلى أبيها ونسبها إلى
 أمها وولدها ولم يسمها طلقت لما قلنا من الغياشية في الواقعات ^{طقت} الناء
 لو قال بنت فلان طالق ولم يسمها باسمها وقال لم أعني امرأتي وما ذكر
 اسم أبيها طلقت امرأته لأن ما ادعاه خلاف الظاهر فصاركما لو قال
 عمر طالق وله امرأة اسمها عمر وقال ما عنتها وكذا لو نسبها إلى أمها
 أو ولدها ولم يسمها طلقت لما قلنا من الذخيرة إذا قال بنت فلان
 طالق نسب امرأته إلى أبيها ولم يسمها ونسبها إلى أمها واختها أو ما ^{أشبه}
 ذلك ولم يذكر اسمها طلقت امرأته إذا كان كذلك من المنية زوج
 واحدة من بناءة قال لا يهت دختر طلاق رادم يقع بلا تسمية واضافة
 من الناصري ولو قال فلانة ما در فلان طلاق وقال لم أعني امرأتي فالقول
 قوله من الظهيرية المرغيبانية رجل من عادة يقول إذا رأى صبيا
 أي ما در توسته طلاقه وسكو من الخرفاء ابنه فظنه ابنا اجنيا فقال روي
 ما درت سته طلاقه ولم يعلم أنه ابنه طلقت امرأة ثلثا من الخلاصة ولو قال
 فلانة بنت فلان طالق ونسبها إلى أبيها ثم قال عنت به امرأة اجنية هي
 على ذلك الاسم والنسب لم يصدق والطلاق على امرأته في القضاء كما قال
 نرينب طالق واسم امرأة نرينب ثم قال ما عينت امرأتي لا يصدق كذا هذا

وكذا لو نسبها الى أمها او الى ولدها او الى أخيها اذا كانت كذلك ^{من المنتهى} فلا تطلق ولم يسم امرأة ان نواها يقع والأفلا ^{ومنه ايضا} وعنه اراد السفر فقال الصهر ^{المنتهى} ايتي فقال دختر توسته بارشته فرجع وقال اردت ابنتك الأخرى لا يصدق ودين بنت فلان طالق ولم يذكر اسمها او ^{أخته} وعنه طلقت ^{من الصغرى} رجل له بنات ذات ازواج قال نرج ^{حذف} لا يمين دختر ترايك طلاق دارم يقع على امرأة وان لم يقل فلانة نرجتي لانه لا يملك إلا طلاق امرأة فانصرف اليها ^{من الصغرى} اذا قال لامرأة المدخول بها انت طالق انت طالق ^{المدخول} او قال قد طلقك طلقك ^{المدخول} او قال انت طالق انت طالق ^{المدخول} او قال قد طلقك انت طالق يقع ثنتان ^{المدخول} ولو قال عيت بالثاني التكرار لا يصدق إلا ديانة ^{المدخول} وسئل عن قال لامرأة ترايك طلاق يك طلاق بغير حرف العطف فقال هو كقوله انت طالق انت طالق ^{المدخول} من النسبية سئل عن قال لامرأة ترايك طلاق يك طلاق يك طلاق من غير حرف العطف فقال ان كان بعد ذلك طلقت ثلثا كقوله انت طالق انت طالق انت طالق ^{المدخول} من المنتهى فلا تطلق ولم يسم امرأة ان نواها يقع والأفلا ^{من الخافي} ولو قال لامرأة ترايه طلاق واوستند لا يقع لانه ذكر الايقاع دون الوقوع ^{من الخافي} وكذا في الخلاصة لفظا ومعنى ^{من النوازل} وسئل عن رجل قال لامرأة يا فارسية مرزا هزار هزار طلاق داد ^{سئله} قال لا يكون طلاقا في الحكم وليس كذلك ^{مطلقة} قال لامرأة يا مطلقه لانه اذا قال يا فقد ذكر وقوع الطلاق عليها ^{من الخافي} واما هنا ذكر ايقاع الطلاق ولم يذكر وقوع الطلاق ^{من الخافي} فاما سئل بآبوالقاسم ترا هزار طلاق داد سئله

لا يكون طلاقاً لأنه ذكر الإيقاع دون الموضع. ومن الخلاصة امرأة قالت لزوجها
من يا تونمي باسم فقال الزوج مبش فقلت طلاق بدست تست مرا طلاق كن فقال
الزوج طلاق في كتم طلاق في كتم وكثر ثلثا طلقت ثلثا بخلاف قوله كتم لأنه للاستعانة
فلم يكن تحقيقاً بالشك. من الكبرى قالت لزوجها مرا طلاق ده فقال الزوج
بالفارسية داده كيرا وقال كره كيرا وقال داده باء وقال كره باء ان نوى الإيقاع
يقع والآ فلا لأنه يحتمل الوعد والإيقاع فايهما نوى صحته نية. ولو قال داده
انكار او قال كره انكار لا يقع وان نوى لأن هذا فارسية قوله عسرا نكح طلاقاً
ولو قال ذلك لا يقع وان نوى كذا هنا. ب. ولو قال كره لا يقع لأنه يحتمل
الجواب بخلاف قوله داده كير. ولو قالت مرار فقال الزوج ناداشته كير ان اراد
الطلاق يقع. ب. ولو قال داده ست او قال كره ست يقع بلانية فلا يصدق
في ترك النية قضاء لأنه تحقيق ظاهر لا اختلال الاضافة بان لا يضيف الطلاق
الى المرأة بعينها او اضيف اليها لكن لا يضيف الإيقاع الى نفسه. من الهداية
ثم الكتابة على ثلث مراقب مستبين مرسوم وهو بمنزلة النطق في الغائب والماء
على ما قالوا. ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار او اوراق الاشجار ^{ينوي}
فيه لأنه ليس بمنزلة صريح الكتابة فلا بد من النية. وغير مستبين كالكتابة على
الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت الحكم. من النهاية وكذا
الصحيح لو كتب الطلاق وغيره او ذكر الحق على نفسه فهو على تلك الوجه. من
التجريد ولو كتب الطلاق فان كان مستبيناً يقع اذا نوى الا ان كان على
الرسالة والخطاب فلا يصدق انه لم ينو. وان لم يكن مستبيناً اريد به الماء

والهواء لا يقع أصلاً من شرح المنظومة إذا قال لها طلق نفسك واحدة ^{شئت} أن
 طلقت نفسك ثلاثاً لا يقع شيء عنده وعندهما يقع واحدة من التخييس رجل
 وكل وكيلان يطلق فطلق الوكيل ثلاثاً لم يصح عند أبي حنيفة رج لأنه خالف من
 من الكبرى وقد اخترنا للفتوى في المأمورة بالواحدة إذا أنت بالثلاث قول
 أبي حنيفة رج من نصاب الفقه امرأة قالت لزوجها من وكيل توستم فقال
 الزوج هستي فقالت طلقت نفسي ثلاثاً فقال الزوج تو بر من حرام كشيء مراراً بغير
 بشين أن نوى بالتوكيد الطلاق دون العدد يقع واحدة مرجعية وإن نوى
 المفارقة دون العدد يقع واحدة بأشنة وهذا على قولهما أما عند أبي حنيفة
 سراج ينبغي أن لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة إذا طلق الثلاث رجل قال لا
 تريد أن أطلق امرأتك فقال نعم فقال طلقت امرأتك ثلاثاً طلقت والمختار من
 الجواب ما قلنا من خزانة الفقه يعني والمختار أنه لا يقع من الفصول ذكر
 في النوازل روي عن محمد بن الحسن سراج أن كل شيء اختلف فيه الفقهاء
 ففرض فيه القاضي كان قضاؤه جائزاً ولم يكن لقاضي آخر أن يبطله ولم يكن فيه الخلاف
 قال الفقيه سراج وإنما يخير من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكام
 أهل الإحصار فآخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر قال محمد سراج أشار أن
 يجوز خلاف بعض العلماء لا يصح إلا الاجتهاد ما لم يعتبره العلماء ويسوغوا ذلك ^{جتها}
 لا يرى أن ابن عباس رضي الله عنهما من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم ثم
 لما لم يسوغوا الاجتهاد في ربوا النقد حتى أنكر عليه أبو سعيد الخدري رضي الله
 عنهما يعتبر خلافه حتى لو قضى قاضٍ بجواز بيع الداهم بالدرهم ^{ينفذ}

قضاؤه وكذا في المحيط والذخيرة وغيرهما من شرح ادب القاضي للخصاف ^ح
 - فاعلم ان قضايا القضاة التي ترفع الى القاضي لا تخلو من ثلاثة اوجه - اما ان يكون
 جوراً يخالف الكتاب او السنة او اجماع العلماء - او يكون في محل الاجتهاد ^{احتمل}
 فيه العلماء والفقهاء - او بقول مجبور - ففي الوجه الاول فالقاضي الذي ترفع
 اليه القضية ينقضها ولا ينفذها لانه متى خالف الكتاب او السنة او الاجماع
 كان باطلاً والباطل لا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثاني ان ينقضها - وفي
 الوجه الثاني انه اقضوهذا بقول العرف وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرفع
 خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويمضيها - وفي الوجه الثالث ينقضها ولا
 ينفذها لان القول المجبور ساقطة العبرة في مقابلة المشهور - وقوله لا يكون
 اختلافاً بل يكون خلافاً - من الحميدي البنياني في شرح الهداية وشرط الدخول
 يثبت باشارة النص وهو حمل النكاح على الوطء لانه حقيقة فيه حمل الكلام على
 الافادة دون الاعادة الى العقد اذا العقد يستفيد باطلاق اسم الزوج او زياد
 شرط الدخول على النص بالحديث المشهور ولا خلاف لاحد اى من اهل ^{السنة}
 والجماعة فيه في شرط الدخول سوى سعيد المسيب فانه قال لا يشترط الدخول
 للحل الاول وهو قول معشر من الخوارج لان الكتاب مطلق عن شرط الدخول
 - وقوله غير معتبر لانه مخالف للكتاب او السنة المشهورة ولهذا الوقف به
 القاضي لا ينفذ قضاؤه والشرط الاصلاح دون الانزال لانه كمال ومبالغة فيه
 والصبي المراهق في التحليل كالبالغ لوجود الدخول في نكاح صحيح - ومعنى هذا
 الكلام اى قوله ومثله يجامع ان يتحرك الله ويشتهي لان به يسمى فعله جماعاً عرفاً ^د

وعند ذلك يتحقق ذوق الحسيلة من الجانبين + من الزودى وقد ثبت
 شرط الدخول بالاجماع + من كشف البردوى اذا اصابته بعد شرط المحل بالاجماع
 + وقول سعيد مردود حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ + من الهداية ولا خلا
 لاحد فيه سوى سعيد ابن المسيب رضى + وقوله غير معتبر حتى لو قضى به
 القاضي لا ينفذ + من النهاية شرح الهداية وقوله غير معتبر لانه مخالف للمذهب
 المشهور فلذلك لو قضى القاضي بقوله لا ينفذ + ذكره الامام الترمذى في
 الجامع الصغير وقال الصدر الشهيد راج قال مشائخنا راج لا ينفذ وبهذا
 يعلم ان ما نقل عن الصدر الشهيد راج في بعض الحواشي انه لو قضى القاضي على قول
 سعيد بن المسيب ينفذ القضاء عنده ذكر افتراه على الصدر الشهيد راج +
 وكذا ذكره الامام قاضيان راج في الجامع الصغير قال ولو قضى القاضي بقوله
 لا ينفذ قضاؤه ذكره الصدر الشهيد راج في كتاب الصلوة + من الكافي وقوله
 غير معتبر حتى لو قضى به قاضي لا ينفذ قضاؤه + من شرح المجمع ولا خلاف في
 اشتراط الدخول الا سعيد ابن المسيب راج ولا يعمل بقوله حتى لو قضى القاضي
 به لا ينفذ + من المنتهى اما الثالث فبأي وجه كان لا يحل حتى تزوج بزوجه
 آخر فكاها صحيحا وبطأها ايلاجا + من الخلاصة وفي نسخة الامام السرخسي
 في كتاب الطلاق لو قضى القاضي بالحل على الزوج الاول بدون الدخول ^{آخذ}
 بقول سعيد بن المسيب راج لا ينفذ قضاؤه فانه قول مجهول يخالف ^{حيث} الا
 حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ قضاؤه ومن افق بهذا القول ولم يشترط
 الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين + كذا قال الصدر ^{الشهيد}

من شرح الطحاوي المطلقه ثلث لا تحل لزوجها الاول لا بشئ ولا بملكها
حق قتر زوج بزواج آخر ويدخل بها الزوج الثاني لا تحل للزوج الاول الا بالملك
من الثاني في الفرج خاصة حتى يحاوتر الحتان الحتان من القنفذ - سم قمع
يحتمل في المطلقات الثلث وياخذ الرشي بذلك ويزوجها للاول بدون خول
الثاني هل يصح النكاح وما جزاء من يفعل ذلك قالوا يسود ويعزر - سم قنفذ
يفتي بذهب سعيد ابن المسيب ويزوج للاول فقال بقيت معلقة ثلث
ويعزر الفقيه - من الظهيرية ولو اشتراها الزوج لا يحل له وطئها الا به
اصابة الزوج الثاني من النبايع ولو طلقت امرأة ثلثا وهي حرة ابنتين
وهي امه لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ودخل بهما خولا
يوجب الفصل - من التهذيب لا يحل نكاح المطلقة الثلث ولا وطئها بملك
اليمن حتى تزوجت بزواج آخر ودخل ايلجا صحيحا وعند سعيد ابن
المسيب الدخول ليس بشرط - من المضمرات ولو ملك الامه بعد ما طلقها
تطبيقين لا تحل له بملك اليمن حتى تنكح زوجا آخر ويدخل بها على ما ذكرنا و
كذا في التفريق لفظا ومعنى - من التجريد وهي لا تحل لزوجة صغيرة كانت
او كبيرة حرة او امه حتى تنكح زوجا آخر نكاحا صحيحا ويدخل بها من التحفة
الفقيهاء وان كانت البيونة بالثلاث يزول الملك وحل المحلية جميعا حتى لا يحل له وطئها
الا بعد اصابة الزوج الثاني وان وجد عقد النكاح او ملك اليمن فان النكاح
لا يصح لعدم حل المحلية والملك سبب ملك اليمن فصيح ولا يفيد الحل من شرح
الكرخي قال ابو الحسن واذا طلق الرجل امرأة ثلثا في كلمة واحدة او متفرقة وهو مدخل

بها والطلاق سنة او بدعة فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره
نكاحا صحيحا ويدخل بها الثاني واذا طلقها او فارقتها وانقضت العدة
حلت للاول من الناطقي فاذا وقع بين الرجل وامرأته الحرة ثلث بطلاق
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره من النافع وان كان الطلاق ثلثا
في الحرة او اثنين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره للنصف فان طلقها يعني
الثالثة لانه بعد قوله الطلاق مرتان ويشترط في الزوج الثاني ان يكون
النكاح صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها لقوله تعالى حتى تنكح
زوجا غيره سماء زوجا فيشترط كمال الزوجية وذلك بالنكاح الصحيح
وشرطنا الدخول بها لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولحديث العسيلة
من السرخسي ولا خلاف بين العلماء ان الوطئ من الزوج الثاني شرط للحل
العود الى الاول بهذه الآثار ونحن عملنا بما هو موجب اصل هذا الحديث
بصيغته فجعلناه موجبا للحل من البستي وقوله فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زوجا غيره اي حتى تزوج بزواج آخر ويدخل بها الزوج وهو من ذهب فقهاء
الامصار. وروي عن سعيد ابن المسيب رح انه قال تحل بالنكاح دون
الوطئ وليس يوجب به ويدل عليه ان قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره يدل
على العقد وقوله تنكح يدل على معنى آخر سواء وهو الوطئ لان النكاح عبارة
عن الوطئ من الحميدي وقوله غير معتبر لانه مخالف الكتاب والسنة المشهورة
ولهذا الوقف القاضي لا ينفذ قضاؤه ذكر في فتاوى السمقندي ابن سعيد بن المسيب رح
عن قوله ان دخول المحلل ليس بشرط في التجليل فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه ولو حكم به فقيها لا يصح

ويغزى القفيه ويشهر ^{ممن} المسافر في شرح الهداية وشرط الدخول عند
الجمهور خلافا لسعيد بن المسيب ربح وبشر بن غياث المراسي ولو قضا القاضي ^{لها}
لا ينفذ ثبت بأشارة النص وهي ما ثبت بعين النص من غير زيادة إلا الله ما سبق
الكلام له ولا يكون ظاهر من كل وجه وهو أن يحمل النكاح على الوطئ لا حقيقة
في الوطئ ^{عليه} ما مر جملا للكلام على الإعادة دون الإعادة ^{من القنية} وقع ^{عن} صدق
ابن البرزذوي محمد بن محمد بن علي ابن سعيد ابن المسيب رجع ^{عن} ^{فيه}
في أن الدخول بها ليس بشرط في صيرورتها حلالا للأول ^{من الكافي} والصبي
المراهق في التحليل كالبالغ لأن النص لم يفصل وقد وجد الدخول في نكاح صحيح
خلاف ما لك ربح وفسر في الجامع الصغير وقال غلام لم يبلغ ومثله بجامع جامع
امراته وجب عليها الغسل وأحلها على الزوج الأول ومثاه أن تتحرك الله
ويشتهى وهذا لأن الحديث ذكر الذوق من الطرفين وهذا إنما يتحقق في
المراهق الذي يشتهي وإنما وجب الغسل عليها لالتقاء الختانين وهو سبب
لنزول ماؤها ^{من المضرات} يعني إذا جامعها قبل البلوغ وطلقتها بعد البلوغ
إذا الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع ^{من الخلاصة} والظهيرية والزوج إذا
واقمها بعد ما لف قضيبه بخرقة وهي لا يمنع وصول الحرارة إلى قضيبه يحمل على
الزوج الأول والأفلاء ^{من الفصول} ولو أن المدعي أنكر الطلاق وأقام المدعى
عليه بيينة أنه طلقها منذ سنين ^{وإني تزوجتها} وحكم القاضي بالطلاق كانت
عدتها من وقت الطلاق وإن الطلاق من ذلك ثبت بالبيينة العادلة فتعتبر
العدة من وقت الطلاق ^{من الجواهر} هندي معقوله امرأة هندية معتقة

جاء على لسانه من غير حضرة المرأة ولا سبق ما يدل على ارادته طلاقها واوم بـ
سنت طلاق لا يقع لان هندوستان اسم البلد دون اهلها فان قيل قد قلم بحوز
الاضمار في الفارسية ببرسر ازدي يعني اهل ديه واسأل القرية يعني اهلها فقد قلم
بحوز الاضمار هنا كانه قال وادوم اهل هندوستان را لم لا يقع قلنا هو على اختلاف
المشايخ من البدعية وسئل الامام ظهير الدين المرغيناني راجع عن رجل جعل
امرأته بيد ها على انه ان غاب عنها شهرين فهي تطلق نفسها متى شاءت
فغاب شهرين الا يومين وحذف الآخر فغيبت المرأة نفسها حتى مضت شهرين
ثم طلقت نفسها فاجاب انه يقع الطلاق وقال وفيه نظر لان الطلاق يتعلق بغيبتها
وفي الخلاصة رجل جعل امرأته بيد ها على ان اذا غاب عنها كذا انطلق نفسها
متى شاءت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الآخر من تلك
المدة قال رضي الله عنه افق الشيخ الامام الاستاذ مروح يبق الامر بها
قال وهذا اذا كانت مدخولة فاما قبرات يدخلها لو غاب تلك المدة
لا يصير الامر بهيها ولو كانت مدخولة فعاب عنها تلك المدة لكنه في
المصر ولا يجيء الي بيتها يصير الامر بهيها هكذا افق الشيخ القاضي الامام الاجل
الاستاذ مروح من الصغرى رجل وكل امرأة بطلاقها لا يملك عزلها لان التوكيل
بمنزلة قوله طلق نفسك ولو قال طلق نفسك لا يملك عزلها كذا هنا وكذا
في الابانة والخلاصة من الفصول لو وكلها بطلاق نفسها لا يملك
عزلها لان التوكيل بمنزلة قوله طلق نفسك وثمة لا يملك
عزلها كذا هنا ولو قال لا اجني طلق امرأتي ثمر اراد الرجوع عنه

يصح ولا يقتصر على المجلس لأن هذا اللفظ للاجنبي توكيل وللرأة تمليك ، ولو قال
 لاجنبي طلق امرأتي ان شئت يقتصر على المجلس ولا يقبل الرجوع ، فالخاص ان قوله
 طلق نفسك في حق المرأة تمليك ذكر المشية او لان معنى المالكية في حقها قائم
 وهو تصرفها لنفسها برفع القيد عن نفسها وفي حق الاجنبي لا بد من ذكر المشية
 ليصير تمليكا وكذا لو قال لامرأة طلقي صاحبك يكون توكيلا ولا يقتصر على المجلس
 ومثل الرجوع هكذا ذكر في الفتاوى ، من مصابيح الدلائل في مفاتيح المسائل
 وكل امرأته بالتطبيق فان قامت عن المجلس بطل التوكيل ، ومنه والامر يصح
 بالتفويض والتوكيل ولا يصح العزل عنه الا بالرد من قبل المرأة اما التوكيل
 للاجنبي بالتطبيق قبل العزل الا اذا وكل منكوحته بالتطبيق فتوكيلها امر
 تفويض لا يصح العزل فصار كما اذا قال لامرأة طلقي نفسك وفي هذا الايمالك
 عزلها ، من شرح الطحاوي الاصل في هذا ان ما كان تفويضا فانه يقتصر على
 المجلس ولا يملك الرجوع والنهي عنه وكل ما كان توكيلا فانه لا يقتصر على المجلس
 ويملك الرجوع والنهي عنه بمن النخبة اذا جعل امرأته بيدها على ان متى
 غاب عنها عن بخار شهرين فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب عن بخار ^{شهرين}
 وكان ذلك قبل ان يبنى بها فطلقت المرأة نفسها فقد قيل بانها لا تطلق لان
 الغيبة عنها قبل البناء لا يتحقق لان الغيبة تتحقق من الحاضر وقبل البناء بها هو غائب
 عنها فلا تتحقق الغيبة عنها من الفصول وقد وقع الاستفتاء عن قوله لامرأة اركبي
 نفقة تو زسا ثم تو امر تو بدست تو يود بعد زين زن بي دستور ي نخوي بخانه بد زشم
 رفت و يك ماه با شهيد و اين مرد نفقه نفرستاد ينبغي ان لا يصير امرها بيد هالاها

صارت فاشرة ولم تبق لها نفقة وفات الشرط هو منه لوجعل امرها بيد ها که اگر کسی
 بگذرد و نفقه نفرستم تو بای خود کثاده کنی هرگاه که خواهی پیش از گذشتن ماه این مرد نفقه
 فرستاد بدست مردی و لکن این مرد درین ماه باین زن نرسانید و می گوید که غنائم این
 ندانستم این زن تواند که بای خود کثاده کند لاجاب القاضی الامام کبیر الدین ابوالحسن
 بن سعد الاستریشی رح تواند والله اعلم و وفیه نظر فانه ذکر فی الف خیرة الی
 الروایة هو منه مردی بسفری رفت زن را گفت که اگر بگاه از رفتن ما برآید و من بر تو
 نیامده باشم یا نفقه من بفرستید یا شد امر تو بر دست تو نهادم تا هر وقت که بایست
 بای خود کثاده کنی پیش از گذشتن ماه نفقه رسید اما مرد نیامده امر بر دست زن بود
 لانه تعلق بالشرطین فقد وجد احدهما دون الآخر و فی فوائد المشایخ سراج
 لوقالت لزوجها هرگاه که یک ماه از من غائب شوی که تن تو و نفقه تو بمن نرسد امر من بر دست
 من او قالت من از تو بیک طلاق مرد گفت هم چنین و غائب شد قالوا یقع الطلاق
 ویصیر الامر بیدها قلت یقصد اذا مضی شهر و لم یصل الیها نفقه و لا نفقة
 و فی فوائد عمی نظام الدین اگر یک و نیم ماه نفقه تو بفرستد نام امر بدست تو نهادم
 قال المراد من هذا نفقة یک و نیم ماه عادة منه و فی فتاوی اجاب عنها شیخ
 الاسلام علاء الدین محمود البخاری المروزی و صورتها قال لامرأة ان غبت
 عنک شهر افا مرک بیدک این مرد را گازی اسیر برد و یصیر امرها بید
 اجاب ن والله اعلم و افتی فی هذه المسئلة بعض مشایخ زماننا ان اجبروه
 علی الذهاب فذهب بنفسه ینبغي ان یتحقق الشرط وهو الغیب عنها لان الاتیان
 بالشرط مکرها او ناسیا او حامدا سواء فی حق تحقق الحث من الخلاصة و رأیت

فتوى اجاب عنها شيخ الاسلام علاء الدين محمود البخاري المروزي وصورتها
 رجل قال لامرأته ان غبت عنك شهراً فامرت بيدك اين مرو راكافرا ^{كبير}
 نعوذ بالله منها هل يصير امرها بيد ما اجاب بي والله اعلم وكان والدي ^ح
 يقول ان اجبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الحث والله
 اعلم من القنية ^{بم} تزوجها بهمة وقال لها اذهبي الى مرو وان لم آت لك
 الى خمسة اشهر فامرت بيدك فطلقت فغسلت بواحدة وذهب الى بلخ ولم يكن لها
 الاثبات الى مرو قبل خمسة اشهر فما وجدها وما علم بمكانها حتى تمت المدة ^{فطلقت}
 نفسها يقع ان كان لا يمكنها الاثبات الى مرو من المختار واذا اختلفا في وجود الشرط
 فالقول قول الزوج والبينة للمرأة ^{بم} من اصول الامام الكرخي ومنها انه ^{يعتبر}
 في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر ويجعل القول ^{قول المنكر}
 منهما والبينة المدعى ^{بم} من الهداية وان اختلفا في وجود الشرط فالقول قول
 الزوج الا ان تقيم المرأة البينة لانه متمسك بالاصل وهو عدم الشرط ولانه ينكر
 وقوع الطلاق وزوال الملك والمرأة تدعيه ^{بم} من الكافي وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول للزوج لانه متمسك بالاصل والاصل عدم الشرط فالقول لمن ^{بم}
 بالاصل لان الظاهر شاهداه ولانه ينكر وقوع الطلاق وهي تدعيه ^{بم} والقول قول
 المنكر الا ان تقيم المرأة البينة لانها نورت دعوتها بالحجة ^{بم} من المنتهى ان
 غبت ومكنت شهراً فامرت بيدك ^{بم} كذا اذا مضى شهرا دعي الرجوع فالقول
 له ^{بم} من الذخيرة رجلا قال لاب امرأته ان لم آت لك الى اربعين يوماً فامر امرأتي
 بيدك فاذا مضى اربعون يوماً بلينا لهما من الساعة التي تكلم فيها فامرها

بيده ما دام في مجلسه . فان قال الزوج بعد ذلك قد اتيتك وقال اب المرأة
لم تأتني فالقول قول الزوج لانه ينكر صيرورة الامر بيده . من نصاب النفقة ^{حل}
جعل امر امرأته بيد ما على ان لم يعط لها النفقة او شيئا آخر غير ذلك وذكر
الوقت فهي تطلق نفسها متى شاءت ومضى ذلك الوقت فاختلعا قال الزوج ^{اعطيت}
النفقة او ذلك الشيء وانكرت المرأة القول قول من قال سئلت عن هذا اقبلت
القول قول الزوج . وان كان مدعي اعطاء النفقة لكنه منكر وقوع الطلاق ^ل فالقول
قول المتكر قال عرضت على القاضي الامام مرج قصوبي وقال بلى القول قول الزوج
في حق المطلق ^ل حق لا تطلق لكن القول قولها في حق النفقة ^{النفقة} حتى لا يثبت وصول
اليها وهذا الاصل مطرد الا في مسألة الكفالة . من النصاب رجل جعل امرأته
بيدها من هذا التاريخ الى ثلاثة اشهر على ان لم يصل منه اليها النفقة ^{فيها}
تطلق فتبعتها بيعت اليها خمسين درهما ثم ان المرأة طلقت نفسها بحكم الامر
عليه قال بلغي ان الامام خالي افتى بنعم ان لم يكن الخمسون قد مر نفقة ثلاثة
اشهر . رجل قال لامرأته ان لم ابعث نفقتك من كرمينة مثلا الى عشرة ايام
فامر بك بيدي او قال بيد فلان فبعث النفقة من موضع آخر من خشب مثلا
لا من كرمينة قبل مضي عشرة ايام قال يصير الامر بيدها او بيد فلان لو هو ^{الشرط}
وهو عدم البعث من الموضع الذي عين وتفيد اليمين بذلك ولم يعتبر الغرض
وهو وصول النفقة اليها من مطلق الموضع لان اعتبار اللفظ ممكن ^ل رجل قال
لامرأته اركبي ما را زرتو نرسا نم وما خرايم از كر اردن ز را مر بدست تو نهادم
هرگاه كه خواهي خوشيتن را باي كنده كني فمضى شهر ولم يبعث اليها الذهب

هل يصير الامر بيد ها قال يصير الامر بيد ها ولا يشترط كلا الشرطين ^صعدم ^وص
 الذهب وظهور العجراتان هذا في محل النفي فيكتفي باحدهما من ^جالفصول ^لجعل
 امرها بيد ها على انه ان غاب عنها ثلثة اشهر ولم يصل النفقة اليها فهي تطلق
 متى شاءت نفسها فبعث اليها خمسين درهما ان لم يكن هذا اقدر نفقتها
 هذه المدة صار امرها بيد ها ولو كانت نفقتها مفرضة فوهبت النفقة
 من زوجها فمضت المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير الامر بيد ها ويرفع ^تتفع
 اليمين عندها خلافا لابي يوسف ربح وهي فرع مسألة الكوز ولو لم تهب
 النفقة لكن الزوج قال بعثت اليها وانكرت هي ينبغي ان يكون القول
 قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب المحيط هكذا سمعت
 القاضي الامام الاستاذ ربح ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في
 كل موضع يدعى ايفاء حق ويكون القول قولها وهو الاصح من ^جالذخيرة ^لجعل
 جعل امر امرأته بيد ها ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى
 شاءت فمضى ذلك الوقت وطلقت نفسها ثم اختلفا فقال الزوج اعطيتها
 ذلك في الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى
 لا يحكم بوقوع الطلاق عليها لانه ينكر وقوع الطلاق والقول قول المرأة في حق عدم ^لص
 ذلك الشيء اليها اصل المسئلة ذكرها في المنتقى وصورتها رجل قال لاب
 امرأته ان لم آتت الى اربعين يوما فامرأتي بيدك فاذا مضى اربعون
 يوما بلينا ليها من الساعة التي تكلم فيها فامرها ببيده مادام في مجلسه فان قال الزوج
 بعد ذلك قد اتيتك وقال اب المرأة لم تأتني فالقول قول الزوج لانه

ينكر صورة الامر بيه . ونظير هذا مسألة الجامع الصغير اذا قال الرجل
عبد ه حراً ان لم اجد العام فمضى العام فقال المولى حجبت وقال العبد لم تج
فالقول قول المولى لانه ينكر العتق وعلى هذا اذا جعل امرها بيه ها انه متضاد
بغير جنابة فهي تطلق نفسها فضر بها ثم اختلفا فقال الزوج ضربتها بجنابة فالقول
قول الزوج لما ذكرنا . وقد ذكر محمد رح في كتاب الكفالة مسألة تدل على ان القول
قول المرأة . وصورتها رجل قال لغيره ان مات فلان قبل ان يعطيتك الالف
التي كنت عليه فانا كفيل بها ثم وقع الاختلاف بين الكفيل وبين الطالب بعد موت
المطلوب فقال الطالب لم يعطني وصرت كفيلة وقال الكفيل قد اعطاك ولم
كفيلة ذكرنا ان القول قول الطالب وهذا الاحتسان لانه ينكر الاستيفاء فان
قيل ان كان ينكر الاستيفاء صورة يدعي الكفالة على الكفيل معنى فالكفيل ينكر الكفالة
فلم كان اعتبار الصورة اولى من اعتبار المعنى . الا يرى ان من قال لعبد ان
ادخل الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم فقال العبد لم تدخل وعققت وقال المولى
لا بد دخلت ولم تعتق فالقول قول المولى لانه يدعي الدخول وهو ينكر ثبوت العتق
فكان منكرا معنئ وان كان مدعيا صورة كذا هاء والجواب وهو الاصل في
جنس هذه المسائل انه متى امكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف صورة
لا تعتبر المنازعة من حيث المعنى . وفي مسألة الكفالة امكن اعتبار المنازعة
فيما وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة لان الاختلاف من حيث الصورة
وقع في ايفاء الدين والمنازعة في ايفاء الدين معتبرة في الجملة ويكون القول
قول من ينكر الايفاء . الا يرى انه لو لم يكن بالحال كفيل ووقع الاختلاف بين

الدين وبين المديون في الايفاء فالقاضي يتفقت الى منازعتها فيجعل القول
قول رب الدين فهي معنى قولنا امكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف
من حيث الصورة فلا تعتبر المنازعة من حيث المعنى وباعتبار الصورة الطال^ب
منكر وفي مسألة اليقين تعذر اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف صو^ر
وهو الدخول وعدم الدخول. الا يرى انه لو وقعت المنازعة في الدخول
وعدم الدخول ابتداء من غير ان يكون فيه تعليق الحق لا تعتبر المنازعة
اصلا فاعتبرنا المنازعة في المعنى ومن حيث المعنى المولى منكر للحق. ^{حيث} وخر^ج
على هذا مسألة الجامع الصغير لان هناك تعذر اعتبار المنازعة فيما وقع
فيه الاختلاف صورة وهو الحج وعدم الحج. الا يرى انه لو وقع الاختلاف فيه
ابتداء من غير ان يكون فيه تعليق لا تعتبر المنازعة فيه اصلا وراسا ^{فان} ^{معتبر}
من حيث المعنى. جئنا الى مسألة الامر باليد فنقول امكن اعتبار المنازعة فيما
وقع فيه الاختلاف صورة وهو اعطاء النفقة وعدم الاعطاء. الا يرى انه
لو وقع الاختلاف فيه ابتداء بان قال الزوج للمرأة اعطيتك نفقتك وقات^{لت}
المرأة لم تعطني كان القول قول المرأة فقد امكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه
الاختلاف صورة فبا^ع اعتبار الصورة المرأة منكرة فيكون القول قولها. وخر^ج
على هذا مسألة المتقاضي ايضا لان في تلك المسألة تعذر اعتبار المنازعة فيما
وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة وهو الاتيان وعدم الاتيان. الا يرى
انه لو وقع الاختلاف فيه ابتداء بان قال الرجل لاب المرأة ابتداء اتيتك
وقال اب المرأة لم تأتني لا تعتبر هذه المنازعة اصلا وراسا واعتبرنا المناز^{عة}

من حيث المعنى والزواج ينكر صيرورة الامر بيد الاب من القينة ^{بهم} *
ان غبت عشرة ايام ولم يصل اليك النفقة فامر بك بيدك ثم اختلعا
بعد مضيتها في وصول النفقة فالقول للمرأة ^ص * مثله ^{بهم} * على العكس ^{بهم} *
من النصاب امرأة ادعت على زوجها انه جعل امرها بيدها على ان تطلق
نفسها متى شاءت هل تنجح هذه الدعوى قال سئل القاضي الامام سراج عن
هذا فقال لا اما لو طلعت نفسها ثم ادعت في وقوع الطلاق بناء على هذا
الامر صح ويحكم بوقوع الطلاق ^{بهم} من الصغرى ان الشرط يجوز اثباته بالبينة
وان كان نفيا كما لو قال لعبد ^{بهم} ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فقام ^{بهم} *
البينة انه لم يدخلها ^{بهم} من الخلاصة جعل امر امرأة بيدها على ان لم يصل
النفقة فامرها بيدها في تطبيقه فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدعوى
انه اقول لم يصل الي ^{بهم} * سمع اما ما قالت امرأته لم يدفع لا يسمع ^{بهم} * من الذخيرة اذا
ادعى الزوج التكلم بالاستثناء او التكلم بالشرط في الخلع او ادعى التكلم بالاستثناء
او الشرط في الطلاق فالقول قول الزوج فان شهد الشهود بخلع او طلاق ^{بهم} *
لم يقبل قول الزوج بعد ذلك ويقضى القاضي بالطلاق والخلع ^{بهم} * من الصغرى اذا ادعى
الزوج الاستثناء او الشرط في الخلع او في الطلاق وكذبته في الاستثناء والشرط
فالقول للزوج فيما يدعي فان شهد الشهود بخلع او الطلاق ^{بهم} * غير استثناء فان قالوا
انه خالع ^{بهم} * غير استثناء او قالوا طلق ^{بهم} * غير استثناء او قالوا طلق ولم يستثن لا يقبل قول
الزوج ^{بهم} * من الذخيرة وحكي عن شيخ الاسلام محمود الاوزجندی سراج انه كان
يقول ان عرف الطلاق باقراره يسمع دعوى الاستثناء منه وان عرف بالبينة ^{بهم} * لا يسمع

من نصاب الفقه وفي فوائد شمس الاسلام ان عرف الطلاق باقراره
يسمع دعوى الاستثناء وان عرف بالبينة لا تسمع ^{سيف} من المحيط بشرع ^{نوع} الحية
سراج شاهد ان شهدا على رجل انه طلق امرأته وشهد آخران في ذلك بان
قال ان دخلت الدار والمجلس واحد والكلام طعنا في اخذ بينة الشات ^{ولله}
تدع المرأة ذلك فرقت بينهما لانهما شهدا بالتحريم ومنه رجل جعل امر
امرأة بيد هانم قال لرجلين اخبراهما في جعلت امرها بيد هانم فقالا
نشهد انا اخبرناهما ان زوجها قد جعل امرها بيد هانم وطلقت نفسها و
الزوج بمحمد ذلك اجزت شهادتهما من انهما وعما الصغرى والعبدة
للمقاصد دون الصور كما لو شهد اثنان انه اسلم واستثنى في اسلامه
وشهد آخران اسلم ولم يستثن في اسلامه تقبل الشهادة على ان ^{الاسلام}
وان كان فيها نفي لان مقصودهما اثبات الاسلام كذا هذا وذكر في
باب شهادة اهل الذمة والميراث من دعوى السر خسر ^{بحسب} ان الشرط
اثباته بالبينة وان كان نفي كما لو قال لعبد هانم لم ادخل الدار اليوم
فانت حر واقام العبد البينة انه لم تدخلها ^{استثناء} من التجريد ولا يصح الاستثناء
المفصول بكلام او سكتة الا في رواية عن ابن عباس رضي ^{عن} من نصاب الفقه
وهذا من المسائل التي تقبل الشهادة على النفي من الثاني رجل اقر انه طلق امرأته ^{فمن}
سنتين ان كذبت في الامسناد او قالت لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار ^{لها}
النفقة والسكنى وان صدقته في الامسناد ذكر في الاصل ان عليها العدة من وقت
الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر قصد نفيها الا في ^{الطلاق}

النقطة من الخلاصة في الفتاوى الصغرى الامر باليد لا يغفلوا ما ان يكون الامر بيد
 او بيد فلا مرسل او معلقا بالشرط فان كان مرسلًا ما ان يكون مطلقا او موقفا فان كان موقفا
 بوقت كان الامر بيد ها او بيد فلان ما دام الوقت باقيا علم فلان او هي او لم
 يعلم فاذا مضى الوقت ينتهي علما او لم يعلم والقبول في الذي لم يذكر الوقت ليس
 بشرط ولكن لو مرده المفوض اليه يجب ان يبطل ولو كان مطلقا يصير الامر في يده
 يعني المفوض اليه اذا علم بذلك والامر في يده في ذلك المجلس والقبول منه ليس
 بشرط والتطبيق منه قبول ولكن اذا رد يرتد وقوله اذا علم يقتضي ان لا يصير
 الامر في يده ما لم تعلم حتى لو طلقت نفسها قبل ان تعلم لا يقع والوكيل على هذا لا يصير
 وكذا قبل العلم بخلاف الايصاء فانه يصير وصيا قبل العلم استقسانا في الجامع الصغير
 لو كان معلقا بشرط يصير الامر في يده اذا وجد الشرط فاذا وجد الشرط ان كان الامر
 المعلق مطلقا يصير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط
 لكن يرتد بالرد من الصغرى اعلم ان الامر بيد ها او بيد فلان اما ان يكون ^{مرسل}
 او معلقا بالشرط فان كان مرسلًا اما ان يكون موقفا او مطلقا فان كان موقفا بوقت
 كان الامر بيد ها او بيد فلان ما دام الوقت قائما علم فلان او هي او لم يعلم واذا مضى
 الوقت ينتهي علم او لم يعلم والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن اذا رد المفوض اليه
 يجب ان يبطل وان كان مطلقا فانما يصير الامر في يده المفوض اليه اذا علم بذلك ^{ويكون}
 الامر بيد ه في ذلك المجلس والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن اذا رد يرتد وان
 كان معلقا بالشرط يصير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط
 لكن يرتد بالرد وفي حنية المفتي الامر باليد يتوقف بان قال امرت بيدك اليوم

يُصير الأمر بيد ما بلا علمها وقبولها ويرتد بردها ولا يبقى الأمر بعد اليوم وفي
المطلق يصير الأمر بيد المفوض إليه في مجلس علمه وقبوله في المجلس ليس بشرط
ويرتد برده وفي المعلق بالشرط يصير الأمر بيد ما إذا جاء الشرط لكن
في المرسل في مجلس علمه بلا اشتراط قبوله ويرتد بردها وفي الوقت قال امرها
بيد ما فلم يعلم حتى طلقت نفسها لم تطلق بمن الذ خيرة وهذا لما ذكرنا ان
الأمر باليد يتضمن معنى التمليك ومعنى التعليق والقبول في التعليلات ليس
بشرط فاعتبرنا معنى التعليق فقلنا يرتد بالرد عملا بالمعنيين بقدر الامكان
من الفصول في الفصل الحادي والعشرون في الأمر باليد الاصل في هذا ^{الفصل}
ان الزوج يملك ايقاع الطلاق ويمثل التفويض على غيره وموقوف عمله
على العلم ولولم يرد الزوج بالأمر باليد طلاقا فليس الأمر بشيء الا ان يكون
في حال الغضب او في حال مذاكرة الطلاق فلا يد بين في الحكم ان لم يرد به الطلاق في
الحالين ^{بمومته} ايضا واذا ادعت المرأة نية الطلاق او انكر كان في غضب او مذاكرة
الطلاق فالقول قوله مع يمينه وتقبل بينة المرأة في اثبات حال الغضب ومذاكرة
الطلاق ولا تقبل بينهما في نية الطلاق الا ان تقوم البينة على اقوال الزوج بذلك
من المنهي امرت بيدك ونوى الطلاق فالامر لهما في المجلس وان طال بنوى الثلث ^{مضى}
بائنة ولا يعتبر مجلس الزوج قالت اخترت بائنة لا تسمع فلها اذا علمت وقت
بطل الزوج لا يملك الرجوع والنهي والفسخ ^{من الذ خيرة} اذا قال لامرأة اذا
تزوجت علبت امرأة فامر تلك المرأة بيدك ثم خلعتها وطلقها بائنا او ثلثنا ثم تزوج امرأة
أخرى لا يصير أمرها بيد ما واذا قال لها اذا تزوجت امرأة فامر تلك

المرأة بيدك ولم يقل عيلت ثم انه طلقها باثنا وثلاثا وخالعها ثم تزوج امرأة
 أخرى يصير امرها بيدها لان في الفصل الاول الشرط التزوج عليها وفي هذا
 الفصل الشرط التزوج مطلقا من الخلاصة في الفصل الرابع في الامر باليد من
 كتاب الطلاق لو قال لاجنبي امرأتي بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك
 الرجوع قال في المحيط هو الاصح من الفصول وقد وردت الفتوى من رجل جعل
 امرأته بيدها على انه متى غاب عنها شهرا فهي تطلق نفسها كيف شاءت و
 ابن شامت وحيث شاءت فان غاب شهرا فلها ان تطلق نفسها في الساعة
 التي يتم الشهر بها لان هذه الالفاظ تقتضي تعميم الاوقات فيقتصر على المجلس الذي
 صار الامر بيدها كما في هذه المسائل. وذكروا القاضى الامام ظهير الدين رح
 في فتاواه هذه الالفاظ هي برقت وبركاه وبرجكاه وهر زمان وومي ومميشه وهر بار اجمعوا
 على ان الحنث يتكرر بقوله هر بار وفي قوله هر زمان وومي ومميشه وهر وقت يتكرر
 الحنث بتكرار الفعل عند بعضهم فالفتوى على انه لا يتكرر في عامة هذه الالفاظ
 الا في قوله هر بار من الثاني في فصل مسائل النسب امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهي
 آتية فاخبرت بعد شهر وان عدتها قد انقضت بالاشهر ثم جاءت بولد
 لاكثر من ستين قال ابو يوسف يرجع تنقضي عدتها بالولادة ولا يكون الولد للزوج
 الا ان يدعي من الباب وكذا وطئ المطلقة ثلاثا او واحدة بمال وهي في العدة
 لانها منكوحه من وجه من وجوب النفقة والمسكن وحرمه نكاح الاخت وارح
 سواها وغير منكوحه في حق الارث وعدم صحة اللعان والايلاء من الذرية
 ولو اقر انه نزل بهذه المرأة الحرة وان هذا الولد ولده منها من الزنا وصدقته

المرأة في ذلك لا يثبت نسب الولد من الرجل على كل حال وكذا في المحيط أيضا
 من التمسر خانية واذا اقر الرجل بالزنا بامرأة حرة او امة بان هذا الولد منها من
 الزنا وادعت المرأة شكاحا جازا او فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل من ^{شرك}
 الطحاوي ولو كانت الجارية والاولاد في ملك الغير فادعى احداهم انه ولده فلا
 يخلو اما ان يدعى بسبب الفجور او بسبب الكاح او الابهام اما اذا ادعى بسبب ^{الزنا}
 لا يثبت النسب صدق صاحب اليد او كذبه واما اذا ادعى بسبب الكاح او على
 الابهام ان صدق صاحب اليد يثبت النسب ويكون مرققا لمولى الام من
 خزانة الفقه العليا الميت يرثه كل وارث من قبل ابيه او امه الا ابن الملاعنة
 وولد الزنا وعصتهما مولى امهما من انما طلق والرابع ولد المرأة اذا لم يكن لها
 نروح فهو ولد الزنا ترثه امه ويرثها وليس لها اب ولا قرابة من قبل الاب ^{من}
 اذا كان لا يتسرى بها مولاها فولدها مملوك غير ثابت النسب من احد في قولهم
 جميعا من شرح الطحاوي وكذلك هذا الحكم في ولد الزنا لا يثبت له نسب من ^{جهة}
 الاب فميراثه يكون للام واولاد الام من الكافي ميراث ولد الزنا وولد اللعان
 من جهة الام فقط ولا يرث هذا الولد من الاب ولا يرث الاب ولا قرابة من هذا
 الولد لانقطاع نسب من الاب فيقطع نسب من قوم الاب ايضا ضرورة ^{من}
 ولد الزنا لم يثبت نسب من الاب كما في كتاب العتق
 من العتق ^{من} اذا قال لا تمتد انت حرة من هذا العمل تعتق نوبيا ولم ينو وان قال
 نوبيت الحرة من العمل يصدق ديانة لا قضاء في اخر باب الاول من احقاق المختصر
 اذا قال يا سيد عيب او يا مالك اذ لم ينو لا يعتق ولو نوى فعن محل راجح روايتك

اعترف نصف عبد مشترك بينه وبين غيره يعتق كله عندهما والولاء له .
من المضمرات والصحيح قول أبي حنيفة ربح من شرح الطحاوي ومن اعتق من عبد
جزءاً فإن اباح خيفة ربح كان يقول يعتق الجزء ويسعى بقية قيمته الأصل عند أبي حنيفة
ربح العتق يتجربى فإذا اعتق بعضه عتق كله ثم على قول أبي حنيفة ربح أن كان ^{المعتق}
موسراً فشرى بين خيارات ثلاثة أن شاء اعتق وإن شاء استسعى العبد في نصف
قيمته والولاء بينهما وإن شاء ضمن المعتق فيصير نصيبه ملكاً للمعتق والمعتق بالخيار ^{إن شاء}
اعتق الباقي بعض أبرأه عن السعاية وإن شاء استسعى العبد بما ضمن والولاء كله له
وإن كان معسراً فله خيار أن إن شاء اعتق وإن شاء استسعى العبد بما ضمن والولاء
كله بينهما نصفان . وعندهما أن كان المعتق موسراً فله التضمين لا غير ولا يرب ^{جمع}
على العبد بما ضمن وإن كان معسراً استسعى العبد لا غير والولاء كله للمعتق
في الأحوال كلها ومقدار اليسار . ذكر في كتاب العتاق إذا كان له من المال والعرو ^{من}
مقدار قيمة نصيب شريك فأنه بضمنه وإن كان أقل من ذلك لا يضمنه . من
الفصول وما خیار العتق لمنكوحة إذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فعتقت قبل
الدخول أو بعده كان لها حق الفسخ حراً كان نزوجها أو عبداً . وقال الشافعي ربح
أن كان الزوج حراً لا خيار لها وكذا المكاتب الصغيرة أو الكبيرة إذا نزوجها المولى
برضاها فعتقت بالاداء أو اعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا ^{خيار} الخيار ^{بثبته}
المخيرة من حيث أنه يختص بالمرأة دون الزوج يعني يثبت خيار العتق للأنثى دون
الذكر ووقوع الفرقة فيها لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بالسكوت ويمتد إلى آخر
المجلس إلا إذا بطل خيارها بلسانها صريحاً أو دلالة بان تمكث من نفسها وما أشبه

ذلك من فتاوى ناسخان ولو اختارت نفسها بدون علم الزوج يصح وفيه لا يصح
 بغير محضر من الزوج قيل في الجامع الصغير لصدا الاسلام وايضا خيار البلوغ
 يفارق خيار العتق في ان الفرقه بخيار البلوغ لا تثبت ما لم يفرق القاضيان بينهما
 وفي خيار العتق تثبت بمجرد قولها اخترت من الفدية خيرة اذا قال لعبد هذا
 ابني ومثله يولد لمثله عتق العبد سواء كان معروف النسب او مجهول
 النسب من الامضاء قال ابو حنيفة راح اذا قال لعبد هذا ابني ومثله
 لا يولد لمثله عتق وقال ابو يوسف ومحمد راح لا يعتق فاما اذا كان مثله يولد لمثله
 وهو معروف النسب فانه يعتق في قولهم جميعا من الفصول والصبي لو طلق امرأته
 او اعتق عبده او ذهب ماله لا يصح سواء اذن له ابوه في ذلك او لم يأذن من
 الهداية اذا قال لعبد هذا ابني ويثبت على ذلك جعل الثبات شرطا من النكاح
 والقبول على اقراره ليس بلازم حتى لو قال بعد ذلك او همت او غلطت او اخطأ
 لم يصدق والعتق واقع من المنافع قوله يثبت على ذلك وقع اتفاقا فانه ذكر القدر
 راح لو قال لعبد هذا ابني ثم قال او همت او اخطأت وقع العتق وهو قيل ان شرط
 الثبات لثبوت النسب لا لثبوت العتق من شرح الكرخي ولو قال لعبد هذا
 ابني ثم قال او همت او اخطأت وقع العتق من مجمع الحواشي اما اذا قال الا صغيرا
 منه وهو مشهور النسب من غيره هذا ابني لان حكم الحقيقة وهو ثبوت البنوة منه
 ممكن والنسب قد يكون تابعا من زيد في الحقيقة ويشتهر من عمر والا انما منع ثبوته
 مع الامكان لثبوت النسل من اشتهار منه النسب فيصار الى الجواز وهو الحرمة من
 المضرات ثم يفتل ان كان يولد مثله لمثله وهو مجهول النسب يثبت نسبته منه وان

يولد مثله لملكه وكان معروف النسب عتق ولا يثبت نسب من تحفة الفقهاء ثم
معروف النسب من الغير اذا اعتق هل نصيابه ام ولد له اذا كانت في ملكه بعضهم
قالوا لا يثبت الاستيلاء سواء كان الولد معروف النسب او مجهول النسب وقال بعضهم
يثبت في الحالين وبعضهم فرقوا ان كان معروف النسب لا يثبت وفي مجهول النسب
يثبت من الكافي وان كان معروف النسب عتق عليه ولم يثبت نسبه لانه مكذب شرعا
في مقاله حيث يثبت نسبه من الغير ولكن هذا التكذيب في حكم النسب دون العتق
في حق العتق كمن لا نسب له وهذا لا يستغنى عن النسب اذا كان معروف النسب من الغير
ولكنه غير مستغنى عن الحرية فيثبت بكلامه ما يحتاج اليه المملوك دون ما لا يحتاج اليه
اعمالا للفظ في مجاز وعند تعذر اعماله بحقيقته من الذخيرة واذا اعتق ام ولد ولا
لها في العدة لان ما به تستحق النفقة وهو ملك اليمن فقد زال كله فسقطت النفقة الوا
قبل العدة لو وجبت النفقة وجبت ابتداء والعدة لا تصلح لايجاب نفقة لم تكن وكذلك
لومات المولى حين عتقت ام الولد بموت لا نفقة لها في تركه الميت ولكن ان كان لها ولد
تكون في نيب الولد لان الام اذا كانت معسرة فنفقها على الولد وان كان الولد صغيرا
على ما ياتي بياتهم من القنية ومتى ولدت المجادية من مولاها صارت ام
ولد له في نفس الامر وانما تشترط دعوتها للفقهاء ولهذا يصح استيلاء
المعتوه والمجنون مع عدم ادعائها منهما ومنه اقر قبل موته بشهر ان
جاريته حامل منه فاسقطت بعد موته بأربعة اشهر سقطا مستين الخلق
بكما له صارت ام ولد له من الغياثية الموسر الذي يجب عليه الضمان فيما اذا
اعتق المعبود المشترك بينهما هو الذي له مال يساوي نصف قيمة

المعتق سوى المنزل والحادم ومتاع البيت وثياب الجسد . ومنه عن أبي يوسف
 روى عن الحسن البصري في عبد اعطى جلا مالا وقال اشترى من مولاه
 فاعتقني ففعل قال الحسن البيهقي باطل والعق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا
 قال ابن سيرين . وعن ابواهيم ان البيع والعتق فذان وعلى المشتري الثمن
 من اخرى وبه اقول وبه قال ابو حنيفة روى عنه . ومعنى المسئلة اذا اطلق المأمور
 ولم يبين انه يشتريه للمأمور . اعتق عبد الله ما له فانه كله للسيد الا ثوبا
 يواريه اي ثوب شاء المولى لان كسوته عليه قالوا وهذا في الحكم والبراليه
 اولى واحب . من الجواهر رجل قال لعبد من ترا بفرز ندي قبول كردم
 يعتق عليه . ومنه رجل قال لامته اين بيوي من ست توقف في الجواب
 لا تشتباه لفظ بيوي عليه انه فارسية اولفظة من العربية فانه ليس
 بلغتهم ولفظة اهل كرمان بيوي هي السيدة قلت ويشي ان تعتق على
 قياس مسائل الكتب ولا تفرق في العبودية عنها واصناف الى نفسه المالكه
 لها . من الفصول ان المريض مرض الموت اذا اعتق عبدا ورضي به الورثة
 قبل الموت فالعبد لا يسع في شيء . ومنه مريض اقر بعق عبده او اقر باستيفاء

انه يصدق اذا لم يكن عليه دين كتاب الايمان

من شرح الغوامض الاصل ان الحلف باسم من اسماء الله تعالى وجميع اسماء الله تعالى في ذلك
 على السواء تعارف الناس الحلف ولم يتعارفوا هو المظاهر من من هبنا
 روى ومن اصحابنا من يقول كل اسم لا يسمى به غير الله كقوله الله الرحمن
 وما سمي به غير الله كالحيك والعالم ان اراد به اليمين كان يمينا وان لم يرد به اليمين

لا يكون يمينا وكان بشر المرسي رح يقول في قوله الرحمن ان اراد به اسم الله يكون
 يمينا وان اراد به سورة الرحمن لا يكون يمينا وهكذا اذكر الفقيد ابو الليث رح في هذا ^{والمعنى}
 وهذا لانه اذا اراد به سورة الرحمن فقد حلف بالقرآن ولو قال بالقرآن لا يكون يمينا
 والصحيح ما ذكرنا من الخبر يجب ان يعلم بان اليمين نوعان يمين بالله تعالى ^{يميني}
 بعير الله تعالى واليمين بالله نوعان ايضا نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع ^{ذلك}
 على وجهين مطلق وموقت اما المطلق في الاثبات بان قال مثلاً والله لا أكمل هذا ^{الله}
 والله لا شرب هذا الشراب ولم يقل اليوم وما اشبهه فانما يكون بتحصيل الاكل
 الشرب في اليوم وفوات البر بهلاك الخالف والمحلوف عليه حتى ان في هذه السنة
 اذا حصلت الطعام بان احترق او اكله غير ارما شبه ذلك او مات الخالف يقع ^{للمحنت}
 وقارعه الكفارة لان شرط المحنت قد وجد وامهين اذية لان شرط المحنت في هذه ^{المسئلة}
 فوات الاكلا والشرب غير مقدر بالوقت لانه لم يذكر يمينه وهذا لا يرى انه يهلك الطعام
 بان يمينه بحيث في يمينه وحنك بهلاك الطعام او المداقات الاكل والشرب ^{اليمين}
 باذنه لانها لم تخرب بل ذلك وكذلك بهلاك الخالف بفوات الاكل واليمين باقية
 لان الاكل والشرب اذا وقع الياسر عن فعله في اخرج جزء من اجزاء حيوانه واليمين قائمة
 بهذا القول بالمحنت وايجاب الكفارة به واما اذا وقت لذلك وقبان قال مثلاً والله
 من الطعام اليوم ولا شرب حتى اليوم فما فيه انما يكون بتحصيل الاكل والشرب في اليوم وفوات
 البر بمضي اليوم مع بقاء الطعام او الشراب وبقاء الخالف ولا يفوت البر بموت الخالف
 قبل مضي اليوم حتى لا يحنت في يمينه بان اتفاق من نصاب المحنت اذا حلف الرجل بين
 يدي امرأته وقال كل امرأة اتزوجها ماد مت حية فلي طلق ثم طلق امرأته ثم تزوج

تطلق لاختلاف اللفظ ولا يتقيد بكونها في تكاثر وان كان يصلح غرضاً ومقصوداً
بدليل ما ذكر في الزيادات اذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار ولا ينفق لها ثم
طلقها وانقضت عدتها فخرجت بعد ذلك من الدار حنت لاطلاق اللفظ قبل احوال
المسئلة في الزيادات قول محمد راجح خاصة الى آخره عرف هناك غير ان الامام خاتمه
راجح قال وجدت للمسئلة رواية كما قلنا من خزانة الفقه انه لا يتقيد بحالة النكاح
هنا من الحارمي وعن محمد بن الحسن راجح انه قال وضعت كتاب الايمان على معاني
بلدي وفي كل بلد على معانيه قال صاحب الكتاب وهذا القول من محمد راجح اصل
جيل في الفقه وهو ان يعتبر في النكاح كل بلد وعادته على حسب ما تعارفوا واعمالاً
وتعارفوا فيما بينهم وعاداتهم وخطاباتهم ومقالاتهم في الايمان وغير ذلك انما راجح
زيد مكرراً فرموده بود که جامعهای غلامان مرتب کنند بکنایند زید طبایح بر بکر زرد و گفت جامع
غلامان چهر مرتب کنایند بکر که مردی حافظ و طالب علم است سر غضب بر زید زبان بند و
گفت جو کوئی تیرے گھر کا کچھ کام کرے کسی جو یہ تین طلاق پارسے جنین باشد مگر کہ کاغذ
چیزی کند زن اور اسطرحانی بعد آن بکر مذکور باجماع غلامان مذکور فی الحال مرتب کنایند
وینچ کارخانہ زید مکرمہ تاجدہ بعد چند گاہ کارخانہ زید مذکور بکر مذکور کردہ می گوید وقت تکلم
کلام مذکور نیت نفس خود نداشتم غیر خود را مراد داشتہ ام شرعاً درین صورت مذکورہ بکر
مذکور باخراج نفس خود بر غلط مسطور مصدق باشد یا نبی من الفتاوی النسفۃ مسئل عن
قوم متحد ثون فقال رجل من تکلم بعد هذا فامرأة طالق ثلاثاً ثم تکلم هذا الخائف هل
تطلق امرأة ثلثاً فقال نعم لعموم قوله من تکلم من المحيط ونية الخصوص عن العموم فيما
هو ملفوظ به صحیح دیانۃ لا قضاء ومنتہ ایضا اذا قال ان لبست ثوباً ان شربت شراً

ان اكلت طعاما انما صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان الثوب والطعام والشراب
 مذكور فضا على سبيل الفكرة في موضع الشرط الذي هو موضع النفي والفكرة في موضع
 النفي تميم فاذا نوى شيئا دون شيء فقد نوى الخصوص من اللفظ العام واردة ^{من} الخصوص
 من اللفظ العام جائزة لكنه خلاف الظاهر فلاجل الجواز يدين فيما بينه وبين الله تعالى
 ولما كان انه خلاف الظاهر لا يصدق القاصي + ^{ومنه} ايضا اذا قال ان اغتسل ^{الله}
 في هذه الدار فبدي حرك وقال عنيت فلانا لا تصح نيته لانه نوى تخصيص ^{الفاعل}
 والفاعل ليس بمذكور فلو قال ان اغتسل هذه الليلة في هذه الدار احد ^ل
 عنيت فلانا صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان الفاعل مفعول وانه عام وقد ^{نوى}
 تخصيص العام المذكور + ^{ومنه} ايضا لو قال ان تزوجت امرأة وقال عنيت ^{فلا}
 صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان المرأة مذكورة وقد ذكرت في موضع
 الشرط الذي هو موضع النفي وكانت عامة فقد نوى تخصيص العام المذكور فتصح ^{فيما}
 بينه وبين الله تعالى + ^{ومنه} ايضا لو حلف لا يكلم فلانا فسلم الحالف على قوم ^{المحلوف}
 عليه فيهم حنث في يمينه لانه لما سلم عليهم فقد كلم المحلوف عليه وكلم غيره والزيادة ^{على}
 شرط الحنث لا تمنع وقوع الحنث + قال الا ان لا يقصده بالسلام فيصدق ^{ولا}
 قضاء حتى لا يحنث ويانة فيحنث قضاء لانه عنى تخصيص من كلامه لانه خاطب الكل ^{البعض} واراد به
 ونية تخصيص بعض الكلام تصح ويانة لا قضاء + ^{ومنه} ايضا ونية ^{الذات} تخصيص لا تصح
 لم يكن الاسم مفعولا ^{من} الحانبة وكذا في الذخيرة جماعة كانوا يتحدثون في مجلس
 رجل منهم من تكلم بعد هذا افا امرأته طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته لان كلمة من
 التعيم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيحنث كما لو قال انك دخل هذه الدار

احد فامرأته طالق ثم دخل الى الحالف حنت لان احداً انكراً والحالف لم يصريح معرفة ^{فيقي}
 واخلافها بخلاف ما لو قال ان دخل داري احد فامرأتي طالق قد دخل الحالف لا ^{يحت}
 لانه صار معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكرة ^{من جواهر الفتا}
 قوم يتخذون نقلاً رجل من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف حنت لعموم
 قوله من تكلم كنت قال من دخل داري فامرأته كذا فدخل الحالف بنفسه لم تطلق امرأته
 ولو قال من دخل هذه الدار فامرأته كذا فدخل هو بنفسه طلقت امرأته لانه في الدار
 عرف الدار بالاضافة ونكر الدار فلا يدخل هو وفي الثانية اطلق الدار فدخل هو
 فيها ^{فما} ايضاً اطلق الكلام فالتكلم يدخل ^{من المحيط} ونية التخصيص فيما ليس بملفوظ لا يقع
 لا في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى ^{من التجريد} وتخصيص الملفوظ العام يصح
 ديانة لا قضاء ^{من الذخيرة} قال رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام قال ان تكلم
 غلام محمد بن عبد الله هذا احد فامرأته طالق اشار الحالف الى الغلام لا الى نفسه
 ثم ان الحالف كلمه بنفسه او كلم غيره تطلق امرأته ^{منه} اذا قالت المرأة
 لزوجها شيئاً من السب او الشتم نحو قرطبان وسفله ونحوهما فقال الزوج ان ^{كنت}
 كما قلت فانت طالق قلنا طلقت امرأته سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن لان الزوج
 في الغالب لا يريد الا ان يؤذيها بالطلاق كما اذنته باسماع ما سمعته ^{وسئل ابو بكر}
 الاسكاف رح فيمن قالت له امرأته يا قرطبان فقال الزوج ان انا قرطبان فانت طالق
 فقال تطلق وان قال اردت الشر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى خاصة ^{من فتاوى}
 المجتهد ان فتوى اهل بخارا على انه على المجازاة دون الشرط والخيار للفتوى انه ان كان
 في حالة الغضب فهو على المجازاة والا فهو على الشرط ^{من الثانية} رجل حلف رجلاً

نوى غير ما يريد المستخلف ان كانت اليمين بالطلاق والعقاب ونحو ذلك تعتبر
في الخالف اذا لم ينو الخالف خلاف الظاهر ظالمًا كان الخالف او مظلومًا وان كان
ليمين بالله تعالى فان كان الخالف مظلومًا كانت النية نية الخالف فان كان الخالف
ظالمًا يريد بيمينه ابطال حق الغير تعتبر نية المستخلف وهو قول ابي حنيفة و
محمّد رحمهما عن الميسوط واذا قال الرجل كل مملوك لي فهو حر وله عيب واماء و
امهات اولاد والدم برون والمكاتبون قال يعنق هؤلاء كلهم الا المكاتبون فلو لم
قال نويت الرجال دون النساء او النساء دون الرجال فانه لا يصدق في القضاء
وذلك لان اسم المملوك اسم هؤلاء كلهم فاذا قال نويت البعض دون البعض فقد
ادعى خلاف الظاهر فلا يصدق واما في ما بينه وبين الله تعالى فيصدق لان الكل
ويراد به البعض من الخاسية رجل قال لامرأته ان اعطيت من حنطتي احد افانت
طالق وقال نويت بذلك امها صدق وبانة لا قضاء لان نوى تخصيص العام وذلك
فيما بينه وبين الله تعالى من الكبرى ولو قال ذلك بالعربية الكرسي راوي لم يصدق
لان ارادة الخاص من العام بالعربية لا بالعربية من كشف القوامض ولو قال كل
بنون لي حر ونوى الرجال دون النساء صدق وبانة لا قصود لان كلمة كل هنا
قبلا اسم العام فلا يمنع الخصوص في نوى الخصوص في لفظ محسن فيصدق وبانة
من الواقعات الحسامة من حلف فقال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نويت
من بلدة كذا او كان اليمين على الاماء فقال نويت الروميات لا يصح نية في ظاهر
وقال الخصاف رحمهما نعم هكذا ذكر في الكتاب مطلقا لكن هذا في القضاء كما فيما بينه
وبين الله تعالى نية محصر العام صحيحة بالاجماع والفنوى على ظاهر المذهب ومن

فتاوى الحجّة لو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثلاثاً ثم قال نويت نساء بلكة كذا والروايات
او قال كل امرأة اشتريتها فهي حرة ثم قال نويت التركيات والهنديات لا يصدق
في ظاهر الروايات خلافاً للمتصاف سرح والفتوى على ظاهر الرواية وفي الكبرى في
الفتوى على ظاهر المذهب وهو في البرهانية والفتوى على ظاهر المذهب من النسبية
وسئل عن قال ماسوكت ست كه شراب نه خورم ثم شرب خمر فقال انت قال ماسوكت
بطلاق تطلق امرأتك وان لم يزد على هذا فهو معين بالله تعالى فلزمته الكفارة
بالحنث ولو قال ما حلفت بالطلاق هل تبقى امرأتك فيما بينه وبين الله تعالى لا يصدق
في القضاء وهذا ادب المفتي اذ اسئل في مثل هذا انه هل يصدق فيما بينه وبين
الله تعالى يقول لا يصدق في القضاء ومنه ايضا سئل عن قال ان فعلت كذا فخلال
واحد من حلال الله تعالى علي حرام ونوى به لحم الابل وهو عالم لا جاهل به وله
امرأة وقد فعل ذلك تطلق امرأته وهل تصح نيته قال زن طلاق شود واستوار
بدانچه دعوي مي كند كه نيت كرده ام. ومنه ايضا سئل عن قال حلال خدا بروي حرام
ان فعل كذا او قال حلال مسلمانان بروي حرام ان فعل كذا فقال ان هذا كله طلاق
بائن ولم يصدق في الحرام والحرمه انه لم يرد به الطلاق لان الناس في بلادنا قائلون
هذا اطلاقاً فيعتبر طلاقاً من المحيط في الفصل الرابع من كتاب الطلاق اذ اقام
لامرأة قد طلقك امس وهو كاذب كان طالقاً في القضاء من الحاوي ولو قال
لعبدت انت حراً ولا يعرف ان هذا القول عتق عتق لان العتق يقع في القضاء اما
فيما بينه وبين الله تعالى لا يقع وكذا في الطلاق من القنية انت حرام وقا
ما نويت الطلاق لا يصدق وليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكم على طاهر المذهب

ويتركها العرف بمن البرهانية رجل يريد الخروج الى السفر فلخذته صهرته وقا
لا ادعت ان تخرج حتى تطلق ابنتي فقال الزوج دخرت راسه طلاق ولم يخرج حتى
قال لم انوا امرأتي وانما نويت ابتليت غير امرأتي صدق ديانة لا قضاء لانه
نوى ما يحتمل لكن خلاف الظاهر ومنه ايضا امرأة تخرج من دارها الى سطح
جارها فغضب الرجل فقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار والى البنا
فانت طالق فخرجت الى سطح جار آخر لم يحنث لان دلالة الحال اوجبت البعد
بذلك الجار ولولم يتقدم هذه المقدمة حنث لان اللفظ عام ولم يوجد
المختص ولذا في الوقعات الحسامية لفظا ومعنى من الوقعات الحسامية
رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأة تطليقة با
فتزوجها لم تطلق لان اليمين وقعت على غيره دلالة لان الحامل على هذا
اليمين غيضا تلحقه بسبب زوجها وهذا انما يكون من غيره من الاو^{بي}خدا
التوقيت يكون مرة بالفاظ التوقيت ومرة يكون بتقييد الوقت والفاظ
التوقيت مادام ومادامت ومالم والى وحق وقبل رجل قال ان فعلت كذا
مادمت بخارا فامرأة طالق فخرج من بخارا ثم عاد وفعل ذلك لا يحنث في يمينه
لان يمينه كانت موقفة الى غاية فلا تبقى بعد الغاية وكذا لو قال ان تزوجت
امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق فصار في الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا تطلق
لان تزوج بعد انتهاء اليمين رجل قال لا بويانا تزوجت امرأة مادما^{حين}
فهي طالق فتزوج امرأة في حيوتها طلقت فان تزوج اخرى في حيوتها لا
لان كلمة ان لا توجب التكرار وان مات احد ابويها فتزوج امرأة تكلموا فيه

وعن محمد بن رج أنها لا تطلق وتستقط اليمين بموت أحدهما وبإخذ الفقيه أبو الليث روح
 لأن شرط الحنث هو التزوج في حيوتيهما ولم يوجد : رجل حلف أن لا يأكل من
 هذا الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم أكل الخالف ما بقي ^{بحنث}
 لأن شرط الحنث الأكل حال بقاء الكلى على ملك فلان ولم يوجد لو قال إن تزو ^{حيث}
 امرأة إلى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لأن السنة
 الخامسة داخلية في اليمين وكذا الواجر وادره إلى خمس سنين تدخل السنة ^{مسة} الخامسة
 في الاجارة . ولو قال لعزيم والله لا افارقت اليوم حتى أخذ مال عليك ففر عنه
 العزيم لا يحنث ولو كان قال لا يفارق حنث . رجل حلف لا يذهب إلى فلان فلان ^{هـ}
 يريد ثم تذكر يمينه فوجع وهو حائض والذهاب والخروج سواء . ولو حلف أن
 لا يأتي فلانا فهذا ^{في} على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه . ولو حلف لا يلقاه فلا
 منزله لا يحنث حتى يلقاه . ولو حلف أن يتزوج امرأة فتزوج امرأة صغيرة حنث
 في يمينه . وعن محمد بن روح في رواية لا يحنث والمرأة في النكاح لا تناول الصغيرة : رجل
 حلف ليطلق فلانة اليوم وفلانة اجنبية له أو مطلقة ثلثا أو من لا يحمل نكاحها فابروا
 ذلك أن يطلقها بلسانه حلف أن لا يطلق فامر غيره قال نويت أن لا أطلق ^{بنفسي}
 لا يدين في القضاء هو الصحيح . رجل حلف أن لا يستعير من فلان شيئا فأروده فلان
 على رابته لا يحنث لأنه لم يستعير والاعارة لا تتم إلا بالتسليم ولم يوجد ومنه في محل ^{آخر}
 حلف أن لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يكون حائضا بخلاف ما إذا ^{حلف}
 أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حائضا لأن النكاح لا يكون إلا في المرأة فلا ينفذ
 ذكر المرأة كان ذكرها كعدم ذكرها ولا كذلك الشراء لأنه لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر ^{المرأة}

من الخلاصة ولو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة لم تدرك حنثاً من النصاب ^{جل}
حلف لا يتزوج فتزوج صغيرة لم تدرك حنثاً من عدة الفتاوى رجل حلف لا يشتر
امتد فاشترى صغيرة غير مدركة لا يحنث وفي التزوج بالصغيرة يحنث ^{مسألة} :-
اندر آنچه زید زینب را نکاح کرد و در صلب عقد وکیل کرد و گاهی غیر جائزه الرجوع فيها
یعنی و گاهی بی بازگشت که هر زنی که زید مذکور جز زینب مذکوره نکاح کند زینب مذکوره آن زن را
طلاق گوید بعده می خواهد که او را از وکالت معزول کند شرعاً او مالک عزل باشد یا نی :-
من الصغرى اذا وكله وكالة غير جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان يعزله ان كان ذلك
في الطلاق والعنق لا يملك عزله الا يرمى انه لو جعل امر عبده في العنق ^{جل}
بعينه ليعتق عبده متى شاء او جعل امر امته الى رجل ليطلقها متى شاء او قال اعتق عبدي
اذا شئت او طلق امرأتي اذا شئت لا يملك العزل كذا هنا لانه لما قال وكلت غير ^{جائزه}
الرجوع للحق حكم هذا بحكم الامروان كان ذلك في البيع والشراء والاجارة يصح العزل
وقال بعض مشائخنا رجح كذا نقول له ان يعزله في الفصول كلها وليس فيها وكالة مسطوقة
وكذا في شرح الطحاوي والابانة ^{من الجواهر} ولو حلف وقال يا فلان باشد درين
يا من فلم يرمح فلان عنها ومكث هذا الحالف ايضا حنثاً في معنى ان اسكن ابنا
وقد سكن ^{من الصغرى} حلف وقال اندرين ديه نباشم فذهب باهله ومتاعه
وكل شيء ثم عاد و باشيد يحنث لان كل فعل له امتداد اذا لم يوقت يقع على العرف ^{جد}
نشرط الحنث وهو باشيد ن بدان ديه فيحنث ^{من المحيط} واذا قال باين ديه نباشم
فذهب بنية ان لا يعود ثم عاد و باشيد يحنث في يمينه قالوا هذا اذا عاد ^{للسكنى}
والقرار فاما اذا عاد للزيارة او لسكنى اياً ما ينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يحنث

١- رتبة حية فهو يلقى فتزوج تلك المرأة لا يحنت وهذا على غير تلك المرأة ^{من الجلالة}
 ٢- رتبة الكرابين فانه ان رأى تراطلاق هاستة الفاظ الكرومي وميشه وهرگاه وهر
 ٣- رتبة الالاف وهو قوله الكرابسية ان فلا يحنت الامرة وهي اي متى وميشه مبتدلة
 متيما فلا يحنت الامرة وهرگاه وهرزمان المنار انه يحنت مرة وفي قوله هر بار يحنت
 بكل مرة من الثانية رجل حلف بالكراسية وقال هرگاه كه من اين كار كنم فكذلك افعله
 جملة الفاظ هر وقت وهرگاه وهرزمان وهي وميشه وهر بار في واحدة منها يتكرر
 الفعل في قولهم وهو قوله هر بار كما لو قال بالعربية كلما دخلت الدار فامرأة طالق فدخل
 الدار مرارا يتكرر لطلاق يتكرر الدخول وفيما سواها من الالفاظ هرزمان وهرگاه لا يتكرر
 الحنت بتكرار الفعل ولا يحنت الامرة واحدة كما لو قال متى دخلت الدار ومتيما دخلت
 الدار فامرأة طالق فانه لا يحنت الامرة واحدة قال بعضهم في قوله هرزمان وهرگاه
 يتكرر الحنت بتكرار الفعل لان قوله هر تفسير قوله كل وكلما فتوجب الاحاطة والتعميم
 وقال بعضهم لا يتكرر الحنت الا بقوله هر بار وعليه الاعتماد من الينا بيع وان قال والله
 لا ارفقت فخرجا في السفر ان كان مصري محلا وكان كراهها او قطارها واحد فقد
 وافقه فحنت في يمينه وان كان كراهها مختلفا فالمسير واحد لم يحنت هكذا ذكر في الاجناس
 من الصغرى حلف لا بشيء مع فلان فالشرط ان يضمهما مجلس واحد وان اختلفا ^{نية}
 ومنه ايضا ولو حلف لا ياكل مع فلان طعاما فاكل هذا من اناء وفلان من اناء آخر لا يحنت
 من القنية ستم حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا في قافلة فيهم فلان حنت
 قبل لا يحنت ما لم يجعها طعام الواحد من الثانية حلف ان لا يخرج امرأته مع
 فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحنت لانها لم تخرج مع فلان من الخلاصة

ولو حلف عليها ان لا تخرج مع فلان فخرجت مع غيره او خرجت وحدها ثم لحقها فلا
 لم يحث من الكشف اما مع فلان فمقارنة هذا معنى اصله لا ينفع عنه في اصل الوضع
 الا يرى ان قولك جازيد مع عمر يقتضي مجيئهما معا ولذلك وقعت تطبيقتان
 في قوله انت طالق واحدة مع واحدة او معها واحدة دخل بها ولم يدخل وكذا لو قال
 فلان علي عشرة مع كل درهم من هذه الدراهم العشرة درهم يلزمه عشرون درهما
 من النسفية سئل عن قال ان كنت فعلت كذا اين زن كمرانجانه ست سه طلاق و قد
 فعل ذلك وليست امرأته في بيته حال الحلف فقال طلقت امرأته ثلثا ويراد بمثل
 هذه المرأة التي في نكاحه من الهداية ولو ارادت المرأة للخروج فقال ان خرجت
 فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يحث وكذلك ان اراد الرجل ضرب عبده فقال له
 اخوان ضربته فعبد يحرقتك ثم ضربه وهذا تسمى بين فور ووجهه ان مراد
 المتكلم الرد عن تلك الضربة والخروج عرقا وبغى الأيمان عليه من المحيط وهذا الان
 الخروج التي قصدت هي المقصودة بلمع عنها عرفا عادة ويتعين ذلك بالعرف والعامة
 من السغاتي وهذه تسمى بين الفور اي بين الحال وهو في الاصل مصدر فارت
 القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم سميت بالحالة التي لا ريب فيها ولا لبث ^{فقل}
 جاء فلان وخرج من فور اي من ساعة فوره اي قبل ان سكن والتحقيق الاول
 وذكر في القوائد الظهيرية بين الفور ما خوذ من فور ان القدر فسميت هي بهذا
 الاسم باعتبار فوران الغضب وفي العنابية ولو قالت تزوجت علي وقال ان
 تزوجت امرأة فهي طالق فهو على غيرها ولو قال كل امرأة لي فهي كذا طلقت هي لانه
 مراد على الجواب وعند أبي يوسف مراح لا تطلق من الفصل اثنا عشر في الأيمان ما يكون

على الفور ، وفي الهداية اذا قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لمطابق
 ثلثا طلقت هذه التي حلقته في القضاء ، وعن ابي يوسف مراح انها لا تطلق لانه اخرج
 جوابا فينطبق عليه ولان غرضه ارضاؤها وهو بطلاق غيرها فقيد بوجوب انظار
 عموم الكلام وقد نراد على حرف الجواب فيجعل مبتديا وقد يكون غرضه ايجاشها
 حين اعترضت عليه فيما احلها الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا مبتدئا .
 السغناقي وذكر شمس الائمة السرخسي مراح في الجامع الصغير ان ما ذكره ابو توب
 رح اصح عندي لانه اخرج كلامه مخرج الجواب والاصل ان ما تقدم في الخطاب
 يصير كالعادة وكانه قال كل امرأة لي تزوجها ما دمت حية فانها لا تدخل في لفظة
 ذلك وكذلك هنا والله اعلم + من كشف الغوامض الاصل ان الخطاب اذا ^{لقد} الى
 المحتاج اليه للجواب يجعل بناء وجوابا ويتضمن حكاية السؤال الا يرى ان من قال
 لغيره لي عيلت الف درهم فقال نعم كان معناه لك علي الف درهم والمعنى فيه
 انه لو لم يجعل جوابا ومتضمنا حكاية ما في السؤال وهو لا يصلح للابتداء ويلغو ^{صياغة}
 كلام العاقل واجب عن الالغاء واذا زاد على القدر المحتاج اليه للجواب او قصر
 التمام بان لم يعد جميع ما في الخطاب يجعل ابتداء ولا يجعل جوابا وهذا لان الاصل في ^{كل}
 كلام ان يكون اصلا ومستقلا بنفسه مفيدا حكم فسيجعل كذلك الا اذا تعذر جعله اصلا
 ولا تعذر هنا بيان هذا الاصل من المسائل رجل قال لغيره انك تريد ان تغتسل ^{الليلة}
 في هذه الدار عن الجنابة فقال ان اغتسلت فعبدني حريقع يمينة على الاغتسال عن
 الجنابة حتى لو اغتسلت لا عن جنابة لا يعتق عبده لان كلامه خرج مخرج الجواب لانه اتي بالقدر
 المحتاج اليه للجواب لا غير فيجعل جوابا ويتضمن اعادة ما في السؤال كانه قال ان اغتسلت

الليلة في هذه الدار عن الجنابة فعبدي حر ولو قال هكذا واغتسل لا عن جنابة لا يعتق
 عبده كذا هنا ولو قال ان اغتسلت الليلة او في هذه الدار فعبدي حر ^و وقال ^{عن}
 به الاغتسال عن الجنابة لا يصدق قضاء لانه زاد على قدر الجواب اذ الجواب يتم بقوله
 ان فعلت ان اغتسلت فيجعل ابتداء الجوابا ^{جوابا} ولو قال ان اغتسلت فيجعل ابتداء لا
 ولو قال ان اغتسلت ونوى الاغتسال عن الجنابة لا يصدق قضاء ^{من} الكافي رجل قال
 لغيره تعال تغد معي فقال ان تغديت فعبدي حر فذهب الى منزله وتغدى لم ^{يبحث}
 والقياس ان يبحث وهو قول زفر والشافعي مراح لانه عقد يمينه على مطلق الغداء
 فيستأول كل غداء كما لو قال ابتداء والله لا اتغدى ^ب ولنا انه عقد يمينه على غداء بعينه
 وهو الغداء المدعوا اليه فلا يبحث بعد اواخر كما لو نص عليه وقال والله لا اتغدى ^{هذا}
 الغداء وهذا لان كلامه خرج جوابا لسواله وقد امكن ان يجعل جوابا اذ لم يزد على قلنا
 الجواب فيجعل جوابا والسوال وقع عن غداء بعينه لان المراد بقوله تعال تغد معي هذا
 الغداء فيجعل كالصريح به في السوال ^ب واذا ثبت هذا في السوال ثبت في الجواب لان
 الجواب يتضمن إعادة ما في السوال وكانه قال ان تغديت الغداء الذي دعوتني اليه ^{في}
 ما لو قال ابتداء لان كلامه لم يخرج جوابا حتى يتقيد بل خرج ابتداء وهو مطلق انصرف
 كل غداء وبخلاف ما لو قال ان تغديت اليوم او معك لانه زاد على قدر المحتاج اليه
 في الجواب فيجعل باديا لا ينافي تعاديا عن الغداء الزيادة ^{من} المحيط وبخلاف ما لو قال
 والله لا اتغدى معك لانه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة على حرف الجواب
 لا يمكن ان يجعل جوابا فيجعل ابتداء ولا قيل فيه وفي السراجية ويمين الفوران يكون
 لها سبب داع يوجب قصر يمينه على ذلك ^{من} الينابيع واليمين الفور كل يمين ^{بحث}

جوابا لكلام اوبناء على امر فيتقيد به بدلالة الحال كما اذا تهيأت المرأة للخروج ^{الى البيت}
 فقال لها ان خرجت فانت طالق فجلست ساعة ثم خرجت او قال له رجل تغد معي ^{فقال}
 والله لا تغد او قال ان تغديت فامراتي طالق فلم يتعد معه وذهب الى بيته ^{فغدا}
 الى آخره فهنا لا يحث في الوجوه كلها استحسانا والقياس ان يحث من الخلاصة في
 التجريد اليمين على نية الحالف ان كان مظلوما وان كان ظالما على نية المستحلف مثالا
 الاول اذا كره على بيع عين فحلف المكروه بالله ان يدفع اليه هذا الشيء فلان يعني به با
 يقع عند المكروه ان ما في يده ملك غيره فلا يكره وهذا في ^{الحال} وفي المستقبل على نية
 الحالف وفي الفتوى لو كان اليمين بالطلاق او العتاق وما شابه ذلك نية نية
 الحالف ظالما كان او مظلوما من المحيط قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف
 بخواهر زاده رح وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله تعالى فاما اذا استحلف بالطلاق
 او العتاق وهو ظالم او مظلوم فتوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق عن العتاق او نوى
 العتاق عن كل كذا ونوى الاخير فيه كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى
 لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه والله ^{مطلع}
 عليه من الكشف الاصلان المعروف من كل وجه لا يدخل تحت اسم النكرة وهو قوله
 احد وما اشبهه والمعروف من وجه يدخل تحت اسم النكرة والمعروف من كل وجه
 ما لا يشاركه غيره في ذلك كالمشار اليه والمضاف بالكناية فالمشار اليه نحو قولك ^{هذه}
 الدار وهذا العبد فانه لا يدخل تحت قوله هذه الدار وهذا العبد غير المشار اليه
 والمضاف بالكناية نحو قوله دارى وعبدى دار فلان وعبد فلان فاما المعروف
 بالاسم نحو قولنا محمد بن عبد الله والمضاف الى الاسم قوله دار محمد بن عبد الله

فيدخل تحت اسم النكرة لانه معرف من وجه لان التعريف بالاسم والاضافة
 الى الاسم لا يقطع الشبهة من كل وجه لان المسمى بمحمد بن عبد الله كثير ولهذا
 يحسن الاستفهام فيقال من محمد بن عبد الله فيحتاج الى زيادة تعريف ^{فيه} فيكون
 نوع تكثير وان صار معرفا من كل وجه بالاسم من حيث ان الاسم اعني في الاصل
 وضعت للتعريف من حيث انه معرف فانه ان كان يخرج عن اسم النكرة ^{حيث} وقت
 انه فكرة لا يخرج فلا يخرج بالشك والاحتمال ببيان هذا الاصل ذكره محمد راج اذا قلنا
 الرجل ان دخل داره هذه احد فامرأة طالق فدخلها الحالف بنفسه لا تطلق
 امرأته اذ لم تكن له نية وقت اليمين لان من شرط وقوع الطلاق دخول شخص منك
 والحالف صار معرفا من كل وجه باضافة الدار اليه بالكناية ولو قال رجل اسمه
 محمد بن عبد الله وله غلام ان كلم غلام محمد بن عبد الله هذا احد فامرأة طالق
 اشار الحالف الى الغلام لا الى نفسه ثم ان الحالف كلمه بنفسه او كلم غيره تطلق
 امرأته وان صار معرفا بالاسم لانه صار معرفا من وجه لما ذكرنا بالتعريف بالاسم
 تعريف من وجه وقد ذكرنا ان المرء ^ف من وجه يدخل تحت اسم النكرة وكذا في ^{خبره} الذن
 لفظا ومعنى بمن الكافي امرأة قالت لتزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي فهي طالق
 ثلثا او قالت تريد ان تتزوج علي فقال كل امرأة اتزوجها فهي طالق تناول مخاطبة
 حتى تطلق في الحال المسئلة الاولى واذا تزوجها بعد الابتناء المسئلة الثانية وعن ابي يوسف ررح ان
 مخاطبة لا تدخل لان كلامه خرج جوابا لكلامها فيستفيد بالكلام السابق والكلام
 السابق في تزوج غيرها عليها فان قيل انه مراد على قدر الجواب قلنا الزيادة على ذلك
 المحتاج البعد للجواب انما يخرج الكلام عن الجواب ذباخت الرواية متى جعل جوابا

ولا تلغوا الزيادة هنا ان جعل جوابا لانه قصد تطيب قلبها وتسكين نفسها وذا بتطبيق
غيرها على العموم لجواز ان يقع في قلبها انه اراد بما قال غير التي ظنت هو لنا ان العمل
بعموم الكلام واجب ما امكن وقد امكن هنا لانه زاد على قدر الجواب اذ جوابه ان يقول
ان فعلت فهي طالق قلنا فكان مبتدأه وجاز ان يكون غرضه ايجازها واغضا بها
فاذا ان يطلقها مع غيرها حيث بالغت في المشاجرة والخصام فيها هو ما ذون في
الشرع والاحكام فلا يترك بهذا الاحتمال عموم الكلام ولو نوى غيرها صدق
ويا نة لا قضاء لكونه تخصيصا للعام من الجببي وحكي عن بعض مشايخنا المتأخرين
انه يحكم الحال في هذا فان كان جرى بينهما قبل ذلك ما يستدل به على انه اغضبه
واسخطته عليها وان قال ما قال فكسبيل الغيظ والغضب لا على سبيل الارضاء يقع
عليها قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله وهذا القول حسن مروي عن الكاظمين
ومختلف ما لو قال ان تغديت اليوم او معك لانه اراد على قدر الجواب المحتاج اليه
في الجواب فيجعل يا ديا لا بانيا تعاديا عز العزاء الزيادة من الزيادة العنابية في باب
الايمان والاشارة في الايمان اصل الباب ان الايمان مبنية على معارف الناس وفي
الباب ثلثة فصول الاول اذ حلف لا يظهر سر فلان او لا يخشدا وليكم سره والخفيين
سره او لا يعلم مكان فلان يحث بالاشارة والرسالة والكتابة لان ذلك كله اظهر
واعلام ولو نوى الاخبار لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه تخفيف والثاني
في الاخبار ان حلف لا يخبر بكان فلان وشار باصبعه او براسه او يذها به هنا
لا يحث لان الاخبار نوع من الكلام بواسطة او بغير واسطة وهذا ليس بكلام
لهذا الويل هل عليك لقان كذا فاومأ براسه بنعم لا يكون اقرا ولا يحث بالكتابة

والرسالة لأنه كاذم بواسطة وأنه سمي اجباراً عرفاً ولو نوى به الاظهار يصدق لأنه تعالى
عليه ولا حلف لا يدعو فلا منافاة بالكتابة او بالاشارة يحنت لأنه متعارف لذا
لو حلف ان لا يتخذهم فلا منافاة متخذه بالاشارة يحنت لأنه متعارف ايضاً من شرح
الطحاوي والاصل انه متى نوى ظاهر لفظه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء
ومتى نوى محتمل لفظه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ونقض القضاء من عمدة الاصول قوله
الا انه فيما يكون تخفيفاً في حقه لا يصدق في القضاء هذا جواب اشكال وهو انه ينبغي ان
يصدق هنا قضاء وديانة لان الشراء علة والمثل حكمه والاستعارة صحيحة من الجانبين
والجواب انما لا يصدق قضاء للتخفيف في هذه العناية وعدم اطلاق القاصي على غيره على
البواطن على ان نية التهمة وخلاف الظاهر وصورة التخفيف بان عنى بقوله ان
تأثيرت عبداً ان ملكت عبداً لا يصدق بناءً للتخفيف لان استعارة العلة بالحكم
لا يجوز وهذا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لان الله تعالى عالم بالضمائر و
السرائر اما اذا عنى بالملك الشراء صدق ديانة وقضاء لان فيه تغلباً على نفسه ولا
يكون متبهماً اعلم ان للتخفيف تأثيراً في عدم التصديق قضاء من البرهاسه
رجل حلف لا يشرب المسكر نصبت في فمه ان دخل حلقه من غير فعله لا يحنت و
شرب بعد ذلك حنت ومنه في باب اليمين في الدخول رجل حلف لا يدخل
دار فلان الا جيزي شكفتي بورد فان نزلت بهم بلية او قتل او هدم او موت
قد خل لا يحنت لأنه يراى بقوله شكفتي هذه الاشياء رجل حلف لا يدخل دار فلان
فجاء الى الباب لا يريد الدخول فاشتد في المشي فعاث فوق في الباب او دفعه
الريح حتى وقع في الوجه الاول يحنت لأنه ما وجد الا فعله فقد دخل وفي قوله

الثاني لا يحنت لانه وجد فعل الريح وكذا الدابة اذا لم يقدر على اصساكها لانه وجد
فعل الدابة حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجبد المفتاح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنت
ما دام في طلب المفتاح فان اشتغل بعمل آخر غير طلب المفتاح يحنت من الخاوي
لا يدخل دار فلان فركب دابة جموحا فادخله في تلك الدار حنت وقيل لا يحنت
لانه مكره في الدخول تارخاني. والصحيح انه لا يحنت ان كان لا يستطيع الامتناع
وفيه حلف لا يدخل هذه الدار فحمل انسان او كان على دابة فادخلته قال ان كان
يتهيأ له المنع ولم يمنع حنت وان كان مكرها ولا يتهيأ له المنع لم يحنت وهو على عينه
من التارخاني وفي الفتاوى الخلاصة رجل حلف لا يصع قدمه في دار فلان قد
راكبا او ماشيا او متعللا يحنت ولو ادخل مكرها لا يحنت وفي الظهيرية رجل
حلف ان لا يدخل دار فلان فدخلها حافيا او متعللا او راكبا او محمولا بامر حنت
وفي الخاتمة هو الصحيح. وهذا اذا احتمله انسان او ادخله مكرها فاما اذا
هدده بالدخول قد دخل بقدمه فقد اختلف المشايخ مراح فيه ايضا. بعضهم قالوا
لا يحنت وبعضهم قالوا ان امكنه الامتناع عن الدخول ومع هذا ادخل يحنت وان
لم يمكنه الامتناع عنه لا يحنت. ولو احتمله انسان وادخله وهو راض بقلبه الا انه
لم يأمره بذلك فقد اختلف المشايخ مراح فيه وجدت في المروى عن ابي خيفة
وابي يوسف رح انه لا يحنت. وفي الجامع الصغير للفتاوى هو الصحيح. م. فعلى
قياس هذه المسئلة يجب ان يكون قولها فيما اذا دخل مكرها ان لا يحنت وان كان
امر به بذلك يحنت. وفي الظهيرية وان ادخله انسان مكرها ثم دخل بعد ذلك
بمختيار اختلفوا فيه والفتوى على انه يحنت. من المحيط ومسئلة الخروج على النفاق

التي ذكرنا في مسألة الدخول قبل هذا من الكافي حلف لا يسكن هذه الدار والبيت
او المحلة فخرج منها واهله ومناعه فيها وهو يريد ان يعود اليها حدث عندنا ان
يمينه انعقدت على السكنى الذي كان والسكنى بنفسه ومناعه واهله فيبقى ساكنا
بقدر اهله ومناعه فيها عرفا وهذا لان السكنى عبارة عن الكون في مكان على سبيل ^{استقرار}
والدوام فالجالس في المسجد لا يعد ساكنا والكون في مكان على سبيل الاستقرار والدوام
يكون بهذه الاشياء وهذا اذا كان الخائف ذاعبال فان كان في عيال غيره او كان ابنا
كبير يسكن مع ابيه او كانت امرأة لا يبحث بترك المتاع لان الاعتبار هنا سكونه فقط قالوا
هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية من بدین خانه اندر بناشم فخرج ^{بنفسه}
بحزم ان لا يعود ولا يبحث وان خرج بحزم ان يعود بحث به من التارخانية وفي الظاهر
قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية بان قال باين خانه اندر بناشم
فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود ولا يبحث وان خرج على قصد ان يعود بحث به من الخاوية
وفي الجامع الاصح قال عليه كذا اكرتوا مشب بدین خانه اندر بناشم فخرجت مع زوجها من
ساعتها وباتت معه قال ان اراد بذلك ان تنقل بمناعهها وقماشها فانه يبحث وان اراد
التقل بنفسها لا غير فالنكاح باق فان اشكل على المرأة يحلفه فان حلف فحسامه على الله ولا
ماثم لها وان لم تكن له نية يحمل على الانتقال بنفسها لا غير خصوصا اذا قال اين ده روز اولم ^{وقت}
واذا سمى سنة يستدل بدانه اذا الانتقال مع متاعها قال صاحب الكتاب - ولنا
في الجواب على عدم النية نظري وفيه ايضا وان كانت معها امرأة فابتن الخروج
واصنعت واجتهد فيه فلم تفعل لا يبحث ولو خرج ببذنه وقال هذا اردت لم ^{يبحث}
ولو ملكت ساعة في الدار ثم قال هذا اردت لم يصدق قضا ولا نه اقر بالبحث حين

ثم انكر لم يصدق بخلاف الاول بمن الهداية قال وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها
لان لم يوجد الشرط فبقيت اليمين والجزاء باقي لبقاء محله فبقيت اليمين اثم ان وجد الشرط
في ملكه انحلت اليمين ووقع الطلاق لانه وجد الشرط والمحل قابل للجزاء فيزال للجزاء
ولا تبقى اليمين لما قلنا وان وجد في غير الملك انحلت اليمين لوجود الشرط ولم يقع شيء لان
الحية تجمع ولا يبطل بزوال الملك فان وجد فيه انحلت اليمين ووقع المعلق عقيبها و
الا انحلت ولم يقع ولا يتكرر الا في كل ما في السلبية قال ان فعلت كذا فامرأة طالق وله
امرأتان فالتعيين اليه بمن الهداية وان حلف يا اثنين البصرة فلم يأتمها حق مات ^{حنث}
في آخر جزء من اجزاء حيوته لان البر قبل ذلك مرجو من الكافي لان شرط الحنث ترك
الاثنيان وهذا لا يتحقق الا بما ذكرنا لان البر قبله مفهوم من الجواهر في الباب الاول ^{جل}
قال ان دخل فلان داري ولم اقله فامرأتي طالق قد دخل فلان داره ولم يقله فمادام حيا
لا يحنث لانه يقدر على قتله الا اذا كان مقصوده القتل عقيب الدخول فاذا لم يعين فهذا
اوقات موسعة ممتدة الى آخر جزء من اجزاء حيوته من تلخيص الجوامع وان حلف ليضرب
فلانا ولم يوقت بذلك وقتا وهو عن يمينه ما لم يميت او يموت فلان وينبغي له ان يوفي
بها بعد موته ومنه ولو حلف بطلاق امرأة ثلثا ان لم تفعل كذا او كذا ولم يوقت لك
وقتا فماتت قبل ان تفعله وقع عليها الطلاق قبل ان تموت ولا ميراث للزوج ولو مات
الزوج وبقيت المرأة لم تطلق وكان لها الميراث لانها تقدر ان تفعل ما حلف عليه
من العاقبة ولو قال والله لا فعلن كذا او لا تفعل شيئا او قال والا فامرأة طالق فان برأ
فعل ذلك والايقاع عند لباس من القنية باع منها جورقة فطالبها بالثمن فلم تدفع
فقال انه لم تدفع لي الثمن فانت طالق ثلثا لا يحنث مادام حيي الا اذا اراد الفور ^{من}

النافع حلف ليفعلن كذا ^{بمرة} ^{بمرة} بيمينه لانه يعد فاعلا بفعله مرة واحدة ولا
 يعد تاركه الا بتركه في العزم من قنأوى الناطق ويمين العقد على ثلثة اوجبه موثقت
 ومؤبد ومجهول مبهم فاما الموثقت فهي ان يقول والله لا فعلن كذا الى شهر ^{حنت}
 في يمينه وعليه الكفارة واما المؤبد ان يقول والله لا افعل كذا ابد ^{حنت} ^{فعل} ^{فعل}
 في يمينه وعليه الكفارة واما المجهول المبهم ان يقول والله لا افعل كذا او يقول
 والله لا فعلن كذا فاما قوله لا افعل فحكمه حكم المؤبد ففعل حنت في يمينه وعليه
 الكفارة واما قوله لا فعلن فله في ذلك الى الرمي فاذا مات ولم يفعل فانه يحنت
 مع الموت ولزمته الكفارة والطلاق والحقاق في ذلك سواء من التهمذيب ولو ^{قال}
 ليفعلن كذا وان لم يفعل كذا فامرأة طالق ولم يوقت وقفا لمدة عزم مدة فعله
 ولا يحنت حتى مات او فعل ذلك الشيء هو ذكر في الجامع انما يحنت عند ^{سيف} ^{سيف}
 بهلاك ذلك الشيء كما في مسألة الكوز من الوقعات الحسامية رجل حلف لا ^{كل}
 فلانا وفلاناً فهذا على ثلثة اوجبه اما ان نوى ان يحنت بكلام كل واحد منهما او نوى
 ان لا يحنت حتى يكلمها او لم ينو شيئاً ففي الوجه الاول اذا كلم احدهما يحنت لانه نوى
 ما يحمله وفي الوجه الثاني لا يحنت ما لم يكلمهما لانه نوى حقيقة ما تكلم به وفي الوجه ^{الثاني}
 كذا لك من الناصري اذا قال كل من دخل هذه الدار فامرأة كذا ولم ينو نفسه فعلى
 الروايتين والاصح انه لا يدخل الحالف الا اذا دلت الدلالة من البرهانية رجل قال
 لامرأة ان اعطيت من خطي احداً فانت طالق ونوى بذلك امها خاصة صدق ^{وما}
 لا قضاء ولو قال ذلك بالفارسية وقال الكرسي ردي لم يصدق لان ارادة الخ ^ص
 من العام في العربية لا في الفارسية من الكبرى قال لها ان اعطيت من خطي ^{حنت} ^{حنت} ^{حنت}

طالق ونوعاً بذلك أنها خاصة صدق ديانة لا قضاء ولو قال بالفارسية الكرسي
 ردي لم يصدق لأن إرادة الخاص من العام بالعربية لا بالفارسية من الواقع
 الحسابية ولو قال ذلك بالفارسية وقال الكرسي ردي لم يصدق لأن إرادة
 الخاص من العام في العربية لا بالفارسية من الحاوي حلف لا يدخل هذه الدار
 فحمله انسان او كان على دابة فادخلته قال ان كان يتهيأ له المنع ولم يمنع حنت و
 ان كان مكرها ولا يتهيأ له المنع لم يحنت وهو على عينه من المحيط والصحيح انه لا
 ان كان لا يستطيع الامتناع من الظهيرة رجل حلف ان لا يدخل دار فلان قد
 حاقيا او متعلا او راكبا او محمولا بامر حنت من الحائية هو الصحيح من المحيط
 وهذا اذا احتمله انسان وادخله مكرها فاما اذا هدده بال دخول قد يدخل فيه
 فقد اختلف المشايخ رجع فيه ايضا بعضهم قالوا لا يحنت وبعضهم قالوا ان امكنه
 الامتناع عن الدخول ومع هذا دخل يحنت وان لم يمكنه الامتناع عنه لا يحنت
 ولو احتمله انسان وادخله وهو راضٍ لقلبه الا انه لم يأمره بذلك فقد اختلف
 المشايخ فيه رجع وجددت في المنتقى عن ابي حنيفة وابي يوسف رجع انه لا يحنت
 وفي الجامع الصغير الحاوي هو الصحيح من المحيط اذا حلف يقضين حق فلان يوم الجمعة
 او قال ان لم ادفع اليك حقت يوم الجمعة فكذا فمات فلان قبل يوم الجمعة بطلت اليمن عند
ابي حنيفة ومحمد رجع من الخلاصة اذا حلف ليوفين حقه يوم كذا فغاب رب الدين فلم
 يوف فيه حقه لا يحنت في الفتاوى في باب السين وفي باب النون يرفع الامر الى القاضي
 ويدفع اليه نالدين اليه كالدفع الى المحلوف عليه قال القاضي الامام هو
 الصحيح لو كان رب الدين حاضرا لكنه لم يقبل ان وضعه بين يديه بحيث لو اراد

ان يقبض بقل يده اليه لا يحنت ويريد منه وفي نوائد شمس الاسلام
 اقصر حقت يوم العيد فكنه اولم يجعلوا هذا اليوم يوم العيد في مصر وفي مصر آخر
 عيد اقاله يعتبر هذا في حق مصر الخالف وفي جميع البلاد ان اذا لم يختلف من
 الايضاح اذا حلف يقضين من فلان حقه اولياً خذت او يقضيت فلخذ
 بنفسه او وكيله او اخذها من ضامن عنه او محال عليه بامر المطلوب بركا
 قبض وكيله مضاف اليه فيكون قابضاً معنى وكذا اذا اخذها من وكيل
 المطلوب او وكيله بامر لانه قبض من المطلوب معنى وكذا لك لو حلف ^{يعطين}
 فلانا حقه فامر غيره بالاداء او احاله فقبط بركا وان كان ذلك بغير امره
 ولو كان المطلوب حلف ان لا يعطيه فاعطاه على احد هذه الوجوه حنت
 من الخلاصة المديون اذا حلف ليوفيت حقه يوم كذا افتاب رب الدين
 فلم يجده ليوفيه حقه لا يحنت في الفتاوى في باب السين من العتابة
 حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبضه من وكيله حنت لان وكيله
 نائب محض عنه ولو قبضه من سطرع لم يحنت وكذا لو قبض من وكيل او من الجنا
 عليه وان كان الطالب احوال عليه رجلا ليس له على الطالب شيء فقبض ^ب
 الرجل حنت لانه وكيل الطالب في القبض وقبض وكيله كقبضه اذا كانت الموال
 بعد اليمين فان كانت قبلها لا يحنت من المضرات قال محمد ربح في الاصل لو قال
 والقرآن لا يكون يمينا ذكره مطلقا والمعرفيه وهو ان الحلف يستعمل في فساد كقول
 وعلم الله وقد قيل هذا الخبر انهم امانا في زماننا يكون يمينا وبه ماخذ ونا من معتقد
 وقال محمد ابن مقاتل الرازي ربح لو حلف بالقرآن يكون يمينا وبه اخذ جمهور مشائخنا

وقيل انما لا تنقذ اليه من القرآن لان في القرآن ما لا يصلح الحلف به من الحاروي
حلف بالقرآن يكون يمينا من الغيا قال والله العزيز الحكيم لا افعل كذا فهذا يمينا وحده والله العزيز
والحكيم ثلثة ايمان قال في الجامع الصغير والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا فهذا يمينا وحده وهكذا روي ^{في نسخة}
رج وهو المختار لانه هذا واوالقسم فكانه قال والله وسكت ثم ابتداء والرحمن
لا افعل كذا فهذا يكون يمينا واحدة فكذا هذا من القنية الايمان بالله اذا
كثرت بداخلت ويحتاج بالكفارة الواحدة عن هذه المجمع قال شهاب ^{الأنفة}
رج هذا قول محمد رج وهو المختار عندي وعن الجي يوسف رج يتداخل ولا ^{يفتح}
به اذا احتش في ايمان كثيرة لزمته بكل يمينا كفارة من الاسرار في كتاب الصلوة في
بيان مسائل السفران الشرط الاول في اللغة لبيان حال القصر والثاني للتعليق
الا يري انت اذا قلت لامرأتك اذا دخلت الدار فانت طالق ان قلت زيدا
تعلق الطلاق بالكلام لا بالدخول وانما الدخول لبيان حال الطلاق المعلق بالكلام
حتى ان الطلاق قط لا يقع في هذه بالدخول وانما يتعلق بالكلام لكن بعد الدخول
من القنية ^{الأنفة} يخبر وقول الجاهل بالله ونجدا ويطغى به هذا الكلام فيه خطر عظيم لانه
يسوي بين الله تعالى وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال واعلم ان الحلف بغير الله لا يجوز ثم
تري الجاهل يحلف بروح الامير ومجيئته وبراسه والذي يقول هذا كان لم ^{يحقق}
اسلامه بعد فان عمارا اسلام تعظيم الله تعالى وتعظيم امره وكذا من يقوم في الصف
فيقول اعطني كذا ابني بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي بكر اعظم من ان يسأل
بخمسة اسماء وهذا كله استخفاف بالدين واستهانة بحرمته الاسلام من التنا ^{نحو}
ولو قال بخداي وبجارك باي تو يكفر وفي السراجية وبه افق طهير الدين المرغيناني ^{رج}

ولو قال بخاري وبيان وسر تو فيه اختلاف المشايخ رجح في التحيير قال لا خيراً
 بسر تو يكفر لانه شرك والله اعلم كتاب الحدود الحدود

من الغياشية تزوج بخارمه ودخل بها يجب الحد عند انجب يوسف ومحمد رجح
 قال الفقيه ابو الليث راجح وبه نأخذ قال الصدر الشهيد حسام الدين رجح
 ونحن نأخذ بهذا القول اتباعاً لقوله والولد غير ثابت النسب ولا يرث منه
 في الفنا وعلى زنى بجارية ابيه او امه او جدّه او جدته وقال طنت انها تحمل
 لي وقالت علمت انه حرام ودرى الحد عنهما بلا خلاف لانه بطنه تمكنت الشبهة
 في تمكينها لكونه تبعاً لفعله وكذا في عكس هذا عند حمّا أما عند ابى حنيفة رجح
 الحد عليه ودرى عنها لان فعله ليس يتبع تمكينها فلا يمكن الشبهة في فعله فظنهما
 الموجب للشبهة في حقها الاقرار بالموجب للحد اربع مرات في اربع مجالس المقررا
 القاضى هو الصحيح : لو اقر عند القاضي في مقام واحد اربع مرات لا يجد حتى يرده
 وتقر اربع مرات مع الرد في كل مرة فان والى ذلك في مكان واحد بعد رده اربع
 مرات وان كان في ساعة واحدة فعليه الحد كذا رواه هشام عن ابى يوسف رجح
 وعن ابى حنيفة رجح ان المجالس المختلفة ان يذهب المقر حتى يتوارى عن بصر القاضي
 ثم يرجع فيقرأ قراراً مستقبلاً في الواقعات الناطق اقرباً لربنا او بشيئ من الحدود وفي سكر
 لا يجد بخلاف ما اذا انشاء لان الانشاء لا يثبت الاقرار بمحمل في نواذر ابن رستم عن
 رجح اذا اقر في سكره انه قد فجد والاول هو المختار ولا يسأله متى زنت ويسأل
 ذلك عن الشهود في الشروع والاصح انه يسأله في الاقرار ايضاً متى زنى فربما فعل
 في صغره واقرار عند غير القاضي ليس بشيئ والمجرب لا يجد بالاقرار وبالشهادة الخصي

يحد والشروط التي تتعلق بها احصان الرجم ستة في اربع منها اجماع وهي البلوغ
والحرية والاصابة بحكم نكاح صحيح والعقد وفيما اختلفوا فيها احدها ان يكون كل واحد
منهما مثل صاحبه وقت الاصابة والثاني الاسلام وكلاهما شرط عندنا خلافا للشايع
رج اذا قال شهود الاحصان تزوج امرأة حرة ودخل بها اكتفى بقولهم عندنا ^{خسفة} الى
رابعي يوسف راج وعند محمد راج لا. واجمعوا انهم لو قالوا تزوج امرأة حرة وجا
وباضعها اكتفى به ويثبت الاحصان بقول محمد راج. والدخول اسم مشترك
براد به ان يوصف والملاقات فعلى القاضي ان يسألهم ليكون اقدامه على الامر ^{على}
بصينه رجم لقولان الدخول المضاف الى النساء بحرف الباء يراد به الجماع لقوله ^{بها}
من نسائكم الذي دخلتم بهن ط. لو كانت المرأة امه ودخل بها زوجها ثم اغتفها
اموتت بانه يدخل بها بعد النكاح لا يكل الاحصان بالاتفاق ط. واذا شهد الشهود
عليه بانزفا وهو منكر ثم اقربطت الشهادة فيؤخذ بحكم الاقرار لانها تقبل على المنكر
فاذا اقرقت عدم شرط القبول. وقال محمد راج ما لم يقر اربع مرات لا تبطل الشهادة
فاذا اقر اربع مرات بطلت الشهادة يؤخذ بحكم الاقرار حتى لو رجع يصح رجوعه
وبه اخذ الطحاوي راج ط. رجل زنى بامرأة وافضاها ان كانت المرأة صغيرة
لا تجامع مثلها فان كان الافضاء افضاء يستمسك معه البول لاحد عليه لكنه ^ر
عليه ثلث الديز والعقر بالاجماع. وان كان افضاء لا يستمسك معه البول فلا ^{حد}
عليه وعليه دية كاملة بالاجماع. الذي اذا زنى بحرية مستأمنة يجب الحد على
زنى بالاجماع. انكر. اذا زنى مطاوعة لا يجب الحد على المكره بالاجماع. بالبالغ
انكر. وفي بنيه. ومجنونة يجب الحد على الرجل بالاجماع. من الغوامض ^{ان}

تساوي الزوجين عقلا وبلوغا وحرية واسلاما عند الوقاع بنكاح صحيح بشرط لا يحد
الرجم عند ما وعند الشافعي رجم الشربة هو الاصابة بشرح صحيح لا غير من شرح ^{للشافعي}
واحسان احد الزانين بسب بشرط في احسان صاحبه بكل واحد منهما ^{حد} ما يجد
نفسه ان كان محصنا يرجم وان كان غير محصن يجلد من الهداية وفي المحرر بالمكان
لا يعتبر الا حرازا بالمحافظة هو الصحيح لانه محترمة بدونه وهو البيت وان لم يكن له باب
او كان وهو مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصد الاحراز الا لانه لا يجب
القطع الا بالاخراج لقيام يده قبله بخلاف المحرر بالمحافظة حيث يجب القطع فيه
كما اخذ لزوال يد المالك بمجرد الاخذ فتم السرقة ولا فرق بين ان يكون المحافظ
مستيقظا او نائما والمتاع تحت اوعده هو الصحيح لانه يعد النائم عند متاعه حافظا ^{له}
في العادة وكذا في الكافي من الكافي اذا قذف المحرم فقد الحق العار بالمقذوف
قصد او بالولد تبعا فاما مات المقذوف بطل حقه القصد في بطل الضمير ضرورة
بقاء التابع ببقاء المتبوع من الجواهر رجل قال لآخر اي سك حرام زاده فقال حرم
زاده قذف بود ما در را اگر درست كنت شتا و تازيانه من الكثر يا حرام زاده عثر
من حاشية الكثر اي اذا كان بريما قذف به وان كان معروفا بما قذف به
فلا حد ولا تعزير كذا في الكشف من الحاوي يا ولد الحرام لا يعثر من القية ولو قال
لاخر يا حرام زاده لا يجب حد القذف قال رضي الله عنه وقد كتبت انه لو قال ذلت
الولد لولد يجب التعزير من شرح الطحاوي ثم حد القذف انما يجب على القائل
اذا كان القذف مصرا لا كناية كما اذا قال يا زاني اريدك انت زاني من التاكيد
وانما يجب الحد على القاذف بالقذف اذا كان المقذوف محصنا وشرائط هذا

الاحصان خمسة: الحوية والاسلام والعقل والبلوغ والعفة عن الزنا حتى ان
 من زنى ثم قذف انسانا بالزنا فلاحد على قاذفه فاذا طلب المقذوف بالحد
 امر الحاكم بقربه قائما وعليه ثيابا - ولا يصح عفو الامام ولا عفو المقذوف عند
 ابى حنيفة ومحمد سراج - وقال ابوسفيان يصح عفو المقذوف عن الحد وان صالح
 على مال فالمال مردود - وله ان يطالبه بالحد فان لم تكن له بينة واراد
 يستخلف المدعى عليه لا يستخلف عند علمائنا راج خلافا للشافعي راج: وان
 ادعى القاذف ان شهوده غيب ويطلب التأجيل من الحاكم يؤجله - وان
 ادعى انه حصور في المصر اجله الحاكم الى قيامه من المجلس ويلزمه ان يبعث الى
 شهوده فيحضرهم اليه - وحق الخصومة للمقذوف فحاضر كان او غائبا - وان كان
 مقذوف ميتا فالحصومة لمن يقع القذف في نفسه - ويقيم القاضى حد القذف
 لم نفسه - ولا يصح الرجوع بعد الاقرار - وبستوفيه الامام دون المقذوف
 - الكافي ويفرق على اعضائه لما مر في حد الزنا ولا يجرد عن ثياب لان سببه وهو
 القذف غير مقطوع به لاحتمال ان يكون صادقا فلا يقيم على الشدة - من المضمرات
 واذا قذف الرجل رجلا محصنا وامرأة محصنة بصريح الزنا والمقذوف بحال لواقف
 القاذف بينة على ما قذفه واقربه المقذوف يجب عليه حد الزنا فعجز القاذف
 عن اقامة البينة حد ثمانون سوطا - من الخائى ولا يقيم حد القذف الا يطلب ^{المقذوف}
 ولا تقبل البينة عليه الا عند الدعوى - ومنه ايضا واذا دخل الحر زجاعة فيولي ^{بعضها}
 الاخذ قطعوا جميعا - قال رصف هذا المصحفان - والقياس ان يقطع الحاكم مل واحد
 وهو قول نرفرج - من الكافي وان سرقا شبوا وغاب احدهما وشهد شاهدان

على الحاضر ليس قههما قطع الحاضر في قول ابى حنيفة ربح الآخر وتولها وكان يقول أولا
لا يقطع الحاضر لان الغائب لو حضر بما يدعي ان المال له ربح يسقط القطع عنهما
قلنا سرقة الحاضر تثبت بالجهة وما ذكرنا اعتبار شبهة الشهادة وهي منسطة عن حيز اعتبار
ولو قال سرقت انا وفلان كذا وفلان ينكر يقطع المقر خلافا لابي يوسف ربح
من المسوط فان قال سرقت انا وفلان ابن فلان من فلان ابن فلان كذا
وكذا فاقرب ذلك عند الامام ووصف السرقة وانتهى المسروق منه
حاضر معه عند الامام والذي اقرا انه سرق معه غائب كان ابو حنيفة ربح
يقول أولا لا يقطع ما لم يحضر الآخر ثم رجع وتاى بقطع المانر لا يقطع الى غيبه
ان ترووه قوله لابي يوسف محله ربح به فوجه قوله الاول انه مكنت في هذا القطع
شبهه لان الغائب لو كان حاضرا عسى يدعي معنى يسقط الحد عن نفسه وعن
صاحبه وهو قوله الاخر ان هذا اقرار على نفسه ولا تهمه فيه فيقام
عليه الحد ومنه ايضا قلت ارايت الرجل يقول قد سرقت من فلان وفلان
ثوبا واحدا الرجلين غائبا والاخر شاهد يدعي ذلك الثوب ويخامم هل
يقطع السارق قال لا لان الغائب لو كان حاضرا ربما يدلي بجهة يسقط عنه
الحد اي عن السارق فاذا كان غائبا ورث ذلك شبهة فلا يقطع . . فرق
بين هذا وبين ما اذا قال سرقت انا وفلان وفلان غائب فانه يقطع في قول ابى حنيفة
ربح الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد ربح لان هناك فعل الحاضر ثم سرقة
وهما لم يبهر سرقة في حق الغائب . . لفعل فعل واحد فاذا لم يبهر بعضه سرقة
سقط القطع تعلم ان قصده كان سرقة لعل يقطع

في الكتاب من حديد راية مع بحث ومدة عندنا صاحب الربوا ويحتمل انه اراد به رجلا
 باع عشرة دراهم بدينارين وربعين وقبض العشرين فجاء سارق وسرق العشرين
 منه فقطع الناس في بطنه عند علمائنا الثلاثة ربح من الكافي والمستودع و
 الغاصب وصاحب الربوا والمستعين والمستاجر والمضارب والمستبضع والقابض
 على سوم الشراء والمرتهن وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي ان
 يقطع السارق منهم ويقطع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء وكذا في الهدية
 ايضا ومنه ايضا ومن سرق شيئا من حمام او بيت اذن للناس في دخوله لا يقطع
 لا خلال الحرز بالاذن في الدخول ويدخل في ذلك حوانيت التجار والخانات
 الا اذا سرق منها ليلا لانها بنيت لاحراز الاموال واختلال الحرز به ضرورة وهو
 مختص بالتمسك من الكافي ولو وطئ امرأة في دبرها ولاط بغيلا لا يجد عند الج
 وعين ويورد في السجن حتى يتوب وعندها وهو احد قولي الشافعي ربح يجد
 حد الزنا فيجلد ان لم يكن محصنا ويرحم ان كان محصنا واتقت الصحابة مرض على
 ليست بزنا اختلفوا في موجبها فمن الصدوق مرض يجر قان بالناس وعنه علي
 مرض يجلد ان او يرحمان وعن ابن عباس مرض ينكسان من اعلى المواضع ويتبعان
 بالحجارة وعن زهير مرض يجسان في اثنتي عشرة موضع حتى يموتا منتناب وعن
 بعضهم يهدم عليهما جدارا من الحميدي وما رواه محمول على السياسة
 وا ابو حنيفة ربح يوجب التعزير ويفوض السياسة الى الامام وكان للامام
 ان يقتلها اذا اعتادا ذلك واختلاف الصحابة محمول على طريق السياسة
 لا على الحكم وقال ان اختلافهم اتفاق على اصل الاهلاك فيجب علينا الاتباع فيما

فيه وهو الاهلاك من الحصر ولان الصحابة رخصوا على حده والمخوف
في وجوبه من الكافي وما رواه الشافعي رحمه الله تعالى في فاعل ومفعول
اعتاد ذلك وعندنا من اعتاد ذلك يقتل سياسة من المضمرات وعن علي رضي
الله عنه اذا شرب سكر واذا سكر هذى فاذا هذى افتري وحده المفتري ثمانون جلدة
وكان ذلك بمحض منب الصحابة رضي الله عنهم في الاجماع منهم من الذخيرة في الحيا
اذا اتخذ من حجر وشوك حظيرة وجمع فيها الاغنام وهو قائم عندها يقطع رقبها
وذكر ثمة ايضا قال محمد رحمه الله واذا جمع في حظيرة او في غير حظيرة وعليها حافظ
اوليس عليها حافظ بعد ان جمعها قطع سائر رقبها والصحيح انه اذا جمعها في مكان
اعد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان منها حافظ او لا يميز ذلك
واذا سرق السارق السرقة على المالك هذا الفصل على ثلاثة اوجه الاول
يورد السارق السرقة على المالك قبل المرافعة الى الامام وفي هذا الوجه لا
على السارق شهد الشهود عليه بالسرقة او لم يشهدوا به او ما اذا لم يشهدوا
فظاهر واما اذا شهدوا فلان الشهادة على السرقة لا تقبل بدون الدعوى لان
الشهادة بالسرقة شهادة بالمال المسروق منه والشهادة بالمال لا تسمع
الدعوى ودعوى السرقة من المالك بعد ما وصل اليه المال لا يصح لانه لا يدعي لنفسه
ما لا يملكه الدعوى وانما يدعي القطع والمسروق منه اجنبي عن القطع فصار دعواه
السرقة في حق القطع ودعوى اجنبي آخر سواء ثم لا يقطع بدعوى اجنبي آخر وكذلك بدعوى
المالك يروي عن ابي يوسف رحمه الله في النواذر انه يجب القطع على السارق
في هذه الصورة وما قاله ابو يوسف رحمه الله وما ذكره الشيخان

وجب القياس في ذلك ان القطع ^{حق} الله تعالى على المخصوص فيستوفي من غير دعوى العبد ^{كحد}
 الزمان وحده شرب الخمر وجب الا يحسن ان القطع وان كان حق الله تعالى على المخصوص
 الا ان ثبوته في ضمن حق العبد في المسروق ولهذا اذا شهد شاهدان على رجل بالسرقه
 من شخص بعينه والمشهود له بذكر السرقه لا قطع على السارق لهذا لان القطع في ضمن حق
 العبد في المسروق وحق المسروق منه في المسروق لم يثبت لما انكر السرقه فلا يثبت
 القطع الذي في ضمنه ، وانما قلنا ان حق المسروق منه في الممسوق رقبه لم يثبت
 لان ثبوته بالبيئنه بناء على خصومه صحيحه وخصومه الممسروق منه بعد وصول
 الممسروق اليه لا تصح فلم يثبت كون الممسروق ملكا للمسروق منه بهذه البيئنه
 فلا يثبت ما في ضمنه من الهداية ومن سرق سرقة فردها على المالك قبل
 الارتفاع الى الحاكم لم يقطع ، وعن ابي يوسف مرجح انه يقطع اعتبارا بما اذا رده
 بعد المرافعة ، وجب الظاهر ان الخصومه شرط لظهور السرقه لان البيئنه انما
 جعلت حجة من سرقة قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومه بخلاف ما بعد المرافعة
 لانتهاء الخصومه لحصول مقصودها فتبقى تقديرا من كشف الغوامع الاصل ان رد ^{السرقه}
 على صاحبها قبل الخصومه يمنع الحد استحسانا ومثبهمة بعمله ببيان هذا الاصل ^{من}
 المسائل رجل سرق من آخر الف درهم فلم يرفعه الى القاضي حتى ردها عليه ثم ^{رفع}
 الى القاضي واقام البيئنه على السرقه فانه لا يقطع به استحسانا لا بالقطع وان كان ^{حق}
 الا ان وجوب القطع لله تعالى في ضمن ثبوت الحق للعبد في الممسروق .. ولهذا اذا
 شهد شاهدان على رجل انه سرق من فلان كذا او اقر السارق بذلك وانكر
 في بيئته بغيره ، فان الممسوق منه لما انكر السرقه لم يثبت حق العبد في الممسروق

فلا يثبت ما في ضمه من حق الله تعالى فيثبت ان حق الله تعالى في السرقة متضمن ^{حق}
 العباد ولم يثبت هنا حق العبد في المروق لان كون المروق ملكا ^{للمسروق}
 منه انما يثبت بالبينه بعد صحة الخصومة ولا صحة للخصومة بعد وصول المروق
 الى المروق منه فلم يثبت حق العبد في المروق فلا يثبت ما في ضمه من
 حق الله تعالى من الكافي ومن سرق سرقة وردتها على المالك قبل الانفا^ع
 الى الحاكم لم يقطع. وعن ابي يوسف ربح يقطع كما اذا اردتها بعد المرافعة ^{لها}
 انه لا قضاء الا بعد ثبوت السرقة ولا ثبوت الا بالشهادة لعدم الاقرار ولا
 شهادة بلا دعوى ولا دعوى بعد ما وصل المروق الى المسرور. ^{عند} وانما يدعى
 القلع وهو اجنبى عنه ولا قطع بدعوى الاجنبى فكذلك ابد عواء: من مخض^ر الج^ع
 الكبير الاصل ان الخصومة شرط في السرقة ومتى سقطت الخصومة سقط ^{القطع}
 اذا رد السارق المروق قبل المرافعة الى القاضي سقط استحقاقه لانه لم يبق له
 قبله دعوى: من شرح الوقاية واذا رد المروق الى مالكه قبل الخصومة
 لا يمكن الدعوى فلا تظهر السرقة. وعند ابي يوسف ربح يقطع منه. اعلم
 ان الدعوى شرط لظهور السرقة ونقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى
 من الذخيرة ولورعى السرقة الى خارج الدار فاخذها صاحبه لا قطع على
 واحد منهما. وكذلك لو ان الداخل تناول صاحبها خارج الدار ثم خرج و
 ذهب لم يقطع واحد منهما. وعن ابي يوسف ربح ان الخارج اذا دخل يده في
 الدار وناول الداخل لا قطع على واحد منهما اما الداخل فلازم يوجد منه
 الاخراج من الخزانة. واما الخارج فلازم وان اخرج المال من الخزانة الا انه لم ي^{خل}

في الحرز فاما اذا كان الداخل اخرج يده من الدار مع السرقة فناولها صاحب البيت
 القطع على الداخل لا شر وحيد منه الدخول في الحرز والاخراج عن الحرز فتمت السرقة
 في حقه ولا قطع على الخارج لان لم يوجد منه الدخول ولا الخروج وكثير من مشائخنا
 شرح اخذوا يقول ابي يوسف ربح وقالوا ما ذكر محمد شرح في الكتاب محمول على ما اذا
 يخرج الداخل يده مع السرقة من الدار فاما اذا اخرج يده يجب القطع على
 الداخل كما هو قول ابي يوسف ربح وفي القندوري عن محمد شرح ايضا ان الدا^{خل}
 اذا اخرج يده من البيت مع السرقة فناولها صاحب البيت ان عليه القطع وعن
 ابي يوسف شرح رواية اخرى ان الخارج اذا دخل يده واخرج المتاع كان
 عليه القطع لان الدخول ليس بمقصود بعينه بل المقصود هو الاخراج وقد
 وجد من الحميدي لانه اخرج المال من الحرز وهو المقصود دون هتك الحرز
 فلا يشترط الدخول لان الدخول انما شرط لاجل الغير وهو اخذ المال فاذا
 وجد ما هو المقصود لم تعتبر الوسيلة من الذخيرة قال الايري انه لو ادخل
 يده في جوالق واخذ المتاع او ادخل يده في صندوق الصير فيجب القطع وان
 يوجد الدخول لما وجد الاخراج من شرح المجمع قال ابو يوسف شرح اذا
 نقب النصب للبيت ودخل واخذ المتاع ومعدا خرج الدار فادخل يده اليه
 وتناول المتاع منه قطع الداخل والخارج وقال ابو حنيفة ومحمد ربح لا يقطعان
 كما لو تناول الداخل الخارج ولم يدخل الخارج يده ولا الداخل اخرج يده عن
 ابي يوسف ربح فيما اذا اخرج الداخل يده فناوله الخارج انه يقطع الداخل وحده
 من التهذيب ولو دخل الدار واخذ المتاع ورماه الى صاحب الدار خارج الدار

واخذه الخاضع لا يقطعان لانه لم يوجد هتكت الحزن من الخارج والاطراف
 من الداخل ^{سف} ولولا ول الخارج من وراء الدار يقع الداخل عند الجيوب
 ومحمد سراج يولد داخل الخارج يده واخذه من الداخل يقطع الخارج ايضا عند
 ابي يوسف ^{سف} من شرج الطحاوي ولودخل واحد منهم وجميع المتاع ^{مي} و
 الى صاحبه واخذه صاحبه لا يجب القطع على واحد منهما لانه لم يخرجها والا
 لم يدخلها ولولا كان وحده فرماه الى الخارج ثم خرج واخذه يجب القطع لان
 هذا عمل السارق ^{سف} ولولا ول صاحبه لا يجب القطع على واحد منهما لانه لم يخرجها
 وصاحبه لم يدخلها ^{سف} وروي عن ابي يوسف سراج انه قال اذا دخل الخارج يد
 واخذ المتاع من الداخل يجب القطع عليهما واذا اخرج الداخل يده واخذ
 المتاع من الداخل يجب القطع عليهما واذا اخرج الداخل يده وناول صاحبه
 يجب على الداخل دون الخارج ^{سف} من تحفة الفقهاء ولو اخذ المتاع من
 الحرز وناول صاحبه خارج الحرز فلا قطع عليهما عند ابي حنيفة سراج
 كيف ما كان ^{سف} وقال محمد سراج ان اخرج الداخل يده من الحرز وناول الخارج
 يقطع الداخل دون الخارج وان ادخل الخارج يده من الحرز فلا قطع
 عليهما وعند ابي يوسف سراج اذا اخرج الداخل يده لا قطع عليه فاما الخارج
 اذا ادخل يده واخذ منه يجب القطع عليهما لان عنده دخول الحرز بشرط ^{سف} اذا
 السارق اخذ المال من الحرز ^{سف} وان ناوله آخر خارج البت لم يقطع واحد ^{منهما}
 وعن ابي يوسف سراج ان كان الخارج ادخل يده حتى ناوله الاخر المتاع فلا قطع
 عليهما وان كان الداخل اخرج يده مع المتاع حتى اخذ منه الخارج يقطع الداخل

لا الخارج من الميدي البنياني واذا نقب اللص البيت فدخل واخذ المال وناوله آخر
 خارج البيت فلا قطع عليهما لان الاول لم يوجد منه اخذ المال من الخزانة لا اعتراض ^{معتبر}
 على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتكت الخزانة لعدم دخوله فيه فلم تتم السرقة
 من كل واحد لان السرقة عبارة عن هتكت الخزانة واخراج المال لان الاول ان وجدته
 الهتكت لم يوجد منه الاخراج والثاني لم يوجد منه هتكت الخزانة وروي عن
 ابي يوسف رجا انه فسر وقال ان اخرج الداخل يده وناولها الخارج فاقطع
 على الداخل لا الخارج لان الداخل تم منه هتكت الخزانة وصار المال مخرجاً بفعله
 فيقطع والخارج اخذ متاعاً غير مخزن فلا يقطع وان ادخل الخارج يده فناولها
 من يد الداخل يجب القطع عليهما. اما الخارج فلانه وجد منه اخراج المال من
 الخزانة فيقطع. واما الداخل فلانه وجد منه هتكت الخزانة وصار المال مخرجاً ^{بها}
 والاعانة على السرقة تجري مجرى السرقة فيقطع. ^{من المحيط} واذا اقر بالسرق
 مكرهاً فاقراه باطلاً ومن المتأخرين من افتح بصره ^{من انتارخانية} رجلاً
 فقبا بيتاً فدخل واحد منهما واخرج سرقة ثم حملاه ان عرف الداخل قطعت
 والا لا قطع عليهما وعزراي من الكبري ادعى على آخر سرقة كان على المديعي البيعة
 وعلى المدعي عليه اليمين يستحب للمدعي ان يدعي بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا
 يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ ويقولوا هذا المال للطالب دراً للحد
 ادعى انه سرق فقال كفته ام ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع
 ايضا من التهديب ولو سرق الماذون في الدخول من البيت المقفل او صندوق
 لا يقطع ولو سرق جماعة وفيه صبي او ذرهم محرم من السرقة منه لا يقطع الكل من

القاسم خاتمة في الجامع الحسامي رجلان سرقا ثياب احدهما وشهد شاهدان
 على سرقتهما يقطع الآخري قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما عن المحدثين ان
 اقربا لسرقته عند القاضي فيقول سرقنا انا وفلان من فلان ووصف السرقة و
 فلان غائب قطع استحقاقا ولا ينتظر حضور الغائب ونصد يقر المقر له واذا اقر^{بالسرقة}
 ثم رجع صح رجوعه ولا يقطع من الهداية ولا يقطع السارق الا ان يحضر المسروق^{منه}
 فيطالب بالسرقه لان الخصومة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والاقرار
 لان الحيانة على مال الغير لا تظهر الا بخصومته وكذا اذا غاب عند القطع^{عند}
 لان الاستيفاء من القضاء في باب الحد ود من الترميم واذا غيب^{بولى} البست^{قنا}
 آخر واخذ المتاع من يده من غير ان يدخل الدار فانه لا يقطع اتفاقا^{بينة} بين العتاة
 وفي الجرد من سرق من بيت المال او الغنيمة او الخمس لم يقطع ويقطع بالاقرار^{مرة}
 عند ابي يوسف رج ولو اقر ثم رجع لم يجب القطع ويضمن به وعن ابي يوسف^{برج}
 اذا قال اخذت ثم سرق لم يقطع به من قنا وى التجريد ولو كان في السرقة^{بصبي}
 او مجنون او ذورحم محرم من المالك او شريك في المسروق يدرا القطع عن الكل
 وعند ابي يوسف مروح ان لم يخرج الصبي والمجنون لا يدرا عن الباقيين وما يسقط
 به القطع في السرقة بسقط الحد هنا وان كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم من^{المقطوع}
 عليه من الكافي واذا اقر عبد بسرقة عشرة دراهم تقطع يده ويرد المال على الم^ق
 منه والمستلة على وجوه لانه لا يخلو اما ان كان ما ذونا او مجنونا والمال قائم في يده
 او هالك فان كان ما ذونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع ويرد^{للمالك}
 على المسروق منه ان كان قائما وان كان هائلا لا ضمان عليه صدقة مولا

او كذبه لات القطع والضمان لا يجتمعان . وان كان مجبوراً والمال هالك يقطع ولم
يضمن كذبه مولاه او صدقه وان كان قائماً وصدقه مولاه يقطع عندهم ويرد
المال على المسروق منه ان كذبه وقال المال مالي . قال ابو حنيفة مراح يقطع
والمال للمسروق منه . وقال ابو يوسف مراح والشافعي مراح يقطع يده والمال
للمولى وقال محمد مراح لا يقطع والمال للمولى . وقال نواف مراح يصح اقراره
بالمال ان كان ماذوناً لان الاقرار من التجارة وهو ماذون فيها وان كان
مجبوراً لا يصح اقراره بالمال ايضا لانه اقر بما يتضرر به المولى ولم يرض به نصاً
او دلالة . ولا يصح اقراره في حق القطع ماذوناً كان او مجبوراً لان عنده
لا يصح اقرار العبد على نفسه بالحد والقود لانه يستحق به نفسه وطرفه وذا^{مال}
المولى وافوار الانسان على غيره باطل . من ^{حق} الاستغنا في فاما العبد فاقراؤه نافذ في
نفسه ولهذا يؤخذ به بعد الحرية غير نافذ في حق مولاه حتى لا يؤخذ به في حا^ل
سرقته لقيام المانع وهو حق المولى لان موجب اقراره يحيق في مال المولى دفعاً
او فداء فذلك لم يصح اقراره في حقه بخلاف اقراره بالحد او باقصاص فانه
بؤاخذ به وان كان موجب اقراره يقع في مال المولى ايضا . من الضيائي وان
قامت على المجبور بالعصب لا يقضى حتى يحضر وان قامت باستهلاك وديعة أو^{شيء}
اصله امانة فذلك عند ابي يوسف مراح . وعندهما لا يقضى حتى يعتق ولا يطالب^{لب}
بالمال الا بعد الحق اتفاقاً وان قامت على اقرار المجبور بالعصب لم تقبل وان حضر^{حضر}
المولى وان قامت على الماذون بالسرقه فان كان المولى حاضراً قطع ولم يضمن .
وان كان غائباً ضمن ولم يقطع وتقبل على سرقة ماذون النصاب حضر المولى او غا^ب

وكذا على اقراره بأنه قد بلغ النصاب أم لا أما على المجور فلا تقبل حتى يحضر المولى ولا
تسمع على اقراره بها أصلاً من العتابية وعن أبي يوسف ربح إذا قال اخذت ثم قال
سرقتم لم يقطع من السراجية العبد إذا سرق لم يقطع إلا بحضرة المولى المولى إذا اقر
بالسرقة على عبده لم يقطع والعبد لو اقر حتى نفسه قطع ويرد المال إلى المسرقة
منه من التهنيد عبداً مجبوراً عليه اقر بسرقة الف والمولى منكوان لم يكن الا لفتي
يقطع اجاعاً وان كانت في يده يقطع والمال للمقر له وعند أبي يوسف ربح يقطع
والمال للمولى وعند محمد ربح لا يقطع والمال للمولى وان كان ما ذوقاً في التجارة يقطع
والمال للمقر له بالاجاع من التارخانية اقر بتهدي لا يقطع ادعى انه سرق فقال كرقم
ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع ايضا كذا في الحديث من الهداية وإذا
خرج جماعة متنعين أو واحد يقدر على الامتناع فقصده واطع الطريق ومنه شرط القدر على الا
لان المحاربة لا تحقق الا بالمنعة من الذخيرة قال محمد ربح في الاصل القوم من
المسلمين أو من اهل الذمة قطعوا على قوم من المسلمين أو من اهل الذمة الطريق
فقد شرط محمد ربح ان يكونوا قوماً لان السبب قطع الطريق ولا يقطع الطريق عادة
الا يقوم لهم منعة من المكافي وشرط ان تكون الجماعة ذات منعة لان قطاع الطريق
محاربون بالنص والمحاربة انما تحقق من له منعة وشوكة ومن النهاية ثم اعلم
ان لقطاع الطريق الذين لهم احكام مخصوصة شرائط واحد بها ان يكون لهم
شوكة ومنعة بحيث لا يمكن للمارة المقابضة معهم وقطعوا عليهم سواء كان بالسلاح
او بالعصا الكبير والحجر وغيرها والثانية ان يكون ذلك خارج الامصار بعيداً
عنها فاما في المصر او بقرب منه او بين قريتين لا يكون قطع الطريق خلافاً لا في

والثالثة ان يكون ذلك في دار الاسلام . والرابعة ان يوجد جميع ما شرط في السرقة
 الصغرى حتى ان ما اخذوها لو قسم على القطاع اصاب كل واحد عشرة دراهم .
 القطع والا فلا ويشترط ان يكون القطاع كلهم اجانب في حق اصحاب الاموال من
 وجوب القطع حتى اذا كان احدهم ذراهم محرم منه او صبي او مجنون فلا يجب عليهم
 القطع خلافا لابي يوسف مريح واذا كانت امرأة معهم فزيد روايتان والاصح انها
 لا يقطع . والخامسة ان ينظر بهما الامام قبل التوبة ومرتدا الاموال الى اربابها من
 الخففة واما قطع الطريق والبيعاة فنقول ان قطع الطريق الذين لهم احكام مخصوصة
 ولهم شرائط . ان يكون لهم منعة وشوكة بحيث لا يمكن للمارة المقاومة معهم وقطعوا
 عليهم الطريق سواء كان بالسلاح او بالعصا الكبير والحجر وغيرهما . والثاني ان يكون
 ذلك خارج الامصار بعيدا عنها فاما في المصر او قريبا منه او بين مصرين فلا يكون
 قطع الطريق وهو قول ابي حنيفة مريح ومحمد بن محمد خلافا لابي يوسف مريح . والثالث
 ان يكون ذلك في دار الاسلام على اهل دار الاسلام . والرابع ان يوجد جميع ما
 في السرقة الصغرى حتى ان ما اخذ اذا قسم على قطع الطريق اصاب كل واحد عشرة
 دراهم يجب القطع والا فلا ويشترط ان يكون القطاع كلهم اجانب في حق اصحاب
 الاموال من اهل وجوب القطع حتى اذا كان احدهم ذراهم محرم من المقطوع عليه
 او صبي او مجنون فلا يجب عليهم القطع عند ابي حنيفة ومحمد مريح خلافا لابي يوسف
 الى آخره كما كتب من النهاية ومنه ايضا فاما اذا فات شيء من الشروط حتى لا يقام
 عليهم الحد فانه يحكم بما هو حكم ذلك الفعل بدون قطع الطريق حتى اذا اخذوا المال
 لا غير يجب الرد والضمان . وان قتلوا لا يجب القصاص ولا حد حتى اذا قتلوا بالسلاح

يقتلون والآ فلا ولا يقتل الردء والمعيث وأن جرحوا أن امكن استيفاء القصاص
يعتق منه والآ فيجب الضمان لمن شرح المجمع اذا قطع الطريق ليلا ونهارا
في المصر او بين القرى المتقاربة لا يكون قاطعا للطريق استحسانا - وفي القياس
وهو قول الشافعي رح يكون قاطعا لوجود حقيقته - وعن ابي يوسف رح
انه يجب اذا كان خارج المصر وان كان بقربه لانه لا يلحقه الغوث وعنه
ان قاتلوا نهارا بالسلاح او ليلا ببرا وبالخشب فهم قاطع من السارقا^{نية}
في فصل قطاع الطريق وذكر هشام في نوادره عن ابي يوسف رح
اذا قطع قوم من الرجال الطريق وفيهم امرأة وباشرت المرأة القتل و
واخذت المال دون الرجال اقيم الحد على الرجال دون المرأة وفي السراجية
هو المختار - وم قال محمد رح يقام عليها الحد ولا يقام عليهم - وقال هشام
سألت محمد رح عن نسوة قطعن الطريق وقتلن واخذن المال قال
لا تكون محاربات الا اني اقلهن بالقتل واخصمن^{خج} - ومن ايتا بيع واذا^{آخر}
جماعة تمتنعين او واحد يفدر على الامتناع فقصدها على قطع الطريق الى
ما ذكرنا فلا بد من معرفة شرائط قطع الطريق ليقع التمييز بينه وبين
السارق فمن شرائطه ان يكون له من القوة والغلبة ما يقطع الما^ك
من الطرق في ذلك المكان ولا يكون بين القريتين ولا بين المصرين
ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلثة ايام و
يا لهما فاذا وجدت هذه الشرائط ثبت عليهم حكم قطاع الطريق فهكذا
ذكره في ظاهر الرواية - وعن ابي يوسف رح اذا كان بينهم وبين المصر اقل من^{مسيرة}

سفر ونطعوا الطريق ليلا في المصر أجري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى
من السراجية قاطع الطريق الذئب تقطع يده ورجله من خلاف ان يكون
واحد فصاعدا بشرط ان يكون له شوكة يقطع بها الطريق وان يكون بينه
وبين المصر مسيرة سفر وهو قال ابو يوسف ربح اذا قطع في المصر ليلا او خارج المصر
اقل من مسيرة سفر يجري عليه حكم قطاع الطريق وقال القاضى الامام المنتسب الى
الاسيوط عليه الفتوى من الكافي وان قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر بين
الكوفة والحيرة او بين القرينين لم يلزمهم حد قطاع الطريق احتسابا واخذ وبرد
المال ايضا لا للحق الى المستحق وأدبوا وجسوا الارثا بهم للجرمة والامور في قتل
من قتل منهم او جرح الى الاولياء وهو عن ابي يوسف ربح وهو قول الشافعي
يلزمهم حد قطاع الطريق قياسا لتقرر السب وهو اخذ المال والقتل على وجه
المحاربه وترومب شتم ذلك في المصر اغلظ في الجرمة من المفازة ولهذا ان
جزاء قطع الطريق انما يكون بقطع الطريق الى اخوه من الكثر وان
جرح فقط او قتل قتلا او كان بعض القطاع غير مكلف او ذارحم محرم
من المقطوع عليه او قطع بعض القافلة الطريق على البعض او قطع الطريق
ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين لم يجز فاقاد الولي وعفاه من السراجية اذا
بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد ويقتل من ولي منهم القتل ان كان
القتل موجبا للقصاص ولو كان في قطاع الطريق صبي او مجنون مسقط الحد عن الباقين
من الينايع وان كان فيهم صبي او مجنون يريد به في قطاع الطريق وان كانت
فيهم امرأة فكل ذلك عندهما خلافا لابي يوسف ربح وقال ابو يوسف ربح

ان تقرد الصبي والمجنون باخذ المال فلا قطع على الباقيين ولو تقرد بباقي قون
 اجرمي عليهما احكام قطاع الطريق وكذلك اذا دخلوا الحرز وسرقوا المتاع وقا
 ابو حنيفة ومحمد ربح لا قطع على واحد منهم في الوجهين جميعا من التقريد وكل شبهة
 تعتبر في السرقة من القرابة ونحوها تعتبر هنا وقطاع الطريق اذا كان قيمهم صبي
 او مجنون او امرأة لا يقام الحد على الكل عندهما وعند ابي يوسف ربح يقام على
 الباقيين من الهداية واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد
 لان الحرز واحد فصارت القافلة كدار واحدة من المضارب في التفتت
 وبما يسقط حد السارق يسقط حد القاطع من شبهة الملك والاهلية دون
 شبهة الحرز والخفية لانها ليسا بشرط من الهداية وان كان من القطع
 صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقيين فالملك
 في الصبي والمجنون قول ابي حنيفة ربح وزفر ربح وعن ابي يوسف ربح انه
 لو باشر العقلاء يحد الباقيون واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض
 لم يجب الحد لان الحرز واحد فصارت القافلة كدار واحدة من المضارب
 قوله واذا خرج جماعة ممتنعين او واحد يقدر على الامتناع وقصد واقلح
 الطريق الى آخر ما ذكره فلا بد من معرفة شرائط قطع الطريق ليقع التمييز
 بينه وبين السارق ومن شرائطه ان يكون لهم من القوة والغلبة ما يقطع
 الماثر به من الطريق في ذلك المكان ولا يكون بين القريتين ولا بين
 المصرين ولا بين المد ينتين وتكون بينهما وبين المصر مسيرة ثلاثة ايام و
 ليا لهما فاذا وجدت هذه الشرائط يثبت عليهم حكم قطاع الطريق هكذا ذكر في ظاهر

الرواية ^١ وعنه ابي يوسف سرح اذا كان بينه وبين المصرا قل من مسيرة سفر ^٢ قطع
 الطريق ليلا في المصرا جري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه العقوبة ومن باشر القتل
 واخذ المال ومن لم يباشر سوارا من الذخيرة وعنه ابي يوسف سرح انه قال ان
 قصد في جوف المصرا او بين القرى بالسلاح يقام عليه حد قطاع الطريق
 وان قصد بالخشب او الحجرات كان بالليل يقام عليه حد قطاع الطريق وان كان
 بالنهار لا يقام وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف سرح في المكابرين
 بالليل اذا لم يقدر اهل الدار على الامتناع منهم فهم محاربون واما بالنهار
 فهم مختسئون حتى تكون جميعا لا يقدر غير السلطات على منعهم قال والمكابر
 في القرى اذا كان اهل القرية لا يقدرون على الامتناع فهم محاربون
 من النهاية انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله والمراد بالمحاربين
 قطاع الطريق والآية نزلت فيهم من التجريد وكل من خرج للقطع في غير المصرا ^٣
 او خشب وله منعة يقدر ان يدفع عن نفسه فهو محارب اما في المصرا ^٤
 لا يبي يوسف سرح ^٥ وروي عنه ان ما يكون فيه بالسلاح كان حرا يا بالليل
 باي شيء كان من المبسوط ولو ان قوما من المسافرين نزلوا في مغارة فجاء قوم
 وكابروهم واخذوا اموالهم يجب فيهم حد قطاع الطريق لانهم كانوا في مغارة
 قل ما يلحقهم الغوث اذا استغاثوا فيكون اخذ اموالهم في هذه الحالة و ^٦
 وهم يسبرون سواء ولو فعلوا وهم يسبرون يجب فيهم حد قطاع الطريق
 كذلك في هذا من التماس خانية وعنه الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ^٧
 لو امرجلبن او ثلثة عرضوا لرجل في سفر واخافوه وشهروا عليه السلاح ^٨

وقتلوه واخذوا ماله ثم اخذوا فاعطاهم حد القطاع ^{من العنابية} وعن ^{سفي} الجيوش
 اذا عرض له في المغارة رجلان او ثلثة فشهر واعطيه السلاح فقتلوه واخذوا
 ماله ثبت فيهم حكم القطع ^{من الكافي} وعن ابي يوسف سرح في المصرو فيما بين القرى
 اذا قطعوا بالسلاح حد ^{وا} وان قطعوا بحجر او خشب نهارا لآ وان كان ليلا حدا
 لان السلاح لا يلبث فلا يلحقه الغوث ^{واما الحجر والخشب فيلبث فيدرك الغوث}
 ويقل الغوث بالليالي فالامرات فيها على التساوي ^{من النهاية} ومن قطع الطريق
 ليلا او نهارا بالامصار الى آخره ^{وبعض المتأخرين} قالوا ان ابا حنيفة سرح اجاب
 ذلك بناء على عادة اهل زمانه فان الناس في زمانه في المصرو القرى كانوا يحملون
 السلاح مع انفسهم فيندرس مع ذلك تمكن القاصد معه قطع الطريق واخذ المال
 والحكم لا يبنى على النادر ^{واما في زماننا} ترك الناس هذه العادة وهي حمل السلاح
 في الامصار فيحقق قطع الطريق في الامصار والقرى ^{وعن ابي يوسف سرح}
 ان قصده في المصرا وبين القرى بالسلاح يقام عليه حد فطاع الطريق ^{وان قصده}
 بالحجر او بالخشب فان كان في الليل يقام عليه حد فطاع الطريق وان كان في النهار
 فلا وجه له ان من دخل على انسان في بيته ليلا فكا بره واخذ ماله فهو سرقة فان كان
 في طريق المغارة يقطع وان كان في طريق الامصار والقرى ان كان ليلا فكلت
 وان كان نهارا فلا يقطع ^{وعن ابي يوسف سرح} يقطع كذا ذكره الامام ^{شي} القمي
 وعن ابي يوسف سرح والغوث يطع بالليالي ^{من النوازل} سئل محمد بن ^{مقاتل}
 عن عشرة قطعوا الطريق تسعة منهم قيام وواحد منهم يقتل ويأخذ المال ^{خذه}
 قال يقتلون كلهم وان تابوا يقتل ذلك الواحد منهم ^{من الاشتر} وشي وكل من خرج

للقطع في غير المصرا بسلاح أو مخشب وله منعة يقدر بان يدفع عن نفسه
 فهو محارب أما في المصرا فلا خلاف لابي يوسف مراح ، وروى عنه ان ما يكو^ن
 فيه بالسلاح كان حرا بابا وبالليل باي شيء كان ولم يرا بوحيفة مراح الخروج من
 الحيرة والكوفة قطعا لا تضال العيران في زمانه أما الآن فهو كالبريد ويجب
 عليهم من قطع أو قتل فلذلك الى الامام دون الاولياء لا يصح عفوهم ولا صلحهم
 ولا يشترط طلبهم ، من المبسوط وجنفت منهم يأخذون المال ويقتلون وحكمهم
 ان على قول ابي حنيفة مراح يقطع الامام اولا ايديهم وارجلهم ثم هو بالخيار ان شاء
 قتلهم بالسيف وان شاء صلحهم وان شاء قطع ايديهم والرجل ويترك حتى يسيل^{الدم}
 فيموتوا وقال ابو يوسف ومحمد مراح ليس للامام ان يقطع ايديهم وارجلهم ولكن
 صلحهم من الجواهر القاصي اذا رأى اراقة ماسوى الخمر كالثمري والد^{بي}
 للمصلحة في وقت لا يؤخذ للفساد الا ذلك فله ذلك لان مثل هذا لا يتخذ
 في هذه الديار الا للتأهي به وهو حرام والمحاكم ابطالها وادارتها وله ان
 يخلها ان امكن فان امر باراقة ذلك فارق بامر لا ضمان على متلفه ولا
 ملامة بل يستحق الثواب والكرامة فان اعترض عليه احد فليس له ولاية
 الاعتراض مع العلى يقول اهل العلم من اصحاب ابي حنيفة مراح وغيرهم وفيه
 قفع مادة الفساد والفجور والفسوق والملامة على من لطخ لسانه بالاعترا^ض
 على القانتين لله تعالى هكذا ذكره وهو الصحيح وان كان خلاف المذكور
 في الباب الثاني اذ اكثر من اهل الفساد اللعب بالحيوان كتحريش القبيح بالحي^{وان}
 والمنافرة بالديوث واللعب بالحمامة فللقاضي ان يأمر المحتسب بحبس اصحاب^{هذه}

الصفة ويتقدم الى المحتسب بان يذبحهم ويسلمها وقيمتها الى اربابها
 الشريعة بكسر الدال فان قطعاً للفساد ولا ضمان عليه بعد تسليم الملك يوجب الى
 فان اختار التضمين فانه يضمنه قيمته غير معلم ومنه وذكر في كتاب العيون ان
 اراق خموراً المسلمين وكسروا نفوسهم وشق رقابهم التي فيها الخمر حسبة لا
 عليه وكذا من اراق خموراً اهل الذمة وكسروا نفوسهم وشق رقابهم اذا
 ظهر وا بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا ضمان عليه
 ومنه قال القاضي الامام ابو العلاء الناصبي لما سئل عن مفسد يسوق في الا
 بالفساد ويوقع بين الناس الشر رفعاً الى السلطان ماذا يجب عليه القتل
 مشروع عليه واجب لفساده والقتل فيه مستقنع من جامع الشروع في باب
 ابي يوسف رحمه الله على خلاف ابي حنيفة ومحمد رحمه الله في كتاب الحد وفي التهذيب
 اذا عرف هذا فاعرف بان المتعدي يكون بالقتل والضرب والحبس والازعاج
 عن الدار واخذ المال وغيرها والقتل يكون سياسة ورخصة واباحة ووجوباً
 بسبب الدعوة الى البدعة والسير والزندقة والخنق وقصد قطع الطريق و
 مقاطعة الضرائب والسعي بالفساد والزنا واللواط فاورس ونبذ امنها و
 بالله التوفيق ومنه التسديد وفي التهديد في القول في تكفير اهل الاوهام
 ثم اتقال مع اهل الاوهام اذا ظهرت بدعتهم بحيث يوجب التكفير فانه مباح
 قتلهم جميعاً اذا لم يرجعوا ولم يتولوا واذا تابوا واسلموا فانه لا تقبل توبتهم جميعاً
 وقال بعضهم بانه تقبل توبتهم جميعاً الا بالاحية والغالية والشيعية من
 الروافض وكذا لك القرامطة والنزاة وقد من الغلاة سفة لا تقبل توبتهم

بحال من الاحوال وتقبل بعد التوبة كدهو قبل التوبة لا منهم لم يعتقد وابلها^ع
حتى يتوبوا ويرجعوا اليه . وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاطهار فانه
تقبل توبته وان تاب بعد الاخذ والاطهار فانه لا تقبل توبته وهو قياس قول
ابي حنيفة مراح . ولا يضرب الجزية على المبتدع وان كان كافرا بحال من الاحوال
ولا يسترق فاما اذا كانت بدعة لا توجب الكفر فانه يوجب الزجر والامتناع^ع
ويوجب التعزير باني وجده يمكن فانه يمنع عن ذلك فان كان لا يمكن منعه
ونزجره يد ون الحبس والسوط فانه يجوز جسده وضربه وكذا لك لو لم يمكن
المنع يد ون السيف ان كان رئيسهم ومقتله بهم فانه يجوز قتله سياسة
وامتناعا وكذا لك اهل بلدة من بلاد المسلمين في دار الاسلام اذا تركوا الجمعة
والجماعة والعهدين او تركوا الاذات والاقامة او تركوا الحكم والقضاء او تركوا
القرأة اصلا فانه يوجب التكليف ولو لم يقبلوا بالتهديد والسوط فانه يوجب
التكليف بالسيف فان قتلوا فلا بأس ولا اثم وكذا لك الشخص الواحد لو ترك
شيئا ذكرناه ولم يأت بهذه الاحكام او بواحد منها فانه يكلف . ولو قتل فلان
يكون هدرا قال المحدث ي ابو شكور السالمى مراح سمعت عن الشيخ الامام
الزاهد ابي بكر محمد بن حمزة الخطيب بسمرقند مراح في سنة ذيف وستين وارب^ع
مائة كنت متفقا عنده وتلقفت منه كتاب السرقة وغيره فلما بنى مسائل
قطاع الطريق واحكامهم وهو معنى قوله تعالى انما جزاء الذين يحادثون^ع
الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم^ع
وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة

هذا أب عظيم قال مرض حد قطاع الطريق ان ينقطع الطريق بخروجه
 فقال سمعت عن الشيخ الامام مراكب الاسلام شمس الائمة ابي محمد عبد الله
 احمد الحلواني البخاري سرح ذكر في اماليه بان قاطع الطريق اذا قطع الطريق
 واخذ المال ولم يقتل ولم ينقطع الطريق بخروجه فانه يجوز للسلطان ان يقتله
 سياسة ونرجرا ولهذا المعنى قلنا المبتدع اذا كان منه دعوة ودلالة للناس
 في البدعة ويتوهم ان ينشئ منه البدعة وان لم يحكم بكفره فانه يجوز للسلطان
 ان يقتله سياسة ونرجرا لان فسادهم اعلى واعلم حيث يؤثر في الدين والبدعة
 اذا كانت كفرا فانه يباح قتلهم عاما واذا كانت فسقا لا يباح قتلهم عاما ولكن يقتل
 من كان سعيه ورئيسا واما ما لهم زجرا وامتنا عا ثم واما اهل القبلة لا يباح عند
 اهل السنة والجماعة الا باحد من معاني ثلثة برودة بعد الايمان وبرتبا بعد الا
 وبقتل امرأ مسلم بغير حق وقالت المعتزلة يباح باحد من معاني اربعة اذا امر
 كبيرة او احدث بدعة او سب سيفا على السلطان او عطل فريضة فوالله تعالى
 من الكبرى الساحة يقتل يريد بما اذا كانت تعتقد ذلك لتصور مرتدة وان كانت
 المرتدة لا تقتل لانه جاء فيها الاثر وهو ما روي عن عمر بن الخطاب انه كتب الى عامله
 ان اقتلوا الساحر والساحرة التي تتخذ لجة للناس ويفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة
 فهو ساحر فيحكم بالمرتدة اده ويقتل هكذا اذ كانوا مطلقا وهذا المحمول على ما اذا كان
 يعتقد له اثر وهو الفاعل في الجنائيات الخناق والساحر يقتل لانها بسعيان في
 الارض بالفساد وان تابا لا يقبل ذلك منهما لان توبتهما لا تقبل قال الفقيه
 ابو الليث ربح ان تابا قبل ان يواخذ اقبلت توبتهما وان اخذا ثم تابا لا يقبل ذلك

منهما ويقتلان وكذلك الزنديق المعروف الداعي وبديقتي الزنديق
 هل يستتاب ان كان مشركا في الاصل يترك على شرك يعني اذا كان من ^{الجم}
 لانه كافرا صلي وان كان مسلما فتنزق يعرض عليه الاسلام فان اسلم والا
 قتل لانه مرتد وان كان ذميا فتنزق يترك على حاله لان الكفر كله ملية
 واحدة من المغرب قال ابو الليث سرح الزنديق معروف وترند قته
 انه لا يؤمن بالآخرة ووحيدانية الخلق. وعن ثعلب ليس ترند يق ولا ^{زين}
 من كلام العرب قال ومعناه على ما يقوله العامة ملحد ودهري. وعن ابن
 دُرَيْد انه فارسي معرب اصله ترند اي يقول بد وام بقاء الدهر. ^{من مغلج}
 العلوم الزنادقة اسم المانوية وكان المزدكية يسمعون بذلك ومزدك ^{الذي}
 ظهر في ايام قبادور عم ان الاموال والحرم مشتركة واظهر كتابا سماه ترند او هو
 كتاب المجوس الذي جاء به زرادشت الذي يزعمون انه نبي فينسب اصحاب ^{مزدك}
 المانند او عربت الكلمة فقل زنديق. من كفاية الشعبي المرتدة لا تقبل هندناو
 لكنها تجلس في السجن وتخرج في كل اسبوع وتضرب تسعة وثلاثين سوطا وتطعم في كل
 يوم لقمة من طعام وشربة من ماء ويمنع عنها جميع منافع الدنيا حتى تتوب او تموت
 من الشقية وسئل عن قتل الاعونة والسعاة والطلبة في الفترة فقال يباح لانهم
 ساعدون في الارض بالفساد. قيل انهم يجتنبون عن السعي بالفساد في ايام ^{الفترة}
 ويحتفون فقال ذلك امتناع ضروري ولو ردوا لعادوا كما نشاهد. قال لقد
 سألت السيد الامام ابا شجاع سرح عن ذلك فقال يباح قتلهم ويثاب قتلهم
 في الصيرفية سرح عن قتل الاعونة هل يحل قال السيد الامام الزاهد الصغار سرح

فقال ذكر الخصاص سراح في مختص ومن ضرب الضرائب حل قتله وهو اختيار
 بعض المشايخ سراح * من تفسير البستي ولهذا قلنا في اصحاب الضرائب والمكوس
 التي ياخذونها من امتعة الناس ان دعائهم مباحة واجب على المسلمين قبلهم
 لكل واحد من الناس ان يقتل من قدر عليهم من غير انذار ولا يقدم اليه
 بالقول لانه معلوم من حالهم انهم غير قائلين اذا كانوا مقيمين على ذلك مع
 العلم بخطره * في المغرب ضربت عليهم ضربة وضرائب من الجزية وغيرها
 اي اوجبت * في الكبير عا سراح اخذ سوق النخاسين مقاطعة من السلطان
 كل شهر بدراهم معلومة وكتب بذلك صكاً واشهد شهوداً قال ابو القاسم
 الصغار سراح ضل المقاطع والمقاطع عن سبيل الرشاد * ولو شهد الشهود حل بهم
 ائعن لان شهادتهم على باطل ولو شهد واعلى اقرار ذلك وهم عرفوا السبب فهم
 ماعنون فيجب ان لا يكونوا شهوداً في مثل ذلك وكذا في كل اقوال وهو بناء على الحكم
 وهذا يقتضي ما ذكرناه في الكبير ولو اظهر الرجل الضيق داره فينبغي ان يتقدم اليه
 ايداً للعدس فان كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء
 حبسه وان شاء اذ به سيطاً وان شاء انزعه عن داره لان الكل يصلح
 للتعزير * في الظهيرية ولم يذكروا محمد سراح التعزير ياخذ المال وقد قيل
 روي عن ابي يوسف سراح التعزير ياخذ المال يجوز للسلطان * في كفاية
 البيهقي ولو اشترى الذمي جارية مسلمة واستولدها تسع في قيمتها
 لانه لا يمكن الابقاء والازالة مجتانا فتسعى ويوجع الذمي ضرباً لو طسده
 المسلمة وللممنوع عن ماء البئر والنهران يقام عليهم بالسلاح اذا احتاج الى الماء

انه سارق وان المال عنده عذبه ويخون له ذلك وعامة المشايخ مخرج على
 ان للامام ان يعزله لا يثبته وجده في موضع التهمة والانسان يعزله لاجل التهمة
 كما لو آراه الامام يمشي فمع السارق وكما آراه جالساً مع القساق في مجلس الشرب
 وان كان هو لا يشرب كذا هنا وحكي ان عصام بن يوسف مخرج دخل حياذ^{بن}
 قيلة وكان اميراً ببلخ فأتى بسارق وقد اكره فقال الامير لعصام ايشي يجب
 فقال عصام على المدعي البينة وعلى المدعي عليه اليمين فقال الامير لها^{توا}
 بالسوط والعقابين فما ضرب عشرة حتى اقر واخرج السرقة فقال عصام^{تالله}
 ما رأيت جوراً أشبه بالعدل من هذا وعنه مخرج قال اتى بسارق
 الى امير الكوفة فبعث الامير الى الحسن بن زياد يسأله عن ذلك
 فقال الحسن سمعت ابن شبرمة مخرج يقول لا يتوصل الى العظم الا بقطع
 اللحم فمخرج الرسول واخبر فامر الامير بضرب السارق فاعترف واتى
 بالسرقة فندم الحسن مخرج على ما قال فركب واتى الامير فوجد السارق
 وقد اقر واتى بالسرقة من الكبري لص معروف بالسرقة وجده رجل
 يذهب في حاجته غير مشغول بالسرقة ليس له ان يقتله وله ان يأخذ
 ويأتي به الى الامام ليحسمه حتى يتوب لان الحبس للزجر الى ان يتوب
 مشروع * للص اذا دخل دار رجل يريد اخذ متاعه واخذ المتاع واخرج^{اخرجه}
 فله ان يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام قَاتِلْ دُونَ مَا لَكَ وَإِنْ
 مَرَّحَى بِهِ قَلِيلٌ لَكَ ان يقتله لان الحديث لا يتناوله في كراهيته رجل اطلع
 على الرجل وعلى الخائض ملاة فخاف صاحب الدار انه لو صاح به ياخذ

بالحياة ويهرب هل له ان يرميه قال بعضهم له ذلك اذا كانت الملائكة تسأ
 عشرة فصاعد قال الفقيه ابو الليث سراج اصحابنا لم يقدر واعلى هذا
 التقدير بل اطلقوا ان يرميه لقوله عليه السلام قَاتِلْ دُونَ مَا لَيْتَ بِهِ فِي كِتَابِ
 الصلوة ذكر السرقة التي شح قطع صلوة المسروق منه وقدر نصابها بدراهم
 ساروق حفر في جدار رجل ولم تنفذ الحفرة حتى علم صاحب المنزل فالتقى عليه حجرا
 فقتله فعلى عاقبته الدية وعليه الكفارة لان هذا اقل فيه شبهة الا باخذ رجل
 خرج قاطعا للطريق على ان يسلب امتهة الناس ويقتلهم ان استقبلوه فاستقبله
 الناس فقتلوه لا شيء عليهم لا نهم قتلوه لاجل ما لهم فان فر منهم ان بلغوه
 لو تركوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لا نهم قتلوا
 ما لهم رجل استقبله للصود ومعه مال لا يساوي عشرة دراهم حل له ان يقتلهم لقوله
 عليه السلام قَاتِلْ دُونَ مَا لَيْتَ واسم المال يقع على القليل والكثير ولو ان لصودا
 على قوم واخذوا متاعهم فاستعانوا بقوم حين خرجوا في طلبهم ان كان اسرا
 المتاع معهم او غابوا لكن خرجوا يعرفون مكانهم يقدر رونه على رد المتاع
 يجوز ان يقتلواهم وان كانوا لا يعرفون ولا يقدر رونه على رد المتاع عليهم لا يجوز
 يقتلواهم لانهم لا يتمكنون من الرد على اسرا بها فلا يشتغلون بالقتال للاسترداد
 لان الاسترداد لا يرد على باب الاموال قال في رجل يشتم الناس ان كان له مروة عظم
 وان كان دون ذلك يحبس وان كان شتا ما ضرب وحبس في المخلص
 ذمب اظهر بيع الخمر في المصر يمنع فان اذاعة انسان ضمن الا ان يكون
 اما ما يرى ذلك فلا يضمن كسر دنت الخمر ان كان باذن الامام

لا يضمن والآمن ^{هو} عز صاحبنا سرح انه يهدم على صاحب البيت الذي فيه
الحرق ولم ير وعنه شيء في احراق بيته شق نرق خمر مسلم يضمن الزق الا ان يكون
اما ما يرى ذلك فلا يضمن لانه مختلف فيه وامر المعروف والنهي عن المنكر فيما
دون المسلمين يحل وان كان يلحقه الضرب وان كان غالب رائد انه يقتل ^{يحل} لا
ذلك عبد اساء الادب فظلموا ان يغزوه لكن لا يجاوز به الحد وكذا
امرأته عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحبته يغزى رجل ^{حجب}
عليه الحد وهو ضعيف الحلقة فخيف عليه الحلات اذا ضرب يجلد جلد امقل
ما يتحمل جلا حتى يفا حشة ثم تاب وانا ب الى الله تعالى ولا .. ^{ضمة} عند القاء
فانه لا يقيم الحد لان المستر مندوب ^{سرح} وما ابو يوسف ^{سرح} ^{سرح} حنيفة ^{سرح}
اذا نقب عيت الله فادر كته وهو ينقب فاقتله ولا تحذر ^{سرح} وقال ابو يوسف
سرح حذره فان ذهب والا فارمه وان دخل سارق نخذ ان يكون معه شيء
فيرميك او يضربك فارمه ولا تحذره وقال لو ان لصا دخل دارا او اسلا ^ح
معه وصاحبها يعلم انه يقوي على اخذه الا انه يخاف ان ياخذ بعض ماله ولا يقدر
عليه وسعد ضربه وقتله سارق وجب عليه القطع فرفع الى القاضى ^{يقطعه} فلم
يصير انما لتقصيره في حق الله تعالى في العيون ولو ان سرح جلا .. ^{منه} فلو كان علم انه
امتنع لا يسمع السكوت عنه ينبغي ان يمس باله ^{منه} والدين لا علون .. ^{منه} لعداوة والحجة
ولو كان بحال لو نزلهم علم انهم لا يمتنع .. ^{منه} اعز ذلك فهو في معتد عن تركه ولو
نزلهم كانت افضل وبنال الثواب ولو كانت بحال لو منعهم
شتموه او ضربوه ولا يصبر على ما يصيبه فالافضل ان يترك فان كان

يعلم انه يقدر ان يصبر على ما اصابه فان علم به فاندر ينسب عمله الى عمل الانبياء
صلوات الله عليهم اجمعين وانى يوجد منك هذا في تحنيس الملتقط وجد
قتيل في دار وقال صاحب الدار قتله انا لانه اراد اخذ مالي وعلى المقتول
سيما السارق وهو قتلهم في ذلك فعن ابي حنيفة مراح انه لا شيء على صاحب
الدار وفي موضع آخر عليه الدية دون القصاص وكذا لو وجد رجل رجلا
يتقب منزله يرميه بحجر فيقتله وكذا اذا وجد مع القرابة او مع جار يته رجلا
يريد ان يزني بها وهي مكروهه وان سراه مع امرأة او مع محرمة له وهي مطاعة
على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا رجلا اذا ان يستكره غلاما او امرأة على الفاحشة
فعليهما ان يقتلاه فان قتلاه في ذلك قدم المكروه هدر ولا يجب بقتله شيء ولكن
هذا اذا لم يستطع الدفع الا بالقتل كذا عن محمد والشداد والفقهاء مراح ^{البحر} من دهر
اذا قتل رجلا وادعى من غير بيينة انه دخل ليسرق ماله وجب القود ان لم يكن معروف
بذلك وبه قال مالك واحمد خلا فالابي حنيفة مراح ^{في} في الصيرفية دخل بيته فرا
فاجرا مع امرأته او جار يته فقتله لا يجب القصاص وحله قتله وقال ان غلب
على ظنه انه يغلبه حل قتله وان غلباه يقتلهما قلت وهكذا في فتاوى الامام ^{جل} الآ
الاستاذ برهان الدين مراح قلت قال القاضي الامام بديع الدين مراح وفي
وجوب القصاص عليه قياس واستحسان في كتاب الاشربة وفي وجوب الدية
كذلك في النسفية وسئل عن امرأة حرمت على زوجها ولم يتخلص عنها الزوج
ولو غاب عنها سحرته فردته اليها هل له ان يحال في قتلها بالسم ونحوه ليتخلص
عنها قال لا يحل له قتلها ويبعد عنها باي وجه قد روي في المحيط سئل الشيخ الامام ^{رحم} الله

عن حلف بثلاث تطليقات فظن انه لم يحث فاستقنت المرأة فافيت بوقوع
الثلاث وعلمت انها لو اخبرت الزوج بذلك انكر اليقين فلها ان تحلل بعد ما
بارتها من زوجها بسفرا وغيره وتتقي عدتها وتعتد من الزوج الثاني ثم
تأمر الاول بعد الاياب بمجديد النكاح بشيخ دخل في قلبها بشبهة قال لها
في القضاء فلا لا نكاح الزوج وقوع الطلاق الثالث ولا بينة لهما واما فيما
بين الله تعالى فهي في سعة من ذلك وقد وقعت هذه الحادثة في زمن
سيد الامام الاجل ابي شجاع راج فسالته عن ذلك الفتوى فكتب انه يجوز
ثم سألته بعد ذلك بمدة فقال لا يجوز فلا يطلق لها ذلك فلعنه انما اجاب
بذلك في حق التي لا يوثق بقولها فلا يؤمن من ان كذب تطرقا في مخالطة
من يريد مفاها فتصور ذلك كحاطه وسئل الشيخ الامام الفقيه ابو القاسم
امرأة سمعت من زوجها انه طلقها ثلاثا ولا تقدر على ان تمنع نفسها منه هل
يسعي ان تقتله قال لها ان تقتله في الوقت الذي يريد ان يقربها ولا تقدر
على سهر الا بالقتل قال الشيخ الامام نجم الدين راج في فتاواه وهكذا كان
فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن عطاء بن حمزة والسيد الامام ابي شجاع وكان
القائد الامام الايبجا راج يقول ليس لها ان تقتله وكان يستدل بما
ذكره محمد راج في كتاب الاكراه ان السلطان اذا اكره امرأة على الزنا ففككت
لانا ثم بخلاف الرجل اذا كان مكرها على الزنا حيث ياتم واذا لم تاتم ان تو^{طأ}
وهي مكروهة لم تكن مضطرة الى قتل الزوج قال الشيخ الامام نجم الدين راج
فكفي له جواب السيد الامام ابي شجاع راج يقول لها ان تقتله فقال انه رجل ^{كبير}

وان من مشائخنا الكبار ولا يقول القول الا عن صحة فالاعتماد على قوله في
فتاوى الشيخ الامام الفقيه محمد بن الوليد السمرقندي راجع في مناقب أبي حنيفة
مرجوع عن عبد الله ابن المبارك عن أبي حنيفة راجع ان من طلق امرأته
ثلاثاً ثم قصد لها ما فيها تزده عن نفسها ولها ان تقتله. وفي آخر كتاب
الاستحسان ان اشهد عند المرأة شاهداً عدلان ان نروجهما
طلقها ثلاثاً وهو يحد ذلك ثم ماتا او غابا ان شهد القاضى ^{يسمى}
ان تقيم معه وان تدعه لقربها فان حلف الزوج على ذلك والشهود
قد ماتوا فردها القاضى عليه لا يسعها المقام معه وينبغي لها ان
تقتدي بما لها او تقرب منه وان لم تقدر على ذلك قتلته متى علمت
ان يقربها لكن ينبغي ان تقتله بالدواء وليس لها ان تقتله واذا
هربت منه لم يسعها ان تعتد وتتزوج بزوجه آخر. قال الشيخ الامام
الاجل شمس الامنة السرخسي راجع في شرح كتاب الاستحسان هذا جواب الحاكم
واما بينها وبين الله تعالى اذا هربت فلها ان تعتد وتتزوج بزوجه آخر والله اعلم
في فتاوى الحجة واذا كان الذي طلقها ثلاثاً يقربها بالحرمه وينكر عند القاضي
فان امرها القاضي بطاعته فانها تكون معذورة والاثم على الزوج المطلق
قال الحجة ان جد داع عند اصحاب القاضي كان اقرب الى التجاوز والعذر
وفي الفتاوى عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة راجع اذا اضطرت
المرأة في الحرام وتحاف الله تعالى جائر لها ان تدفع الحرام عن نفسها بان
تقاتله وتقتله لانه لا حيلة لها عن التخلص عن الحرام الا بهذا ودفع الظلم

والأشهر من نفسها واجب. قال شداد مروح جاز لها أن تقتله لأنه مباح الدم
لأن الزنا بالموتة الواحدة يجب الحد والوجع فكيف بمرات كثيرة. قال شداد
مرح يقتله بالسهم وإن كان بالعسكيت يكون مباحا ولكن عسى أن لا تصدق
المرأة فيطلب منها القصاص فإذا قتله بالسهم لا تخاصم بالمقتصاص فلما نزلنا
سرا وأرتكب الحرام سرا يقتل سرا وبما خذ من الخلاصة والد عار محزون
أبد الحق تعرف توبتهم من التماس خانية ويجس الد عار والذي ينهم
مخوفون على المسلمين وأهل الفساد حتى تعرف منهم التوبة والد عار من
يقصد ثلاث أموال الناس أو أنفسهم أو كليهما فإذا كان يخاف على الناس
منه في النفس والمال حبس في السجن حتى تظهر منه التوبة ثم من أن يلحق
وأما الذي يسقى الناس البئج والشكوان وجوز بوا وجوز قاتل و
نحوها مما يذلل الناس ويذهب بالعقل ثم يأخذ ماله فإن هؤلاء لا يقتلون
ولكن يعاقبون العقوبة الشديدة ويجسون حتى تعلم توبتهم ويعززون
ما أخذوا من الناس من الفتاوى العتابية وعن أبي يوسف مروح إذا
عرف الإمام الخناق أو أقر أو أصيب معه مادة الخناقين ومعه المتاع امره
بضرب عنقه وصلبه وكذا من يطعم البئج أو وجد قاهرا أو أصيب معه الطعام
الذي فيه البئج ومتاع الناس أن كان الأمر فيهم طاهرا فذلك إلى الإمام
من الغوامض وإن في البيانات والمعاملات والد ماء يعمل بغالب الرأي
وهو كالعالم القطعي في حق الأحكام من المحيط الأبرى أن اراقة الدم بالكبر
يجوز حتى أن من دخل في بيت رجل مشاهرا سلا حار وقع في قلبه أنه أمانه

ليقتله كان له ان يقتله من الجواهر سئل عن قتل الزنور والمضرات الموتية
كالكلب وغيره هل يجوز قال يجب قتل الآدمي المودى فضلا عن غيره اذا
كان موديا والله اعلم من المضرات وكيفية الصلب ان تغرز خشبة في ^{ال}أ
ثم يربط عليها خشبة أخرى فيضع قدميه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه
خشبة أخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح في ثدييه الايسر و
يمحص الرمح حتى يموت به من الغياثية خدع امرأة رجل وابنته
الصغيرة واخرجها من منزل زوجها وابيها فانهم يحبس حتى ياتي بها ويعلم عن
حالتها من التارخانية عن ابي يوسف روح رجل سرق صبا فسرق من يده
ولم يستين له موت ولا قتل يضمن ولكن يحبس حتى ياتي به ويعلم حاله وفي
القدوري لو غضب صبا حراما من اهله فرض ومات في يده فلا ضمان عليه
من المحيط في كتاب العصب في الفصل الرابع عشر في غضب الحر والمدبر و
المكاتب وام الولد في المتقى ابن سماعة عن محمد روح في رجل خدع امرأة رجل
وابنته وهي صغيرة واخرجها من منزل ابوها او زوجها قال اجسه حتى ياتي
بها ويعلم حالها وفيه ايضا عن ابي يوسف روح رجل سرق صبا فسرق من يده
ولم يستين له موت ولا قتل يضمن ولكنه يحبس حتى ياتي به ويعلم حاله وفي
القدوري لو غضب صبا حراما من اهله فرض ومات في يده فلا ضمان عليه لان
الحر ليس بحمل العصب حتى يجب الضمان لصورة هذا الفعل ولا يضمن بالموت
لان امره يجبر عليه لا صنع فيه لاحد ولو عظمه سبع في يده او نهشه حية فمات
سعى عليه العاصب الدية وكذلك لو وقع عليه حائط او وقع في بئر كان على ^{قوله}

الغاصب الدية .. من الظهيرية ولو غصب صياحرا وغاب عن يده لا يدري
 أقتل أم لا يحبس الغاصب حتى يخبر له أو يعلم أنه قد مات لأنه واجب الورد
 كالكاتب من دهر الجور إذا غصب حرا ومات في يده لم يضمن وإن كان
 صغيرا رجل خدع امرأة رجل حتى وقعت الفارقة بينهما من الكبرى في كتاب
 الحد، وفي الفصل الثاني في القذف وإساءة الأدب رجل خدع امرأة رجلا
 أو ابنته وهي صغيرة فأخرجها أو نزل وجهها من رجل قال محمد سرح حبسه
 بهذا إلى الأبد حتى يردّها أو يموت .. من الخاوي وعنه محمد سرح عنه خدع
 امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة فنزل وجهها من رجل قال حبسه بهذا إلى الأبد
 حتى يردّها أو يموت .. من الظهيرية في كتاب أدب القاضي في الفصل الثاني
 فيما بوجب الحبس والملازمة إلى آخره يحبس حتى يحدث توبة أو يموت لأنه
 ساع في الأرض بالفساد وسبيله ما ذكرناه من الدارجية عن أصحابنا سرح
 اعتاد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته .. من عمدة القضاة والسياسة
 بعد الحد يحبس ليتوب والزاني لا يحبس والمسارق إذا كان معروفا بها ولم يؤجل
 بالسرقة يحبس .. من التآريخانية قال محمد سرح في رجل سرق غير مرة فجلّ هذا
 واحدا فهو ذلك كله بخلاف ما لو أقيم الحد عليه مرة ثم سرق ثانيا .. من الخاوي
 ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس فإني حبسه وأخلّده في السجن إلى
 أن يتوب .. من الخانية ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلّد
 في السجن إلى أن تظهر التوبة .. من التآريخانية ويظهر فيهم سيماء الصالحين .. من جواهر
 الفتاوى جماعة في دار رجل دخل واحد منهم في بيت صاحب الدار وأخذ قماشه

ثم أقر فانه يستوجب التعزير والجس الطويل وعليه سرقة الامتعة او قيمتها ان كانت
هالكة. من شرح شيخ اكل الدين ودفع الضرر بقدر الامكان واجب ولهذا
اجمعت الصحابة رضي عن علي وجوب نصب الامام من شرح وصول الصغار سئل
رضي عن قتل الظلمة في دار الاسلام هل يجوز ام لا قال اذا اخذ الحرام ويقول
اعطني حقي واعتقد الباطل حقا يحكم بكفره ويباح قتله. وسئل الشيخ الامام ابو
بن محمد راجع عن هذه المسئلة فقال سمعت عن بعض مشايخنا يخرج قال انما يباح قتلهم
دفعاً لشرهم لا كفرهم ودفع الشر واجب ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم خمس
من الموزيات يقتلن في الحل والحرم فانه يقتل يبدن ما لا ذى غلبا الغراب والحذأة
والفأرة والعقرب والحية. وفي رواية الكلب العقور وهذا الظالم في معنى هذه
الخمسة. الا يرى ان قتل البقاة وقطاع الطريق يباح دفعاً لشرهم وان لم يحكم بكفرهم
كذلك هنا خصوصاً على اصل الصحاح يباح فان علة القتل انما هو لغراب لا الكفر
من القنية قال المديون لداث انه اذ نزع الي القبالة واقر انه لا شيء لك علي و
الا فوال ان في يديك ذهب شمس الملك فدفع القبالة واقر انه لا شيء عليه فهذا
في معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس الملك و
مصادره وقتله وكان خيراً امواله عند الناس وكل من يخبر عنه الغمان ان عند
ماله يؤخذ ويؤذى ويطلب منه ذلك. ويجزم اجابره بغير حجة معتبرة وكان
ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول قلت فعلى هذا اتخوهم
بالجزاة انه وجد مال الغائب عند البقرة وعملهم بعد الفتنه العامة في معنى
الاكراه ايضاً الى ان يسكن هذه الفتنه ويعود الامن في الاموال والاندراج

فقد جليده وكذا اذا شهد الشهود من ابناء بيع ويقتل الساحر اذا علم منه السحر
في قول ابي حنيفة سرح ولا يستتاب وان قال انه يترك السحر ويتوب منه وقد شهد
الشهود بان الساحر الان واقف على نفسه بذلك لا تقبل التوبة منه ولو قال كنت
موتة وقد تركته او شهد الشهود بذلك قبل منهم دخلي سبيله - وذكر في البرامكة
انه تقبل توبة الساحر - وقال ابو يوسف سرح اذا اقر على نفسه بان يترك سرح ويحصد
يفعل لا يعترض له حتى ينكم بالشرك ويستتاب - وذكر الفقيه ابو الليث سرح في نوازله
قال ابو بكر سرح يقتل الساحر والحقاق فان تابا لا تقبل توبتهما - وقال ابو الليث سرح ان
اخذ ابعد التوبة قبلت توبتهما وان اخذ اقبل التوبة لا يلتفت الى توبتهما - من الحكمة
وساحر يسحر وهو باحد لا يدري كيف يفعل ولا يقرب فلهذا يقتل ولا يستتاب اذا اخذ
وثبت منه ذلك وساحر بالتجربة والامتحان غير معتقد به فذلك ليس بكار اذا
تقدم منه الاسلام - من الاحقاق قال الامام ابو منصور ليس كل سحر كفرا الا اذا كان
شرطا شرط في الايمان فيكون سرقة يقتل به الذكور لا الاثبات والذي فيه اهلاك
النفس فحكمه حكم قطاع الطريق يستوي فيه الذكر والانثى ولهذا اختلفت الروايات
في السحرة انما هل تقتل وتقبل توبة الساحرة كما قبلت توبة سحرة فرعون - من التفسير
الكبير وقد رأيت بعض الافاضل من اصحاب ابي القاسم الراودي رج قد اجتازها
وهو من اشد الناس انكار السحر فولي حكومة بعض بلاد الهند فقام بهامدة
ثم رجع اليها وهو يصف الاعاجيب ويحكي عن السحرة الا فاعيل ونريم ان المشاهدة
اغنته عن الشهادة وكان يقول انما يستمر ويظهر في بلاد الكفر حيث لا ترفع الا
بالاذان ولا تسمع تلاوة القرآن فاذا سمع ذلك بطل سحر السحرة وقد ذكر الجصاص

في كتب احكام القرآن ان ذلك كله منخرقة وخذلعة وليس لها حقيقة بنى هذه المسئلة
 على قول الشيخ ابي بكر الرازي ثم قال واذا تعلم السحر معتقدا اهل يكفر قال عندنا يكفر
 بذلك خلاف قول الشافعي مراح يدل عليه قول الله تعالى ولكن الشياطين
 كفروا يعلمون الناس السحر قال وسواء قتل بسحره او لم يقتل فانه يقتل الساحر ^{عندنا}
 حد الا قصاصا. وعند الشافعي مراح ان قال سحري يقتل وقد قلت به فلا
 فانه يقتل قصاصا والخلاف يتصور في هذا الفصل اذا تعلمه غير معتقدا ^{للب}
 لم يقتل ولم يكفر الا ان يتكرر منه القتل فانه يقتل للمسي في الارض بالفساد. وقال
 وذكر الشافعي مراح هذه المسئلة على وجه آخر فقال يستعمل السحر عندنا يكفر ولا
 يقتل توبته وعند الشافعي مراح لا يكفر ويقتل توبته. واما احكام السحر فقد روى ^{الحسن}
 بن زياد عن ابى حنيفة راج ان الساحر يقتل اذا علم انه ساحر ولا يستتاب وان
 اقر وقال كنت مرة اسحر ثم تركت ذلك منذ زمان قبل منه وكنت لك ان شهدا
 عليه ان كان مرة ساحرا وانه ترك السحر وكنت للمسلم والذمي والحر وال
 العبد من اقر منهم انه ساحر فقد حل دمه ويقتل ولا تقبل توبته. وعن
 علي الرازي مراح قال سألت ابا يوسف عن ابى حنيفة مراح في الساحر يقتل
 ولا يستتاب لم يكن بمنزلة المرتد فقال الساحر قد جمع مع كفره السعي في الارض
 بالفساد قال قلت لابي يوسف راج ما الساحر قال الذي يفيض له من العمل مثل
 ما عمل اليهود بالنبي عليه السلام وعلى ما جاءت به الآثار ان اصاب به قتلا
 قتل فان لم يصب به قتلا لم يقتل لان لبين بن عاصم سحر النبي صلى الله عليه وسلم
 فلم يقتله اذ لم يصب به قتلا. قال ابو بكر ليس فيما ذكره بيان معنى السحر الذي يستحق

فاعله القتل ولا يجوز ان يظن بابي يوسف سراج انه اعتقد في السحر باعتقاد
 المشوية من العامة انه سرق قدس روت على اتصال الالم من غير حاسة
 ويجوز ان يكون ما فعله لبس بن المعاصم يسعى للادوية ونحوها قلت في
 انكار الجب بركات غير صحيح ونحن نقول ان العين قد تصيب من غير
 حاسة وقد وردت به الاخبار المتواترة وليس ذلك حاسة وكذلك
 ما فعله اليهود من طريق الوهم وما يفعلونه من رفع اليد عن بقعة الى
 بقعة وفي الاخبار الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم نفوذ الحسن
 والحسين رضي الله عنهما بالمعوذتين واما السحرا اذا كان ذميا فيقتل^{ام}
 لا غنى يقتل وعند المتأرجح لا يقتل الا ان يضرب بالمسلمين فيقتل لنقض العهد
 ثم رجع بنا القول الى حكاية قول ابي بكر قال قال الشافعي سراج اذا
 قال السحرا ما اعمل عملا من السحر فاحطى واصيب يعني القتل وقد ما
 هذا الرجل من علمي ففقه الديانة وان قال محري يقتل وقد تعدت قتل
 فلان بذلت قتل قودا وقد روى الرواة ان عمر رضي الله عنه كتب الى بعض النواحي
 وامر بقتل كل ساحر وساحرة قلت وبلغنا ان عمل السحر لا يتم الا بتعظيم
 الشياطين واستجابتهم والتبري من الاسلام والشرعية والاختلاص
 من الدين نفوذ بالله منها فمن الممكن ان يجيبه الشياطين على حسب اجابته
 ويطيعوه على حسب طاعته فيقر بواله البعيد ويسهلوا له العسير فاما ما كان
 من معجزات الانبياء عليهم السلام من الشقاق القمر وانفجار الحجر وفلق البحر
 حياء الموتى ونحو ذلك فعاد الله ان يكون ذلك في وسع الشياطين ومن منة المتجيبين

وبالله التوفيق :- واما الرقى والغرائب فما كان منها من الاستشفاء بكتابه ^{عليه} الله
والاخر التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حرز ابي حنيفة
وغیره فانه صحيح وجاز ان يكون له تاثير ما كان من كلام لا يعرف معناه لم يجز
الاستشفاء به ولهذا كره من كره الرقية بالعبانية والسريانية ونحوهما وكره
تعليق التمام وانما السحر من استخراج الشياطين للطاقة جوهر الشياطين وروقة
افهامهم :- وقال بن مسعود رضي الله عنه في السحر في الجاهلية العضة واصل العضة شدة ^{اللب}
وتقوية الكذب وحده السحر فعل يخفى سببه ويؤرم قلب الشيء عن حقيقته :- من الاحياء وهو نوع
يستفاد من العلم بخواص الجواهر وبامور حسابية في مطالع النجوم فيتحذ من تلك ^{الجواهر}
هيكل على صورة الشخص المسحور ويترصده له وقت مخصوص في المطالع
ويقرن به كلمات يتلفظ بها من الكفر والفحش المخالف للشرع ويتوسل
بسببها الى الاستعانة بالشياطين ويحصل من مجموع ذلك بحكم اجراء العقاد
احوال غريبة في الشخص المسحور :- من كشف الغوامض الاصل في وجوب
التعزير ان كل من ارتكب منكرا كبيرة ليس له حد مقدر في الشرع او
اذى مسلما بقوله او بفعله فانه يجب التعزير عليه الا اذ كان الكذب
ظاهرا في قوله :- من الكبرى وكذا لك لو قال يا كلب يا خنزير يا حمار يا نسي
يا قرد يا ذئب لانه ما قد فقه بمعصيته ولا الحق به شيئا انما الحق الشين ^{بتنبيه}
لان كل واحد يعلم انه كاذب فيما قال ومنه وكل جنابة ليس فيها حد مقدر
فالغزير فيها واجب :- من شرح الطحاوي ومن جن جنابة ليس فيها حد مقدر
وجب التعزير عليه :- من القينة جعلت كل من ظلمني في حال وسعه في الدنيا

والأخوة سواء ظلمني في نفسي أو مالي أو عرضي يعزير الظالم بهذا القدر مع الندم
من الحسامية والتعزير إنما يجب في الشيء الذي لو فعله المقذوف به وجب عليه
التعزير فإذا نسبته القاذف إليه يجب عليه التعزير من شرح الوقاية واعلم
أن الألفاظ لا تدعي لعباً لا تعد ولا تحصى فالواجب أن يذكر لها ضابط
تعرف به أحكام جميعها فاقول قد عرفت أن نسبة المحضن إلى الزنا يوجب حد
القذف فنسبته غير المحضن كالحد والكافر إليه لا يوجب الحد لا بخطا طرفيهما
بل يوجب التعزير لا شاعده الفاحشة ونسبته المحضن إلى غير الزنا لا يوجب القذف
فهو يوجب التعزير أم لا فنسبته إلى فعل اختياري يجرم في الشرع ويعذر
في العرف يجب التعزير والآ لا إلا أن يكون تحقيراً للاشراف . وإنما قلنا إلى
فعل اختياري احترازاً عن أمور الخلقية فلا تعزير في ياحمار لأن معناه الحقيقي
غير مراد بل معناه المجازي كالبلبل مثلاً وهو امرئ خفي وكذا القرد يراد به قبيح الصورة
والكلب يراد به سيئ الخلق إلا أن يقال لا لفساد شريف النفس كعالم أو علوي
أو رجل صالح فانفسد أهل الأكرام فيعزروا بها تشبه بخلاف الأبرار إذا يتفوهون
بأمثال هذه الكلمات كثيراً ولا يبالون من أن يقال لهم وإنما قلنا يجرم في الشرع
عن أفعال اختيارية لا تحرم في الشرع مع أنه يعد عاراً في العرف كالجأ ونحوه يذم
دني الأهل وكذلك بالفارسية يأنكس أن قيل للاشراف عزراً وغيرهم لا الأيوبي
أن السوقية لا يبالون بأفعال فيها الخسة والدناءة . وإنما قلنا يعد عاراً في
العرف احترازاً عن أفعال اختيارية تحرم شرعاً ولا يعد عاراً في العرف كلعب النساء
والقناء وأعمال الديوان في زماننا ثم كيفية التعزير وكيفته تقوضان إلى رأي

الامام فبراعى عظم الجناية وصغرها وحال القاتل والمقول فيه من تناسخاته
 وفي الكافي هو تاريب دون الحد وفي نصاب الاحتماب الفرق بين الحد والتعزير
 من وجوه: أحدها ان الحد مقدر والتعزير مفوض الى راي الامام الثاني ان
 الحد يد بأشبهات والتعزير يجيب مع الشبهات والثالث ان الحد لا يجيب
 على الصبي والتعزير يشرع عليه والرابع الحد يطلق على الذمي ان كان متهما
 والتعزير لا يطلق عليه وانما سمي عقوبة لان التعزير يشرع للتطهير والكافر
 ليس من اهل التطهير وانما يسمى في حق اهل الذمة اذا كان غير متدبر عقوبة
 ومن موجبات كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير وفيها الممانعة في احكام الشريعة
 ومما يوجب التعزير ما اذا رفع انسان بكرا فزال عذرها بالرفع غير
 ارفع اتفاقا وحق من المهر على الاختلاف كذا في متفرقات حدود الذخيرة
 ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن سستم من محمد راح فيمن قطع ذنب برذون
 او حلق شعر جارية وفي جنایات الذخيرة ومنها ما لو اكره السلطان رجلا
 على قتال مسلم بغير حق ووعد به بقتله ان لم يقتله فاستأص على السلطان والتعزير
 على لقائه عند ابي حنيفة ومحمد راح ومنها ما اذا اكره الرجل غيره على الزنا
 يجيب على الذي اكرهه التعزير وعلى الزاني الحد على قول محمد ومحمد راح وهو
 قول ابي حنيفة راح ثم راجع وقال لا يجب للشبهة ولكن يعزير ويجب العقر
 من الكفاية في الاكراه ومن موجبات التعزير الزهد البارد وفي ايواقيت
 روى ان رجلا قد وجد ثمرة ملقاة في سوق الهند ينة في نر من عمر بن
 الخطاب رضى فاخذها وقال من فقد هذه الثمرة وصويك كلامه ويعرفها

ومراده من هذا الكلام اظهار نرهده وورعه ودياته على الناس فسمع
 عمر رض كلاه وعرف مراده فقال كل يا بارذ فانه وسرع يغضبه الله تعا
 وضربه بالدرّة فان سأل سائل ان المحتسب اذا اخذ بعض البغايا وامر بالتعزيب
 عليها بما يتكشف رؤسهن او ذراعهن او قد مهن فهذا منكرا آخر
 الجواب عنه ما روي ان عمر رض بلغه عن ثائفة في ناحية المدينة فلماها
 حتى يجهر عليها وهي في منزلها فضربها بالدرّة حتى سقط خمارها فقيل له يا
 المؤمنين ان خمارها قد سقط فقال انه لا حرمة لها في الشريعة معناه انها
 اشغلت بما لا يحل لها في الشريعة فقد اسقطت بما صنعت حرمة نفسها و
 بالاماء هلك اذكر في شرح ادب القاصي للخصاف في آخر باب الثلثين -
 وان رأى المحتسب رجلا مع امرأة في الطريق يتحدّثان فماذا يصنع بهما -
 الجواب ما روي ان عمر رض رأى رجلا مع امرأة يتحدّثان في الطريق فغزرها
 بالدرّة فقال الرجل هي امرأتي فقال له لو كانت امرأتك فلم لا تدخلها في بيتك
 ثم ندّم عمر رض على ضربيهما وتفكر في ذلك فجاء الى أبي ابن كعب رض فالتقاء
 فقال عمر رض لم احضر طن او انما جئت لتفتي عني عقدة في قلبي فقال لا تلمني يا
 امير المؤمنين فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من دخل عليه اخ
 مسلم فالتقاء وسادة له غفر الله لهما جميعا قبل ان يجلس عليهما ثم قال عمر الي
 رأيت رجلا مع امرأة يتحدّثان في الطريق فضربتهما بالدرّة فقال الرجل
 امرأتني فندمت على ذلك فقال يا امير المؤمنين انت مؤدّب المسلمين والواجب
 عليك ان تحفظ المسلمين في الطريق فلو كانت له امرأة فلم يدخلها في البيت

ففرح بذلك عمر رضي الله عنه ثم جعل أبي يكي فقال له عمر انما جئت لتفزع عنك فلم
تكي فقال تذكرت حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذا اجتمع الاولون والآخرون يوم القيمة ياتي الاسلام بحسن الصورة
ليطلبك ويقول اغرتك الله يا عمر كما اغرتني قال فسيجد عمر رضي الله عنه
رقاب شكر الله من قسمة الميراث من الكفاية وفي الفتاوى التعزير على
مراتب تعزير اشرف الاشرف كالقهاء والعلوية وتعزير الاشرف كالقضاة
وتعزير اوساط الناس وتعزير الخساسة وتعزير اشرف الاشرف
الاعلام لا غير وهوان يقول القاضي بلغت قلت تفعل كذا وكذا وتعزير الاشرف
الاعلام والجرا الى باب القاضي وتعزير اوساط الناس الاعلام والجرا الى
باب القاضي والجس وتعزير الخساسة الاعلام والجرا والضرب
والجس مع ذلك ثم قد يكون التعزير بالجس بالصفع وتعزير
الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وفي الخانية
وعن محمد سرح رجل يشتم الناس وهو محترم له مروة يؤعظ ولا يجس
وان كان دون ذلك يؤدب وان كان شتا ما يضرب ويجس وفي
في الظهيرية وقد يكون التعزير نظر القاضي اليه بوجه عبوس ولم يذكر
محمد سرح في شيء من الكتب التعزير باخذ المال وقد قيل مروني عن
ابي يوسف سرح ان الزجر والتعزير من السلطان باخذ المال ولا خلافا
بين العلماء اخذ لا يبلغ بالتعزير الحد وفي الفتاوى الخلاصة والتعزير
المال ان رأى القاضي او الوالي جازر ومن جملة ذلك الرجل لا يحضر

الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال بم. بعد هذا اعتبر ابو حنيفة سراح حد العبد
 وذلت اربعون فقال ينقص عنه سوط ويضرب تسعة وثلاثون سوطا ^{سوف} وهو ^{سوف} ابو
 سراح اعتبر حد الاحرار وذلك ثمانون سوطا وقال ينقص عنه سوط ويضرب
 تسعة وسبعون وهو في الكافي وهو قول سراح بم. قال في رواية اخرى ^{ينقص}
 خمسة ويضرب خمسة وسبعون والاول اصح وقول محمد سراح في الكتاب ^ب مضطرب
 ذكر في بعضها مع ابي حنيفة رج وفي بعضها مع ابي يوسف سراح وهو في جامع ^{الجامع}
 وفي العبد ما بين خمسة وثلاثين الى ثلثة بم. وهذا الاختلاف في أقصى التعزير
 وأما ادناه مفوض الى رأي الامام يقيم بقدر ما يرى من المصلحة فيه وفي الظهيرية
 اقل التعزير لا ينقص عن ثلث جلادات بم. وينبغي ان ينظر القاضي في سببه
 فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب بعارض يبلغ التعزير اقصى غايته
 مثاله اذا قال لامرأة الغير اولام ولدا لغيره ولدانية يجب عليه ^{اقصى}
 غايات التعزير لان الحد لا يجب هنا لعدم احصاء المقدونف وهذا من ^{جنس}
 ما يجب به الحد فيبلغ التعزير اقصى غايته وان كان من جنس ما لا يجب به الحد
 نحو ان يقول دغره يا خبيث يا فاسق يا شارب الخمر حتى وجب التعزير فالتعزير
 منوفى الى الامام وفي حد والاصل يبلغ التعزير غايته في موضعين احدهما
 اذا اصاب من الاجنبية كل محرم غير الجماع والثاني اذا اخذ السارق في البيت
 بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج اما فيما عدا هذين الموضعين لا يبلغ ^{سوف} وقال
 ابو يوسف سراح التعزير على قدر عظم الجرم وما يرى الحاكم في احتمال المضروب
 فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي الكافي وعن ابي يوسف سراح انه يقرب كل

نوع من باب تغزير اللبس والقبلة حد الزنا والقذف بغير الزنا من حد القذف
 * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف راجح في والي غزير مائة فئات ^{الزنا}
 قال لا يجهته * وفي الذخيرة فان زاد على المائة فئات فنصف الدية في بيت
 المال لان هذا خطأ من الوالي فان جاء من ذلك ما يعلم انه عمد وليس خطأ
 فهو على عاقبته * في الامالي عن أبي يوسف راجح لو ان قاضيا رأى تغزير
 مائة فقد اخذ ياثر وان ضرب اكثر من مائة فهو جائز وانما يجب التغزير بان
 يرتكب منكرا ليس فيه حد مقدس شرعا او يقذف غيره يقذف لم يجب عليه
 حد مقدس * وفي شرح الطحاوي او اذى مسلما بغير حق بفعله او قوله وفي
 الظهيرية سئل محمد راجح عن رجل يؤخذ في بيته الخمر وهو فاسق او يوجه
 القوم مجتهدين عليها ولم يؤم احد يشربونها غير انهم جعلوا مجلسا ^{لشربها} من شربها
 هل يغزر قال نعم وكذلك الرجل يوجد مع ركوة والركوة رقيق وقد كان
 بعض العلماء يقول في عهد أبي حنيفة راجح يقام عليه الحد كما ^ب في علي الشا
 وحكي عن أبي حنيفة راجح انه قال لهذا القائل لا يحد وفي القيمة يضرب المسلم
 ببيع الخمر ضرا وجميعا بخلاف الذمي وفي الحاشية وكذا المقيم اذا انظر
 في رمضان متعمدا يغزر ويجبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى ^{قطار} الا
 ثانيا وكذا المسلم ببيع الخمر وباكر الوبوا ولا يرجع عنه فانه يغزر ويجبس وكذا
 المغني والمختار والبا مجتة يغزر ويجبس حتى يحدث توبة وكذا المسلم اذا
 شتم الذمي يغزر به وفي الحادي وعن أبي يوسف راجح في الذي يبيع الخمر
 ويشربه ويترك الصلاة احبسه واخذه في السجن واؤدبه ثم اخرجه ^{من بيته}

بالقتل والسرقة وضرب الناس فأتى أجسده وأخلده في السجن إلى أن يتوب^ب
 وسئل أبو بكر لا سكاف راح عمر له عبد فاساء الأديب قال لا ينبغي له أن
 يضربه ولكن يرفعه إلى الحاكم ليكون هو الذي أذنبه لأن التعزير ليس له
 حد مقدر فليس إليه التعزير قال الفقيه هذا خلاف أصحابنا راح فان عندهم له أن
 يعزروه ويبدنواخذ ولا يبلغ به الحد وكذا امرأته لقوله تعالى وأضر بؤهن^ب إباح التعزير
 للنساء عند الحاجة إلى ذلك وفي الاستغناي ثم أعلم أن ضرب الزوج امرأته إنما يباح
 فيما إذا ضربها لمنفعة نفسه كما إذا ضربها ليعيدها إلى منجعتها^ب لا يرى أنه ليس له
 أن يضربها على ترك الصلوة وفي النوازل سئل أبو القاسم عن الساحر هل يقتل أو
 تقبل توبته قال الساحر على ثلاثة أقسام ساحر كافر دعى إلى إخلو ما فعله شيئا^ب
 عن دعواه ذلك ويقول الله خالق كل شيء وتبرأ منه فانه تقبل توبته والآخر
 ساحر يسحر بالامتحان والتجربة غير معتقد به فليس ذلك بكافر والآخر ساحر^ب
 وهو جاحل لا يدري كيف يفعل ولا يقرب به فهذا لا يستتاب ويقتل إذا أخذ وقال
 وكان ببغداد نصرانيان مرتدان إذا أخذ أقابا وإذا تركا عادا إلى الأرثوذكس^ب
 قال أبو عبد الله يفتلان^ب في الكبري رجل خلع امرأة رجل وهي صغيرة فأخرجها
 ونزوحها من رجل قال محمد راح أجسده بهذا حتى يردّها أو يموت^ب في كتاب البيوع
 عبد يطلب من مولا البيع وهو مقر أنه يحسن صحبته يعززه^ب من السراجية من الرجل
 إلى مذهب الشافعي يعززه^ب وحكي أن أبا حفص بن عبد الله رأى أبا حفص الكبير
 التجاري أو تحل إلى مذهب الشافعي راح لكثرة الشفعية فامر بالتعزير والتقي
 عن البلدة وفي النسفية سئل عن شفعوي صار حنفيا ثم أراد أن ينتقل إلى^ب

الشافعي هل له ذلك فقال الثبات على مذهب أبي حنيفة رج خير وأولى فقال
 هذه الكلمة أقرب إلى الالة وأرفق مما أجاب القاضي الإمام أبو الحسن
 للتأويل يرجع عن هذه المسئلة انه يغزر هذا البائس المرتد اشد التغير
 حتى يترك المذهب الردي ويجمع إلى المذهب السديد وهو في جواهر الفوائد
 قال حنفي انتقل إلى مذهب الشافعي راح قال فخر الدين محمود بن محمد راح
 اكر اين مرد عامي ست ساقط القول والشهادة تؤدوا از فاسقان بتر باشند
 واكر از اهل علم ست مبتدع وضال كرد و واجب بود منع و زجر و ي و حك
 ان رجلا من اصحاب أبي حنيفة راح خطب إلى رجل من اصحاب الحديث
 ابنته في عهد الشيخ أبي بكر الجوزجاني فابى الرجل ان يزوجه الا ان يترك
 مذهبه لمذهب اصحاب الحديث فيقر أخلف الامام ويرفع يده عند
 الاخطاط ونحو ذلك فاجابه إلى ذلك فزوجه فقال الشيخ في مجلس العامة
 بعد ما سئل عن هذه الحادثة وبعد ما اطرق راسه وسكت النكاح
 ولكن اخاف على هذا الرجل ان يذهب ايمانه وقت النزاع فقبل له
 ولم ذلك قال لانه استخف بمذهبه الذي هو حق عنده وتركه لاجل جيفة
 منتنة فاحذ مذمها هو عنده ليس بحق افلا اخاف على ايمانه لا استخفافه
 بدينه قال ولوان رجلا من اهل الاجتهاد بري من مذهبه في مسئلة
 او في اكثر منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب والسنة او غيرها من
 الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان محمودا ما جورا فاما الذي لم يكن
 من اهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب في غير

الله نيا وشهوتهما فهو المذموم الآثم المستوجب للتأديب والتعزير لا برتابه
 المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه حتى حكى ان رجلا في عهد الشيخ
 ابي حفص الكبير ترك مذهبه وكان يقرأ خلف امامه ويرفع يديه عند
 الركوع ونحو ذلك فاخبر الشيخ بذلك فغضب الشيخ وعنف وامر السلطان
 حتى امر الجلاء بان يضربوا بسياط عند الصيارفة حتى دخل فاس على الشيخ
 ويشفعوا اليه وقابوا داخلوه عليه فعرض عليه ما يجب عرضه من باب
 الدين ثم خلى سبيله ثم هو في المشتق وشهادة المراتين مع الرجل في التعزير
 جائزة وليس على القاذف حبس حتى يسأل عن الشهود وهو في الثانية و
 التعزير حق العبد يجوز فيه الا براء والعفو والشهادة على الشهادة وتحريم
 فيه اليمين ثم اذا قال لغيره يا فاجر فعليه التعزير وكذلك اذا قال لغيره
 يا خبيث يا فاسق وهو في الكافي وهو ليس بفاسق او قال يا مخنت فعليه
 التعزير وكذلك اذا قال له يا ابن القحبة الفاجرة وهو في التعزير يا ابن
 الحبيثة وهو في الثانية يا ابن القرطبان ثم اذا قال يا ابن الفاجرة فعليه
 التعزير فلا يكون قاذفا لانه وكذلك اذا قال لغيره يا اكل الربوا يا شارب
 الخمر وهو في التعزير او قال يا فاسق او قال يا خائن ففيها التعزير وهو في المشتق
 اذا قال النصراني يا ابن الزاني يا ابن الفاسق فيه التعزير وقال ابو يوسف
 محمد ولو قال يا حماريا ثورا يا خنزيريا وهو في تجنيس خواهر زاده او قال يا ابن
 الحمار ثم لم يفلد شيئا في ذلك ولو قال يا كلب لم يعزر هكذا ذكر في الاصل وهو حكى
 من الفقيه ابي جعفر الحسد واني سرح انه كان يقول في عرف ديارنا يعزر بالقول

شمس الأئمة السرخسي روح الأصح عندي أنه لا يغزر وفي المضمرات ^ي
عن أبي جعفر المهند وأبي روح أنه قال إنما لا يغزر إذا كانت هذه الواحد
من عرض الناس فأمّا إذا قال ذلك لفقيه أو لرجل ذي خطر فإنه يغزر
وفي الكافي وهذا أحسن وهو في الأجناس إذا قال يا كافر يا نرند يوت
يا لص يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي أنت تلعب بالصبيان يا ديوث
وفي السراجية يا بني تازمهم ^{١٤} وقال أنك ماوى الزواني أنت ماوى ^{المص}
فعليه التعزير وهو في المضمرات قال بعضهم من قال لآخر يا كافر لا يجب ^{التعزير}
ما لم يقل يا كافر بالله لأن الله سمي المؤمن كافرًا بالطاغوت قال من يكفر
بالطاغوت فيكون محملاً ^{١٥} وهو في الأجناس إذا قال له يا كلب يا قرد يا ^{تيس}
يا ذئب يا بقر يا حية يا ابن الحجام وأبوه ليس كذلك وهو في المحامى إذا قال
يا ولد الحرام يا عيارهم ^{١٦} وقال ابن الأسود وأبوه ليس كذلك أو قال
يا حجام يا مستاقي وهو ليس كذلك يا مقعد يا مواجر يا مقامو يا ناكس
يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا كثنان يا مؤشوس ^{١٧} وفي تجنيس الناصري
أو قال يا قرطبان ^{١٨} أنه لا يغزر وهو في تجنيس الناصري وقال السيد ^{الإمام}
الأجل روح لو قال يا بغايا مواجر يا جيفة في عرفنا فيه التعزير وهو في
الطهيرية ولو قال يا معفوج فإنه يغزر ولا يجب الحد في قول أبي يوسف
ومحمد روح حتى يضيف الفعل إلى السبيل وهو على قول أبي حنيفة روح لا يكون
قل فابحال وعليه التعزير لأنه الحق الشين والمعفوج المضروب في ^{١٩}
هم ^{٢٠} وإذا قال لفاسق يا فاسق وقال للص يا لص فلا شيء عليه ^{٢١}

الآثار من أبي حنيفة سراح اذا قال لغيره يا فعلا نة يحد لانه بلغة عمان يازا
 وفي الاصل اذا قال له يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني وفي الذخيرة
 يا ابن اليهودي ^م ان فيه التعزير ولاحد ^م وفي الخاصة وكذا الوقا
 يا عابد الوثن يا محوسي يا ابن المجوسي لاحد عليه ^م قال محمد سراح
 التعزير اشد الضرب يريد ان في التعزير يضرب اشد ما يضرب في سائر
 الحدود وفي شرح الطحاوي الشدة هي الجمع في عضو واحد ^م ثم
 ضرب الزاني اشد من ضرب شارب الخمر ثم ضرب شارب الخمر اشد من
 ضرب القاذف وفي حدود الاصل ويفرق التعزير على الاعضاء ولا يضرب
 العضو الذي من الضرب في حد الزنا ^م وفي كتاب الاشربة ويضرب
 للتعزير في موضع واحد وليس في المسئلة روايتان ^م وفي الكافي ومن
 حده الامام او غمره فمات قدمه هدر ^م وقال الشافعي سراح تجب فيه
 في بيت المال بخلاف الزوج انزعزرا امرأة ^م من الناطق وامامسا ^{حقه}
 الرجال بالرجال فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير وليس فيه الحد ^م وامامسا ^{حقه}
 الرجال بالنساء فانه في التحريم كالجماع وفيه التعزير ولاحد فيه في قولهم
 جميعا ^م وامامسا ^{حقه} النساء بالنساء فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير ^{ليس}
 فيه حد ^م وامامسا ^{حقه} الرجال بالخصي والعنيت والمحبوب والغلام
 الذي يصلح للاستمتاع فانه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه حد
 ايضا ^م من الجواهر قال لاخرى احمق فعليه التعزير والجس والملازمة دون
 الضرب ^م من الخائبة رجلان بينهما خصومة فجاء احدهما بخطوط الفهاء

الاعلام والجرم والضرب والحبس من البرهانية رجل اظهر الفسوق في داره
 ينبغي ان يتقدم اليه ابداء للعذر فان كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف
 فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اذ به سيطا وان شاء انزله من داره
 لان الكل يصلح للتعزير من التهذيب ثم التعزير الى رأي الامام بقدر ما
 الجرم وصغره على قدر احتمال المضروب فلا يبلغ اذ في حد العبد وهو
 اربعون فينقص منه وقال ابو يوسف راح اذ في حد الاحرار فينقص منه
 وهو تسعة وسبعون وعن ابي يوسف راح انه يجوز ان يبلغ الى المائة
 في القبلة والتمس الحرام من النافع وان حبسه بعد التعزير فانه يجوز ^{ان}
 رأي الامام الصلاح فيه من الذخيرة قال ابو حنيفة راح لا يبلغ بالتعزير
 اربعين سوطا وقال ابو يوسف راح ثمانين سوطا واختلفت الروايات عن
 ابي يوسف راح بعد ذلك قال في رواية يضرب به الى تسعة وسبعين وقال
في رواية الى خمسة وسبعين والاول اصح وقول محمد راح في الكتاب مضطرب
 ولا خلاف بين العلماء انه لا يبلغ به الحد يقال عليه السلام من بلغ حدّا في غير حد
 فهو من المعتدين بعد هذا اعتبر ابو حنيفة راح العبد وذلك اربعون فقال
 ينقص عنه سوطا ويضرب تسعة وثلاثين وابو يوسف راح اعتبر حد الاحرار
 وذلك ثمانون وقال ينقص عنه سوطا ويضرب تسعة وسبعين على اصح الروايتين
 وهذا الاختلاف في اقصى التعزير فاما ادناه مفوض الى رأي الامام يقيم بقدر ما
 المصلحة فيه وفي حد ود الاصل يبلغ التعزير غايته في موضعين احدهما اذا
 اصاب من الاجنبية كل محرم غير الجماع والثاني السارق اذا اخذ بعد جمع المتاع

قبل الإخراج فأمّا فيما عدا هذين الموضعين لا يبلغ لان في هذين الموضعين
 ارتكب جريمة ليس وراءها إلا ما هو بسبب وجوب الحد فيعزّر بتعزير ولومه إلا
 بخلاف سائر الجرائم وهو في نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف سرح في والٍ عزير مائة
 فمات الرجل قال لا أضحمه لانه قد جاز ان أكثر ما عزّر بمائة فان مراد على المائة فمات
 فنصف الدية في بيت المال لان هذا خطأ من الوالي وهو في الامالي عن أبي يوسف
 سرح لو ان قاضياً رأى تعزير مائة فقد اخذ باثر وان ضرب أكثر من مائة فهو جائز
 من التفسير الكبير لا يقتل المولى بقتل عبده ولكن يعزّر ويمنع وهو قال بعضهم يقتل
 وليس قاتله ممن يعتد به ولنا ما روي ان رجلاً قتل عبده على عهد عمر رضي
 فقال عمر رضي لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل سيد عبده
 لقتلتك به ثم جلده ثم نفاه سنة وهذا الخبر قلته آية بالقبول فجاز تخصيص
 الآية به من الناطق والخامس اذا قتل السيد عبده فانه لا يقتل به إلا انه يعزّر
 على ذلك من الفصول الحياتي لا يجب به القصاص بالاجماع من الخاوي ^{قال}
 ابو نصر الدبوسي فمن قطع يد عبده او قتله فعليه التعزير ^{سف} يومنه وعن أبي يوسف
 سرح في الذي يبيع الخمر ويشربه ويترك الصلوة احبسه واودبه ثم اخرجه
 ومن يتهم بالقتل والسرقه وصرب الناس فاني احبسه واخذه في السجن
 الى ان يتوب ولا يصعد التعزير وبضرب والمضرب فائمه من المبسوط ولو خنق حلاً
 حتى مات او طرحه في بئر او القاه من ظهر جبل او من سطح فمات فلا قصاص
 عليه في هذا كله لان الله القتل لم توجد الا ان يكون معروفاً بذلك يفعل
 غير مرة فحجب عليه القتل بمنزلة الحد لا القصاص من المضربات والتعزير على ^{بعضه}

مراتب تعزير الاشرف كالزهاد والعباد و تعزير اشرف الاشرف كالفقهاء
والعلوية و تعزير اوساط الناس و تعزير الارذل و تعزير اشرف الاشرف
اذا فعلوا فعلا موجبا للتعزير وهو الاعلام لا غير وهو ان يقول له القاضي بلخي
انك تفعل كذا و تعزير الاشرف الاعلام والجر الى باب القاضي و تعزير الارذل
الاعلام والجر والحبس و تعزير الارذل الاعلام والجر والضرب والحبس
من القنية وجد سكران وتوجد منه الراجعة لا يجد ولكن يغربا قل من
اربين سوطا عت و لو وجد منه راحة الجر دون السكر يغربا نجح
ولا يؤخر التعزير حتى ينزل السكر و لو وجد يحمل آنية فيها خمر يغربا والحاصل
ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء المجانة والقسوة
فيغربون بناء على الظاهر و منه حكم العورة في الركبة اخف من الفخذ
حتى لو رآه مكشوف الركبة عليه وقف ولا يباشره ان لم يلبس وان رآه مكشوف
الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم يلبس وان رآه مكشوف السرة امره
بستره واذا به على ذلك ان لم يلبس و منه ضرب غيره بغير حق وضرب المصطفى
ايضا انهما يغربان ويبدأ باقامة التعزير بالبادي منهما لا بالظالم و
الوجوب عليه اسبق و في مشكل الآثار واقامة التعزير للامام عند
البي حنيفة والبي يوسف ومحمد والشافعي مراح والعفو اليه ايضا قال الطحاوي
وعندي ان العفو ثابت للذي جنى عليه لا الى الامام قال مرض ولعل ما
ان العفو الى الامام فذلك في التعزير الواجب حقا لله تعالى بان انكر
منكر ليس فيه حد مشروع من غير ان يحبس على انسان وما قاله الطحاوي

فيها اذا جنح على انسان بمن صنوان القضاء رجل يوجد في بيته الخمر
فهو فاسق او رجل يوجد معه ركوة من خمر او قوم يجتمعون على الشرب
ولم يؤم احد يشربونها غير انه قد جلسوا مجلس من يشرب بها فانه يعزى لانه
ظهر منهم امارات العزم على الفساد وانه معصية لاحد فيها فيعزى به من
خرانة الفقه العليا لو قال يا لصق وهو لا يعرف بالصوهمية يعزى ولو قال
يا جيفة فعليه التعزير من البرهانية ولو قال يا بليد او يا قذر يجب
فيه التعزير لانه قد قد بمعصية ولانه الحق الشين به عبيد يطلب البيع
من مولاه وهو مقر انه يحسن محبته يعزى لانه متعنت في طلب البيع +
من التفسير الزاهدي اين وعيدت كسي راكه دوستي دارد باهل كتاب بكم سند
عقيدت وديانت ايشان ونهرت كند دين ايشان را ونصرت خواهد از ايشان فاما
دوستي چون بسبب معامله بود كه بخدمت نيكوتر بود با بحرقت لغزكار تر بود آن دوستي
روا بود چنانكه سكي را دوست دارند از هر صيدش بمن جامع الشروح وفي المفاتيح
في باب حفظ اللسان اي اللذان يشتم كل واحد منهما صاحبه فعلى البادي ان يثما
يحصل للبادي اكثر مما يحصل للمظلوم لانه كان سببا لتلك المظالم لم يعتد المظلوم
حده فان تجاوز بان اكثر المظلوم شتم البادي وايداه صار ان المظلوم اكثر من ان
البادي سكتا

البادي سكتا

من الكثر الجهاد فرض كفاية ابتداء ان قام به قوم سقطت الكل والاثموا
بتركه بمن شرح الوقاية هو فرض كفاية ابتداء اي ابتداء وهو ان يبذل
المسلمون بمحاربة الكفار ان قام ببعض سقطت عن الباقيين فان تركوا اثموا على

صبي وعبد وامرأة واعى ومقعد واقطع :- وفرض عين ان جملوا فتخرج المرأة و
 العبد بلا اذن فاذا اجمع الكفار على تغريم الشغور يصير فرض عين على من كان
 بقرب منه وهم يقدرون على الجهاد : واما على من وراءهم فاذا بلغ الخبر
 اليهم يصير فرض عين عليهم اذا احتج اليهم بان خيف على من كان بقرب منه
 ما يضر عاجزون عن المقاومة او بان لم يعجزوا ولكن تكاسلوا ثم وثم الى ان
 يصير فرض عين على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وهذا نظير صلوة الجنائز
 تصير فرضا على جيرانه دون من هو بعيد عن الميت فان قام بها الاقربون
 او بعضهم سقط عن الكل وان بلغ الى الابد ان الاقربين ضيعوا حقه فعلى
 الابد ان يقوم بها فان ترك الكل فكل من بلغ اليه خبر موته يصير انما
 من تحفة الفقهاء ولا ينبغي للفرقة ان يفرض الواحد من الاثنين منهم والحاصل ان
 الامر مبني على غالب الظن فان غلب على ظن المقابل ان يغلب ويقتر فلا باس
 بان يفرض منهم ولا عبرة بالعدد حتى ان الواحد اذا لم يكن معه سلاح فلا باس
 بان يفرض من اثنين معهما السلاح او من الواحد الذي يجمع السلاح من الذخيرة
 اذا دخل المشركون ارض المسلمين فاخذوا الاموال وسبوا الزناري والنساء
 فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم ان يتبعوهم حتى يستقذروا
 ذلك من ايديهم ما داموا في دار الاسلام لا يسعهم غير ذلك فاذا دخلوا ارض
 دار الحرب فلكل في حق النساء والزناري ما لم يبلغوا بذلك حصونهم وذراري
 اهل الذمة واموالهم في ذلك بمنزلة زناري المسلمين واموالهم ثم انما يفرض
 ذلك على كل من قدر عليه من المسلمين ولا يفرض على كل من عجزوا عما يفرض على كل

من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا ادر اكلهم قبل ان يبلغوا حصونهم وحرزهم
 وما منهم فاذا كان اكثر انفسهم لا يدركونهم كما نوا في سعة من ان ^{يقبضوا}
 ولا يتبعوهم من السراجية مسلم دخل دار الحرب بغير امان فقال انا راجع منكم
 اوجئت اريد ان اقاتل معكم فتركوه لا بأس بان يقتل من احب منهم ومنه
 اذا قال واحد من المسلمين للكاfer لا تخف وانت آمن او قال يا فارسية
 مترس او قال يا يالسان كان فهو امان فهم الكافر ولم يفهم ومنه الكفار اذا
 قالوا امنوا على ايماننا فانهم يثبت الايمان في امماتهم ايضا مذكورة في السير
 الكبير ومنه ولا بأس للجهارب ان يجارح قريته من القتل خافية فالاول
 ما يجب عليه الجهاد في سبيل الله وفتح الكفرة والمجدين والبطاة المرتدين
 الانصاف والانصاف بين جميع المسلمين بان قتل احد اعداء او خطأ
 او قطع عضو من اعضائه او زنى بحليلة جاره وهو محصن او لا او قذفه او اخذ
 ماله سرقة او غصبا او قطع الطريق حقيقة او حكما او شرب الخمر او ارتكب سائر
 المحظورات فانه يقيم عليهم ما امر الله تعالى من الحدود ويعزر بعض ما رأى
 المصلحة لكل واحد ^{من} شرح الطوالع اما الاول فلان نصب الامام لدفع ضرر
 لا يندفع الا به واجب لان البلد اذا شعر عن رئيس قاهر يا مري بالطاعات وينهي
 عن المعاصي ويدبر بأس الطلبة عن المستضعفين استحوذ عليهم الشيطان وفتنا فيه
 المسوق والعصيان وشاع الحرج والمرج ودفع الضرر عن النفس بقدر الامكان
 وحبس باجماع الانبياء واتفاق العقلاء ^{من} شرح النجاشي وما امر به في
 الغنائم فانها تقسم بين الذين غنموها على ما تجب قسمتها بينهم الا في ^{في}

ان تقول القسمة مبادلة بالمعادلة لا فرازا لا نصبا لتحصيل المصلحة لا للتقويت
 فان كان على هذا يجوز والآ فلا من المحيط وليس للامام ان يهب هبة متباعدة
 من الغنمة فكذلك ليس له ان يعوض منها من المبسوط لان الامام قبل القسمة
 بالخيار ان شاء قسم الاعيان فيما بينهما ان رأى المصلحة وان شاء باع وقسم
 فيما بينهما ان رأى المصلحة في البيع من مدخل الكرخي وكل من باع نصيبه
 من شريكه او من غير شريكه قبل القسمة فهو جائز الا الغنمة قبل اداء الخمس
 لانه لم يتعين ملكه فيه فلا يجوز وفيما سوى ذلك يجوز من المبسوط ان رأى
 الرجل يأخذ العلف والطعام من الغنمة ويفضل معه فضل بعد ما يخرج الى دار
 الاسلام ما يضع به قال ان كانت الغنمة لم تقسم اعاد فيها وتقسم بين الغانمين
 لانه لما دخل دار الاسلام مضافا كدخل الغانمين فيها بدليل انه لا يباح له تناوله
 الا بشرط الضمان وقبل الاحراز يباح له تناوله من غير شرط الضمان وان كانت
 قد قسمت فباعها فتصدق بثمنها او يرده الى الامام حتى يضعه في بيت المال
 وهذا بمنزلة اللقطة ولو وجد لقطة ولم يطر على صاحبها فانه يبيعها وتصدق
 بثمنها كذا هو من شريعة الاسلام ولا يغفل ولا يغدر فيما يأخذ من العدو
 وفي الحديث الغلول من جرم جهنم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الصلوة على رجل مات يوم خيبر وقد خبا في مائة حوزات من مال اليهود
 وكان يساوي درهمين من الهداية في باب الجزية وهي على ضربين جزية
 توضع بالتراضي والصلح فيقتدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كما صالح رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بني نجران على الف وما يتي حلة ولان الموجب هو التراضي

فلا يجوز التعدي الى غير ما وقع عليه الاتفاق من الكافي فلا يجوز العدول
 الى غير ما وقع عليه الاتفاق من السنخاقي اعلم ان اهل الذمة في حق ما يجب عليهم
 انواع ثلثة ^{منه} التغلبي والنجراي من النصارى وسائر اهل الذمة ^{منه} التغلبي يؤخذ
 الصدقة مضاعفة اتباعا لعمر رضى والنجراي يؤخذ منه الحلال اتباعا لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم وسائر اهل الذمة يؤخذ منه الجزية على المقادير التي ذكرها
 في الكتاب : ومنه وهذا لانه وجب بدلا عن النصرة بالنفس والمال ولهذا
 صرفت الجزية الى اهل الجهاد دون الفقراء والمساكين فان قلت هذا لا يجوز لان
 القتال فرض كفاية والجزية فرض عين قلت ان القتال في الاصل واجب على كل ^{انسان}
 مائله وجب الذب عن الدار وكسر شوكة الكفار فاذا حصل ذلك ^{بمقتضى} بالبعث
 عن الآخرين او هذا كالتسعي واجب على كل مسلم الى صلوة الجمعة فان حمله ^{انسان}
 كرها الى المسجد سقط عنه ذلك لانه وجب لا مكان الجمعة وقد حصل بدونه ^{بطله}
 فقلت الجهاد من المحيط ولا يملك عليهم اموالهم والاصل ما روي عن علي رضي
 الله عنهما جمع اموال اهل البغى يوم الجمل بعد ما تفرق اصحابهم طلب اصحاب علي رضي
 الله عنهم ان يقسم اموالهم كما تقسم اموال اهل الحق فقال علي رضي الله عنه ما تقسم ما بينهم فمن
 عايشة رضى وروى عنه ايضا انه اتى ما اصاب من عسكر اهل نهروان فزحف
 شيئا حده من شرح الكرخي قال ولا بأس بان يطلب المسلمون مواد حدة ^{كبن} المشركين
 اذا خافوا على انفسهم فلا بأس بان يعطي المسلمون على ذلك ما لا يان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يعطي المؤلفة فلو بهم المال ليدفع ضررهم عن المسلمين
 ولان في ذلك مصلحة لهم فصار كبدل المال في سائر المصالح من الكافي واذا رأى

الامام ان يصلح اهل الحرب او فريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس
 بها. وان رأى ان يأخذ عليها ما لا يجوز لانه لما جازت الموارد بلا أخذ
 المال فمعداوى وتكون هذا اذا كان للمسلمين حاجة فان لم تكن لم يجوز وان
 حاصر العدو والمسلمين فطلبوا الموارد على مال يرفع المسلمون اليهم لا يفعله
 الامام لما فيه من المذلة بالمسلمين الا اذا خاف المسلمون الهلاك على
 لان لما كان هذا طريقا لدفع الهلاك عن انفسهم كان واجبا من النهاية الا
 اذا خاف الامام الهلاك على نفسه ونفس سائر المؤمنين لا بأس بان
 من انكا مل يبت المال والخراج والجزية وصدقات بني تغلب وما اخذ العا
 من الكفرة مصرفها المعاملة وسد الثغور وبقاء الحصون هناك والى الرصد
 في طريق المسلمين وما يعطى الامام المعاملة من العطايا واصلاح القناطير والى
 اشراف الولاة والقضاة والمفتين والمعلمين والمتعلمين ووزراءهم واعوانهم
 والمحسبة والائمة والمؤذنين والمفتين والغني سواء ويعطى لهم قدر ما يسعهم
 وعيالهم وقضاء ديونهم من النوازل لو ان متعلما غاب عن البلد اياما ثم
 مرجع وطلب وظيفته فان خرج الى مسيرة ثلاثة ايام له ان يطلب وان خرج
 الى بعض الولاياتين واقام خمسة عشر يوما فليس له ان يطلب ذلك وان اقام
 اقل من ذلك الا من لا بد له منه يجب ان يستحق وظيفته على حالها من
 الهداية قال ويقسم الامام الغنمة فيخرج خمسها لفرقه تعالى فان لله خمسة
 استثنى الخمس ويقسم اربعة الاخماس بين الغانمين لان النبي عليه السلام
 قسمها من المأثوق شرح المأثوق ويقسم اربعة الاخماس بين الغانمين بالاجماع

ولأنه عليه السلام قسمها من كفاية اليهقي وأربعة أخماس الغنمة للغانين
اجماعاً من أكثر للراجل سهم وللفارس سهمتان ولوله فرسان ^{منه}
والبراذين كالعتاق والعجق للفارس والراجل عند المجاورة من فئة الامام
شمس الأئمة السرخسي راج وامير الجيش في الغنمة بمنزلة رجل من الجند إن
كان فارساً فله سهم الفارس وإن كان راجلاً فله سهم لراجلان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يجعل سهمه في الغنمة كسهم واحد من المسلمين
كذلك من جاء بعد من الخلفاء الراشدين رض وقد كان للنبي صلى الله
عليه وسلم من الغنائم ثلث خطوط خمس الخمس وصفي يصطفيه لنفسه من ^{الغنائم}
وسيف او جارية وسهم كسهم احد هم والصفي والخمس كان مختصاً بولاية
النبوة فليس من ذلك شيء لامراء الجيوش بعده فبقى السهم فهو لامراء
الجيوش كما كان يأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم من فناء الحجة
ولا يأخذ الامام من الغنائم لنفسه شيئاً وهو بمنزلة رجل منهم ^{من النساء}
للراجل سهم وللفارس سهمتان سواء كان له فرس واحد او اكثر ^{امير}
الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند من الشامل اليهقي المقتوع في الغزو
وصاحب الديوان في الغنمة سواء من الثخفة ومنها حكم الخمس فنقول ان
الخمس في زماننا يقسم على ثلثة اسهام سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم
لابن السبيل ولم يكن ذكر هؤلاء على طريق الاستحقاق حتى لو صرف ^{صنف}
واحد جانزهما في المصدقات من الهداية واذا دخل الواحد او اثنان ^{عدا}
دار الحرب مغنوين بغير اذن الامام واخذوا شيئاً لم يخسر ولو دخل الواحد

اثبات باذن الامام فيه روايتان والمشهور انه يحبس فان دخل جماعة لها منعة
فأخذوا شيئاً فحسب وان لم يأذن لهم الامام من المصطفى المختص اذا اخذ ما
من اموال الكفار ففيه الخمس عنده وعندنا لا يحبس من المبسوط بمسألة
قلت رأيت اموال اهل الذمة من البقر والغنم والابل والخيول والمال الصامت
هل عليهم في شيء من ذلك خراج قال لا لان المال تبع للنفس وقد اخذنا منهم عن
المحسن ولان الامان في حق العصمة كالاماننا ولو آمن يصيرها له معصوماً كذا
هذا والدليل عليه ما روي عن عبد الله بن عمر رض الله عنه قال انما اخذوا الجزية
لتكون اموالهم كما موالنا وماؤهم كدماؤنا من الكافي وداره حراي لا شيء
على الذمي في داره لان عمر رض لما ولف الخراج سئل عن المساكن فقال المساكن
عفو ولان هذا الحق انما واجب بارض نامية وهذه غير نامية وان كان فيها
شجر لا يحتاج الى المربة من الهداية وان رأى الامام موادعة اهل الحرب وان
يأخذ على ذلك ما لا فلا بأس به لانما جازت الموادعة بغير المال فكذا بالمال لكن
هذا اذا كان للمسلمين حاجة اما اذا لم تكن لا يجوز لما بيننا من قبل ولما خوذ من المال
يصرف مصارف الجزية اذا لم ينزلوا بساحتهم بل ارسلوا رسولا لانه في معنى
الجزية اما اذا احاط الجيش بهم فمأخذ والمال فهو غنمة ومنه واذا من رجل
او امرأة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صح امانهم ولم يكن لاحد من المسلمين
قتالهم الا ان يكون في ذلك مضادة فينبذ اليهم كما اذا امن الامام بنفسه ثم رأى
المصلحة في التبتدئ ومنه ولا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا تاجر يدخل عليهم
من شرح مدخل الكرمي وان خرج من دار الموادعة رجل او رجلا او جماعة

لا منعة لهم فقطعوا الطريق في دار الاسلام فاخذهم المسلمون فليس هذا ينقض
 منهم العهد لانه لا منعة لهم فاذا انقضوا العهد لم ينقض كذمي اذا انقض العهـد في
 دار الاسلام علانية بغير امر ملكهم ولا امر اهل مملكته فالملك واهل مملكته
 على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق فلا بأس بقتلهم واسترقاقهم
 واسترقاق من معهم من النساء والصبيان لانهم لما انقضوا العهد ولهم منعة
 انفرادوا بالنبد فصاروا كاهل الذمة اذا غلبوا على دار واستغوا صاروا ^{قضى} انا
 العهد فاذا كانوا اخرجوا باذن ملكهم فقد نقض القوم جميعا العهد وعادوا ^{الى} اهل
 ودارهم وذلك لانهم لما رضوا بقتلهم فقد شاركوا في النقض وهم في ^{انفسهم} يد
 فيبطل الامانة منه قال ولو نقض قوم من اهل الذمة العهد وقتلوا في دارهم
 وجري حكمهم فيها كانتهم والحريون سواء لان الذمة لما انقضت عادوا الى ^{الكفر}
 الاصل ومنه ان اهل الحرب اذا غلبوا على اموالنا واحرروها ملكوها وعند الشاي ^{فهي}
 لا يملكونها من الكافي وان يدوا والخيانة قاتلهم ولم يبنذ اليهم اذا كان ذلك
 باعاقبتهم لانهم صاروا ناقضين العهد فلاحاجة الى نقضه من الكفر وان غلبوا
 على اموالنا واحرروها بدارهم ملكوها بمن حاشية الهداية اي بدار الحرب سواء
 كان بدار من غلب او بدار اهل حرب آخرين حتى ان اهل الترك واهل الهند
 لو استولوا على مدينة واحرروا اما فيها بدار الهند يثبت الملك لاهل الترك كما
 يثبت لاهل الهند من التجرد ولو قطع الطريق علينا طائفة منهم لهم منعة
 باذن ملكهم كان نقضا من الفناوى السراجية مسلم دخل دار الحرب بغير امان
 فقال انا رجل منكم اوجئت اريدا ان اولى علم فتركوه لا بأس بان يقتل من ^{احب}

منهم ^{سيرة} ومنه اذا قال واحد من المسلمين للكافر لا تخف وانت آمن او قال بالفارسي
 مرسس او قال باي لسان كان فهو امان فهو الكافر او لم يفهم من الذي خيره في
 الفصل الثاني عشر في نبذ الامان ثم اذا نبذ والامان وصح النبذ لهم ان يقتلوه
 وبدون النبذ لا يجوز قتالهم وكذلك اذا وجد النبذ ولم يصح شرها لانعدام شرط
 لا يحل قتالهم ثم يشترط صحة النبذ ان يعلمهم بالنبذ وان يكون النبذ على الوجه
 الذي كان الامان منتشرا يجب ان يكون النبذ كذلك وان كان غير منتشرا ان
 امنهم واحد من المسلمين سرا يكتفي بنبذ ذلك الواحد ومن شرط صحة النبذ ان
 يكونوا متمنعين وقت النبذ كما كانوا قبل الامان حتى انهم لو نزلوا عن حصنهم
 وصاروا في عسكر المسلمين فنبت اليهم لا يصح النبذ وان علموا بالنبذ ولا يحل قتالهم
 حتى يصلوا الى حصنهم وهذا لانهم انما ينزلون عن الحصن ويلتحقون بعسكر المسلمين
 لاجل الامان ففي نفي صحة النبذ قبل تبليغهم ما منهم عذر بهم وهو حرام وكذلك اذا
 نزلوا عن حصنهم وهدموا بعض حصنهم او كله ثم نبذ اليهم فانه لا يصح النبذ حتى
 يعبروا حصنهم مجتمعوا فيه فيصح النبذ ويحل القتال وكذلك اذا تفرقوا وخرج بعضهم
 الى دار الاسلام فنبت اليهم لا يصح النبذ حتى يدخلوا في بلادهم ويتحصنوا او يصير
 لهم شوكه تحسرا عن الغدر والخيانة واذا كان الامان من الامير او من جماعة
 من المسلمين ثم ان واحد من المسلمين اراد ان ينقضه لا يصح نقضه الا اذا كان
 باذن الامير او باذن الجماعة لان عقد الامان انما تم لمباشرة الجماعة او بمباشرة
 من قام مقامهم وهو الامير وتعلق به حق الجماعة فهذا الواحد يريد ابطال حقهم
 ولا يقدر عليه من الهداية واذا غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم

ملكوها قال الشافعي راجح لا يملكونها ممن المنطوعة في باب الشافعي راجح ولا
 يصير مالنا بالقهر ولا بالخذ والنقل لاهل الكفر ^{من} الترضيع بقهرهم وفيه احتراز
 عن العقد والسرقة فانه اذا اشترى الحربي مائلا او وهبناه فانه يملكه اجماعا
 واذا سرق لا يملكه ^{من} المحيط وان دخل حربي بامان فسرقة من رجل شيئا ^{خله} واذا
 دار الحرب لم يملكه لان الحربي كان ضامنا له قبل ان يخرج به الى دار الحرب فلا يكون ^{له}
 با دخاله فيها ^{من} الحاشية قوله والخذ فيه احتراز عن القهر بدون الخذ
 من الحيدري الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين قبل الاحراز ^{ها} بدارهم لم يملكوا
 بالاجماع ^{من} شرح الطحاوي فانه اذا غلبوا على اموال المسلمين واحرزوا بالدار
 فلو انهم لم يحرزوا بالدار حتى غلب عليهم المسلمون واخذوا ما في ايديهم ثم جاء ^{حيث}
 فانه يأخذه بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذلك لو قسموها في دار ^{سلام} الا
 فان قسمتهم لا تجوز واذا غلب عليهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه بغير ^{شيء}
 من المستحق حربي دخل دار الاسلام بامان فسرقة من رجل منهم طعاما او متاعا ودخل
 به ارض الحرب فاشتراه منه مسلم واخرجه الى دار الاسلام اخذه صاحبه بغير ^{شيء}
 من المحيط واذا انقضت اهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم او غلبوا على دار من ديار
 المسلمين وصارت الدار للحرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون يثبت الخيار
 فيهم للامام فان شاء من عليهم بوقايهم وارضيتهم ونسأتهم ونزراهم يهرسرو
 اموالهم ووضع على ارضيتهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا اقسامية وفي
 الحقيقة خراج فان الكافر ليس من اهل العشر ولهذا يصرف هذا العشر مصرف
 الخراج وان شاء جعل العشر مضاعفا كما فعل عمر رضي الله عنه وان قتل الرجال

وقسم النساء والزراعي والاموال ونقيبت الاراضي بلاملاك فتقل اليها قوم المسلمين
 لكيون سراً للمسلمين وجعل لهم الارض ليردون المونة عنها جاز ولكن يفعل ذلك
 برضاء اولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها الاراضي واذا نقل اليها قوما من
 المسلمين وصارت الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر وان شاء جعل عليها الخراج
 ولو ان قوما من المسلمين اسرقت واوغلوا على دار من ديار المسلمين وصارت
 دارهم دار الحرب بالاتفاق لوجود الشرائط ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل
 من رجالهم الا السيف والاسلام فان ابوا قتلوا وقسمت نساؤهم ووزراؤهم
 ويجبرون على الاسلام بخلاف نساء مشركي العرب ووزراؤهم لا يجبرون
 على الاسلام وقسمت الاموال والاراضي بين الغانمين ايضا فيوضع على الاراضي
 العشر وان رضي الامام ان يقتل الرجال ويقسم النساء والزراعي بين الغانمين
 دون الاراضي ورأى ذلك خيرا للمسلمين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك ان
 يفعل الى الاراضي قوما من اهل الذمة برضاءهم ليؤدوا الخراج عن انفسهم وعن
 الارضي فعل ذلك لتكون منفعة دارة للمسلمين الى يوم القيمة فاذا فعل ذلك
 صارت الاراضي مملوكة لهم يتوارثونها ويؤدون الخراج عنها السلطان اذا
 خراج الارض لصاحب الارض وتزلت عليه يجوز عند ابي يوسف سرح ^{جعل}
 من الخانية ويكون ذلك صلة له من السلطان والسلطان حق في الخراج ^{قال}
 محمد سرح لا يجوز ابومنه والفتوى على قول ابي يوسف سرح اذا كان صاحب الارض
 من اهل الخراج من نوادر مشام واذا جعل السلطان خراج الارض لصاحب
 الارض يجوز من غير ذكر وعن ابي يوسف سرح السلطان اذا تزلت خراج الارض

لمن يعلم انه ليس بجعل يصرف الخراج اليه ينبغي ان يحضر غانرياً او يتصدق
 به على المساكين ^{من السراجية} وفي الجملة اذا كان الرجل ممن له حق في الخراج
 كطالب العلم والقاضي والمفتي والمعلم بلا اجر والغانري ونحو ذلك يجوز
 جعله له من الكنز ولا ينقص عهد به بالاباء عن الجزية والزنا وبمسلمة
 وقتل مسلم وسب النبي صلى الله عليه وسلم بل بالحق ثمة او بغلبته
 على موضع الخراب وصاروا كالمتردين ^{من فتاوى الكبرياء} واذا امتنع اهل
 الذمة عن اداء الجزية ^{يقاثلون لان في الابتداء} يقاثلون اذا امتنعوا
 القبول وكذا في الانتهاء ^{من فتاوى ابي الليث المسمي} بالنوازل وسئل
 ابوالقاسم عن اهل الذمة اذا امتنعوا عن اداء الجزية قال يقاثل كما يقاثل
 في الابتداء وكذا في النوازل الحسامية ^{من الوجيز في مذهب الامام}
 الشافعي راج وانما قبل من هؤلاء والى من ولاه المسلمين الجزية كان نوعاً
 منه ^{من درر البحور} في مذهبه ويصح عن الامام الاعظم ان يعقد لاهل الشر
 بأسرهم في جميع الاقاليم ولا كذلك لخطائهم ولا حاد المسلمين الا في احاد الكفار
 او عدد محصورين ويصح من كل مسلم مكلف حتى المرأة والشيخ الهرم وفاقا ^{العبد}
 وان لم يكن ماذوا في القتال وبه قال مالك واحمد خلافاً لابي حنيفة راج
 ومنه اذا صح العقد وجب على الامام منع من يقصد من اهل الحرب ولا يمنع بعضهم
 من بعض ولا كذلك اهل الذمة وان ائلف عليهم مسلم او ذمي مالا او نفساً ^{ضمن}
 وان قذفه غرر وبالعكس يجب الضمان والمقصاص والحد ^{من فتاوى} في
 مذهبه يهادن الامام ونائبه لاهل اقاليم وواليه لبلده المصلحة اراسته

اشتهر وما شاء مسلم عدل ذورأي ويضعف عشر سنين في ايشابيع في مذهبه
 وانما ينقض عهده بالقتال ومنع الجزية والتمرد عن الاحكام وبالشرط انه في
 بحسنة او اصابها بكاح او قتل موجب قود او قطع الطريق او قذف مسلما او
 دعاة الى دينه او اطلع على عورات المسلمين وانها ما الى دار الكفر لا تيانه بما فيه
 حرنا او اوى عينا لهم او ذكوان الله والرسول بسوء لا يعتقد به كالتزنا وقد حر في
 نسبه او طعن في الاسلام والقرآن ومنه والسكوت على النقص نقص -
 من المحرم في مذهبه ولو نقص بعضهم دون البعض لم ينكر واعلى الناقضين قولا
 ولا فعلا انتقض الكل - ومنه وللإمام ان ينفذ العهد الى من هادنهم اذا استشعر
 منهم خيانة - ومنه ومن انتقض عهده بالقتال جازر دفعه وقتاله وان انتقض
 بغير القتال فهل يجب تبليغه المأمن فيه قولان اصحهما لا بد يتخير الامام بين
 القتال والاسترقاق والمن والفداء لمن الانوار في مذهبه واذا انتقض العهد
 فان انتقض بالقتال جازر قتاله وان انتقض بغيره يتخير الامام بين القتال والاسترقاق
 والمن والفداء من ايشابيع في مذهبه ومن انتقض عهده بالقتال يقتل بغيره
 خيرا الامام من قتله واسترقاقه والمن والفداء لانه كافر لا امان له لمن الانوار في
 مذهبه واذا صحت الهدية وجب الكف الى انقضاء المدة وانتقاض العهد بان
 يصرحوا بالنقض او يقاتلوا المسلمين او يقتلوا مسلما واخذوا مالا او سبوا مسلما
 صلى الله عليه وسلم فيجوز تسييئتهم واغارتهم ولا يقتل من دخل دارنا منهم ولو
 بعضهم دون البعض لم ينكر واعلى الناقضين قولا ولا فعلا انتقض الكل وان انكر وا
 واعتزلوا وبعثوا الى الامام بانهم مقيمون عليه لم ينتقض لهم - من المحيط جارية بها

اهل الحرب فاشترأها رجل مسلم منهم واخرجها الى دار الاسلام قال محمد سراج هذا
 عندنا بمنزلة حق الشفيع اذا علم بالشراء فان لم يأخذها مولاها عند العلم بذلك
 بطل حقه وان علم به فاشهد على المشتري انه يأخذها فله ذلك ما بينه وبين
 شريك الشفعة من الخاني ولوان المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب
 فلم يطلب شهرا لا يسقط حقه وعن محمد سراج انه يسقط من المحيط عبد اسره اهل
 الحرب واخرزوه بدارهم فاشترأه مسلم واخرجها الى دار الاسلام فمات
 المولى الاول قبل ان يأخذها فلا سبيل لوارثه عليه لان الخيار لا يورث
 من الخاني وان مات المولى الماسور منه بعد اخراج المشتري من العدا وكان
 لورثته ان يأخذوه على قول محمد سراج ليس لبعض الورثة ما ان يأخذوه وعن
 ابي يوسف سراج ليس للورثة ان يأخذوه من النافع وان خرج الى دار الحرب
 تاجر فاشترأه واخرجها الى دار الاسلام فما لك بالخيار ان شاء اخذها بالثمن الذي
 اشتراه التاجر وان شاء ترك لان الشراء سبب لوقوع القيمة له من الكسب
 وان مكره الاصل والشراء اخذ الاول من الثاني بثمنه ثم القديم بها لثمنين
 من الكافي وان ابي المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم لان حق الاخذ
 انما يثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول واذا لم يثبت المتضمن
 لا يثبت ما في ضمنه من الفتاوى البرهانية رجل حر يباع ولده من مسلم
 دخل دار الحرب بامان فابيع يا طلق لانه باع ما لا يملك به مسلم دخل دار الحرب
 بامان فنجاء رجل من اهل الحرب بأمه او بأم ولد او بعمته او بجالته قد قهرها
 ببيعها من المسلم المدعي ان لا يشتريها منه لان الخري ان ملكها بالقهر فقد صار

حره فاذا باع فقد باع الحرة فان قهر حربي بعض احرارهم ثم جاؤا بهم الى المسلم
 المستامن يريد بيعهم منه فهذا اعلى وجهين اما ان كان الحكم عندهم ان من
 قهر منهم صاحبه يملكه او لم يملكه ففي الوجه الاول جائز الشراء لانه باع المملوك
 في الوجه الثاني لانه باع الحرة مسلم دخل دار الحرب با مان فاشترى من
 احدهم ابنة وابنته بطوع تكلموا فيه قال اكثر المشايخ سرح البيع باطل مطلقا
 وقال ابو الحسن الكرخي سرح ان كانوا يرون جواز البيع قابيع جائز وان كانوا
 لا يرون قابيع باطل لان في الوجه الاول يبيعون بطريق القهر والغلبة وفي الوجه
 الثاني لا والمختار انه لا يجوز في الوجهين لانه ان ملكت بالقهر عتق فاذا باع باع ما
 لا يملك لكن سرح ويذهب جواز البيع في امر آخر متين فاذا بطل البيع ففي اخرجه الى
 دار الاسلام تكلموا قال بعضهم يملكه لانه ان كان البيع باطلا فاذا ذهب به ^{المشتري}
 مذلت قهر منه فقد ملكه بالقهر وقال اكثرهم يكون حوالا ان البائع لا يملك التصرف
 فيه بيعا وطنا فلا يملك المشتري والصحيح انه كان يرى جواز البيع ملكه مطلقا لان
 المشتري اخذ قهر الما باع البائع قهر فقد ملكه بالقهر وان كان البائع لا يرى
 جواز البيع فهو على التفصيل ان اشتراه وذهب به كرها ملكه لانه ابتداء قهر ^{على}
 الحربي في دار الحرب فيملكه وان ذهب به وهو طائع لا يملكه لانه لم يوجد فيه القهر
 في دار الحرب الحربي اذا دخل دارا با مان مع الولد فباع الولد لا يجوز لان الولد
 خل تحت الايمان وفي اجازة البيع نفع الامان من التماس خانية وفي نوادر
 سماعة عن محمد سرح رجل دخل دار الحرب با مان فاشترى ابنا لبعضهم فالشراء
 لا يزول لا يجبر على الرد ولكنا نقتيه بالرد في قول ابي يوسف سرح ويجبره على رده

اذا خاضهم به وقال ابو يوسف سرح حرلي ودخل اليها بامان ومعه ابن له وابن لبعض
 اهل الحرب فاشترى ابنته سرح رجل من اهل الاسلام فان شاهده ^{هـ} اطل وليس له
 ان يبيع ولد غيره ^{هـ} وعن ابي يوسف سرح ايضا في رجل دخل دار الحرب بامان
 فسرق منهم انسانا حرا فخرج به فاني اقول له لا يبعك ما صنعت وان باعه اجرت
 بغير مسلم دخل دارهم بامان فسرق عبدا واخرجه ايتنا فاصبح مسلم بخلاف ما لو
 اشتراه هناك ثم اخرجه فانه على دينه ولم يذكر في الفصل الاول ان الصبي ^{هـ} عدا
 ينبغي ان يكون عبدا ^{هـ} من الفتاوى البرهانية ملكت من ملوك اهل الحرب اهدي
 الى رجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهله فان كان الذي اهدي
 ليس بينه وبينهم قرابة كانوا امما يكتلن اهدنهم اليه وان كان بينهم قرابة
 بان كانوا ذوى رحم محرم منه او امرأة قد ولدت منه لم يكونوا امما يكتلن للذي
 اهدى اليه لان في الوجد الاول لو استولى المهدي عليها ملكها وكذا المهدي اليه
 وفي الوجد الثاني لا من القتاى رانية روى هشام سرح ان الحرلي اذا اهدى ابنته
 الى الامام فهي حرة وكان لها ان ترجع الى دار الحرب ببلدة يدهي اهلها الاسلام ^{هـ}
 ويصومون ويقرؤون القرآن ومع هذا يعبدون الاوثان فاعار عليهم المسلمون
 وسبوتهم فاد انسان يشترى من تلك السبايا فان لم يكونوا مقرين بالعبودية ^{هـ} بملكهم
 جازى شري الصغار والنساء دون كبار ذكورهم وان كانوا مقرين بالعبودية والرق
 بملكهم كانوا اسرا قاء بملكهم ويجوز سبيهم واسترقاقهم واذا ملكهم السبايا جازى بغيرهم
 من القنية كما فرجاء بولده الصغرى الى دار الاسلام وباعه فيها لم يجز ولو رجع الى
 دار الحرب وتزوج ولده فيها فولده حر مسلم بغيره ^{هـ} من التهذيب الامام

وضع الجزية على الفقير المعتمِل اثني عشر درهما وان كان راجعا يقدر ولا يعمل وعلى
 المتوسط اربعة وعشرين وعلى المملوك ثمانية واربعين ^{من} المحيط واما سائر اهل
 الذمة فالواجب على المعتمِل منهم الجزية على الترتيب الذي تبين بعد هذا وتكلموا
 في معنى المعتمِل فالصحيح من معناه الذي يقدر على العمل وان لم يحسن حرفة ^{بخصصنا} واما
 القادر على العمل بايجاب الجزية حتى لا يجب على المعتوه والاعمى والشيخ الكبير الذي
 لا يستطيع الكسب ثم القادر على العمل ان كان فقيرا فعليه اثنا عشر درهما وان كان ^{سط}
 الحال فعليه اربعة وعشرون درهما وان كان غنيا فعليه ثمانية واربعون درهما
 من الخانية ومن لا يقدر على العمل ولا يملك مالا فهو من اهل المواساة لا يؤخذ
 منه شيء ^{من} القتاوى الحجة نصراني يكسب ولا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج ^{سنة}
 هكذا اعمل عمر رض مع الذمي وظف له من بيت المال اطهار الحسن السيرة بين ^{عنة}
 من شرح الكز وقال الكرخي ربح الفقير الذي يملك ما يقي درهم او اقل والوسط
 هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف والمملوك هو الذي يملك فوق عشرة
 آلاف يقال فاضحان ربح وعليه الاعتماد ^{من} المحيط وقال الشيخ الامام ابو جعفر
 يعتبر في كل بلدة عرفها فمن عده اسنان في بلد هم فقيرا او وسطا او غنيا فهو ^{لك}
 وهو الاسير واما يؤخذ منه اثنا عشر درهما اذا كان يفضل شيء من كسبه عن قوته
 وقوت عياله واما اذا كان لا يفضل شيء من كسبه عن قوته وقوت عياله لا يؤخذ
 منه شيء ^{من} التارخانية وتؤخذ الجزية من قسيسهم ورجلانيهم هكذا
 ذكر في كتاب العشر والخراج وهو في آخر السير الكبير ان عند ابي حنيفة ربح ^{خذ}
 منهم الجزية ^{من} وعندهما لا تؤخذ ولا تؤخذ من المجنون والمعتوه وفي الحجة اعميان

من لا تجب عليه الجزية فعشرة اصناف العبيان والنسوان والرهبان ^{الغيا}
 والمجانين والعبيد والشيخ الغاني والزمني والمقطوعة ايديهم وارجلهم ^{القيسين}
 وفي الهداية وكذا المغلوج وعن ابي يوسف راج انه يجب على الشيخ الكبير اذا
 كان له مال ولا يوضع على المكاتب والمداير وام الولد وفي الكافي ولا يؤدونها
 عنهم مواليتهم ولا يوضع على الرهبان الذين لا يخاطون الناس وذكرهم
 راج عن ابي حنيفة راج انه يوضع عليهم اذا كانوا يقدرسون على العمل وهو قول
 ابي يوسف راج من السعياقي ولو مرض الذي في السنة كلها لم يقدر ان يعمل
 وهو موسر انه لا يجب على راسه وكذا ان مرض نصف السنة او اكثرها
 وان صح اكثر السنة فعليه خراج راسه اما لو ترك العمل مع القدرة عليه
 صار كالمعطل لمن قدر على الزراعة فلم يزراع يجب عليه الخراج ^{من} من الحائز
 الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا
 في اكثر السنة يوحده منه جزية الا غنيا وان كان على العكس يوحده منه جزية الفقراء ولو
 كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يوحده منه جزية ^{من} من تحفة الغزاة لا تحل بيعة
 وكنيسة وبيت ناس في دارنا ويعاد المهدم ^{من} من الكافي ولا يجوز احد ان يبيعه
 وكنيسة وبيت ناس في دار الاسلام ^{من} من الهداية والصومعة للتحلي بمنزلة البيعة حتى
 ان احدا من اليهود والنصارى لو احدث صومعة للتحلي كما هو راجب
 راجد فامنع بخلاف موضع الصلوة في البيت اذا اتخذ اليهود والنصارى
 لانه تبع للسكنى وهذا في الامصار دون القرى وقيل يمنعون من ذلك
 في القرى ايضا لان فيها بعض الشعائر والمروى عن صاحب المذهب

في قرى الكوفة لاكثرها اهل الذمة وفي ارض العرب يمنعون من ذلك
 في امصارها وقرىها لقوله عليه السلام لا يجتمع دينان في جزيرة العرب
 من شرح الكرخي وقال ابن سماعة عن ابي يوسف سرح في نوادره في البيع
 والكنائس التي تكون في الامصار بخراسان والشام ما احاط علي به انه يحد
 هدمته فان لم اعلم انه محدث تركته حتى تقوم بينة انها محدثة وذلك لان
 القديم لا يجوز هدمه والمحدث يجوز هدمه فما لم يعلم سبب الهدم فالظاهر
 انه بني محقق فلا يعرض له من الخانية اما اهل الذمة اذا ارادوا احداث
 البيعة والكنيسة في امصار المسلمين وفي افنية المصر منعوا عن ذلك واذا
 ارادوا احداث ذلك في سواد القرى فان كان اكثر سكانها اهل الذمة
 لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون واهل الذمة اختلف المشايخ
 سرح فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات انهم لا يمنعون وذكر في
 السير انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس في المواضع كلها هكذا
 الحسن بن زياد عن ابي حنيفة سرح وبه اخذ عامة المشايخ سرح منهم محمد بن
 سلمة سرح من الذخيرة ولا يهدم عليهم ما كان من كنائسهم القديمة على
 عامة الروايات وعلى رواية كتاب العشر والخراج يهدم الكنائس القديمة
 وكذلك اذا كان لهم كنيسة قديمة بقرب مصر من امصار المسلمين فيبني المسلمون
 حولها ابنية حتى اتصل ذلك المواضع بالمصر وصار كجبل من محال المصر فانه
 لا يهدم عليهم الكنيسة على عامة الروايات وعلى رواية كتاب العشر والخراج
 يهدم ومنه قال محمد سرح اذا دخل عسكر المسلمين دار الحرب للقتال وامرهم

الامام بشيئاً كان على الصكر ان يطيعوه الا ان يكون المأمور به معصية
 بيقين ^{منهم} من الغوامض وان الامام لو امر الناس بشيئ فان كان ذلك ^{معصية}
 وفيه مضرة يقينا لا تقتض طاعته ولا تقتض ^{منهم} من الهداية ولا يجوز
 احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام لقوله عليه السلام لاحضاء ولا
 كنيسة والمراد احداثها ^{منهم} من حاشية الهداية عدم احداث الكنيسة ثبت
 نصا وابيعة دلالة لان عدم مشروعية احداث الكنيسة انما يثبت بكونه اعلاه
 لكلمة الكفر واظهار شعائره وهذا المعنى موجود في احداث البيعة فيكون النص
 الوارد فيها واسرؤا فيها دلالة وعلى هذا جميع شعائر الكفر ^{منهم} من التباين حاشية
 واما اذا فتح بلدة عنوة وقهرها كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح ولا
 يتركون حتى يحد ثوا كنيسة اربعة او بيت نافر في مصر من امصار المسلمين ولا
 يمنعون من احداث الكنائس في القرى في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي
 حنيفة راح انهم يمنعون من احداث الكنائس في القرى كما يمنعون من ذلك
 في الامصار اما اذا كانت الكنيسة قديمة ففي القرى يترك القديمة بلا خلاف
 وفي الامصار كذلك يترك القديمة على رواية الاجارات وعامة الكتب ^{منهم}
 وفي الولوالجية وهذا اصح ثم هذه الروايات فيما اذا ظهر الامام عليهم من غير
 صلح فاما اذا وقع الصلح بينهم وبين الامام قبل ظهور الامام وفي الذخيرة ^{عليهم}
 وعلى انفسهم وارضيتهم وعلى ان يقاسمهم الامام ما ذلهم في مصرهم وقراهم ^{منهم}
 فان الكنائس تترك على حالها في الروايات كلها المصروا القرى في ذلك على
 السواء ^{منهم} من المحيط ومن مات في نصف السنة فلا شيء له من العطايا واهل العطايا

من يعمل لعامة المسلمين كأنما ضحي والمفتي والمدارس والغنم الذي أثبت اسمه
 في الديوان فهو لا يستحقون العطاء في كل سنة من مال بيت المال وإرادوا إعطاء
 الورق والكفاية وإنما استحقوا ذلك لأنهم فرغوا أنفسهم لعمل المسلمين فتكون
 كفايتهم في مال بيت مال المسلمين وقد كانت العطية في زمن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لهؤلاء ولهم له مزية حرمه في الاسلام مثل أزواج النبي عليه
 السلام وأولاد المهاجرين والأنصار ولهم كان عاجزا يحتاج إلى معونة وكانت
 تخرج في آخر السنة فإذا مات واحد منهم قبل نصف السنة فأنما مات قبل
 القبض فلا يورث نصيبه من ذلك لأن هذا في الحقيقة تبرع وصلة والصلاة
 لا تملك قبل التسليم والارث لا يجري في غير المملوك ولهذا قلنا لو مات واحد
 منهم في آخر السنة قبل خروج العطاء لا يورث ذلك منه لأن استحقاقه بطريق
 الصلة فلا يتم قبل القبض فليجري فيه الارث والمأجل أن الارث يستبي على
 خروج العطاء من مات منهم بعد خروج العطاء يورث ذلك منه ومن مات
 منهم قبل خروج العطاء لا يورث ذلك منه سواء مات في سبب سنة أو في
 آخر السنة من أصول شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الأبرياء أن أبابكر رضي الله عنه كان يسوي
 بين الناس في العطايا وكانوا لا يخافون في ذلك ثم فضل علي رضي الله عنه في العطايا في
 خلافته من ألبان بيع الفرق بين العطية والورق أن العطية ما يفرض للمقاتلة
 والورق ما يجعل للفقراء المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلة وأهل الديوان أهل الرأيا
 وهم الجيش الذين كُتبت أسماؤهم في الديوان والعطاء اسم لما يخرج للجندي
 من بيت المال في السنة مرة أو مرتين من الذخيرة فإن قيل ينبغي أن لا يجوز

التجاعل لانه في معنى الاستيجار على الجهاد - قلنا التجاعل ليس استيجارا على الجهاد ^{المجمل}
 ليس باجرة وإنما هو سرقا للشاخص وكفايته يكون للشاخص ثواب العز
 وللمجاعل ثواب الثقة وهو كسرق القاضي من بيت المال وإن ما أخذ القاضي
 من بيت المال يأخذه بطريق الرزق والكفاية لا بطريق الاجر كذا اضا قال القا
 الامام مكرن الاسلام علي السقدي سرح اذا قال المجاعل للشاخص هذا المال
 لك فانخرجه فهذا السب باستيجار على الجهاد وأما اذا قال خذ هذا المال تغز
 عني فهذا استيجار على الجهاد فلا يجوز - من حاشية الكواياغي هو الذميج
 خرج عن طاعة الامام الحق طانا انه على الحق والامام على الباطل منسكا في ذلك
 بتاويل فاسد وان لم يكن اه تاويل فحكمه حكم اللصوص - من التحقيق ببقاء
 جمع الباغي وهم قوم من المسلمين يخرجون على الامام العدل ويمتنعون عن
 احكام اهل العدل متأولين وان لم يكونوا متأولين فحكمهم حكم قطاع الطريق و
 اللصوص - من فوائد الدسراية في فوائد اهل اية قوله عن احكام اهل العدل
 فيه اشارة الى ان الامام اذا لم يكن حقا لا تجب اعانته فالامام الحق من استجج
 شرائط صحة الامامة من الاسلام والحرية والعقل والبلوغ والعدالة فصار
 اما ما يبيعة جماعة من المسلمين وهم مرضوا بامامته وهو يريد اعلاء كلمته ^{سلام}
 وتقوية المسلمين ويؤمنهم ماء المسلمين واموالهم وفر وجهم ويأخذ العشر
 الخراج على الوجه المشروع فيكون عدلا ما مونا مشققا لنا على المسلمين كالأ
 الرحيم والاخ الشفيق ومن لم يكن كذلك فليس هو الامام الحق فلا تجب اعانته
 بل يجب القتال معه والخروج عليه حتى يستقيم ودان اتاويل كشف الشبهة -

من الهداية اذا قلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا من طاعة الامام وعادهم
 الى العود الى الجماعة وكشف عنهم شبهتهم فييدوا ولا يبدوا بقا لهم حتى يبدوا
 فان بدوا قاتلهم حتى يفرق جمعهم قال سرح فكذا اذكر العدو وسري سرح في مختصرو
 ذكر الامام المعروف بخواهر نراة سرح ان عندنا يجوز ان يبدوا بقا لهم اذا قتلوا
 واجتمعوا قال الشافعي سرح لا يجوز حتى يبدوا بالقتال حقيقة . . من النهاية في شرح
 الهداية ولهذا يجوز قتلهم بكل ما يجوز قتال اهل الحرب كالرمي بالنبل والنجنيق
 والرمسان الماء والناصير عليهم والبيات بالنبل لان قتالهم فرض قتال اهل الحرب و
 المرتدين كذا في المبسوط ومن المحيط يجب ان يعلم ان اهل البغي قوم من المسلمين
 يخرجون على الامام العدل ويمتنعون عن احكام اهل العدل والحكم فيهم اذا تجبروا
 واجتمعوا فلا امام اهل العدل فيهم ان يقاتلهم وعلى كل من يقدر على القتال ان
 يقوم ببصرة امام اهل العدل من المبسوط بحسب ما قلت ارايت المرأة لا تقاوم مع اهل
 القتال فافضلها اهل العدل اسير اهل العدل قال لا لان المرأة من اهل الحرب اذا اخذت ^{ببطل}
 كذا لك هذه واما اذا كانت تقاوم في الحرب لا بأس بان يقتلها لانها لما قتلت
 فقد اباحت دمه فحان ان يقتل كما مرأة من اهل الحرب تقاوم لا بأس بان يقتلوا
 كذا لك هنا وما اخذ منهم اسيرا من الرجال في الحرب ايقول قال نعم اذا كانت
 قسمة لم تفرق لانهم لو لم يقتلوه يلحقهم فيصير عوناً لهم على اهل العدل و
 العبد اذا كان يقاتل لا بأس بان يقتل لانه اباح دمه بالقتال فيقتل فاما اذا لم
 يقاتل لا يقتل لانه لم توجد منه اباحة دمه فلا يقتل ولكن يحبس وكذا لك المرأة
 لانه لا يجوز قتلها فيجب ان تحبس ثم الى متى تحبس قال حتى تفرق جمعهم لانه

ما دام لم يتفرق جمعهم فتهم قتالهم فقلنا انه لا يخلون سبيلهم بل يحبسونهم من
 الكثر ولولاهم فئة اجهر على جريحهم او اتبع مواليهم والا لا بد من التهذيب
 ولواعانهم اهل الذمة فهو بمنزلة لهم ولا يكون نقضا للذمة من المسوط
 مسئلة قلت ارايت الرجل من اهل الحرب يؤخذ في دار الاسلام فيقول
 انا رسول ويخرج كتاب الملك هل يسترق وهل يصير فينا للمسلمين قال
 ينظر ان اقام بيعة ان رسول فانه لا يسترق ولا يسبي ويكون امانا لان
 قد جرت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يوم القيمة ان الرسل
 آمنون وان لم يكن له بيعة ينظر ان عرف به كتاب الملك او به علامة من الرسل
 وبسيماؤهم كان امانا حتى يبلغ رسالته ويرجع ويجوز التحكيم بالعلامة من
 المحيط وان رأى الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم عشرة على حاله عشريا
 وما كان من اراضيهم خراجيا فله ذلك لان ما كان من الوظيفة قد سقطت
 حين صارت دار حرب فهذه وظيفة ابتداء وله ان يجعل الاراضي كلها
 خراجية وله ان يجعل كلها عشرية وكان له ان يجعل البعض عشرية والبعض
 خراجية اعتبارا للبعض بالكثرة فان قيل كيف يجوز للامام ان يجعل كل الاراضي
 عشرية وفيه ابطال حق الغائبين عن الاراضي بغير عوض فان
 مصرف العشر الفقراء قلنا كما ثبت في الاراضي حق الغائبين ثبت حق الفقراء
 ثم جاز له ان يجعل كلها خراجية يصرف الى المقاتلة ويبطل حق الفقراء فكذلك يجوز
 ان يجعل كلها عشرية يصرف الى الفقراء ويبطل حق الغائبين والمعنى في ذلك
 ان الامام نصب ناظرا للعامة والمصلحة في خيارها هو الاصل ان رأى الاصل

نرجي . وبقراءة يرجح حقهم وجعل الاصل العشيرة خاجية الا يرى
 له ان يصرف ما ان الصدقة الى المقابلة بمن البردوي والاقرار باللسان
 مركب في الايمان ملحق بالتصديق وهو في الاصل دليل على التصديق فانقلب
 ركن في احكام الدنيا والآخرة وهو اصل في احكام الدنيا ايضا حتى اذا كره
 الكافر على الايمان فآمن صح بناء على وجود احد الركنين ^{بمعنى} الكشف وهو
 الاقرار في الاصل دليل على التصديق لان اللسان يعتبر عما في الضمير فانقلب
 اي الاقرار منضمما الى التصديق ركن من الايمان في احكام الدنيا والآخرة
 بمنزلة عامة ذات وصفين حتى لو صدق بقبوله ولم يقر بلسانه بعد التمكن
 منه لا يكون مؤمنا في الحكم ولا عند الله تعالى ^{بمعنى} بولومات على ذلك كان من
 انار عند الفقهاء واهل الحديث وعند المتكلمين الاقرار شرط اجراء ^{احكام}
 وركن الايمان هو التصديق لا غير وقد مررت المسئلة في باب حسن المأمورية
 وهو اصل في احكام الدنيا يعني التصديق والاقرار وان كانا ركنين في مطلق
 الايمان بمنزلة الكيل والجسر في باب الربوا لكن الاقرار صار اصلا بنفسه في
 احكام الدنيا بمنزلة التصديق اعلاء للاسلام كما جعل احد وصفي علة الربوا
 علة لحرمه الربوا النسبية ولهذا حكمنا بالايمان بوجود الاقرار وان فات التصديق
 حتى لو اكره الحربي او اللحي على الايمان فآمن صح ايمانه بناء على وجود الاقرار
 مع ان قيام السيف على راسه دليل ظاهر على عدم التصديق كما حكمنا ببقاء الايمان
 بناء على بقاء التصديق مع قوات الاقرار بالاكره اعلاء للاسلام وهذا لان
 احكام الدنيا مبنية على الطواهر والآقرار دليل ظاهر على ما في الضمير والضمير

باطن فبني حكم الاسلام عليه في الدنيا وجعل هو اصله فيه وفي اعتبار مجرد الاقرار
 اعلاء الاسلام وتكثير سواد المسلمين وتحميل الكافر على الايمان الحقيقي فانما
 منع عن اظهار الكفر بعد الاقرار بطريق الجبر بما يحمله ذلك على الايمان بطلان
 الاخلاص كما ان الجزية وضعت عليه ليحملة على الاسلام اذا عاشت عزة الاسلام
 ومذلة الكفر والذليل على ان مجرد الاقرار يثبت الايمان في احكام الدنيا ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرف المنافقين بالوحي كما نطق به النص
 الخبر ثم كان يعاملهم معاملة المسلمين في احكام الدنيا بناء على الاقرار بمجرد معرفتنا
 انه هو الاصل في احكام الدنيا ومنه ايضا فاما الكافر اذا اهل بكلمة الاسلام و
 تبرأ عن دينه هانرا لا يجب ان يحكم بايمانه في احكام الدنيا لان الايمان هو التصديق
 بالقلب والاقرار باللسان وقد باشر احد الركنتين وهو الاقرار باللسان على
 سبيل الرضا والاقرار هو الاصل في احكام الدنيا فيجب الحكم بالايمان بناء عليه
 من كشف المنار والكافر اذا اهل بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه هانرا لا يحكم به
 لانه راض باسما بكلمة الاسلام فيحكم باسلامه لوجود احد الركنتين لا الكافر اذا
 اكره على الاسلام فاسلم يحكم باسلامه لوجود احد الركنتين مع انه غير راض باسما
 هذه الكلمة والعازل راض به فاولى ان يحكم باسلامه وهذا لانه بمنزلة انشاء
 لا يحتمل حكم الرد والتراخي فانه اذا اسلم لا يحتمل ان يكون الاسلام متراجضا
 من التوضيح واما الاسلام هانرا لا فيصح لانه انشاء لا يحتمل حكم الرد والتراخي ترجيحاً
 بجانب الايمان كما في الاكراه من الغوامض وان كان الكافر اذا اقر بخلاف
 معتقده حكم باسلامه لانه دل على تبديل اعتقاده والحكم بني على المسموع منه لتعد

الوقوف على حقيقة اعتقاده من الذخيرة يجب ان يعلم ان الامر بالتعاليم
بشيئين بالاسلام على ما قال عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا
الا لله محمد رسول الله الحديث ويقول الجزية ^{بما} بيان الاول قال القدر
مرح في كتابه الكفار على نوعين مني محمد الباري ومن يقرب ^{نيته} الا انه ينكر وحدا
كعبدة الاوثان وغيرهم فمن انكره اذا اقرب يحكم باسلامه ومن جحد وحدا ^{نيته}
اذا اقرب وحدا ينسب بان قال لا اله الا الله يحكم باسلامه ^{بما} والاصل فيه قوله
عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عصوا
مني رماهم واموالهم الا بجمعتها وحسابهم على الله وكان كفر ذلك القوم ^{حيث}
انكار الوحدانية فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاقرار منهم بخلاف
ما عرف من اعتقادهم دليل اسلامهم فصار هذا الحديث اصلا لنا ان كل
كافر اقر بخلاف ما كان معلوما من اعتقاده انه يحكم باسلامه وهذا الانه
لا طريق لنا الى الوقوف على حقيقة الاعتقاد فلا يبنى الحكم عليه وانما يبنى ^{الحكم}
على ما يسمع منه فاذا اقر بخلاف ما هو معلوم من اعتقاده استدل لنا به على انه
بدل اعتقاده فيحكم باسلامه ومن اقر بوحدة انية الله تعالى وجحد رساله محمد
المصطفى صلى الله عليه وسلم فاذا اقر برسالة محمد يحكم باسلامه لان كفره كان من
حيث انكار رسالته وقد اظهر خلاف ما عرف من اعتقاده استدل لنا على انه
بدل اعتقاده وتماه في الذخيرة والمحيط مع الاطباء فليتنظر عند الحاجة
من الخلاصة اذا قال الكافر الذي يحمد الباري سبحانه تعالى كعبدة الاوثان ^{يقرب}
الباري ويشرك غيره كالشوية فانهم اذا قالوا لا اله الا الله كانت ذلك منهم

اسلاما وكذا اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله لا نهم يستغنون عن كماله .

من الشهادتين واذا شهدوا بها يحكم باسلامهم به من التجريد منهم من يقر
 بالتوحيد ويحج بالرسالة فاذا قال لا اله الا الله لم يكن مسلما مجوسيا قال
 خديجي بن سبت و به بنجران حتى انه حكم باسلامه من نصاب النصارى قال ^{من}
 سئل القاضي الامام سراج عن مجوسي قال لا اله الا الله ونصراني قال محمد رسول
 صلى الله عليه وسلم ايها مسلم قال اما النصراني لا يصير به مسلما ولا بكل الكلمة
 ما لم توجد منه البرية عن دينه وكذا اليهودي اما المجوسي يصير مسلما
 قال سراج قلت لو قال المجوسي محمد رسول الله ولم يقل لا اله الا الله قال ^{يصير}
 مسلما ايضا لانه لما اقر برسالة محمد فقد اقر بالله تعالى مجوسي قال صلى
 على محمد وعلى آله لا يحكم باسلامه لانه لم يشهد على رسالته يومه لو قال ^{لمسلم}
 انا مسلم مثلك يصير مسلما اذا قال الذي اسلمت فهو اسلام اذا قال انا ^{مسلم}
 وهو ممن لا يقول كلمة الشهادة كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم يقول
 قلت هذه الكلمة واردت به الدعوة حتى لا تقتلني لا يقبل منه وكان دليلا
 على اسلامه بمسلم قال لكافر اسلم فقاتل الكافر الله واحد يصير مسلما ولو
 امتنع يجبر على الاسلام به عن شرح الركنية واما ما يقوم مقام الاقرار فكأداء
 الصلوة بالجماعة فانه يقوم مقام الوصف في الحكم بايمانه بقوله عليه السلام
 اِذَا رَأَيْتُمُ الرِّجَالَ يَخُودُ الْجَمَاعَةَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَآكَلَ ذَيْبَحَتَنَا فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّهَادَةِ بِالْإِيمَانِ عِنْدَ ظُهُورِ مَا رَأَيْتَهُ فَعَلِ الْفَعْلَ

يدل على الاعتقاد كالقول وهذا لأن الصلوة بالجماعة مخصوصة بشريعتنا فلا
 فعله على قبولها وقبولها يدل على الاسلام من العتاج ويصح الاسلام مع
 الاكراه ولو امرت بعد لا يقتل ويحبس من التماس خافية المكره اذا
 بالزيادة على ما اكره عليه جعل طائعا اجبر كما فر على الاسلام فمكث سنة
 كذلك ثم امرت وترغم انه كان مكرها يقتل وعن ابي يوسف مرجع فيمن اجبر
 كما فر على الاسلام فهو مسي ويصح اسلامه ولو امرت قتل من التماس ثم
 الاحمال منها ما يوجب حكم الايمان به كما صلى الايمان وهو ان الكافر اذا صلى بالجماعة
 وحضر الجمعة والعيد بن صلى مع الناس او اذن واقام اوج مع المسلمين فانه
 يحكم باسلامه ولو مرجع الى الكفر يحكم برده ولو صلى وحده لا يكون مسلما
 وكذا ذلك المسلم لو سجد الاضنام او تابع الكفار بفعل من افعالهم التي يكون دينا
 عندهم فانه يصير كافرا وكذلك لو اظهر من نفسه علامة الكفار كلفسوة
 المجوس والوثان ونحو ذلك يصير كافرا سواء فعل من غير اعتقاد ومخزية
 او اعتقاد ولو فعل لعبة او مكرها فانه لا يصير كافرا وكذلك لو لبس لباس الكفار
 ما لا يكون علامة للكفر او اقتدى بسيرتهم التي لا يكون دينا عندهم وانما
 يكون لهوا واجتماعا فانه لا يحكم بكفره وهذا كله بمعنى وهو ان الاعتقاد على شيء
 شرط لصحة ذلك على الحقيقة فكل عمل يدل على الاعتقاد فانه يعمل على الاعتقاد وكل
 عز يحتمل الشبهة فانه لا يدل على الاعتقاد من اصول الكرخي ما ثبت باليقين
 لا يزول بالشك من المصنف ان اليقين لا يزول بالشك من العتاج الكافر
 اذا اذن في وقت الصلوة صار مسلما وان اذن في غير وقت الصلوة لا يحكم

باسلامه لا يتحمل الشهادة هو المختار في هذا الباب من دستور القضاة وفي
 مجموع النوازل مجونسي قال صلى الله على محمد لا يصير مسلماً لان لم يقر برسالة محمد
 صلى الله عليه وسلم بمن المقربات في كفاية السهقي الوثني الذي يجب ان يبرأ
 يصير مسلماً باحدى الشهادتين وبقوله انا مسلم قد اسلمت على الحقيقة انا على دين
 الاسلام او قال دخلت في الاسلام او دين محمد عليه السلام وان رجع يصير ^{تدنياً}
 لوجود امارته لانه كان على خلافه بمن الحامية اذا قال الوثني اشهد ان محمد ^{الله} رسول
 يكون مسلماً كما لو قال اشهد ان لا اله الا الله وكذا لو قال انا مسلم او قال انا على
 دين محمد او قال انا على الحقيقة او على الاسلام يحكم باسلامه لان هذه الالفاظ
 دليل الاسلام طاهر وبناء الاحكام على ظاهر ^{من} الحانية ولو شهد رجل وامرأتان
 من اهل الاسلام انه اسلم وهو محمد يجبر الامام على الاسلام ويجبسه ولا يقتله لان
 نفساً ما لا تقتل بشهادة النساء ولو شهد عليه ذميان انه اسلم فشهادتهما باطلة
 لانه مرتد في زعمهما وشهادة الذمي على المرتد باطلة ^{من} انواع الفقه وكذا الذي
 شهد باسلامه كافر ان عند ابي يوسف راج وكذا الذي شهد عليه
 رجل وامرأتان ثم جحد يجبر ولا يقتل ^{من} صنوان القضاء ولو شهد
 على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو محمد يجبر على
 الاسلام فيحبس ولا يقتل ولو شهد عليه رجلان من اهل دينه وهو ^{محمد}
 فشهادتهما باطلة قال لان في زعمهما انه مرتد ولا شهادة لاهل الذممة
 على المرتدين من الفرية وعن الشيخ الجليل راج اذا اتى بكلمة الشهادة وهو يعلم
 انه الاسلام يحكم باسلامه وان لم يعلم بنفسه هذه الكلمات لانه ان لم يعلم

الا سلام به من شرح الطحاوي ولو ان نصرانيا او يهوديا قال انا مسلم
 لم يكن بهذا مسلما لانهم كلهم يقولون نحن مسلمون ونحن مؤمنون و
 يقولون ان ديننا هو الاسلام والايمان قليس في هذا دليل على اسلامهم
 من التمهيد فصار المشركون اربعة اصناف فصف قالوا بان الملائكة
 بنات الله وصف قالوا بان الاصنام بنات الله وصف قالوا بان
 الاصنام شركاء الله وصف قالوا بان الملائكة والاصنام ليست شركاء
 الله ولا بنات الله ولكن قالوا بان الاصنام على مثال الله السماء وهم
 شفعاؤنا عند الله فاذا رضي عنا الاصنام فيرضى عنا الله السماء وكانوا
 يعبدونها من شرح الكرخي قال جملة هذا الباب ان الكافر على ضربين
 منهم من يجحد الباري سبحانه وتعالى كعبدة الاوثان ومنهم من شئت
 الباري ويشرك بينه وبين غيره كالشوية فهو لاء اذا قالوا لا اله الا
 الله كان ذلك اسلاما فذلك ان قالوا نشهد ان محمدا رسول الله بهم
 مجتمعون في دينهم من كل واحد من هذه الشهادتين فاذا اتوا بها
 ول على انفسهم عما كانوا عليه وكذا ان قالوا قد اسلمنا
 ونحن مسلمون واما من قال من الكفار بالتوحيد وحجده الرسالة فانه لا
 مسلما بقوله لا اله الا الله لانهم لم ينتقل عما كانت عليه فان قال اشهد
 محمدا رسول الله كان مسلما من التجريد والصبي الذي حكم باسلامه تبعا
 اذا بلغ كما يجبر على الاسلام ولا يقتل به من الينا بيع ثم الكفار على ضربين منهم
 من يجحد الباري تعالى كعبدة الاوثان ومنهم من يقرب ويشرك بغيره

كالشوية فاذا قال واحد من هؤلاء اشهد ان لا اله الا الله كان ذلك اسلا
 منه وكن لك اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله ^ص و ذكر محمد رح في السير
 الكبير اذا حمل رجل على مشرك فقال لا اله الا الله هو ممن لا يقول ذلك
 فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه وكن لك اذا شهد برسالة محمد عليه السلام
 او قال انا على الاسلام والحنفية ^ص ومنهم من يقر بالتوحيد ويحمد الله ^{سأله}
 واذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما بذلك واذا قال محمد رسول الله
 فقد صار مسلما ^ص من العقابية ولو كان المشرك لا يقول لا اله الا الله وقال صار
 مسلما به ولا يقبل منه انه قال تعود امن القتل ويقتل اذا رجع وان كان ممن يقول
 لا اله الا الله اعتبر معه الا قرارا بالنبى صلى الله عليه وسلم ^ص من الناطقي واسلام
 المشركين لا اله الا الله ^ص من المدارك انه من يشرك بالله في عبادة غير الله فقد
 حرم الله عليه الجنة التي هي دار الموحدين اي حرمة دخولها ومنعه منها ^ص
 تفسير الواحدى انه من يشرك بالله هراينه هر كه شرك آرد بخداي عزوجل و بر شر
 بمرر بدرستی كه حرام كرد خداي تعالى بروي بهشت و باش كاه وي آتش است و است
 مشركان را نصرت كنند كه عذاب آتش از ایشان بازدارند و ^ص المدارك
 والذين اتخذوا من دونه اولياء اى الهة وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره
 والذين عبدوا الاصنام يقولون ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله زلفى مصدر اى
 تقريبا ان الله يحكم بينهم بين المسلمين والمشركين فيما هم فيه يختلفون ^ص قولا
 المسلمون اذا قالوا لهم من خلق من خلق السموات والارض قالوا الله فاذا قالوا
 لهم فما لكم تعبدون الاصنام قالوا ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله زلفى والمعنى ان الله

يُحْكَمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ بَيْنَ الْمُنَازِعِينَ وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا
شُرَكَاءَهُمْ أَذْنًا نِهْمًا تَتِي عِبْدًا وَهَاتَا لُوَارِبًا هَوْلًا شُرَكَاءُ مَا لِيَ الْمُتَنَبِّئِينَ
الَّتِي جَعَلْنَاهَا شُرَكَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا نَذْرًا لِمَنِ غُرِبَتْ نِيبٌ فَانْقُورُوا إِلَيْهِمْ فَقُولُوا
إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ أَيْ إِنْ جَابُواهُمْ بِاتِّكْنِيبٍ لَهَا كَانَتْ جَادًا لَا تَعْرِفُ مَنْ
عَبَدَهَا وَيَحْتَمِلُ انْهَمَ كَذِبُهُمْ فِي تَسْمِيَتِهِمْ شُرَكَاءَ وَالْهَيْةُ تَنْزِيهَا لِلَّهِ مِنَ الشُّرَكَاءِ
مَنْ التَّسَارُخَانِيهِ الْوُثْنِ وَالَّذِي لَا يَقْرَبُ وَحْدَانِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا قَالَ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا حَتَّى لَوْ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ يُقْتَلُ مِنْ النَّوَازِلِ فِي
بَابِ التَّوْبِيلَاتِ وَسُئِلَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ عَنْ تَفْسِيرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ
لَا إِلَهَ نَفِي مَعْبُودِ الْكُفَّارِ إِلَّا اللَّهُ اثْبَاتُ مَعْبُودِ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدْ قِيلَ لَا إِلَهَ
نَفِي الْإِلَهِيةِ عَنْ مَا لَا يَسْتَحِقُّ الْإِلَهِيةَ إِلَّا اللَّهُ اثْبَاتُ الْإِلَهِيةِ
لِمَنْ يَسْتَحِقُّ الْإِلَهِيةَ مِنَ الذَّخِيرَةِ إِذَا قَالَ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ أَشْهَدَانِ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدَانِ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ لَا يَحْكُمُ بِشَيْءٍ مِمَّا مِ يَقُلُ
تَبَيَّنَتْ عَنْ دِينِي وَدَخِلْتُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ وَهَذَا الْإِسْلَامُ الْيَهُودِي بِالْعِرَاقِ
فِي مَنْ مُحَمَّدٌ رَاحَ كَانُوا قَرَفًا مِنْهُمْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسَالَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقَرُّ بِرِسَالَتِهِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَمْ يَبْعَثْ بَعْدَ أَنَا يَبْعَثُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ وَمِنْهُمْ
مَنْ يَقَرُّ بِرِسَالَتِهِ وَبَعَثَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَنْ رَسُولَ إِلَى الْعِجْمِ لَا إِلَهَ بَعْدَ إِسْرَائِيلَ مَنْ يَقَرُّ
بِرِسَالَتِهِ إِذَا قَالَ أَشْهَدَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدَانِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ
اللَّهِ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا حَتَّى تَبْرَأَ مِنْ دِينِهِ مَعَ ذَلِكَ وَيَقْرَأَ بَأَنَّهُ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ
لَا أَنْ يَقُولَ بَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَبْعَثْ بَعْدَ أَنْ رَسُولَ إِلَى الْعِجْمِ

لا الى بني اسرائيل ^{في} وانما شرط محمد سراج مع القبري عن دينهم افرهم
 بدخولهم في الاسلام لان اليهودي قد تبرأ من اليهودية ويدخل في
 النصرانية لا في الاسلام واليه اشار محمد سراج في السير الكبير حيث قال
 لا نسلم قد يريدون بذلك الدخول في النصرانية فلا يحكم باسلامهم
 ما لم يقرؤا بذلك دخول في الاسلام ^{بهم} من الانوار في مذهب الشافعي سراج
 واما البراءة فان كان الكافر يعتزف برسالة محمد عليه السلام وينكر
 عمومها كقوم من اليهود فيقولون انه مبعوث الى العرب خاصة فلا بد
 من البراءة وان ينكر اصل الرسالة كما لو تنحى فلا حاجة الى البراءة وتكفيه
 الشهادة ان ولو قال البرهني وهو الموحد الجاحد للرسول محمد رسول الله
 صار مسلماً ^{بهم} من التفسير الزاهدي واسم المشرک والشركة يقع على الكافر
 الا ان حكم الآية صار منسوخاً في حق الكتابة عام حجة الوداع بآية المائدة
 من الاحقاق في تفسير الآية المذكورة نكاح المشرکة حرام لانها ملحقة باليهما
 بخروجها من حدود الشرائع وبتركها الايمان بالانبياء صلوات الله عليهم
 ويقع كفرها وجهلها فانها تعبد الخشب المنجورة والصور المنجورة وانها مقهورة
 بالصناع ولا تعبد من خشبة غير المقهور والمقهور ابعد من العبودية كما قال
 الخليل صلوة الله عليه لم تعبد ^{ون} ما ^{تختون} ^{بهم} من التفسير البستي ولا يشرك
 بعبادة ^{بما} احد ^{فيه} وجهان * احدهما ان لا يشرك بالله شيئاً ولا يعبد
 معه غيره قاله الحسن والثاني ان معناه الرياء اي لا يراي بعمله احد وهو قول
 سعيد بن جبير ومجاهد ^{بهم} من المحيط قال بعض مشائخنا سراج اذا قال اليهودي

اوالد خراجه دخلت دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يتبرأ مما كان عليه
 من عبادة الفساق اذا قال للكا فرأى سلم فقال دينك حق لا يصير مسلماً كذا
 اذا قرأ شهد الله بتمامه واراد به قراءة القرآن فمن السراحيه اسلام
 صحيح اسلام الصبي العاقل صحيح ^{صبي} من دار الحرب وحده حكم باسلامه
 تبعاً للدار وان كان معه احد ابويه يكون تبعاً له ^{من} من المبسوط قلت
 الرجل اذا خرج الى دار الاسلام بامان ومعه ام ولده فاسلمت قال بانه
 تضرب عليها السعاية وذلك لانه لا وجه ان تترك تحته لانه يكون فيه
 استدلال ولا وجه ان تنزول عن ملكه الى الحرية مجاًناً لانه بعقد الامان
 عزم دمه وما له ولا وجه الى البيع من غيره لان ام الولد لا يجوز بيعها
 فلم يبق وجه آخر الا ان تضرب عليها السعاية حتى تخرج الى العتاق ^{من}
 من المبسوط في كتاب السير قلت وايحل للمسلمين ان يرموهم بالسيف
 او يطعنوهم بالرماح ولا تعمدون بذلك اطفال المسلمين قال نعم قلت
 فما اصاب المسلمين في رؤوسهم بالخنق ورؤوسهم بالنبل وامر سالهم الماء
 وبحرقهم بالنار من اطفال المسلمين او رجل من المسلمين هل عليهم في ذلك ^{شيئ}
 من دية او كفارة قال ليس عليهم في شيء من ذلك دية ولا كفارة عندنا ^{عند}
 الشافعي راح نجب عليهم الدية ^{احتج} الشافعي راح وذلك انه قتل مسلم
 محقون الدم على التابيد الا ان القصاص يسقط بالشبهة فوجب ان ^{تجب}
 الدية قياساً على ما اذا رمى صيداً او اصاب آدمياً فنجب الدية كذا هذا
 اما علماؤنا راح احتجوا وقالوا وذلك لان هذا رمي مباح فما تولد منه

لا يكون مضمونا عليه بخلاف ما اذا رمى صيدا فاصاب ^٢ ادبيا هناك انما تجب
 الدية لانه لا يصدق ^٣ من التجريد اذا طلب قوم من اهل الحرب ان يصيروا ذ
 يودون الخراج والجزية ويجري عليهم احكام الاسلام تجب اجابتهم الى ذلك
 ولا يسع للمسلمين ان يأخذوا شيئا من اراضيهم الا بتخليتهم الاموات لم يأخذوها
 ولا ان ينزلوا في ديارهم الا برضاهم ولا يتعرض لكتائبهم القديمة ولا يملكون ان
 يحرقوا اخرى بعد ما صار الموضع من امصار المسلمين يقام فيه الجمع والجلود
 من التارخاني واذا انقضى اهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم او على دار من ديار
 المسلمين ثم ظهر عليهم المسلمون فان صارت الدار دار الحرب فللامام الخيار في
 حتمهم على نحو ما ذكرنا في حق اهل الحرب لانهم كانوا اهل الحرب وانما صاروا ذ
 بالعهود فاذا انقضوا العهد عادوا الى ما كانوا بمن نكات التجريد ووصلوا
 الكتابي او المشرك في جماعة او اذن في مسجد جماعة حكم باسلامه خلافا للشا^٤
 سرح وان صلى وحده او قرأ القرآن وحفظه فلا ^٥ من النصاب كافر قرأ القرآن
 بالكلية لا يصير مسلما كذا ذكره في مجموع النوازل وقال في الاجناس هكذا
 وكذا اذا شهد والله يتعلم القرآن ويقرأ به وقال في الروضة يسأل هل ^٦
 بران قال نعم صار مسلما وان قال لم او من به لا يصير مسلما من السراجية
 اسلام السكران ^٧ صحيح اسلام الصبي العاقل صحيح ^٨ من الغياثي ويعني لا
 الصبي العاقل ^٩ من كتاب النجاح في عقيدة اهل الصلاح واما المراهق ^{١٠}
 فهل هو مخاطب بالايمان بالله تعالى ومعرفة قبل البلوغ اختلف اصحابنا
 سرح فيه واختيار الشيخ الا ما راي من صور سرح انه اذا امكنه الاستدلال

باعتقده يكون مخاطبا وعليه كثير من ائمة العراق وما وراء النهر في صحة اسلا
قول ابي حنيفة سرح واصحابه ظاهر انه صحيح والله الهادي ^{الصبي} من التحفة فاما
العقل اذا ارتد فترد صحته عند ابي حنيفة ومحمد سرح كما سلامه ^{عند} وعند
ابي يوسف سرح اسلامه صحيح واسرته لا يصح ^{عند} وعند الشافعي سرح كلاً
لا يصح ^{عند} والمسئلة مع وفقه من الاصول العقل مأخوذ من عقول البعير يمنع ذا
العقل من العقل ول عن سواء السبيل ^{عند} وقيل في حده وحقيقته انه بصير القلب
وقيل انه نور القلب ^{عند} وقيل انه قوة التمييز ^{عند} وقيل انه نوع من العلوم ^{عند} الشريرة
والصحيح انه جوهر يدرك الغائيات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة
ثم العقل حجة من حجج الله تعالى على عباده يكسب الحق وهو غير موجب
بل الموجب هو الله تعالى لكنه مستغن عن واسطة السمع في وجوب ^{عند} الا
بالصانع وتوحيده وقدمه وشكر المنعم وكون الكفر والظلم قبيحا منقيا
وفيما عدا هذا كالصوم والصلوة وسائر احكام الشرع فخط العقل فيه
الوقوف على سر ود السمع لان هذا القسم مستوي الطرفين وجودا
ولغا ^{عند} من التوضيح والقدررة القاصرة تثبت بالعقل القاصر وهو عقل
الصبي والمعتوه والكاملة بالعقل الكامل وهو عقل البالغ غير المعتوه ^{عند} فما
بالقاصرة اقسام فحقوق الله تعالى كالايان وفروعه يصح من الصبي لقوله
عليه السلام ^{عند} مَرُوا صِبَا نَكُم بِالصَّلَاةِ اِذَا بَلَغُوا سَبْعًا وَاضْرِبُوهُمْ اِذَا بَلَغُوا
عَشْرًا وانما الضرب للتأديب جواب اشكال وهو ان يقال كيف يضرب
والضرب عقوبة ^{عند} والصبي ليس من اهل العقوبة ^{عند} فاجاب بان هذا ضرب

للتأديب والصبى اهل للتأديب ولانه اهل للثواب ولان الشئ اذا وجد ^{بغير}
 شرعا الا بحجة اى بحجة الشرع فهو قوله ولا نه اهل للثواب ولان الشئ
 عطف على قوله عليه السلام وهو باطل فيما هو حسن وفيه نفع محض ولا
 ضرر الا في لزوم ادائه وهو عند موضوع ^{شـ} واما حرمان الميراث والفرقة
 فيضافان الى كفر الآخر جواب اشكال وهو ان لزوم ادائه الا سلام لما كان
 موضوعا عن الصبي لكونه ضررا يلزم ان لا يثبت باسلامه حرمان الميراث
 عن مورثه الكافر والفرقة بينه وبين زوجته الوثنية لان كلا منهما ضررا
 به ^{بـ} فاجاب بانهما يضافان الى كفر الآخر لا الى اسلامه ^{بـ} فمن عقيدة النجاح ذكر
 الحاكم الشهيد في المنتقى عن ابن سماعه عن ابي يوسف ررح وعن ابي حنيفة ررح
 لا عند واحد في الجهل بخلافه لما يرى من خلق السموات والارض وسائر خلق
 ربهم جل وعز ولم يبعث الله تعالى رسولا الى الخلق لوجب على الخلق معرفته
 بعقولهم ^{بـ} ومن هذا اورد بعض العلماء في تصانيفهم ان ادنى ما يطلب عليه
 اسم العقل يكفي لمعرفة الصانع فلا يعزى في الجهل وعليه كثير من العلماء الكبار
 من بخارا وسمرقند وبالله العصمة ^{بـ} من اصول نصران وانما قلنا بان
 اسلام علي ررض كان بالتقليد وذلك لانه روي عنه انه دخل على رسول
 صلى الله عليه وسلم وهو يصلي مع خديجة سراً فقال للنبي عليه السلام ^{هـ}
 فقال له النبي عليه السلام هذا سر بيني وبينك فمذ تغشي هذا دين الله ^{هـ}
 فقال له ابي ليس على هذا الدين فقال النبي عليه السلام استنيط في هذا
 الدين فقال اسأل ابي فذهب وسأل اياه عن ذلك فاجابه فانه لا بأس به ^{هـ}

بمكارم الاخلاق فجاؤ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلم فهذا
اسلام علي رضي الله عنه ومن الصبيان كان اسلم علي رضي الله عنه من كشف
المنازل في فصل بيان الاهلية فالإيمان لا يجب على الصبي قبل أن يعقل لعدم
اهلية الاداء فاذا عقل واحتمل الاداء قلنا موجب اصل الإيمان دون ادائه
حتى صح الاداء ويقع فرضاً ولا يجب عليه تجديد الإيمان بعد البلوغ لأنه
ليس في نفس الامر تكليف وخطاب وإنما ذلك في وجوب الاداء ^{لك}
مؤمنه عند الصبي حتى يبلغ من البردوي فاما حقوق الله تعالى له
ما هو حسن لا يحتمل غيره ولا عهدة فيه بوجه وهو الإيمان فوجب القول
بعينه من الصبي لما ثبت اهلية ادائه ووجد منه بحقيقته لان الشيء
اذا وجد منه بحقيقته لم يعدم الا بجر من الشرع وذلك في الإيمان ^{طلب}
لما قلنا انه حسن لا يحتمل غيره ولا عهدة فيه الا في لزوم الاداء وذلك ^{يحتمل}
الوضع فوضع عنه من كشف البردوي وكلامنا في الصبي ^{هذا} بناطراً
الله تعالى وصحة رسالة الرسل عليهم السلام ويلزم الخصم بالجمع على وجه
بقي في معرفته شبهة فكان هو والبائع سواء من كشف المنازل ^{منه} اعلم ان
اعتقده بالخط كلامه وكان بعضه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين
وذلك الاخلال نقصان عقله وهو كالصبي مع العقل في كل الاحكام حتى
لا يجمع صحة القول والفعل فانه لو اسلم لصح اسلامه ولو تلف مال الغير ^{بضم}
من المنتجب اما القاصرة فتثبت بقدره البدن اذا كانت قاصرة وذلك
انما يكون بالعقل الناقص والبدن الناقص ايضا وذلك ما يكون

للصبي المير قبل البلوغ ^١ ايضاً منه واصل العقر يعرف بدلالة العيان وذريته
 يختار المرأ ما يصلح ويدرك العواقب المستورة فيما يأتيه ويدارد وكذلك قصور
 يعرف ايضاً بالامتحان ^٢ من حاشية البردوي وجه التمسك ان الشارع لما
 امر بضرب العاقل بترك الصلوة دل ذلك على انه جاز منه الاداء ولو لم ^{يجز}
 الاداء منه لما امر بضربه لعدم الفائدة فلم بهذا ان الالهية القاصرة ^{تكني}
 لجواز اداء الصلوة لانه تحض منفعة فلذلك يجوز ما هو نفع من التصرفات
 من التفسير الراهدي جئنا الى توبة المؤمن عند البأس فنقول الجواب ان
 قلنا انه لا تقبل توبته عند البأس ابطلنا حرمة الايمان وقيمه وسوينا
 بين المؤمن والكافر وان قلنا انه يقبل منه سوينا بين حالة الاختيار و
 الاضطرار فاثبتنا الايمان الكافر فاسق شرير من العذاب فانه ما من فاسق
 الا ويتوب عند الترح فلا يبقى فاسق خوف العذاب فيكون هذا تحسكاً
 لمذهب المرجية فالاسلم والا ولما ان يقال بان التوبة في ذلك الوقت
 معلق بحشية الله تعالى ان شاء قبل بحرمة ايمانه وان شاء مرد
 لتأخيره الى حالة الاضطرار ^٣ وقال اهل خراسان التوبة في حال البأس
 من المؤمن لا تقبل لانه ارتفع الامر عن العبد وقت البأس فلا تقبل توبته
 كما بعد الموت فهذا انا ب بعد من وال الخطاب ولان قبول التوبة شراب
 ولا ثواب الا المختار ^٤ وعند المعايضة صا، مضطاً بهم وذكر في التوبة
 بن مسفيان راجع عن النبي عليه السلام انه قدس فؤده عز وجل ثم يتيون من
 قريب فقال ان الله يقبل توبة العبد ما لم يغتر يعني ما لم يغتر بها

ان ذللت وقت ظهور البأس من البسقي قوله تعالى وليست التوبة للذين
 يعملون السيئات حتى اذا حضر احدهم الموت قال اني تبت الان ولا الذين
 يموتون وهم كفار اوليت اعتدنا لهم عند ابا الياس قال عامة المفسرين انها تبت
 في عصاة المسلمين وهو قول اربع نسوي بين من لم يتب حتى مات وبين من تاب
 عند حضور الموت . وقيل ان هذه الآية في المنافقين والتي قبلها في المؤمنين
 من الدرر حتى اذا حضر احدهم الموت اي عند المعاينة لان التوبة مقبولة ما
 يعاين واذا عاين لم تقبل من كافرا يمانه ولا من عاصي توبة من التفسير الوجيز
 ينظرون اهل مكة الا ان ياتيهم الملائكة عند الموت فقبضوا واحدهم اويأت
 ربك يوم القيمة بلا كيف اويأتي بعض آيات ربك يعني طلوع الشمس من مغربها
 يوم ياتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا كافرة ايمانا نهال تكن آمنت من قبل طلوع الشمس
 من مغربها وكسبت في ايمانها خيرا ولم يخلص ايمانه او لم يعمل خيرا قبل طلوع الشمس
 من مغربها لانه لا يقبل من كافرا يمان ولا عمل ولا توبة اذا اسلم في حين يرهبها الا
 من كان صغيرا يومئذ او مولودا بعد ذلك فانه ان ارادك بعد ما تطلع الشمس
 من مغربها ثم اسلم قبل منه . ومن كان مؤمنا مذنباً فتاب من الذنوب قبل منه
 نقول من كان يومئذ مؤمنا مذنباً فتاب او صغيرا او مولودا بعد ذلك فانه
 ينفع ايمانه وتوبته وعمله . من التفسير التهذيب وكسبت في ايمانها خيرا
 عطف على آمنت تهذيبه واآمنت ولم تكن كسبت في ايمانها خيرا . واو في الآية
 قيل معنى الواو وقيل على اصله لاحد الشيئين قال صاحب الكشاف ان قوله
 آمنت لقوله نفسا وكسبت عطف على آمنت فالمعنى ان الله اسأله اذا جاء

لم ينفع الايمان ح نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات او مقدمة
ايمانها غير كاسبة فيه خيرا فلم يفرق بين النفس الكافرة وبين المؤمنة غير
الكاسبة خيرا فيه ليعلم ان قوله الذين آمنوا وعملوا الصالحات جمع بين ^{ثنتين} قتر
لا ينبغي ان تنفك احد منهما عن الاخرى حتى يفوز صاحبهما او يهلك
قلت لما ثبت بالتواتر عن النبي عليه السلام ان من قال لا اله الا الله دخل
الجنة وان لا يخلد في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان وجب
تأويل الآية فيحمل أو على معنى الواو نحو جالس المحسن او ابن سيرين وقد سبق
نظيره فيكون المعنى لا ينفع الايمان نفسا مؤمنة ونفسا مؤمنة غير كاسبة خيرا اي لا
تفعا منجيا لها من دخول النار بل تفعا مخلصا من الخلود فيها وهو مذ هبنا في ^{عصا}
الامتة من التفسير الاحقاق قوله تعالى فلما أدركه العرق بفتح الراء اي قرأ
من المحلات لغرة الماء والمفرق بالتسكين المحلات بالماء قال آمنت انه لا اله
الا الذي آمنت به بنوا اسرائيل واما من المسلمين اي المتعادين الآن وقد
عصيت قبل اي قال له جبرئيل عليه السلام اي آمنت الآن بعد روية
البأس وكنيت من المفسدين بما دعاء الا لوهية وفي الحديث المرفوع لما قال
فرعون لا اله الا الله اتاه جبرئيل عليه السلام فحشا فاه بالتراب خشية
ان يدركه راحة الله تعالى وقال الامام ابو منصور سرح لم يقبل ايمان فرعون
لوجهين احدهما انه قال لا نفع المحلات والبأس والثاني ان الايمان تسليم النفس
ولم يبق نفسه في يده من عقيدة النجاح والتوبة من اهل الكبار عند البأس
قال اهل السنة يجوز قبولها من الله عز وجل لجواز المعصية من الله عز وجل

الکبار فی هذه الاحوال بدونها عندهم فتح التوبة اولها من شرح الملازمة
 واما توبة الباس من المؤمن المذنب فقبولة وعليه فتوى ائمة بخارا واكثر
 البلاد ومنه هذا الصحيح ومن شرح آخر يقول لا يقبل ايمان شخص عاين شدة
 عذاب الآخرة عند الموت فآمن فان كل كافر يوعى مكانه في النار قبل الموت
 ويرى المسلم مكانه في الجنة كذلك فلم يكن ايمانا صحيحا واما التوبة فقبولة وعليه
 فتوى ائمة بخارا واكثر البلاد ومن شرح آخر قال اهل السنة والجماعة من
 آمن حال باس لم يقبل ايمانه لانه لم يؤمن بالله بالغيب وكذلك لم تقبل توبة
 الباس وعليه فتوى ائمة بخارا ومن الخلاصة توبة الباس المختار لها
 مقبوله من حصن الايمان او كتبت في ايمانها خيرا حسن بصري كويده رضي
 يعني انك ايمان آدوده بود شش از برآدن آفتاب از مغرب و روزگار را
 زده بود و چرخ را کرده چون آیه معاینه بیند نگاه خیری کسب کند آن خیر بدیرفته
 نیاید چنانچه ايمان از کافرو توبه از مؤمن درین حال در شیت بود چنانکه توبه در وقت
 باس و این آیه مشکاکست و تاویل حسن این است که حسن بصري رخ گفته است
 مر اسراجیه اذا اسلمت و زوجها کافر عرض الاسلام علی الزوج قال
 ا. لم والافرق بينهما وكان ذلك طلاقا واذا اسلم الزوج ونحته مجموعیه
 ب. عن الاسلام علیها فان ابنت فرق انتفاض بينهما وكان ذلك فسخا
 ج. انکشف ان امرأة المجنون اذا اسلمت عرض علی ابیه الاسلام فی الحال
 د. المجنون لیس له عایة معلومه فلو خیره الى حال عقله بلزم ابطال حق
 المرأة المسلمة فصار الناحیه صریحا بخلاف ما لو كان صیفا فسلمت امرأته

لا يعرض على أبيه الاسلام بل يوخرا الى ان يعقل لان عقل الصبي في اوانه معهود
 فاذا عقل عرض القاضى عليه الاسلام وليس في ترك التقرييق في الحال الا
 تاخير حق المرأة وهو اولى عمل الحق للمرأة والصبي فان قلت الصبي لعقل غير
 مخاطب بالا سلام وكذلك المعتوه فكيف يصح العرض عليهما ؟ قلت خطاب
 الاسلام وضع عنهما في حق الله تعالى موحمة عليهما والعرض واجب لخصومة
 المرأة وحقوق العباد لا تسقط بعد الرضا والصبا والعقد فلك اتوجه الخطاب
 من العاينة وان كان الزوج معقوها يعرض الاسلام على اب الزوج لانه
 ليس لزوال العقد غاية معلومة وان كان صبا عاقلا يعرض الاسلام عليه
 لان اسلامه صحيح من كشف الفواض ان وجه التكفير اذا كان منعدا
 في المسئلة ووجه ضده واحد فالقبي يميل الى هذا تحسينا للفظ بالمسلم
 الا اذا نواه المسلم فيح لا ينفعه الفتوى فيؤمر بالتوبة ويحذره الا نكحة وان
 من علم باللفظ الكفر فأتى به معتقدا الكفر بالاجماع ؛ ولو اتى به قصد العلم
 به او لم يعتقد كفر عند العامة ولا يعتد بالجهل ؛ ولو اتى به غير قصد بان
 راد ان يتكلم شيئا فخرى ذلك على لسانه لا يكفر ويانة وان ما هو لفظ الكفر
 بالاختلاف فهو يوجب احتياط العمل وما اختلف فيه فهو يوجب التوبة ^{بالتحذير}
 الا نكحة احتياط وما كان خطأ فهو يوجب الاستغفار وان الرضا ^{بفعله}
 كفر وكفر غير قيل كذلك وهكذا مروى عن ابي حنيفة مباح وذكر ان
 لا سلام به ؛ انه ان رضي به سخطنا لكفر والافناء وان من قبله يافق
 الكفر في ذكر الشهادة بوجه لتوبة ارتفع كفره وان رزق بوجه العادة

لم يرتفع وأن من وصف الله تعالى بما لا يليق بكفر وأن من اعتقد علم الغيب
 غير الله تعالى كفر وأن من تشبه بالكفار فيما فيه تعظيم دينهم كفر الحدیث من
 تشبه بقوم فهو منهم وأن من التحف بالشرائع أو الرسل أو الشرائع كفر و
 أن استغلال الحرام كفر وأن من تمتلئ حل ما حرم فإن كان مما قد حل في زمن
 لم يكفر ولا فكفر من الأصول صبي يبي ويطلب أباه وهو يصلي فقال للصبي حل
 كرتي كبر تو الله كند فهذا ليس بكفر لان معناه خدمت الله كند وكذلك
 لو قال رجل لابنه الصغير الله روي بكتب رولا يكفر من الناصري ثم ما يقن
 بانه سرده يحكم بها وما يشك في انه سرده لا يثبت لان الاسلام الثابت لا يزول
 بالثبوت مع ان الاسلام يعطى من انواع العقده الاصل فيه ان الاستهزاء بالله
 من كتاب الله تعالى وبشيئ من شرائع الرسل كفر من اصول المسلمين من انكر
 شيئا من الشرائع فقل ابطال قوله لا اله الا الله من التمهيد ولكل المستحسن
 الكفر والظلم والمعصية فانه يصير كافرا من الذخيرة اذا قال للاصغر المعروف
 غوغا ادراك قال ذلك على وجه الرد والاكسار يخاف عليه الكفر يومنه
 اذا قال خوش كارست بي نمازي فهو كفر من تحفة الخافي مستهلكه اكرسته
 كسي را بخور حلال را بس او كفت حرام موي من دوست است كافر شود وپس من نصيب
 العقده رجل يوذى صغيرة فقال له رجل تب الى الله تعالى فقال من به
 كرده ام كه توبه مي بايد كردن يكفر لانه لا يوى التوبة من المعصية واجبا قيل
 لما سق ظالم انك تصبح كل يوم توذى الله وتوذى خلق الله قال خوش مي آيد
 يكفر لانه رضي بايداء الله تعالى وايداء خلقه قال للعاصي اين نيز را اي است

ومذهب يـ يكفر بمسلم قال خوش كاري ست حرام خوردن يكفر بـ من العقيدة لمولانا
 محمد العزيز صاحب الكشف والتحقيق سراج قال اهل السنة من ارتكب الكبيرة
 من اهل الايمان فان ارتكبها مستحلاً لها او مستحطاً لمن نهى عنها او على قصد
 العصيان فانه يكفر بالله تعالى ^{اسم} من الفصول العبادي ومن تكلم بكلمة الكفر و
 ضحك به غيره يكفر الصاحك ^{من} الناصري وحكي ان قاضيا سئل عن رجل
 قتل حائكا فقال عليه اجابة من البيت فاتى به المامون فقال ما زحت فقال ويحك
 اتقوا احكام الله تعالى ثم ضرب حتى مات تحت السياط ^{الليث} قال الفقيه ابو
 سرح يكفيه ان يخرجه * ولو نظر الى فتوى وقال چه بارنامه فتوى آورده يكفر
 ان اراد الاستغفار بالشريعة ولو قال فعلد الشمنه ان هان ست وفعل
 كافران هان قيل يكفر * ولو قال ذلك لفقيه واحد معين يكفر ^{من النصا}
 رجل مرجع عن مجلس العلم فقالت له امرأة از كنشت آمري تكفر ^{خافيه} من التنا
 اذا ارتد احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما في ظاهر الرواية في الحال
 ولا يتوقف على قضاء القاضي سواء كانت المرأة مدخولا بها ولم تكن
 وبعض مشايخ بلخ سرح منهم الفقيه ابو القاسم الصفار والفقيه ابو جعفر
 كانوا يفتون بعدم الفرقة برّدتهما وكذلك الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
 من مشايخ بخارا يفتي بعدم الفرقة بينهما برّدتهما وكذلك بعض مشايخ
 سمرقند حسما لباب المعصية وعامة مشايخ بخارا وسمرقند وبعض مشايخ
 بلخ افتوا بالفرقة بينهما قال الفقيه سرح من لقن انسا فاكلمة الكفر لتكلم
 بها كافر الملقن وان كان علوا وحدا للعب والضحك وهكذا يروى عن ابن

المباركة راح والمروي عنه ان من امر امرأة حقة ترتد عن الاسلام تبين
من زوجها فهو كافر ومن افق به فهو كافر وفي المضرات وتجبر المرأة على الاسلام
وتضرب خمسة وسبعين سوطا وليس لها ان تتزوج الا بن جلالا قال هكذا قال
الكرخي راح وابو جعفر يفتي بهذا اذ به تأخذ وروى البلخي عن ابي مالك
عن ابي يوسف راح عن ابي حنيفة راح ان من امر رجل ان يكفر صار الاثر
كافرا ككفر المأمور او لم يكفر من الغياقة ارتدت لتفارق زوجها
تجبر على الاسلام وتغزر خمسة وسبعين وليس لها ان تتزوج الا بن زوجها
الاول وبأخذ الفقهاء راح اذا ارتدت كان ابوالقاسم وابونصر يفتيان
بعدم الفرقة زجرا لها لئلا تحال بهذه الحيلة وكذا بعض مشايخ بلخ
وسمرقند ذكر في نكاح وجواب ظاهر الرواية انه يقع وهو الصحيح لان النكاح
لا يبقى مع المنا في ولكن تجبر على الاسلام والنكاح زجرا لها وحسب الباب
المعصية بالاحتياال بهذه الحيلة للتخلص عنه وعليه الفتوى من الفقة
ابوالقاسم الصغير واسماعيل الزاهد من ائمة بخارا وبعض ائمة سمرقند
كانوا يفتون بعدم الفرقة بردها حسب باب المعصية وفي الجامع ^{صغ} الا
كان شادا ان وابونصر الدبوسي راح يفتيان بانها لا تبين من النصاب
وان ارتدت المرأة قال مشايخ بلخ راح فيهم الفقيه ابو جعفر وابوالقاسم
الصغار كفرها لا يعمل في افساد النكاح ولا تؤمر بتجديد النكاح حسب هذا
الباب عليهن والقاضي يؤدبها قدر ما يرى المصلحة حتى ترجع وتسلم
واليه كان يعمل الحاكم الشهيد والشيخ اسمعيل الزاهد من مشايخ بخارا

ومن مشايخهم قديما فتوا هكذا ايضا وعامة علماء بنحاسا يقولون كفرها
 لا يعمل في افساد النكاح لكنها تجبر على النكاح مع زوجها وهذا فرقة بغير
 ملاق بالاجماع وعليها العدة ومن الكافل من يعتقد ان بيت المال مال السلطان
 فقد كفر ومن العقيدة النسبي والنصوص على طواهرها والعدول عنها الى معان
 يدعيها اهل الباطن الحاد وكفر وراد النصوص بكفر واستحلال المعصية كفر
 وتقد يق الكاهن بما يخبرون الغيب كفر والاستهزاء على الشريعة كفر وخفة
 الذنوب كفر وآيات من رحمة الله كفر والآمن من الله تعالى كفر ومن القيمة
 وسئل ابو نصر الصغار عن لاط بامرأة واستحل ذلك فقال يكفر عند جميع العلماء
 من النصاب من قال ان وطئ امرأته الحائض حلال يكفر لا تكاره قوله تعالى
 ولا تقربوهن حتى يظهروا ولو استحل اتيان الحائض يكفر ومن الذخيرة من
 لم يقرب بعض الانبياء او عاب نبيا بشيء او لم يرض بسنة من سنان المرسلين
 فقد كفر وكذلك لو قال انا رسول الله او قال بالغارسية من يغامر بريد
 يغامر مي برم يكفر ومن اصول الصغار سئل رضى عن انكر القراءة في الصلوة
 هل يصير كافرا قال يصير كافرا لانه انكر الاجماع ومن انكر الاجماع فهو كافرا قيل
 اليس ان ابا بكر الاصح لا يرى القراءة فرضا فكيف الاجماع مع وجود الخلاف
 قال خلافة لا يخل في الاجماع لانه معتبر لي فلما كان معتزيا فخلافه لا يخل في الاجماع
 فنكر القراءة في الصلوة يكون منكرا لاجماع فيصير كافرا ومن الانوار والقول
 الموجب للكفر لا فرق بين ان يصدر عن اعتقاد او عناد او استهزاء ومن
 اعتقد قدم العالم او حدث الصانع او نفي ما ثبت للتقديم بالاجماع لكونه

عالماً أو قادراً أو أثبت المنفي عنه بالإجماع كاللون أو أثبت له الاتصال أو
 الانفصال أو جواز بعثه الرسل أو أنكر نبوة نبي أو كذب به أو جحد آية مجمعة
 عليها أو نراد في القرآن كلمة أو اعتقد انها منه أو سب نبياً أو ملكاً أو مصحف
 أو بالمصحف أو بالتوراة أو بالإنجيل أو بالذي يورث أو بالمصحف أو اسجد محرماً
 بالإجماع أو حرم حلالاً بالإجماع أو نفي وجوب صحيح على وجوبه للنفس ويعرف
 الخاص والعام كالصلوة والزكاة أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالإجماع
 كصلوة سادسة وصوم شوال أو يوم منه أو نسب عائشة رضي الله عنها
 أو ادعى النبوة في زماننا أو صدق مدعياتها أو اعتقد نبيا في زماننا أو قبله
 من لم يكن نبياً أو تقرب إلى الصنم بالذبح باسمه يكفر ^{سئل} من فتاوى الحاوي و
 عن يرمي في الحيوان سوى بني آدم لا حشر لها لا يكفر لمكان الاختلاف وأن نرى
 ذلك في بني آدم فهو كفر من النهاية والامة اجتمعت على تحريمها وكفى بإجماع
 الامة حجة وهذه حرمة قوية بانه يكفر مستحلبها ويفسق شاربيها واجتمعت الامة
 على تكفير مستحل الخمر واجمعوا على ان مستحل غير الخمر لا يكفر فلم يهذه ان حرمة السكر
 دون حرمة الخمر من التمهيد في القول في شرائط الايمان قال اهل السنة والجماعة
 شرائط الايمان ما يجب الايمان به ولا يصح بدونه ويكفر بالانكار والرد وهو كل ما
 بالنص أو بالخبر المتواتر أو بإجماع الامة فانه يوجب القبول والاعتقاد به وكل ما
 بالخبر الواحد ولم يتفق الامة على قبوله فانه لا يكون شرطاً لصحة الايمان وكل ما ثبت
 بالخبر الواحد واتفق الفقهاء على صحته ذلك واجتمع على قبوله من غير تأويل فانه
 يكون من شرائط الايمان كعذاب القبر والصراط والميزان والشفاعات والمعراج

الى السماء ومثل هذا الخبر الواحد ولكن الفقهاء والصحابه مرضى اتفقت
 على صحة ذلك وقبولها فحل الاجماع فانه يوجب الايمان به ثم من انكر ذلك
 هل يصير كافرا ام لا قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم لا يصير كافرا لانه
 ما دل في ذلك واحطاً فانه يكون مبتدعاً يحكم بفسقه ومنه في القول
 في المعراج قلنا الاحاد على ثلاثة مراتب: ١- منها ما اتفقت الفقهاء على قبوله
 فيكون في حد الشهرة قريباً الى المتواتر لكثرة الروايات في مجالس مختلفة ولم
 ينكر احد من الصحابة المتقدمين المعروفين فحل محل الاجماع فانه يوجب العلم
 والعمل به ومن انكر هذا يكون فاسقاً ويكون مبتدعاً ويوجب الزجر والتعزير ^{قل}
 بعضهم انه يصير كافراً ومن الاجماع ان منكرها يفسق ولا يوجب البدعة ومن
 الاحاد من انكر لا يفسق ^٢ من شرح الكرخي في كتاب السير قال بشر ابن
 الوليد عن ابي يوسف سراج في رجل ارتد عن الاسلام فانه لا يصلح حتى يستأب
 ومن قتله قبل ان يستتبه فقد اساء ولا ضمان عليه والاصل في ذلك ان ^{المرتد}
 يستحب عرض الاسلام عليه لما روي ان رجلاً قد رآه على عمر بن الخطاب ^{له}
 هل من مغربة خبر فقال رجل منها ارتد عن الاسلام فقتلناه فقال عمر رضوا
 وليت عليه ما وليتم اجسه ثلثة ايام واعرض عليه الاسلام كل يوم فان
 اسلم والاقتله ولان الظاهر انه لا يرتد الا بشبهة دخت عليه فيستحب عرض ^{سلام}
 عليه وليس بواجب لان من بلغته الدعوة: وانكافرا اذا بلغته الدعوة ^{استحب}
 ان يجدد عرض الاسلام ولا يجب ذلك على ما قد مناه ابو اماما وجوب قتل
 المرتد لقوله تعالى سدد عون الى قوم اولى باؤس شديد تقاتلونهم اويسا

قيل في التفسير المراد به أهل الردة وأقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه
 فأقنوه ولحديث عمر الذي قد مناه وأرتد المستور والجحلي فقتله علي بن
 أبي طالب رضي وجعل ماله لورثته من المسلمين وأما من قتله قبل عرض
 الإسلام فقد أساء ولا شيء عليه لأن القتل قد وجب بالكفر وإنما يجب
 عرض الإسلام عليه لجواز أن يسلم فإذا قتل قبل العرض لم يلزمه ضمان
 وأما تأجيل المرتد فقد ذكر بشر عن أبي يوسف راح الله لو قال أجلوني حتى
 انظر في أمري أجل ثلثة أيام لا يوادعني في ذلك وقال محمد بن الحسن راح
 في السير فإن لم يطلب المرتد الأجل لم يؤجله ساعة ويعرض الإسلام فإن
 أسلم والأقل وقال الحسن عن أبي حنيفة راح يستتبه الإمام فإن
 تأب والأقل مكانه وكذا قال محمد بن الحسن راح في السير الصغير
 وهذا ليس باختلاف رواية لكن إذا طلب التأجيل فاعطاه لينظر
 فيجب أن يمهل حتى ينظر في أمره وأن لم يطلب فهو موقوف على رأي الإمام
 فإن غلب في ظنه أنه إن أجله أسلم أجله وإن لم يغلب ذلك في ظنه عجل
 وأما قدر التأجيل ثلثة أيام لأنه أقصى مدة الاستتباب بدليل الخبر
 وأما كيفية التوبة فيجب أن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله
 ويتبرأ من كل دين سوي دين الإسلام ويتبرأ من الدين الذي ينتقل إليه
 وذلك لأن كل كافراً أخذنا عليه الإسلام فلا بد من أن يتبرأ من الأديان
 ومن دينه الذي كان عليه غير دين الإسلام فيقول اليهودي أنا يهودي ومن
 يقول النصراني أنا نسطوري من النصرانية لا يهودي من يهودية
 الله

عليه وسلم إلى العريب خاصة فلا بد من أن يتبرأ من الأديان لاجل ذلك فقام
عبد الأوثان فيكفي في إسلامه المشهودتان لأن هذا التبرؤ يخص باهل
الكتاب والمرتكب كما ليس بمرتد فلا بد من أن يتبرأ من الدين الذي انتقل إليه
او من الأديان فان تاب المرتد ثم رجع فارتد كان حكمه في الدفعة الثانية كالأول
وكذلك الثالثة والرابعة وحكي عن علي بن أبي طالب وابن عمر رضي الله عنهما ان توبته
تقبل في الثانية ولا تقبل بعد ذلك ولكن يقتل - لما روي ان اسامة بن زيد
قتل رجلا فقال لا اله الا الله فقتله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
قتلت رجلا يقول لا اله الا الله ومن لك بلا اله الا الله يوم القيمة فقال انما
قالها قودا فقال علا شقت من قلبه فدل على انه يرجع في الاسلام الى الظاهر
ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل من المنافقين ظاهرا لا سلام وقد اطلعهم
الله تعالى على اعتقادهم ولم يعقلهم فدل على ان الاعتبار ظاهرا لا سلام ولا نه انما
قبلت توبته في الدفعة الاولى والثانية لاطهار الاسلام وهذه المعنى موجود
في الرابعة ولما قوله عز وجل ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا فلا
ولاه فيها لان لم يذكر التوبة بعد الثالثة وانما ذكر انهم اساءوا وكفروا ولا
يقال انه اذا كفر الكفر منه واطهر الاسلام دل على انه مستهزئ وذلك
لان الاعتبار بالظاهر على ما قد منا وقال في المرة الرابعة ان تاب انه يضربه
ولا يخلى سبيله وذلك لان ما ذكرنا تكرارا الكفر فيؤدب حتى يرتد عن
المطوعة قال فان اتى به الامام بعد الثالثة استأبره فان لم ينتب
قتله ولم يؤجله وان تاب ضربه ضربا وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج

من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى حاله انه قد اخلص وذلك
 لانه لما عاد بعد الثالثة فقد عظم جرمه فغير اذ في عقوبته ويحبس مستظها
 بزميره لانه لما يكف الزيادة في عدد المضربات لان التعزير لا ينبغي ان
 يحد به بل قال ابو يوسف سرح واذا فهم المرتد فلم يتكلم ردت عليه
 بقية العتق فانه لم يتكلم قتله لان الداء عاد الى الاسلام غير واجب
 والى محب وفد بعد ذلك فامسكه عن الكلام لا يسقط القتل الواجب واذا
 ارتدت المرأة الحرة او الامه عرض عليها الاسلام فان اسلمت قبل منها
 وان ابنت حبست وأجبرت على الاسلام وهذا قولهم وكان ابو يوسف
 سرح يقول انها تقتل ثم سرح والدليل على انها لا تقتل ان كفرها الاصل لا يستحق
 بها القتل لانها ليست من اهل القتال فذلك الكفر الطاري ولان النبي صلى الله
 عليه وسلم نفى عن قتل النساء وهو عام وانما تجبر على الاسلام لان المسلم لا يفر
 الكفر بعد التزامه الاسلام قال ابو الحسن سرح والجبر الذي يجبر به المرأة على
 الاسلام ان يحبس ثم يخرجها في الايام فيعرض عليها الاسلام فان ابنت ضربها
 اسواط ثم يعرض عليها الاسلام فان ابنت حبسها ثم يخرجها كل ايام فيعرض عليها
 الاسلام فان اسلمت والا ضربها ثم يحبسها حتى تسلم وهذا صحيح لانه لما لم يجز
 القتل وجب ان تعاقب بما يجري مجرى التعزير والتعزير لا ضرب والحبس قال
 ابو حنيفة سرح وان كان مولى الامه المرتدة محتاجا ليس له من يكفيه خذ منه
 دفعها اليه تخدمه وامره القاضي ان يجبرها على الاسلام ويرسل اليها القاء
 في نية لدها ويضربها اسواط يضع بها ابد ذلك حتى تموت او تسلم لان

منافع الامة لمولايها وكفرها لا يسقط حق المولى ويمكن الجمع عليها بين التضييق
وبين الخدمة فيفعل ذلك قال محمد بن الحسن سرح في السير الكبير جبريل المند
ولم يكن كوالضرب قال ولا يعزرون الرجال المرتدون على الردة بجزية ولا
برق ولقوله عز وجل تقاتلونهم او يسلمون لانهم بالغوا في الكفر حين اعتقدوا
بعد الاسلام ففساروا كجدة الاوثان من العرب وان لحقت المرتدة بدار
الحرب ثم سببت اجبرت على الاسلام والاصل فيه ان اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم استرقوا نساء اهل الردة من بني حنيفة وكانت ام محمد
بن الحنفية منهم ولانها كافرة لا تقبل كاصلية فاما المرتدة في دار الاسلام
فلا تسترق لانها من اهل دارنا والاسترقاق انما يثبت في اهل الحرب خاصة والله
اعلم بالصواب **كتاب اللقيط واللغة**

من الصارى الحانية وان كان الملقط فقيرا ان اذن له القاضي بان ينفقها
على نفسه ^ب يحل له ان ينفق ولا يحل بغير امر القاضي عند عامة العلماء وقال بشر
سرح يحل ^ب من الكافي اللقيط هو في اللغة ما يلقط اي يرفع من الارض وفي الشرعة
اسم لولد طرحة اهله خوفا من العيلة او فرارا من ثمة الزنا مضجعا ثم
محرره غام وقفقه في بيت المال فان انفق عليه الما تمط فهو منطوح لانه
انفق عليه بغير امر من هو بسبيل منه فلا يرجع به الا اللقيط اذا كبر فان
امره القاضي ان ينفق عليه على ان يكون ذلك دينا عليه فهو جائز ^ب نصير
دينا عليه لان القاضي ولاية عليه نصار امر القاضي كما مره بنفسه لو كان
من اهل الامر هذا اذا امره بالانفاق ليرجع عليه فان امره بالانفاق ^{فقط}

قبل يرجع والاصح ان لا يرجع لانه مطلق يحتمل الحسبة والاستدانة فلا يرجع عليه
 بالثلاث بهمن انوارل سئل عن بشر بنيت بالابر في قرية على شارع فخرت القرية
 فانقرض اهلها وعنده هذه القرية قرية اخرى وفيها حوض يحتاج الى الاجر فيجوز
 ياخذ الاجر من هذه اليم ويصدق في الحوض قال ان كان يعرف الذي بنى البئر فانه
 يرجع الي ملكه وان لم يعرف صاحبها فهي كاللقطة يتصدق به على انسان ثم يصير
 هذا المتصدق عليه في مرتبة الحوض من الواقعات الحسامية بشر بنيت بئر
 في قرية فخرت القرية وانقرض اهلها وعنده هذه القرية قرية اخرى وفيها حوض
 يحتاج الى الاجر فيجوز ان ياخذ الاجر من تلك اليم ويصدق في الحوض هذا على
 وجهين اما لو عرف الياني اولم يعرف ففي الوجه الاول لا يجوز الا باذنه لانه يرجع
 الى ملكه وفي الوجه الثاني الطريق في ذلك ان يتصدق على فقير ثم الفقير يصدق في الحوض
 لانه بمنزلة اللقطة فلواراد القاضي ان يصدق من غير هذا الطريق لا بأس به من
 المحيط ولو ان جند اعطيا اصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فلم تقسم حتى تفرق
 الناس وذهبوا الى منازلهم ولا تعرف منازلهم وبقي البعض منهم اعطى الامام
 الباقرين انصباهم وتمسك حصص الغيب لان حصصهم لقطة فاذا مضى سنة ولم يجأ
 لها طالب تصدق بها كما يتصدق باللقطة من المضرات اللقطة امانة اذا شهد
 الملقط انه ياخذها ليحفظها ويردها على صاحبها فان كانت اقل من عشرة عرفها
 اياها فان كان الملقط فقيرا فلا بأس ان ينفقها لان التمكّن من التصديق على المختار
 لا يصلح ثوابها الى صاحبها وهذا المقصود يحصل بصرفها الى نفسه اذا كان محتاجا
 وحاجته مقدمة على غيره من الذخيرة والحكم الاصل في اللقطة يجدها انسان

او يجدها انفاضي او الامام ان يمسكها على صاحبها فيضعها الامام او انفاضي في بيت
 المال ويكتب فضيتها ويضعها في موضع الى ان يبيح صاحبها ويبيع ما تمت مدة التبر
 والتصدق بها رخصة ^{من الهداية} واذا حضر رجل فادعى المقتدر لم يدفع حتى يتم
 البيعة ^{من الغياثي} مثل بن نزياد عن رجل مات في البادية هل لصاحبه ان ^{يسبح}
 حماره ومتاعه ويحمل الدراهم الى اهله قال نعم وبه نأخذ ^{من النافع} فان كانت
 اقل من عشرة دراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعد عرفها شهرا وان كا
 نت مائة عرفها حولا ثم لم يذكر هذا التفصيل في الاصل بل قال يعرفها حولا لقوله عليه ^{السلام}
 واللقطة يعرفها حولا والروايات في التعريف معروفة ^{بموسى الحسن} في الجرد
 الصحيح ان التعريف ليس بلامر ^{بلازم} والمختار للفتوى انه يعرف الى ان يغلب على ظنه
 ان صاحبها لا يطلبها بعد هذا اذ ذكره شمس الائمة السرخسي مراح في شرحه ولا ^{شك}
 ان فيما لا يبقى يعرف الى ان يخشى عليه الفساد ^{من الهداية} واذا مرفح ذلك الى
 الحاكم نظريه فان كان للبهمة منفعة اجرها وانفق عليها من اجرتها لان فيه
 ابقاء العين على ملكه من غير الزام الدين عليه وكذا لك يفعل بالعبء الا بقى وان ^{كم}
 يكن لها منفعة وخاف ان تستغرق النفقة قيمتها باعها وامر بحفظ ثمنها ابقاؤه ^{معنى}
 عند تعدد ابقائه صورة وان كان الاصل الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل
 النفقة دينا على مالها لانه نصب ما طرأ وفي هذا نظر من الجاهلين قالوا انما يامر
 بالاتفاق يومين او ثلثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر مالها فاذا لم يظهر امر
 ببيعها لان دارة النفقة مساهلة فلا نظر في الاتفاق مدة جديدة ^{بموسى الحسن} وفي
 الاصل شرط اقامة البيعة وهو صحيح لانه يحتمل ان يكون غصبا في يده ولا يامره فيه

بالانفاق وانما يأمره في الذبيحة فلا بد من البينة لكشف الحال وليست تقام ^{للقضاء}
 وإن قال لا بينة لي يقول القاضي له انفق عليه ان كنت صادقا فيما قلت حتى
 يرجع على المالك ان كان صادقا ولا يرجع ان كان غاصبا ^{فبينة} من القاصي ^{فبينة}
 ويشترط ان يقول القاضي للملحق انفق على ان يكون دينا عليه هو الاصح
 من التهذيب فان احتاج اللقطة الى النقطة يرفع الملحق الى القاضي فينظر
 القاضي ان كان شيئا يمكن ايجارها كالغلام والابل ونحوه أجره وانفق
 عليه من أجرته والآيا من بالانفاق عليه للملحق او من بيت المال ليكون
 دينا على مالها ولو انفق بغير امر القاضي لا يرجع ولولم يحث صاحبها ومضيهما
 او ثلثة باعها القاضي ^{بمعاينة} الجانب المالك ^{بما} قال رضى والآن اما انفق
 شهرا او قريبا من شهر ^{من} الكبرى وجد لقطة عرضا ونحوه فعرفها فلم يجد
 صاحبها وهو محتاج اليها فباعها وانفق على نفسه ثم اصاب ما لا لم يجب ان ^{يتصل}
 على الفقراء بمثل ما انفق هو المختار لانه وضع موضعه ^{من} تحفة الفقهاء ولما
 احكام الاراضي فهي انواع ارض مملوكة عاصرة لا يجوز لاحد التصرف فيها
 والانتفاع الا برضاء صاحبها والثانية ارض خراب القطع ماؤها وهي ارض
 ملك صاحبها لا يزول عنه الا باذنه ويورث عنه اذامات ^{في} هذا اذا
 صاحبها وان لم يعرف فحكمها حكم اللقطة والارض الثالثة المباحة وتسمى الموات
 وهي نوعان احدهما ما يكون تبعا لبعض القرى مرغى لمواشيهم ومحتطبا لهم
 فهي حقهم لا يجوز للمام ان يقطعها من احد لان في ذلك ضررا ^{بها} ولا يمكن
 ينفع بالحطب والقصب التي فيها هو لاء وغيرهم ليس لهم ان ينصوها من غيرهم

لانها ليست بملك لهم والحد الفاصل ان يسمع صوت الرجل من ادنى الارض المملوكة

اليه فما لم يسمع صوته فيه فهي ليست بتابعه لقريتهم ^{في} والنوع الثاني ما لا يكون

تبعاً لقريته من القرى فهي على الاباحة من احيائها باذن الامام عند ابي حنيفة

سرح يصير ملكاً له وقلاً بغير اذن الامام يصير ملكاً له ويكون هو الحق بهما من غيره

ملكاً لمن الناصري وعن الفقيه ابي جعفر سرح في مأوس بحنب الارض ليس لها

قيمة له ان يخرجها الى ارضه وان كان له قيمة وهو من مأوس الجاهلية فهو

بمنزلة الارض الموات وان كان من مأوس بعد الاسلام فهو لقطه ^{من} ^{المن} ^{المن}

لوا التقط ذي فاقام سرح عليه شاهد من قبله صحسنا ولو اقر الملتقط بالقطعة لرجل

ودفعها بغير قضاء ثم اقام آخر البيعة انها له ضمن ايها شاء وان كان الذي

بقضاء في رواية لا يضمن قيل هو قول ابي يوسف سرح وعليه الفتوى وفي

رواية يضمن قيل هو قول محمد سرح لو ادعى الملتقط سرح واثنى بالعلامات

فالملتقط ان شاء دفع اليه واخذ كفيلاً وان شاء طلب منه البيعة ^{من} ^{التق}

فاذا عرفها وجاء صاحبها ان اقام البيعة يأخذها وان لم يقم ولكن اتي بعلامة

صادقة فالملتقط ان شاء دفع واخذ كفيلاً وان شاء لم يدفع حتى يصح البيعة

من الكافي وهو حراً باعتبار الاصل فالناس اولاد ادم وحواء عليهما السلام

وكا ما حرين بهذا الاصل ما لم يثبت غيره ولان الدار دار الاحرار فمن كان

فيها يكون حراً باعتبار الظاهر ولان الغالب فيمن يكن دار الاسلام ^{حراً}

والعبرة للغالب ولا يرق اللقيط الا ببيعة الله عبده حتى ان من ادعى ان

اللقيط عبده لم تقبل منه لانه حكم بحريته باعتبار الظاهر فلا يبطل ذلك بمجرد

قوله ألا ان يفيم البيّنة لانه اثبت دعواه بالحجة وثبوت حريته باعتبار الظاهر
الظاهر لا يعارض البيّنة فان قيل كيف تقبل هذه البيّنة ولا خصم عن اللقيط
لان المتعطل ليس ولياً له فلا يكون خصماً عنه فيما يضره قلنا المتعطل خصم له
باعتبار بدنه لانه يمنع عنه ويترحم انه احق بحفظه لانه لقيط ولا يتوصل المدعي الى
استحقاق يده عليه الا باقامة البيّنة على رقبته فلهذا كان خصماً عنه من المحيط
وفي فتاوى اهل سمرقند امرأة رفعت مائة امرأة وترك مائة مواضع ثم جاءت
المرأة واخذت مائة الاخذة ليس لها ان تنفع بها وطريق ذلك ان يصدق
بهذه المائة على بنتها ان كانت فقيرة على نية ان الثواب لصاحبها ان رضى
ثم يقب الا بنت المائة منها فيسعيها الانتفاع بها لانه بمنزلة اللقطة ولا يحملها الا ^{نفع}
ابتداء ان كانت غنية ويحل ان كانت فقيرة وكذلك الجواب في المكب اذا
سرق وترك مواضع من الخلاصة والطهيرة والحانية امرأة وضعت مائة
وامرأة اخرى وضعت مائة ثم جاءت الاولى واخذت مائة الثانية ودعت
لايسع للثانية ان تنفع بمائة الاولى بالحيلة ان تصدق الثانية بهذه
المائة على بنتها ان كانت فقيرة على ان يكون الثواب لصاحبها ان رضى
ثم يقب ابنت المائة منها فيسعيها الا ستمتع كما لو سرق المكب وترك
مواضع من الناييع واذا سرق مكب رجل وترك مكانه آخر لا يسعه ان
ينتفع به وطريقه ان يتصدق به على بعض قريائه من الفقراء او ولده
او غيره ثم يستوصيه منه وكذلك ما تركت امرأة مائة مواضع ثم
جاءت امرأة اخرى فوضعت مائة عند الاولى ثم جاءت الاولى واخذت

ملأة الثابتة وتركيت ملائمتها في مكانها بمن الهداية قال رضي فان جلاصا بها
والا تصدق بها ايضالا الحق الى المستحق وهو واجب بقدر الامكان وذلك
بايصال عينها عند النظر لصاحبها وايصال العوض عند عدمه وهو الثواب
على اعتبار اجازته التصديق بها وان شاء امسكها رجاء ان ينظر لصاحبها قال فان
جاء صاحبها يعني بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة وله
تواب لان التصديق ان حصل باذن الشرح لم يحجب باذنه فيتوقف على اجازته
والملك ينبت للفقير قبل الاجازة ولا يتوقف على قيام المحل بخلاف بيع الفسوق
لثبوت بعد الاجازة فيه من التهديب الغصب على ضربين احدهما ما يقع
مع الجهل كمن ائلف مالا على ظن انه له واشترى من صاحب يد ظنه له او ملكه
بوجه آخر ونصرف فيه ثم تبين له مستحق يجب رده وموثة الود عليه ان كان
قائما والا فمثله ان كان مثليا والا فثمانه وهو قيمة يوم الغصب ولا ياتم
والثاني ما يقع مع العلم بان يأخذ على سبيل العدا وان واشترى من احد وهو
يعلم انه ليس له فحكمه ما ذكرنا لكن ياتم به من شرح الطحاوي وبالحجج صار
به من غيره وليس لغيره ان يعاجله كالشراء بالاراضى المباحات والرباطات والله اعلم
كما

من الذخيرة واذا جاء رجل فاقام البيعة انه عبده فالقاضي يسمع بيئته ولم
يذكر ان القاضي هل ينصب له خصما وقد اختلف الشارح فيه قال بعضهم
ينصب خصما ويسمع البيعة عليه وقال بعض لا ينصب خصما ويسمع البيعة ويؤمر
القاضي هو الخصم في هذه الباب وبعد ما ثبت البيعة له فله ان يدعي بانه

ما بعته ولا وهبته واذا حلف رفعه اليه وبه وث الحلف لا يدفعه اليه من التهمة
 واذا التمس رجل بعبد آبق فاحذره السلطان فحبسه فجاءه رجل واقام البينة ^{عبد}
 فانه يستخلفه بالله ما بعته ولا وهبته ثم دفعه اليه ^{من} الحاني فان محمد اصرح ^ك
 في الاباق ان القاضى اذا باع الآبق وقبض الثمن ثم ان مولى الآبق رفع ^{ال}
 الى قاضى بلدة يكتب كتابا حكما الى القاضى الذى باع الآبق وقبض الثمن
 واقام البينة على ذلك ^{ان} القاضى يحبسه ويقبل بئنته وان كان في هذا
 استحقاق الدراهم التى هي امانة عند القاضى المكتوب اليه حال غيبتها وهذه
 المسئلة نص على مسئلة اخرى ان الكتاب الحكيم في المنقول جائز رقيقا كان
 او لم يكن ^{من} العياشيه السلطان اذا اخذ العبد الآبق فرده الى مولاه من
 مسيرة ثلثة ايام فلا جعل له لان هذا عليه واجب ^{قال} الفقيه وبه نأخذ وهو
 كالوصي اذا اخذ عبدا ليقيم ورده عليه وكذا ارمي ^{ان} وشحه كاروان اذا اخذ
 المال من قطاع الطريق رده واعلى المالك وان اخذه في المصر او خارج المصر ^{قل}
 من مسيرة سفر يستحب له الجعل على قدر العناء والمكان والصحى انه يجب الرضخ
 ثم بماذا يقدر الرضخ اختلف المشايخ اصرح ^{والصحى} انه مفوض الى رأى القاضى
 واورد في جامع الفتاوى ان عليه الفتوى وفي البحر دعن ابى حنيفة مراح انه
 اذا اخذه في المصر فلا شئ له والصغير والكبير في الجعل سواء ويرضخ في الكبير
 اكثر بما في الصغير لانه اكثرهما عناء وموتة والمزد من الصغير صغير يعقل الآباء والآل
 فهو ضال ولا جوفيه ^ك ^{المفقود}
 من العياشيه متى يحكم بموت المفقود اختلف فيه الاقاويل واختيار الشيخ ابى بكر ^{مد}

[illegible]

اذا خاف التلف ^{بمعن} الخافية وان كانت الورثة كبارا غنيا وليس على الميت
 دين ولا وصية فلو وصي ان يبيع غير العقار بمقتضى ما لا يخبر العقار بخشي عليه
 التوثيق والتلف وكان البيع حفظا وتحصينا ويملك اجارة الكل فان كان ^{بمعن}
 الورثة حاضرا وبعضهم غائبا او واحد منهم غائب فان الوصي يملك بيع نصيب
 الغائب من العروض والمنقول والرقيق لا جلا الحفظ واذا ملك بيع نصيب
 الغائب يملك بيع نصيب الحاضر ايضا في قول ابي حنيفة راح وعند حنيفة
 لا يملك وهذه اربع مسائل يباح لها هذه ^{بمعن} والثانية اذا كان على الميت
 دين لا يحيط بالتركة فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل ^{بمعن}
 بيع الباقي عند ابي حنيفة راح يملك وعندهما لا يملك ^{بمعن} والثالثة اذا كان
 في التركة وصية بمال مرسل فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ من الوصية
 وهل يملك بيع ما زاد عليه عند ملك وعندهما لا يملك ^{بمعن} والرابعة اذا
 كانت الورثة كبارا فيهم صغير فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل
 ويملك بيع نصيب الكبار ايضا عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي
 الاب فكذا في وصي وصيه ووصي الجد اب الاب ووصي وصيه ووصي
 القاضى ووصي وصيه فوصي القاضى بمنزلة وصي الاب الا في خصمه وهو
 ان القاضى اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة
 والاب اذا جعل رجلا وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها ^{بمعن} من
 الخلاصة وان كانت الورثة غنيا وحده عن محمد راح فكتة ايام فان
 لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو ^{خفف}

هلاك العقار اختلف المشايخ راج فيه والاصح انه لا يملك بيعهما من البتة
سئل الوبري راج عرج رجل غاب منذ سنين فلا يعرف أهوه في الأحياء ام
لا ولا خر على هذا الغائب دين وله عقار هل للحاكم ان يعرف المدينه من دور
وامواله فقال ذاعلم الحاكم جازم قيل له فلو كان هذا الغائب حياً الا انه غائب
لا يرجع منذ سنين فقال الجواب كذلك ^{بمن} الذخيرة في كتاب المفقود
ولو وجد الذبي في يديه المال ان يكون المال لميت فقامت الاثبات ^{البينة}
ان اباهما مات وترك هذا المال ميراثاً لهما ولاخيهما المفقود فان كان
حياً فهذا الميراث معهما وان كان ميتاً فله الميراث معهما ولا وارث له غير
هؤلاء فانه يدفع الى اثنتين النصف لانهما بهذه ^{البينة} تثبتان الملك ^{بهما}
في هذا المال والاثبات ميت واحد الميراث ينصب خصماً للميت في اثبات
الملك له ^{البينة} واذا ثبت ذلك يدفع اليهما الميراث وهو النصف ويوقف
النصف الباقي على يدي عدل ^{قال} في الكتاب لان الذبي في يديه
بحده فهو غير موثق عليه ومعناه ان ظهرت خيانتة بخوره فلا يؤتمن
بعد ذلك ^{ومن} اما حكمه في ذكر محمد راج في الكتاب انه
ميت في حق غيره حتى لا يرث احداً من قريائه اذ مات حياً
في حق نفسه حتى لا يقسم ماله ولا تزوج ^{مراة} من الوفا
وله فيما يرجع الي ماله حكم الحيوة وفيما يعود اليه مان غيره ^{ميت}
من الفصول في التصرف في اموال الغائبين والمفقودين ^{ولما} في بيع
الغائب اذا خاف التلف لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان الغائب

أما إذا علم فلا لانه يمكنه ان يبعث الى الغائب اذا خاف التلف فيمكنه حفظ
 الدين والمالية جميعا وذكر شمس الأئمة الحلواني روح في باب امرأة المفقود
 من ادب القاضي ان للقاضي ولا يبيع مال الغائب في فواتك صدر
 الاسلام طاهر بن محمود واحاله الى مجموع التوازل الجارية المصوبة اذا كان
 مالكها غائبا فالقاضي لا يبيعها انما يبيع مال المفقود في ايضا فيه اذا فقد الرجل
 وله جارية او غلام يملك القاضي بيعهما وان كان المالك غائبا غير مفقود
 لا يملك بيعهما وفيه ايضا واقعة للفتوى قاضي قيمي نصب كروية ملك غائبا
 بغير رده هو يجوز اجاب بعض مشايخنا ان لا يجوز مطلقا وينبغي ان يجوز
 اذا كانت الغيبة منقطعة به ومنه وذكر شيخ الاسلام خواهرناره روح
 في كتاب المفقود واذا فقد الرجل وتركت اموالا عقارا او منقولا لا ينبغي
 للقاضي ان يبيع عقاره ولا مالا يتسارع اليه الفساد لا في نفقته ولا في
 غيرها بخلاف ما اذا كان شيئا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ويصرف
 منه الى نفقة اقارب المفقود

كتاب الشركة
 من الذخيرة الشركة على نوعين شركة ملكت وشركة عقد وشركة الملتزم
 شركة جبر وشركة اختيار شركة الجبر ان يختلط مالا لرجلين بغير اختيار
 المالكين خطأ لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا او بمثل التمييز
 بضرب كلفة ومشقة نحو ان تختلط الحنطة بالشعير او يرثا مالا في شركة اختيار
 ان يوجب لهما مال لو يملكانه مالا لا يستيلاء او يختطان ما بينهما

ثم الشركة ضربان شركة الملك بان يملك اثنا عشر عينا مرثا او شراء او هبة
او صدقة او وصية او استبلاء او يختلط مالاها بلا صنع من احدهما او
يختلطهما خلطا يمنع التمييز اصلا كالبر مع البر ولا يخرج كالبر مع الشعر
فوكنها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة بقدر الملك من
الغوامض وشرطه فان الشركة في الربح من اثناسبع فان شرط ان يعمل
احدهما دون الآخر ولو بيع بينهما على قدر رأس المال جاز ويكون المال الذي
لا عمل عليه بضاعة عند العامل بل بحكم لصاحبه ووضعته عليه وان شرط للعامل
اكثر من رأس ماله في ايضا على الشرط ويكون المال للدافع عند العامل
مضاربة وان شرط للدافع من الربح اكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون
المال بضاعة عند العامل ولكل واحد منهما ربح ماله والوضيعة على ما ذكرنا
ولو كانت نازلة من جميعا والعمل عليهما جاز على ما شرط سواء تساويا
في المال او تفاوتا بان عمل احدهما ولم يعمل الآخر بعد رابعا وبغير عذر صار
معهم من الذخيرة من دفع الى الآخر الفا وقال اخرج من عندك الف مثل هذه
الف واشتر بها وبيع في امر بحث من شيء فهو بيننا ففعل المأمور كذلك فجاء
بان له يك المال موجودا دفعت العقد واكتفى بوجوده وقت الشراء وما ذكر
العقد دري ولا يقع بمال غائب العيب وقت العقد والشراء جميعا من ثلث
ربكها في شركة الملك اختلاط النصيبين وفي شركة العقد الايجاب والقبول
فان جامع الثناوي اذ لم يذكر لفظة الشركة ولكن في حد هي الآخر ما اشترى
امور من شئ فهو بيني وبينك ووافقه الآخر ما وثق شركة لم يذكره

محمد سراج في الاصل: - فروى ابو سليمان عن محمد سراج انه يجوز ويثبت بهذا القول
 الا يرى انهما لو ذكر الشراء من المجانبين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة عتبا
 ذكر حكمها وكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء بما من الغنية
 وشخص قرار وادناه بغيره كركه فليس فلان راهر وبجرم فذا هبا اليد وعقد احدهما
 محضرة الآخر وكانت ساكنة فينبغي ان يكون مشتركا بينهما بما قال رضي في ان
 يحفظ فان المنصوص فيما اذا اصطحا انه اذا اشتراه احدهما يكون على الشركة
 انه يكون مشتركا بينهما لا هذا بما ومنه اب وابن يكسبان في صنعة واحدة بما
 لهما شيء فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب لكونه معياله بما الا يرى
 انه لو غرس شجرة يكون للاب بما فم يخ بما وكذا في الزوجين اذا لم تكن المرأة
 معينة الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها بما بما الكسب بينهما نصفان بما
 قال رضي وهكذا كنت اسمع الجواب من افواه الناس انه بينهما نصفان
بما وما تغزل من قطن الزوج وينسجه هو كرايس في الزوج عند جميعا
 من الخاضبة اذا تزوج الرجل ابنة الخمسة وهم في دار ابيهم كلهم في عياله فكل
 البنون المتاع متاعا والاب يدعى لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين
 الثياب التي عليهم لا غيب من الطهيرية شريكان شركة مفاوضة او دع
 انسان عند احدهما فهو ودعة عند جميعا لان الودعة من توابع
 التجارة وفعا احدهما في توابع التجارة كفعلهما وان مات المستودع
 قبل ان يبين لزمهما جميعا لان موت المستودع من غير بيان استهلاك
 الودعة حكما ولو استهلك حقيقة لزمهما الضمان لان ضمان الاستهلاك تجا

وانه يفيد الملت في المضمون فان قال لي ضاععت في يد الميت قبل موته لم يصد
 لان الحي انما صار مودعا حكما للمفاوضة واذا انقضت المفاوضة بموت احد
 لم يبق مودعا حكما فصار هو واجنبي آخر سواء ولو قال اجنبي آخر بعد مامات
 المودع مجهلا ضاع لم يسقط الضمان فكذا هنا من اليتيم سئل علي بن احمد
 مراح رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعتها اليه ثم اخرج المقرض
 مائة دينار وخطا المالكين جميعا وقال له المقرض اذهب بهذا المال ^{تجربة}
 على الشراكة ففعل ذلك ورجع كيف الحكم فيه فقال هو مختل فاقص لا بد من
 زيادة شروط حتى تضع الشراكة من التقنية اقرض لصاحب مائة ودفعتها
 اليه ثم اخرج مائة اخرى وخطا المالكين وقال للمستقرض خذها واتجر بهما
 على الشراكة وهذا مختل وليس بشراكة .

كتاب الوقف

من التريض منزل موقوف وقفا صحيحا على مقبرة معلومة فخرى هذا المنزل
 بحال لا يتفخ به فجاء رجل وجره وبنى فيها بناء من ماله بغير إذن واحد
 فالاصل لو رثته الواقف والبناء لو رثته الباقي . ومنه راما اذا وقف البناء
 على ارض وقف ان كان على جهة وقف الارض جائز بالانفاق وان كانت بحجة
 اخرى اختلف المشايخ نبيه . واثبت شيئا والاصح انه لا يجوز . من الجار ^ك
 خلال مراح في وقفه ان كان الواقف يرمي موز على الوقف ذمه بشيئ ^{بضمي}
 ان يزرعها من يده ويؤتيها غيره . من الاجناس ثلث في الوقف لغيره ان مراح
 وقف وقفا صحيحا واخرجها من يده ثم ان يجعلها احبب . وزرعها لنفسه ^{نفسه}

فالمرح له فلا يقبل قول اهل الوقف انه يزرعها لا اهل الوقف لكن لو قال
 القاضى ان يخرج الوقف من يده لزرعتها لنفسه فانه لا يخرجها لكن يقول
 ازرعها للوقف ولو فعل هذا امتولى الوقف اخراجه القاضى من يده بما
 فعل به من الجواهر القيم اذ لم يراع شرط الوقف فانه ينجز به عمل القاضى وهذا
 اشارة الى انه لا ينجز بمجرد الخلاف بل يستحق العزل لمن الحاوي سئل عن
 استاجار وقف ثلث سنين وتلك الاجرة للسنة الاولى كان
 اجرا مثل ثم كثرت رغبة الناس فزاد اجرا مثله هل للمتولي ان يقض قال
 لا لان العقد قد صح وزيادة الرغبة في الاجر بمنزلة زيادة في السعر في
 القيمة ثم ذلك غير مفسد للعقد كذا هذا وكذا في الجواهر لفظا ومعنى
 من اتسار خانية ولو جعل اليه الولاية في حال حيوته وبعد وفاته كان
 جائزا وكان وكيله في حالة الحيوة ووصيا بعد الموت ولو قال وليتيك
 هذا الوقف فاماله الولاية حال حيوته لا بعد وفاته والولم يشترط الولا
 لنفسه واخرجه من يده - قال محمد راجح الولاية للقيم وليس للواقف
 ان يعزله وكذا الوصيات وله وصي فلا ولاية لوصيه والولاية للقيم
 وقال ابو يوسف راجح الولاية للواقف له ان يعزله للقيم في حيوته واذا
 مات الواقف بطلت ولاية القيم من جامع القاضى قال هلال راجح
 ان جعل ارضه وقفا في صحته ثم قال عند وفاته لرجل انت وصي ولم
 على ذلك تكون ولاية الوقف اليه مادام الواقف حيا ويكون وكيله
 في الوقف واذا مات الواقف لا تكون ولاية الوقف اليه الا ان يقول

ولا يثب الوقف إليه بعد وفاته فيكون كالموقوف في سائر أمواله من السراجية
وهي الواقف أولى بنصب القيم من القاصي وإن لم يوص إلى أحد فالقاضي
أولى القاصي لا يخلو القيم من الإيجاب بل يجعل من أهلية الواقف ثم ويجوز
القيم من الإيجاب ما دام يوجد من ولد الواقف وأهله بيته من يصلح لذلك وإن
لم يوجد من ولد الواقف وأهله بيته من يصلح لذلك جعل القيم من الإيجاب عدم
وإذا خربت أرض الوقف وأمر القيم أن يبيع بعضها ليتم الباقي بثمن مباح
ليس ذلك فان عدم المشتري البئر أو صرم الخلف فيعني للقاضي أنه يخرج القيم
عن هذا الوقف ولا ينبغي للقاضي أن يأمن الخائن سبيله أن يعزله ثم القاضي
أن شاء ضمن قيمة ذلك البائع وإن شاد ضمن المشتري فان ضمن البائع فقد
وإن ضمن المشتري بطل بيعهم بتمامه وإذا استأجر أرض وقف ثلث سنين
بأجرة معلومة هي أجر المثل حتى جائت الأجرة فخصت أجرتها لا تصح الإجارة
وإذا أراد أجر مثلها بعد مضي المدة على رواية فتاوى سمرقند لا يصح العقد ^{على}
رواية شرح الطحاوي يصح ويجوز العقد وإلى وقت التصح يجب المسمى
مضى وفي الثانية وإذا أراد أجر المثل لو ليس للمولى أن ينقص الأجرة
بنقصان أجر المثل لأن أجر المثل إنما يعتبر وقت العقد كان المسمى أجر المثل فلا
التغيير بعد ذلك ^{بتمامه} وإذا أجر القيم ^{لدى} بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتجاوز
الناس فيه حتى لم تجز الإجارة لو سكت المستأجر كان عليه أجر المثل بانفاقاً ^{بلغ}
على ما اختاره المتأخرون من المشايخ مخرج وكذلك إذا أجرة أجرة فاسدة
إذا أجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذلك إذا أجر من عبده ^{ثمة} أو مكاناً

لا يجوز. - وفيه ينبغي ان يكون هذا على قياس الوصي اذا باع مال الصبي من نفسه ان كان فيه منفعة للوقف يجوز عند ابي حنيفة مراح. - وفي الطهيري خلافا
 لها ام. - ولو اجر من ابنه او ابنته فهو على الاختلاف في الوكيل عند ابي حنيفة
 مراح لا يجوز وعندهما يجوز ومن مشائخنا مراح من قال هنا وقاسه على المضارب
 اذا اجر من هؤلاء فانه يجوز بلا خلاف. - ومتولى الوقف اذا سكن رجلا بغير
 اجرة كإعلاء مراح انه لا شيء على الساكن. - وعامة المتأخرين من المشائخ مراح
 ان عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف
 عن ايدي الظلمة وقطعا للاطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا قالوا
 فيمن سكن دار الوقف بغير مراقيم وبغير امر الواقف كان عليه اجر المثل با
 ما يبلغ وكذا قالوا في اهل الجماعة اذا سارهنوا الوقف حتى لم يصح لوسكنه المرقن
 يجب اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن. - من الغاية
 قال الصدر الشهيد حسام الدين مراح وهو المختار للفتوى وكذا قالوا في متولي
 مسجد باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل القاضي هذا المتولي
 وولاه غيره فادعى هذا الثاني على المشتري المنزل ان ابيع باطلا وبطل القاضى
 ابيع وسلم المنزل الى المتولي الثاني فعلى المشتري اجر مثل هذا المنزل سواء كانت
 الدار معدة للاستغلال او لم تكن. - ومن التجنيس في الفتاوى فعلى المشتري
 اجر هذا المنزل وان لم تكن معدة للاستغلال صيانة للوقف وهو المختار. - من
 الحاوي وسنن عن ارض وقف على قوم معينين فاراد ان يأخذ كل واحد
 منهم بعضا فيزمر بعضها عنده قال ان كانت التولية الى غيرهم ودفع المتولي

عها

اليهم من اربعة جازر ^{بها} وكانت التولية اليهم فاخذ كل واحد منهم بعضه ^{لها}

لم يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم والارض تحتاج الى المرونة والخراج

فلا يجوز ذلك ^{من} من قناوى النسبي ^{سئل} عن متولي وقف مرهنت الوقف ^{بن}

ايصح فقال لا لان فيه تعطيل ^{من} من الجواهر متولي وقف اراد ان يتقبل

ارضاً من هذا الوقف لنفسه من نفسه لا يجوز لما ان حقوق العقد يرجع

الى العاقد فيستحيل اجتماع الحقوق المتضادة في حق واحد فان قبلها هو ^{لنفسه}

من القاضى فانه يجوز لانه لا يؤدي الى ما ذكرنا ^{ببيع} ببيع بعض ارض الوقف

لاحياء الباقي يجوز اذا كان باذن القاضى ^{هكذا} اذ كوالصدر الشهيد ^{حسام}

البحارى سرح في كتاب الوقف لانه لا يجوز لانه يؤدي الى افناء المالك ^{من}

الحاوي وسئل ابو القاسم عن اراد ان ينقص مسجد او يبنيه احكم من بناءه

قال لا سبل له الى ذلك الا ان يخاف هدمه ^{من} من القاضى ^{وما} وما البرضاية من

الطهيرية وعن محمد سرح في مسجد ضاق باهله لا بأس بان يلحق من طريق

العامة اذا كان واسعاً ^{وقيل} يجب ان يكون ^{بامر} القاضى ^{وقبل} انما يجوز

اذا فتحت البلدة قهراً وعنوة ^{اما} اذا فتحت صلحاً فلا يجوز مسجد مبنى اراد

رجل ان ينقصه ويتبنيه ثانياً احكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولا

له ^{ومنه} ايضا سلطان اذن لا قوام ان يجعلوا ارضاً من ارضى ^{بلدة} حوا ^{نيت}

موقوفة على مسجد وامرهم ان يزيدوا في مسجد ^{فهذا} على وجهه ^{كانت} اما ان

البلدة فتحت عنوة او صلحاً ففي الوجه الاول يجوز ^{انه} اذا كانت ذلك لا يفتقر

بالضرورة ^{وفي} الوجه الثاني لم يجوز لانه اذا فتحت ^{عنوة} هدمت ^{بلدة} ملكا ^{تفرد}

فجاز امر السلطان فيها واذا نحت صلياً بقيت ابلدة على ملكهم فلم يحزن امر السلطان فيها وعلا
 الفتح عنوة وضع الخراج على اراضيهم وعلامة الفتح صلياً وضع العشر على اراضيهم ^{ايضا} وشد
 رجل وقف ارضاً على مسجد ولم يجعل آخر المسكن تكمل المشايخ مخرج فيه والمختار انه يجوز في قولكم
 جميعاً ما في قول ابي يوسف مخرج فلان يرى المسجد مؤبداً فيكون الوقف مؤبداً
 اما في قول محمد مخرج فلان كان العرف والقياس يترك بالعرف كالوقف بالمنقول فيما
 تعارفوا به رجل قال جعلت حجرتي للدين السراج في المسجد ولم يزد على ذلك
 صارت الحجرة وقفاً على المسجد لما قال حقه لو اراد ان يرجع لا يملك يريد به بعد
 ما سلم الى المتولي على ما اخترنا من الجواب للفتوى وليس للمتولي ان يصرف
 الى غير ذلك لان جعلها وقفاً على دين المسجد ^{من} البرهانية ايضاً
 وقف ضيعة على مسجد على ان ما فضل من العمارات فهو للفقراء فاجتمعت الغلة
 والمسجد لا يحتاج اليها يعني العمارات للحال هل يصرف ذلك الغلة الى الفقراء
 مكثروا والمختار للفتوى ما قال الفقيه ابو الميثم مخرج ان اجمع من الغلة مقلد
 ما لو احتاج المسجد والضیعة الى العمارات يمكن العمارات منها وزيادة صرفت الزيادة
 الفقراء ليكون جمعاً بين شرط الواقف وصيانة الوقف ^{من} الملتقط الناصري ^{الى} وتجنبنا
 الشهادة على الوقف بالشهرة وان لم يسمع من الواقف من المتأوى
 الصغيرى وكذا لو ادعى المدعى الارث من الاب واقام البينة فاقام
 ذواليد على اقرار الميثم ان الدار ليست لي او ما كانت لي كان دفعها بمن
 الفصول ولو ادعى الوقف او لا ثم ادعى انها له لا تسمح كما لو ادعى لغيره ثم
 ادعى لنفسه ^{من} الفوا مضى ان شراء المراء واستيادتها قرار منه بجهة التصرف بان لا يملك

له فيه تطعاً باقياً في الروايات لأن طلب التعبدات في مائة نفسه محال ولا ينفذ
المراعى قصد صحة عقده حتى لو ادعى إبطاله أو سعى فيه لم يعتبه يلتزم به
أقر بملك البايع ظاهر لا قطعا برواية الجامع إذا الأصل هو التصرف بالملك
وإن التناقض لو تضمن إبطال حق أحد يمنع صحة المدعى به، والآلية من
الزيادات العنابية سعي الإنسان في نقص ما تم مردود باطلاً عن المحرم
عبد ادعى على رجل أنه ملكه وأنه اعتقه فقال المولى حين اعنفته لم يكن ملكي
لما أتني بعنه من فلان ثم اشتريته منه وأقام البينة على بيعه قبر لا عتق
لا تقبل بينته ولو كان المولى قال اعتقتك قبل أن اشتريتك وقال العبد
لا بل اعتقتني بعد ما اشتريتك فاقول قول العبد لأن العبد يدعي
عتقا جائزا والمولى يدعي عتقا فاسداً من السراجية رجل وقف منزلاً على
ولديه وعلى أولادهما أبداً ما نسا سوا ليس لهما أن يسكن فيه لأن حصتهما
في العتق بمن المأوي وسئل عن أقرم وقف صحيح وأنه أخرج من يده وروا
يعلم أنه لم يكن أخرج من يده قال أقواره على نفسه جائزاً فوقف صحيح بمن
كتاب الأجناس قال هلال راج في وقفه أقرم رجل بأرض في يده أنها
موقوفة ولم يزد على ذلك جائز ويكون وثفاً قال ولا يجعل هذا المقرراً
ولا غيره إلا بشهادة الشهود إن هذه الأرض كانت ملكاً له بزمانه
لمن أقرم يرضع عبد في يده وشهد الشهود أن العبد كان في ملكه وقت
الأقرم ثبت الولاء له وإن لم يسجد ولا يكون لولاه كذا أحد
وفي وقف الأرض رجب يجوز له وقف أموالها في يده فثبت في العبد

ايضا من العتبية ولو اقر في ارض في يده انها صدقة موقوفة صح
 والولاية له ولو قال من ايلم يصدق في حق الغرماء وكذا في حق سائر
 الورثة ويصدق في حقهم من الذخيرة رجل في يده ارض اقر في
 صحته انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازا قراره وهو وقف يجب
 ان يعلم بان من كان في يده ارض اذا قال هذه الارض وقف كان
 هذا اقرارا بالوقف ولا يكون ابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة كان هذا ابتداء وقف حتى يراعى
 به شرائط الوقف الا يرى ان من قال لعبد في يده عبد يما هذا حركا
 ابتداء اعتاق ولو قال هذا العبد حر كان اقرارا بالعتق كذا هذا الوقف
 الذي يقاوم امرها ومات الشهود الذين شهد واعليها بنارنج فيها قال
 قوم هي وقف علينا وقفها فلان وقال فريق آخر هي وقف علينا وقفها
 فلان يعني ذلك الذي ادعى الفريق الاول من جهته فهذه المسئلة
 على وجهين احدهما اذا كان للواقف ورثة احياء وفي هذا الوجه يرجع
 الى الورثة لانهم قائمون مقام الواقف فيرجع اليهم سواء كان لها
 مرسوم في دواوين القضاء يعلمون عليها ولم يكن فاي فريق عينته
 الورثة فالتاضي يجعل الوقف عليهم من المأوى الحسامية يجب ان يعلم
 ان ذكر الصدقة وحدها لا يلزم ولا ينعقد به الوقف وذكر الوقف وحده
 والجسست الوقف على ما هو المختار لو وقف ضيعته على مسجد على ما فضل
 من عمارته فهو للمفقر فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج الى العماره للحال

قال الفقيه روح عندئذ إذا اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد و
الضيعة إلى العماره يمكن عمارتها من ذلك ويتحقق زيادة نصرف الزيادة
إلى الفقراء أو الخصال قال الفقيه روح عندئذ إذا اجتمع من الغلة مقدار ما لو
احتاج المسجد والضيعة جميعا بين شرط الوقف وصيانة للوقف - قال الصادق
الشهيد حسام الدين روح وهو المختار للفقهاء من الملقط في محل آخر
وإذا حفر بئر في المسجد وفيه نفع العامة ولا ضرر فيه لأحد له ذلك - ومن
الملقط رجل حفر بئر في المسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لأحد له ذلك ويجوز
من العتابة ولو أراد وقف المسجد أو أهله أن ينقصوا سقف المسجد ليبعدوا
جذوعه ويشتروا الحسن من ذلك أو أرادوا أن يهدموه ليبنوه أحسن منه
لم يجز إذا لم يخرب فإن كان طاقا فيه فهدموه ليزيدوا فيه جاز وعن ابن
سلام لا يجوز من الجواهر رجل أحدث عمارة في الوقف بخلاف المتولي
فللمتولي أن يأمره بالرفع - ومنه أيضا وإن المتولي لا ينزل بالحجارة والتقصر
بل يستحق الزل - من الثمار خائفة من فتاوى الفضلي سئل عن وقف
صحيح وإن أخرجه من يده ورثته يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قال إقراره
على نفسه جائز والوقف صحيح من الخائفة وليس للورثة أن يأخذوه
ولا تسمع دعوتهم في القضاء - وفي الفصل السادس إذا وقف الرجل
أرضه ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره أن الوقف جائز والولاية للوا
وهكذا ذكر الخصاص روح في وقفه - قال هلال روح وقد قال قوم إن
الوقف لو شرط الولاية لنفسه كانت الولاية له وفي الأمانة وإذا سلم لا يفتي

به ولاية من الخائيه وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم ومات القيم ^{خروج} فاجتمع
 اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا المتولي بجماعة ^{للمسجد}
 من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ راجح في هذه التولية والاصح انها
 لا تقع ويكون نصب القيم الى القاضي من الخلاصة مثله الا ان في الخلاصة
 ذكر المختار مكان قوله والاصح ومن السراجية رجل وقف وقفا ولم يذكر
 الولاية لاحد قيل الولاية للواقف وهذا قول ابي يوسف راجح لان عنده
 التسليم ليس بشرط اما عند محمد راجح لا يصح هذا الوقف وبه يفتي ^{المحقق} من الحجج
 ولا ينقص ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وفي قوله لكثرة الرغبة فائدة
 وهي ان الاجرة اذا زادت في نفسها لا لرغبة راجح من قبل متعنت بل
 لغلو سعرها عند الكل من التهذيب وقيل يجوز وقف المصحف والكتب
 في المساجد والمدارس قيعا وقيل يجوز اصلا وعليه الفتوى بالواقف
 جعل للوقف قيات القيم له ان ينصب آخر وبعد موته للقاضي ان ينصب
 والا فليان ينصب من اولاد الموقوف عليه واقارب به ما دام يوجد منه
 احد من الفصول وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكل حتى لو زادت
 واحد تعنتا لا تعتبر هذه الزيادة ^{منه} واختار القاضي فخر الدين ^ن خا
 رواية الطحاوي في فتاواه وقال بان يفسخ العقد وذكر جدي شيخ الاسلام
 في التبيين انه لا يفسخ الاجارة من التارخانية في الفصل السادس
 وان كان الوقف على الفقراء وشرط الواقف الولاية لنفسه وكان ^{منها} هو
 بغير ما موت على الوقف فليقضي ان ينزعها من يده وكذلك لو ترك

العمارية وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره فالتأخير يحبره على العمارية
 فان فعل والاخرجه من يد من التنازع خاتمة في الفصل السابع في تصرف القيم
 رجل وقف ارضا على المساكن وقفا صحيحا ولم يذكر عمارتها في غلة هذه الارض
 يبدأ القيم ولا من غلته بعمارتها وما يصلحها وفي السراجية شرط الواقف ذلك
 اولهم واذا اراد ان يبنى فيها بيوتا يغلبها بالاجارة فهذه المسئلة في الحاصل على
 وجهين ان كانت ارض الوقف متصلة بيوت المصريين غلب في استيجار بيوتها وتكون
 غلة ذلك فوق غلة الارض والتخل كان له ذلك من الغلة ويحمل لظهوره رجل
 بنى مسجدا في مسكه فنازع بعض اهل السكة في عمارته او في نصب الامام والمؤذن
 ففي العمارية الباقي اولى لان العمارية من البناء وهو الباقي ونصب المؤذن
 والامام تكلوا فيه المحتار ان الباقي اولى الا اذا اراد القوم من هو اصل من ذلك
 فهو اولى لان منفعة ذلك يرجع اليهم وضرر ذلك يرجع اليهم من التنازع خاتمة
 قال ائصدرا الشهيد رح المحتار ان الباقي اولى من الغلة ويالحاوي مسر ابو نصر
 عن بنى مسجد في رفاق فنازع بعض اهل المحلة في نصب المؤذن والامام او في
 عمارته قال اما العمارية فالباقي اولى واما المؤذن والامام فلقوم ان ينصبوا وقال
 ابو بكر رح لا بل الباقي اولى بالكل قال الفقيه وبه نأخذ الا ان يريد وان يتقدم
 مؤذنا واما اصل ذلك فلهم ان يفعلوا وفي كتاب الاجناس وفي وقف
 الانباري رح الرجل يجعل المسجد لله تعالى فهو احق بالصلوة فيه والامامة
 والاذان وولده من بعده وعشرية اولى من غيرهم من التنازع خاتمة وفي
 آخر كتاب الكراهية املاء ابي يوسف رح في رجل بنى مسجدا وجعل له مؤذنا

فاذن هو فيه وكرهه اهل المسجد وقالوا نجعل مؤذنا غيرك فليس لهم ذلك انما
 الامر في ذلك الى الذي يراه يقيلا وان كان فاسقا وكذا لك ان اقام لهم
 اما ما فاتهم وكرهه اهل المحلة ليس لهم ذلك الا ان يكون فاسقا فجعلوا اما
 غيره في الكبرياء من ائذ ان يحضر يشر في مسجد من المساجد او في محلة فان لم يكن
 ذلك ضررا بوجه من الوجوه عليه فصح من كل وجه فله ذلك والفتوى على هذا
 من الفضول وفي فتاوى اهل سمرقند عرس شجرا على شط حوض قرية ثم
 قطعها بعد ذلك فنبتت من عروقها اشجار فهي للغارس لا تنبت من ملكه
 وان كانت الارض مواتا لا مالت لها وقد اتخذها اهل القرية مقبرة فالأشجار
 باصلها على حالها القديم والزم الباني في البستان بها واذا نبتت الاشجار بعد
 اتخاذ الارض مقبرة وانه على وجهين ايضا ان علم لها غارس فهي للغارس
 لانها ملكه وان لم يعلم لها غارس فالحكم في ذلك الى القاضي ان رأى
 بيعها وصرف ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك لانه اذا لم يعلم له غارس كانت
 في الوقف لا يرى ان الشجرة اذا نبتت في ملك انسان ولا يعرف له غارس
 كانت الشجرة لصاحب الملك كذا اصاب من البرهانية فقير يسكن في وقف
 الفقراء باجر فترك ما وجب عليه بحساب الفقراء يجوز لان الرواية محفوفة
 من علماء ناسرا ح ان من له حق في مال بيت المال فترك عليه خراج ارضه
 لمكان حقه في بيت المال جاز كذا هذا من الحاجي والجواهر والنسفي و
 غيرها وسئل عن متولي وقف يقبل ارض الوقف بنفسه قال لا يجوز لان
 لا احد لا يكون آخذا او معطيا الا اذا يقبلها من القاضي لنفسه اذ لا يؤدى

الى الجمع من التارخاني وفي الظهيرية والموقوف عليهم لو ارادوا ان يوجروا
 بانفسهم لا يجوز من البرهاني لا يحمل سراج المسجد الى بيته ولا بانفسه لا يحمل
 من البيت الى المسجد من السراجية رجل وقف منزلا على والمدير وعلى اولادها
 ايداما ثلثا سلوا ليس لهما ان يسكنوا فيه لان حقهما في العلة من البيت ^{يسئل}
 ايضا عن مختلط علة الدهن بعلة البوارمي فقال هو سارق جائن من ^{مستغنية} الخا
 رجل طلب التولية في الاوقاف قالوا لا يعطوه التولية وهو كمن طلب القضاء
 لا يتكلم من النوازل قال انما انت الكورة فتحت عنوة ولا يضرم امره بالمارة
 فانه يجوز امره وان صالحه غلبها ولم تفتح عنوة لا يجوز امره لانه اذا فتحت
 عنوة ملكه فجاز امره من الفصول القاضي اذا اذن الاقوام ان يدخلوا ^ض
 من ارض الكورة في مسجدهم ويزيد وافيد ويتخذوا حوانيت موقوفة على
 مسجدهم ان كانت الكورة فتحت عنوة ولا يضرم بالمارة فانه يجوز امره وان
 فتحت صلحالم يصح امره لان ارض الكورة تبقى على ملكهم من الغياي وللأمام
 الذي ولأه الخليفة ان يقطع انساها بطريق الجادة اذا لم يضرم بالمارة من الحمدي
 شرح الهداية والتبليد في الرواية يدل على النفي من العارية ولو قال هذه
 صدقة موقوفة في حيوتي وبعد موتي صح بالاجماع ولا يحتاج الى التسليم ومنه
 وما وقف البناء ان كانت البناء في ارض الوقف يجوز وقفه ويكون
 سبيله ما هو سبيل اصله وان كانت في ارض مملوكة للقاجار بعضهم وان كان
 في ارض العارية او الاجارة لم يجوز من الخاوي وسئل عن وقف على العقر
 في صحته ثم مات فجاء الرجل وادعى ان هذه الضيقة لي فاقربه بعض الورثة

او نكل عن اليمين قال لا يصدق الورثة على ابطال الوقف ويضمن قيمة حصته
 من الضيعة في قول من يرى الضيعة مضمونة بالغصب يعني يضمن من تركه الوقف
 لهذا المدعى من الكبرى وقف ضيعة له على الفقراء في محته ثم مات فجاء
 انسان وادعى ان الضيعة له واقرا الورثة بذلك لم يبطل الوقف لان اقرارهم
 لم يصح في حق ابطال الوقف ويضمنون قيمة الضيعة من تركه الميت في قول
 محمد راجح لانه يرى الضيعة مضمونة بالغصب من الكبرى وهذا اجواب الكل
 لاجواب محمد راجح خاصة لانه لا خلاف في وجوب ضمان الضيعة بالانكاف
 انما الخلاف في الغصب وهذا انكاف من المأثنية ولو ان المدعى عليه اقام
 البينة بعد ذلك الى ابا المدعى كان اقرب في حياته وصحته انه لا حق له في
 هذه الدار جازت شهادتهم وان دفعت خصومة المدعى من كشف
 الغوامض الاصل ان الدعوى قبل الاقرار لا يمنع صحة الاقرار والدعوى
 بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار لا يصح من الظهيرى البدعى اذا
 وقف داره على قوم باعيا منهم وجعل آخره للفقراء فاجر المتولي الدار من الوقف
 عليه جازت الاجارة لانهم لم يملكوا رقبه الدار وان احقهم في الغلة فصا
 وغيرهم سواء من التماس خانية سئل هو ايضا عن رجل وقف ارضا على المقبرين
 او على صوفيا نذر بشرائط هل يصح قال لا يبر من التمسك وسئل ايضا عن نخل طعنه
 الله هت بطله البوارى فقال هو سارق جائز ان يسئل عن امام فيه منازل
 موقوفة بسكنى الامام هل له ان يوجرها فقال ليس له ذلك ذكر في مختصر الوقف
 لجلال الرازي هو اما اذا اشترط الواقف ان غلها له واراد الموقوف عليه ان

يسكتها فلا راية عن المتقدين في هذا الفصل وهو يختلف المشايخ شرح في بلاد
له بغلة الدار هل له ان يسكن ويجوز ان يقاس الوقف عليه ذكر فيه دواء
اذا كانت الوقف دارا وارضاه فإراد الموقوف عليه ان يواجرها لم ينكر فيه
رواية عن المتقدين في ذكر الفقيه ابو جعفر شرح انه قال ان كان في الوقف
مع شريك آخر وكان الوقف يحتاج الى العمارة ليس له ان يواجرها وان
لم يكن في الوقف مع شريك آخر ولم يكن محتاجا الى العمارة جاز ان يواجرها
من التماس خانية اذا وقف ارضه او شيئا آخر وشرط ان لا لنفسه او شرط لبعض
لنفسه مادام حيا وبعد له للفقراء لو وقف باطل عند محمد وهلال شرح: وقال
ابو يوسف شرح الوقف صحيح ومشايخ بلج شرح اخذوا يقولون ان يوسف شرح عليه
الفتوى ترغيبا للناس في الوقف من الفصول ورايت في فوائد شيخنا ^{سلا}
نظام الدين شرح وقف ارضا وجعلها متوليا وشرط ان يكون المتولي من
اولاده واولاد اولاده هل للعاصي ان يجعل غيره متوليا وهل يصير متوليا لو فعل ذلك
قال اجاب والدي لا والله اعلم من التماس خانية اذا قال ارضي هذا صدقة
موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد صليبة ولد ولد الولد يريد به
ولد الابن كانت الغلة لولد الابن وفي الفتاوى الخلاصة اما ولد البنت
ففيه روايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى فيهم ولو كان
لفلان ولد صليبة وولد الولد فلا شيء لولد الولد اذا قال ارضي هذه صدقة
موقوفة على ولدي انصرف الى البطن الاول يريد به ولد صليبة فلا يشار
الى البطن الثاني البطن الاول يريد بالبطن الثاني ولد الابن فما دام واحد ^{البطن}

الاول فالعلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالعلة للمفترق ولا يصرف
 الى البطن الثاني وان لم يوجد البطن الاول في وقت الثانية وقت الوقف ^{في}
 ولو وجد البطن الثاني وعورده الابن فالعلة للبطن الثاني ولا يشارك من هو
 دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه من البطون
 ما هو بين الاول والثاني من الكعبة واذا اوصى لاولاد فلاك وليس ^لفلا
 اولاد صلبية يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهريد خلفه اولاد البنات
 ففيه روايتان وكذلك اذا اوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية اولاد
 البنين وهريد خلفه اولاد البنات ففيه روايتان بعض مشايخنا راجع قالوا
 الروايتان في دخول بني البنات اما بنات البنات لا يدخل تحت الوصية رواية
 واحدة فاذا وقف على اولاده يدخل في الوقف بنو البنين وهريد خلفه
 بنو البنات ففيه روايتان وكذلك اذا وقف على ذرية يدخل فيه بنو ^{البنين}
 وهريد خلفه بنو البنات ففيه روايتان وابن البنت وبنت البنت لا يدخل
 قياسا لكانا تركنا القياس في ابن البنت فانه يدخل في استحقاق الشرع - وقوله تعالى
 ومن ذرية داود وسليمان الى قوله تعالى ذكرنا ويحي وعيسى والياس ^{جعل}
 عيسى من ذرية ابراهيم وعيسى لبراهيم كان ولد البنت وقد صح ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سمي لحسن والحسين ابنا من العياشية ولو وقف على
 اولاده واولاد اولاده ما تاسلوا وله اولاد قسم بينهم على التسوية لا يفضل
 الذكور على الاناث لا - جب لهم على التسوية واولاد البنات يدخلون
 فيه في رواية الحسن - وفي طاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى

لانهم ليسوا باولاد اولاده لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام فكذلك ذكره الصدوق
 الشهيد حسام الدين سرح وفي المسئلة كلام كثير ومناظرات بمن الخاتمة ولو قال
 ارضي هذه صداقة موقوفة على ولدي وله ولد تيب ولم يزد على هذا ايد خل ولد الصليبة
 واولاد بنيه بشتكون في العلة ولا يندم ولد الصلب على ولد الابن لانه موثقه ^{بينهما}
 في الذكر وعلى خلفيه ولد البنت قال هلال رجب يد خل ولو قال على اولادي و
 اولادهم كانت لك الكلام يد خلفيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قال هلال سرح ان
 ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكره في تبين اذا قال
 اهل الحرب امنونا على اولاد اولادنا يد خلفيه اولاد البنين واولاد البنات
 من الحادي سرح عن وقف على ابن له واولاده واولاد اولاده ابد اما تسلا
 كيف يقسم بينهم ما قال من كان من ولد لا بنه ابد اما تسلا فاهم شريكهم
 بينهم على عدد الرؤوس الذكور والامات فيه سواء فليلد اولاد الابنة
 قال يد خلوت فيه لانهم اولاد اولاده قال محمد سرح اذا قال صداقة موقوفة
 على ولدي وولد ولدي ونسبهم ان ولد البنات يد خلوت في هذا الوقف
 ويكونوا اسوة لولد الذكور من الجواهر وجل وقف ارضا بشارتها واسند الاولاد
 الى اولاده الارشد منهم فالارشد فمات وله اولاد البنين واولاد البنات
 فان اولاد الاولاد بسوجبون النظر في هذه الوقفية عند انقطاع الاولاد
 واجرائها على شرط الواقف اذ قد فهم من قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم
 ان الكل يد خلوت فيه فيثبت لاولاد البنات واولاد البنات النظر بحكم جعل
 الولاية والنظر الى الارشد الامثل اولاده ان كانوا بهذه الخاتمة وهذا في بعض

الروايات التي وقع الاعتماد عليها وهو رواية الحسن وان كان يحالفها
 الروايات الظاهرة عن بعض اصحاب روين البعض فانه لو اوصى لولده
 فان ولد الابن يخل في الوصية والحسن والحسين رضي الله عنهما رسول الله
 عليه السلام قد اشار وقال لا تتركوا ابني والحديث معروف فان جعل
 اليهم النظر فبهم من يصلح لذلك فلا بأس والا فلا وسياتي على هذه المسئلة
 في الباب السادس من الهداية لو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه بقي
 مسجد عند ابي حنيفة والي يوسف راج لانه اسقاط منه فلا يعود الى ملكه
 وعند محمد راج يعود الى ملك الابي اولى ورثته بعد موته من الكافي وخروجه
 ما حول المسجد واستغنى عنه بقي مسجد عند ابي يوسف راج هو قول ابي حنيفة
 راج ولا يعود الى ملك بانيه ان كان جيا والى ملك ورثته ان كان ميتا
 وعند محمد راج يعود الى ملك الابي لو حيا والى ملك ورثته لو ميتا لانه حينئذ
 لقربة معينة فاذا انقطعت عاد الى ملكه كالحصير اذا بعث الهدى فزال ^{حصرا} الا
 وادرك الحج كان له ان يصنع بهدييه ما شاء وكذا لو اشترى حصيرا للمسجد او
 خشيا فوقع الا يستغنى بمسجد عنه كان له ان يصنع ما شاء لهما ان القرية
 التي قصد عالم يزل بخراب ما حوله اذ الناس في المساجد يواو فيصل فيه
 المسافر والمارة وكذا يقول في الحصير والخشيش لانه لا يعود الى ملكه
 ولكن يصرف الى مسجد آخر بالقرب منه وهدى الا حصار لم يزل عن
 ملكه قبل النجاشي من الاسرار واما ابو يوسف راج فانه يقول ان الوقف
 لما كان يصح على طريق البطل ملكه عن البقعة لقربة فاذا تم الاطال ونفذ

من كل وجه لم يحتمل النقص كالأبراء إذا تم بالقبول والعق والطلاق وجميع
 الاستقاطات والقرينة كانت شرطا ليصح الاستقاط وما يعتبر شرطا لصحة التصرف
 لا يشترط لبقائه ويقول أن المسجد يقع موضع الصلوة وهو موضع يتعلق به صحة
 الاعتكاف وإن أعرض الناس عن الصلوة فيه كالكعبة وما يعرض الناس
 عن الصلوة إليها فعلا ولكن كونهما قبله لا يتبدل ولا يحتمل الضيق من الضيق
 وفي الحقيقة هذه المسألة مبنية على ما بيننا فإن أبا يوسف راجح لا يشترط في الابداء
 إقامة الصلوة فيه ليصير مسجد أفكذلك في الانتهاء وإن ترك الناس الصلوة
 فيه لا يخرج من أن يكون مسجداً ومحمد راجح يشترط في الابداء إقامة الصلوة
 فيه بالجماهير ليصير مسجداً أفكذلك في الانتهاء إذا ترك الناس الصلوة فيه بالجماعة
 يخرج من أن يكون مسجداً من المحيط حوض في محلة خرب وصار بحيث
 لا يمكن عمارة واستغنى أهل المحلة منه أن كان يعرف واقفه يكون له أن
 حياً ولو رثته أن كان ميتاً وإن كان لا يعرف واقفه فهو كاللقطة في أيديهم
 ومنه أيضاً في المتن في مسجد بريد أهل المحلة أن يحوله إلى موضع آخر فإن ترك
 هذا حتى لا يصلي فيه فللناس أن يتفقوا به ويجعلوا المسجد في غير هذا الموضع
 وتأويل هذا إذا لم يعرف المسجد بأن على ما بينه أن شاء الله تعالى فإن ما
 لم يترك كما وصفت لك فأنهم لا يبيعونه ولا يتخذونه مسكناً وهذه المسألة
 على هذا التفصيل إن شأني على قول محمد راجح من الأجانب إذا خرب المسجد
 ولا يعرف بآينه وبنى أهل المسجد مسجداً آخر ثم أجمعوا على بيعه واستعانوا
 في ثمن المسجد الآخر فلا بأس به قال أبو العباس النافق راجح في الأجانب

فقا سه في وقف هذا المسجد انه يجوز صرفه الى عمارة المسجد الاخر اذا
لم يعرف الواقف ولا ورثته فاما اذا عرف المسجد بان فليس لاهل المسجد
ان يبيعوه لانهم خرب ووقع الاستثناء عنه عاد الى ملك بانيه او ورثته
ولا يكون لاهله ان يبيعوه وما ذكر من الجواب اذا لم يعرف بانيه قول محمد
لا قول ابي يوسف راجح لان على قول ابي يوسف راجح مسجد ابد فلا يكون لاهل
المسجد ان يبيعوه ^{ابو} عن ابن سلمة قال عن اليماني قال محمد راجح في المسجد اذا
خرب ولا يعرف بانيه فحكمه حكم ارض عامرة لا يعرف لها رب فيكون امرها
الى الامام ^{ابن} من الخانية والفتوى على قول ابي يوسف راجح انه لا يعود ملك
ماله ابد ^{ابن} من جامع الشر راجح والفتوى على قول ابي يوسف راجح انه لا يعود
الى ملك مال له ابد لان الوقف اعتاق الارض وبيع العتيق لا يجوز بل
من المضرات والفتوى على قول ابي يوسف راجح ^{ابن} من السراجية ان على قول
ابي يوسف راجح هو مسجد ابد اخلا فالله راجح وعليه الفتوى ^{ابن} من الفتاوى
الحسامية عن شمس الائمة الحلواني راجح مسجد خرب او حوض ولا يحتاج فيه
لتفرق الناس يجوز للقاضي ان يصف او قافه الى مسجد او حوض آخر ولو لم يصف
ولكن يستغنى الحوض او المسجد عن العمارة وهناك مسجد او حوض يحتاج
الى العمارة لا يجوز الصرف اليه ^{ابن} من السراجية مسجد عتيق لا يعرف بانيه
خرب فاتخذ مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يبيعوا ويستعينوا بثمنه في مسجد
اخر لان على قول ابي يوسف راجح هو مسجد ابد اخلا فالله راجح وعليه الفتوى
استبد ال الوقف جائز ما لم يكن مسجد ^{ابن} من يثيمة الدهر وعن ابن سلام راجح

لا يجوز ان يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من اوقافه ^{فيه} وايضا

وسئل ايضا عن مسجد خرب ومات اهله ومجدة اخرى فيها مسجد هل لاهلها
ان يصرفوا وجه المسجد الخراب الى هذا المسجد فقال لا من السخاقي وابويوسف

سرح يقول بلى ازال ملكه بجهة ولكن لم تبطل ملكة الجهة لانه ما جعله ^{ليصل} مسجدا
اهل المجلة لا غيره وانما جعله مسجد ^{ليصل} اليصل فيه العامة لان العامة حقا اقامت ^{المصلوة}

في المسجد واستدل ابو يوسف سرح بالكعبة فان زمان الفترة قد كان حول الكعبة

عبادة الاصنام ثم لم يخرج موضع الكعبة ^{لصا} به من ان يكون موضع الطاعة والقربة

... لله تعالى فكذا لك في سائر المساجد من شأها ان ولو خرب ما حول المسجد الى آخرها
فجرح يقول انه صرف طائفة من ملكه الى قرية معينة فاذا انقطعت يعود الى ^{ملكه}

كالحصار ذابعت المهدى ثم زال الاحصار فادرك الحج كان له ان يصنع بهدنة

ما شاء وابو يوسف سرح يقول نزلت عن ملكه هذه العين وصارت لله تعالى

خالصة فلا يعود الى ملكه كما لو اعتق عبده وهذا لان حقيقة ملك القربة

لم ينقطع بخراب ما حول المسجد وهذا لان احصار لم يزل عن ملكه قبل الذبح فلا

يقاس عليه ما زال ثم قال ابو يوسف سرح الا يرى ان الكعبة زمان الفترة حين

كانت محفوفة بعبادة الاصنام لم يخرج من كونها قبله وموضع القربة والطاعة ^{هذا}

مبني على ما سبق ان ابا يوسف سرح لا يشترط اقامة المصلوة فيه لصيرورته

مسجدا ففي البقاء لا يقول بخروجه من كونه مسجدا لو ترك الناس المصلوة فيه

بالطريق الاولى لان امر البقاء اسهل من امر البناء ومحمد سرح شرط ان الملك

اقام المصلوة جماعة في الامكنة فيستحق ذلك البقاء من بعده وقيل

أبو يوسف راجع يزول ملكه بقوله جعلته مسجداً لأن التسليم عنده ليس بشرط
 لأنه استقام ملك العبد فيصير خالصاً لله تعالى يستقوط حق العبد فصار كالاغتياق
 من الفصول في المصغري إذا خرب الوقف يجوز أن يحول النقص إلى موضع
 آخر بل من السبيل الكبير استبدال الوقف بأصل الأثر وأية عن أبي يوسف راجع
 وقيل في فوائد طهيرا الدين أن استبدال الوقف يجوز ما لم يكن مسجداً من
 الملتقى البحار ونحن لا تأخذ بقول محمد راجع ولا نقضي بجواز بيعه وإن خرب ما حوله
 تعظيماً للمسجد واحتراماً له وذكر في التجميع في موضعين في الوقف والبيع
 ونحن لا تأخذ بقول محمد راجع ولا نقضي بجواز بيعه وإن خرب ما حوله تعظيماً ^{للمسجد}
 واحتراماً من السعفاقي ولما اجتمع فقهاء الأمصار على شيء فقول واحد ^{بلف}
 قولهم يكون خلافاً ولا يكون اختلافاً والقضاء ينفذ في موضع الاختلاف
 لا في موضع الخلاف فيما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر مخالفة البعض يعني أن
 الإجماع ينفذ بإجماع أكثر أهل الإجماع على حكم وإن كان الأقل منهم يخالفهم
 لأن العبرة للأكثر من المضمرات ولا يجوز للمفتي أن يفتي ببعض الأقاويل
 المجهولة لجر منفعة لأن ضرر ذلك في الدنيا والآخرة أتم وأعم بل يختار ^{بل}
 المشايخ ويختار التمسك ويقصد بسير السلف ومنه وإذا كان أبو حنيفة راجع
 في جانب وأبو يوسف ومحمد راجع في جانب فالمفتي بالخيار أن شاء أخذ بقوله
 وإن شاء أخذ بقولهما وإن كان أحدهما مع أبي حنيفة راجع يأخذ بقولهما
 البتة إلا إذا اختلف المشايخ راجع الأخذ بقول ذلك الواحد فيشع اصطلاحاً ^{حسم}
 ومنه ثم الفتوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة راجع ثم قول أبي يوسف راجع

ثم يقول محمد بن الحسن راج ثم يقول توفيق بن الخليل والحسن بن زياد وقيل اذا كان
ابو حنيفة راج في جانب وصاحبه في جانب فالمقتضى بالخيار والاول اصح اذا لم يكن
المقتضى مجتهدا من القضية وانتهى فيها يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف راج
لزياده تجزئتهم من الخلاصة وذكر بعض المشايخ راج ان محمد راج لما قلده القضاء
راجع الى قول ابي يوسف راج قال الامام السرخسي راج في كتاب الاقرار الاحتياط
الاخذ بقول ابي يوسف راج ومشايخنا راج اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء
ومنه ولو كان اثنان فيهما ابو حنيفة راج يأخذ بقولهما ولا يشك من البرهان
اما المسجد لاهل المحلة ان يهدوا المسجد ويجددوا بناءه ويفرشوا الحصير
يعقلوا القناديل لكن هذا اذا فعلوا من اموال انفسهم اما اذا ارادوا ان يفعلوا
ذلك من مال المسجد ليس لهم ذلك الا بامر القاضي لان هذا تصرف في الوقف
وليس لهم هذه الولاية ونظير هذا المسجد اذا خرب وهو عتيق لا يعرف
بانيه وبني اهل المسجد مسجد اخر فباع اهل المسجد المسجد الاول واستعملوا
بنيته في المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان كان لا يقتضي بدخاها
من التارخانية وفي الظهيرية ولو لم يخرب فليس لهم نقله عن موضع
من الملتقط وعن محمد راج في مسجد عتيق لا يعرف من بناه فخرق لاهل المسجد ان يبيعوا
وليستعينوا ببنته في مسجد اخر فجاءه راج في مسجد خرب والذي بناه ائمة اذا
خرب ما حوله فان لم يعرف بانيه واجهه هو على بعد يستعينوا ببنته على مسجد اخر
لا بأس به ولو لم يخرب فليس لهم نقله عن موضع من الظهيرية وعن محمد راج
في مسجد خرب والذي بناه ائمة وان لم يعرف بانيه فاجتمعوا على

يصح لستعينوا بئنه على مسجد آخر لا بأس به ولو لم يخرب فليس لهم نقله عن
 من الخاوي في الفصل الثاني فيما يعود الى وقف المذكورات من الباب الثالث
 من كتاب الوقف سئل ابو بكر سرح عمّن جعل جنازة وصغته للحملة فتوى
 اهلها قال لا يرد الى الورقة سر وجهه الى مكان آخر قال الفقيه سرح وليس هذا
 كالسجد اذا خرب ما حوله لان السجد ما لا ينقل وهذا مما ينقل من التناجز
 في فتاوى ابى الليث سرح العمريت اذا كان واسعاً فبنى فيه اهل الحملة مسجداً
 للعمامة ولا يضرب ذلك بالطريق فلا بأس به من الغياشة نهر لاهل قرية
 فاراد جماعة ان يبنوا عليه مسجد فلا بأس به ان لم يضرب بالنهر ولا يعرض لهم
 اصحاب النهر من الاجناس وفي نوادر هشام سرح قال سألت محمد بن الحسن
 عن نهر قرية كبيرة لاهل لا يحصى عددهم وهي نهر قناة او نهر وادي لهم
 خاصة اراد قومه ان يعمروا بعض هذا النهر ويبنوا عليه مسجداً ولا يضرب
 ذلك بالنهر ولا يعرض لهم احد من اهل النهر قال محمد سرح يسعهم ان يبنوا
 ذلك المسجد للعمامة او للحملة من جامع الفتوى اذا ارادوا ان يأخذوا من
 الطريق ويربوا مسجداً ولا يضرب بالطريق ومنعهم من رجل لا بأس به ولا يعتبر
 منه من التناجز خافية في الفتاوى سئل ابو القاسم سرح عمّن اراد ان يهدم
 مسجد او يبنيه احكم من بناء الاول قال ليس له ذلك بل وفي النوازل الا ان
 يخاف ان يهدم ان لم يهدم ثم يهدم وتاويل هذه المسئلة اذا لم يكن هذا
 الرجل من اهل هذه الحملة فقد ذكر في الوقعات عن ابى حنيفة سرح لاهل المسجد
 ان يهدموا المسجد ويبنوا غيره ويضعوا الجناز ويعلقوا القاد بل ثم

اذا جهر ارضه مسجد فخر ب ما حول المسجد من المحلة فاستغنى اهل المحلة عن ذلك المسجد
 عاد الى ملك ياتيه ان كان حياً والى ملك وارثه ان كان ميتاً عند محمد بن سراج وهو في القضاة
 الخانية والفتوى على قول ابي يوسف راج انه لا يعود الى ملك ما لكه ابداً من
 المضمرات والفتوى على قول ابي يوسف راج انه لا يعود الى ملك ما لكه من القضاة
 قال واذا خرب المسجد واستغنى اهله وصار مجال لا يصلي فيه عاد ملكا لواقعه
 او لو ارثه عند محمد بن سراج حتى جائز لهم ان يبيعوا او يبنوه داراً وعند ابي يوسف
 راج وهو مسجد ابداً ولو بنى اهل المحلة مسجد آخر واجتمعوا على بيع الاول ليصرفوا
 ثمنه الى الثاني فمن عرف واقعه او ارثه لم يجوز لهم ذلك لانه عاد الى ملكهم
 وان لم يعرف قال محمد بن سراج لا بأس به * وعند ان الولاية فيه للقاضي
 من المحيط وعن ابن سلق بن سراج قال محمد بن سراج في المسجد اذا خرب ولا يعرف بانه
 فحكمه حكم ارض عامرة لا يعرف لها رب فيكون امرها الى الامام * قال ابو
 العباس الناطقي راج في الاجناس اختلفت الروايات في تولية بيع المسجد والى
 اذا خرب * ذكر في نوادر هشام راج في باب الوصايا في الوقف اذا صار
 لا ينتفع به المساكين فللقاضي ان يبيعه ويشترى بتمنائه آخر ولا يجوز بيعه
 الا للقاضي في قول محمد بن سراج * من المحيط اذا خربت القرية التي فيها المسجد و
 جعلت مزارع وخرب المسجد فلا يصلي فيه احد فلا بأس بان يأخذه صاحبه
 ويبيعه ممن يجعله مزرعة او يجعله مزرعة لنفسه وهو قول محمد بن سراج وقال
 ابو يوسف راج لا يعود الى ملك البائس ان كان حياً والى ورثته ان كان ميتاً
 وهو مسجد ابداً على حاله * راج * ثم راج المسجد اذا استغنى عنه اهله فتركه

لم يعد ملكا للواقف او ورثته عند ابي يوسف مراح وعند محمد مراح يعور ملكا
والفتوى على قول ابي يوسف مراح انه لا يعور الى ملك ما لكه ابد الا ان الوقف
احتاق الارض وبيع العتيق لا يجوز ^{من شرح الطحاوي} وقال ابو يوسف
راج لا يصير ميراثا وهو مسجد الى يوم القيمة ^{من التمار} خانية في قضاوي ^{الى} الليث
مراح رجل وقف دارا له في مرضه على ثلث بنات وليس له وارث غيرهن
قال الثلث من الدار وقف والثلثان يطلق لهن ان يصنعن بهما ما شئن
قال الفقيه ابو الليث راج هذا اذا لم يحرب الوقف فاما اذا خرب صار الكل
وقفا عليهن ^{يقول} قال الصدر الشهيد في واقعة هذا التفرع انما يتأتى على قول
ابي يوسف مراح على ان وقف المشايخ عنده صحيح وعند ي ان هذا التفرع على
قول الكل وفي الخانية وعلى قول محمد مراح لا يجوز والفتوى على قول محمد مراح
من الخانية ولو ان قيم المسجد اراد ان يبنى حوانيت في حريم المسجد وفناءه ^{يقول}
الفقيه ابو الليث مراح لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد مسكنا ومستغلا ^{من}
الغصول واذا عرس الرجل شجرا في المسجد فالشجر للمسجد لانه بمنزلة البناء ^{للمسجد}
وان عرس شجرا في ارض موقوفة على الرباط فان كاتب الغارس يلي تعاقد
هذه الارض الموقوفة فالشجر للواقف لان هذا من جهة التعاقد فيكون
غارسا طاهرا وان لم يكن ولي تعاقد هاهنا لشجرة له واذا عرس شجرا في طريق
العامة فالشجر للغارس لانه ليست له ولاية جعله للعامة واذا عرس على شط
نهر العامة او على شط حوض للقرية فالشجر له ^{من الفتاوى} والحياتية وقف
البناء دون الاصل لم يحز هو المختار ^{من} البقعة الموقوفة على جهة ابناء رجل فيها

بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف بتعالها فان وقفها على جهة اخرى
 اختلفوا في جوازها والاصح انه لا يجوز من البرهانية رجل بنى في ارضه ^{وقف}
 ونصب فيها بابا فهذا على وجهين اما ان نوى عند البناء انه ينوي للوقف ^{بنو}
 ففي الوجه الاول يصير وقفا لانه جعله وقفا ووقف البناء بتعاله غيره ويجوز وفي
 الوجه الثاني لم يصير وقفا لانه لم يجعله وقفا ومنه ايضا المتولي اذا اراد ان
 يفوض الى غيره عند الموت بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي
 من النوازل وسئل ابو بكر عن رجل بنى في ارضه الوقف بناء ونصب فيه بابا
 او غلقا قال ان نوى حيث اتخذ انه للوقف فانه يصير وقفا وان لم ينو لم يصير ^{وقفا}
 لان وقف البناء وحده لا يجوز وقال الفقيه ويقول ابي بكر فأتخذ لان البناء ^{يصير}
 وقفا على وجه المتبع المتولي اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت الولاية بالوصية
 يجوز لانه بمنزلة الوصي من الناس خانية في الطهيرية المتولي اذا اراد ان يفوض
 الى غيره عند الموت الولاية بالوصية يجوز وللوصي ان يوصي الى غيره واذا
 اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كانت التفويض
 اليه على سبيل العموم ومن متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف
 حيا فالرأي في نصب القيم للواقف صحيح وان مات القيم بعد موت
 الواقف ان اوصى القيم الى وصي فوصيه اولى من القاصي وان لم يكن
 اوصى الى رجل فالرأي فيه الى القاصي من التفسير التهذيب في قوله ^{تعالى}
 ومن اظلم ممن منع مساجد الله وانت وقع المنع والتحريب ^{مسجد} على
 واحد اعتبار العموم الحكم لا الخصوص السبب وان هذا الحكم عام ^{للمسجد}

مساجد الله كما تقول من اظلم من اذى صالحا واحدا ومن اظلم من اذى
 الصالحين قوله وسعى في خرابها خراب ابنتها وانقطاع الذكر عنها ومن للعلم
 ولا لها نعيم باعيا منهم - من التفسير الزاهد ي قوله وسعى في خرابها اي
 اجتهد في خرابها من التفسير البستي اخرج بعض اصحابنا بهذه الآية في مسألة
 غصب الساحة وزلت اذا غصب الرجل ساحة وادخلها في بناء ينقطع حق
 صاحبها عنها ويضمن قيمة الساحة لصاحبها - وعندنا من فرج لا ينقطع وله
 ان يهدم بناءه ويأخذ ساحة ولا فرق بين ان يكون البناء في مسجد
 او دار فانه لا يخرب المسجد عندنا وعندنا يخرب وهو قول الشافعي فرج ^{من}
 الكلام فيما لو بنى على الساحة مسجد افاضه تعالى ذم من سعى في خراب المسجد فلا
 يجوز هذا من السراجية الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرط ^{لا}
 وعليه الفتوى اذا شهد وان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الوقف جاز -
 من التمس خاتمة وفي الذخيرة قال الشيخ الامام ظهير الدين المرعيني رحمه
 لا بد من بيان الجهة بان يشهد وان هذا وقف على المسجد او على المقبرة و
 اشهد حتى لو لم يبينوا ذلك لم تقبل شهادتهم اذا شهدوا على ان هذا وقف
 على كذا ولم يبينوا الوقف ينبغي ان تقبل قال ظهير الدين اذا لم يكن الوقف
 قد يما لا بد من بيان الوقف واذا شهدوا على ان هذه الغيبة وقف ولم يبين
 الجهة لا يجوز ولا تقبل بل يشترط ان يقولوا وقف على كذا هو في الاصل صورته
 ان يشهدوا بالتباعد على انها وقف على المسجد او على المقبرة ولم يذكروا الله ^{به}
 نقضها فيصرف الى كذا او ما فضل منه يصرف الى كذا لا يشهد على هذا بالتباعد

في الذخيرة في فتاوى السلفية فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدو^ن مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح - وانما الصحيح ان كل وقف هو حق فالشهادة عليه صحيحة بدو^ن الدعوى وكل وقف هو من حق العباد فالتبني^د عليه لا يصح بدو^ن الدعوى من الفصول وقيل ينبغي ان يكون الجواب على^{حصيل} ان كان الوقف على قوم بايمانهم لا تقبل البينة بدو^ن الدعوى عند الكراد^ن على الفقهاء او على المسجد عند من تقبل وعنده ابي حنيفة راج لا تقبل ذكره تسديدا^ن راج هذا التفصيل - وقال هكذا الفصل الامام الفضلي راج وهو المختار وهو منوي ابي الفضل الكرماني راج - من الفصول والشهادة على الوقف هو راج بدو^ن الدعوى^ي اختلف المشايخ راج فيه - قال بعضهم لا تقبل به وقال بعضهم تقبل وهو اختيار القمبي ابي جعفر راج لان الوقف حق الله تعالى وهو المصدق بالغلة فلا تشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق^د الامت^د - ومنه والشهادة على الوقف^{هل} تحمل بالشهرة والتسامع لاسر^د رواية لهذا - قال اختلف المشايخ راج فيه بعضهم قالوا لا وبعضهم قالوا لا تحل^د - ومن المشايخ من قالوا يجوز الشهادة على اصل الوقف^{مع} بالسماع^ن اما على شرائط الوقف لا واليه مال شمس^د الاثمة السرخسي راج وهو الاصح لان اصله يشهر اما شرائطه فلا تشهر^د - من العتابية ولو ادعى انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على باب الوقف وانما تسمع على القيم او على الواقف من الفصول وذكره شيد الدين راج في فتاواه ادعى الموقوف عليه ان هذا وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير اذنه فيه روايتان والاصح انها لا تصح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما^{شيء} في

آخر ولو كانت الموقوف عليهم جماعة فادعى احد هم انه وقف ببدون
 اذن القاضي لا يصح روايته واحدة ثم ذكر كوايضاً ان مستحق غلة الوقف
 لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولي ^{بمن} الكثر ولا يشهد بما
 يعاينه الا بالنسب والموت والنكاح والادخول ^{ولا} ولاية القاضي واصل الوقف
 فله ان يشهد بها اذا اخبره بها من يثق به ^{من} الكافي ولو وقف كل ارضه
 ثم استحق بعضها مشاعاً بطل في الكل ورجع الباقي اليه لو كانت حياً والى
 ورثته لو كانت ميتاً وان استحق بعضه ميراثاً معيناً لم يبطل في الباقي لان هذا
 الاستحقاق لم يظهر الشروع فيما بقي اذ المستحق ميراثاً ما بقي فهو كدارين وقفاً
 فاستحققت احد حصصهما ولهذا اجاز ابتداء هكذا او كذا الحكم في المصدقة المنفذة
 والجهة اذا كان المستحق ميراثاً بقيت فيما بقي وكذا في الهداية والقبول ^{والسنة}
 معنى ^{من} الكبرى قال محمد بن سراج لا ولاية له ولا ولاية للقيم وكذا الوصيات وله
 وصي ولا ولاية للقيم وقال ابو يوسف سراج الولاية للواقف وله ان يعزل
 القيم في حياته واذا مات الواقف بغير ولاية القيم لا يرثه من تركه الوكيل عنده
 وهذا الاختلاف بناء على ان محمد بن سراج قال لا يصح الوقف الا بالتسليم الى القيم
 فلا يكون له ولاية وعند ابى يوسف سراج يصح بدونه التسليم الى القيم فاذا سلم
 الى القيم فهو كوكيل عنه فيعزل بموته الا اذا جعله قيماً في حياته بعد وفاته فخرج
 بصير وصياً والفتوى على قول محمد بن سراج وسيأتي نحوه في فصل نصب المتولي
 ومنه ايضا مبنى في ارض وقف او نصب فيها باباً ان نوى عند البناء ان يصبى
 للوقف يصير وقفاً لا يرثه وقفاً وقف البناء بغير امره يجوز وان لم يصب

وقفا لانه لم يجعله وقفا ايضا فيدر رجل وقف داره على قوم باعيا فتم وجعل
 آخره للفقراء فاجر المتولي الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة لانهم ^{ملكو}
 رقبه الدار وانما حقهم في الغلة ايضا فيه بسلم باع داره من رجل باعها
 في السر بحضرة ثقة وسلمها اليه ثم وقفها في العلانية بحضرة من الشهود فوقفه
 صحيح في الظاهر ايضا فيه من طلب التولية في الاوقاف لا يوتى وكذا
 من طلب القضاء لان الخير في غيره من القنية والمجد اذا استغنى عنه المسلمون
 ولا يصلح فيه وما حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى ورثته ان كان
 ميتا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يبق مسجد ابا و
 خرب احد المسجدين في قرية واحدة فللقاضي صرف خشبته الى عمارة الاخر
 اذا لم يعلم بانيه ولا وارثه وان علم صرفها هو بنفسه قلت ان شاء الله لما مر لانه عاد
 الى ملكه من المحيط اهل قرية افقرتوا وتداعى مسجد القرية الى الخراب وبعض
 المتغلبة يستولون على خشب المسجد وينقلون الى ديارهم هل لواحد من اهل
 هذه القرية ان يبيع الخشب يا مرا القاضي ويمسك الثمن ليصرفه الى بعض
 المساجد او الى هذا المسجد قال نعم من القسار حانية في التوازل قيل له وان كان
 لم يخرب وبكن اعطاهم رجل موضع المسجد قال ليس لهم ان يبيعوا هذا المسجد
 حتى صار رجال لا يصلون فيه من الظهيرة ولولم يخرب فليس لهم نقله عن موضعه
 من جامع الفتاوى مسجد ضاق بامه ولا يمكنهم ان يريدوا فقال رجل اعطوني
 المسجد حتى ادخل في داري واعطي مكانا من داري في الجانب الاخر يسكنكم وهو خير لكم
 لا ينبغي ان يعطوه حتى يبنوا مسجد افيستغنى عن هذا المسجد فح لا بأس به

من التفسير الكبير قوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ^{في} اخذ الزينة
اربعة اقوال ^{في} احدها انها الامر عند الطواف ^{في} والثاني انه وارد في سائر العبادات
في الصلوة ^{في} والثالث انه الامر بالتزئين في الجمع والاعياد ^{في} والرابع قول
شاذ وهو انه اراد به ان يتزين بتسريح الحاسن والانتشاط ^{في} ^{في} ^{في} ^{في}

كتاب البيوع

من السراجية دارا وارض بين رجلين باع احدهما كله جاز في نصيبه ^{في}
ايضا ولو باع نصيبه مشاعا كان لشرائه ان يبطل البيع ^{في} من الخلاصة دار
بين اثنين باع احدهما نصفه ينصرف الى نصيبه ^{في} ايضا منه اما لو عين نصفا و
قال بعتك منك هذا النصف لا يجوز ^{في} من الجواهر احدا الورثة اذا باع نصيبه
من دار فانه يصح في حصته ولو باع قطعة معينة فانه لا يصح بدون رضا الباقيين ^{في}
بيع تلك القطعة بكماله لكن يصح في حصته منها ^{في} من الفصول والاقالة تصح ^{في}
كذا ذكر شيخ الاسلام علاء الدين رح في زيارته ^{في} من فناء اهل سمرقند
اذا قال المشتري للبائع انه قام علي ثمن غالي فرد البائع الثمن عليه وقبضه ^{في}
لا يقض البيع لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع لا ينعقد الا بالاجاب والقبول اذا كان
بالقول وان كان بالفعل وهو النعاطي لا بد من التسليم والقبض من الجانبين فكذا الا ^{في}
من الصغرى اشترى بقره او شاة على انها حلوبة في رواية الطحاوي بخبر وهكذا ^{في}
الحسن في الجرد وبه اخذ ابو الليث رح في مبسوطه وفي رواية الكرخي لا يجوز بيع ^{في}
وهكذا روى ابن سماعة رح ولو اشترىها على انها تحلب كذا لا يجوز رواة ^{في}
واحدة واشترى شاة على انها حامل فابيع فاسد لانه اشترط فيه غراما

وخطوا من الحسامية ولو اشترى بقره على انها حبل فولدت عنده فشرى
 من لبنها وانفق عليها في الغلف فانه يرد البقرة ومثل ما شرب من اللبن ولا
 لا انفق عليها لان البيع فاسد كما ذكرنا وكانه في ضمانه وكانت النفقة عليه
 من شرح المجمع فاذا اشترى ما لم يره فابيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذ
 وان شاء رده وان رده قبل الروية صح وانفسخ العقد وان اجاز قبل الروية
 لم يصح وخياره باق وينفسخ بمجرد قوله ردت سواء كانت قبل قبض المشتري^{بعد}
 ولا يشترط رضا البائع ولا قضاء القاضي بعد ان يكون بحضرة البائع عند
 ابي حنيفة ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحم يصح بحضرة البائع وبغير حضرته
 وقال الشافعي رحم اذا اشترى ما لم يره لا يصح العقد اصلا ومن رأى احد
 الثوبين فاشترى بهما ثم رأى الآخر جازر دهما^{من} السراجية لو قال قبل
 الروية رضيت لم يبطل خياره ولو قال قد فسخت صح^{له} الفسخ لمن الخافيه من
 خيار الروية اذا فسخ العقد قبل الروية صح الفسخ وهو فسخ على كل حال قبل^{القبض}
 وبعد^{من} الفصول ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد ما رآه او نقد ثمنه
 بطرحه^{من} من العصول الا شتر وشي واذا اشترى شيئا لم يره ثم رآه ثم
 قبضه او نقد ثمنه بطرحه الروية وكذلك في خيار العيب اذا كان المشتري
 اشياء فان كان من العدد ريات المتعارفة كالبيض وما اشبهه فان كان في وعاء
 واحد فروية البعض كروية الكل اذا كانت الباقي على تلك الصفة وان كانت في
 وعائين فقد اختلف المشايخ^{هو} في^{قال} بعضهم روية احد هما كروية الكل
 قول مشايخ العراق وهو الاصح اذا كانت الباقي على تلك الصفة وقال مشايخ بلخ^{في}

احد هما ليست كروية الكل من المصول اذا رجع المشتري على البائع بالتمن
 بالقضاء ثم اراد البائع إقامة البينة على انه ملكه لا تقبل لانه مقضى عليه ولو اقام
 البينة على التلقي من المستحق على المشتري لا تقبل عند ابي حنيفة مراح وتشرط ان ^{منها}
 على المستحق واذا اقام على المستحق ليس له ان يلزم المشتري من القينة اشترتها
 جارية وباعها من آخر ثم استحققت من يد المشتري الثاني ورجع الثاني على الاول
 بالتمن بالقضاء واراد الاول ان يرجع على بائعه فقال ان المستحق لها كان باعها
 مني ولي بينة على ذلك فليس لك الرجوع علي لا تسمع دعواه ولا بينة ^{المشتري} على
 شئ ^{تسمع} ^{من} ^{هو} لو اقام البائع الاول والثاني هذه البينة على المستحق ^{تسمع}
 من القينة اشترى عبدان ثوبين وتعا بصائم استحق العبد او رد بعيب وهلك
 احد الثوبين يأخذ الباقي بقيمة الباطل ولو هلكا بأخذ قيمتهما والقول في ^{البينة}
 قول الذي كانا في يد يرد من الفصول ولو نسخ قبل الروية صح فسخه للخلل في القضاء
 لا لخيار وان اجاز العقد وابطل خياره قبل الروية لا يصح ابطاله حتى لو رآه بعد
 ذلك كان له خيار الروية وكذا بعد الروية اذا مسكت او ابطل باللسان لا يبطل
 ما لم يقل رخصت وهذا شيء يجب حفظه فصول اشتر وشي ^{استحقاق} من الفصول و
 بدل المبيع بوجوب الرجوع بقيمة ما يعا به البطل ان كان هالكاً يكن يرجع ^{بعينه}
 من الناصري في كتاب الشهادات واما تعريف الناصري المشتري او البائع او المقر
 او المقر له فالمقصود ان يتميز من غيره بحيث لا يشار به غيره حتى يعرف هو
 واما يحصل ذلك بادنى مؤنة اما بالنسبة الى الولد كقولنا ابو حنيفة او الى الجد
 كقولنا ابن ابي ليلى او بالنسبة الى الجد الا قدم كقولنا الشافعي او يد كراسمه فقط

كة: لنا جُنيْد وسر بما لم يحصل الا بذكر الجُد واذ لم يعرف جُدّه فلا يُمَيِّز من غيره
 بذكر مواليه او يذكُر حرفته او وطنه او دكانه او حليته فاذا التمييز هو المقصود
 فليحصل بما قلّ او كثر ولهذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما اشترعه
 محمد رسول الله من العلاء بن خالد بن هوزة عرفه بالاب والجد ولم يذكُر لنفسه
 ابا ولا جد الحصول المعرفة به ونه وكذا كتبت في كتاب الصلح بالحد بيده هذا
 ما قاضى عليه محمد رسول الله فلما محي رسول الله كتب محمد بن عبد الله ولم يذكُر
 الجُد وكذا كتبت المقصود في ذكر المشتري او المدي تمييزه من غيره بحيث لا يشار
 غيره فليقتطع الكاتب لهذا وليحصله بقيل ان امكنه والا يكثره من المحيط اذا
 اشترعه دابة فوجد بها جرحا قد اواها او ركبها الحاجة فليس له ان يردّها
 لان المداواة دليل الرضا والامساك وكذا كتبت الركوب الحاجة ولو اواها
 من عيب قد عري اليه فله ان يردّها بعيب آخر لم يبرأ اليه لان لم يرض بذلك
 ان عيب والا سجد ام بعد العلم بالعيب مرة لا يكون دليل الرضا وبعض مشايخنا
 مرجح قالوا لا يردون ان يكون للامتحان والامتحان يعلم ان مع العيب هل
 يصلح له ام لا ولكن هذا ليس بصحيح بل دليل مسكنة الركوب والعيب التي تأتي
 بعد هذا ولكن الصحيح ان يقال بان الاستخدام مرة لا ينقص بالملك والا
 في المرة الثانية دليل الرضا وكذلك الاكراه على الاستخدام في المرة الاولى
 دليل الرضا وقسّر الاستخدام في كتاب الأجازات فقال بان يأمرها بحمل الماء
 على السطح او بانزاله عن السطح او يأمرها بان تعجز من جلده بعد ان لا تكون
 عن شهوة او يأمرها بان تلعج او تحبز بعد ان تكون يسيرا فان امرها بالخبز

والبحر فوق العادة فذلك يكون رضا من الخلاصة وقال الشيخ الامام
 السرخسي راج الاستحذام بعد العلم مرة ليس بوجها استحياسا فاصحح ان
 في المرة الثانية دليل الرضا وحده بسط الثوب وانزاله عن السطح ورفعها و
 يأمره بان تعمر رجله بعد ان لا يكون عن شهوة او بطح يسيرا فاجازت
 حد الاستحذام يجعل منه رضا بمن المضمرات الاستحذام مرة لا يكون رضا
 بالعب الا اذا كان على كونه من العبد لان الاستحذام ح تصرف يختص بالملك
 فيكون رضا اذا استحذام مرتين يكون رضا بالعب وبه يفتي بمن التنازح
 من المحيط ثم كيف يحلف المشتري اكثر القضاة على انه يحلف بالله ما سقط حقتك
 في الرد بالعب عن الوجه الذي يدعيه البائع لانه لا دلالة وهو الصحيح منه
 ثم كيف يحلف البائع فالاعتماد على ما روي عن النبي يوسف راج انه يحلف
 بالله ما لهذا المشتري قبلك حق الرد بالعب الذي يدعيه وعليه الفتوى
 في المحيط واما اذا كان العيب باطنا فان كان يعرف بآثاره في البدن
 وكان ذلك في موضع يطلع عليه الرجال فان كان للقاضي بصيرة
 بمعرفة الامراض ينظر بنفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك
 يسأل عن له بصيرة في ذلك ويعتمد على قول مسلمين عدلين وهذا هو
 والواحد يكفي فاذا اخبره واحد مسلم بذلك ثبت العيب بقوله في حق
 توجه الخصومة فيحلف الدائع ولا يرد بقول هذا الواحد هكذا ذكر بعض
 المشايخ راج وهو في شرح الميسوط انه ما لم يتفق اثنا ثلث عدلان من الاطباء
 لا يثبت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك ينظر ان كان هذا العيب

مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد والمثنى أو
 اشكل عليهما ذلك واختلفوا فيما بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف ^ت واثبات
 هذا العيب لا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده بقول الواحد ^{حد}
 لا يرد ويحلف البائع وان عرف وجوده بقول المثنى ذكر في الاقضية وهو في
 القدر سري انه يرد بقولهما وهكذا اذكر بعض المشايخ شرح في شرح الجامع وهو
 ابي يوسف شرح انه لا يرد بقول المثنى ويحلف البائع لانهم لا يشهدون ^{عن}
 حقيقة الامر وانما يشهدون عن ظن وان لا يصلح حجة للرد وهو في ادب القضاة ^{في}
 للخصاف ان كانت قبل القبض يرد بقول المثنى وبعد القبض يحلف البائع ^{الكا}
 عيبا لم تطلع عليه الا النساء كالجبل وما اشبه ذلك فالقاضي يريها النساء
 الواحدة العدد ^{جلى} لكفي والثتان احوط فاذا قالت واحدة عد لذهابها
 او قالت ثنتان ذلك يثبت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك ان ^ت
 او قالتا حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن يحلف البائع فان ^ت
 الآن يرد عليه وان قالتا لانا كان عند البائع ان كان ذلك بعد ^{القبض}
 لا يرد ولكن يحلف البائع لان شهادة النساء حجة ضعيفة والعقد بعد
 القبض قوي ولا يجوز فسخ العقد القوي بحجة ضعيفة وان كان ذلك ^{قبل}
 القبض فذلك لا يرد بقول الواحدة فهل يرد بقول المثناة ذكر بعض مشايخنا ^ح
 ان على قياس قول ابي حنيفة شرح وعلى قياس قولهما يرد وذكر المصنف في ^ب
 القاضي انه لا يرد في ظاهره رواية اصحابنا في القدر سري انه لا يرد في المشهور ^{قول}
 ابي يوسف شرح ومحمد شرح لان ثبوت العيب بشهادة اثنين ^{من} مرضوري ^{من}

تبون العيب بوجه الخصومة اما ليس من ضرورة الرد ويحلف البائع فاذا انكروا
فقد تأييدات شهادتهم بنكوله فنثبت الرد وهو روى الحسن بن زياد عن
ابي حنيفة مراح مطلقا انه يثبت الرد بشهادتهم لان شهادة النساء فيما لا ^{يطلع}
عليه الرجال كشهادة الرجال فيما يطلع عليه الرجال وهو عن محمد مراح في روايتنا بن
سماعة مطلقا انه يثبت الركنية شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال الا في الجبل لان
معرفة الجبل غير ممكن لان الجبل من جملة ما تواتر الله عليه بنفسه ^{سئل} اما معرفة ما سوى
الجبل حقيقة ممكنة بالنظر اليه فجاء الرد بشهادتهم وهو في النوادر عن ابي يوسف
ان قبل القبض يثبت الرد بشهادتهم بخلاف ما بعد القبض والفرق ان شهادة
النساء وان كانت حجة ضعيفة الا ان العقد قبل القبض ضعيف ايضا ولهذا ملك
المشتري الرد بالعيب قبل القبض من غير قصده ولا رضاه ويكون فسخ العقد ^{الضعيف}
بحجة ضعيفة بخلاف ما بعد القبض وهو في المنتقى ابن سماعة عن ابي يوسف مراح
اشترى جارية وقبضها وادعى انها رقا وارادها النساء فان قلن هي رقا ورد
على البائع وكذا اذا ادعى ان بها كيسة قائمة في موضع لا تنظر اليه الا النساء قال
قد رد في مثل هذا بقول امرأة واحدة قال ثمه وحكي عن محمد بن الحسن مراح
مثل ذلك وهو في نوادر ابن سماعة عن محمد مراح رجل اشترى جارية وادعى
ان بها جبلا واراد ردها بعد يوم او يومين او ثلثة قال القاضي يحلف
البائع البتة بالله لقد باعها وما بها جبل وان قال المشتري للقاضي حلفه
ما يعلم ان بها جبلا فالقاضي يحلفه فاني حلف على ذلك لا يحلف البتة حتى
تشهد نساء انها حامل فاذا شهد فبذلك حلف البتة على نحو ما ذكرنا

وان لم يحلف ، على ١١ - لم يحلف البينة لقد باعها وما بها حيلة - وفي نوادر مشاهير
عن محمد بن سراج اشترى وادعى ان بها حبلا او حضرت امرأة عدلة شهدت بذلك
قال قلت شهادتها على ان اسخلف البائع بالله لقد باعها وقبضها المشتري
وما هي يومئذ بحامل فاذا لم تشهد المرأة قلت للبائع اهي حامل عندك الساعة
فان لم يقر قلت اخلف ما هي عندك الساعة حامل - وعن ابن مسعود عن
محمد بن سراج ان من اشترى من اخراجارية وادعى انه خنثى يحلف البائع على ذلك
لان هذا من جملة ما لا يطلع عليه الرجال والنساء فتعذر معرفته ما وقع فيه الدعوى
من جهة غيرها فيعتبر الدعوى والامكار - والجواب في دعوى الاستحاضة في
حكم الرجوع الى النساء لتوجه الخصومة وفي الرد بشهادتهن قبل القبض بعده
كالجواب في دعوى الجرحين الوجه الذي ذكرناه هكذا - من الفصول العجارية
والقسم الثاني ما لا يعرف الا الاطباء كالدق والسرو والحنى القديمة ونحوها فعلى
القاضي ان يريد واحدا منهم والاثنان احوط كذا عن بعض المتأخرين وذكر
بعضهم يريد مسلين عدلين لانه قول ملزم فلا بد من العدد كما في الشهادة
فان قال ان هذا العيب موجود فيه وان لا يحدث مثله في هذه المدة يحكم
برده وان قال لا يحدث مثله في مثل هذه المدة والبائع منكر كون العيب عند فعله
المدعي ان يقيم البينة او يحلفه كما مر ذكره وكذا في الفصول الاستروتنى لفظا
ومعنى - من شرح المجمع فان كان العيب خفيا يتوقف معرفته على قول الاطباء
فالخصومة فيه متوقفة على اتفاق اثنين منهم من اهل الشهادة على انه بر ذلك
العيب فان كانت الخصومة قبل القبض انفسج العقد بقوله ردت وان كانت بعد

القبض سألها القاضي هل يحدث مثله في مثل تلك المدة فإن قال لا يحدث
 رده وإن قال لا يحدث حلف البائع كما مر من أدب القاضي للحصاف فإن قال
 للقاضي قبل أن يسأل عن العيب سأل البائع عنه فإنه يعلم أن به هذا العيب
 في هذه الحالة فينبغي للقاضي أن يسأل البائع عن ذلك هل هذا العيب
 الذي ذكره المشتري لهذا العيب في هذه الحالة فإن قال لا يسأل المشتري
 من القاضي أن يحلف بالله تعالى ما يعلم أن هذا العيب الساعة فيه خلاف على
 ما بين فإن قال نعم ثبت العيب ثم يسأل القاضي هل بعته أياه وهذا العيب
 به إن قال نعم فالقاضي يرد عليه وإن قال لا إنما هو عيب حدث عند المشتري
 فالقوله قوله لكن مع يمينه بالله لقد بعته وسلمت إليه وما هذا العيب
 من تحفة الفقهاء وأما إذا كان العيب باطنا لا يعرفه إلا الخواص من الناس كالأطباء
 والنخاسين فإنه يعرف ذلك ممن له بصيرة في ذلك الباب فإن اجتمع على ذلك
 العيب رجلا من مسلمين أو قال ذلك رجل مسلم عدل فإنه يقبل قوله ويثبت
 العيب في حق اثبات الخصومة ثم إن كان قبل القبض فيفسخ بقوله ردت
 وإن كان بعد القبض فإن القاضي يسألها هل يحدث مثله في مثل تلك
 فإن قال لا يحدث فإنه يرد عليه وإن قال لا يحدث مثله يحلف البائع على
 الذي ذكرناه من الإنابيع وإذا كان العيب في الجوف يتوصل إليه بقول الأطباء
 فإن اتفق اثنتان منهم من أهل الشهادة إن العيب به صحت خصومته
 فإن كان قبل القبض يفسخ بقوله ردت كما ذكرنا وإن كان بعد القبض فإن
 القاضي يسألها هل يحدث مثله في مثل تلك المدة أو لا يحدث فإن

باعها من فلان وكذا العارية ولو شهد المودع ان المودع اعتق الوديعة
 او دبره او كاتبه يجوز لانه لا يفيد الملك وكذا استأجر العبد شهد بك
 ذكره في النوادر بمن الحسامية وجد المشتري معيا فوجهه ولم يسلم اليه
 بطل حق الرد لان هذا امر صريح بالعبث شهد الاول بمومنه ايضا اشترى
 جارية على انها حامل فان كانت هذا الشرط من البائع جائز وان شرط المشتري
 يفسد البيع بمن العصول في الفصل الخامس ولو اشترى عبد ابياعه
 من غيره ثم علم منه بغيب فصالح البائع الاول لا يجوز لانه لما باعه من غيره
 فقد انقطعت الخصومة فيما بينهما لانه صار محسباً له حيث باعه من غيره
 فاذا امسك بطل حق الرجوع بنقصان العيب فلورده عليه الثاني ان
 يردده على البائع الاول بمن الذخيرة واذا اشترى الرجل ام ولد له
 او مدبرة او مكاتبة من اجنبي غير المولى فواقع عليها فجاءت بولد فان
 على المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولمولى ام الولد وعليه ثمن
 الولد والعقر للمكاتبة ومنه رجل اشترى جارية مخصوبة وهو يعلم بكونها
 مخصوبة او تزوج امرأة على انها حرة وهو يعلم بكونها امزواستولد لها فاولد
 رقيق ياخذها صاحب الجارية لان المستولد لم يصرفه ومراحيث عدم
 بحقيقة الحال ولو اشتراها ويعلم انها غيره فقال البائع ان صاحبه وكلني
 بها او مات فوصي الي قباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر المالك
 وانكر الوكالة فله ان ياخذها وقيمة الولد لان المشتري صار مغروراً هنا
 دمه وطبها على نقد يراها ملكه لان قول الواحد حجة في المعاملات وما

لو كانت حقا كانت الجارية مملوكة للمشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن
ويعزم من قيمة الولد لان البائع صار ملزما سلاقتها وسلامته اولادها بالطريق
تقدم ذكره من البرهانية من جواز اشتري جارية على انها ذات لبن اختلف
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الفقيه ابو جعفر شرح قال الشيخ الا
المشراء ناسد وقال الشيخ الفقيه الشراء جائز لان هذا بمنزلة الصناعة يقال لها
يرد الى رافضاه كما اذا اشتري عبد اعلى انه كاتب او على انه خبان وعليه الفتوى
من البرهانية من جواز اشتري بغير اعلى انه خراسي له ان يردده لان هذه صنعة
فصار كما لو اشتري عبد اعلى انه كاتب فوجد غير كاتب من الخلاصة و
في الفتاوى اذا باعها من انسان والمشتري الثاني وهبها من آخر فاستغقت منه
يرجع على البائع بالثمن ولو كان مكان الهبة بيعا ما لم يأخذ الثمن منه لا يرجع
المشتري على البائع من الذخيرة والاصول ولو ابرأ البائع المشتري
عن الثمن او وهبه منه ثم استحق المبيع من يده للمشتري لا يرجع على بائعه
بشيء لا يرد لا شيء له على بائعه وكذلك بعتة الباعة لا يرجع بعضهم على البعض
من الكافي الا باق تمرد في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق وسر داعة الا
من الحسامية والاباق عيب وان كان مادون السفر وهو يشترط الخروج
من البلدة والاطهر انه يشترط من الفصول وذكر القاضي طهيري ان
سراج في فتاواه الا باق فيما دون السفر عيب واختلف المشايخ شرح انه
هو يشترط الخروج من البلدة لكونه عيبا من شرح الكنز اشتري عبد
وقبضه ثم اطلع على عيب كان عند البائع فمات العبد رجع بنقصان العيب

من الهداية او كانت دابة فركبها في حاجته فهو رضا لان ذلك دليل
قصد الاستيفاء وان ركبها ليردها على بائعها او ليشتريها
ولما خلس برضاها الركوب للرد فلا بد سبب الرد والجواب في السقي و
شري العلف محمول على ما اذا كان لا يجد بد آمنه اما لصحوبتها او لغير
او لكون الخلف في عدل واحد اما اذا كان يجد بد آمنه لا لعدم ما
يكون رضاه من الحسامية والصحيح انه يحلف ما سقط حقت في الرد
من الوجه الذي تدعيه لانصا ولا دلالة والصحيح انه يحلف على الحاصل والله
ما له قبلت حق الرد بسبب يد عيه المشتري وعليه الفتوى من المص
قال كافر اشترى من المسلم امته او صارت له من جهته بهبة او صدقة ثم
جاء مسلم او ذمي واقام شاهدين ذميين انها له تقبل في حق الاستحقاق
على الكافر دون الرجوع على المسلم بالتمن وهو قوله الآخر وهو قول
ابن ابي ليلى وقال لا تقبل اصلا وهو قوله الاول له انها قامت على كافر
بالاستحقاق وعلى المسلم بالرجوع فتقبل على الكافر دون المسلم كشهادة كافر
بدين في تركه كافر ترك ابنين كافرين فاسلم احدهما تقبل في حق الكافر
دون المسلم لانها قامت على المورث اولا وهو كافر الا انه لا يظهر في
حق المسلم لانها ليست بحجة في حقه بمنزلة اقوال احدهما على الآخر من
الكافي ولومات ذمي عن ابنين وترك ما يتي درهم فاسلم احدهما واقام
مسلم شاهدين ذميين بما ية لخذ الكل من نصيب الذي لان بينته حجة
في حقه دون المسلم من الغوامض وان الشرط لو كان يقتضيه العقد

أو بلامه أو ورد الشرع بجوازها أو متحارف لا يفسد العقد وإن شرط
 على غير العاقد ولو عوي عنه وفيه نفع أحد العاقدين أو المعقود عليه وهو
 من أهل الاستحقاق يفسده وإن شرط على غير العاقد ولو كانت فيه مضرة
 أحدهما فلكل التمسك عند أبي يوسف راج وعندهما لا يفسد ^{مض} من كشف ^{مض} لغوا
 قال محمد راج كل شرط يشترط المشتري على البائع يفسد به البيع فإذا
 شرط على الأجنبي فهو باطل وكل شيء يشترطه على البائع ولا يفسد به البيع فإذا
 شرطه على أجنبي فهو جائز وهو بالخيار ^{من المصغرى} إذا باع سرقبة الطريق
 على أن يكون للبائع حق المروءة ^{من} التفريد إذا باع على أنه بالخيار
 فهلك البيع عند المشتري في الثلثة تجب القيمة ولو هلك بعد ما يجب الثمن
 ولو كان الخيار للمشتري يجب الثمن في الوجهين ^{من} الترضيع وشرطه في
 تركه نقد الثمن ^{شعر} فوق الثلث مفسد فليعلم ^ب واضطرب إلا وسط
 فيه فاعقبن ^{إذا} اشتري شيء بثمن معلوم على أن لم ينقد ثمنه إلى أربعة
 أيام فلا بيع بينهما فهو فاسد وعند محمد راج يجوز ولم يذكر هنا قول أبي يوسف
 راج ^ب روى الحسن بن أبي مالك راج أن قوله مثل قول محمد راج وروى
 محمد أن قول أبي يوسف راج مثل قول أبي حنيفة راج وفي البيت اضمار أن
 أحدهما فوق الثلث وإن كان معلوما والثاني فلم ينقد في الثلث فنقول إذا
 شرط أكثر من ثلاثة أيام فهو على وجهين قد مره بمعلوم وبغير معلوم
 فإن قد مره بغير معلوم يفسد اتفاقا لأن الجهالة فيه مفضية إلى المنزعة
 كما في مدة الخيار فإن قد مره بمعلوم فهو على وجهين نقد في الثلث وأنه

يجوز في قولهم جميعا من الهداية لم ينقد ففيه اختلاف والوضع في
 قوله فوق الثلث للاحتراز عن الثلث وما دونه فانه يجوز من الهداية
 والمختلف وغيرهما من النصاب ولو قال المشتري للبائع ان لم انقد الثمن
 الى عشرة ايام فبعه من آخر وخذ ثمنه فباع قبل مضي العشرة ^{التي} قاله افتى
 القاضي الامام سراج ان الباع الاول جائز والثاني فاسد اما جواز الاول
 لانه ما قال ان لم انقد الثمن الى عشرة ايام لا يبيع بيننا وانما قال بعه فيكون
 الوكالة بمضي المدة واما فساد الثاني لانه يبيع قبل مضي المدة ^{من القنية}
^{اشترى} عبدا فابى ثم وجد ولم يبق عند بائعه بل ابقى عبدا يبيع ^{فمنه} بالرد
 من الحسامية يبيع ما اشتراه فوجد المشتري الثاني به عيبا يحدث مثله فقام
 الاول حدث عندك وقال الثاني كانت عند بائعت واقام البيعة على
 ذلك ورده على المشتري الاول بقضاء ثم هل الاول ان يرد على بائعه
 عند ابي يوسف سرح له ذلك وعند محمد سرح لا ذكره في الجامع ^{من الجواهر}
 صورة بيع الوفا في الباب الاول ان يقول بعث منك على ان تبعه مني
 متى جئت بالثمن وحكم حكم الرهن والمذكور هنا ان صورته ان يقول
 بعث بكذا ويقول الآخر اشتريت ولم يذكر في العقد سوى الايجاب ^{القبول}
 شيئا الا انها ذكر قبل العقد انه يرد المبيع اذا رد عليه الثمن او كان قصد
 ذلك وحكم ذلك ان يكون بيعا لازما فاذا اختلف المذكور هنا المذكور
^{ثم} من الخلاصة ولو تبايعا ثم قال احدهما لصاحبه سيم برتوبيارم بيع من
 بزرده وقال الآخر نعم لا يفسد العقد ايضا ^{من الجواهر} رجل اشترى جارية

فوجد بلسانها سواداً فادان يوردها قال ان تخاسيان ان راعيب رانذتوا
 ر و ك ر ن هو منه اشترى بقره وقبضها ثم بعثها الى البائع وقبض البائع البقرة
 وهلك في يده قاله اكر باز فرستادن وقبض کردن برسيل اقامت بوده است
 بر ملك بائع هلاك شود لان التعاطي يجعل عمل الملقوط في المبيع كما في البيع
 من الكافي اشترى امه وقبضها وباعها من آخر وقبضها المشتري الثاني ثم
 باع من آخر فسلم فاستحققت قبضاء فهو قضاء على الكا ورجع كل لورج عليه
 بالثمن لا قبل الرجوع ^{فقط} من الجواهر رجل اشترى شيئاً فجاء مستحق واستحقه ^{فقط}
 القاضي بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير
 الزام القاضي اياه فللبائع ان يرجع بالثمن على بائعه وهذا من ذهب محل
 وعليه الفتوى وعند ابي يوسف رج لا يرجع الا بالزام القاضي ^{المنظومة} من
 ولا احتكار في الذي قد اشترى عليه ثم اتى المصربه من القرى ^{لي} ويلزم الوالي
 ان يسعر ^{له} على الذي عام الغلا واحتكر له بصورة المسئلة التسعير لزام
 على الوالي عام الغلا على المحتكرين وعند ما لا يفعل ذلك الا اذا كان ارباب
 الطعام يتعدون القيمة بعد يا فاحشا وعجز القاعن صيانة حقوق المسلمين
 الا بالتسعير فلا بائس بمشورة اهل الرأي والتميين من التفريد فالجاصل
 ان التجارة في الطعام غير ممدوح ولا يسعر اجماعا الا اذا كان ارباب ^{الطعام}
 يتحكمون من ذلك ويتعدون عن القيمة بعد يا فاحشا وعجز القاعن صيانة
 حقوق المسلمين الا بالتسعير فلا بائس بمشورة من اهل الرأي والبصيرة
 من التماس خافية ثم يقع التفاوت في الاحتكار بين ان يتربص للصحة وبين

ان يترتب للقط فوبال الثاني اعظم من واول الاول وفي الجملة التجارة في الطعام
 غير مسموعة ويجوز المتكر على ابيع * وفي الحائنة اذا خاف الهلاك على اهل المص
 يقول الامام المتكبر بجم ابيع وبن زيادة يتعابن الناس * وفي جامع الجوامع
 عن محمد سرح اجبر المتكر على بيعه واعترسه ولا اسعره * وفي المضرات وهل
 ينبغي للتاضي ان يبيع على المتكر طعامه من غير رضاه قيل هو على الاختلاف
 وقيل يبيع بالاتفاق وفي الملتقط ولو خيف الهلاك على الناس امر الجالب
 ان يبيع مثل ما امر المتكر به * ذكر القدر في شرعه اذا خاف الامام
 الهلاك على اهل المص اخذ الطعام من المتكرين و فرق فاذا وجد وارادوا ^{عليهم}
 هلكة من التجريد وقال بعضهم يأخذ الامام الطعام من المتكرين ويفرقه على
 الناس عند الخوف عليهم فاذا وجد وارادوا مثلهم * من الفصول في فصل الشيوخ
 ولو كانت الدارين رجلين فباع احدهما قطعة بعينها من رجل قبل القسمة
 لا يجوز في نصف واحد منهما * من السراجية دار وارض بين رجلين فباع
 احدهما حله جاز في نصيبه اذا اشترى عشرة اذراع من مائة ذراع من
 حمام او دار فهو فاسد عند ^{اسهم} الي حبيفة سرح بخلاف ما اذا اشترى عشرة
 من مائة سهم من داره * من الخلاصة دار بين اثنين باع احدهما نصفه
 ينصرف الى نصيبه اما لو عيّن نصفًا وقال بعث منك هذا النصف لا يجوز
 في فوائد شمس الائمة * من الفصول الاب اذا باع العقار والمنقول
 على الصغير جاز بكماله اولاية ثم له ان يأخذ منه لفقة لا ترجب حقه *
 ومنه واجمعوا على انه لا يبيع العقار في حاجته الا اذا كان الولد صغيرا ^{لو}

اشترى عبداً وبع عيب ثم اطلع على عيب آخر فعالج العيب الاول مع العلم
 بالعيب الثاني ليس له الرد وان عالج ثم علم بعيب آخر له الرد ^{من} الكافي في باب
 التحالف اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن او البيع بان ادعى المشتري ثمناً
 وادعى البائع اكثر منه واعترف البائع بقدر من البيع وادعى المشتري اكثر ^{منه}
 فأيهما اقام البينة قضى له لا تدور دعواه بالحجة فبقي في الجانب الآخر مجرد ^{الدعوى}
 والبينة اقوى منها لا نهما تلزم على القاضي الحكم والدعوى لا تلزم وان اقام البينة
 فالبينة المثبتة للزيادة او لان البينات شرعت للاثبات وفي الزيادة لا
 معارضة ^{من} الجانبية كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وهو منه رجل
 اشترى جارية تركية وهي لا تحسن التركية والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم
 او كان المشتري يعلم بذلك انه يبعدها عند التجار وان الموقوف التجار على انه
 يبعدها كان له ان يرد وان اختلف التجار فيها بينهم قال بعضهم هو عيب وقال
 بعضهم هو ليس بعيب لم يكن له ان يرد ^{من} جلا اراد ان يشتري جارية فوافى بها ^{فقرحة}
 ولم يعلم انها عيب قال محمد بن مسلمة راج له ان يرد ها لان هذا مما يشبه على ^س لنا
 فجاز ان يشبه عليه فلا يشترى ^{من} العيب ^{من} الخلاصة رجل اشترى جارية
 وبها قرحة ففطر اليها ولم يعلم ان ذلك عيب وقبضها على ذلك ثم ظهر ان ذلك ^{عيب}
 ان يرد ها بذلك ^{من} المحيط والصحيح من الجواب ان كان هذا
 عيباً بيناً لا يخفى على الناس لا يكون له الرد وان لم يكن هذا عيباً
 بيناً فله الرد ^{من} الخلاصة ولو اشترى عبداً على عتقه كي قال البائع ليس هذا
 اش الخنزير فاشتراه فمات الغلام فظهر انه كان لاجل الخنزير

صارت واقعة ينبغي ان يرجع على البائع بالنقصان على قياس مسألة القرحة
 وكذا الورأى على رجل الغرس وربما فقال البائع مخ خورده ست فاشتراه فاذا
 هو تمام يرد ^{من} النصاب ولو اشترى عبدا او به مرض فان نراد المرض في
 يد المشتري ليس له ان يرد على البائع وقال القاضي الامام مريح لا يمنع الرد
 كذا اذا نراد وجع المست الا اذا كان زيادة المرض بحال يصير صاحب ^{المرض}
 لا يمنع الرد ^{فقال} مريح رأيت في المتن هكذا ^{من} انتهى اشترى محوما فآخذ
 الحى كل يومين او ثلثة فطبقت عليه عنده له الرد وان صار عنده صاحب
 فراش ^{من} السراجية لو نراد المرض في يد المشتري وقد كان اصل المرض
 في يد البائع ولم يعلم المشتري بذلك له الرد ^{من} الثانية رجل له دار كان
 في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها
 كان للمشتري الطريق الثاني دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع فيد خفيه
 ما كان له طريقا وقت البيع ^{من} البرهانية رجل باع دارا وكان لها طريق
 قد سد صاحبها قبل ذلك وجعل لها طريقا غير ذلك ثم باعها بحقوقها لا يكون
 له الطريق الاول ويكون له الطريق الثاني لان الدار اخل بن كوال الحقوق ما كان
 من حقوق الدار وقت البيع ومن حقوق الدار الطريق الثاني دون الاول ^{من} البصر
 فالعبرة بسبب العيب عند البائع وان ازداد عند المشتري ^{من} الجدة اية قال ومن
 ارضا غرس فيها او بنى قبل له اقلع البناء والغرس وردد ما لقوله عليه ^{السلام}
 ليس لعرق ظالم حق ولان ملك صاحب الارض باق فان الارض ^{نقص}
 مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا بد للملك من سبب فيعمر الشاغل ^{بشرها}

طرفه غيره بطعامه صفت السعيا في العلم ان هذا الذي ذكر من الحكم ما اذا
 كانت قيمة البناء اقل من قيمة الارض ما اذا كانت قيمة البناء اكثر من
 قيمة الارض فلا يبيع للعاصب اقلع البناء وورد الارض بل يضمن العاصب
 قيمة الارض من المتفق للمشتر عاصب ارض لو بناها او عرس بكلف
 قلعها وورد ما احتسب وليس رب الارض شيئا ضمنا لنقص العرس
 بذا او ابنا من المضرات ولو عصب ارض ابنا فيها قيمة البناء اكثر
 من قيمة الارض لا سبيل للمغضوب منه على الارض ويضمن العاصب
 قيمة ارضه وهكذا روي عن ابي ظاهر الديلمي عن الفصول العمادي
وذكر في مختصر القندوري ومن عصب ساحة عرس فيها ابنا لنقص له
اقلع البناء او العرس وردها وان كانت الارض تتقص بقلع ذلك
فلما للت ان يضمنه قيمة البناء والعرس مقلوعا ويكون له في فتاوى
ظهير الدين عن الكرخي سراج عصب ارض ابنا فيها ان كانت قيمة البناء
اكثر يصير مهلكا للارض بقيمة ابنا وذكر في الذخيرة ومن عصب ساحة
ابنا عليها لا ينقطع حق المالك وكان له ان ياخذ ها وكان لنائب ابنا
النسبي يحكي عن الكرخي سراج انه ذكر في بعض كناه تفصيلا فقال ان كانت
قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء فله ان ياخذ ها وان كانت قيمة ها اقل من قيمة
البناء لا ياخذ الساحة قال هو المراد ما اذكر في الكتاب ونعم ان هذا هو
المذهب وذكر في الصدّة ان بعض المأخرين افتوا بأن الكوخ وانه
احسن ونحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا للمشائخ سراج فانه مركب لا يتكون

جواب الكتاب من الخلاصة اذا تملك بالبدل يرجع على بائع بقيمة البناء وثمن
كما اذا اشترى ارضا فغرس فيها نخراسا او دارا فبنى فيها بناء ثم جاء مستحق و
استحقها فانه يأخذها ويقتض ويقاتح الاشجار والمشتري يرجع على بائع بالثمن
وهو بالخيار ان شاء سلم النقص الى البائع ويرجع بقيمة مبنيا غير منقوض
و مغروسا غير مقلوع وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع بالنقصان في تلك
الرواية الا اذا كان بائعا قهرا من المحيط اشترى دارا وبنى فيها بناء ثم
استحق رجل الدار بالبيعة وتقص بناء المشتري قال المذكور في عامة الكتب
ان المشتري يرجع بقيمة البناء على البائع من الخانة من رجل اشترى دارا
وقبضها وبنى فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع
بالثمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء
مبنيا يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري بنى بالجص والآجر
والساج والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع
فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها رماها
حتى خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان
يرجع على البائع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري
انفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الجص والآجر والساج فتم
استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يؤخذ الا بعشرين الفا
او اكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم فلا ينظر الى ما كان انفق
فيه وان استحق الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري

بهدم البناء فقال المشتري ان ايدئح قد عرفتني وهو غائب-- قال ابو حنيفة سرح لا^{لغت}

الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء وقد دفع الدار الى المصنف فان حضر البائع قبل^{المهدم}

لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء وانما يرجع عليه اذا كان البناء قائما^{فيسلم}

المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقص^{شيئ} بما اذا هدم مرفلا

له على البائع وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض

كان للمشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسلمه اليه فيهدم

البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري للنقص كله ويكون النقص^{للشئ}

ولا يسلم البناء وهذا كله قول ابي حنيفة سرح وابي يوسف سرح في ظاهر الرواية

وسرى محمد سرح عن ابي حنيفة سرح وهو قول الحسن سرح ان القاضي يبعث^{من}

يقوم البناء ثم يقول للمشتري النقص واحفظ النقص فاذا ظهرت بالبائع تسلم

النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي رجح ان المشتري اذا

نقص عليه البناء وسلم النقص الى البائع فله ان يرجع على البائع بالثمن^{بقيمة}

البناء مبنيا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن الاول وهذا اقر^ب

الى النظر من الفصول من شرح المجمع ومنعوا بيع ما اصله غائب وبعضه

معدوم تبع للناجم والموجود اما ما اصله غائب فكما تسلم والجوز واما ما بعضه

معدوم فكما نورد والياسمين فعندنا لا يجوز بيع المعدوم منه تبع للموجود

ولا بيع ما لم يظهر تبع للظاهر-- وقال مالك سرح يجوز قال بعض اصحابنا^ح

هذا اذا باع ثم فلو باع الاصل بعد ما ثبت الزهر جاز^ل من المصنف وقال

شحننا يعني يجوز هذا البيع في الثمار والبارنجان والبطيخ وغير ذلك وهكذا

حكى عن الشيخ الامام ابى بكر محمد الفصل قال المختص به حاطل الناس ذكوفى
 يسوع فتاوى الديتارى اذا اشترى بذرا او ثمره عد فلم يثبت ان معلوم ثود كبر
 نأمن از عيب تخم بوده ست پيا باز بستاند و ذكوفى عدة الفتاوى اشترى بذرا
 البصل و بذرا فلم يثبت ان ثبت كبر سيدة بوده ست يرجع بالثمن قال هكذا ذكر
 فى فوائد شمس الاسلام الا وثر جندى سرح في فوائد طهير الدين المرغيناني
 اذا اشترى حبة القطن فثره عد فى امرقه فلم يثبت قال بعض المشايخ سرح له
 ان يرجع بنقصان العيب فان مهير الدين لا يرجع لانه استهلك المبيع و بعد
 استهلاك المبيع لا يرجع بنقصان العيب و الاشترى شي سرح و مراد الاستقاء عن
 سرح اشترى بذرا الحيار و ثمره عد فلم يثبت .. اجاب والدي سرح ان معلوم
 كبر نأمن سبب د تخم ست رجوع كند اگر چيزي ديكر را صالح ني بود بعد از فساد
 قلت لو ادى باي شي يثبت فساد قال باقامة البينة انه كان فاسدا
 او تخفيف البائع من الجواهر فى الباب الاول رجل اشترى بذرا و يدسه
 ولم يثبت لا يرجع عليه بمؤنات الزرع .. من ملق البجار صورة المسئلة
 قال ابو حنيفة سرح اذا باع رجل رجلا حظه من هذه الدار بكذا لا يجوز ان لم يعلم
 وفى رواية يجوز وان لم يعلم وهو قول ابى يوسف سرح وفى رواية يجوز اذا
 علم به المشتري وان يعلم البائع به وهو قول محمد رجوع من الترضيع وهذه
 المسئلة على ثلاثة اوجه فى وجه يجوز وهو ما اذا وجد علمها بنصيبه وفى وجه
 لا يجوز وهو ما اذا قال بعثت نصيبى من دار و لم يقر من هذه الدار فانه لا يجوز
 من الذخيرة وفى الثالث خلاف وهو ما اذا قال بعثت نصيبى من هذه الدار

من الغياثية اذا باع نصيبه من هذه الدار ولم يبينه اختلاف الروايات فيه
 جذا والمختار ما ذكر محمد بن سرج في آخر شفعه الاصل ان على قوله سرج يجوز ان كان
 البائع والمشتري يعلمان نصيب البائع كم هو وان كانا لا يعلمان لا يجوز ^{عند}
 ابي يوسف رج يجوز وان كانا لا يعلمان نصيب البائع كذا ذكره الشيخ الامام احمد
 الطوايسي في شرحه وكذا الوقال بيت كل حق هو في هذه الدار ولم يعرف
 كم هو فالجواب المختار فيه ايضا ما ذكر عن ابي يوسف رج من النصيب ^{رجل}
 قال لا خير بعتك نصيب من هذه الدار بكذا وعلم المشتري نصيبه ولم يعلم البائع
 جاز بعد ان يقر البائع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة ومحمد
 سرج لا يجوز علم البائع او لا غير انه لو باع المشتري من آخر بعد ما قبض ^{سرج} كما في
 سائر البيئات الفاسدة ^{سرج} من كثر العجائب باع لؤلؤة على ان وزنها مثقال و
 اذا وزنها مثقالا ن سلمت الزيادة للمشتري بغير شيء لان ذكر الوزن فيما
 التبعض عبارة عن الوصف في صرف الكافي ^{سرج} من الفصول ذكر في بيعه فتاوى
 الديلمي مروى نعيم و رخت مشاع خريد كرد از بهر ميزم را رواه في اجاب
 في والله اعلم بحقل اكر بشرط قرار خريد بموضع معين مشاع رواه في اجاب بود
 والله اعلم بوقيه ايضا بيع عمارت مشاع وبيع درختان مشاع في تلك روايات
 والله اعلم و ذكر في الواقعات نخل بين شريكين وعليها ثمر اراض بين اثنين
 وفيها نزع فباع احدهما الشريك نصيبه من التمر ومن الارض والزراية
 قال لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي ان لا يجوز لان المشتري لا يجبر على القطع
 لانه قائم مقام البائع في النخل والتمر والارض والزراية جميعا وذكر في باب البيع

عن الارضين من صلح الارض لو كانت دار بيت رجلين باع احدهما بناءها
 من رجل آخر لم يكن بيعه لانه لا يخلو اما ان ياعه بشرط الترت او بشرط القطع والهدم
 اما الاول فلا يجوز لان فيه شرط منفعة المشتري سوى البيع فصار بمنزلة
 اعادة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقطع لان فيه ضررا بالشريك الذي
 لم يبع وكذا لو اذعن رجل على احد هما شيئا فصالحه على نصف هذا البناء او على
 نصف هذا الزرع المشترك لا يجوز له وفي اجناس الناطق اذا اشترى نصيب
 احد الشريكين من البناء دون الارض لم يكن له وذكر في الصغيرى بناء بيت
 رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن شريكه لم يجز وفي قاضي ضياء
 اذا كانت الشجرة بين اثنين باع احدهما نصيبه من الاجنبي لا يجوز ولو باع
 من الشريكت جاز ولو كان بين ثلثة باع احدهما نصيبه من شريكه لا يجوز
 وان باع منهما جاز من الفصول والاصل ان الشجرة انما تستحق بالغرس او بملكية
 الثلثة او بالارض وسئل عن اشجار على صفة النهر لا قوام يجري ذلك النهر
 في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة بهذه السكة فادعى واحد
 من اهل السكة ان غارسها كان فلانا والى وارثه قال عليه البيعة فان لم يكن
 له بيعة فما كان على حريم النهر فهو على جميع اهل السكة والاصل ان الشجرة
 اذا لم يعرف له غارس ولا مالكة الثلثة محكم بالارض من النقيض
 باع نصيبه من الاشجار بلا اذن شريكه بغير ارض في غيرا وان القطع فسد و
 الاجازة وفيه ايضا شجرة بين قوم فباع احدهم نصيبه مشاعا والاثمار قد انتفعت
 حتى لا يضرها القطع حاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس في القسم ضرر من

الظهيرية ساجل باع نصيبا له من الشجرة بغير اذنه شريكه بغير امره ففقد على
 وجهين ان كانت الاشجار قد بلغت اوان قطعها فابيع جائز لان المشتري ^{بغير}
 بالقسمه وان كانت لم تبلغ اوان قطعها فابيع فاسد لان المشتري يقصر بالقسمه
 وفيه ايضا كرم لرجل باع نوله وهو حصصم جائز لانه باع ما لا مقلد ورسول السليم ^{ولما}
 اكرم بين رجلين باع احدهما نصيبه لم يجوز ^{بغير} كرمه بين رجلين باع احدهما ^{نصيبه}
 من نوله وهو حصصم لا يجوز لانه لو كان له ان يطالب لشريكه بالقسمه ^{فيه}
 ضرر بالشريك ^{بمن} الذخيرة اذا اشترط الاجل في بيع العين ففسد العقد ^{لان}
 شرط الاجل في الثمن الذي فان كان الاجل معلوما فابيع جائز وان كان مجهولا
 فابيع فاسد ^{في} وهذا اذا شرط هذه الاجال في البيع ^{لما} اذا باع مطلقا
 ثم ان البائع اجل المشتري في الثمن الى هذا الاجل ^{صح} التاجيل رواه ابن سماعة
 عن محمد راج نصا ^{في} وهذا لان الاجل اذا لم يكن مشروطا في البيع لا يكون ^{نقص}
 البيع وكان تأثرا لاجل في تأخير المطالبة الى هذا الاجل وتأخير المطالبة الى هذه
 الاجال ^{صح} كما في الكفالة ^{في} واذا قال بعثت بالف درهم الى شهر فابيع جائز ^{قال}
 الى شهر بالف درهم ذكر في النوادر انه لا يجوز لانه تأجيل في المبيع لا في الثمن ^{حكي}
 عن شمس الأئمة الحلواني راج انه يجوز لان قصد المتعاقدين تأجيل الثمن ^{بمن}
 الحائية باع عبدا على ان يسلمه البائع الى المشتري قبل الثمن كان فاسدا ^{اختلفوا}
 في العلة قال ابو يوسف راج لان العقد يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن ^{اذا لم}
 الثمن مؤجلا فاذا شرط ما لا يقضيه البيع ففسد البيع ^{وقال} محمد راج انما لا يجوز
 البيع لانه يضمن اجلا مجهولا حتى لو سمي الوقت الذي يسلم فيه المبيع جائزا ^{بمن}

العاقبة ولو شرط اجلا مجهولا فقال المشتري ابلغت الاجل وعجل الثمن جاز ويجوز
 البائع على القبول ^{من} البائع والجملة من هذا ان البيع اذا هلك قبل القبض ^{يخلو}
 عما ان يكون المخلات بفعل البائع او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او بآفة
 سماءية او بفعل المبيع بان كانت جارية فقلت نفسها فان كانت المخلات ^{بفعل}
 البائع او بفعل المبيع او بآفة سماءية بطل البيع في هذه المواضع كلها سواء كان
 البيع بائنا او كانت فيه خيار شرط وان كان بفعل المشتري فعليه ثمنه وان
 كان البيع بائنا او كان فيه خيار للمشتري وان كان الخيار للبائع او كان البيع
 فاسدا ففعل المشتري ضمان مثله ان كان مثليا وضمان قيمته ان كان غير مثلي
 وان كان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع وعاد المبيع الى
 ملك البائع وللبيع ان يرجع على الباقي فيضمنه قيمته ان كان غير مثلي ^{مثله}
 ان كان مثليا ^{من} التآمر خائفة والاجل المجهول ان يبيع الى الحصاد والديار
 وكذا لكت اذا باع الى وقت قدوم الحاج وكذا لكت اذا باع الى وقت خروج
 العطار وكذا لكت اذا باع الى صوم النصارى وفي التجريد او فطرهم ^{من}
 الغداوى المنقضى وللبيع حبس للثمن ان كان عينا بدلين للمشتري ان
 لا يسلم الثمن حتى لو بقي دأوت له حبس كله ^{من} الخائفة رجل اشترى عبدا
 ولم يقبضه فامر البائع ان يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى
 الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قايضا وكذا لكت لو امر البائع
 ان يواجره من فلان فعين او لم يعين ففعل جاز وصار المستاجر قايضا ^{للمشتري}
 ولا يتم بصيرة قايضا لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستاجر بحسب ^{من}

الثمن ان كان من جنسه ^٤ من البرهانية رجل اشترى عبدا بثمن معلوم
 فلم يقبضه حتى امر البائع بان يوجره من انسان معين او غير معين ^{بصورة} جازوا
 المشتري فله ايضا والغلة التي يأخذها البائع تحتسب من الثمن لان الامر قد صح لانه
 صادف ملكه والمستاجر ينصب نائبا عن المشتري في القفص ثم يصير قابضا بحكم
 العقلم من الفصول جاء بامه وبها اصبح نائبا ليردها على رجل فانكر الرجل ^{بها}
 منه ثم اقام المدعي البينة على شراء منه ثم قال البائع اشتريت مع براءة من كل
 عيب و اقام البينة عليه لا تقبل و لو اقام البينة على قضاء الدين بعد مجوده
 تقبل و لو قال لم يكن بيني وبينك اخذ و لا اعطاء ثم اقام البينة على القضاء
 لا تقبل من الجواهر و لو اشترى فرسا بعد ما رآه وجريه و رضي به ثم اطلع
 على عيب قديم فاراد رده فانه صح انه كان في يد البائع فله ان يرده ^{منه} و
 رجل اشترى بكرة ثم ظهر ان بها عيبا فماتت في يد المشتري فله ان يرجع
 بنقصان العيب ^٥ من النصاب عشر اشياء اذا دخلت بالمبيع في يد المشتري
 مع الرد بالعيب و يرجع بالنقصان اولها اشترى جارية فوطئها المشتري
 او نزلها يرجع بالنقصان ^٦ من الا بانه ابقى العبد ثم علم المشتري به عيبا
 لا يرجع بنقصان العيب عالم يميت او يعود من الا باقى لان للبائع ان
 يقول اما اقبل هكذا و هذا فوالله ابي حسنة رج وكذا في الطهر بعد الا انه
 وضع المسئلة في الجارية ^٧ من الفناوى الجواهر رجل اشترى غلاما
 وقد سرق عند البائع و ظهر المال المسروق في يد المشتري لم يكن له ان يرد
 لانه ليس بعيب حال بل عيب السرقة فيما مضى والسرقة لم توجد في يده

المشتري فلا يكون عيباً الا يرى انه لو سرق في يد المشتري ولم يكن سارقاً
 في يد البائع لم يكن له ان يردّه فقد ظهر ان السرقة في يد البائع والمشتري
 شرط حتى يمكن ردّه لمن الغاشية باع جارية ظناً على انها ذات لبن ذكر الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان الباع فاسد وذكر عن الفقيه ابى جعفر راجح انه جائز
 لان هذه بمنزلة الصناعة يقال بالمعاصرة سية واكي را فصار كما لو اشترى عبد
 على انه كاتب او خباز ونحوه يجوز كذا هنا وهو الصحيح وعليه الفتوى من الجواز
 ولو اشترى جارية لترضع ولده فوجد في لبنها نقصاً ما ليس له ان يردّها اذا
 لم يكن في العقد شرط اللبن ولو اشترى بها بشرط انها غريزة اللبن فابيع فاسد
 ومنه راجح باع ظناً على انها ذات لبن قال الباع فاسد في المشهور هكذا ذكر
 وهو الصحيح والى هذا اشرنا في الفصل الاول وذكر في النوازل اختلاف المشايخ
 راجح وكان فتوى الفقيه ابى جعفر الحسن والى راجح على الجواز وكان فتوى الشيخ
 الامام محمد بن الفضل البخاري على الفساد واختار الامام الشهيد حسام الدين
 البخاري في واقعة قول الحسن والى من البيابيع فالجمله في هذا ان بيع المكيل
 بالمكيل من خبسه على ثلثة اوجه في وجه يجوز الباع ويشترط تساويهما في الكيل
 وفي وجه لا يجوز تساوي الكيل ولم يتساويا وفي وجه اختلفوا فيه هما الوجه
 الاول مثلي بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير سواء كانتا عتيقتين او جديدي
 او احدهما عتيق والاخر جديد من التجريد يكره كل قرض جرن نفعاً نحو ان
 يقرضه ليعمل له كذا او يبيع منه كذا او دراهم او غلة او مكسرة ليرد جياذا
 صحيحاً وكذا يكره السفينة فان رد الجياذ من غير شرط او اقرض مطلقاً ثم كتب

السفينة فلا بأس من المحيط قال محمد راج في كتاب الصرف ان ابا حنيفة راج

كان يكره كل قرض جو منفعة قال الكرخي راج هذا اذا كانت المنفعة مشروطة

في العقد بان اقرض عليه لبرده عليه صحاحا او ما اشبه ذلك وان لم يكن

المنفعة مشروطة في العقد فاعطاه المستقرض اجودهما عليه فلا بأس به

من التارخانية وادار راج في يد المقرض ولم يكن الرجحان مشروطا في القرض فلا

بأس به وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقرض من رجل دراهم

فقضاه وارجح من الجواهر رجل اشترى قرضا بشرط ان يأكل كل يوم خمسة

امناء من الشعب فلم يأكل وادردده فلم يجد البائع وجاءت الفرس لا يجب له على

البائع شيئا من المحيط في معرفة عيوب الدواب سئل فمسوا سلام الا اذا

راج عن اشترى بقرة ووجد بها قتيلا الا يقال بالفارسية ناخواران قال له الرد

ومنه ولو وجدها بطي الذي صاحب يقال بالفارسية كابل فليس له الرد الا اذا

اشترى بشرط انها عجول من مدخل الكرخي قال والبيع ثلث بيع صحيح

بيع فاسد وبيع باطلا فابيع الباطل يقع فيما لا يجوز ملكه البتة مثل الميتة و

الدم ونحوها لان هذا البيع مما لا يجوز بيعه فيه فوجب ان يكون

باطلا كالصلوة بغير طهارة ولان هذا مما لا يملك بحال فلا بد من تحت

كان باطلا كبيع الحرام والبيع الفاسد يقع فيما يجوز ملكه لو صح البيع فيه لانه لا يجوز بيعه

في غير فوجبه ان يكون فاسدا كالصلوة في حال طلوع الشمس وحال غروبها والبيع الصحيح

من التهذيب كاشي يودي الى المنارعة يفسد البيع كجهالة المبيع او الثمن او الا

ثم المقترن شرعا فاسدا يكون مضمونا بالمثل ان كان مثليا والا بالقيمة ولا يكون مضمونا

بالثمن + عن التحفة البيوع الفاسدة أنواع منها ان يكون البيع مجهولا او
 الثمن مجهولا جهالة فوجبت المنازعة ^{للمشتري} ثم يبيع الفاسد منعقد عند
 خلاف الشافعي مراح والمالك موقوف على القبض وعند الشافعي مراح لا منعقد
 من القاي الحاشية المفسد للبيع انواع وهذا الباب مشتمل على فصول الفصل
 الاول في فساد البيع بجهالة احد البائعين وفيما يجمع بين الموجد والمعدوم
 والجمع بين المال وغير المال رجل قال لغيره بعث منك جميع مالي في هذه الدار
 من الرقيق والدواب والاشياء والمشتري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان
 البيع مجهول ولو جاز هذا الجاز اذا باع ما في هذه المدينة او في هذه القرية
 ولو جاز ذلك الجاز اذا باع ما في الدنيا ولو قالت بعث منك جميع مالي في
 البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما
 تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجو الق
 من الفضة باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد وبين ما لا يصح ^{عشر} اشترى
 بفضات فوجد احد بها مذرة لا قيمة لها او عشر بطيخات واحد بها فاسدة
 لا قيمة لها فسد البيع في الكل لان المشتري ما لا وغيره ^{حقيقة} من شرح الجمع قال ابو
 مراح اذا سلم عشرة دراهم عينا وعشرة دراهم دينا في ذمة المسلم اليه في كونه ^{حقيقة}
 ولم يبين قسط كل واحد منهما من المسلم فيه فسد المسلم في الكل وقالا صح في
 العين بخصته ^{للمشتري} من شرح الطحاوي والمقبوض بالبيع الفاسد با مر بائع مملوك
 مضمون عليه بالقيمة او بالمثل عندنا وعند الشافعي مراح غير مملوك عند
 البيع على ضربين بيع جائز وبيع باطل وقال مشايخنا مراح من اهل العراق انه

مملوك التصرف غير مملوك العين وهذا غير صحيح لأن محمد ارجح نص في كتاب
 الشهادات وقال اذا ادعى عليه هذا فهو خصم فيه لانه يملك الرقبة ويدل
 عليه شواهد الاصول وهو ان المشتري اذا اعتق ثبت الولاية منه دون البائع
 عليه قيمته للبائع ولو لم يكن مالكاً للرقبة لما ثبت الولاية منه ولو باعه المشتري
 فان لم يله وعليه القيمة لباثعه ولو كان تصرفه بتسليط البائع لكان يرتفع عنه
 الضمان والضمان بالثمن للبائع ولو كانت المشتري داراً فبيعت داراً بجنبها
 تثبت الشفعة للمشتري دون البائع ومن الخلاصة رجل اشترى عبداً ^{صفقة}
 واحدة فاذا اهداها هو المبيع في العبد فاسد سمي ثمن كل واحد منهما اولاد
 عندها ان لم يسم فاسد وان سمي جاز في القس ومن السراجية باع جارية
 فولدت لاقبل من ستة اشهر من يوم باع فهو ابن للبائع وامه ام ولد له ^{بفسخ}
 ابيع وان جاءت به اكثر من ستة اشهر لم يكن ابناً له الا بتصديق المشتري به
 حربي دخل داراً بامان فباع الولد لا يجوز ولو اشترى عبداً اسماً او صفواً
 يجبر على البيع ومن العنابية وعن ابن سلمة اذا ادعى خسيس على ملك بيعاً
 او على ملكه ففاح ومثله لا يساوم مثله لم يسمع لانه يدعي محالاً من حيث العاد
 بحال ومن الوقاية ومداواة الحبيب وركوبه في حاجته رضا ولو ركب له
 او سقيه او ثراء علفه ولا بد منه فلا بد من حاشية الكنز ما اذا كان ^{فيه} يجهل
 يكون رضا من الكافي وعرضه على البيع وركوبه لحاجته وسداه ومداواته
 رضا منه بالحبيب والاصل ان مشتري اذا تصرف في المبيع بعد ما اياه بالحبيب ^{تصرف}
 المالك نظر حقه في التمسك به لا يرد له يومه ومن العنابية رجل اشترى غلاماً

فله ان يسترد وكذا ان غر البائع المشتري له ان يرد ^١ قال البائع للمشتري قيمته
 كذا فاشتراه ثم ظهر انها أقل فله الرد وان لم يقل ذلك فلا وجه لافتي صدر الاسلام
 والد رنجوي والد سفل فولي ولولم يغرّه البائع لكت غره الدلال فله الرد ^٢
 الد رنجوي والقاضي الجلال البخاري اشترى فيلق الا بريس خارج البلد ^٣ من
 عالما لبعر البلد بعين فاحشر فللبائع ان يرجع على المشتري بالفيلق ^٤ جم
 مثله في حق المشتري ^٥ من الجواهر ولو اشترى بقره بشرط انها حامل فاذا لم تكن
 فانه يرد لها ايضا والبيع ولولم يشترط فوجدها حامل لا يرد بخلاف الجارية ^٦
 للحمل في البهائم زيادة وفي الجارية عيب ^٧ من الكافي لو اشترى رجل من آخر
 امة وطعن المشتري فيها بعيب فوكل المشتري رجلا بالخصوصة مع البائع وعاب
 فقال البائع ان المشتري رضي بالعيب فالقاضي لا يقضي بالرد حتى يحضر المشتري
 فيخلف ^٨ من الخانية رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلف المشايخ
 مرج فيه والصحيح انه لا يسمع بخلاف ما لو اشترى عبدا ثم ادعى انه حر حيث تسمع
 دعوى المشتري لان الوقف لا يزيل الملك فلا يخرج من ان يكون محلا لبيع
 اما الحر ليس بمحل لبيع وثم لا يملك وكان المشتري مدعيًا دينا على البائع
 من الجواهر رجل باع عقارا وكتب الصلوات وذكر فيه انه باع بكذا وسلم الثمن
 وسلم المبيع ثم انكر قبض الثمن لا يستخلف القاضي المشتري كالثمن برنوباتي غيب
 ودر ذمه ثمانية وستة عند ابى حنيفة ومحمد مرج وعند ابى يوسف مرج في غير
 رواية المشهور ان الحاكم ان يستخلفه فقد حكاه القاضي صدر الاسلام في
 الكافي ^٩ من التارخانية قال القدروري في كتابه كل ما يوجب نقضا في الثمن

وفي السعنا في أو القيمة في عادة التجار فهو عيب ^١ وذكر شيخ الإسلام خواهر ^٢
 مراح أن ما يوجب نقصانا في الثمن من حيث المشاهدة والعيان فهو عيب
 وما لا يوجب نقصانا في الثمن من حيث المشاهدة والعيان ولكن يوجب
 نقصانا في منافع العين فهو عيب وما لا يوجب نقصانا في العين ولا في منافع
 العين إلا أن يعتبر فيه عرف الناس أن عدوه عيبا كعيب ^٣ ما لا فلا ^٤ من ^٥
 اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ارد على فلان ولا ارد على
 فلان فذلك له في قوله ابي حنيفة والي يوسف مراح وكذا في النصاب ^٦ من
 التارخانية والثانية اذا باع المشتري من آخر وقبضه او لم يقبضه ثم تعابلا
 او اطلع على عيب كان عند البائع الاول فان اراد ان يردده عليه بالعيب ليس له
 ذلك لانه بيع في حق الثالث ^٧ ثم رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم باعها ^٨
 من غيره وقبضها الثاني ثم ان المشتري الاول اشترىها من الثاني وقبضها
 ثم وجد بها عيبا كان عند البائع الاول فان المشتري الاول لا يرد على البائع
 ولا على المشتري ^٩ من المحيط وان كان الكفيل حاضرا في مجلس العقد والي
 ان يقبل الكفالة او لم ياب ولكن لم يقبل حتى افرقا واخذ في عمل آخر ^{١٠} فابى
 فاسد استحسانا قبل بعد ذلك او لم يقبل وشرط الحوالة في هذا الباب ^{١١} نظير شرط
 يريده اذا وقع البيع بشرط ان يحيل المشتري على غريم البائع فالعقد فاسد قياسا ^{١٢}
 من المنتهى شرط ان يعطيه رهنا معينا بالثمن او كفلا او حال وهو حاضر وحضر وقيل ^{١٣}
 قياسا وبر قاله مراح استحسانا لا وان لم يعين او لا يقبل ففسد ^{١٤} من الحانية
 ولو باع على ان يعطيه بالثمن كفلا فان كان الكفيل غائبا عن مجلس وكفلا حين علم

فخصه قبل ان يتفرقا وقبل جازا استتسافهم من الذخيرة قال محمد سرح وكل شيء
يكال او يوزن نحو الحنطة والشعير والسمسم والتمر والزبيب جاز استغر^{ضه}
ولا يجوز الاجل في القرض ولو فعل كان حالا سواء اجل بعد القرض او اقرض
مؤجلا وهذا قول علماء ساج وقال مالك وابن ابي ليلى يصح التأجيل
من التهادي ولو اجله في القرض فالاجل باطل من الفصول العجاري ثم
الفضولي اذا باع ماله الغير لا يخلوا ما ان باع بثلث عين او دين فان باعه بثلث
دين كالدرهم والدنانير والفلس والكيلى والونري موصوف بغير عينه
يشترط لصحة الاجارة قيام اربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط
قيام الثمن في يد البائع فان هلك واحد من الاربعة لا تصح الاجارة فان اجأ
حاله قيام الاربعة جاز فتكون الاجارة الاخيرة بمنزلة الوكالة السابقة ويكون
البائع كالوكيل للمخير ومنه الفضولي اذا باع ماله غيره وصاحب الماله حاضر ولم يقل
شيئا لم يكن سكوتة اجارة من البرهانية رجل اشترى جارية هندية فاذا جى لاتعرف
الهندية ولا تكلم بها ينظر ان عده اهل البصر عيبا فله الرد لوجود العيب وان
لم يعد له لا انعدام حد العيب بخلاف ما اذا اشترى جارية تركية وهي لا تعرف
التركية حيث له الرد لان ذلك عيب عند اهل البصرة لا محالة من انصاف
رجل اشترى جارية تركية وهي لا تحسن التركية فهو عيب وكذا تلك الهندية
اذ لم تعرف الهندي الا انه قال في الهندية ان عده التجار عيبا فهو عيب قال
القاضي الامام سرح الجواب مستقيم في الخليب اما في المولد لا يكون عيبا في
التركية والهندية من انبرهانية رجل اخذ ثوبا فقد اذهب به زن ضيته

اشتريته فضاخ في يده لم يلزمه شيء وان قال انه رضيته اشتريته بعشرة
 دراهم كانت ضامنا لان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا بالقيمة
 اذا بين الثمن في الوجه الاول لم يبين وفي الوجه الثاني بين وبأخذ
 الفقيه ابو الليث راجح من الصغرى المقبوض على سوم الشراء انما يكون
 مضمونا اذا كانت الثمن مسمى بغير عليه الفقيه ابو الليث راجح في بيع الحيوان
 فانه ذكر وقال اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضيته اشتريته فهلك
 لا يضمن ولو قال ان رضيته اشتريته بعشرة فذهب به فهلك ضمن قيمته
 وعليه الفتوى من الحاروي وفي قضاوى ابن الفضل راجح وسئل عن الوكيل
 بالشراء اذا اخذ السلعة على سوم الشراء واذاها الموكل فلم يرص به فهلك
 عند الوكيل قال يضمن الوكيل قيمتها ولا يرجع على الموكل الا اذا امره بالاخذ
 على وجه السوم فقبل له الامر بالشيء لا يقتضي الاخذ على وجه الشراء قال لا
 ومنه في الجامع الاصغر قال ابو نصر كانت محمد بن سلمة راجح يقول اذا ساءم
 الرجل شيئا مع واحد وانعقا على ثمن ثم قال البائع هولاك واخذه واذهب به
 يوجب البيع من القنية ويشترط لجواز بيع العمارة في الحانوت والاشياء
 في الارض ان لم يلحقها ضرب القطع في املاك الباعث من الايضاح قال وذكر
 محمد راجح في الشفعة في بناء رجلين والارض لغيرهما قبايع احدهما نصيبه
 من البناء من غير شركه لم يحجز من الجواهر البائع والمشتري اذا ساء وما سلعة
 وانعقد طريق الثمن ودفع الباقي سلعة الى المشتري وتفرقا ولم ينجس بينهما بيع
 بياضه كرو هو العيب ومنه لو قبض شيئا على وجه السوم فقال البائع هولاك

فلا ضمان عليك ليضمن من التارخانية وانما كانت الشرط شرطاً لم يعرف
 وروى الشرع لجواز صورة وهو ليس بمتعارف ان كانت لاحد المتعاقدين
 فيه منفعة او كانت للمعقود عليه منفعة والمعقود عليه ان يستحق حقا على الغير
 فالعقد فاسد من التهمذيب ببيع مسيل الماء وحق المرور باطل ابتداء و
 وجائز تبعا ثم المقبوض شراء فاسد الا يكون مضمونا بالمثل ان كان مثليا
 والا بالقيمة ولا يكون مضمونا بالثمن من التارخانية ولو قال ان رضيته
 اخذته بعشرة فباع فهو صا من قيمته وفي النصاب وعليه الفتوى بطلان
 وهذا ابتداء على ان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا بقيمة اذا كان
 الثمن المسمى من ادب القاضي للخصاف وان كان العيب غير ظاهر وانما
 يعرفه الاطباء ونحو جمع الكبد والطحال فالقاضي يرى الاطباء والواحد في هذا
 الباب يكفي فيقبل قوله في حق توجه الخصومة واليمين على البائع لا في حق الرد
 لان قول الواحد لا يكفي للرد اما اذا كانت اثنتين عدلين سياقي هذا في آخر
 الباب فان قال المشتري للقاضي قبل ان يسأل عن الطيب سأل البائع عنه
 فانه يعلم ان به هذا العيب في هذه الحالة فيسبغ للقاضي ان يسأل البائع عن
 ذلك هل هذا العيب الذي ذكر المشتري لهذا العبد في هذه الحالة فان قال
 لا يسأل المشتري من القاضي ان يحلف بالله ما علم ان به هذا العيب لساعة
 فيه خلاف على ما تبين فان دل نعم يثبت العيب ثم يسأل له القاضي هل بعته
 اياه وهذا العيب به ان قال نعم فالقاضي يرد عليه وان قال لا ايم هو عيب
 عند المشتري فالقول قوله لكن مع يمينه بالله لغد بعدد وسلمه اليه وما هذا

العيب ^{بموجب} من البقية لو كانت وجدها بعير ^{بموجب} شد فهو عيبا وعن محمد ^{بموجب} راج ذلك
 في الجوارب ^{بموجب} اللاتي يتخذن أمهات الأولاد وفي غيرهن ^{بموجب} يعتبر عادة الخامسين ^{بموجب}
 من الفصول والاقالة ^{بموجب} قبح ^{بموجب} بالتعاطي كذا ذكر شيخ الاسلام علاء الدين ^{بموجب} راج في زيادته
 وفي فتاوى اهل سمرقند اذا قال المشتري للبائع انه قام علي ^{بموجب} بئس غالي فرد البائع ^{بموجب} الثمن
 عليه وقبضه المشتري لا ينقض البيع لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع لا ينقض الا
 بالايجاب والقبول اذا كانت بالقول وان كانت بالفعل وهو التعاطي لا بد من التسليم
 والقبض ^{بموجب} من جابيت وكذا الاقالة وهذه المسئلة دليل على ان البيع بالتعاطي لا ^{بموجب} ينقض
 بقبض الثمن كذا ذكر صاحب المحيط ^{بموجب} من الغياثية في التهذيب الاعتبار في الكيل
 والوزن في المخصوصات بالنقص وان ترك الناس المعاملة حتى لو باع مائة من ^{بموجب} حنطة
 بمائة من ^{بموجب} قيل لا يجوز لانه بمنزلة ^{بموجب} وقيل يجوز وعليه الفتوى لغوم البلوى ^{بموجب}
 من الايضاح قار ابو حنيفة راج اذا باع مائة درهم ودينار بالف درهم فهو جائز
 لما بينا انه امكن ^{بموجب} تصحيحه ^{بموجب} جعل المائة بالمائة والباقي بانواع الدينار ^{بموجب} وروي عن محمد راج
 انه اذا باع الدرهم بالدرهم وفي احدهما فضل من حيث الوزن وفي الجانب الذي
 لا فضل فيه فلوس قال جاز في الحكم ولكن اكرهه وقال ابو حنيفة راج لا بأس به لانه
 امكن ^{بموجب} التصحيح بان يجعل الجنس والزيادة بازاء الفلوس وانما كره محمد راج ذلك
 لانه اذا جاز على هذا الوجه الف الناس المتفاضل فاستعملوه فيما لا يجوز ^{بموجب} من الغياثية
 ارد لال ^{بموجب} تالي كره وتم البيع وثقا بضائهم استحق البيع من يد المشتري ان كانت الدلالة
 هو ان ثبت ^{بموجب} بالبيع وتلفظ بلفظه فالرجوع عليه والافعل ^{بموجب} البائع ^{بموجب} من الجواهر ^{بموجب}
 فندسب ان كانت ميتة لا يجوز وان كانت مذبوحة او مذبوحة ^{بموجب} لا يجوز ^{بموجب} من ^{بموجب}

ولو كانت الدارين اثنتين فباع احدهما بيتا مئينا من رجل لا يجوز وذكروا في
 شرح الاصل قال الفقيه ابو جعفر راجح رأيت في الامالي دار بيت رجلين باع
 احدهما منها بيتا معلوما جاز في نصفه عند ابي يوسف راجح لمن التهب ييب
 ولو قال ان ابق عبدك فافاضا من فهو باطل من القنية قال الدائن للمديون
 بعد المطالبة اذهب واعطني كل شهر عشرة فليس بيتا جيل لا فدا امر بالاعطاء
 من الثانية رجل عليه الف درهم من ثمن بيع طالبه الطالب فقال ليس
 عندي شيء فقال الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك ^{جيلا}
 وكانت له ان يأخذه بجميع المال في الحال ^{من الكبرياء} رجل له على اخو دين
 من ثمن بيع وطالبه فقال ليس عندي فتنازع فقال الطالب اذهب و^{اعطني}
 كل شهر عشرة فله ان يأخذه بجميع الدين في الحال لان هذا ليس بيتا جيل
 من القنية الجيلة في لزوم الاجل في القرض ان يحل المستقرض صاحب ^{المال}
 على رجل الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك ^{تنت}
 ولا سبيل للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من
 تركته ^{من المحيط} وفي المستق ابراهيم عن محمد راجح قال لا خرافة في الغا
 على ان اعيرك ارضي تزرعها ما دامت الدراهم في يدي فزرع المقرض
 لا يقصد قيشي واكره له هذا ^{من القدر} ويري ومن اشترى مكيلة مكيلة
 او موزونا موازنة فاكثاله واثوزنه ثم باعه مكيلة او موازنة لم يجز هذا ^{المشتري}
 ان يبيعه ولا ان يأكله حتى يبيد الكيل والوزن ^{من حاشية القدر} ويجب
 ولا يعتبر بكيل البائع قبل البيع وان كان محضرا المشتري ولا يكيله بعد البيع

بغية المشتري ولو كاله البائع بعد البيع بحضرة المشتري فقد قيل لا يكتفى به
والصحيح انه يكتفى به من كشف الغواص فان المولى اذا ابنى الاتفاق
على الرقيق يجبر على البيع دفعا للنظم عن المملوك وكذا في الذخيرة
من الخاوي وسئل ابو بكر راج عن يريده بيع عبده من فاسق قال اكره
ان يبيعه ممن يعلم يعصى الاله به من البرهانية رجل له عبد امره
يريد ان يبيعه من فاسق يعلم انه يعصى الله تعالى به غالبا يكره هذا البيع
لان امانته على المعصية من الخلاصة لو كان الرجل يسيئ في حق
عبده فرفعه الى القاضي وشهد جيرانه قال محمد راج لا يجبر على بيعه لكن
ينهى المولى عن ذلك فان عاد اذبح بالضرب والحبس من الظهيرة
عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحته غير انه متعنت
من نصاب الفقه عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحته
يعزله لانه متعنت ولو كان على قلب هذا بان كان الرجل يسيئ في حق
عبده فرفعه الى القاضي وشهد جيرانه قال محمد راج لا يجبر على بيعه لكن
ينهى المولى عن ذلك فان عاد اذبح بالضرب والحبس والله اعلم
كتاب الكفالة

من الفصول اذ الكفل رجل عن رجل ثمن بيع ثم ان الكفل اقام البيعة على فساد
البيع لا تقبل وكذا لو ضمن المهر ثم اقام البيعة على فساد النكاح ولو اقام البيعة
على ابقاء الاصل او على ابرائه تقبل لان اقدامه على التزام المال اقرار منه ^{بسبب} لصحة
وجوب المال فلا تسامح منه دعوى الفساد بعد ذلك وتقبل البيعة على ابقاء

والإبراء لأنه تقرير لوجود السابق ^١ إذا ادعى المال بسبب الكفالة لابد من بيان
المال أنه بأي سبب ينظر أنه هل تنص الكفالة به أم لا فإن الكفالة بنفقة المرأة
إذا لم يذكر مدة معلومة لا تنص ^٢ إلا أن يقول ما عشت أو ما دمت في تكاثر ^٣
من التبرخانية إذا كان عليه الف وقد كفل لطايفة بنصر انسان فصالحه ^٤ على
ديار اهل ان ابرأه من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس ^٥ من
المحيط قال محمد سراج في الاصل الكفيل بالنفس إذا قضى الدين الذي على المكفول بنفسه ^٦ على
ان يبرأه عن الكفالة بالنفس ففعل جاز القضاء وجازت البرأه ^٧ من السراجية ^٨
بالنفس في اصل لم يصح في رواية أبي سليمان ^٩ هو في رواية أبي حفص يصح وعليه
الفتوى ^{١٠} ولو قال حب له عني ولم يقل على أي ضامن لا يرجع المأمور عليه بشئ ^{١١} بخلاف
قوله اقرضه عني أو اعطه عني حيث يرجع وان لم يقل على أي ضامن ^{١٢} من عنوان
القضاء وفي فتاوى سمرقند ان من قال لغيره الدين الذي لك على فلان أنا ^{١٣} اد
اليك أو أنا سلمه اليك أو أنا اقضيه لا يصير كفيلًا ما لم يتكلم بلفظ يدل على الالتزام
نحو قوله علي أي كفلت أو ضمنت وكانت الصدر الامام استاذ الائمة
ظهر الدين سراج يقول اذا أتى بهذه الالفاظ فجزا لا يكون كفالة وانما أتى
بها معلقًا بان قال ان لم يؤد فلان ما لك عليه فانا أو دعي يصير كفيلًا
والاصل في الكفالة أنه يجوز تعليقها بشرط متعارف ولا يجوز تعليقها
بشرط غير متعارف لان الكفالة تشبه النذر من حيث انه التزام ^{١٤} تشبه
المعاوضة من حيث ان الكفيل يملك ما في ذمة الاصيل عوضًا
عما يؤدى اذا كفل بما الاصيل من حيث انه يشبه النذر ^{١٥} صحيح تعليقها

بشرط متعارف ومن حيث انه يشبه المعاوضة لم يصح تعليقها بشرط غير متعارف
من التنازل خاتمة وفي فتاوى النسفي ان من قال اخيره الدين الذي كنت على
فلان انا اذ فعل اليك انا اسلمه اليك انا اقضيه لا يصير كفيلا ما لم يتكلم بلفظ
يدل على الالتزام نحو قولك كملت ضمت علي الي وكانت الشيخ الامام ^{العلامة} طهبر
الحسن بن علي المرعيني راجح يقول اذا اتى بهذه الالفاظ منجزا يكون كفاية
وان اتى بها معلقا بان قال اذ لم يؤد فلان مالت عليه فانا او دي رانا اذ لم
يصير كفيلا وقال هو نظير ما ذكر في مناسك الفتاوى ان من قال انا انا حج
لا يلزمه شيء واذا قال ان دخلت الدار فانا حج يلزمه الحج اذا دخل الدار
ولو شرط على الكفيل ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في غير مجلس القاضي
ذكر في الاصل انه يبرأ قالوا هذا اذا سلمه في مكان لا يمكن للمطلوب ^{الطالب} عن
الامتناع واستأني عن الحضور مجلس الحكم اما اذا حصل التسليم في مكان يمكن
للمطلوب الامتناع والتأني عن الحضور مجلس الحكم لا يبرأ وكانت الفقيه ابو بكر
البلخي راجح يقول ان كان هذا الشرط في موضع عادة اهل ذلك الموضع
انهم يتخلصون المطلوب من يد الطالب تجب مراعاة هذا الشرط وان كان
في موضع عادة اهل ذلك الموضع لا يتخلصون المطلوب من يد الطالب
بل يعينون الطالب على جره الى باب القاضي لا يجب مراعاة هذا الشرط
اذا سلمه في المص في مكان آخر وفي الحامية قال مشائخنا راجح في زماننا
اذا شرط عليه التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في غير مجلس القاضي
وفي الكبرى ويرى في من الفصول الاستدراك ولو قال انما تراب فلان

من يدعىهم فهذا وعد لا كفالة وبعض مشائخنا راج قالوا في قوله آنچه ترا بر فلان
 من جواب گویم انه كفالة بحكم العرف ^{وكان} ظاهر الدين يفتي انه لا يكون
 كفالة ^{وكان} ركن الاسلام على السفدي راج يقول اذا قال اكر من فلان
 حاضر نتوانم كرد جواب اين مال بر من ان هذا لا يكون كفالة ^{من} انه مال
 ولو قال آنچه ترا بر فلان ست من جواب گویم ان هذا كفالة وبعض مشائخنا
 راج قالوا في قوله آنچه ترا بر فلان ست من جواب گویم ان هذا كفالة بحكم
 العرف وكان ظاهر الدين راج يفتي انه لا يكون كفالة وكذلك كان يفتي
 في قوله جواب مال تو گویم انه لا يكون كفالة وكان ركن الاسلام على السفدي
 راج يقول اذا قال اكر فلان را حاضر نتوانم كرد جواب ان مال بر من ان هذا لا يكون
 كفالة ^{من} الكافي واخذ الكفيل بعد اقامة البيعة قيا بواجب واستحسان وقبل اقامتها
 بمجرد الك عوى استحسان عندنا ^{منه} ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف
 الدار حتى حصل فائدة التكفل وهو الاستيثاق ^{من} الكثر وطلب الكفيل
 المديون ولو طالب احدهما له ان يطالب ^{لا شر} من التبريد والمكفول له
 ان يطالبها او ايها شاء وايهما ادعى بري ^{من} جامع رضاء وى هل لقا ضي ان
 يحبس الاصيل والكفيل اذا طالب المارة قال نعم ^{من} مائة المكفول له بالخيار ان
 طالب الاصيل وان شاء طالب كفيلا ^{من} الكفالة ضم احدي الاثنين الى
 الاخرى في حق توجه المطالبة نحوه فلا يوجب براءة الاصيل فاذا كان الدين
 تابعا في ذمة كل واحد منهما كالتبعية ولاية مطالبة كل واحد منهما فاذا ^{اختار}
 مطالبة احدهما لا تبطل ولاية مطالبة الاخر ^{منه} وان تكفل بنفسه على

لم يوافق به في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف فلم يجزئه في الوقت
 لزمنه فان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس لانه كفول بالنفس وضمن المال
 بشرط عدم الموافقة به وهو الضمان لقوله تعالى ولئن جاء به رجل بغيره وانما به
 نزعيم فاذا لم يوافق به فقد تحقق شرط ضمان المال فلزمه المال فاذا ادعى المال
 برئ من احد الضمانين ولم يبرأ من الآخر لجواز ان يدعى عليه زينا آخر فلزمه
 احضاره من صنوان القضاء اذا قال اشتمال فلان بمن قال الفقيه ابو جعفر
 شرح يصير كفلا وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وقال الفقيه ابو الليث رحمه
 لا يصير كفلا وبه اخذ الصدر الشهيد رحمه ولو قال فلان اشتماست لا يكون
 كفلا ذكره صدر الاسلام في شرحه وقال القاضي فخر الدين رحمه قوله
 اشتماست واشتمار من است كفالة بالنفس عرفا ويترقى به من التهديب
 وفي بلدنا لو قال في البياعات اشتماده فقال الاخر اشتماست فهو ضامن
 لنفسه من صنوان القضاء ان الرهن والكفالة جائزان في الخارج لانه
 دين يطالب به كسائر ديون من المحيط ولو قال ما اقرت فلان من
 فهو لست على فتر له فلان شيئا وكل الكفيل ذلك لزمه ولو قال ما اقرت
 به شيء فهو على فقامت عليه بيعة انه قد كان اقر له قبل الكفالة بالف
 وراهم فانه لا يلزم الكفيل من السراجية ولو قال انجبر فلان بي بدين
 كويم صار كفلا كذا الموقال جواب ان بمن من صنوان القضاء ولو قال
 انجبر فلان است من جواب كويم هذا كفالة باعرف عند بعض مشايخنا
 وكان صدر الامام استاذ الائمة طهيرا الدين راجح يفتي بان لا يكون كفالة

من الصغرى ولو قال انجبر فلاست من جواب كويم فهو كالمفهوم بحكم العرف
 من التارخانية ولو تقاضا الرجل فقال الرجل ادفعها اليه فقال نعم فله ان
 لا يؤدى الا ان يكون عنده ودبعة للامرا وعليه دين فليس له ان يمنع
 كذا عن ابي يوسف شرح من شرح المجمع شرح قال الرجل اخذ ليس بمطال
 ولا هو في عياله اقض فلانا الف درهم ولم يقل اقض عني فادى المامور القاطن
 ابو يوسف شرح يرجع بها على الامر وقال لا يرجع شرح من الاسرار شرح قال لا
 ضمن تعلق الف درهم او قال اقض الف درهم والامر مقر بان الاقضاء عليه
 بفعل المامور لم يرجع عليه عند ابي حنيفة ومحمد شرح الا ان يكون المامور
 خيطا للامرا وشريكا او ممن يدخل في عياله فيرجع المال على الامر استسما
 والخيط الذي يكون بينهما اخذ واعطاء وقال ابو يوسف شرح اخرا يرجع
 كما لو قال له اقض عني او ضمن عني وكذلك ان لم يكن مقرا بالماله والمسئلة
 بما لها لم يرجع على الامر شيئا شرح وعند ابي يوسف شرح يرجع لان الامر ^{نفسا}
 امر بهما ان يرجع من جهته وكذلك القضاء ولا يرجع من جهته الا ان يكون
 الامام منه والمامور نائب عنه فصار كما قال اقض عني شرح ودليله اذا كان
 المامور خيطا له او شريكا او ممن يدخل في عياله شرح ولهما ان الامر تحقيق
 امر بالقضاء من غير استعراض فان قضاء الدين كما يرجع بما له من عليه الدين
 فيجب بما له غيره فلا يتضمن الامر بالقضاء ان يصير الماله للامر والمامور نائب
 عنه في حكمه على ما لو قال تبرع عني بقضاء الدين فيصير سوا لا كقول الرجل
 اللهم اغفر لي وقول السائل اعطني شيئا على هذا موضوع اللغة ان الامر

يتم أمرا على الحقيقة من صاحب الولاية الأيوبي أنا جعلناه بالضمين عندهم كاد
سواء لأحتي إذا جاء به صرح والأفلا وأذا كانت لا يصح في الحالين الأسواء
كان ابتدأوه سواء لا توكيلا وضعا فلا يزيد على المنصوص عليه سواء إلا
الأبد لالة نرائدة إلا أن يكون المأمور من تعين الاستقراض منه بمعنى
على الأمر من خليطه أو شريكه أو سكنى معه في عياله فزيد بتلك المدلالة
معنى الاستقراض من الفصول وصي قال لرجل أضمن عن فلان الميت
فضمن الرجل ذلك بأمر الوصي فإذا يرجع الضامن بما أدّى في مال الميت ويا
الوصي يحقّ يوديه من مال الميت ومنه والاسير لو قال لغيره خلصني أو الرجل
الذي أخذه السلطان ليصا دره قال يا رجل خلصني فدفع المأمور ما لا وخلص
الأمر اختلفوا فيه قال شمس الأئمة السرخسي راجح يرجع في المسئتين وقال
صاحب المحيط لا يرجع وعليه الفتوى وهو الأصح من أن كافي ولا تصح
الكفالة بالنصر وبالمال لا يقبل الطالب في مجلس العقد عند أبي حنيفة
ومحمد راجح خلافا لأبي يوسف راجح فيهما واختلفوا على قوله فقبل عنده
يجوز بوصف التوقف حتى لو رضي به الطالب ينفذ ولا يبطل وقيل جائز
عنده بوصف النفاذ ورضا الطالب ليس بشرط عنده وهو الأصح لأنه تصرف
الترام من الكيل والزام فيه على الغير فيتم بالملتزم وحده كالإقرار ولهذا يصح مع الجماعة
من الأخيرة إذا قال فلان على ألف درهم فهذا إقرار بالدين لأن كلمة على يستعمل في
الإيجاب ومحل الإيجاب الذمة وفي الذمة انما يثبت الدين دون
العين فنصار مقر بالدين بمقتضى قوله على ومنه سئل أبو القاسم راجح

عن رجل قال لغيره اين كما ومن ترا فقال هذا هبة ^{له} ولو قال تراست فهذا
 اقرار قالوا والصحيح انه هبة في الصورتين جميعا لانه تعد باعتبار هبة اقرار ^ن
 ملك الانسان لا يصير لغيره الا بميلك من جهة حتى لو لم يقل لغيره اين كما ومن
 وانما قال اين كما وتراست يكون اقرار ^{له} وعن الفقيه ابي جعفر راج ان من ^{قال}
 لغيره اين بئذ ترا فله هبة ولو قال اين بئذ تراست فهذا اقرار ^{به}
 وسئل الفقيه ابو الليث راج عن قال جميع ما يعرف بي او نيت الي فهو
 اقرار فله اقرار ولو قال جميع مالي او قال جميع ما املكه لفلان فله هبة
 لان في الوجد الاول امكن جعله اقرارا وفي الفصل الثاني لا يمكن جعله اقرارا
 لان ملك الانسان وماله لا يصير لغيره الا بميلك من جهة ^{المشوب} اما
 الى الانسان والمعروف به قد يكون لغيره الا من جهته ^{عن} الفقيه
 ابي نصر راج انه سئل عن امرأة قالت لابيها نصف هذه الدار لك اوقا
 بالفارسية ثم سرى تراست قال هذه اللفظة صلحة للاقرار والهبة ^{جج}
 الى ما جرى بينهما قال والظاهر في قوله تراست انه اقرار ^{من} الفصول
 لو قال بديرتكم هذا ضمان صحيح ولو قال قبول روم قد اختلف المشايخ ^ن المتأخرون
 راج فيه قيل لا يكون كفالة وقبضان اراد به الكفالة يكون كفالة وان لم يرد
 يكون وعدا لضمائهم ^{لعت} من الكافي وبعده تعليق الكفالة بالشرط كما لو قال ما با
 فلانا فعلي وما ذاب لك عليه فعلي وما لو عصبت فلان فعلي بخلاف ما لو
 عصبت احد شيئا ^{من} من الجواهر اقل قرية ارادوا اخراجه من قرية فخافه
 شره فقال رجل من جهش ما برسد از غرامت ^{من} در آن بر من تم ان هذا الوجه

من شرح الكنز ولا يشترط قبول الطالب التسليم يعني يبرأ بحج والتخية بينه وبين
المكفول عنه من التجريد ويؤخذ احصاء المكفول به ولو كفل ثلاثة بالنفس كفا
واحدة فيحضره احدى برئ اليافون والتخية فيه تسليم كما في المال بهمن
المنافع فالكفالة بالنفس جائزة والمضمون بها احصاء المكفول به من
التأخرانية رجل كفل بجال عن رجل بامرره فاحال الطالب غريمه على الكفيل
ليؤدي دين كفالته صح من التأخرانية واذا ستم الكفيل بنفسه الى الطالب ولم
سكت ايت بجهة الكفالة فهذا على وجهين - الا وان سلم بعد طلب
الطالب التسليم من الكفيل ففي هذا الوجه ببراءته في الوجه الثاني ان يسلمه
ابتداء من غير طلب المدعي وفي هذا الوجه لا يبرأ الكفيل من الذخيرة
اذا كفل بنفسه انسان ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا
تسليم عن الكفيل يبرأ الكفيل - وفي النوازل وسئل ابو جعفر راج عن رجل كفل
بنفسه رجل الى ثلاثة ايام هل يبرأ من الكفالة قال لا يبرأ وانما الثلاثة الايام
لتأخير المطالبة - وفي جامع الفتاوى وعن ابي بكر الاسكاف لا يلزم المطالبة
الا بعد ثلاثة ايام وبعد الثلث تصح المطالبة ابد اما لم يسلم اليه - وفي
العيون قال الفقيه وبما أخذ ذكر في جميع التفاريق - لو قال انا كفل الى شهر
يصير كفيلا بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر برئ عن الكفالة لا
سلم بعد السبب - ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا يصير كفيلا ابد قبل
الشهر وبعد - واعتماد اهل زماننا على انه لو قال بالعربية يكون كفيلا
في الحال فاذا مضى الشهر لا تبقى الكفالة - ولو قال الى شهر يخرج القاضى عن

الكفالة بعد الشهرين جلات اشتريا من رجل عبد ابا القدر درهمين
 وفي الخانية او استقر ضلهم على ان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بجميع
 المال فهو جائز وللطالب ان يطالب بايهما شاء بجميع المال النصف بحكم الاصل
 والنصف بحكم الكفالة فان ادعى احد فباشيئا وقال هذا مما كفلت به عن صاحبي
 لم يقبل قوله ما لم يجاوز المؤدى حصة حتى لا يرجع على صاحبه بشيئا فاذا جاوز
 المؤدى حصة كان المؤدى عن صاحبه من القنية كغير نفسه وقال ان
 عجزت عن تسليمه المثلثة ايام فعلى المال ثم حبس بحق او بغير حق او مرض
 مرضا يتعذر احضاره يلزمه يعني بعد الثلث كانت المكفولة له جالسا مع
 قوم في مدرسة فجاء الكفيل بالمكفولة عنه وقال له هو المكفول عنه فلم
 يرد وخرج الى باب آخر فهذا القدر تسليم منه من المصحح ويجوز بالمال
 معلوما كانت او مجهولا اذا كانت دينا صحيحا والغرض بقيد المدين الصحيح
 الاحتراز عن بدل الكتابة من القنية كفلت ميت مفلس ثم ظهر
 له مال يغني بعض الدين صححت الكفالة بقدر ما من العارية
 وكفالة الوارث عن المريض بامرءه وبغير امر المريض وبعد موته جائز
 بقدر تركته من التارخانية واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك
 شيئا فكل رجل عنه للغرماء لم تصح الكفالة عند ابي حنيفة راج وقال لا تصح
 وبه قال الشافعي راج والصحيح قول ابي حنيفة راج من حاشية المنطوقه اذا
 مات المديون مفلسا وكفل عنه ابنه او غيره للغرماء بما لهم لا يصح وقال
 والصحيح قول ابي حنيفة راج من الخانية وان كانت العين مضمونا على صاحب اليد

كالغصب والمبيع يبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء ونحو ذلك تصح به
 الكفالة ويجب على الكفيل تسليمه مادام قائما واذ اهلكت كان عليه قيمته ^{كذا}
 لو ادعى رجل عبدا في يد رجل فكل رجل بالعبد فمات العبد واقام المديعي
 بيّنة ان العبد له وقضى القاضي له بذلك كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة
 العبد ^{في} رجل كفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع
 اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا ^{من الجواهر} ^{رجل}
 له على آخر دين مؤجل الى اربعة اشهر فمضى ثلثة اشهر واراد الغرم ^{فقط} ^{لب}
 صاحب المال كفيلا منه او المقام معه حتى تنقضي المدة ليسر له ذلك وهو الصحيح
 وذكر في شرح الطحاوي في باب المداينات هكذا قال ليسر له مطالبة
 الكفيل ولكن يقال له ان شئت فاذهب معه فاذا حل الاجل فامنع من صرف
 حتى يقضى حقت ^{من الصيرفي} قال بديع الدين ينظر عند اخذ الكفيل ^{من}
 المؤجل ان كان المديون معروفا بالامانة لا يأخذ ^{هـ} والا فياخذ منه
 واستفتيته فافتي انه يؤخذ منه على قول الجب يوسف ^{رح} واستفتيته عن قاضيان ^{رح}
 فافتي لا يطالب ^{بـ} قلت في الرشيد في غريم يخاف الهرب انه يؤخذ منه كفيل ^{الدين}
 المؤجل واستفتيته عن برهان الدين فافتي له لا يطالب ^{بـ} من العينة الدائن
 يطالب المديون بالكفيل قبل حلول الاجل ليس له ذلك قاله ^{وهو} ^{المراد}
 وفي رواية ^{بـ} ^{له} ذلك يقع ^{عنه} ^{له} دين مؤجل الى شهر وثبت عند القاضي
 ان المديون يذهب سنة الى بعيد ويطالب الدائن كفيلا بالدين يقضيه
 اذا حل الاجل فان عرف المديون بالمطل والتسويق يأخذ منه كفيلا ^{ولا}

نلا وهكذا في حب المحرم ليس له اخذ الكفيل مطلقا من التارخانية ^{جل}
و روم الى مصر. ^ببحر عشرة دراهم وقال انفقها على نفسك فجاء انسان وضمن
للدافع عن الصبي بهذه. لعنة لا يجوز وعمله لو ضمن قبل الدفع بان
قال ادفع اليه عشرة على اني ضامن لك عنه بهذا. العشرة يجوز وكذا
الصبي المحرم اذا باع شيئا فجاء انفسه بكفيل بالدرك للمشتري ان كفل
بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وان كان قبل ذلك جاز وفي الاقضية
اجمعوا ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل واراد المديون السفر ^{بجبر}
على اعطاء الكفيل وكذا في الغياثية ^بمن الغياثي رب الدين لو قال للقاتل
ان مديونك لا يريد ان يغيب عني فانه يطالبه بالكفيل. ^بكان الدين مؤجلا
من التارخانية جماعة معهم اموال انتهوا الى بلدة فيها والى طمع ان يأخذ ^{منهم}
شيئا فخرجوا فاخذ بعضهم واختفوا بعضهم فقالوا لوالي للذين اخذهم ادوا
الي كذا عني ان يرجعوا على الباقيين بالخصم واذا بذلك لا يكون لهم ان
يرجعوا على الباقيين بشيء فلوانهم لم يؤدوا الى السلطات شيئا حتى لقوا
اليهم المختفون وقالوا لا تطلبوهم وما اصابكم فهو علينا بالخصم ثم
بعد ذلك ادوا قدامهم الرجوع عليهم بالخصم. وفي فتاوى في جليل في
سفينة ومعها متاع كثير فلما انتهوا الى مكاتب فيل الماء قال احد اصحابه
الرفاعك فان متاعي بينك وبين نصفان هذا فاسد ويضمن الامر للملحق بنصف
قيمة متاع نفسه وطريقه انه يصير ومشتريا متاع الملحق بنصف متاعه وفي الفتاوى ^ب
ولو قال من منى من السفينة بشيء فهو علينا بالخصم فهو باطل. ومن منى متاع

صاحبه لحرف الخرق ضمن قضي ثابته غيره باذنه يرجع به عليه من غير شرط
الرجوع بمقتضى ثمن البيع من المحيط وعند ايضا في سلطات صادره رجلا
والزمنه ما لا تضمن رجلا هذا المال وبذل الخط صحت ضمانه واذا ادى الضامن
المال كان له الرجوع على المضمون عليه وهكذا احي فتوى شمس الاثنا عشر
سراج وفي الحاشية فان لزومه غيره بذلك ان قال علي ان ترجع علي بذلك
كان له ان يرجع عليه وان لم يقل علي ان ترجع بذلك اختلفوا فيه والصح
انه يرجع من الغايبة قوم وقعت لهم مصادرة فامر وارجلان يستقرض
لهم مالا ويتفق في هذه المؤنات ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض
المستقرض يرجع على الامر ان شرط الرجوع يرجع وبذلك الشرط اختلف
المشايخ سراج والمختار انه يرجع من لقينة ان النوايب فهو ما يوجب من جهة
السلطان حق او باطلا وغيره وصحت كفاية بها لانه ديون في حكم توجبه
المطالبة ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالمسط
والمعادلة كان ما جورا وان كان اصله من جهة الذي يأخذ به باطلا لهذا
قلنا من قضي ثابته غيره باذنه يرجع عليه من غير شرط الرجوع استحسننا بقر
ثمن البيع بخلاف الزكاة والخراج وغيرهما حصص من عبيد نوته خروا
وقسمته جازيهم النابذة يضرب الله من على الوعد في مضمونه وفي
فوائد جدي سراج ادعى على آخره غلام نوته بشتاعت به وبه روى غنا
كسند در مال توضان آيم وعبيده بر من سب ووي جدي من ان من خيانت كرده
واجبت بر نوته بدعي صح دعواه من شرح الطحاوي واما الكفاية بالمضمون

في الحال كالدون والاعيان المضمونة عند رجل لرجل ضمن لصاحبه فالقضاء
 صحيح في الدين يأخذ ايهما شاء وفي العين يطالب ايهما شاء ولو هلك
 العين قبل الاخذ يجب عليه ضمانه وياخذ بذلت ايهما شاء ولو كانت ^{العين}
 امانة او مضمونة لغيره في يد البائع فان الثمان صحيح بتسليم العين اليه
 فاذا هلكت العين بطلت الكفالة لانه غير مضمون على المكفول عنه ^{من الجوهر}
 رجل كعل بنفس رجل كره كاه كه خايد باز سپارد ثم ان المكفول له احضر الكفيل مع
 المكفول عنه فقال باز سپردم ولم يقبل فقد برئ من الكفالة اذا كانت مسلمة
 في موضع امكن حضور مجلس القضاء وحده التسليم في الكفالة ان يقول له احضر
 خصمت على وجه تقدر على مخاصمته ولا يكون التولية فحسب ومنه ولو اجمع الكفيل
 والمكفول له والمكفول عنه في مجلس ولم يجر بينهما ذكر المطالبة والتسليم
 لا يبرأ من الكفالة الا ان يسلم المكفول عنه نفسه من جهة الكفالة رجل
 كفل بنفس رجل فغار الكفيل عنه غيبة لا يدري اين هو لا يحبس القاضى
 في مثل هذه الصورة نص في المتقى الكفيل بالنفس اذا حبس بغيبة المكفول
 عنه فشهد شاهدان ان المكفول عنه غاب عن البلد ونواحيها
 فللقاضى ان يطلق الكفيل عن الحبس الكفيل اذا سلم المكفول عنه في السوق
 برئ المكفول عنه اذا غاب ان عرف غيبته بمهله الى ان يذهب ^{بخصه}
 وان لم يفعل يحبس رجل باع من رجل شيئاً بتعريف رجل وسلم العين
 وغاب المشتري لا يجب على الم عرف شيئاً فكذا ذكره وهو ^{الصحيح}
 وذكره قنوه وشيخه سمرقند ان الضمان على الم عرف والصحيح في الرواية

وتمام المسئلة في فتاوى الصغر عليهم من الخلاصة وان كانت المكفولة بفتا
في بلد آخر قد علم القاضي او قامت به البينة اجل الكفيل قد سألنا له
ولم يجبه فان جاء ولا جبهه بمن القنية ولو قال فرداين مال وي من يرم
ليس بكفيل ولو قال فرداين مال بتوسليم كنم فهو كفيل من التهذيب ولو قال
ان ابوت عبدك فانا ضامن فهو باطل

كتاب الحوالة

من التحفة ثم الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة أما المطلقة ان يحمل صاحب الدين
على رجل له عليه مال او لم يكن وقبل ذلك الرجل ان لم يكن عليه مال يجب
عليه ان يؤدي وان كان عليه مال ولم يقيد الحوالة به بان لم يقل احلته
عليك بما لي عليك او على ان تعطيه مما عليك وقبل المحتال عليه فعيده اداء
الالفين الف الى المجلد والف الى المحتال له وللحمل ان يطالبه بذلك الالف
لانه لم يقيد الحوالة به كما اذا كانت عند رجل الف درهم وديعة فاحاله غرض
عليه بالف ولم يقيد بالالف الوديعة فقبل له ان يأخذ الوديعة وعلى المحتال
اداء الالف بالحوالة فاما اذا قيد بالمال الذي عليه ليس للحمل ان يطالب
بالاداء اليه لانه تعلق به حوالة له فاذا أدى نفع المقاصة بينهما من
المحيط اما بيان شرائطها فنشرنا شرائطها من المحتال عليه وقبول الحوالة
سواء كانت على المحال عليه دين لمجلد او لم يكن عند علمائنا المشقة شرح من
شرح الجميع وتصح الحوالة بالدين دون العين من الينابيع الحوالة جائزة
بدينون احتراز عن غيبة الحوالة بها لاصح من الكافي الاصل ان الحوالة نوعان مقيدة

يد من على المحتال عليه او بعين في يده بغصب او ودیعة او غیر ذلك ^{مطلقة}
 بان يرسل الحوالة ارسالا ولا يقيد ما يدین او عیب او یحیل علی رجل لیس له
 علیه دين ولا فی یدیه عین له والحوالة المقيدة كما تبطل بموت المحتال عليه
 مفسا تبطل لقوات ما قيد به الحوالة اذا كانت القوات لا الى خلف اما اذا
 كانت القوات الى خلف فلا تبطل الحوالة لان القوات الى خلف كلقوات
 رجل احال طالبه علی مديونه ليعطيه من دينه او ودیعة او نعصبه ^{صح} لا
 الحوالة المقيدة يتضمن امرين جازين عند الانفراد وهو توكيل المحتال ببعض
 الدين او العين من المحتال عليه وامر المحتال عليه بتسليم ما عنده او عليه
 الى المحتال ولو هلكت الوديعة او استحق المعصوب او الوديعة بطلت الحوالة
 اما اذا هلكت الوديعة فلان المحتال عليه التزم الاداء من محل بعينه فلا يلزم
 الاداء من محل آخر فيبرأ بهلاكها وكذا لو استحق المعصوب الوديعة واما اذا استحق
 المعصوب فلانه وصل الى مالكة ووصل المعصوب الى مالكة يوجب براءة
 الغاصب عن الضمان فقات ما قيد به الحوالة لا الى خلف فتبطل الحوالة وان
 هلك المعصوب لا تبطل الحوالة لانه فات الى خلف وهو الضمان والمكلف يقوم
 مقام الاصل فكان المعصوب فاعنا معنى فلا تبطل حوالة بخلاف الوديعة لانها
 هلكت لا الى خلف لان الوديعة امانة والحوالة لا تخرج من ان يكون امانة
 وهلاكها الا امانة لا يوجب الضمان على . . . في قيد به الحوالة فانت صورة
 ومعنى فتبطل الحوالة . . . الجواهر رجل باع من آخر شبرا واحدا بالثمن على الاخذ
 ثم قاعلا البيع او راد البيع بحسب فانه لا تبطل الحوالة ولو استحق المبيع تبطل الحوالة

عند علمنا التثنية راج وعنده نرفس راج تبطل الحوالة في جميع الوجود حكى ان
الصلح السيد ركن الدين ابا الفضل راج لما دخل بخاراسل عنه فيما اذا
رد الجميع فقال تبطل الحوالة وكتب الفتوى على ذلك ثم رجع المستفتي فقبل
ان يكلم المستفتي بشيء عرف انه راج ليحكم في شيء قال انا مجتهد واختيارى
في هذه المسئلة قوله رفس راج - من التارخانية اذا باع عبدا من رجل
بالف درهم ثم ان البائع احال غريما بماله على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فان
العبث قبل القبض حتى سقط ثمن او رد العبد بخيار رفس وية او خيار شرط
او خيار عيب قبل القبض او بعد القبض لا تبطل الحوالة عند علمنا التثنية
استخفاء وقا - نرفس راج تبطل الحوالة - رفس راج احال رجل على رجل بالف درهم
فقبض المحتال له الالف ان المحتال عليه فقال المجلل للمحتال له هو مالي فلم يكن لك
على شيء فكنت وكيني في قبض الالف من غريمي وقال المحتال له هو مالي والله
كان لي عيت الف درهم احلني بها على غريمك فليس علي شيء ان ارد عليك
فالقول قول المجلل ويومر المحتال له برد الالف الى المجلل اذا اقام المطلوب البينة
ان الطالب احال على فلان الغائب بماله او ابواه الطالب فان البينة تقبل
واحضر الطالب يرجع عليه ولا يحتاج الى البينة وان كان منكرا ومن
الكافي واما رضا المجلل وهو المديون فليس بشرط ذكره في الزا
لانه لا ضرر له في التزام المحتال عليه الدبت بر فيه نفقه بكتابه
يسقط لانه يتصرف في حقه نفسه والضرر بالرجوع عليه ولا يرجع
عليه اذا بكت ماله وهذا لان المحرم كونه منه ونفي

الكفالة بلا رضا المكفول عنه فكذا لك تصح الحوالة بلا رضا المحيل ^{من الصغر}
اذا تباع انسان بقضاء الدين من غير رضا من عليه الدين صح
ولو قبل انسان الحوالة من غير امر المحيل برضا المحال له صح ^{من الحافة}
ولو كانت الحوالة بشرط ان يعطي المحال عليه مال الحوالة من ثمن دار المحيل
او من ثمن عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء
بها وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا
ليبيع دار المحيل ^{منه} ومنه الحوالة المقيدة صورته ان يكون للمحيل مال ^{عند}
المحال عليه من وديعة او غصب او عليه دين فقال احلت الطالبة ^{عليك}
بالالف التي على ان تؤديها من المال الذي لي عليك ^{من} الكبري الفصل
الثالث في السفينة والكفالة بما ليس على الاصيل واقرضه على ان يكتب
له الى بلد كذا الا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب له سفينة الى بلد
اخر جاز وكذا لو قال له اكتب لي سفينة الى موضع كذا على ان اعطيت
انا هذا الى ايام فلا خير فيه لان القرض وان كان في معنى العارية
في حق بعض الاحكام الا انه مفاوضة في الحقيقة فيفسد الشرط كما ^{يفسد}
البيع ولو جاء بكتاب سفينة الى رجل من شركه او خليفه ورفع اليه
فقرأه ثم قال كتبها لك عندي او قال له الدافع اضمنها لي فقال قد اشيتها
لك عندي او قال كتبها عندي لك فهو باطل ولذا ان لا يدفع وان قال
كتبها لك علي او قال اشيتها لك علي فهذا اضمن ياخذ به صاحب السفينة
دون علي كلمة ايجاب بخلاف كلمة عند ولو فتح ثم ابي ان يضمن فله ذلك

وذكر الطحاوي في شروحه اذا قيل كتاب السفينة وقرأ ما فيه وجب المال
 والمتوى على ما تقدم وسياتي تمامه في دعوى كسبه او رد سفينة
 من آخر على بعض التجار فوفى عليه من جملة المال بعضه وبقيت منه
 بقية فان كان للذي كتب مال قبل المكتوب اليه فكتب المال اليه
 ان يدفعه الى صاحب الكتاب وقرأ المكتوب اليه بالكتاب وان المال
 دين عليه اجبر على دفعه وان لم يقرب به لا يجبر وان لم يكن الذي كتب قبل
 المكتوب اليه مال لا يجبر على دفعه الا ان يكون ضمن المال لصاحب الكتاب
 وفي اجازات يجب بها جرائر الاجير المدان في الدين وانفق اليه بعد خروجه
 من مدقته شيئا من السوداء ان ثم كتب لرجل الى اجيره هذه سفينة فلما وصل
 الكتاب الى الاجير قبله وادى بعض الاموال وبذل لخطه بالباقي ثم ورد كتاب
 من عند استاذة ان لا تقبل السفينة التي كتبها باسم فلان وان كنت قبلها
 فلا توقد المال ورده عليه كتاب السفينة فانه تغير الامر فان كان الاجير ضمن
 المال لصاحب السفينة وكان حسب السفينة دفع المال الى الاستاذ الذي كتب
 له السفينة فصار ذلك دينا له عليه صح ضمانه ولم يكن له ان يمنع من دفع
 المال الى صاحب السفينة وان كان صاحب السفينة لم يدفع المال الى الاستاذ
 لم يمنع ضمان الاجير وله ان يمنع من دفع المال اليه ولم يكن له ان يستودع
 ما دفع اليه وان كان الاجير لم يضمن له المال كان له ان يمنع من دفع
 المال اليه في الوجهين جميعا وبذل الخط لا يكون ضمانا الا ان يقر باللسان او
 يكتب لفلان علي من المال كيت وكيت ويشهد على ذلك شهود من الصغار

وفي واقعات الناطق إذا حال الطالب على رجل يافت أو بجميع حقه وقبل منه ثم
 حاله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل صامر الثانية تقضا للاول والله اعلم من
 الساجية إذا ثبتت الحوالة برئ المجلد من الدين ولم يرجع المحال على المجلد إلا
 أن يحدد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا بينة عليها أو يموت المحال عليه مفسدا
 وليس عنه كفيلًا ولو قلنس الحاكم المحال عليه لا يعود الدين على المجلد خلا فالحال
 إذا طالب المحال عليه من المجلد بمثل مال الحوالة فقال احتلت بدين كان ^{عليك} في
 فالقوله للدافع إذا طالب المجلد المحال له بما حال به وقال إنما احتلت ليقبضه
 لي فقال المحال له لا بد احتلت بدين كان ^{عليك} في ^{فالقوله} المجلد

كتاب القضا

من الفصول ذكر في النوازل روى محمد بن الحسن سرح أن كل شيء احتلف
 فيه الفقهاء فقصى القاضي كان قضاؤه جائزا ولم يكن لقاضي آخر أن يبطله
 ولم يذكر فيه الخلاف قال الفقيه وبه تأخذ من الثانية حكى عن الشيخ
 الامام عبد الواحد الشيباني سرح أنه قال ما يفعله القضاة من التقويض
 إلى شفعوني المذهب في فسخ اليمين المضافة وبيع المدبر وغير ذلك إنما
 يجوز إذا كانت المفوض يرى ذلك بات قال لا حجة اجتهادي إلى
 ذلك أما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح وقال غيره هذا احتياط
 ويصح التقويض وإن كان لا يرى ذلك لأن على قول أبي حنيفة
 سرح لو قضى بخلاف سرح ينفذ قضاؤه في أصح الروايتين فلان يصح
 تقويضه كان أولى وإن فوض إلى الشفعوي ليقضي بإمره أو يقضي بما هو ^{حكم}

المشرع ينقذ ذلك القولين عند الكلام ومنه ايضا ولوات رجلا قال
 ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فقامت اليه فاقضى لا يرى الطلاق
 واقعا فاجاز النكاح وابطل الطلاق ثم رفع الى القاضي يرى الطلاق واقعا
 فان الثاني ينقذ قضاء الاول وان كانت الخالف قال كل امرأة تزوجها
 فهي طالق ففسخ القاضي اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى
 قال ابو يوسف راح لا بد من فسخ اليمين على كل امرأة وهكذا روي عن
 ابي حنيفة راح وقال محمد راح اذا فسخ على امرأة بخصوصيتها يكون فسخا على النساء
 كلهن وبعض المشايخ راح اخذوا بقول ابي يوسف راح وبعضهم اخذوا
 بقول محمد راح والفتوى على قوله ولو عقد على امرأة واحدة ايمانا بان
 مراد ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي يميننا واحد الا ^{ينفسخ}
 الكل ويحتاج الى كل يمين الى فسخ على حدة الا ان تدعي المرأة انه حلف
 بطلاقها ثلث مرات ان لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع
 ايمانه بهذا اللفظ فان ذلك بكوات فسحا للايمان كلها ومنه ايضا
 وذكر شمس لائمة الحلواني راح في صحيح الاصل ان حكم الحاكم في المجتهدين
 الكنايات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن اصحابنا راح
 قال الا ان هذا مما يعلم ولا يفتى به كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا قال
 وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي راح يقول هذا ايكم ولا يفتى
 وتروى عن اصحابنا راح ما هو اوسع من هذا او ذلك روي عنهم انه لو
 صاحب الحادثة عن هذا اقصاها عدلا من اهل الفتوى فاقاه بطلان اليمين

وسعدان يأخذ بضواء ويمسك المرأة بهما ان صاحب الحادثة لو استغنى
 فقيها فافتاه بطلان اليمين وسعدان يسكنها فان تزوج أخرى بعد ما
 وقد كانت حلفت بطلاق كل امرأة يتزوجها فاستغنى فقيها آخر مثلاً الا وافتاه
 بعنه اليمين ووقوع الطلاق المضاف فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى
 لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى او حكم الحاكم في الخوا^{مفرد}
 وان القضاء ينفذ في محل الاجتهاد وهو ما لا يخالف الله ولا يجمع حقاً
 لو ابطاله فاعتبر برى خلافه فابطاله باطل من الفصول رجل قال لامرأته
 ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم امرأته الحالف ادعت ان فلان طلق
 امرأته وفلان غائب ونزوح المدعية حاضرة اقامت البينة لا تقبل ولا
 بوقوع الطلاق عليها لان بينتها على فلان الغائب لا يصح لان في ذلك ثبوت
 القضاء على الغائب وقد افتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبوقوع
 الطلاق الا ان الاول اصح من الغوامض ومسائل هذا الفصل بنيت على
 اصول منها ان يكون الحكم في حق ما بين الخصمين كالتقاضي في حق كاتبة الله
 وفي حق غيرها حكم بمنزلة صلح او عقد حصل من عرض لانه انما صار حكماً
 بتراضيهما الخصمين وتراضيهما امر في حكمهما لما لهما من الولاية كانفسهما
 ولم يعمل في حق غيرها لانه لا ولاية لهما على غيرها ففي حق غيرها حكم بمنزلة
 او صلح من عرض لناس من الفصول ولو ادعى على غائب شيئاً ليس للقاضي ان يقضي^{بمنه}
 وكيلاً ولو ان قاضياً سمع بينة على الغائب ففي نقاذ قضاءه على الغائب روايتان
 ذكر شمس الاثمة السرخسي راجح وشيخ الاسلام ابو بكر راجح انه ينفذ قضاءه

وغيرها من المشايخ سرح قالوا لا ينقد في مفقود خواهر زاده لا ينبغي للقاضي
ان يقضي للعائث من غير خصم كما لا يقضي على العائث الا ان مع هذا لو وكل
وكيلا وانقد الخصومة بينهم فهو جائز وعليه الفتوى ^{بأن} من الفصول وذكر
نحوه ^{في} الحواشي سرح في باب فقه المرأة اذا كانت المديون عائثا لا ^{يبيع}

العائث ع ^{في} سرح ما يثبت عند أبي حنيفة سرح وقا لا يبيعهما سرح واما العقار
فلا يبيع ^{في} سرح لا يبيع ايضا وكذا عندهما في ظاهر الرواية وروي عنهما
بأنه لا يبيع العقار كما يبيع العروضة ^{في} سرح ومنه وللقاضي ان يبيع منقول العائث
اذا خاف التلف لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان العائث اما اذا علم فلا ^{من}
الفصول الاثني عشر وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده سرح في شرح الاصل الوارد
اذا كانت كبارا غيبا فلا يجوز للوصي بيع منقولاتهم تجوز ايضا اجارتهما
وتجوز ايضا اجارة الوصي عقارا للوارث الكبير العائث ولا يجوز بيع عقاره
من الفصول وفي ادب القاضي من غريب الرواية اذ مات ولم يعلم له وارث فباع
القاضي داره يجوز ولو علم بموضع الوارث يجوز ويكون خطأ ^{في} وذكر فيه ايضا
القاضي يبيع عبد المفقود ومنقوله ولا ينبغي ان يبيع عقاره ولو باع جاز به من
التأخراني في المستقى وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم عائث او واحد منهم
والباقي حضور فان القاضي عيثل يبيع نصيب العائث مما سوى العقار لا لفظ
عند الكل واذا جاز بيع نصيب العائث عند الكل جاز بيعه في نصيب
الحاضر ايضا عند أبي حنيفة سرح وعند صاحبيه لا يجوز بيعه
في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن له تركة دين ^{في} من الحاشية

والرجل الذي توجب عليه الحكم بالبيّنة اذا اختفى لا يقضي القاضى عليه في قول
البيهقي مخرج وقال مخرج بعد ثلثة ايام فما دعى على يابده ثلثة ايام على ما قلنا
فان خرج والا يقضي عليه وان لم يخرج ولكنه غاب لا يقضي عليه وذكر الخصا
مخرج اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضى عليه البيّنة او غاب الوكيل
بالخصومة بعد قبول البيّنة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البيّنة
لا يقضي بتلك البيّنة وقال ابو يوسف مخرج يقضي به قال شمس الامّة الحلواني
مخرج وهذا اوفق بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب فانه يقضي عليه بما قرأ
في قولهم وان غاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البيّنة ثم حضر الموكل فانه
يقضي بتلك البيّنة كذا ذكره في الزيارات وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل
فانه يقضي عليه بتلك البيّنة وكذا لو مات المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه
البيّنة يقضي بتلك البيّنة على الوارث وكذا لو اقيمت البيّنة على احد الورثة
ثم غاب فانه يقضي بتلك البيّنة على الوارث الاخر وكذا لو اقيمت البيّنة
على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضي عليه بتلك البيّنة فلا تكلف اعادة البيّنة
من الناصرية اذا اوكلت المرأة بالخصومة وآل الامر الى الاستحلاف ولم تعرف
بالخروج ومخالطة الرجال في الخواج وجه الحاكم ثلثة من العدول يستعملها واحد
منهم واخوان يشهد ان على عيبتها او نكولها من الذخيرة وان ابعث
القاضى امينا او امينين الى امرأة لا تخرج ليمين فقال الامين خلفها
لا يقبل قوله الا بشاهدين من الصيرفية ولو عجز عن الملازمة اختار
بعض القضاة الجسر لانه لا يمكنه اثبات حقه مع الملازمة لانه لو اراد طلب ^{الشاهد}

وهو لا يذهب معه فيفر عنه فيضوت حقه - قلت وهو اختار القاضى ببيع
من الجواهر وان قال بالشهود في قريته كذا او بلك كذا والمدعى يطلب منه اسما
وم يكن له فمان فان القاضى يأمره بالملامة حتى يحضر الشهود وان
حبسه ثم ويجوز ان يشرح الجميع رجل قال لي بينة حاضرة ثم طلب من القاضى
ان يستخلف خصمه فان كانت حاضرة في مجلس القاضى لم يستخلف اجماعا فان
كانت غائبة عن المصر مائة السفر استخلف اجماعا فان كانت في المصر فهي
المسئلة الخلافية قال لا يستخلف وقال ابو حنيفة مراح لا يستخلف - من التامرها
اذ اشك الرجل فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه بشيء ويصالحه ولا يعمل
اليامين احترازا عن الوقوع في الحرام فان ابى الخصم الا ان يحلفه ان كان
اكبر منه ان المدعى بحق لا يحلف وان كان اكبر منه انه سطر وسعد ان
يحلف - وفي الفتاوى العتابية ولا يستخلف بدون طلب الخصم واذ اخطب
لا يجب عند ابى حنيفة مراح خلافا لابى يوسف مراح واذ ادعى عند
دعوى فعلى القاضى ان ينظر فيها فان كانت فاسدة وبلغت اليه
وامر المدعى بالكف - من الفتية طلب المدعى عليه بطلا المدعى عليه
بين يدعى نفاضى - اختلاف القاضى فهذا ليس يتخلف لان التخلف
حق القاضى - والى - وقد حكيت او فطيت لبس بشرط وقوله
ثبت عندى بكفى - رآه ذوقه ظهر مدعى او صح عندى فهذا
حكم هو المختار - من الجواهر رجل زعم ان اخرا لا وادعى الاداء - ولو
لب شهود في موضع كذا فلم يدعى ان يأخذ كفيلا منه واذ -

له كفيلا فليس للقاضي ان يحبس بسؤال المدعي الا كسوكند ودهو كسند
من التهذيب القضاة يهلون الى اسبوع ولا يهل لاكثر من ذلك الا
براء المدعي من الصغرى فان اعطاه كفيلا فقال المدعي هذا الكفيل
غيره فاقاضي يجبره على اعطاء كفيلا ثقة به وتفصيل الثقة ان لا يخفى
نفسه ولا يهرب من البلد بان تكون له دار مع وفده من الطاوى
واذا ثبت ان القاضي يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه بطيب المدعي
ينبغي ان لا يجبره على اعطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون
الكفيل معروفا بالداووم معروف بالتجارة وبعضهم يشترط ان لا يكون لزوجا
معروفا بالمخضومة وان يكون من اهل المصر ولا يكون غريبا من الكبرى
والقوى على ان لرب الدين ان يلائمه بنفسه او بغيره كيف ما يشتر له
ولا عبرة باباء المذنبون لانه عسى يتعذر على رب الدين الملازمة
فيضطر الى تحليته فيضع حقه من الكافي ولقب المسئلة ان قضا والقاضي
في العقود كالبيع والشراء والاجارة والفسوح كالاقالة والفرقة بطلاق ونحو
بشهادة الزور ينفذ ظاهرا وباطنا عند الحي خيفة مخرج وعند الباقين ينفذ
ظاهرا وباطنا ونفي بالنفاذ ظاهرا ان يسلم المرأة الى الرجل ويقول سلمي نفسك
اليه فانه زوجك وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطئها ويحل لها التمكن فيما بينه
وبين الله تعالى من المصطفى وذكر في الطريقة البرهانية تفسير النفاذ
ظاهرا ان يسلم المرأة الى الرجل فيقول سلمي نفسك اليه وتفسير النفاذ باطنا
انه يحل له وطئها ويحل لها التمكن باطنا من الفصول فاذا قامت البينة

على أفلاس المجوس لا يشترط لسماعها حضرة رب الدين ولكن ان كان
رب الدين او وكيله حاضرا يطلقه القاضي بحضرة وان لم يكن احدهما
حاضرا يطلقه بكفيل من القبة اذا لم يجد المجوس كفيلة هل يحل القاضي
سبيله فقال لا بد من الكفيل ومنه عن ابي بكر بن حامد اقام المجوس بيعة
على عساره ورب الدين بيعة على انه موسر وم يبينوا مقدار ما يملك قبلت شهادتهم
لان المقصود منها اثبات رواد الحبس عليه طه اقام المجوس بيعة باعسائه
والدائن بيعة على انه موسر يقبل القاضي بيعة الدائن وان لم يبينوا مقدار
ملكه حتى يخلده في الحبس من الكبرى والشهادة على الافلاس ان يقولوا ^{نشهد}
انه مفلس معدم لا نعلم ما لا سوى كسوته التي عليه وثياب ليلة واخبرنا عن امره
في السر والعلانية من الكافي ولا تثبت اليد في العقار يتصادق المدعي والمدعى
عليه انها في يده بل تثبت بالبينة او علم القاضي في الصحيح فربما يكون العقار
في يد غيره وقد تواضعا على ذلك بخلاف المقول لان اليد فيه معاين من
السل جيتاد ادعى العقار واقرا المدعى عليه انها في يده فانه لا يكفي بذلك
في كونه ذا اليد حتى يقيم المدعى البينة على ذلك من يتيمة الدهر وسئل
ايضا عن القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه هل ينفذ قضاؤه فقال
لا ينفذ قضاؤه فقال لا ينفذ قضاؤه وسألت عبد الرحيم الحسيني عن القاضي
هل له ان يقضي بخلاف مذهبه فقال لا لان محمد ارجح نص في الجامع ان
القاضي اذا اخطأ ففرض بخلاف مذهبه واضافة الخطأ اليه دليل على انه
يجهل ذلك في ذلك سرخسي مرجح في المذهب ان نفس القضاء ليس بمجهل فيه

اثما المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة لم يكون حجة من غير خصم
 حاضر ^{للقاضي} أم لا فإذا رآها القاضي حجة وقضى به نفذ قضاؤه
 وسئل الوهبي راج عن عدلين شهدا عند القاضي بان فلانا وقع ثلث
 قطيعات على نروجه وسمع القاضي شهادتهما وكتب بذلك ذكره على الر^{سم}
 واخبر الزوج بعد ذلك ان نروجه حرمت عليه لما جرى مع انه نصب
 من الغائب نائبا فان هي اعتدت لذلك هل لها ان تتزوج فقال لا ^{ينفذ}
 القضاء على الغائب حتى يعيد والشهادة وتجدد القضاء وهو حاضر ^{من}
 الحاوي في الفصل الاول من كتاب القضاء ولو قضى بخلاف مذهب مع العلم
 بحادثه لا يجوز قضاؤه في قولهم ^{له} ومنه وكذا لو قال رجل لابني الغائب
 على هذا كذا من المال واخاف ان يتواري بهذا فرائى القاضي ان يجعله ^{كلا}
 وقبل بيته على المال وحكم بذلك ثم يرفع الى قاض آخر قال الحسن راج ^{استحسن}
 ان اجيز هذا في العقود خاصة ^{من} من الحامية فإذا صحت الدعوى ^{طلب}
 المدعي قبل ان يقيم البينة ان يأخذ القاضي من المدعي عليه كفلا بنفسه
 فان القاضي يقول للمدعي ألك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال
 نعم لكنها غائبة فكذلك وان قال لي بينة حاضرة في المصركفله القاضي
 بطلب الخصم ^{له} وعن محمد راج ان طلب المدعي ليس بشرط ^{له} وقيل ان كان
 المدعي عليه رجلا مجهولا يتواري قبله غائبا كفله القاضي من غير طلب
 وان كان رجلا شريفا لا يكفله ^{له} وقال بعضهم ان كان المدعي مهتدا
 الى الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعي وان كان مدعيه لا مأواه ان ^{شك}

والتأضي الى طلب الكفيل فيكمل خصمه من الذ خيرة من جوقا لا مرأه ارا

فلان امرأة فانت طائفك ثم ان امرأة الخائف ادعت على الخائف ان قلاتا

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَفُلَانٌ غَائِبٌ وَأَقَامَتْ الْبَيْتَ لَا تَقْبَلُ مِنْهَا هَذِهِ الْبَيْتَ وَلَا يَحْكُمُ

بوقوع الطلاق عليها وقد افق بعض المتأخرين بقبول هذه الجنية ويقولون

الطلاق ^{في} فان قيل اليس انه لو قال لا مؤنة ان دخل فلان الدار عانت ^{علي}

ثم ان المرأة اقامت البينة ان فلانا دخل الى دارو فلان عما ثبت بقدر هذه

ابينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها قلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب

أوليس قد علمت أني سأكون في القبر معك؟

فَكَفَى سَيِّئًا وَكَافًا ۖ ذَلِيقَ الْعَذَابِ لِمَن لَّمْ يَلْتَمِمْ فَيْدًا بِطَلَابِ الْعَاقِبِ

على الخائف رفته بعض النسخة من قوله تعالى

جَمْعًا وَالْأَصْرَانِ لَا تَقْرَأُ فِيهِ الْبُيُوتُ وَلَا يَنْقُصُ إِلَّا خَصْرًا عَنِ الْعَالَمِ

هـ كَانَتْ يَفْتِي فَلَمَّا رَأَى الْمَدِينَةَ مَرَّحًا مِنْ الْمُصَوِّفِيْنَ وَقَدْ أَفْتَرَعَ عَصَا الْجَانِّ

نه يقبل ويقضى على الحاضر والغائب جميعا به ائمتنا القاضى الامام محمود

لا ونر جندی راج - من الخلاصة اذا قضی فی محل الاجتهاد وهو لا یزنی

لَكَ بِمَا يَرَى خِلَافَ ذَلِكَ يَتَقَدُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ وَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ قَوْلُ

يا يوسف راج معك من الغني في مذهب الشافعي راج واذا استقصى

خالد بن الوليد، قال: ما كنت أرى منكم من هذا ما أرى اليوم.

فی المختار مرشد کتب اصحاب ابی حنیفہ راجع انداز دفع الی ذیل ترشحاً

الآن يخالف الكتاب والسنة والاجماع من الكافي فان شهد وأعلى ^{خصم}
 حكم بالشهادة لوجود الحجّة وكتب بحكمه وهو المدعو سجلاً فان شهد وايقراً ^{خصم}
 لم يحكم اذ لا يصح القضاء على الغائب وكتب الشهادة ليحكم بها المكتوب اليده ^{هو}
 المدعو بالكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة حقيقة فالخاضع ان سجد القاضي الى
 القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي لا يكون الا قبل
 الحكم منده فان شهد وان كان كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه
 وقراه علينا وختمه فتحه وقراه على الخصم والزعم ما فيه لثبوت ما في الكتاب
 عنده من الحانية وان كان الخصم قد هرب قبل ان يوصل المدعى
 الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فقال المدعى للقاضي هذا كتاب قاضي
 بلد كذا ايلت وهو لاء شهودي على الكتاب فاسمع شهادتهم واكتب لي
 الى قاضي بلد كذا فان القاضي يكتب في قولهم وله الخيار ان شاء فسخ كتاب
 القاضي الاول في كتابه لان الحجّة على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء
 لم يسخ ويحكي في كتابه ثم ان القاضي الثاني اذا اقترن الكتاب اليه يجمع
 بين المدعي وخصمه ويفعل ما كان يفعل القاضي المكتوب اليه الا
 ولو كان الخصم في بلده وكذا القاضي الرابع والخامس والسادس لان كتاب
 القاضي بمنزلة الشهادة فكما تجوز الشهادة على الشهادتين وان كثر جاز كتاب
 القاضي من السراجية كتاب القاضي الى القاضي فيما دون مسيرة
 سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف راج انه لو كان بمكان ^{غدا}
 الحيا باب القاضي لا يمكن الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى

من الكافي وعنده ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك حين ابتلى بالقضاء
وليس الخبر كالمعاينة واختار شمس الاثمة السرخسي راجع قول ابي يوسف
من الخلاصة ولو كتب اسم القاضي الكاتب ونسبه ولم يكتب اسم المتوب
اليه ولكنه كتب الى من بلغه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم
لا يجوزوا ابو يوسف راجع وسع واجازوا وعليه عمل الناس اليوم ^{عنه}
وذكر بعض المشايخ ان محمد ارجح لما قلده القضاء راجع الى قول ابي يوسف
راج قال الامام السرخسي راجع في كتاب الاقرار الاحتياط الاخذ بقول
ابي يوسف راجع ومشائخنا راجع اخذوا بفعله فيما يتعلق بالقضاء ^{من}
الفصول اعلم ان القضاء في المجتهدات نافذ عندنا وعند الشافعي وعند
ابن ابي ليلى وعند جميع العلماء راجع لكن ينبغي ان يكون عالما بمواضع الخلا
ويترك قول الخالف ويقضي برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء باتفاق
الروايات فاما اذا كانت لا يعرف موضع الاجتهاد والاختلاف فينقل
قضاؤه روايات عن اصحابنا راجع فعلى رواية الجامع والسير الكبي لا ينفذ
وعلى الروايات الاخرى ينفذ فلا يقع الاحتراز عن الفساد ^{من} القنية
مع مك القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ ^ط
اختلاف الروايات في قاضي مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه ^{من} الفصول
ولو قضى بجواز بيع المد برينفذ قضاؤه ^ط وفي القضاء بجواز بيع ام الولد
روايات واظهرها انه لا ينفذ ^ط وفي قضاء الجامع انه يتوقف على امضاء
قاضي آخر ان امضى ذلك القضاء نفذ وان ابطله بطل وهذا الوجه

الاقاويل من الثانية ولو كانت الورثة كبار غيباً وله وارث صغير في المصنفان
 القاضى يحظر للصغير وكيل فيقيم المدعى بينة على الوكيل نقض القاضى له بطلان
 ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة من الجواهر قاضى قضى في جادته او بيع
 عقار محدود بحضوره فحكم بصحتها على ادم من المحدودة ثم قال غلطت او رجع
 الحكم او لم يكن محدودا لا يسمع ذلك منه ويكون الحكم ماضيا على الصحة من
 الفصول اذا ادعى دينا على ميت والورثة الكبار غيبين والصغار حاضرين فللقاضى
 ان ينصب عن هذا الصغير وكيل يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل كان قضاء
 على جميع الورثة ومنه الوارث اذا قضى الدين من التركة باقراره فلو جاء
 غريم آخر يضمن له ولو ادعى بالقضاء لا يضمن ويشترك هذا الغريم الاول
 من الحاوي وسئل عن مات وعليه دين محيط بجميع ماله او اكثر فادعى
 مدعى على الميت وثنا وعجز عن اقامة البينة هل له ان يستخلف اصحاب الديون
 او الورثة ومن الخصم في اقامة البينة قال ابو نصر لا يعين على الغرماء ولا على
 الورثة وان كان له بينة فالوصي هو الخصم وان لم يكن له وصي جعل القاضى
 وصيا فان كان في المال فضل على الديون يختلف الوارث من القينة
 في كتاب المداينات مات وعليه ديون لا يفي التركة بها وادعت امرأته
 مهرها فالقول قولها الى مقدار مهر مثلها من يقيم بينة فتخام الغرماء
 من شرح ادب القاضى للخصاف راج في الباب الثالث والتسعين في
 اثبات الدين على الميت قال وكذا لست ان مات رجل ولم يوص الى احد
 ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم اموالا او حقوقا فان القاضى يجعل له وصيا

ثم يدعونهم تبعاً لهم ما يدعون بحضرة الوصي لان الميراث لا يكون
وارثاً كان ماله لبيت المال فيكون للمسلمين وكان الميراث ان ينصب
فيما حصره خصومة المدعي في حق المسلمين فاذا ثبت الحق خلف المدعي
على الوجه الذي هو في المسئلة الاولى من الذخيرة في الفصل التاسع
عشر من كتاب ادب القاضي ثم انما يكون للقاضي ولاية نصب الاوصياء
في التركات وولاية نصب القوام في الاوقاف اذا كتب في منشوره ذلك
من ادب القاضي للخصاف وقال وكل حق يدعيه رجل من دين او قرص
او غصب او ودية او مضاربة يعني ودية مجبورة ومضاربة مجبورة
او ضيقة او دار او عقار في يد رجل فان للقاضي اذا ثبت ذلك عند
كتب لصاحبه لان دعوى الودية المجبورة والمضاربة المجبورة ودعوى
الدين والدين والعقار مما لا ينقل وكذا ^{تحت} الى القاضي فيما لا ينقل جازياً ^{جاء}
لعدم الحاجة الى الاشارة منه ايضا في باب اثبات الدين والحقوق
على الميت قال وان كان للميت ورثة الى بلد آخر وماله وتركته هناك
توفي فادعى عليه قوم حقوقاً واموالاً فان كان البلد الذي فيه ورثة
الميت بلد منقطعاً عن هذا البلد جعل له القاضي وصياً يأمرهم بالتبث
عليه لان الغيبة المنقطعة جعلت بمنزلة الموت ولو كان الوارث ميتاً
فان القاضي يجعل للميت وصياً فكذا هنا فان لم يكن البلد منقطعاً عن ذلك
البلد وارادوا ان يشبوا حقوقهم عند هذا القاضي ليحكم لهم بذلك لم يقبل
منهم لان الغيبة اذا لم يكن منقطعة لا تكون بمنزلة الموت فلا يكون للقاضي

رجلان ادعى عليه حقاً لابييه والمدعى عليه بذلت الحق مقربة اوجاً
 فلما ان يثبت نسبته ويسمع القاضي من شهوده بحضرة ذلك الرجل
 من الفصول المحيلة في اثبات الدين على الغائب ان تكفل للمدعى
 الغائب رجل بالمدعى على الغائب ويحيز المدعى كفاً لثقه في المجلس فيدعى
 المدعى على الكفيل ما لا مقدّر بسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفا
 وينكر المال المدعى على الغائب فيقيم المدعى البينة بالمال على الغائب
 فيقضى القاضي على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه المال باقراره بالكفا
 ثم يبرأ المدعى الكفيل عن المال فيثبت المال على الغائب لا انتصاب
 الكفيل خصماً عنه لان ما يدعى المدعى على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت
 المال على الغائب وفي مثل هذه الصورة ينصب الحاضر خصماً عن الغائب
 من الجواهر جرمات وانهدم بعد موقعة جدار داره فظهرت تقو
 فعلم القاضي بذلت والقاضي اضررها حتى اقسمت بيت الورثة فجاءوا
 بها اليه وكانت عنده اياً ما حتى بعث الامير اليه فقالا بعثها الي
 فاما اقسمت بيت الورثة فبعث اليه فلم يدفعها اليهم فلهما ان يضمنوا
 القاضي لانه بعثها الى الامير من غير اكرام فصار متلفاً اختياراً من
 الصغير ادعى دينا في التركة واقام البينة فان القاضي يحلف بالله
 ما استؤنيته لا شياً منه وان لم يطلب الورثة بمينه وان ابوا
 تمام هذا لا يتحلف مذكور في الباب الثالث والسبعين بالابداء
 منهم مذكور في الباب الثالث والستين من شرح اد - القاضي

من التهذيب ثم يكتب اسم الشاهد وأبيه وجدّه وقبيلته ومسكنه ^{بيعت}
إلى أهل الثقة مع ثقة في السر وعند أبي يوسف راجح مع الاثنين ^{أحوط} [✽]
وقال محمد راجح لا يجوز إلا مع الاثنين فإن تركا حكم به وأظهر تركيته وإن
جرح لم يقض به ولم يشهره وإن تركاه واحد وجرحه واحد يسأل عن
غيرهما فإن تركاه جماعة وجرحه اثنتان لم يحكم به وله أن يقضي قبل التزكية
بظاهر العدالة إلا أن يطعن الخصم فيهم وقالوا الشافعي راجح لا يقض ما لم
يسأل [✽] قال رضى وفي زماننا لما تعدّرت التزكية لغلبة الفسق اختار
القضاة استخلاف الشهود كما اختار ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن [✽] من
الصغرى تعدّل العبد لمولاه والابن لأبيه إن عدل في السري ^{خفية} ^{عند أبي}
رجح وأبي يوسف راجح وأهلية الشهادة ليست بشرط وفي تعدّل العلاء ^{نية}
شرط وذكر الخفاف راجح في هذا الباب مطلقا أن تعدّل الأب للأبنت والأب
لأبيه والعبد لمولاه يصح لكنه محمول على التعدّل ^{سرا} وأيوم لم يبق إلا التعدّل
سرا فلا تشترط أهلية الشهادة في المعدّل [✽] من خزانة الفقه العليا خمسة
نفر يجوز للقاضي تخليفهم من غير أن يسأل المدعي تخليفهم منها المشفع إذا
طلب الشفعة بخلفه القاضي بالله ما سلمت الشفعة ثم يقضي له بها [✽] والمشتري
إذا أراد البيع يخلفه القاضي بالله ما رضيت بالعيب [✽] ورجل ادعى ديناً في التزك ^{كة}
يخلفه القاضي ما قبضه [✽] وودعة الغائب تطلب امرأة النفقة منه يخلفها
القاضي بالله ما قبضت النفقة منه [✽] رجل اشترى جارية وأثبت عند القاض ^ض
أن لها زوجاً يخلفه القاضي بالله ما علمت أن زوجها قد مات أو طلقها ثم ^{يقضي له}

بالرد من الكافي ولو كانت الحاضر كيبيا أو عشييا نصيب القاضي عن الصغير
 وصيا وقسم إذا أقيمت البينة لأن للقاضي ولاية نصيب الوصي عن الصغير ثم
 وصي الصغير قائم مقامه وكأنه بالغ حاضر من الجواهر قاضي كتب في سجد
 ثبت عندي بما يحكم في الحوادث الحكيمة فانا لا نفقي بالصحة ما لم يبين لنا وجه
 الصحة فان القاضي ربما نطق انه ثابت وهو غير ثابت فكذا الجواب فيما
 يكتب القاضي ان فلانا شهد على موافقة الدعوى ما لم يبين لفظ المشاهدة
 والدعوى لا نفقي بالصحة ومنه قال في سجد ذكر انه كتب قاضي فلان والقاضي
 ولأه قاضي القضاة وقاضي القضاة أقامه السلطان وفلان نائب فلان
 لا نفقي بالصحة ما لم يبين ان كل واحد منهم ماذون بالاستخلاف من
 التمس خاتمة في نوادر ابن رستم انه اذا وصل الى قاضي ينبغي المكتوب اليه
 ان يسأل الشهود عن القاضي الكاتب أهو عدل فان عدلوه قبله وهذا
 السؤال لازم على الرواية التي تشترط العدالة لصيرورة القاضي قاضيا
 وهو اختيار بعض المشايخ مخرج اما على الرواية التي لا تشترط العدالة لصيرورة
 القاضي قاضيا وعليه الفتوى فهذا السؤال بطريق الاحتياط ثم القاضي اذا
 قبل الكتاب فماذا يصنع قال على قول أبي حنيفة ومحمد مخرج يفقه والاولى ان يكون
 الفقه بحضرة الخصم وان فتحه بغير محضر منه جاز من التهذيب ولا يقضي
 وهو عشييا ويسير ولا بأس ان يكون متكيا او يجلس حيث شاء في منزله او
 المسجد وعند الشافعي مخرج لا يجلس في المسجد والاحتياط ان يجلس حيث جاز
 الناس من التمس خاتمة واذا قلنا السلطان رجلا قضاة يوم يحوز وثبات

في هذا الوقت واذا قيد بالمكان يجوز ويتقيد بذلك المكان ايضا ذكر شمس الاثمة
 السراج في شرح كتاب الصلح في باب الحكيم وفي الذخيرة والمقلد
 في هذا التعليق فائدة لان المقلد بما يكون اقدر على مراقبة القاضي وعلى
 حفظه في ذلك المكان الذي عينه فعلى هذا الوعيد القاضي امانة نائبه بمسجد
 معين لا يكون له ان يقضي في مسجد آخر من الظهيرية المرغبية واذ
 قلنا السلطات رجال قضاء بلدة لا يدخل فيه السواد والقرى ما لم يكتب في
 منشور البلدة والسواد وكذا في الفتاوى السراجية والمخالصة ليعين الخلاصة
 المدعي اذا طلب السجل من القاضي ليعرضه عن المفتي فانه يجيبه القاضي وكذا
 اذا طلب المدعي عليه كذا في الفتاوى المنسقة من المتأخر خافية وسئل عن
 القاضي اذا امر بكتابة سجل حجة للمدعي المقضي له وطلب المقضي عليه من المقضي له
 السجل ليعرض على المفتي اهو صحيح ام لا فاستمع عن ذلك هل يجبر على ذلك وهل
 للقاضي ان يلزمه ذلك اذا اشتبه الامر اليه ام لا فقال نعم في كتاب الاقضية
 ان القاضي لا يبيع مال المديون المحبوس لا المروض ولا العقار عند
 ابي حنيفة مخرج لكن يحبس ويأمره بالبيع ويستديم الحبس لبيع بنفسه
 وعندهما يبيع العروض في رواية واحدة وفي العقار روايتان وهو مسئل
 عن الخمس من القاضي تفريق الشهود قال يجيب الى ذلك من الفصول
 تعليق القضاء والامارة بالشرط يجوز وكذا يجوز اضافتها الى وقت المستقبل
 وكذا يجوز توقيت القضاء بزمان بان قال انت قاضي هذه البلدة هذا الشهر
 وهذا اليوم ويكون قاضيا بقدر ذلك من الذخيرة لان هذا امانة فانما

يثبت بقدر ما أنا فيه في هذه المواضع من التنازع خافية إذا قال القاضى لحل
 جعلت ما بئى في القضاء بشرط أن لا ترتشى ولا تشرب الخمر ولا تمسك امرأ
 أحد على مخالفة الشرع فالتقليد صحيح والشرط صحيح وإذا فعل شيئاً من ذلك
 لا يفتى قاضياً من الذخيرة لأن تقدير هذا الكلام أنت ما بئى ما دمت
 لا تفعل هذه الأشياء فهذا تقليد موقت معنى ومثل هذا التقليد صحيح
 وإذا وجد الوقت ينتهى التقليد من الخلاصة وقاد شمس الأئمة الحلوة
 شرح القاضى بنصب الوصية في ثلث مواضع إذا كانت في التركة دين أو فيها
 وصية أو كانت الوارثة صفاراً من التنازع خافية ويكره تنفيذ الحكم في عشرة
 أحوال في حال الغضب والجوع والعطش والحار والبارد والراكب و
الماشي والناس والمريض والوجع ويقضون في حال يكون إجماع من
 وعقله وفهمه يحضر وفي السعيا في ويخرج للقضاء في أحسن ثياب وأعد
 أحواله م ولا ينبغي له أن يتعب نفسه في طول المجلس ولكن يجلس في
 طوي النهار أو ما طاب من وكذلك الفقيه والمفتي من ولا يمانح الخصوم ولا
 أحدهم من ولا يضحك في وجه أحدهما وكذلك لا يؤمى إلى أحدهما إيماءً
 ولا يعبس وجهه عليهما ولا على أحدهما ولا يجعل الخصوم لآتيان حجهم
 ولا يخوف الخصوم من ومعناه أن يتكلف بتخويف الخصوم من في شرح الطحاوي
 ولا يخوفهم يعني لا يقول أقم حجك والآن أقضي عليك أو ابطل دعواتك بل يؤم
 إلى المجلس الثاني والثالث وصاحب المجلس يقيم الخصوم بين يديه عن
 البعد والشهود يقرب من القاضى من العيون وينبغي للقاضى إذا اختصم

اليه الأخوة أو بنو العلم أن لا يجل بفصل القضاء بينهما ويدفعهم قليلا لعلمهم
 أن يصلحوا لهم من الكبرى وهذا لا يختص بالأقارب بل ينبغي أن يفعله ذلك
 إذا وقعت الخصومة بين الجانبين من الغوامض وأن تصحح القضاء ^{حب}
 ما أمكن لأن كلام أحد الناس واجب التصحيح وكلام الحاكم وهو رأيهم أولى
 من آثار خانية وإذا جلس القاضي لفصل الخصومات ينبغي أن يقوم
 بين يدي رجل يمنع الناس عن التقدم بين يدي في غير وقتهم ويمنع عن
 اساءة الأدب ويقال له صاحب المجلس وله أسامي الشرطي والعريف و
 الجلواز وينبغي أن يكون به سوء الأدب لأنه يحتاج إلى تأديب السفهاء ودفع
 سفهمهم والشر بالشريد ^{حب} من القنية وينبغي أن ينصب النساء حتى
 يقعد الناس بين يدي القاضي ويقفهم ويخرج من يسئ الأدب
 من آثار خانية وأن يرى القاضي أن يعطي المدعي طينة أو خاتما
 أو قطعة قرطاس لاحتضار الخصم جانرا والقضاة في هذه تختلفون ^{حب}
 بعضهم اختاروا دفع طينة ^{حب} وبعضهم اختاروا ورقة قرطاس ^{حب} وبعضهم
 اختاروا دفع الخاتم ^{حب} والخصاف اختاروا بذل العلامة في المصر والاشخاص
 خارج المصر ^{حب} والقضاة في زماننا اختاروا الاشخاص في المصر وبذل
 العلامة خارج المصر ^{حب} ولوا عطاء القاضي طينة أو خاتما وذهب به إلى
 الخصم وأراه ينبغي له أن يقول للخصم هذا خاتم القاضي فلان يدعوك
 أعرفه فإن قال نعم أعرفه ولك لا احضر أشهد المدعي على ذلك
 شاهدين حتى يشهدا عند القاضي بقرده فإذا شهدوا بذلك ^{بعث}

القاضي من يحضره او يستعين في ذلك بالوالي ^{ال} وذكروا الخصاص في ادب
 القاضي يكتب دعوى المدعي في صحيفة وينظر فيه ^ا صحيح هو ام فاسد
 فان كان فاسدا لا يقبل ولكن يقول للمدعي قم فصيح دعواتك في موضع
 من ادب القاضي وفي موضع آخر ان القاضي لا يقول له ذلك وبه
 اخذ مشائخنا سراج ولكن يقول دعواتك هذه فاسدة ولا يلزم من سماعها
 وهذا ليس بتلقين بل هو فتوى بالفساد ^{ال} وفي فتاوى جامع الصغير
 وعن محمد سراج ان القاضي يسأل المدعى عليه شهود واعليك بحق ام
 بغير حق فان قال بحق فهو اقرار وان قال بغير حق لا يقضي بشيء ثم اذا
 حضر المدعى عليه مجلس القضاء فالقاضي يأمر المدعى باعادة البينة
 على تمرده فاذا اعادة البينة عاقبه على ما صنع من التمرد واساءة الادب
 وكذا لك لو كانت المدعى عليه في الايتداء قال احضر ثم لم يحضر لانه
 ظهر تمرده بفعله الا انه يعاقبه في هذه الصورة دون ما يعاقبه
 في الصورة الاولى وفي الثانية فاذا حضر يجلسه القاضي عقوبة وكذا
 اذا سكت المدعى عليه بعد ما رأى الحتم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر قسوته
 وكذا اذا وعد ثم خالف الا ان هذا ادوات الاولى في العقوبة ^{ال} وفي المسألة
 العتابية وتمرده ان يقول لا احضر او سلت او قال احضر في وقت كذا ولم يحضر ^{شهود}
 على ردة طينة مستورا ان يعث اليه من يحضره او كتب الى الوالي فبعث اليه من
 يحضره واذا حضر غرره بضرب او بجس على حسب حاله على ما يراه ^{ال} من
 الظهير يرخصه ان يتشائمات بين يدي القاضي في مجلسه فلم ينتهها بالني

والرأي في ذلك للقاضي ان يحبسهما او يغرزها عقوبة فهو حسن لانه
لو ترك ذلك فربما يجترئ بذلك غيرهما واقتدى بهما فيذهب ^{للك}
ماء وجه القاضي وصيانة ذلك واجب منه واما ما يوجب اطلاق
المحبوس اذا مرض في السجن وليس له خادم يعاينه فانه يخرج من
السجن لكفيل لانه لو ترك كذلك يخاف عليه التلف والموت عليه الجس لا
التلف وان كان له خادم يعاينه لا يخرج من السجن لانه بمنزلة المحبوس
اذا احتال للهرب او يسأل العمال ان يخرجوه يودب بالسياط ليشفي عن
ذلك من الحاوي امراة ورجل قال الرجل اين زن من ست وقالت
المرأة اين شوي من ست وكانت ذلك بين جماعة ولم يكن بينهما نكاح
اختلف المشايخ قيل بانه ينعقد وقيل بانه لا ينعقد ولو قضى القاضي بالنكاح
صح وصار متفقا عليه من التهذيب واذا اتى بالكتاب الى القاضي
المكتوب اليه يأمر باحضار خصمه واذا شهد الشاهدان على الكتاب
والختم من جهة القاضي الكاتب فانه قرا عليهم وقال ابو يوسف ^ح
اذا لم يشهدوا بما فيه جاز ويفتح بمحض الخصمين فان كان فيه نقل الحكم
امضاء الا فيما ذكرنا وان كان فيه نقل الشهادة انما يحكم به اذا كان ^{أيه}
ذلك لان الاول لم يحكم به ^{من} من صنوان القضاء اما الاول فلا يخلو اما ^{ان}
كان عليه محيطا بحق من حقوق العباد او بحق من حقوق الله تعالى فان
كان من حقوق العباد نحو ان يرعى الرجل يذهب ثوبا او يطلق امرأة
او يتزوج امرأة او يقتل رجلا او يخذله رجل ثم ردت اليه انكر الختم فانه

يقضي بعلمه لأن هذا العلم حصل بمعاينة السبب وانفرد في العلم بتبنيها ^{في} الشهادة
 من السعنا في العلوم الخمسة شرط جوازه وهو ان يكون الكاتب معلوما
 يعني القاضي الكاتب الى معلوم يعني المكتوب اليه في معلوم يعني المدعى به
 لمعلوم يعني المدعي على معلوم يعني المدعى عليه ^{منه} ولا يفتح الكتاب الا
 بحضور الخصم لان ذلك في معنى الشهادة على الشهادة فان الكاتب ينقل انما
 الشهود يكتبه الى القاضي المكتوب اليه كما ان شاهد الفرع ينقل شهادة ^{اصل}
 بجارته ثم لا تسمع الشهادة على الشهادة الا بحضور من الخصم فذلك لا يفتح الكتاب
 الا بحضور من الخصم ^{من} التهذيب ولو كتب الى منوبه يعرف خط رجدا وهما في مصر
 لا يحتاج الى ذكر اسمه واسم منوبه ولا شهادة عليه ولو كانا في مصرين يحتاج ^{من}
 الهداية فاذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بحضور الخصم ^{من} الكثر فان وصل الى
 المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بلا خصم وشهود ^{من} شرح ادب القاضي
 للخصم ثم القاضي اذا علم بموجب حق انسان على انسان فهذا على ثلاثة اوجه
 اما ان علم قبل تقلد القضاء او علم بعد تقلد القضاء في غير المصر الذي هو قاض
 فيه ففي الوجد الاول عند ابي حنيفة راج لا يقضي بذلك العلم وعندهما يقضي ^{في}
 وفي الوجد الثاني يقضي في حقوق العباد وما يثبت مع الشبهات وما يستقط ^{نقصا}
 وحده القذف ولا يقضي في الحدود والحالصة لله تعالى نحو حد الزنا وحد شرب الخمر
 وحد السرقة من السراجية اذا ذكر في السجل ان الشهود شهدوا على موافقة
 الدعوى ولم يفسر الشهادة لا يصح الا اذا كانت القاضي عالما كالملا نائب القاضي
 اذا سمع البيعة والاقرار ويكتب بذلك الى القاضي فانه لا يقضي بذلك ^{بذلك}

٧٧ الحكمة من اعادة البينة سوف الحنيفة والمقاضي ان يقضي بما علم في قضائه في المصالح علم
 في مجلس القضاء او في غيره وان علم بالحادثة قبل التعليل ثم تلك القضاء ليس له
 ان يقضي بذلك العلم في قول ابي حنيفة شرح وقال صاحباه رح له ان يقضي بذلك
 العلم وعلى هذا الخلاف اذا علم بالحادثة في قضائه ثم عزى ثم تلك ثانيا ليس له ان يقضي
 بذلك العلم عنده رح من شرح الطحاوي والقاضي اذا كانت عالما بالحادثة ينظر ان
 كانت علم بعد القضاء ورأى ذلك في مصره الذي هو قاض عليه له ان يقضي
 بعلمه من غير بينة بالاجماع فان علم قبل ان يستقضي ورأى ذلك في غير مصره
 فكذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد رح وقال ابو حنيفة رح لا يقضي
 بذلك العلم هذا اذا كانت حقا لو اقر ثم رجع لا يصح رجوعه بعد الاقرار
 كالاموال وحد القذف ونحوه واما اذا كانت ذلك مما يصح رجوعه بعد الاقرار
 كحد الزنا والسرقه والشرب ونحوه فلا يقضي بعلمه الا في السرقه فانه يقضي
 بالمال دون القطع رح من شرح ادب القاضي للخصاف فان احضر رجلا
 فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه بذلك مقرا واجاد له فان القاضي
 يسمع من شهود التوكيل على الوكالة وينفذ له الوكالة لان البينة قامت على خصم
 حاضر فتقبل رح من الطحاوي وسئل ابو بكر رح عن مديون ليس له الادار يسكنها
 قال يبيعها القاضي فيقضي دينه رح من الفتية الاب اذا كانت مسرفا مبدرا
 للمال فللقاضي ان يأخذ ماله اليتيم من يده ويضعه على يدي عدل الى وقت
 حاجته الصغير وبلوغه رح ومنه التوكيل بالاقرار يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح
 حتى يواخذ الموكل بالاقرار التوكيل رح وعند ابي يوسف ونزفر رح لا يصح رح من حنيفة

القضاء واما بيع مال المديون المجوس قال صاحب الاقضية المجوس في الدين
 اذا امتنع من قضاء الدين وله اموال لا يبيع القاضى ماله في الدين ولكن
 يستدعيه حبيسه الى ان يبيعه بنفسه ويقضي دينه -١- وذكر ابن سماعه عن محمد
 عن يعقوب عن ابي حنيفة راج في رجل حبسه القاضى في دينه لرجل عليه
 دراهم وله دنانير قال يبيعها القاضى ويوفي صاحب الدين حقه ولو كان له
 عر وض لا يجوز بيعها وقال ابو يوسف ومحمد راج يبيع العر وض والعقار
 والاصل عندهما ان كل من وجب عليه حق وامتنع عن ايفاء ما كان
 مستحقا عليه وذلك مما يجري فيه انبابة القاضى يقوم مقامه في ايفاء
 ذلك الحق المستحق عليه كالذي اذا اسلم عبده فلقاضى يحبره على البيع فان
 امتنع عن ذلك فان القاضى يبيعه عليه وكذا في الذخيرة وغيره -٢- من
 صنوان القضاء فان قال الطالب بعد ختم الباب ومضي ايام انه جالس في داره
 ولم يحضر فانصب له وكيل حتى اقيم البينة عليه -٣- قال ابو يوسف راج يبعث
 القاضى رسولا مع الشاهدين ليشهدا بما جرى عند القاضى فينادى
 الرسول على يديه ثلثة ايام كل يوم ثلث مرات وقت جلوس القاضى او قربا
 منه يا فلان بن فلان ان القاضى يقول لك احضر مع خصك فلان بن فلان
 مجلس الحكم والا قضينا لك وكلا وقبلنا البينة عليك فان لم يحضر نصب له ^{كيلا}
 لانه حينئذ يكون اثنا للقاضى بالتوكيد دلالته من البردوي والنوع الثاني
 اذا امتنع المديون عن بيع ماله بقضاء الدين باع القاضى عليه امواله
 والعر وض والعقار في ذلك سواء -٤- من التماس خانية في الفصل الثالث

والستين من كتاب ادب القاضي المديون اذا كانت له عقار فاضل عن حاجته يجبره القاضي لبيعه ويقضي الدين وان كانت لا يشتري الا بثمان قليل كذا ذكره الخفاف راج في باب الحبس وان امتنع المديون عن البيع بنفسه فاقاضي هل يبيعه ذكر في الجامع الصغير وفي كتاب الاقضية ان القاضي لا يبيع مال المديون المحبوس لا العروص ولا العقار عند الي حنيفة راج لكن يجبره ويأمره بالبيع وليستد بم الحبس لبيع نفسه وعندهما يبيع العروص وايدة واحدة وفي بيع العقار روايتان ينبغي ان يكون للنساء محبس على حدة وتخبر عن الفتنة وعن الي حنيفة راج ان المرأة تحبس في محبس النساء ولكن يحفظها الرجال من الخانية ولا يبيع مال المديون في قول الي حنيفة راج وفي قول صاحبه راج يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح من ادب القاضي للخفاف راج والاطهر انه يبيع من النساء في الظهيرة والاطهر انه يبيع من العنات والعتابية وعندهما يبيع العروص اولافان فضل الدين يبيع العقار راج وعن شرح راج انه يبيع ما فوق الاثر وقيل يترك يكدست جامد وقيل دستين وهو اختيار الشيخ الامام الشافعي من الهداية في باب اليمين قال واذا قال المدعي لي بينة حاضرة قيل لخصمه اعطه كفلا بنسبت ثلاثة ايام كبلا يغيب نفسه فيضيع حقه والكفالة باجائة عندنا وقد مر من قبل واخذ الكفاية بجر والدعوى استحسن عندنا لان فيه نذر المدعي وليس فيه كافي ضرر به بالمدعى عليه وهذا لان الخصم

مستحق عليه بمجرد الدعوى حتى يعتدي عليه ويحال بينه وبين اشتغاله في
الكفيل باحضاره وانتكيز بثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة راجح وهو الصحيح
ولا فوق في الظاهر بين الخامل والوحيد والفقير من المال والخطير ثم لا بد من
قوله في بيئته حاضرة للكفيل ومعه في المهر حتى لو قال المدعي لا بيئته لي او شهودي
غيب لا يكفل لعدم الفائدة من التاخر خافية ثم واذا كفله مدة موقفة
اختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح انه يكفله القاضي الى المجلس الثاني
ان كان القاضي يجلس ثلثة ايام او اكثر يكفل بتلك المدة وما يشاء
الا ثمة الحلواني راجح ذلك موقوف الى رأي القاضي من المسقط في
وعن ابي يوسف راجح يأخذ كفيل الى جلوس القاضي مجلسا آخر حتى اذا
ان جلس في كل اسبوع مرة يأخذ الكفيل الى سبعة ايام واذا كان يجلس
في كل خمسة عشر يوما يأخذ منه كفيل الى خمسة عشر يوما وهذا القول
احسن وهو ارفق بالناس في الزمان الاول وما قلنا ارفق بهم في زماننا
حيث يجلس القاضي في كل يوم من المحيط ثم تقصير الملازمة ان يدور
حيث دار ويكون معه لا يفارقه وليس له ان يجلس في موضع لان ذلك
حسب وليس له حق المجلس هكذا ذكر في الاصل وذكر ابن سماعه في نوادر
عن محمد راجح انه قال للمدعي ان يجلس في مسجد حية وان شاء في بيته لا
بما يتواف به في الاسواق والسلك من غير حاجة وفي ذلك ضرب للمدعي
من عمر وابن محمد راجح قال قالوا في المعسر لصاحب الحق ان
لا يجلس احب من لا يجلس في داره ثم راجح سالت عن مجرم راجح عن رجل

اخرج من المجلس على تقليس فقرأ في محراب الملازمة مع التقليس وأشار إلى المعنى
 وقال له عند شئ لا علم لنا به ذكر الملازمة واداد بها المجلس في موضع يدل
 تفريعات المسئلة من الله خيرة ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته
 فاما ان يأذن المدعي في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو ترك
 حتى يدخل الدار وحده ربما يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود
 من الملازمة من الكبرياء لا يجلس الرجل في دينه ما لم يشهد شاهدان
 على غناه لان الناس كلهم فقراء ما لم يظهر الغنا كذا ذكر هذا وهو خلاف ظاهر
 اذ اية انه يجبه اذا طالب الطالب حبه ثم يسأل على ما بين اذا قامت البينة
 على الافلاس من قبل المجلس في قولها واثبات والصحيح انه لا يقبل اما بعد المجلس
 فقبولها ما ثم عند ابي حنيفة راج يقض عليه بالافلاس ولا يجز عليه وعندنا لا يجز عليه ايضا
 اذ لا بد من ثبوت البينة على الافلاس بعد مضي المدة واختلفت الرواية
 في مقدارها روي عن محمد بن عوف عن ابي حنيفة راج شهران او ثلثة وروي
 الحسن بن ابي نعيم اربعة اشهر والجمهور ستة اشهر وذكر الطحاوي شهر وهو
 ارفق الا قال ويلكون الصحيح ان هذه الیس ملازمة بل ذلك موقوف الى رأي القاض
 حتى لو وقع ان تناهى بعد ستة اشهر ان منعت يديم الجسروان وقع عند
 القاض براءة الشهران عاجزا طلق وهذا كله اذا كانت امره مشكلا اما اذا
 ظهر لفقده سأل عنه عاجلا وقبل البينة على الافلاس وخلي سبيله من
 اثبت ياب وروى في المجلس شهرين او ثلثة سأل عنه فان لم يظهر له مال
 خلي سبيله ولا يحول بينه وبين امره من الكافي وانما يجسه مدة

فيظهر ما له لو كانت له مال فلا بد ان تكون المدة مديدة لتحصيل هذه الفائدة
 ففكر بشهرين او ثلاثة لهذا من النافع ان هذا الحبس بقدر لا ينهمر ^{لهم}
 مفوض الى رأي القاضي لان المقصود من الحبس ان يظهر ان كان له
 مال وهذا امر يختلف باختلاف الناس فيفوض الى اجتهاد القاضي ^{من}
 العناية ثم مدة الحبس ثلثة اشهر وقيل ستة اشهر والصحيح انه مفوض
 الى رأي القاضي وان مضى ستة اشهر وعلم نعتنه يديم الحبس وان مضى
 شهر وظهر عجزه وعسرته بان شهدوا بافلاسه خلاه ^{من} من الثانية وان
 وقع عنده قبل تمام شهر واحد انه عاجز اطلقه وهذا اذا كانت اموره مشكلا
 اما اذا كانت اموره طاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على الافلا
 ويخلي سبيله بحضرة خصمه ^{من} من الثانية واذا مضت مدة الحبس وحال
 مشكل يسأل عن الثقة من جيرانه في الموق والمحلة فان قالوا لا نعلم ما لا
 سلله الى خصمه فيلانر مد ان شاء هو المختار ^{من} من الثانية فان قالوا ان
 هو موسر قادر على القضاء وقال المديون انه معسر تكلموا فيه قال بعضهم
 القول قول المديون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا
 عما هو مال كاقرض وثمن المبيع القول قول مدعي اليسار روي ذلك عن
 ابي حنيفة سراج وعليه الفتوى وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال والمديون
 اذا قام البينة على الافلاس فيبرر وايتان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 سراج الصحيح انها قبل قال سراج ينبغي ان يكون ذلك مفوضا الى القاضي ان
 علم القاضي انه وقع لا قبل بينة قبل الحبس وان علم القاضي انه ليس قبل

البينة من الذخيرة ثم اختلفت الروايات في تقدير تلك المدة فمنها
 انه قدسها بشهرين الى ثلثة اشهر وعند ايضا قدسها بارسبعه اشهر ومن
 ابي حنيفة مراح برواية الحسن انه قدسها بستة اشهر ومنه برواية الطحاوي
 انه قدسها بشهر وكثير من مشائخنا مراح اخذوا برواية الطحاوي ومن
 مشائخنا مراح قالوا ينظر الى المجوس ان رأى على نري الفقراء وهو صاحب
 يشكوها له الى القاضي البوس وضيق النفقة وكانت ليلى عند جواب خصمه
 حبسه شهر ثم يسأل وان كان وتجا عند جواب خصمه وعرف ترمده وأي
 عليه علامة اليسار حبسه اربعة اشهر الى ستة اشهر ثم يسأل وان كان فيها
 بين ذلك حبسه شهرين الى ثلثة اشهر ثم يسأل وبمكان بقى الشيخ الامام
 طهرا ليدن المرعينا وهو يحكي عن عهد شمس الائمة الا ورنجد يروح كثير
 من المشائخ مراح قالوا ليس في هذا تقدير ولا من من التهذيب واذا ثبت
 الحق باقراره او يحكم بنكول او بينة ومطل المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب
 حبسه يأمره بحبسه في كل عين يقدر على تسليمه وفي كل دين بدلا عن ما
 كمن المبيع وبدل القرض والمغصوب ونحوه او بالتزامه بعقد كالمهر و
 الكفالة وما سوى ذلك لا يحبسه من القدر وري فان امتنع حبسه
 في كل دين لزمه بدلا عن ما حصل في يده كمن المبيع او التزمه بعقد كالمهر
 والكفالة ولا يحبسه فيما سوى ذلك اذا قال اني فقير لا يحبسه الا ان
 يثبت غريمه ان له ما لا من حاشية القدر وري اما قوله يحبسه ثم
 يسأل عنه فهذا اقوال ابي حنيفة مراح لان البينة على الا فلاس لا تقبل قبل

الحبس وهو المختار من الخلاصة وفي الحضاف في باب الحبس اذا قام على
 افلاسه بيعة قبل الحبس هل تقبل فيه روايات في رواية تقبل وبه كانت يفتي
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وفي رواية لا تقبل نص عليه صاحب الكتا^ب
 في آخر الباب وبه كانت يفتي الشيخ وهو الصحيح من ايضا ثنية في المديون
 اذا اقام البيعة على الافلاس قبل الحبس والصحيح انها تقبل وفي الاقضية
 اجمعوا انه لا يظهر الحجر في النكاح والطلاق والعاق والنفذ وره وفي ادب
 القاضى الحضاف البيعة على الافلاس قبل الحبس ط^ط مقبولة وبه كان
 يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري راجح وفي رواية لا تقبل وبه
 كانت يفتي عامة المشايخ راجح وهو الصحيح من الطحاوي الطهيرية المحبوس
 اذا اقام البيعة بعد مدة تقبل على الافلاس بالاجماع واختلفوا في تقدير
 المدة في قول ثلثة اشهر وفي قول ما بين اربعة اشهر الى ستة اشهر وذكر
 الطحاوي شهر وهذا ارفق بالناس والصحيح ان هذا ليس بتقدير لازم
 بل ذلك مفوض الى رأي القاضي وان قامت البيعة على الافلاس قبل الحبس
 روايات والصحيح انه لا تقبل وان اقام المدة على عليه البيعة على الافلاس
 قبل الوقت الذي ذكرنا اختلفوا فيه قال بعضهم تقبل من الماخيرة اذا
 حبست زوجها بمهرها او بدلين آخر فعلا الزوج للقاضي بحبسها معي
 فان لم يوضع في السجن لتكون معي ذكر الحضاف في ادب القاضي في باب
 المطالبة بالمهر انه لا يحبسها وبعض فتاة نرمانا اختار والحبس
 لفساد الزمان سد الباب المعصية عليها فانها اذا لم تحبس وقد حبست

زوجها تذهب الى ما تريد وقيل القاضى يقول لها اذا اردت حبس الزوج
 بحقت حبسك معه والا لا احبس الزوج وعلى هذين التقديرين جميعا يقع الا
 عند نكاحها الى ما تريد ^{للمن} الخلاصة المرأة اذا حبست زوجها لا يتجسس
 من شرح ادب القاضى للخصاف المطلوب اذا مرض في الحبس مرضا اضنا ^ل
 ان كان له من يخدمه لم يخرج به وان لم يكن له من يخدمه فلا لان الحبس انما شرع ليضرب
 المجرم فيسارع الى قضاء الدين وهو في حالة المرض اشك مسارعة غيره فان اقر
 الى المقصود والحبس ليس سببا للمهلكات في هذه الحالة لانه اذا كان له من يخدمه
 ويعالجه فذلك في الحبس وغيره سواء اما اذا لم يكن له من يعالجه فيخرج لانه يخاف
 عليه الهلاك في هذه الحالة والمستحق هو الزوج لا الاهلاك ^{للمن} من التهنيد
 ثم اذا حبس ^{واضح} على المطلق جاز للقاضى ان يدينه من ماله فان لم يكن في ماله
 حبس دينه يبيع احد التقديرين بالآخر ولا يبيع العروضة وعندنا يبيع لكن لا
 اعتقارا ^{للمن} من الحانية ولا يبيع ماله المديون في قوله ابي حنيفة مراح وفي قوله
 صاحبه يبيع من قوله ولا يبيع عقاره عند هاهنا في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع ^{المتقول}
 وهو الصحيح ^{للمن} ومنه وقيل يحبس المدعي في بيته ويكفيه مؤنته من الطعام والشراب
 وان يكفه مؤنته تركه ليقتضي حاجته ^{للمن} من الغيبة القاضى اذا قضى في محل
 الاجتهاد وهو لا يرى ذلك يرى خلاف ذلك ينفذ عند ابي حنيفة مراح وعليه
 الفتوى ^{للمن} من الغيبة يبيع الامة طلاقها على مذهب ابي ابن كعب نقد ولو حكم
 يبيع الامة طلاق لا يبطله قاضي اخر لانه مذهب عبد الله وابي راض ناصريا
 من الحاوي ولو قضى بخلاف مذهبهم مع العلم بمجاذبة لا يجوز قضاءه في قولهم

جميعاً من النوازل قال الفقيه راج وقد قال في رواية محمد راج ان كل شيء
 قد اختلف فيه الفقهاء ففرض القاضي بذلك يجوز قضاؤه ولم يكن لقاضي
 آخر ان يبطله ولم يذكر فيه الاختلاف وبه تأخذ من الفصول القاضي اذا لم يكن
 مجتهداً ولكنه قضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف من فيه ينفذ وليس لغيره
 نقضه وله ان ينقضه هكذا روى محمد راج وقال ابو يوسف ما ليس لغيره
 ان ينقضه ليس له ان ينقضه ومنه ولو قضى بشهادة المحدث في
 القذف ينفذ قضاؤه من الغوامض وان القضاء ينفذ في محل
 الاجتهاد وهو ما لا يخالف النص والاجماع حتى لو ابطاله قاضي بيحا
 خلافه فابطاله باطل من شرح الطحاوي اذا قضى بظن انه مذنب
 نفسه فاذا هو من ذهب غيره له ان يبطله ليس للآخر ان يبطله لا
 حصل قضاؤه في مختلف فيه وان قضى بمذنب خصمه وهو يعلم بذلك
 نفذ قضاؤه لانه قضى في مختلف فيه فليس له ان ينقضه ولا لاحد غيره
 ومنه واصل آخر انه متى قضى في متفق على بطلانه لا ينفذ قضاؤه ومتى
 قضى في مختلف فيه نفذ قضاؤه ومتى قضى بالاجتهاد ان خالف النص
 لا يجوز فان خالف اجتهاد غيره جاز والنص هو الكتاب والخبر المتواتر
 من الجواهر وكتب في ذكر الوقفية والاجارة وقضى بصحته وجوازه قاء
 من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي والكاظم كاذب فقد ذكر في آخر
 كتاب الوقف ما يدل على انه لا بأس بذلك فانه قال اذا خاف الواقف
 ان يبطله قاض فانه يكتب في كتاب الوقف انه قضى به قاض كذا وفي

الحقيقة تصرف وقع صحيحا وانما يبطل بابطال القاضى وبكتابة هذا الكاتب
يمنع قاض آخر عن ابطاله فيبقى على الصحة اما هذا الا يكون كذا مبطلا
حقا ومصححا غير صحيح ولكنه منع المبطول عن الابطال فلا يكون به بأس
من الصغرى المدعى اذا طلب من القاضى احضار الخصم وهو خارج
المصر هل يحلف القاضى المدعى ام لا ذكره في باب العدوى من ادب
القاضى انه لا يعديه بمجرد الدعوى قالوا وهذا اذا كانت الموضع بعيد
عن المصر اما اذا كانت قريبا يعديه بمجرد الدعوى كما لو كانت في المصر
والفاصل بينهما اذا كانت بحال لو آتت من اهله امكنه ان يحضر مجلس
القاضى ويحجب خصمه ويبقى في منزله فهو قريب والا فهو بعيد
ثم اذا كانت بعيدا ماذا يصنع القاضى قال بعضهم يا مرامدى يا قامة البينة
على موافقة دعواه لا لاجل القضاء بل لاحضار خصمه والمستور في هذا
يكفي فاذا اقام يا مرامسا نا ليحضر خصمه منهم من قال يحلف القاضى فاذا
نكل اقامه عن مجلس وان حلف يا مرامسا نا ليحضر خصمه من كثر العجا^ل
اذا اخذ القاضى كفلا من المطلوب والطالب لم يشق به فللقاضى
ان يطلب الكفيل من الكفيل فان ابى فيا مرام الطالب ان يلائمه اذا
قال المديون ابيع عيدي هذا واقضى حقه ذكر عصام راج في اول
مكاتبه انه يؤجله القاضى يومين او ثلاثة ولا يجبره من الظهيرة
والولوية قاض يقضى ويأخذ من بيت المال لا يكون عاملا با^ح
لان القاضى عامل لله تعالى فيثبت حقه من مال الله تعالى وكذا العلم

والفقهاء والمعلِّمون الذين يعلِّمون الناس القرآن ولا يذرونها
عن أي يكره رض الله لما اختلف كان يأخذ من رقة من بيت المال و
كذا عمر رض كان يأخذ وكان عثمان رض صاحب ثروة ويسار
وكان يحتسب ولا يأخذ وعلي رض كان يأخذ ولأنه يحب من الخوالة
وكان عاجزا عن الكسب ولولم يأخذ كفايته لنفسه وعياله ومن يمت
من أهله واعوانه احتاج إلى أن يأخذ أموال الناس ويأخذ الرشوة ولا
يحل ذلك من الكامل بيت المال الخراج والجزية وصدقات بني تغلب وما
أخذ العاشر من الكفرة مصر فيها المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون
هناك وإلى الرصدة في طريق المسلمين وما يطي الإمام المقاتلة من العطايا
وإصلاح القضاة وإلى إرئق الولاة والقضاة والمفتين والمعلِّمين والمتعلِّمين
وذريتهم واعوانهم والمحتسبة والأئمة والمؤذنين والفقير والغني سواء ^{يسل}
لهم قدر ما يسعهم وعيالهم وقضاء ديونهم من الفصول الجاهدي سئل
الشيخ أبو الحسن عطاء بن حمزة السفدي عراح عن القاضي يأخذ الأجرة
على كتابة السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق هل يحل له ذلك قال نعم لأن
ذلك غير واجب عليه بل الواجب عليه القضاء وإيصال الحق إلى المستحق فحسب
وقال ولكن إنما يطيب له إذا أخذ قدر ما يجوز أخذه لغيره والتقدير في
ذلك أن الوثيقة إذا كانت بما لا يبلغ ألف فقيده خمسة دراهم وفي الفين
عشرة دراهم وفي ثلثة آلاف خمسة عشر كذلك إلى عشرة آلاف حتى
يصير خمسين في عشرة آلاف ثم ما زاد ففي كل ألف درهم يضم إلى خمسين

الواجبة في عشرة آلاف وان كانت اقل من الف ينظر ان لحقه من المشقة قدر ^{الحق}
 في وثيقة الف درهم فقيده خمسة دراهم وان كان ضعفه فعشر وان كان نصفه ^{فقد}
 ونصفه فهو في الزيادة والنقصان بقدر ذلك وقال كذا ذكرنا السيد الامام
 ابو شجاع سرح وقال كذا مروي عن ابي حنيفة سرح وبعض اصحابنا المتقدمين
 سرح وذكر في المتن ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجر على كتابة السجلات و
 الحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز اخذه لغيره وما قيل في كل الف خمسة
 دراهم لا يليق به ولا يليق ذلك بفقد اصحابنا واني مشقة للكاتب في كثرة ^{التمن}
 وانما اجر مثله بقدر مشقته وبقدر عمله في صنعه ايضا كما يستاجر الصكالك و
 المتقاد باجر كثير في مشقة قليلة ^{من} ^{الكتابة} ^{تقت} وكل هذه التقديرات غير
 مفهوم المراد لان مشقة الكتابة لا تختص ^{بالاد} وكثرة ولا شك بان
 مشقة كتابة الف درهم دون مشقة كتابة ثمانية وعشرين درهما لان
 يريد كتابة الاجناس والعروض المختلفة بصفاتهما وقيمتها ^{من} ^{نصاب}
 الاحتساب ولا ينبغي للقاضي ان يأخذ الاجر على الكتابة او على السجلات الا ^{قد}
 ما يأخذ غيره ومحاسن القضاة في بلاد الاسلام ظلم صريحا وهو ان يأخذوا
 من الائمة شيئا ثم يجيزون اولياء الزوج والزوجة بالمناكحة فانهم مالم يزوجوا
 بشيء من اولياء ثهما لم يجيزوا بذلك فانه حرام للقاضي والمناكحة ^{واما}
 الدافع فان كان لا حيلة له الا الدافع فانه لا بأس به وان كان له حيلة
 اخرى فهو ايضا اثم وحكمه حكم الرشوة فان اخذ بها اثم والدافع ان كان
 لدفع الظلم فلا بأس عليه والافهوا ايضا اثم ومن ذلك ما عيّنوا رجلا ^{حدا}

قساما بين الناس باجر وانما غير مشروع ذكر في الهداية وغيرها ولا
 القاضى الناس على قاسم واحد وللحسب ان يحسب على القاضى اذا فعل
 ذلك نجراله عما لا يحل من القتاوى الحانية في كتاب الدعوى في الفصل الاول
 من الباب الاول في ادب القاضى وكما لا يحل للقاضى اخذ الرشوة لا يحل
 له قبول الهدية من الاجنبى الذى لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا
 الاستقراض والاستعارة من شرح ادب القاضى للخصاف ثم الرشوة
 لا يخلو من اربعة اوجه اما ان يرشوه لانه قد خوف فيعطيه الرشوة لانه
 الخوف عن نفسه او يرشوه ليسوى امره بين يدي السلطان ويسقى
 في ذلك او يرشوه الانسان ليسوى بينهما ليقرب بينهما القضاء من السلطان
 او يرشوه للقاضى ليقضيه في الوجه الاول لا يحل للاخذ لان الكف عن
 الخوف كف على الظلم وانما واجب يدين الاسلام فلا يحل اخذ المال لذلك
 وحل للمعطى الاعطاء لانه جعل المال وقاية لنفسه وهذا اجازة موافقة للشريعة
 وكذلك لو طبع في ماله ورشاه ببعض ماله لا يحل للاخذ وحل الاعطاء لانه
 جعل بعض ماله وقاية لساكنه الاموال من الغياثية وعلى هذا بايكارويه
 وهن كلت اذا اخذ شيئا وهو طائع فيه ضمنه فان دفع ورهن عند آخر
 والمرتهن طائع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار وله ومنه اعلم بان الهدية
 على ثلثة اوجه ان يكون حلالا من جانب المهدى والقابض او يكون
 حلالا من جانب المهدى حراما من جانب القابض اما الاول فالاهداء
 لا بتغاء التودد والتجيب فانه مندوب والثانية ان يهدي اليه ان يكف عنه

ظلمه وهذا لا بأس به من جانب المهدى والثالث ان يهدي الى غيره ليهدى
عند السلطات على حاجته فان كان مقصوده حراماً لا شئت بانه حرام ولا يحل
من الجانبين لان الا عطاء يصير وسيلة الى الحرام والاخذ اعانه على الظلم وان
كان المقصود حلالاً لا يحل للأخذ ايضاً لان القيام بمصالح المؤمنين من قدره عليه
واجب فاذا اخذ على هذا ما لا فقد اكرا بدينه وانه حرام من المتقوى معه صغير
نصب القاضي امينا وقسم من الذخيرة ثم انما يكون للقاضي ولاية نصب
الاوصياء في التركات وولاية نصب القوام في الاوقاف اذ اكتب في منشور
ذلك اما بدوثة الكتابة فليس له ذلك وكذلك لا يكون له ولاية تزويج
الصغار والصغار الا اذا كتب في منشوره ذلك وكذا ليس للقاضي ان يصلي
بالناس الجمعة الا اذا كتب في منشوره رواه ابن ابي مالك عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة راج وما ذكره محمد راج في باب الجمعة ان القاضي يصلي بالناس
الجمعة فهو جائز محمول على ما اذا كتب ذلك في منشوره من المتقوى من
نصف عام في التجارة بزواج الامة كالأب والوصي والجد والمكاتب
والمفاوض وامينه من الجواهر القضاة يحلفون الحزم في دعوى اداء
الدين انه ما قبض وما اقال وما أبرأ وابن ساعد مي بايد كرقن يكون
هذا حلفاً على الاثبات واليمين للنفي لا للاثبات قال هذا شيء فعله بعض
القضاة ويرون انه احتياط فان اتهمه القاضي ويريد براهبات الزيادة
في الاحتياط امر جوان لا يأتى ثم لم من الثانية واذا جاء رجل الى القاضي وذكر
ان له على فلان بن فلان دعوى فان كان المدعى عليه غائباً يدفع

القاضي اليه طينة عليها ختم القاضي مكتوب فيها حب خصت الى مجلس الحكم
من تحفة الفقهاء واجمعوا ان الوكيل بالملازمة لا يملك القبض ^{من حيا} ~~من حيا~~

المنظومة اذا اقر الشهود انهم شهدوا بزور يكفون بالتشهير لا بالنصب

والتعزير وقال يضرب ويطاف به ويجلس الى ان يحدث توبته ^م ومنه

وتفسيره ما نقل عن شريح انه كان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا والى

قومه ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما كانوا ^م من التارخانية

في شاهد الزور اتفق العلماء على ان شاهد الزور يعزر ^م وفي الكافي

اتصل القضاء به ام لم يقص ^م غير ان اصحابنا سرح اختلفوا في تعزيره ^م

قال ابو حنيفة سرح في المشهور يطاف به ويشهر ولا يضرب ^م وفي السراجية

وعليه الفتوى ^م فان كان سوقيا يبعث به القاضي الى اهل محله و

يقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه الناس ^م

من التوازل قال ابن الاثر هر سمعت ابا سليمان يقول شاهد الزور يضرب

ويجلس بعد ما يتوب سنة ^م وفي الجامع الصغير العتابي والتشهير ان

يطاف في البلد وينادي في كل محلة ان هذا شهد بالزور فلا تشهدوه ^م

^م وذكر الخفاف سرح في كتابه انه يشهر على قولها بغير الضرب ايضا والكلام

في مقدار الضرب في التعزير عرف في كتاب الحدود ولا ينغم وجهه ^م ^{بسوء}

قال هذا اللفظ بالحاء والخاء جميعا والذي روى عن عمر رضي في شاهد

الزور انه ينغم وجهه وتاويله عند شمس الائمة السرخسي سرح انه قال ذلك

في طريق السياسة اذا رأى المصلحة فيه وتاويله عند الشيخ الامام انه لم يرد ^م ^{حقيقة}

التسوية انما المراد به التحجيل بالفتح والتشهير فان الحجل يسمى مسودا **هـ**
 قال صاحب الكتاب وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه فيقول كذبت
 فيها شهدت متعمدا او شهد بقتل رجل او بموت فقيح المشهود بقتله او بموته
 حيا ما من ردت شهادته لتهمته او دفع مضرة عن نفسه او بجرح نفسه
 الى نفسه او الخيانة وقعت بين الدعوى والشهادة او الخيانة وقعت بين
 الشاهد وبين شاهد زور والله اعلم **هـ**

كتاب اختلاف الشهادتين

هذه الكا في اذا اختلف الشاهدان في الزمان او المكان في البيع والشراء
 والطلاق والعاق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض
 والبراءة والكمالة والحوالة والقذف تقبل **هـ** واذا اختلفا في الجناية
 والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به ان كان قولا ^{بيعه}
 ونحوه فاختلاف الشاهدتين فيه في اماكن او الزمان لا يمنع قبول
 الشهادة لان القول مما بعد ويكره وان كان المشهود به فعلا كالغصب
 ونحوه او قولا لكان الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور الشاهد ^{بين}
 فعل وهو شرط فاحتمل في الزمان او المكان يمنع القبول لان الفعل
 في زمان او مكان غير الفعل في زمان او مكان آخر فاختلاف المشهود به
 من الغاوى الخافية وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض
 كالبيعة والصدقة والرهن فان شهدوا على معاينة القبض واختلفوا في
 الاية واليه ان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف **ج**

والقياس ان لا تقبل وهو قول محمد ونوفريج في من الذخيرة ابراهيم عن
محمد سرح في شاهد بين شهود الرجل ان له على هذا ادراجها او درهين
والشهادة جائزة على درهم في وفي نوادر بشر عن ابي يوسف سرح في رجل
في يده درهما صغير وكبير فاقرب درهم لرجل ثم شهد عليه بذلك
شاهدان اجزت الشهادة على الصغير منهما في ايضا منه قال في
يفضن فيه بالقيمة وقد صارت دينا جطلته عليه او كس القميتين نحو ان يشهد
انه غصب منه ثوبان ويا او مرويا واخرقه في من الثانية وكذا لو شهدوا
انها كانت في يد المدعي وان المدعي عليه هذا اخذها منه او غصبها منه
او انتزعها من يده او ابقى العهد من يده المدعي فاخذ المدعي عليه
او ارسله المدعي في حاجته فاخذ المدعي عليه او اودعه عند المدعي عليه
او اعاره اياه تقبل وان لم يشهدوا على ملك المدعي في ايضا منه ولو
اتفق الشاهدان على انه اقرب بالف واختلنا في المكاتب او في الزمان
جاءت شهادتهما لان القول مما يعاد ويكره في ولو ادعى دارا في يد رجل
انها له منذ سنة وشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة ذكرنا في
سرح انها لا تقبل ولو ادعى المدعي انها له منذ عشرين سنة وذكر الشهود
انها له منذ سنة جاءت شهادتهما لانه كذب الشهود في الصورة في
دون الثانية في من الفصول واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعي
عليه انه كان في يد المدعي امره القاضي في الرد عليه وكذا لو شهدوا
ان المدعي عايد اخذ في المدعي في من الذخيرة وان كان الشاهدان

على عتق الأمة والعبد فأسقين فلا شك ان في الأمة يحال بينهما وبين
المولى لان في الأمة يحال بشهادة الواحد اذا كانت عدل مع انها ليست بحجة
في حقوق العباد فلان يحال بشهادة الفاسقين وشهادتهما حجة في حقوق
العباد حتى لو قضى القاضي بشهادة الفاسقين على تحريري انه صادق ينفذ
قضاؤه اولا وأما في العبد ففيه اختلاف الروايات ذكر في بعض الروايات
انه يحال لانهما حجة القضاء في الجملة فكانا بمنزلة المستورين يحال في العبد
اذا كان المدعي عليه من يخاف على العبد وان كان ممن لا يخاف عليه
يكفي باخذ الكفيل من الفتاوى الا بانه اذا شهد انه ملك المدعي ولم يشهد
انه في يده هذا بغير حق الاصح انه لا يقبل لانه ما ثبت في يده بغير حق لا يملكه
المطالبة بالتسليم وبه يفتي من الخلاصة لو شهد وانه ملكه ولم يشهد وانه
في يده بغير حق لا يقبل قال الصدر الشهيد انا فتى انه تقبل قال
هو المختار وبه كان يفتي الشيخ الامام الاجل الاستاذ من الحانية اذا
بشيء ينقل ان هذا الشيء ملك المدعي تجوز شهادتهم وان لم يشهدوا
انه في يد المدعي عليه بغير حق لانهم لما شهدوا له بالملك وملك الانسان
لا يكون في يده غيره الا بعرض والبينة تكون على مدعي العارض
ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهد وانه في يد المدعي
عليه بغير حق لا تقطع يد المدعي عليه والا لا يصح وفيما سوى العقار لا يشترط
ان يشهد وانه في يد المدعي عليه بغير حق لان القاضي يراه في يده فلا
حاجة الى البيات بخلاف العقار من الفصول ولو ادعى حمارا وقال في

ودعواه لهذا الخمار غائب عني منذ شهر فقال المدعي عليه انا اقيم البينة على
 ان هذا الخمار ملكي وفي يدي منذ سنة وما اشبه ذلك يقتضي للمدعي لا يلتفت
 الى بينة المدعي عليه لان ما ذكر المدعي من التاريخ تاريخ غيبة الخمار عن
 يده لا تاريخ ملكه فكانت دعواه في الملك المطلق خالية عن التاريخ وصاحب
 اليد ذكر التاريخ الا ان التاريخ حالة الانفراد وهذا لا يعتبر عند ابي حنيفة سراج
 وكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخمار سراج فتقتضى بينة
 الخارج سراج ومنه لو ادعى الرهن وشهد احد فخا على معاينة القبض والاخر
 على اقرار الرهن بقبض المرتهن لا تقبل قال والرهن في هذا كالغصب
 من الحاوي وقال نصير كُتِبَ الى ابن مقاتل فيمن نسي شهادته ووجد خطه وعرفه
 قال يسعد ان يشهد اذا كان الخط في حوزته وكتب الى ابن ابي ليلى قال وقد يكون
 في الخط غلط يعني لا يسعد ان يشهد وابنه قال ابو حنيفة سراج وبالاول قال ابو يوسف
 ومحمد سراج وبه تأخذ من المحيط نوع آخر في دعوى الانسان بسبب غيره و
 الشهادة عليه ما يجب اخباره في هذا النوع شيان اثنان احدهما ان البينة
 ان قامت على خصم حاضر قبلت واذا قامت على خصم غائب لا تقبل الا اذا
 عنه خصم حاضر اما قصدي وهو ظاهر وحكي وذلك بطريقين احدهما ان يكون المدعي
 على الغائب سببا لبثت المدعي على الحاضر لامحالة وقد ذكرنا ذلك غير مرة والثاني
 ان يكون الذي قامت عليه البينة وارثا ويكون الدعوى واقعة على الميت فان
 تقبل على الوارث اذا كانت الدعوى في المال لان الوارث يورث الميراث في المال وفيما
 هو من آثار المال وفي الحقوق المتصلة بالماله فيقوم مقامه في الخصومة

فيهم من الصغرى وقال ابو حنيفة سرح اذا رايت رجلا فقال انا فلان ابن فلان
 لا يسعك ان تشهد على هذا لست حتى تسمع ذلك من العامة وقال ابو يوسف سرح
 اذا شهد عندك يد لك عدل لان يسعك ان تشهد في الدعوى ان لم يشهد بك
 عندك احد وكان مقامه معك فحين يقع المهر فتر في قبلك ان يقيم معك
 سنة هذا اذ في ما يكون وان وقعت قبل السنة لم يشهد وذكروا ثلث
 وثلاث واذا شهد شاهدان على النسب انه فلان ابن فلان ولم يدركا الا
 وعلى ان اباهما ترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الاب قال اجيز في النسب
 وابطل في الميراث وهو قول يعقوب سرح في قولنا اذا شهد عدلان هذا
 فلان ابن فلان قال ابو يوسف سرح وسعك ان تشهد انه فلان بن فلان
 وقال ابو حنيفة سرح لا يسعك ان تشهد حتى يقع في القلب انه كذا لك من
 الكبرياء قوم خرجوا من املاك رجل وكان في الخاسرج قوم فاجبروهم
 ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا اهل النساء معين ان يشهدوا بالنكاح وهو لهم
 ان يشهدوا على المهر ايضا في روايات عن محمد سرح قال في المتقن في سرح
 ويشهدون بالمهر ويشترط الشهادة ان المهر كذا لان المهر تابع في باب
 النكاح فاذا اجاز لهم الشهادة بالاصل فكذا بالبيع لكن قالوا سمعنا الذين
 الاملاك يقولون المهر كذا لم تقبل شهادتهم ذكرنا ما طبع في اجناسه عن
 محمد سرح انهم لا يشهدون على المهر لانهم لا يجوزون بالنساء مع سرح قال القاضي
 فخر الدين سرح والفتوى على الاول لا يجوز من الفصول وفي فتاوى قاضي
 الدين سرح اذا خبر شاهدان عدلان ان هذه المرأة بنت فلان فلان

بكني لشهادة على الاسم والنسب عندها وهو اختيار الحقير اي بكني لا سكنت
ونجم الدين النسي سرح وعليه الفتوى في الاكبرى انهما لو شهدا عند القاضي
يقضي بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فيجوز الشهادة باخبارهما
بالطريق الاول في وعده وفي فتاوى كاسر شيد الدين سرح لو قال رجل
اسمي واسم ابني وحيدى كذا وسمع رجل لا يصير شاهدا بهذا القدر وان
اخبره اثبات حل له ان يشهد على اسمه ونسبه مطلقا ولا يقول يشهد عند
ومنه ايضا في فتاوى قاضي ظهير الدين سرح شهدا على النكاح او النسب
وقالا سمعنا ذلك من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل ولا قبل
وقلت في العدة اشارة الى ان الاصح القول على ما يأتيت به ومنه ولو
شهدا عند القاضي ان هذه العين ملكه لا تأمرأينا في يده يتصرف فيه
نص في المجلات لا تقبل شهادتهما كذا هذا وقد عثرنا على الرواية في الا
ان يجوز ان تترجم في شهادات العدة ولو شهدا عند القاضي
وقى لا تشهدا ان قلناه انهما يجوزان ذلك من شوق به بارت شهادتهما
وهو الاصح من انهما مخافة وفي الدخيرة وفي مختصر عصام اذا شهدا شهود
فما تقع الشهادة فيهما بشهادة وافتتاح وقالوا لم يخافن ولكن اشتهرا عند ما نقل
شهادتهما بخلاف ما لو قال لا يسمعت من الناس من سرح ادب القاضي في
قال واذا شهد الرجل على نسي لم يدركه فالشهادة جائزة قال ذلك
جميعا كذا في الحسب من قبل الامم الشهادة عليه جائزة ومنه
ولو ان سرح جلا من بين ظهرا في قوم وهم لا يعرفونه وقال

ان فلان بن فلان لم يسعهم ان يشهد واعلى نسبه حتى يقع معرفته ما قال
 في قلوبهم ^١ قال في الكتاب وحده ذلك عندي ان يعيم معهم سنة وان وقع
 ذلك في قلوبهم قبل السنة لم يسع ان يشهد واعلى نسبه ^٢ قال ولو ان رجلا
 لم يعرف نسبه الا انه سمع ان جيرانه ذلك الرجل يقولون هذا فلان
 بن فلان واشتهر ذلك عنده وسعه ان يشهد انه فلان بن فلان و
 كذا لك ان سمع من ابي قال والسقاء والخادم ومن العوام وكانت
 اخبار على غير تواريخ جاز ان يشهد لان ما ثبت بالشهرة الحقيقة
 لا تشترط فيه العدالة ^٣ من الكافي وينبغي ان يطلق اداء الشهاد
 ولا يفسر حتى لو فسر القاضي انه يشهد بالنسب مع لم تقبل شهادته
 وهو الصحيح ^٤ من اينابيع ^٥ انما يجوز ان يشهد في جميع ما ذكرناه
 من المسائل اذا لم يظهر الامر اذا اظهر بان قال اشهد بين امرأة فلان
 ولم احضر اصل النكاح او اشهد ان فلانا مات وقد اخبرني فلان او
 فلانة بذلك او قال اشهد بان فلانا قاضي بلد كذا لا في سمعت من
 الناس يقولون بان قاضي او قال اشهد بان هذا ابن فلان ولم ادرك
 اياه لم تقبل شهادته ^٦ من شرح الطحاوي وكذا لك في النسب اذا سمع
 الناس يقولون ان هذا ابن فلان واخ فلان حل له ان يشهد على ذلك
 وكذا لك لو اخبره بذلك رجلان عدلان ^٧ من الذخيرة وفي
 المستقى اذا شهد شاهدان على الاقرار بالماله واختلعا في المكان والايام
 ان على قول الجب حنفية شرح الشهادة مقبولة قال ابو يوسف ما قاله

أبو حنيفة راج قياسي لكي استحسن وايطر الشهادة بالثمة لكثرة
 الشهادات بالتورس من التاريخانية في الفتاوى الخلاصة وهذا
 الشراء لو ذكرنا ربح الشراء شهرين والشهود شهرًا واحدًا تقبل على
 القلب لا تقبل من الخلاصة ولو ادعى بسبب الشراء منذ شهر وهم
 شهدوا بذلك ولم يذكر التاريخ تقبل وعلى القلب لا من الفصول
 دارا على ربح ميراثا عن أبيه فاما تقبل شهادة شهوده اذا شهدوا على
 سبب المثلت وذلك بان شهدوا بالمثل للموئذ وقت الموت
 بان يقول الشاهد مات وهو يملكها او باليد له وقت الموت بان يقول
 مات ابوه وهو ساكن هذه الدار او بجمع الميراث بان يقول مات
 ابوه وتركها ميراثا فان ادعى دارا او شيئا آخر وشهدت شهوده على
 احد هذه الوجوه تقبل. وذكر في الاقضية ولو شهدوا انها كانت
 لابيه او كانت في يده ولم يزيدوا على هذا لم قال ابو حنيفة ومحمد راج
 لا تقبل وهو قول ابي يوسف راج اولاً ثم راجع ابو يوسف راج وقال
 تقبل وكذلك لو شهدوا انها كانت لابيه مات فيها فعلى هذا الخلاف
 لان الموت فيها لا يدل على قيام يده عليها عند الموت ولو شهدوا
 انها لابيه ولم يزيدوا على هذا قال بعضهم لا تقبل بالاتفاق وهو الاصح
 وقيل هو على الخلاف اما لو شهدوا انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا
 او شهدوا انها كانت في يده يوم الموت ولم يذكر او تركها ميراثا
 او شهدوا انها كانت في يده يوم الموت ولم يزيدوا عليه ففي

هذه الصور قبل وكذا ذكر قاضيات رح في باب القضاء بالوارثين من الجاهل
 الصغير في دعوى الميراث لا يقضي للوارث عند البينة ومحمد رح عالم الشهد^{وا}
 على الانتقال أيضا على الملك عند الموت أو على ما يقوم مقام الملك وهو اليد
 عند الموت من السراجية وارث أقام البينة على داراتها كانت لأبيه
 أعارها أو أودعها الذي في يده القار فإنه يأخذها كما إذا شهد أنه
 مات وهي في يده أو كانت في يده يوم مات من الفصول ذكر محمد رح
 في كتاب الشهادات إذا ادعى دارانه ورثها من أبيه وشهد الشهود
 أنها كانت لأبيه يوم الموت قبل هذه الشهادة وإن لم يشهد وأبانه تركها^{كما}
 ميراثا لأنهم إن لم يشهد وأبانه تركها صريحا فقد شهد وأبانه دلالة لأن ما كان
 للأنساب عند الموت يصير ميراثا لو رثته وكذا لك لو شهد وأبانه كانت^{نت}
 في يده يوم الموت قبل من الكافي الأصل أن ملك الموت متى
 ثبت لم يقض لو ارثه بلا جريبان بقوله الشاهد أنه كان لأبيه مات
 وتركه ميراثا إلا أن يشهد وأبانه الموت أو يده أو يده مودعه أو مستغیره
 وقت الموت لم يبينه إذا مات رجلا فقام وارثه بينة على داراتها كانت^{نت}
 لأبيه أعارها وأجرها أو أودعها الذي في يده فإنه يأخذها ولا تكلف
 البينة على أنه مات وتركها ميراثا له وهذا على أصل أبي يوسف رح
 ظاهر لأنه لا يشترط الجرح والانتقال لقبول البينة لأنه لما ثبت بهذه
 الشهادة كون الدار ملكا للموت يوم الموت يثبت الملك للوارث
 ضرورة ولأنه بخلافه في أملاكه فصارت الشهادة بأنها كانت ملكا

للمورث بمنزلة الشهادة للحج بانها كانت له وكذا على قولنا لانهما وان
 كانا يشترطان الجور لان كون الدار ملكا له ثبت باستصحاب الحال لانهم
 شهدوا انها كانت لابيه والثابت باستصحاب الحال يصلح الابقاء على ما كان
 لا الاثبات ما لم يكن ^{من} الخاتمة لو ادعى انها كانت لابيه اشترها منه
 في صحته يالف دسهم وشهد الشهود بذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضى
 بالدار له هذه اربعة الفاظ اذا شهدوا بها للمدعي احدها هذه ^{في}
 والثانية اذا شهدوا انها كانت ملكا لابيه ^{في} والثالثة اذا شهدوا
 ان اياه كان يسكن هذه الدار ^{في} والرابعة اذا شهدوا ان اياه كان
 يملك هذه الدار ^{في} وفي هذه الالفاظ اربعة ان جرو والميراث نقلا
 مات وتركها ميراثا له قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجز والميراث
 فقالوا كانت لابيه او قالوا كانت ملكا لابيه او قالوا كانت لجدته ابي ابيه
 ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له لا تقبل هذه الشهادة في قول ابي حنيفة راجح
 ومحمد راجح وتقبل في قول ابي يوسف الآخر راجح ^{في} من الهداية ومن اقا
 بينة على دارها لابيه اعلمها واودعها الذي في يده فانه يأخذها
 ولا تكلف البينة انه مات وتركها ميراثا له هذا ابا لاجماع على اختلاف
 التحريم فعند ابي يوسف راجح بسبب انه لا يقول في الميراث باشرائط الجور
 والا تنقل من المورث الى الوارث في قول البينة واما ابو حنيفة راجح
 ومحمد راجح وان كانا يشترطان ذكر الجور والانتقال الى الوارث في الشهادة
 ولم يشترطا ذلك هنا لان يد المودع والمستعير يد المودع والمعير ^{في} من

والذخيرة ولو ان شهود المدعي شهدوا ان الدار للمدعي ثم ماتوا او غابوا
فلم يقدر عليهم فلما اراد القاضي ان يقضي بالدار بينائهما للمدعي
قال المدعي عليه انا اقيم البيعة ان ابناؤنا واهله لم يقبل ذلك منه
ويقضي بالدار بينائهما لان الشهود حين شهدوا بالدار فقد شهدوا
بابنائهم من الفصول اذ في عينا في يدي رجل انه ملكه وان صاحب اليد
قبضه بغير حق منذ شهر وشهد الشهود له بالقبض مطلقا لا تقبل
الشهادة لان شهادتهم على القبض مطلقا من غير تاريخ مضمونة
على الحال والمدعي اذ في الفعل في الزمان الماضي والفعل في الزمان
الماضي غير الفعل في الحال كما لو ادعى على الغير القتل منذ شهر وشهدوا
له بالقتل في الحال وكذا اذا ادعى المدعي القبض مطلقا وشهدوا له
بالقبض منذ سنة من الذخيرة رجل ادعى قبل رجل دارا واقام
البيعة فقال المدعي عليه انها ليست في يدي فاقام المدعي بيعة ^{بشهادة}
ان الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه سأل المدعي فان قال الامور ^{شهادة}
انها في يده وفي ملكه فقد اقر بالدار للمدعي عليه فيقضي بالدار له فان
قال احد قتم انها في يده ولا احد قتم انها في ملكه فله ذلك يجعل المدعي عليه خصما
من الخائفة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر اثر
التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة اشهر وبعضهم قد رد بسنة واليصح ان ذلك ^{فوض}
الى رأي القاضي والمعدل ومن التهم بالفسق لا تبطل عدالة المعدل اذا قال انشا
هو ^{هد} بالفسق لا تثبت عدالة المعروف بالعدالة اذا شهد بزوج من

الي يوسف روحاً لا تقبل شهادته أبداً لأنه لا تعرف توبته ^{الفقير} وروى

ابو جعفر روحاً أنه لا يقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير المعسل إذا شهد بغير

ثم تاب جازت شهادته استجساناً إذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يقبل ^{من} القاض

بشهادته حين تاب فان القاضي لا يقبل بشهادته ^{ومنه} في الفصل فحين لا يقبل

شهادته للثبوت وكل شهادة سدت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبداً من

الفتنة فلم يجم ادعى على آخر ديناً بسبب وشهد وأباً لدين مطلقاً تقبل وأما

بجاء بأجمعهم اجابوا به ^{سنة} لا تقبل كما في دعوى العين ط في نحو هذا

اختلاف المشايخ من الفصول ادعى ديناً ولم يبين السبب فشهد والد بالدين

بسبب جازت شهادتهم وأن ادعى ديناً بسبب فشهد وأباً للملك المطلق الصحيح

انها تقبل وذكر الامام جلال الدين بعد موته اذا ادعى الدين ^{على} رجل و

شهد وأعلى اقوال المدعى عليه بالمال تقبل وتكون إقامة البينة على السبب

الموجب ورأيت بخط من اتفق به ان يفتح الاسلام برهات الدين

كان اثنى فيها اذا ادعى الدين واقام البينة على اقوال المدعى عليه أنه لا تقبل

ومنه اذا اراد الرجل ان يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع

من شهوده الا على خصمه لان البينة انما تقام على خصم ثم الخصم في ذلك ^{لأن}

الميت او غريم له عليه حق او رجل له على الميت حق او موصى له ^{من}

المنية واذا شهد والله كان في يد المدعي لا تقبل ولو شهد وأعلى اقوال المدعى

عليه انه كان في يد المدعى او اقوال المدعى عليه بذلك يؤمر بالتسليم ^{الى} الملك

من المادي وسئل عن يشهد الله رهن عبده فهذا ولم يبين بكم رهنه لا ^{تقبل}

هذه الشهادة اقام القاضي شهودا عنده للخل في الدعوى او في الشهادة
واعاد تلك الدعوى في ذلك المجلس فاعاد الشهود الشهادة بدون الخل
بان كان يحتاج الى زيادة فزاد واذ لك قال لا تقبل وان لم تكن تناقضا
في الاول والثاني اذ لو كانت لهم شهادة فهذا الزيادة اشهد والمخالف
الاول والثاني هرايه انما كان عن تلقين فلا تقبل ^{من الصغرى} اذا اختلف
الشاهدان في الزمان او المكاني او في الانشاء والاقرار بان شهد احدهما
على الانشاء والاخر على الاقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة
وحكما كالجنابة والغصب او في قول ملحق بالفعل كالنكاح لتضمنه فعلا وهو
احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض ^{لبيع}
والطلاق والعاق او في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول
وان كان لا يتم القرض الا بفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقر ^{من}
وهو قوله اقرضت فصار كالطلاق والعاق والبيع .. من الفصول المذكورة
عليه اذا ادعى الايفاء وشهد احدهما ^{بدين} بدينه وشهد
الاخران وبدين اقربا لقبض لا تقبل لان احدهما شهد على الفعل
والاخر على القول وهو الاقرار بالقبض ولو شهدا على امر واحد تقبل
ومنهم ولو ادعى المدعيون الايفاء وشهد الشهود على اقرار المدعي
بالاستيفاء تقبل ولو شهد احدهما على الايفاء والاخر على اقرار المدعي
بالاستيفاء لا تقبل ^{من الفصول} ولو ادعى كذا دينا فادعى المدعي عليه
الايفاء وشهد الشهود ان المدعي عليه دفع الى هذا كذا دينا ولكن

لا ندرى بأي جهة دفع هل تقبل فهل تندفع دعوى المدعى ^{بـ} قال بعضهم
لا تقبل والصحيح انه تقبل وتندفع دعوى المدعى ^{بـ} ومنه ولو ادعى البيع وشهد
على اقراره بالبيع واختلعا في الزمان والمكان تقبل شهادته ولو ادعى
الشراء وشهد احد هما على الشراء والاخر على الاقرار بالشراء تقبل لان لفظ
الشراء يصلح للاقرار ويصلح للاستدعاء وقد اتفقا على امر واحد ^{بـ} وذكر في
فتاوى الصغرى لو سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فسألهما
القاضي ان لا يحلم ذلك تقبل شهادتهما لانهما لم يباخا حفظ ذلك ^{بـ} من
الفصول اذ في شراء دار من رجل وجاء بشهود وشهدوا على الشراء من وكيله
لا تقبل وكذا لو شهدوا ان مالا يباع وهذا المدعى عليه اجاز بيعه ^{بـ} من
جامع الشروح واجمعوا في الصلوات ان الاشهاد لا يصح عالم يعلم الكتاب ^{بـ} فاق
هذه المسئلة فان الناس اعتادوا بخلاف ذلك فانهم يشهدون على
ما في الصلوات من غير قراءة الحمد ودون غير ذلك ^{بـ} من الناصري مسئلة قال
الفقيه اذا كان للشهود قوة المشي او مال يستكرونها واستأجروا المشهود
له وابتالهم الى ضيعة احتاج الى خروجهم اليها لا تقبل شهادتهم وان لم يكن
لهم طاقة ولا كراء تقبل ولو اكلوا ما ما تقبل ^{بـ} من القنية اقام البينة ان كان
في يده لم يقض له لو اقر ذوا اليد ان كان في يد المدعى رفعت اليه ^{بـ} من
الفصول واذا شهد شاهدان على عبد ما ذون بغصب اغتصبه او ^{بـ} يعة
استهلكها او شهدوا على اقراره بذلك او شهدوا عليه ببيع او اجارة او
وانكر العبد ذلك ومولاه غائب قبلت شهادتهما ولا تشترط حضرة المولى

ولو كانت مكان المأذون ^م محجوراً والباقي بحاله لا تقبل معناه انما لا تقبل
 على المولى حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد ^م واما تقبل الشهادة على العبد ^{يقض}
 عليه حتى يواخذ به بعد العتق من الزيادات العنابية فان اقام
 البينة على وكالته فقبل ان يزكي الشهود واقام البينة على الحق ^م القائل
 ان لا تسمع لانه لم يصروك ولا بعد وفي الاستحسان تقبل لان على اعتبار
 التركة تثبت وكالته من وقت اقامة البينة فتبين ان اقامة البينة
 على الحق كانت من خصم فان تركت ابيئان يقضى بالوكالة والحججها
 ويقدم المقضاه بالوكالة فان تركت بينة الوكالة لا يبريقض بالوكالة ولا
 يقضى بالحق وصار هو خصما بالخصومة فان تركت بينة الحق دون بينة
 الوكالة لا يقضى بشئ لانه اذا لم يثبت وكالته لا تسمع البينة على الحق وصار
 خصما بدعوى الوكالة في زعمه فلا يصح شهادته ^م من الخاوي وعن الجاي ^س
 روح في شاهده كان عدلا عند الناس ممن تجوز شهادته فشهد بزور
 لا تقبل شهادته ايد الا انه لا يعرف له توبة وان لم يكن عدلا فشهد بزور ثم
 تاب قبلت شهادته ^م من كشف الغوامض الاصل ان ارتكاب الكبيرة ^{حب} يوجب
 رد العدالة وارتكاب الصغيرة يوجب رد العدالة لان ارتكاب
 الكبيرة يدل على شهادة الزور لان حرمة ما ارتكب من الكبيرة كحرمة
 شهادة الزور فاذا ارتكب مع اعتقاد حرمتها تبين انه ارتكب شهادة
 الزور ايضا قياسا واستدلالا بها فاما ارتكاب الصغيرة لا يدل على ^{شهادة}
 الزور لان شهادة الزور كبيرة والانسان قد يجتنب من الكبائر ولا ^{يجتنب}

من الصغائر فارتكاب الصغيرة لا يدل على شهادة الزور فلا يوجب إزالة
 العدالة فلا يكون جرحاً إلا أن يصير به على ذلك لأن الصغيرة تغير
 كبيرة بالأصرار ثم اختلفوا في تفسير الكبيرة قال بعضهم هو السبع الذي
 ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف وهو ألا
 بالله تعالى والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير
 حق وسب المؤمن والزنا وشرب الخمر وهو قول أهل الجواز وأهل الحد
 وشراد بعضهم على السبع الذي ذكرنا أكل الربوا وأكل مال اليتيم بغير حق
 وقال بعضهم ما كان حراماً بعينه فهو كبيرة وما كان حراماً لغيره فهو
 صغيرة وأصح ما قيل في هذا الباب ما نقل عن الشيخ الإمام شمس الأئمة
 الحلواني سرح قال ما كانت شنيعة بين الناس وفيه هتك حرمة الله
 تعالى فهو من جملة الكبائر وكذلك الاعانة على المعاصي والفجور والخث^{عليها}
 من جملة الكبائر وإذا كانت حد الكبائر هذه الأشياء كانت ما عداها من
 جملة الصغائر من الخاوي وفي الجامع الأصغر والفاصل من فسقة الناس^س
 بأن يكون معتنق الفسق ويعرفونه فاستقام على الإطلاق من الغناية
 عن أبي يوسف سرح إذا أدى الفرائض بجماعة وسلم عن الكبائر ينظر في
 العضائر فإن كانت صلاحه أكثر فهو عدل وهو المختار من الصغائر^{بنيته}
 الفسق لا يمنع أهلية الشهادة عندنا فيعقد النكاح بحضوره وإنما يمنع أداء
 الشهادة لنفسه الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة اتفقوا
 على أن الإعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغائر أن كانت فعلها نوع

نسق مستشع يسميه الناس بذلك فاستقامت لا تقبل شهادته وان لم يكن
 كذلك ينظر ان كانت صلاحه اكثر من فسادده وهو ابد اعذب من الخطأ
 ويكون سليم القلب يكون حد لا تقبل شهادته لان غير المعصوم لا يخلو
 عن قليل ذنب فيعتبر فيه الغالب وعن ابي يوسف سرح ان كان الفاسق
 وجهها ذامرة جازت شهادته لان مثله لا يكذب من المحيط الا ان
 في ظاهر الرواية لم يفصل بل اطلق الجواب اطلاقا وهو الاصح لان قبول ^{الشهادة}
 والعمل بها اكرام الشهود والفاسق مستحق الاهانة ولو قضى قاض بشهادة
 الفاسق نفذ قضاؤه عندنا من التماس خاتمة المعروف بالعدالة
 اذا شهد بنزول عن ابي يوسف سرح انه لا تقبل شهادته ابد او روى ^{الفقيه}
 ابو جعفر سرح انه لا تقبل شهادته وعليه الاعتماد من الحاشية ومنهم من
 بالفسق لا تبطل عدالة من المصنف في باب من سرح في كتاب السيرة
 ان المدعي اذا طالب الشاهد في حقوق العباد لاداء الشهادة فآخر الاداء
 من غير عن رظاهي ثم ادعى لا تقبل شهادته من المحيط وعن عبد الله بن
 المبارك سرح انه قال من قلب حسنة على سيئة قبلت شهادته وقال ابراهيم
 النخعي: العدل من المسلمين من لم يطعن عليه في بطن او فرج واراد العدل
 الطعن في البطن ان لا يقال انه اكل مال الربوا او اكل مال المغصوب وما ^{اشبه}
 ذلك واراد بعدم الطعن في الفرج انه لا يقال انه نراي وما اشبه ذلك
 فوضع الطعن فيهما فاذا سلم عنهما وعن تواليهما كان عدلا مقبولا
 الشهادة وقال الشعبي سرح العدل من لا يعلم فيه جريمة في دينه اي فسادا

في دينه **من الكافي** ونقبل شهادة من المصغيرة ان اجنب الكبار وكان حسنة
 اغلب من ميانة هذا هو الصحيح في حد الحدالة المعتبرة والاصح ما كان شنيعاً
 بين المسلمين وفيه مصلحت حرمة الله تعالى والدائت فهو كبيرة والآفه صغير
من التتار حانية وكذلك شهادة تارك الصلوة في اوقاتها لا تقبل **بهي**
الحانية والذي آخر الفرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كالصوم
 والصلوة بطلت عدالة **من الهداية** لا ينبغي ان يقبل القاضي بشهادة و
 لو قبل جاز عندنا **من الكافي** الا ولى ان لا يقضى القاضي بشهادة القاسق
 ولو قضى نقد قضاؤه **من العتابة** ولا تسقط عدالة بشرب ما اختلف
 في حله **من المحيط** واذا شهد بمثل ما شهد به الاول تقبل وعليه الفتوى **في**
 كتاب الاقضية اذا اسلم الرجل وهو لا يقرأ القرآن فشهادته جائزة يريد به
 ان لا يتعلم القرآن للحال لانه عدل مسلم وبان لا يتعلم القرآن للحال لا يصير قاسقاً
من ادب القاضي من ترك الجمعة غيبة عنها على غير ما ويل فشهادته خير جائزة
 ولم يقدر بالثلث اما اذا تركها بعد المرض وبعد من المصراوين او بياويل بان
 كان يفسق الامام لا ترد شهادته لان في الوجه الاول معدوس وفي الوجه الثاني
 يصير صاحب هوى وشهادة صاحب الهوى تقبل اذا كان عدلاني التعاطي
من التهمة وسئل عن احمد عن ادعي على نصراني انه اسلم واقام شاهد
 وقضى القاضي باسلامه ثم انهما رجعا عن شهادتهما وهو باب
 الاسلام هل يسقط عنه القتل فقال الرجوع في غير مجلس القضاء **بهي**
 الرجوع وسألت عنهما ابا حامد راج فقال يسقط عنهما القتل **من النافع**

وتقبل شهادته أهل الأهواء والبدع إلا الخطابية فانهم يجوزون وبالشهادة
 من وراء على ما نفهم فاما غيرهم فهم في حكم المسلمين من شرح أدب القاضي
 للخصات شرح والعدالة لا تعدم بترك الخصات لان أكثرها في الباب اندرك
 السنة وترك السنة لا يوجب الفسق اذا لم يكن الترتيب مرغبة عن السنة :-
 من الخاوي والخبرة للمقاصد لا للصورة كما لو شهد انه اسلم ولم يستثن في ^{بأسلام}
 وشهد آخر ان انه اسلم واستثنى قال تقبل على اثبات الاسلام وكانت نفياً لكن
 مقصودها اثبات الاسلام فتقبل من جواهر الخاوي الشهادة على المطلقات
 اثبت بعد تقادم العهد من غير هذا من الاداء يسمع سواء كان قبل الدخول او
 بعد الدخول وليس ذلك كالشهادة في الحدود ولان هناك يحتاج للدعاء
 وهذا يحتاج للاثبات فهما في طرفي النقيض من الذخيرة وعن داود
 بن رشيد شرح لو شهد شاهدان فقال رأيتني يصلي في المسجد الاعظم وشهد
 آخر فقال رأيتني يصلي في مسجد كذا لم تقبل ويجبر على الاسلام لان الاتفاق في
 فعل الصلوة وقد وجد وهذا اتفاق على كونه مسلماً الا انهما لم يجتمعا على فعل
 واحد من حيث الصلوة فاعتبرناه شبهة في اسقاط اقل من التيمم ^{سئل}
 والذي راجع عن ادعى على آخر شيئاً فانكره واليد فاحضر المدعي
 شيخاً كبيراً من أهل الجبال ليشهد له بذلك فقال المدعي عليه هو كافر
 يا لله لا يعلم الله تعالى ولا رسوله فهل للحاكم ان يسأل الشاهد عن ^{سلام}
 يظهر حاله حتى يسمع شهادته فقال للحاكم ان يسأل عند ذلك اذا اتهم ^{بذلك}
 وسئل عنها علي بن احمد فقال اذا كان شاهد يوحده الله تعالى وبوصالة

محمد صلى الله عليه وسلم فانه تعذر شهادته ولو قال انا مسلم وليست بكافرا فانه
 تعذر شهادته من الصغرى شهادة الخصم مقبولة اذا كانت على الاوكد
 الاطلاق ترك السنة لا يوجب الفسق اذا لم يكن الترتك على وجه الرغبة
 عن السنة من المشارق عن ابو هريرة رضى عنه جز والشوارب اعفوا
 المحج من شرح لمولانا علم الدين الجز القطع اعفاء اللحية ترك محها
 فذل قلت اليس ان السنة ان يتركها بقدر قبضة ولا يد منها ينطول
 ولو كانت الاعفاء مطلوبا شرعا لما كره وهنها قلت هو محمول على الاعفاء
 المستنون من المصالح عز الدين ابن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يأخذ من لحية من عرضها وطولها من شرح لمولانا
 علم الدين يعنى تسوية شعر اللحية وتزينها سفة وهو ان يقصر كل شعرة
 اطوال من غيرها ليسويها جميعا من اشرعة ومن السنن الراتبة قص
 الشارب وحلق العانة ونقث الابط لا يترك فوق اربعين وكذا احفاء
 الشارب واعفاء اللحية من التوازل وسئل ابو بكر عن امرأة قطعت شعرها
 قال عليها ان تستغفر الله وتوب فلا ترجع الى مثله قيل ان فعلت باذن
 زوجها قال لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق قيل له لم لا يجوز لها
 ان تقطع شعرها قال لانها تشبهت نفسها بالرجال وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال المتشبهين من الرجال
 بالنساء ولان الشعر للنساء بمنزلة اللحية للرجال فكما لا يجوز للرجال ان يقطع
 لحيتهم فكذلك للمرأة لا تقطع شعرها من تجنيس الملقط لا محل للمرأة

قطع شعرها كما لا يحل للزوج قطع لحيتهم من نوازل الكبرى ^{ويجوز} إلى
 حيفة ^{من} يجرى قصب الأشعار التي كانت في الحاجب إذا راحت في
 العين أو في النظر والأشعار التي كانت في الأفتيكين والمطراوين إذا
 راحت في المصضة أو في الأكل أو في الشرب وكل شعر مانع لزينة اللحية
 من المشكوة في شرح المصباح في باب الترحيل قوله أوفر واللحي قصاي
 تركوا اللحي كنبأ بحالها ولا تعرضوا لها وتركوها لتكثروا في معناه وتعفوا
 اللحي واحقوا الشوارب قصوها قبل الإحفاء الاستقصاء في الكلام
 ثم استعير للاستقصاء في أخذ الشارب وفي معناه انهكوا الشوارب في
 الرواية الأخرى والانهالك المبالغة في الشيب وقد يستعمل في الطعام و
 القتال والعقوبة والشتم ^{قال} أبو حامد ^{رحم} في الأحياء في اللحية عشر
 خصال مكرهة وبعضها أشد من بعض وهي خضابها بالسواد ^{بشيقها}
 بالكبريت وغيره ونقها ونقف الشيب والنقصان عنها والزيادة فيها ^{بشيقها}
 قصها لأجل الريا وتركها شعثة أظهر الزهد والنظر إلى سوادها عجبا بالشباب
 وإلى بياضها تكبرا بلعوا البين وخضابها بالحمر والصفرة تشبيها بالصالحين ^{السنة} لا لباع
 ونراد الشيخ ^{من} السنة وعقدها وتصفيفها طاعة فوق طاعة وحلقها إذا ثبتت
 للمرأة لحيه فيستحب لها حلقها ^{من} من الغوامض وإن من ارتكب كبيرة تروى شهادته ^{مثل} لأن
 يتهم بالزور ويختلف الصغيرة لأن في اعتبارها السند أدب باب الشهادة ^{إذا}
 أصححها لأنها بالاصرار تصير كبيرة ثم الكبيرة هي السبع المذكور في الخبر وهو
 الأشراك بالشارع والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل

نفس بغير حق ونهب مال المؤمن والزنا وشرب الخمر ونراد بعضهم أكل مال
اليتم بغير حق والربوا وقيل الحرام بعينه وقال شمس الأئمة الحلواني مرح وهو
الأصح أن الكبيرة ما كانت شنيعة بين المسلمين وفيه هتكت حرمة الشارح
والدين وكذا الإساءة على المعاصي والحث عليها وما عداها صغيرة ^{من}
المداينة قال وإن كانت الحسنات أغلب من السيئات والرجل يجتنب الكبائر
قبلت شهادته وإن لم بمعصيته هذا هو الصحيح في حد العدالة المعبرة إذ
لا بد له من توفى الكبائر كلها وبعد ذلك يعتبر الغالب كما ذكرنا فاما الألمان
بمعصيته فلا ينقدح به العدالة المشروطة ولا ترد به الشهادة المشروطة
لأن في اعتبار اجتنابه الكل سدا بابا وهو مفتوح أحياء للحقوق ^{من}
الكافي وتقبل شهادة من ألم بصغيرة وإن اجتنب الكبائر وكانت حسنة
أغلب من سيئاته هذا هو الصحيح في حد العدالة المعبرة ^{من} المستصفي
ولا بد من الشرب على الله وإنما اشترط شرب الأدمان وهو الملازمة
ليكون ذلك ظاهرا منه فإن من يتهم بالشرب ولكن لا يظهر ذلك لا ^{يخرج}
من أن يكون عذرا وإنما سقط عدالة إذا كانت يظهر ذلك أو يخرج ^{سكان}
ويخرج به الصبيان ويشترط الأدمان في شرب الخمر أيضا قواما كقوله الربوا
شرط في الأصل أن يكون أكثر الربوا مشهورا به مقيما عليه لأن الإنسان
لا يمكنه التحرز عن الأسباب المفسدة فلهذا لا تسقط عدالة إذا لم ^{يكن}
مشهورا بكل الربوا مصرا عليه ^{من} الذخيرة إذا حلفت المرأة شعر
راسها فإن حلفت لوجع أصابها لا بأس به وإن حلفت تشبيهها بالرجال

ثم هو وه وهي معونة على لسان صاحب الشرع ^{عليه السلام} من النبايع وقال ابو جعفر ^{عليه السلام}
 راح ان اللحية على ثلثة اوجدان كانت وافرة ففيه دية كاملة وان كانت طائفة
 لا يحل بها فلا شيء فيه وكذلك في لحية المرأة وان كانت لحية تقع بها الجبال
 في الجنة ففيه حكومة عدل ^{عليه السلام} من تحفة الفقهاء وان كانت طائفة لا يحل
 بها لا يجب شيء فذلك في لحية المرأة لان يشين ولا يزين ^{عليه السلام} من الكا ^{في}
 والاصح ما كان شيئا بين المسلمين وفيه هتكت حرمة الله تعالى ^{عليه السلام} والكا
 فهو كبيرة والافه صغيرة ^{عليه السلام} من شرح الطحاوي وحكي عن الشيخ ابي
 جعفر الهندي اني راح الله قال اللي ثلثة اوجدان كانت اللحية وافرة تجب
 الدية كاملة وان كانت الشط تجب فيه حكومة عدل ولو كانت على ذقنه
 شعرات يشين ما حبه فيه لا شيء لان ازال الشين ^{عليه السلام} من الكا ^{في} ولكنه
 يؤدب على ذلك ^{عليه السلام} ومنه ويكلموا في لحية الكوسج والاصح انه ان كان على
 ذقنه شعرات معدودة فليس في حلقها شيء لان وجودها يشينه
 ولا يزينه ^{عليه السلام} من الكنز ومد من الشرب على اللهواي شرب الخمر
 في غيرها فالشرط ادمان السكر فيه كذا في الذخيرة ^{عليه السلام} وفي التهذيب
 مد من شرب الخمر وسائر المسكرات ^{عليه السلام} وفي الاجناس ولا مد من
 الخمر ولا مد من السكر حاشية مولانا معين الدين راح ^{عليه السلام} من المحيط ثم ان
 محمد راح اطلق الجواب في اللحية اطلاقا انه اذا لم ينبت يجب كمال الدية
 لم يفصل الجواب تفصيلا وقد فصل مشايخنا في شرح الجواب في ذلك ^{تفصيلا}
 نقالا عما يجب كمال الدية اذا كانت اللحية وافرة لان ازالها لا طاهر

على الكمال والتأييد وأما إذا لم تكن وافرة بأن لم تكن متصلة بحكومة
عدل وأما كانت شعرات يسيرة على ذقنه فانه لا يجب بشيء لانه ازال عنه
الشين وان لم يزل عنه الزينة والجمال ففصلوا الجواب فيه على هذا ^{التفصيل}
ويجب ان يكون الجواب على هذا التفصيل لان محمداً أرح ذكر الحية مطلقاً
ومطلق الاسم ينصرف على الكامل لا الى الناقص ^{من الظهيرية} ولو لوالحجة
وكذا الادمان في شرب الخمر حتى لو شرب الخمر في السر لا تسقط عنه الله
لان هذا لا يصير تاركاً للهرة وكذا المسكر بائناً اذا اعتاد ذلك فيظهر ^{من}
ويستحق الصبيان دمه ويلعبون به وكذا من جلس مجالس الخمر وان لم يسكر لا
لما جالسهم لم يحترق من ان يظهر عليه ما يظهر عليهم فلا يحترق عن ارتكاب
لا يحمل في الدائم وهو شاهدة الزور ^{من التماس خانية} وفي الباب ^{تقبل}
شهادة العدو على العدو والصديق على الصديق ^{وفي اليتم}
سئل عن رجل خاضع لرجل فضر به ثم شهد هذا الضارب في حادثة على
المضروب بعد ما اذا هلك يكون منهما في الشهادة ام تقبل شهادته
فقال لا حتى يظهر منه امر يصير به منهما في الشريعة ^{وفي الدنيا} ^{وصية}
ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كانت بينهما عداوة ^{يعني العداوة}
من امور الدنيا اما اذا كانت في شيء من امور الدين ^{من الغيبة}
بل خاضع لرجل فضر به ثم شهد الضارب على المضروب لا يثبت في شهادته
ما يظهر منه ما يصير به منهما شاعراً ^{لا تجوز} شهادة حليل بينهما
عداوة في شيء من امور الدنيا واذا كان بسبب شيء من

امور الدين تقبل قال استاذنا شرح وجواب لم يثبت ^{نفس} في شيء من ان
العداوة بسبب الدين لا يمنع قبول الشهادة عالم يفسق بسببها او
يجلب بتلك منفعة او يدفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعيدا ^{اعتمادا} لا
وما في ^{الاعتناء} والواقعات اختيار المتأخوين وأما الرواية المنصوبة
فيخالفها ^{في} كثر الرؤس شهادة العدو وعلى العد وتقبل وقال
الشافعي شرح لا تقبل ^{في} لنا ان العداوة اذا كانت قارحة في الشهادة
وجب ان يكون قارحة في حق الكل كالفسق والا فتقبل وهكذا ^{اطلق}
في خزائن الفقه ^{في} وذكر في شرح المسنة ومعالم السنن على مذ ^{هب}
الشافعي شرح لا تقبل شهادة العدو وعلى عدوه لانه متهمة ^{في} وقال
ابو حنيفة شرح تقبل اذا كان عدلا قال استاذنا شرح وهو الصحيح ^{عليه}
الا اعتمادا اذا كان عدلا لا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة
بسبب امور الدنياء ^{من} القنية ولو اقام البائع بيعة الى بعضهما
في صغري واقام المشتري بيعة اليك بعضهما بعد البلوغ فبيعة المشتري
اولى لانه يثبت العارضة ^{في} المادعي الفاضل ان المدعي عليه اقر له
عنده بالف ومائة تقبل اذا وقف وهو ان يقول كان عليه ألف الا
ان اقر باكثر ولو ادعى انه دفع اليه ثلثة من الفلك بضاعة ولكن
قالوا لا ندري قيمتها فان كانا بعد لين تقبل شهادتهما ويجوز المدعي عليه
على بيان قيمتها وان جاؤا بعد بها فقالوا قيمتها كذا يسمع لجواز ^{بالفكر} في عالمهم
في الفتاوى الجاسرية ^{من} التماس حانية ولو شهد احدهما باقر ^{الدين}

بقبضه وشهد الآخر بالآخر بقبضه وكيله وقال المطلوب اشهد واذا
 ولكنه قبض بنفسه جاز ولو قال قبض وكيله لم يجوز لانهم لم يشهدوا بالوكيل
 الا واحد ^{من المحيط} واذا كانت الرجل معروفا بالكلية لم تقبل شهادته
 به اذا اعتاد الكذب فاما اذا كان يقع فيه احيانا قبلت شهادته والذبح
 اعتاد الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذكر في الاقضية لان من اعتاد الكذب
 قلما يصير عنها ^{من النهاية} وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال لا تجوز شهادة ^{باص}
 الحجير اراد به النجاسين وانما قال ذلك لكثرة ما يكذبون ولا يمانهم الفاج
 فان علم من واحد منهم انه لا يجري منه الكذب واليمين الفاجرة كانت
 تقبل شهادته ^{من خزائن الفقه} وشهادة ولد الزنا مقبولة لان فسق الاب
 لا يوجب فسق الولد ككفرهما خلافا لما لك سرح ^{من الخلاصة} اما شهادة
 الوكيل فنقول الوكيل خاص وعام اما الخاص وهو ما اذا وكله بطلب الف
 قبل رجل معين والخصومة فيها اذا خاصمه عند غير القاضي ثم عزل
 الموكل قبل الخصومة عند القاضي ثم شهد بهذه الالف لموكله جازت
 شهادته وعند ابي يوسف سرح لا تجوز بناء على ان عنده بنفس الوكالة
 قام مقام الموكل ^{من كشف الغوامض} وهذا بناء على ان عند ابي
 يوسف سرح بمجرد قبول الوكالة يصير خصما خاصا ولم ينحصر ^{من}
 الغوامض وان من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها لانه ^{منهم}
 لكونه خصما وقال صلى الله عليه وسلم لا شهادة لمن ^{من الكا}
 وتقبل شهادة العمال والمراد عمال الذين يأخذون الحقوق الواجب

والخراج ونحوه عند الجمهور لأن نفس العمل ليس يفسد فيعصف أصحاب ^{سورة}
الله صلى الله عليه وسلم كانوا عا لا قالوا هذا كان في عصرهم لأن العا لعلهم
الصالح فاما الذين في تر ما تنا فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم وقيل المراد
بالعا لا اعراء وقيل الذين يعملون بايديهم ويوجرون انفسهم من
الكافي ولا الاجير لمن استاجره والمراد بالاجير التليذ الخاص الذي يعد
ضررا استاذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه السلام
لا شهادة للقانع بالاعمال ^{يب} اي لا اجير مسا نهذا او مشاهرة لا يثبت
الاجير بما فعد فاذا شهد له في مدة الاجارة فكان استاجره عليها وان المنا
بين هؤلاء متصله فيصير شهادة لنفسه من وجه من النهاية في شرح
المهداية لا شهادة للقانع قيل اراد به من يكون مع القوم كالتخادم والقانع
والاجير ونحوه لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم من التارخانة
وفي الخاتمة فاما تعييد المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان
ذلك بعد الافتراق وفي الية وسئل علي ابن احمد عن شهود شهدوا
عند القاضي في حادثة ثم تكروا انهم تركوا القطا في اداء الشهادة و
ذكروا ذلك اللفظ هل تقبل هذه الشهادة فقال نعم تقبل اذا لم يكن فيه
مناقضة ^ب ومنه ابراهيم عن محمد راج في شاهدين شهد الرجل ان له
على هذه ذرية او ذرية هان فالشهادة جائزة على درهم ^ب من المحيط ولا يجوز
شهادة المتهم برؤس الاثمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ^ب من
الصغير عا قال ابو حنيفة راج في رجلين شهد الرجل بشهادة ثم مراد فيها

قبل ان يقضي القاضي بها او بعد ما قضى و لا اوهنا وهما غير متهمين
 ذلك منهما وهكذا ذكر في آخر شهادات المنتهي وهو اختيار طهيري المدين
 المروغيتا في شرح من الجواهر قال القاضي شيخ الاسلام فخر الدين ابوالقاسم
 صاحب المناقب في شرح لما سئل عن شاهد بين شاهد اشهادة تحقق الرد
 ثم شهد هذا ان الشاهد ان تلك الشهادة على وجه صحيح ان كانا عدلين
 قبلت الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها حتى لو ادعى على رجل ما ليس معلوم
 ومجهول فشهد شاهد ان لا تقبل على المجهول ولا على المعلوم ايضا من
 المحيط ادعى ما ليس احدهما معلوم والاخر مجهول وشهد الشهود بالمالين
 جميعا لا شئ ان لا تقبل هذه الشهادة على المجهول وهل تقبل على المال المعلوم
 اختلف المشايخ شرح فيه من الفصول وفي دعوى قاضيان شرح ادعى
 دينا ولم يبين السبب فشهد والله بالدين بسبب جازت شهادتهم
 ومنه وذكر القاضي الامام جلال الدين في سبب لانه اذا ادعى الدين
 على رجل وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بالمال تقبل شهادتهم
 وتكون اقامة البينة على الاقرار كاقامة البينة على السبب الموجب
 ورأيت في فوائد والدي وافق شيخ الاسلام يرهان الدين بعدم
 قبول البينة فيما اذا ادعى الدين واقام البينة على اقرار المدعى عليه
 من المحيط في الفصل العشرين من كتاب الشهادة ولو شهد احدهما
 انه اقر انه اخذ منه وشهد الاخر انه اقر انه اودعه اياه جازت شهادتهما
 لانهما اجتمعا على اقراره انه اخذ منه لكن شهد احدهما على اقراره اخذ

متوطر وشهد الآخر على اقراره بالاخذ على الوديعة فوجب القضاء بما اتفقا
عليه وهو الاخذ من المدعي من الفصول اذا ادعى الدين على رجل
وشهد واعلى اقرار المدعي عليه بالمال تقبل وتكون اقامة البيعة على الاقرار
كاقامة البيعة على السبب الموجب ورأيت بخط من ائمة ان الشيخ الاسلام
برهان الدين رح كان ائمة فيما ادعى الدين واقام البيعة على اقرار المدعي
انه لا تقبل وذكر في المحيط ولو ادعى الدين وشهد احد الشاهدين ان
للمدعي على هذا المبلغ عليه هذا المال وشهد الآخر على اقرار المدعي
بهذا المال تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في العدة ايضا انها
لا تقبل وفي شهادات فتاوى قاضيان رح لو ادعى الف واقام
الشاهدين فشهد احدهما ان له عليه الف درهم وشهد الآخر
على اقراره بالف فلو اجازت شهادتهما عند ابي يوسف رح
وذكر في فتاوى شيد الدين رح لو ادعى القرض وشهد واعلى
اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب وذكر في شهادات المبسوط ولو
شهد احدهما على القرض والآخر على اقرار المستقرض جازت شهادتهما
من المحيط وكذلك لو شهد احدهما ان صاحب اليد اقر انه
اغتصبه من هذا المدعي وشهد الآخر انه اقر ان فلانا او دعيا
او شهد الآخر انه اخذه من هذا المدعي قبلت شهادتهما
المدعي عليه بالرد على المدعي لانهما اتفقا على يد المدعي فيما مضى من الزمان
وعلى وصوله الى المدعي عليه من جهة المدعي فيقتضى اتفاقا عليه وهو وصول العين

إلى المدعى عليه من جهة المدعي وعند ذلك يؤمر بالرد عليه ولكن لا يقض
 بالملك للمدعي لأن الشهود لم يشهدوا له بالملك وبقي المدعى عليه على ^{حجته}
 في الملك حتى لو أقام المدعى عليه بعد ذلك بيّنه أن العين له قضى القاضي
 له بالعين لأن المدعى عليه لم يصير مقضيا عليه بالملك إنما صار مقضيا ^{عليه}
 بالاختصاص من المدعي وليس من ضرورة الاختصاص أن يكون الماخوذ ملكا
 للماخوذ منه ^{من} من الأصول الاستروشي لو ادعى الوديعته وشهدا على قرار
 المودع بالأيديع تقبل كما في العصب وكذا العارية ^{من} من الفأوى الحانية
 في باب من الشهادة التي يكن ب المدعي شاهدها ما الشهادة إذا
 خالفت الدعوى فهو على وجوه أمانات كان المدعى به ديناً أو ملكاً
 أو عقداً فإن كان ديناً فشهد وأيا قل مما ادّعاء المدعي نحو ما إذا ادّعى
 ألفاً وخمسة مائة فشهد وأبجس مائة يقضى بـجس مائة من غير دعوى
 التوفيق وكذا لو ادعى ألفاً وشهد وأبجس مائة يقضى بـجس مائة ولو
 ادّعى ألفاً فشهد أحدهما بألف والآخر بـجس مائة لا يقضى بشيء في قول أبي ^{حنيفة}
 راح لان عنده اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف
 ما تقدم لان ثمة اتفاق الشاهدين على خمس مائة والموافقة بين ^{المدعي}
 والشهادة لفظاً ليس بشرط عنده فتقبل شهادتهما على خمس مائة
 بغير توفيق ^{منه} في محل آخر جل ادّعى على رجل ألفاً وخمسة مائة
 فشهد الشهود بألف جازت الشهادة من غير توفيق ^{منه} وكذا
 لو ادّعى ألفاً فشهد وأبجس مائة ولو ادّعى ألفاً فشهد أحدهما

بالف والآخر جنس مائة لا يقضي بشيء في قول الجب حيفة شرح ^{له} وكذا
لو ادعى خمسة عشر فشهد احد هما بخمسة عشر وآخر بعشرة ^{له} ولو ادعى
الفا وخمسة مائة فشهد احد هما بالف وآخر بالف وخمسة مائة جازيت
شهادتهما على الالف ^{له} وان ادعى الفا فشهد ابا الف وخمسة مائة
او بالفي درهم لا تقبل من غير توفيق لان كذب الشهود ظهرا لزيادة
على الالف فلا تقبل بخلاف ما لو شهد وابطل مما ادعاه المدعي فان
وقف المدعي فقال كان لي عليه الالف وخمسة مائة كما شهدت بـ ^{الآ}
اني ابرأته عن خمسمائة واستوفيت خمسمائة ولم يعلم به الشهود فاذا وقف
على هذا الوجه قلت لان ما اتى من التوفيق تحمله الدعوى والشهادة
فتقبل ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق وقال بعضهم تشترط ^{الشهادة}
على التوفيق والصحيح هو الاول ^{له} من الغوامض وان تكذيب المشهود ^{له}
الشهود وتفسيره الناشي من التكذيب قبل القضاء وبعد ^{له} يبطل ^{من}
المنظومة وشاهد بما يشاهد بما يتبين لا يصح واحد ^{له} من التوزيع ^{المعلا}
فيما اذا اتحد جنس المال والمدعي يدعي الاكثر والزيادة بغير حرف
العطف اما اذا اتحد جنس المال كالدرهم والدنانير واتحد جنسهما
ولكن المدعي يدعي الاقل ونفي الاكثر او سكنت عن نفي الاكثر ولم يبين
الموافقة فانه لا تقبل اتفاقا واذا كانت الزيادة بحرف العطف كما اذا
شهد احد هما بالف والآخر بالف وخمسمائة والمدعي يدعي
الفا وخمسة مائة فانه يقبل اتفاقا ^{له} من شرح الطحاوي

ولو ادعى رجل على رجل انني درهم وهو منكرا فاقام شاهدين فشهد احدهما
على الف والاخر على الفين لا تقبل عند الي حنيفة مخرج رعد هما نعتا على الف
ولو كان المدعي ادعى اقل المائتين وهو الف درهم والمُسئلة بحالها لا تقبل
بالاجماع ولو كان يدعي الف وخمسمائة فشهد احدهما على الف والاخر على
الف وخمسمائة تقبل على الف بالاجماع ولو كان المدعي اقل المائتين وهو
الف والمُسئلة بحالها لا تقبل بالاجماع الا اذا قال كان لي عليه الف وخمسمائة
درهم الا انه قضى لي خمس مائة او ابرأته عن خمسمائة والشاهد لا يعلم
بذلك قضى له عليه بالف درهم من الفصول ولو ادعت الوراثة على غلام
انك كنت مملكت ابينا الى يوم الموت ونحن الوارثون واقام العبد بينة
اني كنت مملكت فلان واعتقني تقبل بينة العبد وينصب خصما عن الغائب
في اثبات الملك والاعناق فاذا ادعى اني كنت عبد فلان واعتقني وقضى
القاضي به ثم اقام آخر البينة انك عبد ي لا تقبل لان ذلك القضاء قضاء
على الناس كانه لان فيه صيرورة اهل الشهادة والقضاء والله يثبت في
حق الناس فينصب هذا المدعي خصما عن الناس كانه فصله كان كافة
الناس حضرا وادعى العتق واقام البينة عليهم والله تقبل كذا اصحابه من
الكافي ولا تقبل الشهادة على الجرح المجرد اي على ما يتضمن نفسيق الشهود
من غير ان يتضمن ايجاب حق من حقوق الشرع او حقا من حقوق العباد
نحو ان يشهد وان شهو والمدعي فسقة او زناة او آكله ربوا او شربة
لحم او على اقراره انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم انهم احواء في د

هذه الشهادة او على اقوالهم ان المدعي مبطلي في هذه الدعوى او على اقوالهم
انهم لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة الا اذا شهدوا
على ان المدعي انهم فسقة او شهدوا بزور او نحوه اذا اقام
المدعي عليه بينه ان المدعي استأجر الشهود بعشرة الدراهم لاداء
الشهادة من ماله الذي كان في يده او اقام المدعي عليه البينة
بانهم من نواو وصفوا الزنا او شربوا الخمر او سرقوا مئني كذا ولم تقاوم
العهد او انهم عبيد او احد هم عبيد او محمد ودون في القذف او امر
المدعي انه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل :- من الخاني وذكر الخصا
مرح انها تقبل وهو قول ابن ابي ليلى والشافعي مرجح والصحيح مدعيها :-
من الخانية اذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهد الشهود
السبب جازت شهادتهم واذا ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود ^{لدى}
المطلق قيل لا تقبل شهادتهم كما لو ادعى ملكاً بسبب فشهد الشهود ^{لدى}
المطلق والصحيح انها تقبل :- من الفصول الا سترو شي وفي آخره
الجامع في الفأوى اذا شهدوا بالرهن ولم يعلموا قدر الدين لا يجوز
من الترجيح اذا ادعى الرهن والقبض فاقام شاهدين على الرهن
واقروا بالرهن بالقبض جازاً فاقام :- من الفصول الشهادة القاضية
على عتق الامة وطلاق المرأة تقبل من غير الدعوى حسبه وان معروف
ولا يشترط حضور المرأة والامة ولكن يشترط حضور الزوج والمولى
من السراجية ادعى عينا بطريق المبرات عن ابيه وشهد الشهود انه

كانت في يد مورثة لم تقبل اذا كانت شهدا بالميراث فإلم يجز الميراث
 بان قالات وتركه ميراثا لم تقبل وأرث أقام البينة على داراتها
 كانت لأبيه اعادها او ادعها الذي في يد يد الدار فانه بأحقها كما
 اذا شهد الله مات وهو في يد يد او كانت في يد يد يوم مات ولو
 انها كانت في ملك أبيه او انه يسكنها يشترط جواز الميراث وبحاج في تعريض
 المورث الى ذكر أبيه وحده ادعى ملكا بسبب الارث وشهد واطلى
 الملك المطلق لا تقبل ^{يشهد} من الصغرى اذا تحمل المملوك شهادة طواه ولم
 بها حتى عتق ثم شهد بعد العتق قبلت لانه من اهل العلم وعلم بما ادعى
 وهو من اهل الاداء ^{وي} من الفصول ذكر في الباب السادس من عتق في فتاوى
 رشيد الدين رج الاستشراء والاستيهاب يكون اقوارا بالملك ^{للبيع}
 على رواية الجامع ^{من} التهذيب اذا شهد احد هما على الفعل والآخر
 على الاقراء به كالتقيل والعصب لا تقبل ولو كانت التصرف قولها كالباع
 والحصة تقبل ^{من} الفصول ذكر في متفرقات شهادات المحيط اذا قال
 الشاهد كل شهادة اشهد بها فلان في حادثة كذا فحضر ورث ثم شهد
 فلان في تلك الحادثة تقبل شهادته وكذا اذا قال ليست لفلان
 عندي شهادة في امر ثم شهد له في حادثة تقبل ^{رواه} في الباب
 الاول من فتاوى رشيد الدين ^{رج} اذا قال ورث حادثة كوفي
 نبي شايد وادن او قال مراد بن حزن علميست جازي انت بشهد
 بعضى القاصي بشهادته ^{من} الفصول ^{رج} اسم ^{من} البينة

جرح ولا يحكم بذلك صورة رجل ادعى على رجل حقا وادعى خصمه ان الشهود
 فسقة او مستأجرون فاقام على ذلك بينة كانت القاضي لا يسمع ^{سنة}
 ولا يلتفت الى قولهم ولكن يسأل عن الشهود والمدعى في السر والعلانية
 فاذا ثبت عدالتهم قبل شهادتهم وحكم بها قوله ولا يحكم بذلك ^{يعني}
 لا يحكم بفسقهم لشهادة هؤلاء وقوله ولا يسمع القاضي البينة يعني ان
 المشهود عليه اذا هب شهوده على الجرح عند القاضي لا يبتدئ تطعيمهم
 فان استنطقه لا تقبل شهادتهم وان علة في استنطاقهم مع عدم قبول
 شهادتهم احياء حق الحق وابطال دعوى المبطل ان يبيع قواعده
 الاستنطاق احياء مهم ويرجعون على شهادتهم قبل تنفيذها
 من الذخيرة امرأة ادعت على رجل انها تزوجها وهو بكر ثم ادعى
 تزويجها بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته وينتد الكاح قال
 الكاح في هذا الا يشبه البيع الا يرى ان رجلا لو ادعى انه تزوج هذه
 المرأة على الف درهم وحجبت المرأة ذلك ثم اقام بينة على انه تزوجها
 على الفين قبلت البينة وجعلت المهر الفين وكذلك لو اقامت بينة
 انه تزوجها على هذا العبد ولو كانت هذا في البيع لا تقبل بينته لانه
 قد اكذبهم من الجواهر في ابواب الخامس من كتاب الشهادة
 شهادة عمال الوقت لا تقبل لانهم يأخذون الاموال بغير حق ويعرفون
 بالفسق هكذا ذكر وهو الصحيح وما ذكر في الجامع الصغير وشهادة العمال
 جائزة اراد به اعوان السلطات وهكذا كانت في العصر الاول الذين

يعملون المصداقات وحياة الحقوق الواجبة فأما هؤلاء الذين في
 من مانا فلا تقبل شهادتهم لأن الظلم فيهم غالب ذكره مختار^{الدين} سراج جمال
 في شرحه من التامر خانية وأما شهادة عمال السلطان فهي مسألة
 الجامع الصغير وقد ذكرنا أنها جائزة عن العلماء من قال أراد بدلا لأمراء
 ومنهم من قال أراد عامل الصدقة وتقبل شهادته إذا كان عدلا وسدي^س
 الحسن البصري ربح أنه قال لا تجوز شهادة العاشر والخامس من العمال
 إذا كانوا عدولا يأخذون من الناس بغير حق لتقبل شهادتهم وإن
 أخذوا بغير حق من الناس لم يكونوا عدولا فالصح من الجواب أنه
 لا تقبل شهادتهم وإن كانت قد قبلها بعض المشايخ سراج وذكر الصدور
 الشهيد حسام الدين سراج في وديعة الواقعات أن شهادة الرئس والجباة
 في السكة أو في البلدة التي يأخذ الدراهم في الجبايات والضرائب
 الذين يجمعون الدراهم إليه يأخذ طوعا لا تقبل شهادتهم من
 الخاتبة رجوز روح ابنته البالغة فجاءت بعد موت الزوج فطلب الميراث
 أن قالت زوجي والدي يأمرني كانت لها الميراث وإن قالت لم أكن امرأة
 بالتزويج ولكن حين بلغني أنه تزوجني منه اجزأتني أقامت البيعة على
 ما قالت كانت لها الميراث وإن لم تقم البيعة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها إذا
 اقرت أن نكاح الأب انعقد موقوفا فلا يقبل قولها في التضييق البيعة.

ومنه أيضا ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح
 بعد ذلك وأقام البيعة قبلت البيعة بخلاف البيع لأن النكاح لا يبطل^{بها} بخلافها

ومنه الاصل فيه ان الشهادة على حق العبد اذا خالفت الدعوى بطلت
لان الدعوى شرط لهذه الشهادة وفيما خالفت لم توجد الدعوى فتبطل
ضرورة وتكذيب الشهادة في بعض ما شهد له يمنع قبول الشهادة لما
قلنا والاصل في تعارض البين بان القاضى اذا يثق بكذب احد
الضيقين لا يقضى وعند التعارض ليس احد الفريقين في نعمة الكذب
اولى من الآخر فلا يقضى بشهادتهم . من الحققة اما شهادة القاضى ان
تحرى القاضى المصدق في شهادة تقبل والا فلا . من العنابية فالج
اما اذا امكن حمل الدعوى على ما شهد به الشهود يستقر المدعى فان فسرها
يوافق الشهادة جاز وفي الشاهد ينعتبر ان يتفقا في المعنى . من الخاوي
شهد احد الشاهدين في باب النكاح انها زوجت نفسها منه والا
ان وليها زوجها برضاها منه لا تقبل لاختلافهما لفظا ومعنى لانه ادعى
ان وليها زوجها منه ولو ادعى المدعى بعد هذه الدعوى انها زوجت
نفسها منه ثم شهد شاهد ان تقبل ولا يكون تناقضا لانه يقول تزوجها
مرة بتزوج الولي اياها مني وتزوجها مرة اخرى بتزويجها فصحت ذلك
لها . من الخلاصة رجل ادعى نكاح امرأة فشهد احد هما انها زوجت
نفسها منه وشهد آخران وليها زوجها منه لا تقبل ولو ادعى هو عليها
ثانيا انها زوجت نفسها منه فشهد هذا ان الشاهد ان على ذلك تقبل
ولو ادعى انها زوجت نفسها منه وشهدوا ان وكيلها زوجها منه تقبل
لان الوكيل في النكاح سفير وهو مضاف اليها . من العنابية ولو شهد

احد هما باقراره بالقرض والاخر بالتمن فقال المدعى هو قرض لكن
 اشهد بها هكذا جاز ^ب ومنه ولو شهد احد هما باقراره ان عليه ^{الف}
 قرض وشهد الاخر باقراره يود يعة الف تقبل لانه صار ديناً ^{لجود}
 من المحيط فان قيل اليس ان القرض فعل لانه انما يتم الاقراض ^{بجيب}
 عليه ضمانه بالتقبض فصام كما لو شهد احد هما على الفع والآخر على
 الاقرار به وثمنه لا تقبل قلنا ليس كذلك بل القرض قول لان ^{المستقر}
 انما يصير مملوكا للمستقرض ويباح له التصرف بالقول وهو قوله
 اقرضت فان المقرض وان سلم اليه الدراهم وقبض لا يصير
 مضمونا عليه ولا يملك التصرف فيه ما لم يقل اقرضت فعرفنا ان
 الاقراض قول وصيغة الانشاء والاقرار فيه سواء لانه قال في الا^ق
 استقرضت كما يقول في الانشاء ولم يكن المشهود به مختلفا ولا يمنع
 قبول الشهادة ^ب من الظهيري الاصل ان الشهادة على القول لا ^{يضر}
 الاختلاف في الزمان والمكان ^ب من الثانية اذا ادعى ملكا فجاء ^ب
 فشهد احد هما انه ملكه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه انه ملك
 المدعى لا تقبل ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح واختلف
 الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد ^{بشئ}
 حكمه الا بفعل القبض كالعبة والصدقة والرهن فان شهدا على
 معاينة القبض واختلفا في الايام والبلدان جازت شهادتهما
 في قول ابي حنيفة راجح والي يوسف راجح ^ب والقياس ان لا تقبل وهو

قول محمد بن فرج ^{في} ولو شهد وأعلى أقرار الرهن والواهب ^{والتصدق}
بالقبض جازت الشهادة في قولهم ^{في} ولو شهد وأعلى الرهن فشهد
أحدهما على معاينة القبض والآخر على أقرار الرهن بالقبض لا يقبل
هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة القبض وإن اختلف
شهود الرهن في جنس الدين أو في مقداره لا يقبل كما لو اختلفت
شهود الباع في جنس الثمن أو في مقداره ^{لقول} وأن اختلفا في فعل ملحوظ ^{لقول}
كالقرض واختلفا في المكاتب أو في الزمان لا يبطل الشهادة وإن كان
القرض لا يتم إلا بالسليم ويكون القرض في هذا بمنزلة الطلاق
والعتاق ^{من} الخلاصة إذا اختلف الشاهدان لا يخلو من ثلثة
أوجه أما أن اختلفا في المكاتب أو الزمان أو الأثناء أو الأقرار لا يخلو
من أربعة أما إذا كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة كالجناية والغصب
وأندى منع قبول الشهادة في الوجوه الثلث ^ب والكاح ملحق بالغصب ^{والجناية}
وإن كان قولاً لكنه ملحق بالفعل وهو أحضار الشهود وإن كان الاختلاف ^{في}
في قول محض كالطلاق والباع والشاء والوكالة والوصاية والرهن ^{العتاق}
والدين والبراءة والكمالة والحوالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجوه ^{الثلث}
وإن كان الاختلاف في فعل ملحوظ بقول وهو القرض فهو كالطلاق
ويحوزه ^{من} الباع ادعى أنه رهن عند هذا أو بآ أو غصبه منه فشهد
الشهود بذلك وقالوا يا نا لا نعرف الثوب قبلت شهادتهم وبيان ^{الثوب}
إلى الناصب والمرتهن وعن محمد بن فرج لو شهد وأبكر حطة ولم يصفوها

قبلت شهادة ثم لم يثبت الجواهر رجل وكذا رجلا في خصومة ثم عر له قشده
في تلك الحادثة لا تقبل لانه صار خصما هكذا ذكر وهذا على وجهين اما اذا
وكل بالخصومة في دار ثم عر له ثم شهد في تلك الحادثة فان كانت خاصمة
لا تقبل شهادته لانه خصم وان لم يكن خاصم فكذا عند ابي يوسف راج
لانه صار خصما بنفس التوكيل وصح اقواره في كل موضع وعندهما تقبلا
لم يصير خصما لم يخاصمه من كشف الغوامض وهذا بناء على ان عند
ابي يوسف راج بمجرد قبول الوكالة يصير خصما خاصم او لم يخاصم وعند
يقول الوكالة لا يصير خصما من الزيادة والاث وصار خصما بدعوى
الوكالة في نزع عده فلا يصح شاهد اهل من التمس خاف في الفتاوى
العباسية ولو اقام الوكيل بينة على الوكالة فقبل ان يزكي الشهود اقام
البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة
ومتبثت الوكالة منا بقا عليه ويصير وكلا في جميع اهل البلدة اذا كانت
الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية او الو^{الدة}
فقبل ان يزكي اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم يزك بينة
. لو كانت الوصاية بطلت بينة الحق من الذخيرة يجب ان يعلم
بان قول الواحد حجة في المعاملات استحبانا اذا كانت عدلا ولا لنا
فيما قال ثم ان محمد ارج شرط في هذه المسئلة ان يكون صاحب اليد
مسلم اعدلا والعدالة شرط اما الا سلام ليس بشرط فان قول الذ^{مي}
اذا كانت عدلا حجة في المعاملات والحاكم الشهيد ذكر في المختصر العدالة

ولم يذكروا الاسلام وتبين بما ذكره الحاكم ان ذكروا الاسلام من محمد ^{رح}
 اتفاقا لا ان يكون شرطا وان كان الذي في يده الجارية فاستعا
 لا تثبت اياها معاملات معه بنفس الخبر بل يتحرى في ذلك فان وقع
 تحريره على انه صادق حله الشرع منه وان وقع تحريره على انه كاذب
 لا يحرله ان يشتريها منه وان لم يكن له رأي يبقى ما كان على ما كان
 في الديارات فان كان الذي يخبر بنجاسة الماء ذميا لا تثبت نجاسة
 الماء بقوله ^{رح} فرق بين الذي وبين الفاسق من وجهين احدهما
 ان الفاسق اوجب التحريم وفي الذي لم يوجب التحريم ^{رح} من البراءة
 واما الاسلام فليس بشرط لشبوت الصدق لان الكفر لا ينافي الصدق
 فكان الكفر في هذا الباب يوجب شبهة يجب بهاردها الخبر لان الباب
 باب الدين والكا فرساع لما يهدم الدين فيصير متهما في باب الدين
 فنثبت بالكفر شبهة زائدة لانقصان حال بمنزلة الاب فيما يشهد
 لولده ^{رح} من المحيط ولو ادعى الدين وشهد احد الشاهدين
 ان للمدعي على هذا المدعى عليه هذا المال وشهد الآخر على امر
 المدعى عليه بهذا المال تقبل هذه الشهادة ^{رح} ومنه في الفصل
 الحادي والعشرين من الشهادات وفي نوادر ابن سماعه عن
 محمد ^{رح} اذا شهد شاهدان على رجل انه اقران لهذا المدعى عليه
 الف درهم وشهد الاخر انه اقران هذا المدعى او دعه الف درهم
 قال هذا جائز ومعنى المسئلة ان المدعي يدعي عليه الف درهم ^{رح}

مطلقاً من غير أن يتعرض بسبب فاعل إذا ادعى أحد السببين فقد كذب
 أحد شاهدين فلا تقبل شهادتهما : من الفصول الاستثنائية وذكر
 القاضي الإمام جلال الدين سراج في سببها إذا ادعى الدين على رجل
 وشهد الشهود على إقرار المدعى عليه بالمال قبل شهادتهم وتكون
 إقامة البينة على الإقرار كإقامة البينة على السبب الموجب ومراعاة
 في فوائد والدي وافق شيخ الإسلام برهان الدين بعدم قبول البينة
 فيها إذا ادعى الدين وإقام البينة على إقرار المدعى عليه . من شرح
 أدب القاضي للخصاف وذكر في شهادات العدة ولو شهد عند القاضي
 وقالاً شهد أن فلاناً مات أجراً بذلك من يشق برهاناً شهادتهما
 وهو الأصح والخصاف يجوز ذلك أيضاً من الغياثية إذا شهد الرجل
 على منسب لم يدركه فالشهادة جائزة قال أصحابنا جميعاً راجح خمس مسائل
 في أربع يصح تحمل الشهادة فيها بالتسامع بالإجماع أحد لها النسب والثاني الموت
 والثالث الكا ح والرابع القضاء . وفي الخامس اختلفوا وهو الولادة إذا
 أخبر عدلان أنها ولادة فذلك يكفي عند أبي يوسف ومحمد سراج . الأيراني
 انهما لو شهدا عند القاضي كان للقاضي أن يقضي بشهادتهما والقضاء
 فوق الشهادة فلا يجوز الشهادة بأخبارهما أولى وعلى قول أبي حنيفة
 سراج التحمل الشهادة على الولادة ما لم يسمع من جماعة لا يتصور نواطهم
 على الكذب : وانفعيه أبو بكر الأسكاف سراج يعني بقولهما وهو اختيار
 نعم الدين النسي سراج . منه قال محمد سراج لا يسعه أن يشهد على نفسه حتى

يلقي من أهل بلدة مرجلين عند ليث ويشهدان عنده على نفسه قال المختص
 راجح في شرح هذا الكتاب وهو الصحيح **من السراجية** لو شهد أو قال هذا
 مدك هذا المدعي لا نأمر أيما يتصرف تصرف الملاك لم تقبل بخلاف ما لو
 فيها سمع لشهادة بالشبهة لم يعاين لكنه أشهر عندنا **فصل** **من الثانية** في
 فمن لا تقبل شهادته للثبوت **فصل** **من الثانية** في
 فشهدا ان المتوفي اخذ من هذا المدعي مائة مائة درهم ولم يعلمكم
 وبنات الدارهم قالوا ان علم الشاهدان انه كان في الصورة **فصل** **من الثانية**
 ثم يشهدان مقدار ما يتفق عندهم فيها من الدارهم قالوا وينبغي ان
 يعلموا بجودتها لاحتمال انها يكون موهبة فاذا علموا جازت شهادتهم
 من الظهيرة من القسيه تزوجها ثلثا سمع الشهود صوتها ولم يروا **فصل** **من الثانية**
 ان كانت في البيت وحدها تقبل والا فلا وكذا في التوكيل وعن محمد
 ابن مقاتل اذا سمع الرجل صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد عند
 اثبات انها فلانة بنت فلان لا يجوز ان يشهد عليها اطلق الجواب اطلاقا
 وكانت القسيه ابو الليث راجح يقول اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب
 وشهد عندها اثبات انها فلانة لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد على
 اقرارها ما لم يسمعها **فصل** **من الثانية** في حادثة لا تقبل شهادته
 استحسننا حتى يثبت حاله بعد الاسلام ولو كانت هذا النص في عدل
 فاسلم ثم شهد تقبل شهادته من غير ان يسأل عنه **فصل** **من الثانية**

الفقيه ابو الليث راج اذا سمعوا صوت امرأة من وراء الحجاب وراؤ
 شخصاً وشهد عندهم رجلاً عدلان انها فلانة جازا لهم ان يشهدوا
 على اقرارها وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها لا يحل لهم ان
 يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه الى الليث راج وذكره هو في
 الفتاوى عن نصر بن يحيى ان ابنا لمحمد بن الحسن راج وجل على ابني سليمان
 المرحاقي فسأله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كانت ابو حنيفة
 يقول لا يجوز له ان يشهد عليها حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وكان
 ابو يوسف وابو بكر الاسكاف راج يقولان يجوز اذا شهد عنده عد
 لها فلانة وعليه الفتوى من الخلاصة وهو يشترط رؤية وجهها
 واختلف المشايخ راج فيه منهم من لم يشترط واليه مال الامام خواهر زاده
 راج ومنهم من شرط ذلك ويشترط ان يشهد عنده عدلان انها
 فلانة واليه مال الشيخ الامام الاجل الاستاذ وفي التوازل يشترط
 وجهها من الفتاوى واذا لم يروا شخصها لا يجوز له ان يشهد عليها
 من الكبرى سمع صوت امرأة من وراء الحجاب وراؤ شخصاً واقربت
 وشهد عنده اثنان انها فلانة جازا ان يشهد على اقرارها واذا لم يروا
 شخصها لا يجوز له ان يشهد عليها هذا اختيار الفقيه الى الليث راج
 من الفصول اذا شهد واعلى تزويج الاب ولم يشهد واعلى قبول
 من يكون القبول اليه قبل لان النكاح معاوضة فتكون الشهادة
 على الايجاب شهادة على القبول وكذا لو شهد احدهما كذا

این مرد را این زن را و شاهد الآخر که این زن خوشتن ^{بین} بین مرد و او
 آید و یثبت النکاح و کذا فی البیع اذا شهد احدهما انه باع منه هذا
 العبد و شهد الآخران هذا اشترى منه هذا العبد و تكونت
 الشهادة على الشراء و شهادة على البیع . ^{من} من الخائنة و عن ابی القاسم
 سرح اذا ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكرت الورثة ^{لها} لکها
 و كان الشاهد يولي تزويجها قال يشهد على النکاح ولا يذكر العقد عن
 نفسه . و ^{من} من الشهادة الباطلة شهادة الانسان على ^{نفسه} نفسه
 من السراجيه لو ردت لوق او كفر او صغر و شهد بعد تر و ^{هذا} هذا
 انوار ض تبطل . ^{من} من الخائنة و لو ان كافرين شهدا على كافر بعد
 فلما توجه القضاء اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان مكانهما فان القاضی
 امرهما باعادة الشهادة و لا يعد لهما بعد الا سلام و يكفى بالعدالة
 السابقة . ^{من} من القنية و لو عرف امرأة بعينها و نعت كلامها فاقربت عنده
 یا من و ساء الحجاب فعرفها بصوتها و اخبرت نساء كن عندها
 انها فلانة و وثقت بذلك لكنه لم يرها فله ان يشهد بذلك هو المختار
 و لو لم يعرف بصوتها و وثق به ليس له ان يشهد . ^{من} من عدة ^{المفتي} المفتي
 سرح اذا اشترى عبدین ثم اعتقهما و شهدا على البائع باستيفاء ثمنهما
 تقبل . ^{من} من القنية امیر کبیر ادعی فشهد له بیج هو حجته او سرائی ^{هـ}
 تفناه او سرائی فامناه ؛ و سرائی عجه لا تقبل شهادته . ^{من} من ^{مت} المتنية قاضی
 الدینة على انسان بقوله او فعل في مكان في بين فاقام ^{الملك} الملك

عليه بينة انه لم يكن في ذلك الزمان فذهب من التهاثير فلا تقبل ^{من المحيط}
من كتاب الشهادات في الفصل السابع عشر في التهاثير كالبينة لا تكون
حجة شرعية من التهاثير فمن جملة ذلك ما ذكر ابن سماعه عن ابي
يوسف راجح في شاهدين شهدا على رجل يقول او فعل يلزمه ذلك
اجارة او كتابة او بيع او قرض او قصاص او مال او طلاق او عتاق
في موضع وصفاه او في يوم سميته فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن
في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم في موضع الذي وصفاه لم يعمل منه
البينة على ذلك لان هذه البينة في غير موضعها وكانت ساقطة ^{بما} يان ان
الشرع شرع البينة للاثبات لا للنفي لانه شرعا في جانب المدعي والمدعي
يحتاج الى اثبات الحق ولا تكون حجة في موضع النفي مسئلتنا هذه موضع
النفي ولا تكون حجة فيها لا يلام على ما قلنا اذا شهد وان هذا وارثه
لا وارث له غيره حيث تقبل شهادته وهذه شهادة على نفي وارث
آخر لانا نقول المقصود من هذا النفي اثبات جميع المال له وكانت هذه
شهادة على اثبات المقصود وكذا للكل بينة قامت على ان فلانا لم يفعل
لم يفعل لم يقر به فهذا كله من التهاثير لانها قامت على النفي ^{من} من الفصول
ولو ادعت الطلاق وشهدوا على اقراره بالطلاق او شهد احدها
بالطلاق والاخر على اقراره بالطلاق ^{من} من التناخانية ولو شهد
احدها انه قال لها انت طالق وشهد الاخر انه اقر انه طلقها واختلعا
في المكاتب او في الزمان جازت شهادتهما ^{من} من التناخانية اذا

شَهِدَ أَحَدُ الْبَيْنَيْنِ أَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ وَاحِدَةً وَالْآخَرَ أَنَّهُ طَلَّقَهَا
يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاحِدَةً أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً فِي رَمَضَانَ
وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي شَوَّالٍ تَقْبَلُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ مِنْ الذَّخِيرَةِ إِذَا
شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ بِالْفَرْسِ أَوْ عَلَى الْأَمَةِ إِذَا طَلَّقَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ
وَالْآخَرَ أَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى يَدْعِي عَلَى السُّودِ
لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا أَصْلًا لِأَنَّهُ ادَّعَى أَقْلَ الْمَالِينِ فَصَاهُ مَكْذُوبٌ بِأَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ
الَّذِي شَهِدَ بِالْبَيْضِ فَلَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُمَا إِلَّا أَنْ يُوَفَّقَ الْمُدْعَى فَيَقُولَ
كَأَنِّي عَلَيْهِ بَيْضٌ كَمَا شَهِدَ بِهِ هَذَا الشَّاهِدُ إِلَّا أَنِّي أَبْرَأُ عَنْ صِفَةِ الْخَمِيسِ
وَعَلِمَ بِهِ ذَلِكَ الشَّاهِدُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ هَذَا الشَّاهِدُ فَإِذَا وَفَّقَ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا عَلَى السُّودِ لِأَنَّهُ نَزَلَ التَّكْذِيبُ وَإِذَا كَانَ يَدْعِي
الْبَيْضَ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا عَلَى السُّودِ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْأَقْلِ لَفْظًا وَمَعْنًى لَمْ
يُخْتَلَفْ فِي مَكْذُوبِ أَحَدِهِمَا فَلَا يَدْعِي مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ عَلَى مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ
الْحُكْمُ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ فِي الْجَنْسِ الْوَاحِدِ إِذَا اتَّفَقَا عَلَى قَدَرٍ أَوْ وَصْفٍ وَاجْتِنَابِ
فِيمَا نَزَلَ عَلَى ذَلِكَ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا نِيْمًا اتَّفَقَا عَلَيْهِ أَنْ ادَّعَى الْمُدْعَى أَقْلَهُمَا
لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُمَا أَصْلًا كَمَا ذَكَرْنَا مَا إِذَا اخْتَلَفَ الْجَنْسُ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا
إِنْ اخْتَلَفَا كَيْفَ وَاخْتَلَفَ بَأَنَ شَهِدَ أَحَدُهُمَا مِثْلًا عَلَى كَرِّ حَنْطَةٍ وَالْآخَرُ عَلَى كُشْعِيرٍ
لَا أَنَّ الشَّعِيرَ غَيْرَ الْحَنْطَةِ فَلَمْ يَفْقُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ أَمَّا بَأَنَ عَلَى الْحَنْطَةِ شَهِدَ
وَاحِدٌ وَعَلَى الشَّعِيرِ كَذَلِكَ لَا يَقْبَلُ شَهِدَ الْفَرْدُ فِي مَوْضِعٍ مَالَهُ مِنَ الْقِسْمَةِ ادَّعَى
مَا يَدْعِيهِمْ وَقَالَ بِالْفَارِسِيَّةِ بَعْضُ سِيمِ رَأْسِهِ وَبَعْضُ غُطْرِي وَكَوْنُهُ أَنْ

نرصد غطري في كواي وادع لجانب اكر برقرار كواي وبتد بر غطري في بشنود
 ادعي انه دفع اليه ثلثا من القتل بضاعة قيمتها كذا افشكه بثلاثة مئة الف
 بضاعة ولكن قالوا لا ندري قيمتها فان كان بعد ليت قبل شهادتهما ويجبر
 المدعي عليه على بيان قيمتها وان جاؤا بعد ها و قالوا قيمتها كذا تسمع لجواز
 ظهورها لهم بالعكس ^{من التماس} خاتبة وفي قاضي شمس الاسلام الاخرة ^{هذه}
 امرأة ادعت ان مهرها الف غطرية وشهد الشهود لها بالف عدلية
 مهرها ان القاضي يقضي بشهادة الشهود يعني بالعدليات ولو ادعي
 على آخر انه قبض مئة مائة البعض غطري في والبعض عدلي والشهود ^{شهد}
 يقبض مائة غطرية قال الشيخ الاسلام ان شهد و ايا البعض لا يقبل
 شهادتهم وان شهد واعلى اقراره يا لقب قبل اذا ادعي على آخر نقرة
 جيدة موزونة بوزن معلوم وشهد الشهود بانقرة بذلت الون ^ن
 ولم يذكر واصفة الجودة في شهادتهم ولا صفة الرداءة فالقاضي يقبل
 شهادتهم ويقضي بالقرة الردية بذلت الون هكذا يعني بعض
 مشايخنا روح ^{عن} المحيط وحكي عن الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني
 روح انه قال الناس لا يخلون عن ارتكاب الصغائر ولا يخلون عزائبا ^ن
 ما هو ماذون به في الشرع فيعتبر في ذلك الغالب يريد به في حق
 الصغائر فان كانت غالب حاله انه يأتي بما هو ماذون به في الشرع و
 يحتسرن عما لا يحل في الشرع من الصغائر كانت جائزا للشهادة بعد ان ^{كان}
 يحتسرن عن كل الكبار وان كانت غالب حاله انه لا يحتسرن عن الصغائر

لا يكون جائزاً المشاهدة وان كانت ياقي بالماذوث به شرعاً من النواز
 ومسل أبو بكر عن العدل قال من لا يطعن عليه في بطن ولا فوج ولا عقل
 كيف يشهد به من الظهيرة ومن اتهم بشرب الخمر في بيته لا تبطل عدل^{ته}
 وان كانت شرب الخمر كبيرة وانما تبطل ذلك بان يخرج سكراناً يسخر به الصبا^ن
 لان مثله لا يحتتر عن الكذب من الناس خائفة فاذا كان الصلاح
 ويجتنب الكبار ولا يؤذي مسلماً ولا معاهداً ولا يكون كسبه من حرام
 فهو عدل فاذا كانت كذلك في زمانهم فما ظنك في زماننا به ومنه قال
 القاضي اذا سأل من الشاهد فوقف على ان فيه كبيرة من الكبار^{ما}
 او عدل الله تعالى فيها الناس ردت شهادته وان لم يقف على ذلك
 ولكن وقف على مساويه ومحاسنه فالعبرة للغلبة ان كانت مساويه
 اكثر لا تقبل شهادته وان كانت محاسنه اكثر قبلت شهادته شاهدان
 شهدا عند القاضي والحاكم يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر
 فوكاه المعروف بالعدالة قال نصير لا تقبل تعديله وعن ابي بكر البخاري
 ثلاثة شهد واعند الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعده
 الاثنتان قالوا يجوز تعدل^{يلهما} اياه في شهادة اخرى ولا يجوز تعدل^{يلهما}
 في هذه الشهادة وانه يوافق بقول نصير مرجح وبريقتي من الهداية
 قال ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك لان الفسوق^{ما}
 لا يدخل تحت الحكم لان له الدفع بالتوبة فلا يتحقق الا لزام لان فيه
 هتكت السر والستر واجب والا شاعده حرام من اليتيم وسئل القاضي

الامام علي السعدي سرح عن الشهود اذا شهد واعلى الله اراهم ولم
 يبينوا انها عدلية ام غطارفية هل تقبل شهادتهم فقال لا لا تقبل له
 لو كانت في البلد نقد معروف هل ينصرف شهادتهم الى ذلك
 النقذ فقال نعم لا تقبل له لو شهد واعلى الله اراهم المعروفة في البلد
 ولم يبينوا انها ردية ام جيار هل تقبل شهادتهم فقال نعم ويجب الاقل
 من الغيبة شهد واعلى الله اراهم ولم يبينوا انها عدلية ام غطارفية
 لا تقبل ولو كانت في البلد نقد معروف ينصرف شهادتهم اليه وتقبل
 وان لم يبينوا انها ردية ام جيار ويجب الاقل من الطهيرة رجل
 غصب جارية فجاء المصوب منه بالشهود فشهد وان المدعى عليه
 غصب منه جارية لا قال في الاصل تقبل الشهادة ويجلس المدعى عليه
 حتى يجيء بها وان جاء المشهود عليه بجارية ان اتفق الغاصب والمصوب
 منه انها جارية المصوب منه يقضى بها للمصوب منه فان انكر الغاصب
 ان تكون هذه الجارية جارية المدعى لا يقضى بها للمصوب منه ما
 لم يعد البينة الا اول انما قبلت من غير بيان الصفة في حق الجير لا في
 حق القضاء وقال الفقيه ابو بكر الاعمش سرح تاويل هذه اذا شهد
 الشهود على اقرار الغاصب اما اذا شهد واعلى الله اراهم لا تقبل
 شهادتهم قال عامة المشايخ سرح تقبل الشهادة على فعل الغاصب وان
 لم يصفوا الجارية ولم يذكروا قيمتها في حق الجير لا في حق القضاء
 فان قال الغاصب ماتت ثلاث الجارية او قال بعتهن ولا اقدر على ردها

ان صدقه المعصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة لقضائه
 له بالقيمة وانت كذبه المعصوب منه يحبس الغاصب حتى
 ينقضي زمان يقع عند القاضي انه يحجز عن ردّها وكذا في
 دعوى الوديعة والشهادة عليها وبعض مشائخنا راجعوا
 لا تقبل هذه البيّنة في فصل الوديعة اصلا بدون بيان
 الصفة والقيمة والجنس وتقبل في فصل الغصب ^{من شرح}
 الجامع الكبير اصل الباب ان الشهود اذا شهدوا على شيء
 واتفق الشاهد ان فيها هو المقصود تقبل وان اختلفا فيها
 وراء ذلك وان اختلفا فيها هو المقصود لا تقبل وان اتفقا
 فيها وراء ذلك والمقصود في الشهادة ما هو المدعى والمقضي
 به ^{من كشف الغوامض} واذا ثبت ان الموافقة شرط كانت
 المخالفة مانعة القبول فبعد ذلك نقول ان كانت المخالفة
 بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل الشهادة وذلك نحو ان
 شهد احدهما على الهبة والاخر على العطية وهذا لان نفس
 اللفظ غير مقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ^{صار}
 اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضر المخالفة
 فيما سواه ^{من شرح المجمع} والاصل ان من كان خالصا لله تعالى
 من الحدود يبطل بالتقادم ^{منه ايضا} واختلف في حد التقادم
 ففي الجامع اشار الى ستة اشهر لقوله بعد حين وكذا اشار الطحاوي ^{شرح}

وأبو حنيفة سرح فوض ذلك إلى رأي الإمام في كل عصر وعن
 محمد سرح التقدير بشهر لأن ما دونه عاجل وهو سرح وإية عن أبي
 حنيفة سرح وأبي يوسف سرح وهو الأصح من الكافي وعن
 محمد سرح أنه قد سرح بشهر لأن ما دونه عاجل كما في اليمن وهو ^{وإية}
 عن أبي حنيفة سرح وأبي يوسف سرح وهو الأصح من الكافي والمرد
 باتفاقهما لقطا أن يطابق لفظيهما على أفادة المعنى بطريق الوضع
 لا بطريق التضمن من السراجية التقادم مفوض إلى رأي الإمام
 من الكافي ولم يقدر في ذلك أبو حنيفة سرح وفوضه إلى رأي القاضى
 في كل عصر من الطحاوي في كل موضع يسقط الحد بال شبهة لا تقبل فيه
 إلا شهادة الرجال العدول ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال
 ولا الشهادة على الشهادة ولا يكتب القاضي إلى القضاة والذي
 يسقط بشبهته الحد والقصاص في النفس وفيما دون
 النفس إلا في السرقة فإنه يقبل ذلك كله في حق المال ولا يقبل في حق
 القطع من الكافي والأصل أن الشهادة على الحد والخاصة به ^{تأ}
 تبطل بتقادم العمد عندنا وعند الشافعي سرح لا تبطل من المضمرات
 والتقادم لا يوقت عند أبي حنيفة سرح بل يفوض ذلك إلى رأي الإمام وسرح
 الحسن عنه سنة وقال أبو يوسف ومحمد سرح شهر من التهذيب ولو
 شهد برأيا متقادم أو سرقة لا تقبل وأبو حنيفة سرح لم يوقت في التقادم ^{وقيل}
 يقدر سنة وقيل ستة أشهر وقيل شهر وهو قولهما من الجواهر في الباب الثاني

الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم العهد من غير عذر من
 الاداء فتصح سواء كانت قبل الدخول او بعد الدخول وليس ذلك
 كالشهادة في الحد ودلان هناك يحتمل للدرأ وهما يحتاجان للاشبا
 فهما في طرفي النقيض وسياتي في الباب السادس ^{منه} وفي
 الباب السادس اما الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم ^{العهد}
 فقد حكينا في الباب الثاني عن شيخنا جمال الدين البردوي ^{رح}
 انه تقبل ووافقه في ذلك الامام فخر الدين محمد بن محمود السجزي
 وسألت قاضي القضاة السعيد شيخ الاسلام القاضي محمد عن هذه
 المسئلة فقال لا تسمع لعير ورثهم فسقة وامكان الحر على الحد
 والضمنية ثم سأله ان المسئلة هل هي مروية قال اختلاف المشايخ
 راج فيه بناء على مسائل الاصل موجود وذلك في النوازل مسئلة
 يؤيد قول القاضي وهوان شاهدين شهدا على رجل انه طلق
 امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقال انه اشهدنا عليه قبل المرض
 الا انه قال اكتمنا فكتمنا لا تقبل شهادتهما لانهما اقررا على انفسهما ^{لنفي}
 لان الكتمان فسق والقاسق لا قول له والشيخ الامام فخر الدين
 محمد ابن محمود لما افق انه تقبل ذكرت له هذه المسئلة ^{رح}
 عليه فقال انما لا تقبل في هذه المسئلة بسبب الكتمان لا لاجل ^{خير}
 فلا يروى علي الزما ^{رح} من الطهيريته الامام لفيلسأما هلال شوال
 وحده ليس له ان يخرج الى المصلى ولا ان يأمر الناس بالخروج

لأنه تمكّن الشبهة من التهمة وأما شهادة الفاسق أن تحرى القاضى
المصدق في شهادة تدّعى بالبراءة من الحادى وفى الجامع الأصغر
شهد اثنان على طلاق امرأة أو عتاق أمة وقال كان ذلك عام
أول قال أبو القاسم إن كانا عدلين جازت شهادتهما ولا يؤمن
تأخيرهما عن أداء شهادتهما من القنية لا تسقط عدالة الشا^{هد}
في تأخير شهادة الاعتاق إذا كان وحده ويعلم أنه لا يلتفت إلى
قوله وحده وأن علم أنه إن أخبر القاضى وحده يحول بينهما ينسحق
بالتأخير من المحيط ادعى المديون اتصال الدين وشهد والده
بالبراءة تقبل لاحتمال حصول البراءة بالاستيلاء من الذخيرة في
كتاب الشهادات فى الفصل الخ مس في شهادة الانسان على
نفسه أو صفة من صفاته الوكيل بالنكاح إذا شهد بأشياء النكاح
الذى بأشياء لا تقبل شهادة لأنه شهد على فعل نفسه ولو شهد على
أبنا منكوحة فلان تقبل وكذا للوكيل بالخلع إذا شهد بأشياء الخلع
الذى بأشياء لا تقبل وكذا للوكيل بالبيع والد لا لأن إذا شهد
وقال نحن بعنا هذا الشيء من فلان لا تقبل شهادتهما من الخلاء^{صة}
وشهادة الوكيلين بالبيع والد لا لين لو قال نحن بعنا هذا الشيء
لا تقبل وكذا الوكيلان بالنكاح والخلع إذا شهدا بأشياء ذلك النكاح
أو ذلك الخلع لا تقبل أما إذا شهدا أنه ملكت المشرقية أو منكوحة
تقبل من الناطق وإن أقام المدعى عليه البينة على ابتداء

الملت او على وقت اقدم من وقت المدعي فيكون اولى بينة في
 قولهم جميعا من الصغرى شهد احد هما بنفسه او شهد الآخر على
 شهادته او مثل شهادته لا تقبل بالاجماع اما اذا شهد بمثل شهادته
 كذالك عند الخصاف روح وعند عامة مشائخنا روح تقبل ثم اختار
 الجواني روح ان الشاهد اذا كان نحيلا لا يقبل منه الاجمال وان
 كان اعرجيا يقبل بشرط ان يكون بحال لو استفسر يمكنه البيان
 لولا حشمة مجلس القاضي واختار المستعصي روح ان القاضي اذا
 احتسب بئمة لا يقبل الاجمال وان لم يحسب يقبل ويرى فتى من العيا
 لو قال اشهد مثل شهادته صاحبي لا تقبل ما لم يقصر قال شمس الاسلام
 الا ورجدي روح تقبل اذا قال لهذا المدعي على هذا المدعي عليه
 ويرى فتى من التمار خانية شهادته اهل الذمة بعضهم على البعض مقبولة
 وفي التجريد اذا كانوا عدولا في دينهم من السراجية الذي
 اذا سكر لا تقبل شهادته من الكبرى نصرا في شهد في حادثه
 فتتركته الى ان يركى بالامانة في دينه ولسانه ويده ويكون مع ذلك
 صاحب يقظة من الصيرفية شهادته الجند فلا مير لا تقبل قال وهذا
 اذا كانوا يمحصون وان كانوا لا يمحصون تقبل وحده الاحصاء مائة
 وما دونه وما زاد عليه فهو لا يمحصون من التمار خانية واهل
 القرية اذا شهدوا على حق لهذه القرية ان كانوا اما لا يمحصون تقبل
 الا فلا وايضا منه ولوا اموالهم بعينة انه عبده واعتقدوا قاء

رجل بينة انه عبده قضي بينة العتق وكذلك لو اقام بينة ان فلانا
 ربوه هو يملكه واقام رجل بينة انه عبده قضي بينة العتق بتركها لو اقام
 المولى بنفسه بينة انه عبده يجره واقام الآخر بينة انه عبده يقضي
 بينة المولى ^{من ملقى} اليها قال ابو حنيفة وابو يوسف راج اذا قال
 القاضي قد قضيت على هذا بالرجم فارجموه او بالضرب فاضربوه ^{سبع}
 ان يفعلوا وان لم يعاينوا الشهادة ولا بسبب وجوب الرجم وعند محمد
 راج انه لا يسعهم ذلك الا ان يعاينوا اداء الشهادة او بسبب الوجوب
 ومشايخ ما وراء النهر اخذوا بهذه الرواية قالوا ما احسن هذا لان
 القضاة قد فسدوا في زماننا فلا يؤتمنون ^{من المصنف} واستحسن مشايخنا
 راج رواية محمد راج واخذوا به لفساد في القضاة والاصل ان خبر الواحد
 يحتمل الصدق والكذب فلا تقبل ^{من الظهير} روى ابن سماعة عن
 محمد راج انه قال هذا اذا كانت القاضى فقيها عدلا اما اذا كانت فقيها
 غير عدل او كانت عدلا غير فقيه لا يسعهم ان يرجعوه حتى يعاينوا اداء
 الشهادة ^{من المستحق} من الذخيرة استحق حمار من يدي رجل بخارا وقبض
 المستحق عليه السجل ووجد بالثمن بمرقند وقد مره الى قاضي حصة بمرقند واراد الرجوع
 عليه بالثمن واظهر سجلا في بخارا فتر البائع بالبيع ولكن انكر الاستحقاق وكون
 السجل قاضي بخارا فقام المستحق عليه البينة ان هذا السجل قاضي بخارا لا يجوز لقاضي
 بمرقند ان يعمل به ويقضي للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي
 بخارا قاضي على المستحق عليه بالحمار الذي اشتراه من هذا البائع واخرج ^{من}

المسخوف عليه وهذا لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد عليه ^{من}
 مختصرا الجا مع الكبير ولو سمع رجل ان قاضيا يقول لرجل قضيت لك بكذا
 على هذا الرجل جاز لهما اداء الشهادة وان لم يشهد القاضي لان القضاء
 حجة ملزمة كالقرار فاذا سمع المجتأ طلقت لهما الشهادة ولو سمعا من
 القاضي في غير البلد الذي هو قاضٍ فيها لم تقبل وان اشهدهما
 على ذلك لان قوله حجة في مجلس القضاء خاصة دون غيره ففي غير ذلك
 الموضع يكون شهادة على قول نفسه ^{من القيمة} وسئل ايضا عن القاضي
 اذ ارشده شهودا اني قد حكمت لفلان على فلان بكذا او لم يحضر والمجلس
 حين حكم ولا يعلمون حكمه لكن اشهد هم بانني قد حكمت لفلان ^{بكذا} على فلان
 فلو شهد واعند قاضي آخر هل تقبل شهادتهم فقال علي ابن احمد ررح
 هذا اشهاد باطل فلا عبرة به قال ابو حامد ررح الجواب كذا ^{للك} ^{والخصم}
 شرط القضاء ^{بما} قال ررض وان شرط الا شهادة ^{من} الذخيرة ولو
 سمعا قاضيا يقول لرجل قضيت عليك لهذا الرجل بكذا او سمع لهما ان
 يشهدا على قضائه بذلك وان لم يقل لهما القاضي اشهدا على قضائي
 بذلك ^{من القيمة} شهد الشاهد ان ان هذا المحدث وكان ملك
 اب المدعي مات ونزكه مبراثا له فساله القاضي انه الان في يده
 بحق ام بغير حق فقال لا ادري تقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليوم
 نورا واحتياطا لا حقيقة وكذا لو قال الشاهد بالفارسية انهم ^{معلوم}
 بوركتم ^{بسم الله} خرج الحاكم عن المحكمة ثم اشهد على حكمه يصح اشهاد

. فنعكس حكم اشهد القاضي شهودا اني قد حكمت فلان على فلان بكذا فهو
 اشهاد باطل لا عبرة به والحضور شرط في كتيب الشهادة في قبالة باقر والمقر
 ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقر به مال القمار قال شاهد بالخيار ان شاء
 شهد وان شاء لم يشهد اقرا ان ضيعته كذا املت فلان وامتنع الشهود
 عن الشهادة لعدم علمهم بمجدودها فعر فهم المدعي حدودها فلم
 ان يشهد واذا كانت الضيعة معروفة مشهورة لم ومنه وعن
 شرف الائمة الاسفندري رح لا تقبل شهادة اهل الرعية لو كمل
 الرعية وللشحنة وللرئيس وللعا مل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا
 شهادة المزارع لم من القنية شارب خمر يستحي ويرتدع اذا
 نرجر فللقاضي ان يقبل شهادة اذا كانت ذامرة وتحرى في مقابلة
 فوجده صادقا فكاح حضره رجلا ثم اخبر احدهما جماعة ان فلانا
 تزوج فلانة باذن وليها ثم الآن يجحد هذا الشاهد يجوز للسامع
 ان يشهد واعلى ذلك امتدت الخصومة سنين ومع المدعي
 وابن عم نجا صمان له مع المدعي عليه ثم شهد له في هذه الحادثة
 بعد هذه الخصومة لا تقبل شهادتهما من اتهم بامرأة رجل حتى
 اخذ منه الشحنة ما لا يهذ السبب ثم شهد نرج المرأة مع اخيه
 على ذلك الرجل لا تقبل اقام شاهد بين بلفظ مختلف ولم يسمع القاض
 ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل اخ واخت ادعيا
 ارضا وشهد نرجها ورجل آخر ثرة شهادتهما في حق الاخت والاخ

فإن الشهادة متى رُدَّ بعضها يردُّ كلها ^{في سروضه} وفي سروضه القضاة إذا ^{شهد} ^{تفاق} لمن لا تجوز له الشهادة وغيره لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة بالاختلاف في حق الآخر فقبل بطلان وقيل لا يبطل تركوب المحرم لا يمنع قبول الشهادة في شرح ادب القاضي للشهيد حسام الأئمة أسباب المخرج كثيرة منها تركوب محرم الهند لأنه مخاطر بنفسه ودينه في سكنى دار الحرب ويكثر سوادهم وعدوهم لأجل المال ومثله لا يبالي بشهادة الزور ^{يتركب} خطئه في القبالة ولا يتذكر أقرار المقر ولا الحادثة لا يشهد إذا لم يجد ^{شاهد} غيره ويتقن أنه هذا خطئه يشهد على أقرار المقر بما فيه ^{من الخلاصة} ^{من الخلاصة} شهد أحدهما أنها جارية فيه وشهد الآخر أنها كانت جارية يتقبل ^{من الصغرى} من الصغرى ادعى ملكت دار فشهد له أحد الشاهدين أنها له وأقال ملكه وشهد الآخر أنه كان له أو كانت ملكه تقبل هذه الشهادة ^{من شرح الطحاوي} من شرح الطحاوي وينبغي أن يكون الكاتب من أهل الشهادة لأنه ربما يحتاج إلى شهادة ^{من الذخيرة} من الذخيرة وقد قال بعض مشايخنا شرح أن شهادة الصكاكين لا تقبل والصحيح أنه تقبل شهادة ثمة إذا كان ^{لب} حالهم الصلاح ^{من المحيط} من المحيط وشهادة الأجير المشترك لصاحبه مقبولة وشهادة الأجير الواحد لصاحبه لا تقبل استحسننا سواء كان أجير مياومة أو مشاهرة أو مساهنة ^{في كفاية الأصل} وفي كفاية الأصل لا تجوز شهادة الأجير لاستأذنه ^{في كتاب الدييات} وفي كتاب الدييات تجوز شهادة الأجير لاستأذنه والمراد من المذكور في الدييات الأجير المشترك والقياس أن تقبل شهادة

اجير الواحد ايضا لانه عدل شهيد لغيره من كل وجه فقط قياسا
 على الاجير المشترك وقياسا على شهادة الاستاذ لاجير فقط فانها تقبل
 وان كان اجير خاص لده ولا شئت انه شهيد لغيره من كل وجه
 لانه ليس فيما شهد لاملثا ولا حق ولا شبهة ملكت ولا شبهة
 لسبب اتصال النافع من الكبرى ذكر الصدر الشهيد روح
 ان شهادة الاجير الواحد لا استاذ لا تقبل سواء كان في تجارته
 او في شئ اخر هو الصحيح من العتابة وتجاوز شهادة المودع بأمر
 المودع انه عبد فلان ويبرأ بالدفع اليه ولا تجوز اذا شهد ان
 المودع باعها من فلان وكذا العارية ولو شهد المودع ان المودع
 اعحق الوديعة او دبره او كاتبه تجوز لانه لا يقبل الملك وكذا
 مستاجرا لجد شهد بذلك ذكره في النوادر من عمدة المفتي
 رحمه الله لا شهد والي تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت
 والمرأة قبلت والشهود سمعوا ولم يروا شخصها ان كانت هي
 وحدها فيه جاز لزوالمجهالة وان كانت معها اخرى لم يجز لقمن
 المجهالة وكذلك في توكيلها اذا سمعوا صوتها ولم يروا شخصها
 كتاب الوكالة
 من الصغرى اذا قال هذا وكيل في كل شئ فهو وكيل بالحفظ استحسانا
 والقياس ان لا يصير وكلا اصلا لان هذا وكيل مجعول وجبه
 الاستحسان ان الوكالة تنبئ عن الحفظ كما قال الله تعالى وهو

شَيْءٌ وَكَيْلٌ أَيْ حَفِيفٌ فَلَوْ نَرَادُ وَقَالَ هَذَا وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٌ أَمْرُهُ
 وَكَيْلِي فِي الْحَفِظِ وَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَتَقَاضِي دِيُونِهِ وَحَقُوقِهِ وَالْهَبَةِ
 وَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فَوَّضَ التَّصَرُّفَ إِلَيْهِ عَامًّا فَصَارَ كَمَا
 لَوْ قَالَ مَا صَنَعْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ فِيمَلِكَتْ جَمِيعُ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ
 مِنَ الْخَاصَّةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ وَكَيْلًا بِحَفِظِ الْمَالِ
 لِأَنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ
 وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٌ أَمْرٌ يَصِيرُ وَكَيْلًا فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الْمَالِيَةِ كَالْبَيْعِ
 وَالشِّرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَآخِلَفُوا فِي الْأَعْتَاقِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَقْفِ
 قَالَ بَعْضُهُمْ مَلَّتْ ذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَ التَّجْمِيمِ قوله وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ
 إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ بِسَابِقَةِ الْكَلَامِ وَمَنْحُوهُ بِهِ اخْتِذَ الْفَقِيهَ أَبُو الْبَلَيْثِ رَحِمَهُ
 وَفِيهِ وَفِي فَتَاوَى أَبِي جَعْفَرٍ رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ وَكَلَّتْكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي أَقْبَلَتْ
 مَقَامَ نَفْسِي لَا تَكُونُ الْوَكَالَةُ عَامَّةً وَلَوْ قَالَ وَكَلَّتْكَ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ الَّتِي يَجُوزُ
 فِيهَا التَّوَكُّلُ كَانَتْ الْوَكَالَةُ عَامَّةً يَتَنَبَّهُ فِي الْبَيِّنَاتِ وَالْأَلْفَحَةِ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ
 إِذَا لَمْ تَكُنْ عَامَّةً يَنْظُرَانِ كَانَ أَمْرُ الرَّجُلِ مُخْتَلِفًا لَيْسَتْ لَهُ صِنَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ فَالْوَكَالَةُ
 بَاطِلَةٌ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ تَاجِرًا تَجَارَةً مَعْرُوفَةً تَتَصَرَّفُ الْوَكَالَةُ إِلَيْهِ لَمْ يَنْبَغِ
 الْخُلَاصَةُ فِي الرُّوضَةِ رَجُلٌ قَالَ لِأَخِي فَوَّضْتُ أَمْرَ مَالِي إِلَيْكَ يَصِيرُ كَيْلًا
 فِي حَفِظِ مَالِهِ وَلَوْ قَالَ فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا بَاطِلٌ وَقَالَ
 بَعْضُهُمْ هَذَا أَوَّلُ سَوَاءٍ وَيَصِيرُ وَكَيْلًا بِالْحَفِظِ قوله مِنَ الْقَنِيَةِ قوله قَبِيحٌ
 وَكُلُّهُ بَيْعٌ مَتَاعُهُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَيْعِدْ فَقَالَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَبَشْمُهُ فَبَاعَهُ بَشْمُهُ

تحقير فله الرد به يقتضى ^{من} المختارات اذا سلط الراهن المرتهن او رجلا
 على بيع المرهون فله ان يبيعه بغير محضر الورثة ^{من} الكنفان وكل
 المرتهن او العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح فان شرطت في
 عقد الرهن لم يتغير بغيره او بموت الراهن والمرتهن وللوكيل ببيعه
 بغيبة الورثة ^{من} الصغرى الوكيل بالديون اذا حضر خصما فاقرب بالتوكيل
 وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين
 لا تقبل ^{من} الخانية رجل وكل رجل يقبض ديونه من فلان والخصومة فيها
 واحضر الوكيل المديون فاقرب المديون بالوكالة وانكر الدين فاقام الوكيل
 البيعة على الدين لا تقبل بيئته ^{من} التمس الخانية وفي الوجه الرابع وهو
 ما اذا اقر بالوكالة ومحمد الدين لا يؤمر بتسليم المال الى الوكيل ايضا فان قال
 الوكيل انا اقيم البيعة على هذا الحق فالتقاضي لا يقبل ذلك منه ^{من} وفي
 الذخيرة ولا يكون وكيله باثبات الحق الا بيعة شهدت له على الوكالة
 او يحضر الموكل فيؤكد ^{من} وان اقام البيعة على الوكالة وقضى القاضي
 بوكالته بالبيعة الا ان تقبل منه البيعة على المال ^{من} ومنه ولا تقبل شهادة
 الولد لابي بالوكالة وتقبل عليه اذا جحد ولو اقام الوكيل بيعة على الوكالة
 فقبل ان يزكي الشهود اقام البيعة على الحق على الحریم تسمع ويقضى به
 اذا تركت بيعة الوكالة وتثبت الوكالة سابقا عليه ويصير وكيله في حق
 جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة ^{من} الميمنة وسئل علي ابن ابي
 عن امرأة لها قطعة ارض موروثه معلومة معينة وكلت رجلا وكيلا

مطلقاً بان يبيعها فباعها من رجل واتخذ فيها المشتري عمارته ثم مات المشتري
فباع الوصي ثلث الارض والعمارة باضعاف الثلث الاول ثم ان المرأة
الموكلة ادعت فساد العقد الاول وقالت فيه غيب فاحش هل تسمع دعواها
فقال البيع لا يقر لوجود الغيب الفاحش ولا تسمع الدعوى ليدوس ثلثها
ابو حامد فقال لا يسمع قولها قال وهذا الجواب على قول ابي حنيفة ^{رح}
يستقيم فاما عند هما فانه يتقيد الجواز بثمن المثل فاذا باعها الوكيل ^{جس} بغيب
لم يصح فصح دعواها ^{رح} من المحيط ولو كانت بالدين كغير قال ابو يوسف
للكيل ان يقبض من الكيل ومن الذي يتبرع بقضاء الدين من الكيل
والاصل خلا فالمجد ^{رح} من الثانية رجل وكل رجلان لخصومة كل واحد
فاحضر الوكيل رجلا يدعي عليه مالا لموكله فاقرا المدعي عليه بوكالة المدعي
فقال الوكيل انا اقيم البينة على الوكالة ليكون حجة لي على غيره فان القا ^{صحي}
يقبل بينته ويجعله وكيلاً مع المقر ومع غيره رجل وكل رجلان يقض ديونه
من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل المديون فاقرا المديون بالوكالة
وانكر الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا تقبل بينته لان البينة على الدين
لا تقبل الا من خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصماً الا ^{صحي}
ان المديون لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة بالبينة مخافة
ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بينته وان كانت البينة قائمة
على المقر ^{رح} من الصغرى الوكيل بالمديون اذا حضر خصماً فاقرا بالتوكيل ^{انكر}
الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين ^{لا يقبل}

من المحيط الرابع ان يوكله بالخصومة جائز الاقرار عليه وفي هذا الوجه
يصير وكلا بالخصومة والاقرار جميعا حتى لو اقر صرح اقراره على الموكل عندنا
خلافا للشافعي صرح ويجب ان يعلم بان التوكيل بالاقرار صحيح عندنا ذكر محمد
المسئلة في باب الوكالة في المصالح وصورة ما ذكرتم ان المشتري اذا وكل
رجلا ليصالح عن العيب فاقرا الوكيل ان الموكل ابطال العيب لم يجز اقراره
ولو وكله بالاقرار فاقرا جاز فلم يجعل بنفس التوكيل بالاقرار اقرارا حتى شرط
اقرار الوكيل للزوم حيث قال فاقرا جاز بها قالوا لا توجد لهذه المسئلة
رواية الا في ذلك الباب حكى عن الشيخ الامام الزاهد احمد الطواو^{بسي}
صرح ان كان يقول معنى التوكيل بالاقرار ان يقول للوكيل وكلت ان يخالف^{هم}
وتدب عني فاذا رأيت مذمة تلحقني بالانكار واستصوبت الاقرار
فاقر علي فاني قد اجرت ذلك من الصغرى اذا وكله وكالة معلقة
بالشرط ثم عزل قبل وجود الشرط عند محمد صرح يبيع وبه اخذ نصير وعند^{الهي}
يوسف صرح لا يبيع وبه اخذ ابن سلمة وبقوله محمد ونصير صرح يفتي فيه وفي
وكالة شرح الطحاوي اذا وكله وكالة غير جاثية الرجوع عنه ثم اراد ان
عزله ان كان ذلك في الطلاق والعاق لا يملك عزله وان كان
ذلك في البيع والشراء والاجارة يبيع العزل وقال بعض مشايخنا^{هم}
ما نقول له ان يعزله في الفداء وكما يريد في غيرها وابنه مسطور في
لو قال وقت التوكيل فاعزمت فادت ويبي وكافة مستنبلة ثم عزله
عزل لكنه يارب ويكذب به بانه معلقة فموقال له ذلك وتكلم به

وقلت لك كلما عزلتك فانك وكيلي فقد عزلتك عن ذلك كله من
الوكالة المطلقة والوكالة المتعلقة بالشرط فانما ينزل عن ذلك ولا ^{يكون}
وكيلا بعد ذلك الا بتوكيل جديد. وذكر القاضي الامام شمس الامة
محمود ابن عبد العزيز الا ورجندي سراج وقال وكان والدي ^{رح}
يقول ينبغي ان يقول عزلتك عن الوكالة المنقذة ورجعت عن الوكا ^{لة}
المنقذة. قال استاذنا سراج اذا اراد ان يقول ذلك ينبغي ان يقدم
قوله عزلتك عن الوكالة المتعلقة ثم يقول وعزلتك عن الوكالة المنقذة
هكذا ذكر الفقيه ابو جعفر سراج. من السراجية الوكيل بالخصومة اذا
عزل قبل ان يخاصم وشهد للموكل جازما. من شرح الطحاوي وان لم ^{يكن}
يخاصم حتى عزل ثم شهد قبل شهادته. من الصغرى قال اخذ عبيدي
فبعه وبعه بالنقد فله ان يبيعه نسيئة وكذا لو قال له بعه وبع من
فلان فله ان يبيعه من غيره ويكون ذلك الكلا مشورة. اذا
وكله ان يبيع عبده من فلان فباعه من غيره لم يجوز. من الحانية
وكذا لو قال بعه وبع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال
بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز. ومنه اذا وكله وكالة غير
جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان يعزله ان كانت ذلك في الطلاق
والعتاق لا يملك عزله الا يبرئ انه لو جعل امر عبده في العتاق
الى رجل بعينه ليعتق عبده متى شاء او جعل امر امرأة الى رجل
ليطلقها متى شاء او قال اعتق عبيدي اذا شئت او طلق امرأتي اذا

شئت لا يملك العزل كذا أهملنا لانه لما قال وكلمت غير جارية الرجوع
 الحق حكم هذا بحكم الامر وان كان ذلك في البيع والشراء والابارة
 يصح العزل ^١ وقال بعض مشايخنا شرح كذا نقول له في الفصول كلها
 وليس فيها راية مسطورة كذا في شرح الطحاوي والابانة ^٢
 من الفصول والوكيل بالخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك ^٣
 لان اليقين لرجاء النكول فاما الوكيل فنائب عن الموكل الموكل
 لواقريص وكذا من قام مقامه ^٤ من القنية باع الوصي عبدا
 فادعى المشتري عيبا ولا يثبت له يحلف الوصي على البتات والوكيل ^٥
 العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهرا بخلاف الوكيل ^٦
 التهديب ثم في كل عقد بمبادلة يمكن نقل ما ثبت به الى الغير كالبيع و
 الابارة ونحوهما فحقوقه تتعلق بالوكيل لا بالموكل كالتسليم والتسليم ^٧
 عند الاستحقاق والرد بالعيب ونحوها وما لم يكن بمبادلة كالحبة والود ^٨
 والعارية والرهن والامانة والاقتراض والشركة والمضاربة ^٩
 تتعلق بالموكل بالوكيل كالرجوع في الحبة واسترداد الوديعة وغيره ^{١٠}
 كان اتماما للعقود كالقبض والتسليم في الحبة والرهن والاقتراض فانه
 يجوز من الوكيل ايضا ^{١١} من الحصر وصحة التوكيل بالخصومة بلا رضا الخصم
 معدومة التوكيل بغير رضا الخصم لا يصح وقالوا هو قول ابن الجليلي ^{١٢}
 من الترسيع وعليه الفتوى وقال بعض المتأخرين ان احسن القاضي
 تعنت الخصم في اثابة التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل عليه وان ^{١٣}

القاضى من الموكل الاضراء لصاحبه بالتوكيل لا يقبل منه التوكيل الا بتراض
 صاحبه واليه ماله شمس الائمة السخسي والخلواني والا وخرجت يروح
 ثم ما ذكر من عدم الصحة عنه رواية كتاب المشقة والصحح ان التوكيل
 بغير رضا الخصم صحح عنه ايضا الا انه غير لازم ثم نقول هذه المسئلة
 على ثلثة اوجه في وجه يلزم التوكيل بغير رضا الخصم عند هم جميعا وهو في
 مسائل عشرة ^١ - احدىها اذا كان الموكل غائبا مسيرة ثلثة ايام ^٢ والثا^{نية}
 اذا كان الموكل مريضا واضح ما قيل في المرض ما لا يمكنه الحضور بالمشي على
 قدميه بنفسه ^٣ والثالثة اذا كانت حاضرا ولكنه يريد السفر طالبا كان
 او مطلوبا ^٤ والرابعة الحيض ^٥ والخامسة القاس اذا كان القاضى يقضي
 في المسجد وكانت طالبة او مطلوبة ولم يؤخر الطالب الى ان يخرج القاضى
 من المسجد ^٦ والسادسة اذا كان الموكل مجبوسا في سجن الوالى ولا يمكن
 للقاضى ان يخرج من السجن حتى يتاحم يقبل التوكيل عندهم ^٧ والسابعة
 اذا كانت الموكلة امرأة مخدرة وهي التي لم تخاطب الرجال بكرا كانت او
 يلزم توكيلها عندهم على ما عليه الفتوى ^٨ والثامنة اذا علم القاضى ان
 الموكل عاجز عن بيان النسوة بنفسه يقبل منه التوكيل ^٩ والتاسعة اذا
 كان الموكل حاضرا في مجلس القضاء مع الوكيل ^{١٠} والعاشرة اذا كان التوكيل
 سميا لا قصد ياحي وهو ^{١١} بعد توكيل طاعيل واقام بينة انه عبده اشتاء
 من ذى المال ما لفت وروى هم ونقد الثمن واقام صاحب اليد بينة^{١٢}
^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

وصدق ذاك اليك فيما اقر له يا امرأتنا طيب ذاك اليد فاعلم ان العبد الى الامكنة
ثم يقضي بالعبد المدعى الشراء على المقر له وصار العاقب عند حضرته
بمنزلة الوكيل بالخصومة من ذى اليد وكذا التوكيل بالتقاضي جائز
اذا كان ضمنيا من غير رضا الخصم وفي وجه لا يلزم التوكيل عند هم
وهو ما اذا وكل بالخصومة واستثنى الاقرار كما هو الرسم في زماننا ان
يوكل على وجه لا يجوز اقراره على الموكل ولا صلحه ولا تعديل شهوده شهدا
عليه صح هذا التوكيل والخصم ان لا يرضى بهذا التوكيل عند هم اذا كان
لا يجوز اقراره على الموكل وفي الثالث خلاف وهو ما عدا هذه الصورة
والوضع والشراف والطالب والمطلوب والرجل والمرأة سواء كان
تقسيم آخر عرف من قبل الخصومة وفيه احتراز عن القصاص والقبض
والتقاضي فتقول الوكيل بغير رضا الخصم على ثلاثة اوجه غير جائز اتفاقا
وهو استيفاء القصاص عند غيبة الموكل وجائز اتفاقا وهو في القبض
التقاضي وفي الثالث خلاف وهو في الخصومة والمراد من الخصومة
فيما سوى القصاص اذا الخصومة في القصاص بغير رضا الخصم لا يجوز
اتفاقا من المتفق للمرأة المستورة التوكيل بلا رضا الخصم وذات اليد
من الجوه الوكيل اذا باع والموكل غاصر تكون له العمد على الوكيل وعلى
الموكل قال العمد من اخذ منه الثمن لا من باع العقد هكذا
افاد وهو الصحيح من الاقوال من الصعوبة لو كمل ما دام حيا وان كان
غائبا لا تنتقل الحقوق الى الموكل في آخره وبعد خواهر زاده سرح ذكره في

فيحتل به مقتضى ما ذكره المصنف في شرح ان الوكيل بابيع اذا مات عن الموكل
 فالحقوق تنتقل الى وصيه دون الموكل ولو مات ولم يوص برفع الولاية
 الى القاضي لينصب وصيا وهو قول بعض مشائخنا شرح وقال بعضهم
 تنتقل الى موكله ومنه الوكيل ما دام حيا وان كانت غائبا لا تنتقل الحقوق
 الى الموكل من استعاق في فاما الحقوق في التصرفات التي تقبل الحكم
 والفصل عن العقد فيقع للوكيل فيكون الوكيل اصيلا في حق الحقوق دون
 الحكم من المهادية واذا وكل الراهن المرتهن او العدل او غيرها
 ببيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة لانه توكل ببيع ماله وان
 شرطت في عقد الرهن فليس للرهن ان يعزل الوكيل وان عزله لم
 لانها لا شرطت في ضمن عقد الرهن صار وصفا من اوصافه وحقا
 من حقوقه من الكثر فان وكل المرتهن او العدل او غيرها ببيع
 عند حلول الاجل صح فان شرطت في عقد الرهن لم ينزل بعزله وبموت الراهن
 والمرتهن وللوكيل ان يبيعه بغيبة ورثته من شرح ادب القاضي
 للخصاف فان احضر رجلا فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه بذلك
 مقرا وجاحدا له فان القاضي لا يسمع من شهود الوكيل على الوكالة ^{ينفذ}
 له الوكالة لان البينة قامت على خصم حاضر فتقبل من الصغير ولو ادعى
 انه وكيل فلان في قبض هذه العين فاقرا الذي في يده العين بالوكالة
 فله ان يمنع عن الدفع بخلاف ما لو كانت دينا فانه اذا اقر بالوكالة
 والدين ليس له ان يمنع عن الدفع ثم في العين اذا اقر وامنع عن

الدفع فاقام المدعي البينة على الوكالة الصالحة وان كانت يقيمها على ما
من الفصول الاستروشي رجل وكل رجل لا يبيع عين من اعيان ماله
فاراد الوكيل ان يثبت الوكالة بالبيع عند القاضي بحيث لو جاء الموكل
انكر لا يلتفت الى انكاره فله وجهان احدهما ان يسلم الوكيل العين الى
ثم يدعي انه وكيل من ماله بالقبض والبيع فسلم اي فيقول ذواليد
لا علم لي بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيله بالقبض والبيع فيسمع القاضي
ذلك منه ويأمره بالتسليم اليه فيبيعه لمعت الكثر ومن عقد منهم
وهو يعقله يجيزه الولي او يفسخه وان اتلفوا شيئا ضمنوا من الزيادة
العتابية اما الوكيل بالخصومة لا يصير خصما ما لم يخاصم لانه التوكيل اقامته
فعل غيره مقام فعل نفسه بطريق الاستعانة فمالم يخاصم لا يقوم مقامه
ولا يصير خصما اذا عرفنا هذا فنقول وان خاصم فلانا في الف درهم
للموكل وقد وكله بالخصومة مع فلان بكل حق له قبله بحضرة القاضي ثم عن
فان شهد بذلك الالف لا تقبل لانه صار خصما فيه حيث خاصمه فيه
وان شهد بما لا آخر تقبل لانه لم يخاصم في مال آخر فلم يكن خصما به
من كشف الغوامض في كتاب الوكالة الاصل ان الامين متى اقربا
سلطان من جهة غيره يصدق في ذلك وبصيرة الثابت ما قرره
لانه ثبت بالبينة ومتى اقربا لم يكن مسلطا عليه لا يصدق في
الحانية من رجل قدم رجلا الى القاضي فقال ان فلان بون فلان
على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة به في كل حق له

وأقام البيّنة على ذلكت جملة قال ابو حنيفة سرح لا قبل البيّنة على
 المال حتى يتيم البيّنة على الوكالة وأن أقام البيّنة على الوكالة و
 الدين جملة يقضي بالوكالة ويعيد البيّنة على الدين وقال محمد
 سرح اذا أقام البيّنة على الكج جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى إعادة البيّنة
 على الدين وقول ابي يوسف سرح مضطرب ظاهر قوله انه تقبل
 البيّنة على الكل لان القاضي يقضي بالوكالة او لا ثم يقضي بالمال ولا يحتاج
 الى إعادة البيّنة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء لا في
 البيّنة وهذا استحسن وعنه ابي حنيفة سرح انه قال اخذ في هذا ما فيها
 لظهور وجه القياس فان البيّنة على المال لا تقبل الا من خصم وهو كما
 اشترى شيئا فوجد به عيبا فاراد ان يردّه لا تقبل البيّنة على الشراء
 ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد سرح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس
 والقوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا أقام البيّنة على الدين
 والوصاية جملة والوارث اذا أقام البيّنة على النسب وموت المورث
 والدين عند ابي حنيفة سرح يشترط اثبات الخصومة او لا ثم تقبل^{البيّنة}
 على الحق من المحيط ولو وكله بالخصومة مع فلان في هذه الدار
 فوكل فلان سرحلا بالخصومة كان لوكيل المدي ان يخاصم وكيل فلان كما
 كانت له ان يخاصم فلان من الفصول القاضي اذا اذن على وكيل الغائب
 او على وصي الميت يقضي على الغائب وعلى الميت ولا يقضي على الوكيل
 والوصي ويكتب السجل انه قضى على الميت او على الغائب بمحمد وكيله

او وصيته من المنتهي اقام شاهداً على الوكيل والثاني على الموكل او
 الوارث والمورث او الوكيلين جازاً من المحيط واذا وكل رجل بطلب
 دين له على رجل ثم ان المطلوب مات فان الوكيل على وكالته يتقاضى
 ذلك من مال الميت ولا ينزل حكم الموت المطلوب لان الوكيل انما
 ينزل حكمه بزوال ولاية الموكل بسبب من الاسباب او يقول للماموس
 هنا ولاية الموكل وهي لم ينزل والماموس به لم يتعب لان الماموس به ما في ذمته
 المديون مما يقبضه الوكيل وبعد ما مات المديون فالوكيل يملك ما في
 ذمته بما يقبضه فبقيت الوكالة كما كانت وان مات الموكل خرج الوكيل
 عن الوكالة علم به او لم يعلم بزوال ولاية الموكل قبل حصول المقصود به من
 الخاتمة الوكيل بالتمريض ليس له ان يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني
 بحضرة الاول جازاً من الصغير ولو قال ادفع الى ابني او ابنتك او غلاماً
 او غلامك يا تيني فهذا وكيل فان ضاع من مال الطالب به من الخلال
 والوكيل يقبض الدين ليس له ان يقبل الحوالة به ومنه ايضا يجوز
 التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم ولا ينزل هذا التوكيل
 بموت المطلوب اما ينزل بموت الطالب به من تحفة فقهاء ومنها
 الوكالة بقبض الدين يكون صحيحاً لحاجة صاحبه الى قبض الوكيل لغيره
 عن قبض ديونه بنفسه كلها واذا قبض الوكيل برضى المديون وصلاً
 المقبوض ملكا لصاحب الدين فبكون امانة في يد الوكيل ويكون حكمه
 حكم المودع به من الغياشة لوقوله ما صنعت من شيء فهو جائز يملك

المحالة بالاجماع من الهدية في كتاب البيوع اذا وكل وكيل ببيع عينا غدا
 صاير وكلا غدا وفيها بعد لانه لما صار وكلا لا يعزل بمضي الغد ولا يصل
 ان تعليق الوكالة بالخطر يجوز والعزل بالخطر لا يجوز لان التوكيل اطلاق
 فاشبه اطلاق والعاقبة من الفصول والوكيل لا يطالب بتسليم الثمن
 قبل القبض من المشتري من كثر العجائب الوكيل يقبض الدين اذا حضر
 خصما فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة
 البينة على الدين لا تقبل مسألة اذا اقر المطلوب بالدين وانكر الوكالة
 فقال الوكيل للمفاتيح خلفه بالله ما تعلم ان الطالب وكلني ذلك فقال ابو
 سرح لا يمين عليه وقالوا الحسن سرح يحلف من الخافي سرح وكل سرح لا
 يقبض كالحق له والمقصود فيه جائز امره فان يدخر فيه الديون والودائع
 والعواري وكل حق يملكه الميراث سوى النفقة من الخافية ذكر شمس
 السرخسي سرح ان الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة في قولهم فلا تقع هذه
 الاقالة ومنه ايضا واما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الامام شمس لائمة
 السيد خسي والشيخ الامام المعروف بخواهر تراوده سرح انه لا يملك الا
 من السراجية الوكيل بالشراء يملك الاقالة خلافا لابي يوسف سرح
 من اوقات الحسامية او كذا ما يملك الاقالة عند ابي حنيفة
 ومحمد سرح ولدا في البرهنة في دويقة والنسبة من في لا يملك
 بولس باختموه في العينة والبيع و... سرح من سرح على
 ... بولس بولس بولس ... من نفسه او من غيره

توكيله ولو كان له الوكيل بأمر أو نفسه عن الدين مع توكيله ولا يقتصر
على المجلس من الثانية ولو أقبل الوكيل ببيع تحت إقالته عندهما ولو
ضامنا لثمن وعلى قول أبي يوسف سرح بالاقالة يصير الوكيل مشترى
لنفسه من القنية وإن باقالة الوكيل بالبيع يسقط الثمن من المشتري
عندهما ويلزم المبيع للوكيل وعند أبي يوسف سرح لا يسقط الثمن من
المشتري أصلاً قال في العصامي ولو باع الوكيل ثم أقبل القبض وبعد
جيب أو بغير عيب لزمه دون الأمر من المراجعي إذا تقدم رجل إلى
القاضي فادعى أن فلان ابن فلان وكله بقبض دينه الذي على فلان هذا
واحضره إلى القاضي معه فأن صدقه الغريم في الدين والوكالة فالتفت
بجبره على الدافع إليه من القنية التوكيل بالاقرار بيع عند أبي حنيفة
سرح ومحمد سرح حتى يواخذ الموكل بأقرار الوكيل وعند أبي يوسف ومن سرح
لا يبيع ويخرج بالاقرار عن الوكالة من ائتمه وسئل أيضاً رجل
وكلوكيلاً بأحياء الموات له فأحيا الوكيل أهول الوكيل كما في التوكيل في الأخطأ
والاحتشاش أم يقع للموكل كما في سائر التصرفات من البيع والإجارة
فقال إن أذن الإمام الموكل بالأحياء يقع له والأفلام من ائتمه في كتاب
الاستحسان من القنية وكل من جلا بأحياء الموات لها أحياء فهو للموكل
إن أذن الإمام في الأحياء من الكافي وإن وكلوكيلاً بالخصومة فاقول
على موكله عند القاضي مع إقراره عليه ولا يبيع إقراره عند غير القاضي
عند أبي حنيفة ومحمد سرح استحساناً إلا أنه يخرج عن الوكالة وقال أبو

سراج يصح الراسه عليه وان اقر في غير مجلسه ^{في غير مجلسه} من تخرج
 الجميع ولو اقر على موكله في مجلس الحاكم اعتبرناه ^{بما} قال عليه وسراج اذا
 اقر الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس القضاة ^{ينفذ} على موكله وقال
 من فرسج لا ينفذ وهو قول الشافعي سراج ^{من} حاشية الكثر اذا اقر
 بشيء ثم تكلف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة ^{من} من شرح الطحاوي
 الاصل في كتاب الوكالة ان كل ما كانت ^{ان} يفعل بنفسه من العقود
 بولاية نفسه كان له ان يوكل فيه غيره ^{من} من الحاوي في نوادر
 ابن سمان فان كان دين المشتري على الموكل لا يصير قصاصا ^{ليس}
 للموكل مطالبة المشتري بالتمن ^{من} من التمار خاتمة الوجدان الثاني اذا
 اخرج الرسول الكلام مخرج الوكالة بان اضاف القرض والرهن
 الى نفسه فقال لذلت الرجل اقرضني عشرة دراهم ^{ار} اقرضني هذا
 الثوب ففعل الرجل فان الرسول يصير مستقرضا لنفسه حتى لم يكن
 للامران يأخذ الدراهم من يده ويصير ضامنا للثوب الذي ^{في}
 الى المقرض فان هلك الثوب في يد المقرض فصاحب الثوب
 بالخيار ان شاء ضمن الرسول وان شاء ضمن القابض ^{وفي} وفي الذخيرة
 ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالعام
 بلغت ^{بهم} فان ضمن الرسول جاز الرهن وسقط دين المقرض
 وان ضمن المقرض يرجع المقرض على الرسول بدينه وبقية الثوب
 من الخ نية الوكيل بقض الدين اذا قال قبضت ورفعت الى الموكل

لا يجوز له قوله لا نأخذ ما يطلب به في إيصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله
 من القبول في فصل الامانات وكل من جلا يقبض دينه على من جلا
 وهو لا يبرأ منك الوكيل ولو وكله يقبض وديعة فقال الذي كان في
 يده قد دفعها الى الموكل او الى وكيله فالقول قوله وهو مصدق في
 براءة نفسه ولو وكله يقبض وديعة او عارية فمات الموكل فقد خرج
 الوكيل من الوكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حيوة ودفعها الى
 الموكل لم يصدق على ذلك وتبقى المسئلة من بعد ان شاء الله تعالى
 وان مات المطلب فلو قبل على وكالته في تعاضي ذلك من مال الميت
 ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة فان قال قد كنت قبضت في حيوة
 الموكل ودفعتها اليه لم يصدق على ذلك لانه اخبر عما لا يملك انشاء
 متبهما في اقراره وقد انزل جملة الموكل من النية الوكالة في اثبات
 الدام من جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول ابي حنيفة راج وقال ابو يوسف
 راج لا نقبل وقول محمد راج مضطرب

كما نـ

من الهداية واذا كان الصبي في يد رجل وهو يعبر عن نفسه فقال انا
 حر قال قول قوله لا في يد نفسه ولو قال انا عبد للذي في يده لا نأخذ بانه
 لا يد له حيث اقر بالرق وان كان لا يعبر عن نفسه فهو عبد للذي
 في يده لانه لا يد له على نفسه لما كان لا يعبر عنها وهو بمنزلة متاع
 بخلاف ما اذا كان يعبر ولو كبر فادعى الحر به لا يكون القول قوله لانه

٣١
 ظهر المبيع عليه في حال صفائه من الجاني فلو كبر وادعى الحرية لا يقبل قوله
 لأنه ظهر الرق عليه في حال صفائه فلا ينتقض إلا موانئ جيب ظاهر بلا حجة
 من الكافي وشرح المذهب أنه لا يثبت له على نفسه فيظهر عليه ذلك في
 فإن قلت الرق ضرر فلا يقبل إقرار الصبي به بل قلنا ثبوته بدعوى ذي اليد
 لأب فراسه وباقراره اندفع المعارض بل من الذخيرة عبد ادعى أنه حر
 الأصل في موضع لم يسبق منه الإقرار بالرق وقضى القاضى بحريته لما ان القول
 في ذلك قوله فالمشتري لا يرجع على بائعه بالثمن عند بعض المشايخ مخرج
 وعند بعضهم يرجع والخلاف في هذه المسئلة نظير الخلاف في المسئلة
 المتقدمة والبينة للمشتري في ذلك حتى يرجع على البائع بالثمن إن كان
 يدعى المشتري على العبد الرق ويقول أقربني بالرق ويقيم البينة ثم يقيم العبد
 البينة على أنه حر الأصل فيرجع المشتري ح بالثمن على أنه حر الأصل
 من الخانية والصحح أنه إذا لم يسبق منها ما يكون إقراراً بالرق كان حون
 قولها في دعوى الحرية والمشتري أن يرجع على البائع بالثمن بقولها
 من الذخيرة قال محمد مخرج في دعوى الأصل وإذا اختلف جلا في عبد
 واحد منهما يقول هو عبيدي وهو في يدها فإن كان العبد صغيراً لا
 عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك ما لم يقيم البينة ولكن
 يجعل في أيديهما واحد ٧١ أن الصغير الذي لا يعبر عن نفسه والبهيمة
 سواء ولو كانت في أيديهما بهيمة وكل واحد منهما يدعى أنهما له فالقاضي
 لا يعطي لأحد منهما ٧٢ لأنك لم تعرف الملك فيها لواحد منهما ما لم

انما هي لا يقضي بها الا بالبيّنة ولكن يجعله في ايدى بهما لانه عرف بهما
 عليه كذا هذا وان كان الغلام كبيرا تكلم او صغيرا يعبر عن نفسه فقال انا
 حر فاقول قوله ولا يقضى القاضي لصاحب شيء لا بالملك ولا باليد ما لم يقم
 البيّنة على ذلك ولو قال انا عبد احد هما لم يصدق وهو عبد هي لانه
 لا اثر بالرق فقد ثبتت يد هما عليه حقيقة وحكما لان يد الحر ثبتت على
 الرق متى فهو بقوله انا عبد احد هما يريد ابطال اليد الثابتة عليه لاحد
 حقيقة وحكم فاقول قد راعى عليه بخلاف ما اذا قال انا حر الاصل لانه ان ثبتت
 اليد على نفسه فاليد لا تثبت للحر على الحر فان القول قوله انا بخلافه
 وكذا لك اذا كانت العبد في يد سراج فاقرا انه للآخر لم يصدق والقول
 قول صاحب اليد ثم شرط في الكتاب ان يكون الغلام كبيرا يكلم وربما
 يقول في بعض النسخ اذا كان يعبر عن نفسه واما بشرط ان يكلم ويعقل
 ما بقوله فاذا كانت بهذه الصفة يرجع الى قوله واذا كانت العبد في
 يد سراج وهو لا يعبر عن نفسه قال صاحب اليد انه عبيدي ما قوله
 قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق ولا يجزى
 لانه انما يملك جرم القضاء به والله اعلم وكذا لك اذا قال انا لقيط ^{فصل}
 كموهات هو فان اقام ذواليد بيّنة انه عبده واقام العبد بيّنة انه
 حر لا ريب في العبد ^{اول} من الجواهر سراج قال لعبده من راي فرقة
 بيني وبينك من المحيط جارية في يد سراج ادعت انها حرة
 لا صرة مدعت انها اقربت بالرق وادعت ذواليد انها اقربت بالرق

ان القول قول الجارية ويقضى بحريتها من الابانة اصة في يد هليل
 بك ادعت انها حرة فقامت البينة على ذلك فالتاخي يضعها على
 يد عدا حتى يسأل عن الشهود ومنه ايضا فان القاخي يأمره بالا
 يها من الذخيرة قالوا قد ذكر محمد سرح في كتاب الولاء اذا شهد
 لشهود ان هذا امر الاصل الكافي به من الخلاصة عبد في يد رجل اقام
 واليد البينة انه عبد و اقام العلام البينة انه حر الاصل فبينة العلام
 ولي من الفصول ثم اعلم بان الاصل في داسر الاسلام حريته فمن
 دعي انه حر الاصل فالقول قوله لا نه تمسك بالاصل وعن هذا قلنا ان
 رجلا يدعي انه حر الاصل وانه شاهدان لا تقبل بينته لان القول
 قوله فلا حاجة الى ابينة لكن اذا ادعى افسان الرق عليه و اقام ابينة
 فالآن تقبل بينته على حرية الاصل دفعا لبينة الرق له من الذي منيرة ورث
 محض من بعض ابلد ان في دعوى حرية الاصل كان المكتوب فيه ادعى
 رجل محضره جل انه حر الاصل وان هذا الرجل يستعبد به بغير حق و اقام
 البينة على حريته فقد قيل هذه البينة لا تكفي بسماع البينة لانه اذا لم يسبق
 منه اقرار بالرق لانصا ولا لالة كانت القول قوله في حرية الاصل فكيف
 تسمع بينته في عتية والحرية ثابتة بقوله وقيل تسمع هذه البينة ولكن لا ثبات
 الحرية بل لا استقامت اليها من العبد واهل خواسان يكتبون دعوى المولى الرق
 على مملوكه وانما البينة بذلك ثم يكتبون دعوى المملوك الحرية و اقام البينة
 عليه وهو اشبه واقرب الى الصواب ومنه ايضا فان قيل في قوله انا حر

ينبغي ان يكون القول قول ذي اليد لان العبد في يد ذي اليد من حيث
 الحقيقة وقول الانسان مما في يده مقبول الا يرى انه لو كان في يده ثوب
 او دابة لا يقبل قوله في انه غلام وطريقه ما ذكرنا قلنا نعم العبد في يد ذي
 اليد حقيقة الا اننا نعلم بيقين ان يده على العبد حادثة لان يد المملوك على
 الآدمي تكون حادثة لا محالة لان الاصل في الآدمي الحرية وانها تنفي يد الغير
 فيكون القول قول من كان اليد له في الاصل لا قول من كان في يده للمحال كقول
 عرفناه في يد رجل ثم رأينا في يدي رجل آخر وتنازعنا فيه كان القول
 لمن كان اليد في الاصل له لا قول من له اليد في الحال لاننا يقينا بحديث يده
 لنا هنا من العتبية في كتاب الدعوى ولو لم يكن العبد معروفا بالرق
 فالقول قوله في دعوى حرة الاصل الا اذا اقام ذوا اليد بينة من الفضول
 ذكر الامام رشيد الدين شرح في فتاواه في الباب التاسع العبد اذا انتقل
 لبيع لا يقبل قوله اني حر الاصل بدون البينة وتفسير الانقياد لبيع ان ينقل
 للتسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يابى وسكت اما استكوت
 عند البيع لا يكون انقياد لان البيع لا يقوم به بل يوجد بالعقد وقد ذكرنا
 في احكام استكوت ان العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع
 انا حر لا يقبل بدون البينة من الطهيرية رجل اشترى جارية ثم باعها
 وتزوجها الايدي الاربعة ثم ادعت الجارية انها حرة الاصل فرد صاحبها
 على بائعها بقولها وقبل البائع منه ثم قبل الثالث وابى الاول ان يقبلها من
 الثاني فهذا على وجهين ان كانت تدعى انعتق له ان لا تقبل لان العتق

من

اليوم

من

بقولها وان كانت تدعي حرية الاصل فالمسئلة على قسمين ان انتقادت
 البيع بان بيعت وسلمت الى المشتري وهي ساكنة غير مضطرة ولا مكرهه
 لا يقبل قولها لانها اذا انتقادت البيع فقد اقرت بالرق فلا تثبت حرية
 الاصل بقولها وان كانت غير منقادة للبيع ليس له ان لا يقبل لان القول
 قولها في دعوى حرية الاصل لانها لا تقر بالرق اصلا من الفصول العبادي
 في الفصل الثالث والثلاثين في احكام السكوت ومنها اذا بيع العبد وهو
 حاضر فسكت بعد العلم بالبيع ثم قال انا حروفي في بعض الروايات فانقاذ^{البيع}
 والتسليم ثم قال انا حروفي لا يقا فوله في اقرار فتاوى العباي اذا باع و^{سله}
 فنصيب به المشتري وهو يعقل وسكت فهو اقرار بالرق وكذا اذا ارهنه
 او دفعه بجنائته وهو ساكت بخلاف ما اذا اجره او عرضه على البيع او
 نروجه او ساومه فالسكوت هنا لا يكون اقرار بالرق من الذخيرة
 في فصل الثامن من كتاب الدعوى رجل قدم ببلدة ومعه رجال ونساء
 وبيان يتحد مونه وادعى انهم اسرقاء وادعوا انهم احرار انا نقول قولهم
 ما لم يقر والله بالملك بكلام او بيع او تقوم بينة عليهم وان كانوا من الهند
 او الهند او المثلوك او الروم لانهم في دار الاسلام وقت الخضومة ودار
 الاسلام دار الحرية فيه فقد تمسكت بالاصل فكان القول قوله فلماذا
 قال القول قولهم قال الا اذا باعهم الرجل وقد انتقاد والبيع والتسليم لان
 ذلك منهم بمنزلة الاقرار بالرق او تقوم البينة عليهم بالرق فيج لا تقبل
 دعوى الحرية هكذا ذكر وتاويله اذا جاء بهم غير مقهورين من جهته لما

هكذا ذكره في كتاب الدعوى في باب دعوى العتاق ووضع المسئلة
 في دعوى العبد العتق ان فلانا اعتقه واقام البيينة على ذلك واقام
 آخر البيينة انه عبده فانه قال قد قضيت بيينة العبد اى بيينة من يدى
 انه عبده لان شهود العبد شهد واعلى لفظ العتق وانه قد يكون من
 غير المالك ومن المالك حتى لو شهد وانه اعتقه وهو ملكه قضيت
 بيئته وكذا كنت هنا مجرد الشراء يكون من المالك ومن غير المالك
 من الجامع الصغير العتاي س جلا شترى دارا فشهد بذلك رجل على ^{الصك}
 وختم ثم ادعى الدار تصح دعواه ولا تكون الشهادة على الصك اقرارا ^{منه}
 بانها ملك المدعى لان الانسان قد يبيع مال غيره فان كتب في ^{الصك}
 بانه هو يملك يومئذ فشهد بذلك على الصك لم تسمع دعواه
 من المتابعة ولو كتب الشهادة بالشراء لم يكن اقرارا بانه ملك البائع
 او المشتري ^{من} الكافي والتناقض يمنع دعوى المالك دون الحرية
 والطلاق والنسب والقضاء بالملك المطلق على ذى اليد قضاء عليه
 وعلى من تلقى الملك من جهة دون غيره والقضاء بالحرية وفروعا
 قضاء على الناس كلهم لان الحرية حق الله تعالى حتى لا يجوز استرقاق
 الحر برضاه والناس كلهم خصوم في اثبات حقوق الله تعالى نيابة عنه
 مع كونهم عبيده فكان حضور الواحد كحضور الكل والقضاء على الوا ^{حد}
 قضاء على الكل كما لو ستر لما قاموا مقام المورث في اثبات حقوقه
 في الدافع عنه قام البعض مقام الكل ^{من} الكافي وله روى بعد انه

حر الأصل فالتقول للعبد لأنه أكثر اليد أصلاً والأصل فيه عدم اليد فإن
 أقام ذو اليد البينة على الملك وأيد أعه تقبل لأن الأصل يقبل التبديل
 وقد ثبت أنه تبدل وأن أقام على أيد أعه فحسب لا يقبل بتجلف الدار
 لأن الأيد أع في الأدعي لا يقتصر إلى الملك إذا حر الصغير يودع أما الدار
 فملوكة لا محالة والافسان يودع ملكه وأن يرهن على الملك والأيد أع
 وبرهن العبد على حرية الأصل حيل بينهما بكفيل من الذخيرة لأنه
 في دار الاسلام وقت الخصومة ودأر الاسلام دار الحرية فيه فقد
 تمسك بالأصل فالتقول قولهم من المحيط ولو قال العبد أنا حر الأصل
 وأقام الذي في يديه بينة أنه عبد فلان أو دعه عنه قضيت به عبد
 فلان ودفعته إلى الذي هو في يديه ولو أقره ذو اليد بينة أن
 فلانا أودعه أياه ولم يشهد وأنه له لا يلتفت إلى هذه الشهادة حتى
 لا يعاد العبد إلى يده لأرائنا ثبت بهذه البينة بمراد الأيد أع والافسان
 ربما يودع ولده عند صديقه وقد يطلب منه أن يحفظه فلم يثبت الرق
 بهذه الشهادة فنقضت الحرية الثابتة بالظاهر ولو أقام ذو اليد بينة أنه عبد
 فلان أو دعه أياه أو أجرا ورهنه منه وأقام العبد بينة أنه حر الأصل لم يملك
 فقط فإذا حضر المقر له فإن أعاد العبد البينة عليه أنه حر الأصل يقضى بكونه
 حر الأصل وإن لم يعد بقي رقيقاً ولا يكلف المقر له إعادة البينة أنه عبد لما
 من الغتاوى الخلاصة ولو أقام ذو اليد البينة أن فلانا أودعه ولم يشهد
 بالملك لا تقبل البينة من التماس خاني في كتاب العضا في الفصل العاشر في

حرية الاصل تثبت بمجرد قولها في حق الناس كافة اذ لم يسبق منها اقرار بالرق
 هكذا اختاره بعض مشائخنا سرح وبعض مشائخنا سرح على ان له ان
 يابى وكانت هذا القائل يقول ان حرية الاصل لا تثبت بمجرد قولها في
 الناس كافة وان لم يسبق منها اقرار بالرق لانصا ولا دلالة وعلى هذا الاختلاف
 مسألة اخرى في صورة اخرى تأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى هذا اذ لم يسبق
 منها اقرار بالرق فان سبق منها اقرار نصابا ودلالة كان للبائع الاول ان
 يابى الرجوع عليه بلا خلاف لان حرية الاصل لا تثبت بمجرد قولها ان ثبت
 منها اقرار بالرق وفيما اذا ادعت اقرارا عارضا كانت للبائع الاول ان
 يابى الرجوع عليه بلا خلاف لان الحق العارض لا يثبت بمجرد قولها بلا
 عبد ادعى انه حر الاصل في موضع لم يسبق منه الاقرار بالرق وقضى القاضي
 بحريته لما ان القول في ذلك قوله فالمشتري لا يرجع على بائعه بالتمسك عند
 بعض المشائخ سرح وعند بعضهم يرجع ^{من الكافي} ادعى رجل عبدا في يده
 رجل انه له فقال ذواليد هو فلان الغائب وديعة عندي او عارية او
 اجارة او ساهنا او عصبا واقام على ذلك بيته واقام ذواليد بيته ان
 المدعي اقر انه لفلان انه نعت خصومة المدعي عنه لانه ثبت بيته
 انه وصل اليه من جهة فلان وان يده ليست يده خصومة منه وان ادعى
 العبد الاعناق عليه يقضي بالعتق لدعوى الفعل فلو قضى عليه ثم خص
 الغائب وادعى لا يثبت اليه لنفاذ القضاء عليهما ولو ادعى العبد انه
 فلان الغائب وانرا عنه لا تقبل بيته عليه لاقرار العبد بانه ليس بخصم ^{جمل}

بينهما كعقل استحيانا لان الاصل فيه عدم الملك فقبلت البينة في حوزالة
 اليك احتياطا لاهل الحرية ^{من} الذخيرة في كتاب الدعوى ورديج في
 دعوى حرية الاصل وكانت المذكور في الدعوى انه علق حرا ^{وولد}
 على فراش الحرية وام المدي هذه معتقة ^{صل} رجل فشهد الشهود انه حرا لا
 ولد على فراش الحرية ولم يشهد ^{فقي} وانه علق حرا ولم يزيك وانلى ^{فقي} اقا
 كثير من مشايخ زماننا راج بصحته قالوا قد ذكر محمد راج في كتاب الوتر
 اذا شهد الشهود ان هذا حرا لاصل اكتفي به ^{ومن} في الفصل السادس
 ولو ان صبا في رجل لا يعبر الصبي عن نفسه وترجم الرجل الذي في يده
 انه التقطه فقامت امرأة حرة الاصل بينة انه اخوها لابيها وامها
 جعلته اخاها وقضيت بينتها ورفعته اليها لان هذه بينة قامت على
 خصم لانها تدعي على الحاضر وهو المتقط حقا لنفسها وهو حق نقل الصبي الى
 حجرها للحضانة والتربية فان ذا الرحم المحرم وذوات المحرم احتياطي
 من الذخيرة ولا يتوصل الى اثبات هذا الحق الا بعد اثبات نسبها من
 ابيه وامه فينصب المتقط خصما عن ابيه وامه وكذلك لو كانت ^{لدي}
 في يده يدعي انه عبده وباقي المسئلة بما لها قضيت بانه اخوها وقضيت
 بعقده لانه لا يملكها الا نتراج من يده المتقط الا بعد اثبات نسبها من
 ابيه وامه واثبات حريته فكان لها اثبات ذلك ^{من} اهل امة قاله
 ولا تقبل الدعوى حتى يدكر شيئا معلوما في جنسه وقد مره لان فائدة
 الدعوى الالزام بواسطة اقامة الحجج والالزام في الجمل لا يتحقق ^{من} من الكا

ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وقد ساء له لأن فائدة
الدعوى، الإلزام بواسطة إقامة الحجة والإلزام لا يتحقق في الجهول لأن
القاضي لا يتمكن من القضاء بالجهول ببيته المدعى ولا يكون له على
من شيوخ الجمع ويشترط بقبولها معرفة المدعى به في جنسه وقد ساء له لأن
الغرض من الدعوى هو الإلزام المدعى عليه عند قيام البينة والإلزام فيما
لا يعلم جنسه وقد ساء له من الذخيرة إذا ذكر أحرا خالص ولم يذكر الجيد
كأنه ولا بد من ذكر أنه من ضرب أي والى عند بعض المشايخ سرح لأن
في مضر وبب الولاية تفاوتاً وبعض مشايخ سرح لم يشترطوا ذلك لأنه
أوسع والأول أحوط وإذا ذكر كذا ديناً ليسا بورية منقذة وفارسية
سره كرده ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشايخ سرح فيه بعضهم قالوا لا
من ذكر الجيد مع ذلك لأن المنقذة قد تكون جيدة وقد تكون رديئة
وقال بعضهم لا حاجة إلى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح من الخلاصة في
الدنانير لو ذكر حمراء وفي البلد نقود حمراء والواحد من الجملة اسرج
لا يصح وقبل يصح وينصرف إلى الألف من الوقاية وهي انما تصح بذكر شيء
علم جنسه وقد ساء له وهذا في دعوى الدين لا في دعوى العين فان العين
ان كانت حاضرة تكفي الإشارة بان هذا ملك لي وان كانت غائبة
ان يصفها ويذكر قيمتها وان في يد المدعى عليه من أماني دعوى
الدين فلا بد من ذكر الجنس والقدر لما حذر وذكر في الذخيرة انه اذا كان
ونرى ان لا يجب والفضة لا بد ان يذكر الصفة بان رجيد او رديج

وان يذكّر نوعه نحو بخاري الضرب او ينسأ بوسري الضرب ^{من المستغنى}
 فان كان المدعى به وتريناً دائماً يصح اذا بين الجنس بان قال ذهب او فضة
 وان بين الجنس فبعد ذلك ان كان مضروباً بآية كذا ريتا رويك
 نوعه بخاري الضرب او ينسأ بوسري الضرب ويخفى ان يذكّر صفة
 انه جيد او وسط او ردي وانما يحتاج الى ذكر الصفة اذا كانت في الملك
 نقود مختلفة اذ اذا كانت نقد واحد فلا يلزم من الخاوي وكذا في سائر
 الايمان لا بد من بيان الصفات وبيان المقادير في المعدودات وبيان
 الجنس والنوع فيمناعة ان اجناسه وانواعه ليصير معلوماً ^{من الفصول}
 وال جواب عرفته في الدعوى فهو الجواب في الشهادة ^{من الترخا}
 وان كان المدعى به درهم مضروباً والغش فيها غالب ذكّر بها
 وتريناً يملك نوعها وصفها ومقدارها وتريناً وان كان حامل بها عدا
 يذكّر عندها ^{من الذخيرة} وان وقع الدعوى في عين غائب لا يعرف
 مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوباً او بارية لا يدري ابراً
 او حالك فان بين الجنس والصفة والقيمة قد عواه مسموعة وبينة مقبولة وان
 لم بين القيمة اشرافاً عامة الكتب الى انها مسموعة فانه ذكر في كتاب ^{الدين}
 اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوباً وهو ينكر قال تسمع دعواه
 وتال في كتاب الغصب رجل ادعى على غيره انه غصب منه بارية واقام بينة
 على ما ادعى تسمع دعواه وتسمع بينته وبعض مشائخنا لو انما تسمع دعواه
 اذا ذكر القيمة وهذا القائل يقولنا ويل ما ذكر في الكتاب هذا

وكانت العقيدة ابوبكر الاخشع سراج يقول تاويل ما ذكر في الكتاب ان الشهود
 شهدوا على اقرار المدعي عليه بالغصب فيثبت غصب الجارية باقراره في حق
 الحبس والقضاء جميعا وعامة المشايخ سراج على ان هذه الدعوى صحيحة وبينة
 مقبولة ولكن في حق الحبس واطلاق محمد سراج في الكتاب يدل عليه ^{الشيخ} قال
 الامام الزاهد فخر الاسلام علي البزدوي سراج اذا كانت المسئلة مختلفة ينبغي
 للقاضي ان يكلف المدعي ببيان القيمة فاذا كلفه ولم يبين تسمع دعواه وهذا
 لان الانسان قد لا يعرف قيمة ماله فلو كلفه ببيان القيمة فقد اضربه اذ ^{يعتد}
 عليه الوصول الى حقه واذا سقط بيان القيمة من المدعي سقط من الشهود
 بالطريق الاولى ^{منهم} من الثانية قال ابوبكر البلخي سراج تاويل المسئلة ان الشهود
 شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار الثابت بالبينة كالقرار
 معاينة ^{اما} الشهادة على فعل الغاصب لا تقبل مع جهالة المعصوب لان
 المقصود اثبات الملك للمدعي في المعصوب فلا وجه للقضاء في ^{كذلك} المحتسب
 لايد من الاشارة الى ما هو المقصود بالدعوى والشهادة وقال الشيخ الامام
 الزاهد شمس الائمة السرخسي سراج الاصح ان هذه الدعوى والشهادة ^{صححة}
 لمكان الضرورة فان الغاصب يكون متمتعاً بمصار المعصوب عادة
 والشهود على الغصب لا ما يقفون على اوصاف المعصوب وانما يتأتى منهم
 معاينة فعل الغصب فسقط اعتبار علمهم باوصاف المعصوب لمكان ^{الضرورة}
 فثبتت شهادتهم على فعل الغصب في محل ما لا تقوم ويصرفوت ذلك
 بالبينة كالشوت باقراره فيحبس حتى يحجي بها ويردها على صاحبها ^{من}

الظهيرية رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة كل واحدة
 ولم يذكر قيمة كل عين على حدة واختلف المشايخ سرح فيه بعضهم اكثر الاجال
 وهو الصحيح لان المدعي لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لهجة الدعوى
 ببيان القيمة فان ادعى ان الاعيان قائمة في يده واستهلكها وبين قيمة كل
 جملة سمح دعواه وتقبل بيئته وذكر في الجامع اذا ادعى انه غصب منه جماعة
 ولم يذكر قيمتها سمح دعواه ويؤمر برد الجارية فان عجز عن ردّها كان القول
 في مقدار القيمة قول الغاصب فلما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة
 فلا يصح اذا بين قيمة كل جملة كان اولى وان يدّعي الغصب لكن يدعي
 ان بي يده هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة سمح دعواه
 في حكم الاحضار وبعد ما احضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى
 الاعيان ولا يحتاج الى ذكر القيمة وقيل انما يشترط ذكر القيمة اذا كانت ^{الدعوى}
 دعوى السرقة ليعلم ان السرقة كانت نصا او لم يكن فاما في سوا ذلك فلا
 يشترط ذكر القيمة من ^{الفصول} من المتفق رجل ادعى عبدا في يده
 رجل انه له منذ شهر واقام على ذلك بيّنة واقام صاحب اليد بيّنة
 انه له منذ سنة وذكر ان صاحب اليد اولى عند ابي يوسف سرح وقال
 محمد سرح المدعي اولى وفي الذخيرة وعند محمد سرح المدعي اولى وما ذكر
 من قول ابي يوسف سرح قول الآخر ايضا وفي الجامع القاضى وفي الاصل
 انه يقضي للخارج ولم يملك خلافا هذا اذا اراد خاوتها مع احد ^{اسبق}
 من الثانية وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر ان اشتراها

من فلان وهو يملكها واقام آخر البيعة انما اشتراها من فلان آخر وهو
يملكها فان القاضي يقضي بينهما وان وقتا نصاحب الوقت الاول والى في
ظاهر الرواية. وعن محمد سراج ان لا يعتبر التاريخ وان امرخ احد هما
دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا وان كان لاحدهما قبضنا لآخر اولي
كما ان المباحث ادعيا ولاحد هما يد فانه يقضى للخارج منهما ^{من}
المجموع او الخارج على ملكت مؤرخ وذو اليد على ملكت اقدم كان اولي
من النافع وان اقام الخارج البيعة على ملكت مؤرخ وصاحب اليد ^{من}
على ملكت اقدم تاسريجا كان اولي لانه اسبق ^{من} من اليايغ وان كانت
الصيت في يد احد هما فهي للخارج ان ذكروا تاسريجا وتاسريجا صاحب
اليده اسبق فيكون اولي ^{من} من التاسر خانية والملكت المطلقان يدعي
بان هذا ملكه ولا يزيد عليه فان قال اشتره او ورثته يكون
مطلقا ^{من} من التهنيب ادعى على آخر منا في يد واقام البيعة بيعة
الخارج اولي وعند الشافعي سراج بيعة صاحب اليد اولي وان وقت
البيعتان فصاحب الوقت الاول اولي بعبا كان او ارثا او ملكا ^{مطلقا}
فان تساوى الوقتان فالخارج اولي. والكافي وسراج المسابرين
وقتا في ملكت او شراء او ارث وان ارثا وتاسريجا احد هما اسبق فهو
لا سبقهما تاسريجا. وعن محمد سراج ان مرجع عن هذا القول وقال لا
بيعة ذي اليد لا على الوقت ولا على غيره لا البيعتين قاتما على ^{مطلق}
الملكت ولم يصرنا لجهة الملك فاصنوى التقديم راننا خرف يقضى ^{الخارج}

ولهما ان البيعة مع التار يخ يتضمن معنى الذخ فان الملك اذا ثبت ^{لشخص}
 في وقت نشوئه بعده لا يكون الا بالتلقي منه فصارت بيعة ذم
 اليد كالتار يخ متضمنة دفع بيعة الخارج على معنى انها لا يصح ^{اثبات} الا بعد
 التلقي من قبله وبيئته على الدخ مقبولة من الذخيرة اذا ادعى الخارج ^{للك}
 المطلق مؤرخا وادعى صاحب اليد الملك بسبب الشراء مؤرخا ^{بصورة}
 وارفييد رجل وادعى رجلا انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد
 بيعة انما اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقضها منه قضي بها
 للمدعي الخارج لان صاحب اليد خضع عن بائعه في اثبات الملك له يمكنه
 اثبات الانتقال الى نفسه فكان بائعه حضر واقام البيعة على الملك المطلق
 نفسه والدار في يده لان يد المشتري يد البائع من حيث التقدير ولو كان
 كذلك كان يقضى ببيعة الخارج كذا اخذ الجاهل من الحاشية وان كانت العين
 في يد احدهما ان لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما سواء فالخارج اولى
 وان ارخا واحدهما سبق يقضى لاسبقهما كان خارجا او صاحب يد
 وهو قول الجي يوسف سرج الاخر وفي قول محمد سرج الاخر الخارج اولى ^{من}
 وان ادعى رجل انه وصي فلان الميت وادعى دينا للميت على رجل وجده الخضر
 الوصاية والدین فان القاضي لا يأخذ من المدي على كفايه حتى تثبت الوصاية
 وكذا لو ادعى انه وكيل فلان انما ثبت او وارث فلان الميت وجده الخضر ^{الوصاية}
 والوكالة والموت فاقام المدي بيعة على ذلك ثم ان المدي احضر رجلا آخر ^{س قبل}
 تزكية الشهود وادعى على الثاني حقا للميت فان القاضي لا يكلف الثاني حتى يظهر

عدالة بينة الوكالة والوصاية فان شهد واعلى الامرين جميعا معا على الوكيل
 والدين او الوكالة والدين على القياس ان لا تقبل البينة على الدين حتى
 يقضى بالوصاية والوكالة تثبت خصوصته اولا ثم تسمع البينة على الحق بعد ذلك
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وفي الاحتسان تقبل فاذا ظهرت عدالة الشهود
 يقضى بهما لكت يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والوراثة على القضاء بالدين
 والعدالة بينة الوصاية والوكالة خاصة يقضى بهما وان عدالة بينة
 الدين خاصة لا يقضى بهما ولو ادعى رجل على رجل انه وصي فلان لميت
 وان لي على الميت هذا الكذا سمح دعواه وكذا لو ادعى الوكالة لمن غائب
 اذا عرف الميت او الغائب باسمه واسم ابيه وجده ولقبه ان كان لا
 المعرفة الا باللقب من تحفة الفقهاء واما اذا كانا خارجين في دعوى
 الميراث على ثالث وقت احد هما سبق فهو له في قول ابي حنيفة وفي
 يوسف سرح وعلى قول محمد سرح وايتان في ظاهر الرواية قال في الميراث
 ذلك كله سواء وهوي بينهما نصفان وفي نوادر هشام ان لم يؤرخا
 ملك الميتين فهوي بينهما نصفان وان ارخا ملك الميتين فهو لصاحب التاريخ
 الاول وكانت ابوبكر الوائري سرح يفرق لمحمد سرح بين الميراث من اثنين
 وبين الشراء من اثنين قال في الميراث بينهما نصفان وفي شراء الخارجين
 من رجلين انه لصاحب الوقت لان المشتري يثبت الملك لنفسه والوارث
 يثبت لميت لكت سرح في عن محمد سرح في الاملاء ان الخارجين اذا اقاموا
 البينة على الشراء من آخر وارخا التاريخ لا تقبل الا ان يؤرخا ملك

بقا شعير بم بني بينه والشاه والميراث من السنة في ثم اعلم ان الزجل
 اذا صار مقضيا عليه لا تسمع بعينه وان لما بينته في النتاج من القينة
 اقر على ترك الدعوى على فلان تسمع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه
 لا يسمع ف ح لا يسمع في الفصلين من الحانية انقمت الروايا
 على ان المدعي لو قال لا دعوى لي قبل فلان او لاحصومة لي قبل فلان يسمع
 حتى لا تسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برأت من دعواي
 في هذه الدار يصح ولا يبقى له حق في الدار من القينة مات عن زوجته
 واخ وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنته وقالت الزوجة
 بمات اخوت قبل ابنته فاقول للمرأة والاصل في هذا الجنس ان الورثة تموت
 اختلت في تاريخ موت الافارب او اصله فالبينة بينه من يدي زيادة
 الامرت والقول من ينكر من الحلاصة رجل ادعى على أخر ضبعة كانت لغلا
 مات وتركها ميراثا لا خذ فلانة ثم ماتت فلانة وهو وارثها وبين الشريط
 فادعى المدعى عليه بشيء في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان صح الدفع من
الجواهر وان ادعى مالا على آخر ان أقر له طوعا واقام البينة ثم ان المقر قام
البينة ان أقر له كرها فبينة الاقرار له بالطوع اولى وانها مثبتة للمال وقد
 الاكراه نافية رجل اثبت بالبينة على رجل ان أقر بكذا اطلعا فقام المدعى
 عليه البينة في دفع دعواه ان اقراره كان باكراه فالمقبول بينة المدعى عليه
 فانه ثبت خلاف الظاهر وهو الاقرار عن طوع والبينة تثبت حذف الظاهر
 من المحيط سئل شيخ الاسلام عطاء ابن حمزة السفدي عن رجل اثبت على

بالبينة انه اقر بكذا طاعها فاقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة ان اقر
 ذلك كانت ما كراه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعي قال نعم وبينة الاكراه
 ولي بالقبول لان بينة الاكراه تثبت خلاف المظاهر من المصلحة ادعى
 الدين على رجل ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار
 صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه رجل ادعى على المدعى عليه
 بينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع من الناصري ولو
 ادعى الاقرار طاعها فاقام المدعى عليه انه كان ذلك الاقرار بهذا التام
 عن اكراه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخها او ارخا على التمام
 فالبينة المدعي من الفصول ولو اثبت اقرار انسان بشيء طاعها فاقام
 المدعى عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك الاقرار بينة الاكراه اولي
 بالقبول لانها تثبت خلاف المظاهر من المصلحة ادعى الف درهم
 واقام البينة فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعي اقر باستيفاء هذا
 المال مني واقام البينة لا تسمع لان هذا بطريق الابتداء لما عرف ان
 الدين يقضى بامثاله من السراجية اذا ادعى على رجل انه اقر بهذا
 الشيء لي قرره بالتسليم الي ولم يدع انه ملكي فانه تسمع دعواه في اصح القولي
 من الجواهر رجل ادعى على رجل دعوى لم تكن صحيحة على الاطلاق وكان
 فيها انواع خلل وادعى المدعى عليه الدفع في ذلك هل يطالب باثبات
 الادعى من الدفع او يطالب المدعي بتجريح الدعوى فيه اختلاف المشايخ
 مرجح به وفي كتابه الرجوع عن الشهادة ما يدل على ان مدعى الدفع

يطالب بذلك وصحة الدعوى من المدعي وعليه الاعتماد وبه يفتي
 من القنية ادعى واقام عليه شهودا وكان في الدعوى او الشهادة
 او فيهما خلل فاعاد تلك الدعوى في مجلس آخر والشهود بدون
 الخلل والزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن بين الثاني والاول
 تناقض لان الظاهر انهم مرادوا بتلقيت انسان اياهم تزدروا
 واحتيا لا واليه اشار محمد مراح بقوله في الجامع الصغير فلا يبرح
 حتى يقول او همت جازت شهادته قال استاذنا مراح يعرب بهذا
 انه كما لا تقبل الشهادة من الشاهد وحده بعد ما يبرح كذا لا تقبل
 منه وان مراد المدعي في دعواه ما مراده وسواء كانت ادعوى
 الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد من مراح الوقا
 ولو شهد عدل ولم يبرح حتى قال او همت بعد شهادتي قبل اى
 اخطأت ينسيان ما يجب ذكره كما اذا ادعى المدعي عشرة دراهم
 فشهد على الخمسة ثم قال نسيت البعض بل الواجب عشرة او قال
 اخطأت بزيادة باطله كما اذا ادعى المدعي خمسة دراهم فشهد على
 عشرة ثم قال اخطأت وقلت العشرة مقام الخمسة فان كان في
 المجلس قبلت الشهادة - قوله اخطأت في المجلس من العدل و
 ان كان الموضع موضع شبهة لان المدعي اذا ادعى الخمسة لا تقبل
 الشهادة على العشرة لان المدعي يصير مكذبا للشاهد وفي غير هذا
 المجلس ان كان موضع شبهة لا تقبل لانه يؤهم التيسر من المدعي وان

يمكن الموضع موضع شبهة كما اذا لم يذكر لفظة الشهادة ثم يزيد في
 مجلس آخر لفظة الشهادة قبل من العدل مع ان المجلس مختلف
 من شرح الطحاوي والاصل ان المستحق عليه بالبينه لا يستحق على
 المستحق الا اذا ادعى الاستحقاق من جهة اوى الناحية والاصل
 ان القضاء على المستحق عليه قضاء عليه وعلى كل بائع قبله في حق
 بطلان دعواه ولا يكون قضاء في حق الرجوع بالتمن والقضاء بالحق
 قضاء على كافة الناس من الذخيرة وفي شرح شهادات الجامع
 ان من عاين دابة تتبع دابة وترتفع منها حل ان يشهد بالدابة المقتضية
 لصاحب الدابة الاخرى وبالنتائج هكذا ذكر شمس الائمة السرخسي
 في شرح دعوى الاصل من البنايع الشهادة بالنتائج ان يشهد
 بان هذا كان يتبع هذه الناقة ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة
 من الكافي ولو تنازعا في دابة واقام كل واحد منهما البينة انها نتجت عنده
 قضي لمن وافق وقته سنها لشهادة الظاهر له وان اشكر ذلك فهي له الا
 لما سقط التوقيت صار كانهما لم يذكراتا فيحقق بينهما لاستوائهما وان
 خالف سن الدابة الوقتين بطلت البينات لظهور كذب الفريقين
 فيتركت من كانت في يده من شرح الطحاوي ولو ادعى
 صاحب اليد الناحية واقام البينة فصاحب اليد الاولى بالاتفاق
 ثم الناحية هو الولادة في المثل وكل سبب لا يتكرر يستحق به بطلت الا
 فهو في معنى الناحية كما غزا يستحق به بطلت القطب الا انه

يضمنه ويقال له كل سبب لا ينكره يستحق ملكت الاصل لان من استحق الجاز
استحق الاولاد ولو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل ان نقد الثمن
اليه وان نقد الثمن الى الموكل رجع عليه بالثمن ولو لم يستحق المبيع ولكن
المشتري وجد به عيبا فله ان ينحصر الوكيل فاذا ثبت عليه العيب ^{فرضه}
عليه بقضاء القاضي اخذ الثمن من الوكيل اذا نقده اليه واذا نقده
الى الموكل اخذ منه ^١ من الفصول وذكر في الذخيرة ايضا رجل باع
من آخر شيئا فادعى ثالث ان البائع آجر منه المبيع او رهنه منه
قبل ان يبيعه من فلان لاختصومة بين المدعي وبين المشتري حتى
يحضر البائع فاذا حضر واقام المدعي البينة عليه ^٢ الآن تقبل بينته كذا
ذكر في مروع الجوامع لخواهر مراده راجح ^٣ من الفتاوى الصغرى رجل
باع من آخر شيئا فادعى ثالث ان البائع آجر منه المبيع او رهنه منه
قبل ان يبيع من فلان لاختصومة بين المدعي وبين المشتري حتى يحضر
البائع فاذا حضر واقام عليه البينة ^٤ الآن تقبل بينته ^٥ من السراجية
واذا دعى على منكوحه الغير نكاحا فانه يشترط حضرة الزوج وكذا عند
اقامة البينة ^٦ من الفصول في فصل الناقض وذكر في نكاح كتاب
الاحكام واحاله الى فتاوى نجم الدين راجح ادعى على امرأة نكاحا ^٧
وقالت انا امرأة فلان الغائب وهو معروف فاقام المدعي ^٨
قبلت بينته الا ان يكون نكاح الغائب معروفا ^٩ من ^{١٠}
واذا ادعى رجل نكاح امرأة ولها زوج ^{١١} لا بد ^{١٢} شرط حفظ ^{١٣}

الظاهر لسماع الدعوى والبيّنة ^{في} ومنه ايضا وفي دعوى العين المهرقة
 تشترط حضرة الراهن والمرتهن بالاتفاق ^{في} من المصينة او عن كذا
 منا من الحناء ولم يبين نوعه وصفته وكذا وكذا ادسها وبيان نوعه
 وصفته واقام عليهما البيّنة فللقاضي ان يقضي بالذي بينته وان لم
 بالآخر لان نفاذ الدعوى في الحناء بسبب الجور لئلا يتعدى الى
 الدساع المعلومه ^{في} من الفصول عقار او متاع في يده سرج جاء
 آخر وغلب عليه واحداث يده عليها لا يصير بهذا اذا اليد واليد
 علم القاضي يد يامره بالتسليم اليه فلو ادعى ذواليد على هذا ^{المغلب}
 ان هذا العقار في يدي وانكث احد ثبوت اليد فانكر يخلف كذا
 ذكر في فوائد شمس الاسلام الا ورجندي مرجح ولو اقام البيّنة ان
 هذا المحذور في يده منذ عشر سنين وان هذا احد ثبوت يده
 يقضي لمن اقام البيّنة باليد ويأمر بالمغلب بالتسليم لكن لا يصير
 المدعى عليه مقضيا عليه بهذا حتى لو اقام انه ملكه تقبل بيّنته ^{في}
 من الخافي والمستودع والغاصب وصاحب الربوا والمستعير ^{للمستأجر}
 والمضارب والمستبضع والقابض على سوم الشراء والمرتهن وط
 من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي ان يقطعوا السرقة
 منهم بناء على ان لهؤلاء حق الخصومة في الاسترداد عند نالهم
 من شرح المجمع لان لهؤلاء حق اليد الصحيحة وكانت لهم الخصومة
 في استردادها لكون اليد مقصودة كالمالك ^{في} من الخلاصة

ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول هذا لي ورثته من أبي
ان كانت العين في يد ثالث ان لم يؤرخا او ارثا تاسريها واحدا
فهو بينهما نصفان وان كانت احدهما اسبق تاسريها يقضى به له عند
ابي حنيفة مراح وابي يوسف مراح وان ارثا ملكت المورثتين يقضى
لا سبقهما نصفين بالاجماع ولو كانت في يد احدهما فهو للمراح الا اذا
كان تاسريها ذي اليد اسبق فهو ولي عند ابي حنيفة وابي يوسف مراح
وان ارثا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للمراح بالاجماع ايضا عند
وفي الاقضية دار في يد رجل اقام رجل البيعة انها كانت لابيه
مات وتوكلها ميراثا له واقام ذو اليد البيعة كذلك قضى بالدار
للمراح عند الثلاثة بخلاف الناج وذكوا لامام خواهر مراده مراح
في كتاب الولاء في باب الشهادة في الولاء ان ذا اليد لو ادعى
الناج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذو اليد او ادعه منه
او اعاره منه كانت بيعة الخارج اولى واعما ترجح بيعة ذي اليد
على الناج اذا لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد اما اذا ادعى بيعة
اولى من الخلاصة وان كان في يد احدهما فهو اولى وقبض الحيان
اولى من قبض الخبر والتاريخ بخلاف ما اذا ادعى ملكي الملك من
مرجليين والدار في يد احدهما فانه يقضى للمراح سواء ارثا او
لم يؤرخا او ارثا احدهما ولم يؤرخ الآخر الا اذا كانت تاسريها صاحب
الدار بقرينة من ابي وان كان في يد احدهما فهو لذي اليد سواء

ائرج او لم يؤئرج الا اذا ارخا وتاريخ احد هما سبق فيقصرون به المتأخر
 من الكثر قال المدعي عليه هذا الشيء اود عنه او اجر فيه او اجاز
 فلان الغائب او مرهنة او عصبه منه وبرهن عليه رفعت خصومة
 المدعي من الكافي وقال ابو يوسف سرح ان كان ذواليد صاحب
 تندفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان مع وفاء الجمل لم تندفع
 الخصومة عنه باقامة البينة سرح اليه حين ابتلي بالقضاء وعرف
 احوال الناس فقال المتهالك من الناس قد يأخذ ماله انسان غصبا
 ثم يدفع سراحا من يريد ان يغيب عن البينة حتى يودع بشهوات
 الشهوة حتى اذا جاء المالك و اراد ان يثبت ملكه يقيم ذواليد
 البينة على ان فلانا اودع في بطن حقه ويدفع خصومة المالك من
 الهداية وقال ابو يوسف سرح ان كان الرجل صالحا فاجواب كما
 قلنا وان كان مع وفاء الجمل لا تندفع عنه الخصومة لان المتهالك من
 الناس قد يدفع ماله الى مسافر يودع اياه ويشهد عليه الشهوة
 فيحال لا بطل الحق غيره فاذا اتهمه القاضي بدلا يقبل من الاستغناء
 ومقصوده من ذلك الاضرار بالمدعي ليتعذر عليه اثبات حق
 بالبينة فلا تندفع عنه الخصومة ان كان متهما بمثل هذه الجمل
 من الهداية فان قال المدعي سرق مني وقال صاحب اليد اودعني
 فلان واقام البينة لم تندفع الخصومة وهذا قول ابي حنيفة والي
 يوسف سرح وهذا المختصان وقال محمد سرح تندفع من الكافي

المبدع غصبته مني او سرقة مني لا تندفع الخصومة وان اقام ذو
 اليد البينة على الوديعته لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا بيده
 لا تندفع دعواه باحالة الملك الى غيره لانه لم يدع الملك وانما ادعى
 عليه الفعل بخلاف دعوى الملك المطلق لانه صار خصما فيه بيده
 متى لا تصح دعوى الملك على غير ذي اليد وتصح دعوى الفعل هذه
 لمسئلة كلها موصوفة فيها اذا ادعى ملكا مطلقا ولم يدع فعلا على صاحب
 اليد اما اذا ادعى فعلا على ذي اليد بان ادعى انها داره او دعها من
 صاحب اليد او اجرها منه او رهنها منه او غصبها منه واقام على ذلك
 بيينة وقال ذو اليد انها لفلان الغائب او دعنيها او اجرها او قال
 ارهنها منه او غصبها واقام بيينة على ذلك لا تندفع الخصومة
 عنه واذا لم تندفع الخصومة عن ذي اليد في هذه الصورة
 وقضي بالدار للمدعي فلو حضر الغائب واقام البيينة انها داره كان
 دفعها الى صاحب اليد وديةة يقتضى القاضي للذي حضر من
 الفصول وفي الدخيرة من انصب خصما لانسات بدعوى الفعل
 عليه لو اقام البيينة على الايداع من جهة الغائب لا تصح من الخلاء
 ولو قال سرق مني فكن لت عند محمد راج وهو القياس وفي الاختصاص
 وهو قولهما لا تندفع عنه الخصومة من التفريد ولو قال المدعي سرقة
 مني فقال المدعي عليه او دعني فلات لا يندفع الدعوى وان اقام البيينة
 من المحدثات فان ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا محالة والظاهر انه هو الذي

في يد هـ الا انه لم يعينه درا للحد شفقه عليه واقامة لحسبة الاستوفياء
 كما اذا قال سرق من من الفصول ولو اقام المدعي بيته ان صاحب اليد
 ادعاه لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بعد ذلك بيته على الايداع اصلا
 ومنه ولو ادعى ذوا اليد وديعة ولم يمكنه ثباتها حتى قضى القاضي ينفذ
 قضاءه ولو اراد بعد ذلك ان يقيم البيعة على الايداع لا تقبل ولو قدم
 الغائب فهو على حجة واذا اقام بيعة انه كان وديعة في يد ذم اليد
 تقبل ويبطل القضاء من النافع وان قال المدعي سرق مني وقال صاحب
 اليد ادعني فلان واقام بيعة لم تندفع الخصومة لانه متهم وعلى هذا
 لو قال المدعي غصبني او ادعيتك من الفصول ادعي المثل والغصب
 عليه وقال ذوا اليد انا موكع فلان واقام البيعة ثم ان مدعي الغصب
 اقام البيعة انه ملكه مطلقا تقبل وان لم يقيم البيعة على الغصب واقام البيعة
 على المثل ولا يخرج ذوا اليد من ان يكون خصما بمجرد دعوى الفعل
 عليه من التفريد وان قال المدعي سرق مني فقال المدعي عليه او د
 فلان لا تندفع الدعوى وان اقام البيعة من التمس خانية وان
 شاهد ان بالقرض وشاهد ان بالمضاربة ولم يزيد واعلى ذلك فانه
 يقضي بالقرض ويكون هذا من باب العمل بالبينات من كشف البر
 بخلاف ما اذا وجهه على هذا الشرط اي بشرط انها حرة بان
 قال نرو حاكمها على انها حرة حيث يرجع المستولد بضمان الولد على المزوج
 لانه صار صاحب علة اذا استيلا دعيه على التزويج وشرط الحرية صا

بمنزلة الوصف اللانتم لهذا التزويج فيكون الاستيلاء بناءً على التزويج
وشرط الحرية وكانت شرط الحرية بمنزلة العلة كالتزويج وكانت الشرط
لها صاحب علة وصار كما قال أنا كغير بما يلحقك بسبب هذا العقد
من ^{هـ} التزويج وعلى هذا قلنا لو قال لرجل هذه المرأة حرة فتزوجها فذ
وتزوجها واستولدها ثم ظهر أنها كانت أمة فانه لا يرجع بضمها ^{لاد} قيمة الأولاد
على المخير بخلاف ما اذا تزوجها على أنها حرة ان اعتبارها سبب للوصول
الى المقصود لكانت تختلف بينه وبين المقصود وهو الاستيلاء ما هو علة
فهو غير مضاف الى السبب الأول وذلك عقد النكاح الذي باشرته
المرأة على نفسها ^ل من البردوي في باب تقسيم السبب ومثله رجل قال
لرجل تزوج هذه المرأة فانها حرة فتزوجها ثم ظهر أنها أمة وقد استولد
لم يرجع على الدال بقيمة الولد لما بينا بخلاف ما اذا تزوجها على هذا ^{الشرط}
لا صار صاحب علة ^ل من المبسوط واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة
فاخبره رجل أنها حرة ولم يزوجه أياً ولكن الرجل تزوجها من نفسه على
أنها حرة فاذا هي أمة وقد ولدت اولاداً فان الزوج يضمن قيمة الاولاد
والاولاد احراماً بالقيمة ولا يرجع على الذي اخبره بالحرية ^ل من الفصول
قال اسكنني هذه الدار واعرني هذه الدابة او هذا الثوب ثم ادعاه السائل
لنفسه لا تسمع فقد جعل الاستعارة اقتراراً بالملك المستعار منه ^ل وروى
بشر عن ابي يوسف مراح فيمن استعار من آخر ثوباً ثم اقام بينة انه لا يملك
الصغير قبلت بينة ولم يجعل الاستعارة اقتراراً بالملك المستعار منه ^ل

على عمر و ثم يرجع عمر وعلى بكر ثبوت تلقي ذر المالك من عمر و بتصادقهما
في حال ملكا في انشاء البيع فانفتحت التهمة عن تصادقهما و صار كالبينة
ولو تصادقا بعد الاستحقاق يعتبر تصادقهما في حقهما فيرجع ذر على عمر و
بالثمن ولا يرجع عمر وعلى بكر اذا لا يعتبر تصادقهما في حق بكر ولو برهن
عمر وعلى بكر ان عمر و اباعها او وهبها ذر ليرجع على بكر او برهن عمر وعلى
انهما تصادقا قبل الاستحقاق يقبل ويرجع بالثمن على بكر ^{من الثانية} و
مات فجاء رجل واحد ابنة و ادعى انه كان له علق ابنة الف درهم وقد
توفي و لي عليه الف درهم قال ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل
مات ابوت ان قال نعم حج يسأله عن دعوى المال فان اقر الوارث
بالدين على مورثه صح اقراره فان كذب سائر الورثة ذكر في الكتاب
انه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث ^{من} و منه ايضا وان انكر
هذا الوارث الدين على ابية فاقام المدعى البينة يقضى بالدين ^{يستوفى}
من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضاء على احد الورثة
بالبينة يكون قضاء على الكل ^{من} و منه ايضا وان اقر هذا الوارث بالدين
وكذب سائر الورثة ولم يقض القاضي عليه باقراره حتى لو شهد هذا
الوارث مع رجل اجنبي بالدين على مورثة جازت شهادته ويقضى بالدين ^{من}
و يكون ذلك قضاء على جميع الورثة ^{من} و منه ايضا وان شهد هذا الوارث
بالدين على ابية بعد ما قضى القاضي عليه باقراره لا تقل بينته ولو لم يقر المدعى ^{البينة}
بلية واقرب الوارث في ظاهر الروايات يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث

وقال الغني أبو الليث روح عندي لا يستوفى كمال الدين من نصيب هذا
الوارث وإنما يستوفى منه بقدر حصته من المذخيرة سرجل له دار
في سكة غير نافذة اشترى بجانب داره بيتاً ظهره في هذه السكة ليس له
ذلك ولا أهل السكة أن يمنعوه عن ذلك نص عليه في كتاب الشرب
من الفصول وفي فتاوى القاضي الإمام فخر الدين روح لو قال المدعى
عليه هذا المجدود في يدي غير انك اخطأت في المجدود ولا يلتفت
اليه إلا اذا توافقا على الخطأ فيجوز استئناف الخصومة ولو ادعى بعد القضاء
أن المدعي أخطأ في المجدود الرابع لا تسمع دعواه وكذا لو ادعى ذلك قبل
القضاء بعد ما اجاب المدعي أنه ملكي من الفصول ولو ادعى التنازع
فشهدوا على الملك المطلق وشهدوا على التنازع لا تقبل من الفصول
لو ادعى داراً في يدي رجل بسبب نحو الشراء أو الميراث أو ما أشبه ذلك
واقام البينة على الملك المطلق لا تقبل قال هذا اذا ادعى الشراء من رجل
معروف بأن قال اشتريتها من فلان بن فلان الفلاني أما اذا ادعى
الشراء بأن قال اشتريتها مجهلاً واحداً ثم اقام البينة على الملك المطلق
تقبل من السراجية في باب ما يكون دفعاً للمدعى ادعى داراً
بطريق الميراث عن أبيه واقام البينة واقام ذو اليد البينة على
أقرار اب المدعى بأن الدار ليست لي أو ما كانت لي فهو دفع من
الفصول عين في يد رجل جاء آخر وادعى أن صاحب اليد وهبه وسلمه
اليه وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعي ببينة شهدت على أقراره

بالحبة والقبض كانت ابو حنيفة سرح يقول أولا لا تقبل هذه الشهادة
ثم سرج وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد سرح واذا اقر الرجل ابي
وهبت هذا العبد فلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني واني
اقررت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الامام المعروف
بجواهره ثم اراه سرح لا يحلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد سرح
من الفصول سئل عن رجل ادعى محمد ر. في يدي رجل ميراثا عن
ابيه اولاخيه الغائب فلان فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي
ان مورثك فلان اقر في حيوته ان هذا المجد ود ملكي فقد قيل هذا
دفع وقيل ان مورثك فلان اقر ان هذا ملكي وانا صدقته فيه وان لم يقل
انا صدقته فيه فهذا ليس بدفع وفي الذخيرة والاول اصح من الفصول
اذا قال لا حق لي فيما بيده لا تسمع بينته على شيء اذا قال لا دعوى لي ثم ادعى
لا تسمع وعواء من الفصول ادعى ان الدار ملكي لاني اشتريت من ابيك
واقام ذواليد البينة انها كانت ملك ابية الى يوم موت ابية وتركها
ميراثا لا تقبل بينة ذواليد لان شهوده يشهدون باستصحاب الحال
والمدعي اثبت الزوال منه ايضا ادعى دارا ميراثا عن ابية فاقام
بينته واقام المدعي عليه بينة ان ابالك اقر في حال حيوته انها ملكي يسمع
هذا الدفع من شرح الطحاوي ولو كانت في يدي احد من رضي
للمخارج الا اذا ارخا وتاريخ صاحب اليد اسبق فيه يعني له من الطحاوي
ايضا في احكام دعوى الشراء بخلاف ما اذا ادعى تلقي الملك من حلين

والدار في يد أحدهما فانه يقضي الخارج سواء ادّعى او لم يؤدّها او
ادّعى أحدهما ولم يؤدّخ الآخر الا اذا كانت تاسيخ صاحب اليد اسبق
من الثانية رجل ادّعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريتها من فلان
بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمها اليّ قالوا لا تسمع هذه ^{عوى} ^{الدار}
لان لم يذكر نقد الثمن ومن اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان
ينقد الثمن لا يكون له ان يأخذه من صاحب اليد الا ان يدعى الوكالة
بالقبض من البائع ^{في} ومنه ايضا عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه
عبد واشتراه من فلان وانه ولد في ملك بائع واقام ذوا اليد البينة
انه عبد واشتراه من فلان آخر وانه ولد في ملك بائع فلان فانه
بالعبد لذي اليد لان كل واحد منهما ادّعى نتاج بائع ودعوى نتاج
بائع كدعوى نتاج نفسه فيقضي ببينة ذي اليد ^{في} من القضية باع دابة
ثم تقايل او رد عليه بعيب بغير قضاء ثم ادّعى رجل اخر عليه ملكه ^{نتيجة}
عنده في ملكه وادّعى ذوا اليد النتاج لا تسمع منه لان الاقاله بيع جلد
وتخلل البيع يبطل دعوى النتاج ^{في} من الفصول اذا ادّعى دارا في يد عبد
رجل بسبب نحو الشراء والميراث او ما شبه ذلك واقام البينة على
الملك المطلق لا تقبل ولو ادّعى الملك مطلقا وشهد والده بالسبب تقبل
قال هذا اذا ادّعى الشراء من رجل معروف بان قال اشتريتها من فلان
بكذا فلان الفلاني اما اذا ادّعى الشراء بان قال اشتريتها بكذا او احد
ثم اقام البينة على الملك المطلق تقبل ^{في} من الظهيرية دارا في يد عبد

فَوَقَعَ الْمَدْعَى فِي يَدِهِ مِيرَاثًا شَرَاهَا عَنْ الْمَدْعَى فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَنْتَهِزُ
 الْمَدْعَى عَنْ يَدِهِ وَيَدْفَعُ إِلَى الْمَدْعَى حَتَّى يُعْطِيَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا
 لَا نَدَاءَ بَأَنَّهُ مَلَكَهَ إِلَّا أَنَّهُ يَدْعَى الشَّرَاءَ مِنْهُ فَيُحْكَمُ بِأَقْرَارِهِ فِي الْحَالِ
 حَتَّى يَثْبُتَ الشَّرَاءُ وَفِي الْأَمْحُصَانِ يَتَوَلَّى الْمَدْعَى فِي يَدِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
 يُؤْخَذُ مِنْهُ كَفِيلٌ حَتَّى يُعْطِيَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ لَا نَدَاءَ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ ظَهْرَانَهُ
 لَا فَائِدَةَ فِي الْأَنْتِزَاعِ وَلَيْسَ فِي التَّوَلَّى كَثِيرٌ ضَرَرٌ عَلَى الْمَدْعَى فَتَمَّ
 مِنَ الصَّغَرَى وَاحْتِذَ مِنْهُ كَفِيلًا وَاجْلَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَإِنْ احْضَرُ بَيِّنَةً وَإِلَّا
 قَضِيَتْ عَلَيْهِ مِنْ الْفُصُولِ وَرَأَيْتُ فِي مَوْضِعٍ نَقْدًا دَعَى عَيْنَانِي
 يَدُ سَرَجٍ فَقَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْ هَذَا الْمَدْعَى يَنْزِعُ مِنْ
 يَدِهِ حَتَّى يُعْطِيَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ وَهَذَا الْقِيَاسُ وَبِهِ كَانَتْ يَفْقَهُ ظَهْرَانُ الْمَدْعَى
 الْمَرْغِيْنَانِي سَرَجٌ وَفِي الْأَمْحُصَانِ يَتَوَلَّى فِي يَدِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيُؤْخَذُ
 مِنْهُ كَفِيلٌ حَتَّى يُعْطِيَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ وَعَلَى هَذَا الْمَدْعَى يَتَوَلَّى إِذَا دَعَى
 الْإِيْقَاءَ يَوْمًا مَرِيًّا لِقَضَاءِ ثَمَّ يَوْمًا مَرِيًّا ثَبَاتِ الْإِيْقَاءِ وَذَكَرْتُ فِي دَعْوَى غَرِيبٍ
 الرِّوَايَةَ إِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عَلَى سَرَجٍ فَقَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ لِي حِجَّةٌ أَنْ لَمْ يُقْبَلْ
 لَا تَقْبَلُ مِنْهُ وَإِنْ فَسَرْتُ ذَلِكَ وَهُوَ مَا يَقْطَعُ بِهِ رِيسَالُ عَنْ الْبَيِّنَةِ فَإِنْ قَامَ
 نَعَمْ يُؤْجَلُهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كَفِيلٌ حَتَّى يُعْطِيَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ
 مِنَ الْفُصُولِ وَلَوْ ادَّعَى الْمَدْعَى يَوْمَ الْإِيْقَاءِ وَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى أَقْرَارِ الْمَدْعَى
 بِالْإِسْتِيفَاءِ تَقْبَلُ مِنْهُ وَلَوْ ادَّعَى عَيْنَانِي أَنَّهُ لَمْ يَدْعَ أَنَّهُ لَعَلَّانَ وَوَكَلَهُ
 بِالْخَصُومَةِ فِيهِ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ تَقْبَلُ مِنْهُ وَلَوْ ادَّعَى سَرَجٌ

نعم انه وكله بالخصومة فيه ثم قال بعد ذلك ان باع من فلان وهو مملوك
 وكلني فلان المشتري بالخصومة فيه وجاء بالبينة على ذلك تقبل بيته ^{فيقضى}
 به للموكل الاخر من الفصول الاستر وشي لو ادعى ما لا فقال المدعي عليه
 ما كان لك علي شيء قطا وليس لك علي شيء قطا واقام المدعي بيته
 على المال فادعى المدعي عليه الايفاء او الابرأ تسمع ولو اقام البينة ^{ثبت}
 لا مكان التوفيق ولو قال ما كان لك علي شيء ولا اعرفت والمسئلة
 بحالها لا تسمع ^{في} وروى القدروري عن اصحابنا سرح انه يسمع ولو ادعى
 الورثة فانكر فاقام المدعي بيته على الايداع ثم ادعى عليه الجملات او الوالد
 او قال في الجواب والانكار ليس لك علي شيء تسمع هذا الدافع بما كان
 التوفيق ولو قال ما اودعتني اصلا لا يسمع لعدم الامكان ^{من} من صنوا
 القضاء قال امه في يد كافر اشتراها من مسلم ثم جاء كافر وادعى لنفسه ملكا
 مطلقا واقام على ذلك شاهدين كافرين فشهد الله بالملك المطلق قال
 ابو حنيفة سرح ومحمد سرح وهو قول ابي يوسف سرح الاول لا تقبل هذه
 الشهادة اصلا وقال ابو يوسف سرح اخرا تقبل هذه الشهادة ويقضى
 بها على المشتري خاصة ولا يقضى بها على غيره حتى لا يكون للمشتري
 ان يرجع بالثمن على البائع وجه قول ابي يوسف سرح اخرا ان هذه
 شهادة كافر قامت على كافر وهو المشتري باستحقاق الملك عليه ^{ومت}
 على مسلم وهو البائع بالرجوع عليه بالثمن وامكن القضاء بها في حق
 الكافر فيقضى بها على الكافر قيا سا على ما لو شهد كافر ان على كافر ^{مسلم}

بل بين ما لا تقبل شهادتهما على الكافر ولا تقبل شهادتهما على المسلم ^{بـ}
 ولهما ان هذه شهادة كافر قامت على كافر وعلم وتعدى القضاء بها ^{حتى}
 الكافر فلا تقبل اصلا قياسا على ما لو شهد كافران كافر على كافر ان القاضي
 قضى لهذا على هذا اي كذا اذ لا تقبل هذه الشهادة اصلا وكذا في الذخيرة
 ايضا ^{بـ} من كشف الغوامض والجواب لابي حنيفة شرح ومحمد راج ^{هو}
 الفرق بين المسائلين ان في مسألة الشهادة ما اقام المدعي ^{بـ} المدعي من الجحيم
 بحجة في حق من هو الاصل في التملك وهو البائع لان البائع اصل
 في التملك والمشتري كالبائع للبائع لان المشتري متلق المالك من جهة
 البائع والبائع لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم الاصل واذ لم تكن
 شهادة شهود المدعي حجة في حق البائع لم يجعلها حجة في حق المشتري ^{بـ}
 تحقيقا للتبعية ^{بـ} من شرح المجمع ولما ازيلت عنه قامت على المسلم لانها اظهرت ^{بـ} ان المسلم
 ما لا يملكه والمشتري هنا كالموكل عنه في الخصومة وشهادة الذي لا ^{بـ}
 على المسلم ^{بـ} من الذخيرة وكذا لست اذا شهد على قضاء قاضي من قضاء
 المسلمين كافر على كافر لا تقبل شهادتهما لانها قامت على اثبات امر على
 المسلم لانها قامت على القاضي باثبات قضاء ^{بـ} من الغوامض وان
 شهادة الكافر حجة على الكافر لا المسلم ولا فيما يتضرر به المسلم ^{بـ} من
 المبسوط اذا ادعى على انسان سرقة فقال الماسرك هذا المتاع ما ^{بـ}
 استودعت المسروق منه فجدني ثم جئت وسرقت او قال اشترى ^{بـ}
 منه فانه لا يقطع لان ادعى معنى معتبرا لانه لو اقام عليه البيعة يقضى له ^{بـ}

والأصل في جنس هذا المسألة إذا ادعى وأقام عليه البينة يقضى له ^{بذلك}
 فإذا ادعى نفس الدعوى تصير شبهة في سقوط الحد كما ذكرنا في الزمان إذا
 ادعى النكاح أو الشراء سقط الحد لهذا المعنى ^{من شرح الطحاوي قال}
 إذا سرق رجلان سرقة فقال أحدهما هي لي ورأى القطع ^{الأصل} في هذا أن
 كل موضع لو أقام البينة على ما ادعى يقضى له بذلك فإذا ادعى سقط القطع
 بمجرد الدعوى لأنها ورثت الشبهة والحد يسقط بالشبهة فإذا سقط
 الحد عن أحدهما للشبهة سقط من الآخر ^{فدام} ^{للمشركة} من غصود ولا
 على الاستيهاب والاستشراء يكون إقرارا بملكت البائع على رواية الجامع
 وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا ذكر في القاوي الصغرى وذكر
 القاضى الإمام علاء الدين في زيادته ^{في الصحيح} رواية الجامع والله
 لا أقدم على الاستيهاب والاستشراء والاستيداع والاستيجار إقرارا
 بأنه لا ملكت له فيه باتفاق الرواية حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن
 المدعى استوهب مني واستأجر مني وإتمام مني أو قال بانظرية
 خريده خواست از من اين عين يكون دفعا لدعوى المدعى ولو ادعى المدعى
 التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع إلي فاشترينه منه
 لا يسمع هذا من المدعى لأن المناقضة ثابتة بين قوله ملكي وبين قوله ليس بملك
 الاستشراء من عين المدعى عليه في كونه إقرارا أنه لا ملكت للمدعى نظير الاستشراء
 من المدعى عليه حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى اشتريه ^{هذه العين}
 من فلان وأقام البينة يكون دفعا ^{من الغنية} في باب ما يكون

أقراداً بالطلاق فلو قال لها زوجي نفسي فاقراء بالحرمة كالنساء ومن
 إلا إذا كانت النكاح بينهما ظاهراً من الذخيرة إذا وضعت اليدين
 على يدي العدل وطلبت من القاضي التفتة فاقض يا مولاي بالان
 عليها لأن تفتتها كانت واجبة على المولى وقع الشك في سقوطها
 إن كانت البينة صدقة تسقط تفتتها وإن كانت كذب لا تسقط تفتتها
 صارت ممنوعة عن المولى لأن تفتة المملوك لا تسقط عن المولى وإن
 كانت ممنوعة مدة فلا تسقط تفتتها بالثبوت من الفصول المذكورة
 إذا ادعى الأيضا لا يأمره بإدعاء المال ويأمره بإحضار الشهود وإن قال
 شهودي في البلدة لا يمهله إلى المجلس الثاني وذكر فيها أيضاً المديون
 إذا ادعى الأيضا لا يأمره بإدعاء المال ويأمره بإحضار الشهود وإن قال
 شهودي في البلدة يمهله إلى مجلس آخر وهو اليوم الثاني وإن لم يجأ
 بالشهود يقضي بالدين عليه من التهنيت ادعى على آخر عينا قيد
 وأقام البينة فبينة الخارج أولى وعند الشافعي مخرج بينة صاحب اليد
 أولى إن وقعت البينتان فصاحب الوقت الأول أولى ببيعاً كان وأما
 الأول إذا تساوى الوقتان فالخارج أولى من الذخيرة إذا
 ادعى أحدهما المدة مع القبض وادعى الآخر الشراء وأنه على وجهين إذا
 ادعى ذلك من جهة اثبت والعين في يد ثالث أو في يديهما أو في
 أحدهما والجواب فيه كالجواب فيما إذا ادعى ملكاً مطلقاً سواء كان من اليد
 إن من ادعى عند انسان شيئاً ثم إن المودع وكل المودع بالخصومة في ذلك

المشترى ثم قامت ابينة على الوكيل الذي هو مودع قبلت بينتهما
من التهمة يب في القتاوى الطهيوية المرغبات دار في يد رجل اد
رجل انها داره ملكها وقبضها منذ سنة واقام صاحب اليه بينة
انداشترها من فلان منذ سنيت وهو يملكها وقبضها قضي بها
المهدي الجاسر جهم من الذخيرة ولو شهد شهود صاحب اليدان
فلانا دفعها اليه ولم يقولوا انها ملك فلان او قالوا لا يدري لمن هي
انكفحت الخصومة عن ذي اليد لان ثبت بهذه الشهادة انه وصل
اليه من جهة فلان وان يده يد تيا بة ويد التيا بة ليست بخصومة
من كشف الغوامض فان شهد وان فلانا دفعها اليه ولم يقولوا
انها ملك فلان فلا خصومة بينهما لانهم بشهادتهم اثبتوا ان
يده يد غيره وهذا كاف لدفع الخصومة من الذخيرة دار
في يد ي رجل ادعاه رجل انها داره واقام ابينة على ذلك وقال
ذواليد انها دار فلان واندا سكنها وجاء شاهد ان شهد ان فلانا
ان الدار التي في يد فلانا داره واندا سكنها هذا الذي في يد يرسلمها
اليه فلا خصومة بينهما لان ثبت وصول الدار الى يد المدعى عليه من جهة
غائب على وجه لا يقيد الملك في الرقبة لان الاسكان والاعارة سواء
لا يقيد الملك في الرقبة من الفصول العادمية رجل عصب جارية واودعها
مرجلا فاجتمع صاحب الجاسريز والمستودع عند القاضي فقام المودع
بينه انها ودیعة فلا خصومة بينهما لان ظهر انه ليس بخصم وان لم يقيم البينة

على الوديعة فهو خصم ^{بـ} ومنه ادعى عينا فادعى ذوا اليد الا يداع من ^{بـ} فلان
وادعى المدعي بعد ذلك عليه انه ^{بـ} خصبه مني ^{بـ} تنفع دفع دعوى الا يداع ^{بـ}
دفع الا يداع من المدعي عليه ^{بـ} ومنه ولو ادعى المشتراء ^{بـ} والتخصيص من ذ
اليد او ادعى ملكا مطلقا وصداقه صاحب اليد ثم ادعى انه وديعة فلان واقام
البينة انه فعت عنه الخصومة ولو لم يقر بيمينه يؤمر بالتسليم الى المدعي ^{بـ} ومنه
وكذلك ان يد ابا لقراره بالوديعة بان قال هذه الدار او دعيها فلان
وهي هذه المدعي ان اقام البينة على الا يداع تنفع دفع عنه الخصومة والا
فلان فيؤمر بالتسليم الى المدعي ^{بـ} من الذخيرة وهو اقرار المدعي انها كانت
في يد فلان وكلني لكني لا ادري اذ فعيها الى هذا ام لا وذوا اليد يقولون
الي فلان فلا خصومة بينهما لانها اتفقا على انها كانت في يد فلان
والآن نزلها في يد صاحب اليد ^{بـ} من الثانية عباد في يد رجل ادعاه -
رجل واقام البينة فاقرا المدعي عليه انه لغير المدعي لا يصح اقراره ^{بـ} من
الثاني دار في يد رجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لبيتهما فلان
وتركها ميراثا لهما ويطلب الشركة فقال ذوا اليد لم يكن لابي فلان اقام المدعي
البينة على ما قال اقام ذوا اليد البينة انه كان اشتراضا من ابيه في
صحته او ادعى ان اياه اقر له بها في صحته قبلت بينته وبطلت بينة
المدعي ^{بـ} من الفصول في الفصل السابع ادعى عينا فقال ذوا اليد انك
بعت هذه العين من فلان وانا اشتريتها منه واقام البينة ينفع
دعوى المدعي وان لم تكن له بينة فله ان يحلف المدعي ^{بـ} من الفصول

محضر في دعوى الرجل ملكية ارض على رجل يظهر بعد القضاء انها في
 يد المدعي عليه وفي يد رجل آخر وقبل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك
 باقرار المدعي ظهر بطلان القضاء لانه الكذب شهوده في بعض ما شهدا
 به بعد القضاء على ما عليه اشارات الاصل فاما اذا اراد المدعي عليه ان
 يقيم البينة على ان الارض المدعاة كانت في يدي وفي يد فلان وقت
 الدعوى لا تقبل من التنازع في الفصل العشرين فيما تبطل دعوى المدعي
 وفي وكالته الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اذا اقام ذواليد البينة على
 اقرار الوكيل انها ليست لموكله بطلت بينة الوكيل من كشف الغوامض
 الاصل ان التناقض انما يمنع صحة الدعوى اذا تضمن ابطال حق مستحق على
 احد اما اذا لم يتضمن ابطال حق مستحق على احد فلا اذا ثبت هذا فنقول
 اذا قال صاحب اليد هذه العين التي في يدي ليس لي او قال
 ليس بملكي ثم قال هو ملكي ولم يكن له ماسرع وقت هذه المقالة
 يدعي المالك لنفسه ثم جاء مانع وادعى المالك لنفسه في ذلك العين
 فقال صاحب اليد هذه العين ملكي قبل قوله وتترك العين في يده
 وان صار متناقضا لانه لم يتضمن ابطال حق مستحق على احد لان صاحب
 اليد بقوله هذه العين ليس لي او ليس بملكي لم يقر لرجل معروفا حتى
 يصير باقراره متبا للحق لانه اثبات الحق للجهول لا يكون من
 الخافية رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعي عليه ان المدعي قد
 اقر هذا ان لا حق له في هذه الدار لا تقبل بينته ولا يكون ذلك

دفعاً له دعوى المدعى لأن قول الأتباع لا حق لي في هذه الدار وليست هذه
الدار لي ولم يكن هناك أحد يدعى لا يلزم من الدعى بعد ذلك من كان
رجلاً ادعى داراً في يد ي سرجل أنها له فقام المدعى عليه البيعة المدعى
هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بيته وبطلت بيعة المدعى ولا
يثبت الشراء في حق الغائب إلا أن يشهد الشهود المدعى باعها من فلان
غائب وقبضها الغائب منه كذا ذكرنا طلق سرجل من منية المقيادعى
قد رده أحب فلان اشتريتها منه وشهد الشاهد أن كذا لك يصح
باب ي كان له فاستريتها منه من الحانية سرجل ادعى داراً في يد سرجل
أبها له اغتصبها منه الذي في يد به وقال المدعى عليه هي ملك والدي وقد
في يدي لا تندفع عنه الخصومة وإنما قام المدعى البيعة على ما ادعى ثم أقام
المدعى عليه البيعة أنها ملك والداه اشتراها من المدعى قالوا لا تقبل بيعة
المدعى عليه لأنه ليس بوكيل عن والداه في إثبات الملك لو ألداه لو سمعت
منه هذه البيعة إنما تسمع لك دفع دعوى المدعى وأنه انتصب خصماً للمدعى بدعى
الفعل عليه وهو انتصب فلا تسمع منه دعوى إلا ما تخرج من الفصول الصغيرة
للوامات أن يخافهم غراماً الميث للميت عليه دين سواء كان على ميت دين
أو لم يكن فإن كان عليه دين يخافهم ولا يقبض وإنما يقبض الوصي من الفصول
إذا كتب في دعوى الوقف وقبضها فلان وسلمها إلى المتولي ولم يكن كحال كون
هذه الدار فارغة يوجب خلاء لم يكن كحال سرجل في أصل الوقف ذلك
والطحاوي والخصاف يكتبونه لأن سفل الدار يمنع جوار الصدقة الموقوفة

على من يجعل التسليم الى المولى شرطا فلا بد من ذكرها ليصح القبض عنه ^{في}
 وذكر ايضا في موضع آخر من شرطه ولو ذكر في المخاصرة والصكوك وقبض
 فلان هذه الدار ولم يقل فارغة عما يمنع القبض والتسليم يجوز ^{لان} المطلق
 ينصرف الى الكامل ولا يكون القبض كاملا مع ما يمنع والا وثق ان يذكر
 والمخاض سراج يكتب كذا لك قال سراج ويذكر القبض تارة في الاجارة
 لان الاجارة مما يجب في الاجارة بالقبض ^{في} وفي موضع آخر في دعوى الاتهام
 والقبض لا بد ان يذكر حال قبضه كون الدار فارغة عن متاع الراجح
 وغيره حتى يصح القبض كما في الهبة وفراغها عند القبض شرط ^{للسلم} ^{الذي}
 والمحيط ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي
 الامام شمس الاسلام محمودا لا ونرجندي سراج يفتي بصحة الدعوى وغيره
 من المناجح كانوا لا يفتون بصحة لان السلم شرط كثيرة لا يقف عليها
 الا الخواص من الناس فما يظن المدعي صحة ولا يكون صحيحا في نفسه
 وفي دعوى البيع اذا قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما في جارية قد سلمها
 اليه صح الدعوى بلا خلاف اذ ليس للبيع شرائط كثيرة يخفى على العامة
 وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة يشترط بيان الشرائط لصحة ^{هو} الدعوى
 عند عامة المناجح سراج ولا يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح وان لم يكن له شرائط
 كثيرة يكتفي بسبب كذا صحيح ويذكر في المقرض القبض وصرف المستقرض
 ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع لان عند ^{سفا} الي يوافق
 المقرض لا يصير ديناً في ذمته ^{لكن} المقرض الا لصرفه في حاجة نفسه وكذا

يذكر في دعوى القرض انه اقترضه كذا من مال نفسه لجواز ان يكون
وكيلا في الاقراض والوكيل في الاقراض سفير ومعبر فلا يصير ديناً له
في ذمة المستقرض ولا يثبت له حق المطالبة بالاداء من المصغري
ان الرجل اذا اتى المالك فقال هذا ليس لي فان كان ثم خصم متعين عليه
انه له صح فيه ويكون لذلك حتى لو ادعاه اثنان في بعد ذلك لا يصح وان
لم يكن ثم خصم يدعيه لثان فيه حتى لو ادعاه بعد ذلك انه له صح دعواه
من التاخر خاتية واذا ادعى دارا في يد رجل اسرنا عن ابيه ثم
اصطفا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بيينة انه كان اشترى الدار من
اب هذا المدعي حال حيوته او اقام بيينة انه كان اشتراها من فلان وفلان
كان اشتراها من اب هذا المدعي لا تقبل بيئته على هذا فتوى بعض مشائخنا
في زماننا وفي الذخيرة وقد كتبنا قبل هذا عن بي يوسف راج فيما اذا
وقع الدعوى مطلقا ثم اقام المدعي عليه بيينة على انه كان اشتراها من هذا
المدعي قبل الصلح قبلت بيئته ويبطل الصلح من الفصول ولو ادعى نصف
دارا في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك كذا الدار اسرنا فتى شمس لا سلام محمود
الا ونرجندي راج انه لا تسمع دعواه ولو كانت على العكس تسمع والصواب
ان تسمع في الوجهين جميعا من شرح الضحاوي ولو ادعى الميراث كل
واحد منهما يقول هذا لي وراثته من ابي فان كانت العين في يدنا ثبت
فان لم يورثا او اسرنا تخرجنا واحدا فهو بينهما نصفان وان كان احدا ها
اسبقنا بناية نبي به له عند ابي حنيفة راج وابي يوسف راج وقال محمدا

يقضى بينهما نصفان لان الموت لا يكون تاسيخا للملك لا فيما قام مقام
 المورثين فكان المورثين حضرا وادعيا من غير تاسيخ الا اذا اضرخا
 بملك المورثين فحين يقضى لا سبقهما بالاجماع ولو اضرخ احد هما ولم يؤرخ
 الآخر يقضى بينهما نصفان بالاجماع لانهما ادعيا باقي الملك من رجلين
 فلا عبرة لتاسيخ وان كان في يد احدهما فهو للتاسيخ الا اذا كانت تاسيخ
 صاحب اليد اسبق فهو اولى عندها وعند محمد حرج يقضى للتاسيخ
 لانه لا عبرة للوقت في الميراث عنده وان اضرخ احد هما ولم يؤرخ
 الآخر فهو للتاسيخ بالاجماع لانه لا عبرة لتاسيخ هنا ولو كان في ايديهما
 فهو بينهما نصفان الا اذا كانت تاسيخ احد هما اسبق فهو اولى من
 الثانية اذا ادعى اربعة داري يد رجل ان هذه الدار كانت لاسم
 فلان مات وتركها ميراثا وهم بنوه لا وارث له سواهم واقاموا البيعة
 على هذا الوجه ثم ظهرت واحد منهم ما كانت ابنا للميت وانما كان
 ابنا لبنة الثلث بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين غير الاولين وادعوا
 ان الدار كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلث لا وارث
 له سواهم صح دعواهم وقبلت بينهم وبينه في فصل اخواني وعوى ^{المتقول}
 اذا ادعى على اخوانه غصب منه عبد او ادعى انه غصب منه جاريت
 وغيبها واقام البيعة على ذلك تقبل بيئته ويحبس حتى يحكى بها ويرد
 على صاحبها وان لم يبين قيمتها ون قال القاضي بعد ذلك ماتت
 ابنته اذ اودعها ولا اقدر على ما قاله من ان القاضي في ذلك شرعا

ومقدار ذلك الزمان مفوض الى القاضي فان لم يقدر عليها يقضي
عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب من الأصول
الاستروشي واثبات الدين على من في يده مال الميت هل يصح ذكر
في كتاب آخر الدعوى والشهادة من واقعات السير الكبير اختلاف
فيه وصورة ما ذكرتم رجل وهب جميع ماله في مرض موته واوصى
به ثم جاء قوم بعد موته وادعوا ديناً على الميت فاقاضي على من يسمح
بينهم قال ركن الاسلام على السفك يروح يجعل القاضي خصماً يخاصم
عنه في ذلك ويسمح عليه البينة وقال شمس الأئمة السرخسي رشح
البينة على من في يده المال من ادب القاضي لخصاف رشح في باب
اثبات الدين والحقوق على الميت قال فان ادعى قوم على الميت ديوناً
فأرادوا ان يثبتوا ذلك فليس لهم ان يثبتوا ذلك الا بمحض من اوصى
او وصي وليس لهم ان يثبتوا على غريم للميت عليه دين ولا موصي له
ولا غريم له على الميت دين قال وان لم يكن الميت اوصى الى رجل وكان
ورثته صغاراً ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل لهم
وصياً يقوم بأمرهم لان فيه نظراً للغرماء وللورثة أما الغرماء فلا هم
يحتاجون الى اثبات حقوقهم ولا يتمكنون من الاثبات الا على الخصم
وأما الورثة فانهم يحتاجون الى من يحفظ حقوقهم عليهم فان اثبت
الغرماء حقوقهم بمحض من هذا الوصي للقاضي ان يأمره بدفع اليهم
من مال الميت من الخانية ادعى القاق قال المدهى عليه ما كان لك

علي شيء قط فاقام المدعي بيته على المال ثم اقام المدعي عليه البيته على
 القضاء او الابرأه قبلت وكذا لو ادعى العاقل المدعي عليه ليس لك
 علي شيء ولا اعرفت فاقام المدعي بيته على المال ثم اقام المدعي عليه البيته
 على القضاء او الابرأه ذكر في الجامع الصغير انها لا تقبل وذكر القدوري
 عن اصحابنا سراج انها تقبل من شرح الطحاوي لو ادعى رجل على رجل
 الف درهم او ديناً آخر فقال المدعي عليه لم يكن لك علي شيء قط فاقام
 المدعي البيته وقضى القاضي بذلك ثم ان المدعي عليه اقام البيته انه
 كان قضاء المال فانه تقبل لان من حجه ان يقول لم يكن له علي شيء لكن
 مع هذا قضيه دفعا باطل ودعواه وبمثله لو قال لم يكن لك علي شيء قط
 ولا اعرفت والمسئلة بحالها فانه لا تسمع بنية المدعي عليه لانه كيف يقضي
 رجل لم يعرفه من الخلاصة رجل ادعى انه اشترى هذه الدار من
 ذي اليد فانكر فلما اقام البيته اقام ذواليد البيته على ان المدعي رد
 الدار عليه قبلت بيته ولا يكون تناقضا رجل ادعى ثمن مبيع عن شرا
فانكر فلما قامت البيته قال او فئت الثمن تسمع على قياس هذا الممن
 الذ خيرة في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى رجل ادعى
على اخيه شركة فيما في يده بحق الورثة عن ابيه فانكر المدعي عليه فقال
لم يكن لابي فيه حق ثم ادعى المدعي عليه انه لان اشترأها من ابيه او
ادعى ان اياه اقر له بها مدعواه صحيحة وبيته مسموعة لانه يمكن الجمع
بين هذا وبين ما سبق منه بان يقول لم يكن لابي بعد ما اشترى منها

وانه كانت قال لم يكن لابي قط اولم يكن لابي قط فيها حق لم تسمع دعواه
الشراء من ابيه لان فيه تناقضا وتسمع دعوى اقرار ابيه له بر لانه
لاتناقض فيه لانه من الفصول وذكر ايضا ادعى على رجل مالا وعينا
فقال المدعى عليه انك اقررت في حال جواز اقرارك ان لا دعوى
ولا خصومة لي عليك واثبت ذلك بالبينة تسمع وتندفع دعواه وان
كان يحتمل انه يدعي عليه بسبب بعد الاقرار لك الاصل ان الموجب
والمسقط اذا تعارض ذا يجعل المسقط آخر لان المسقوط يكون بعد الوجوب
سواء اتصل القضاء بالاول او لم يتصل سجل ادعى على آخر عينا او ديناً
فاصل على ذلك وكتب الصلح وفي آخره ذكر انه لم يبق لهذا المدعى
على فلان دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ان اقر بهذا الا تسمع منه
عليه المدعى اصلا من الخلاصة في كتاب الصلح في الفصل الثالث
اذا اقر بالاسية فادى بالابراء فان اقر به ذلك وشهد الشاهدان
على ذلك لم تسمع دعواه لانه ومنه و بواسطته لا حق لي في يد فلان ثم قال
البينة على عبد في يد ابيه لانه يدام تثبت شهد على غصب بعد
الاقرار من الذخيرة ومنها ان الكون المناشئة بعينهما بعد ما
اشهد كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة التمام ثم يقول
احدهما حتى الذي في يديك او يقولت قمتنا وادت اخذت بعض
حتى دون بعض لا تسمع دعواه ولا خصومة منه بعد ما اشهد على
القبض بالا تبعاً لانه من المانية في فصل القبض والاستيفاء لانه

من المصارح على الوجه الذي هو من القابلية ولو كلف له بالفساد ثم
 صكها في يد غيره ثم لم يصدقه وكنه له ان يخلف الطالب ولا يسمع
 ذكره ابو يوسف سرح ولو ادعى عليه الفاتحة بقرعة ثم لا شيء عليه
 من الفصول وفي الذخيرة ادعى ما لا فاقه لكان المدعى عليه بين سببا
 لا يصلح له فيجب كالتحريم او شري الميثة وكذا به المدعي في السبب فان كان
 المدعى عليه بينة على ذلك تدين دعوى المدعي فان لم يكن له بينة
 يخلف المدعي عليه فيكون القول قوله مع اليمين قال شمس الامم الخوارزمي
 سرح هذه اقوالها اما عند أبي حنيفة سرح فالمال لا يرم عليه ولا يصدقه
 في قوله انه ثمن ميتة او دين قمار ومنه وذكر في الخصائل ذواليد
 اذا ادعى الشراء من رجل وانتاح على ملكه بائعه والخارج يدعي الشراء
 من رجل وانتاح على ملكه بائعه واقام البينة قضى لذي اليد لان كل
 واحد خصم عن بائعه فكان بائعهما خصما وادعيا ملكا بانتاح وانما يقضى به
 لذي اليد كذا هنا وذكر في الذخيرة ولو ادعى شاة انها ولدت في ملكي
 واقام ذواليد بينة انها شاة بملكها من فلان فانها ولدت في ملك
 فلان قضى بها لصاحب اليد لان صاحب اليد خصم عن تلقى ذلك
 من بئنه ويده يد المتلقى منه وكان خصم واقام البينة على الانتاح والشاة
 في يده يقضى له بالشاة كذا هنا من الصغير اخرج صكها بقرار رجل
 فادعى المقران المقر له رد اقراره واراد تحليفه على ذلك فله تحليف بمنزلة
 من قال لا خربعت عيالت مني فقال الاخر نعم كنت اقلتن ابيع صح وعواه

وله تجب كذا هذا في التوازل اقر ثم مات فادعت الورثة على المقر له انه
اقرت تلجئة يحلف المقر له بالله لقد اقرت اقرارا صحيحا وهو جواب
الزعماني قال لانهم ادعوا عليه امرالوا اقر به صحيح فاذا انكر يستحلف به
من السخاقي اذا قال لغلان علي ألف درهم من ثمن متاع اشتريته منه
ولم اقبض ان قال ذلك موصولا باقراره لم يصدق في قوله ابي حنيفة
وقال لا يصدق اذا كانت موصولا ولا يصدق اذا كانت مفصولة ثم
رجع ابو يوسف راجع عن حرف منه فقال اذا كانت مفصولة يسأل
المقر له عن المال أهو من ثمن البيع ام لا فان قال من ثمن البيع قال قول
قول المقر اني لم اقبضه وان قال من جهة أخرى سوى البيع قال قول
قول المقر وهذا في الحقيقة ليس برجوع ولكنه تفصيل لما اجمله في الآية
وهو قول محمد راجع من الحاوي اقر لأخريتين ومات فقال ورثته
كان تلجئة قال يحلف المقر له لقد اقرت بهذا المال اقرارا صحيحا
الفصول وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل من الذخيرة في الفصل
الثاني والعشرين من النوع الثاني من هذا الفصل ان يدعي المدي
مع دعوى المالك فعلا ثم اذا لم تندفع الخصومة عن صاحب اليد في هذا
الفصل وقضى القاضي بالدار للمدعي ثم حضر الغائب واقام بينة انها
داره كانت دفعها الى صاحب اليد ودية فالتاضي يقضي للذي حضر
بالدار لان الذي حضر لم يصرف مقضيا عليه بالتضاء على صاحب اليد لا
التضاء بالملك المطلق على ذي اليد انما يتعدى عن ذي اليد الى من يملك

تلقى الملك من جهة ذي اليد اولى من كانت ذواليد خصما عنه في الخصومة في
الملك والذي حضر لا يدعي تلقي الملك من جهة ذي اليد وكذلك ذواليد لم يكن
خصما عن الذي حضر فلا يتعدى القضاء الى الذي حضر وكذلك
لو ان صاحب اليد لم يقيم بيعة على ما ادعى لان ما لا يفعل وجوده مثل
عدمه من المحيط ادعى على غيره ما لا فاقرا المدعى عليه بذلك
الا انه يثبت سببا لا يصلح سبب الوجوب بان قال له علي الف درهم
بسبب القمار او قال لاني اشتريت منه الميتة وكذب المدعى في ذلك
السبب فان اقام المدعى عليه على ذلك بيعة تنفذ عنه دعوى
المدعى وان لم تكن للمدعى عليه بيعة على ذلك ذكوالخصاف سرح في
ادب القاضي انه يخلف المدعى عليه ويكون القول قوله مع اليمين
لان قوله علي الف درهم لاني اشتريت منه الميتة او لاني قمارت عليه
بحود المال اصلا فيكون القول قوله مع يمينه قال الشيخ الامام شمس
الجلواني سرح ما ذكوالخصاف سرح ان القول قوله المدعى عليه مع اليمين
قولها اما على قول ابي حنيفة سرح المال لانهم عليه باقراره ولا يصدق
في قوله ثمن ميتة او قمارت عليه قال سرح اورد محمد سرح هذه
في كتاب الاقرار على سبيل الاستشهاد وذكر فيها الخلاف على ما بينا
فكان ذهب الخصاف سرح بان يكون عن ابي حنيفة سرح في المسئلة
روايات وان قال المدعى عليه له علي الف درهم من ثمن خمر واقام
على ذلك بيعة لا تنفذ عنه دعوى المدعى عند ابي حنيفة سرح لان

المسلم قد يجب عليه ثمن خمر عنده بات وكل ذميا بشرائها وعندهما
تدفع عنه دعوى المدعى لانه عندهما لا يجب ثمن الخمر على المسلم بها
وان لم تكن المدعى عليه بيّنة على ذلك فعلى قوله الجحيفة سراج المالك
لا نرم على المدعى عليه وعندهما القول قوله مع يمينه ولا يلزمه المال
من القنية سئل شمس الاسلام الا ومن جندى سراج عن حياط عنده
ثياب الناس وغاب عن اليد فهل لأصحاب الثياب ان يطلبوا
الزوجة فقال ان كانت عين ثيابهم عند ما فليم الطلب والاخذ ف
استاذ سراج وفيه نظر فالمسئلة الخمسة معروفة ان الغاصب والمودع
والمستاجر والمرتهن والمستعير من غير المالك لا يكون خصما للمدعى
المالك المطلق ولكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام ويدرك في
يحق فيمن سرق من متاع غيره بغير اذنه فوجد المالك في يد المرتهن له
ان يأخذه منه وجهه ان للمالك ان يأخذ ملكه ايما وجد له ان
باقدر عليه من الحيلة حتى يصل الى حقه فله ان يطلب ملكه من مودع او
غاصب او مرتهن وغيرهم الا اذا اثبت ذواليد بان مودع في تدفع عنه
الخصومة فاما قبل دعواه فجواب المقي ان للمالك حسب ملكه منه من
الفصول العمدى ادعى عينا في يد انسان انذره لما ان صاحب اليد اقرب
لي او ادعى عليه دساعه وقال في دعواه بي عليه الف دساعه لما انذره بها
لي او قال ابتداء ان هذا الرجل اقرب ان هذه العين لي او اقرب لي
كذا من الدساعه هل تصح هذه الدعوى بعض مشائخنا سراج قالوا يصح

وبعضهم قالوا لا يصح وهو قول عامة المشايخ سراج لان نفي الارقار لا يصلح
سببا للاستحقاق فان الارقار كاذبا لا يثبت الاستحقاق للمقر فقد اضا
الاستحقاق الى ما لا يصلح سببا له ^{منه} ومنه ايضا محض اقرار رجل لما لا غير
بيان السبب فانه يرد هذا المحض عند عامة العلماء لان المال لو كان ^{جائزا}
لثبت السبب فلما اعرض عن ذلك وما الى دعوى الارقار علم انه
كاذب في دعواه كذا ذكر شمس الائمة السرخسي سراج ^{ومن النسخ}
ادعى ما لا معلوما على غيره وقال في دعواه مرا ان فلان چندين مال علي بايد
بسبب حسابي كمرسان من و او بود فهذه الدعوى بهذا السبب لا يصح ^{سراج}
التقاضى الامام شمس الاسلام الا وترجى سراج عن ادعى على آخره
في يده وقال كانت هذا ملكت ابي مات وتركه ميراثي له فلان وصي
عدد الورثة الا انه لم يبين حصته ^{منه} هذه الدعوى صحيحة واذا اقام
البينة على دعواه سمعت بيته ولكن ادان الامر الى المطالبة ^{لتسليم}
لا بد وان بين حصته ولو كان يبين حصته ولكن لم يبين عدد الورثة
بان قال مات ابي وتولت هذه العين ميراثي ولجماعة سواي وحصتي
منه كذا وطالبه بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد
الورثة ^{منه} ومنه ايضا واذا ادعى دارا في يد رجل ملكا بسبب الشراء ^{وتحضر}
الدار المدعى بها يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل كانت في يد
غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر على صاحب اليد
ملكاً مطلقاً فقد قيل تسمع دعواه ^{في} وفي الظهيرية وقيل لا تسمع دعواه

وهو الاصح من الفصول في الفصل السادس عشر عشر في الاستئناف
ولو ادعى الكفالة بماله او بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلف
اذا ادعى كفاالة صحيحة منجزة او معلقة بشرط متعارف ويد كوان الكفاالة
كانت باذنه او ذكر اجازته ثلث الكفاالة في مجلس طلت الكفاالة اما
بدون ذلك فلا يكون مدعى كفاالة صحيحة ولا يترتب عليه التحليف
من الفصول الاسنروشي في الفصل الثالث واذا ادعى الكفاالة بماله او
يعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفاالة صحيحة
منجزة او معلقة بشرط متعارف ويد كوان الكفاالة كانت باذنه او
يد كوان اجازته ثلث الكفاالة في مجلس الكفاالة اما بدون ذلك فلا يكون
مدعى كفاالة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف من الذخيرة لو ادعى
ان كان حقا في رقة العبد كالمخضم هو المولى دون العبد فثبت
حضرة المولى او حضرة نائبه لسبع العبد من الصغرى عين في يد
رجل ادعى آخر انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدق بذلك
ذواليد فالقاضي لا يأمر ذواليد بالتسليم الى المدعى حتى لا يكون قضاء
على الغائب بالشراء باقراره من الفصول وذكر في الباب الاول من
الجامع الكبير عبد في يد رجل مقر انه ليس له وانه لفلان الغائب واقام
رجل بينة انه اشتراه من فلان ونقد له الثمن فانه لا يلتفت اليه حتى
الغائب لا نهما اتفاقا ان اليد للغائب فلا ينتصب خصما ولو انكر صاحب
الي ان يكون ملكا للغائب قضي عليه وعلى ذلك الغائب ولو اقر صاحب
الي

انه لفلان الغائب فادعى رجل انه اشتراه من المقر له ونقده ^{مصدق} القريب
ذو اليد لا يؤمر بالتسليم الى المدعى ^{من} من الفصول ادعى على امرأة انها
امرأة وحلاله وهي تدعى انها كانت امرأة ولكنه طلقها وانقضت
عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني انه
تزوجها ويكر نكاح الاول وطلاقة تكلف المرأة اقامة البينة على الطلاق
فان عجزت عن اقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق و^{بينها} فرقت
وبين الزوج ^{منه} ومنه رجل قال لامرأة كانت فلان تزوجت قبلي و^{طلقت}
وانقضت عدتي ثم تزوجت وانكرت المرأة الطلاق لم يفرق بينهما
فان حضر الغائب قضى له بها اذا ادعى النكاح ولو كانت المرأة انكرت
نكاح الاول لم يصدقا عليها وهي امرأة الثاني ولو صدق الاول الثاني
النكاح والطلاق وانكرت المرأة الطلاق يقع عليها الطلاق ^{منه} ومنه
ايضا رجل تزوج امرأة فادعى آخر انها امرأتى فقال المدعى عليه كانت
امراة كنت طلقها منذ سنين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكرت ^{علي}
الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى لتصادقهما على النكاح وانكار الزوج
الطلاق ^{من} من الصغير وفي دعوى المستحق ساكن دارا قرانه كان ^{في}
الى فلان الاجر ثم قال الدار داري فالقول قوله ولا يكون ذلك اقرارا
انه لفلان لانه له ان يقول كان وكيل في قبض غلتها ولو قال اجرنيها
فلان او قال استأجرتها منه فهو اقرار بملكه وله ان يخرجها منها وفي
واقعات ان طلق روى هشام عن محمد راجح ان في الوجه الاول هو ^{يقر}

بمن كانت يدفع الاجارة اليه ^١ وروى ابن سماعه عنه انه لا يكون
 اقرا ^٢ من الغائب ^٣ وسئل ايضا ادعى على رجل انك عصبت
 حماري وهلك في يدك فانكر واقام بينة على وفق دعواه فقال
 المدعى عليه اوردكم باجرت تو واقام على ذلك بينة قال تسمع
 لان التوفيق ممكن ولو قاله خزانة بردم اصلا ثم ادعى ذلك لا تسمع ^٤
 ومنه سئل البرهان ادعى ثمنا فانكر فاقام بينة على وفق دعواه ^٥
 عليه يقول او بيت الثمن ايتك قال لا تسمع لانه انكر ثم اقربا ببيع ثم رجع
 وقال تسمع لان الايجاب قائم ^٦ قال القاضي ببيع الدين راجح ^٧
 من التارخاني رجل ادعى نكاح امرأة تشتط حضرة ^٨ وجهها
 الذي طلقها سوا وكان الطلاق باثنا اورجيا ^٩ ومنه ادعى على
 منكوبة الغير نكاحا فانه تشتط حضرة الزوج وكذا عند اقامة البينة
 من القنية امة جاءت بولد قال مولاهما هو من عبدي هذا ^{١٠}
 الامة فلما مات المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صار
 حرة تسمع لان المدعى فيما فيه حرمة الفرج ليس بشرط فلا يكون
 التناقض مانعا ^{١١} من المحيط في الفصل السابع والعشرين من كتاب
 الدعوى ادعى غلاما في يد رجل انه ملكه اعتقه منذ سنة فالتقا
 يسأل المدعى البينة على الملك لا على العتق لانه اذا اقام البينة على
 الملك وينتبت له الملك بالبينة ينبت العتق باقراره فلا حاجة الى
 اقامة البينة على العتق وان لم تكن له بينة يحلف المدعى عليه على

المثلث من الفصول ولو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد أحد
 فاقرت لأحد من فني المقر له ادعى نكاح امرأة وهي في يد آخر
 فاقرت المرأة للمدعي ثم أقام البينة بدون التاريخ قال بعضهم
 سراج يقضون للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم لذي اليد ولو ادعى نكاح
 امرأة فأكرت ولكن لم تقبل لرجل آخر ثم اقربت بين يدي القاضي
 في مجلس آخر لهذا المدعي نصح اقرارها ويسمح ولو اقربت لرجل آخر
 ثم لهذا المدعي لا يسمح اقرارها لهذا المدعي ولو ادعى نكاح امرأة
 وهي تتحد وليست في يد أحد من فني فقام أحد من البينة على النكاح واقام
 الآخر بينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترج بينة مزبني
 اقرارها بالنكاح لان الآخر اثبت بالبينة نكاحها وبريتب اقرارها
 بالنكاح لان الآخر اثبت بالبينة نكاحها وبريتب اقرارها بالنكاح
 له فاستوت البينات في اثبات الاقرار وقيل يترج بينة مزبني
 اقرارها لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عيانا اقرارها لا
 بعد ما اقام البينة كان المقر له اوليا وما يقول بان الآخر اثبت اقرارها
 بالنكاح قلنا نعم لكن في ضمن اثبات النكاح وهذا ثبت اقرارها
 هذه الحكمة في المحيط من الفصول الاستدلال في العدة المودع
 يضمن اذا مات مجهلا يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعه اما اذا عرف
 المولد بالوديعه والمودع يعلم انه يعرف فمات فانه لا يضمن له وفي
 المختصر اذا مات المستودع ولا يدري الوديعه بعينها صادف دينا

في ماله وكذا كل شيء أصله امانة وكذا المستاجر يضمن بالموت عن
 التجهيل من المصنف الا مانات تنقلب مضمونة بالموت اذا
 لم يبين من الفصول ولو ادعى الشراء من رجل وقال ذوالبيد
 اني ابتعته من ذلك الرجل انما فهو خصم لانه لما راعى ان يده
 ملك اعترف بكونه خصما من الفصول الاستروشي اذا خلف
 الطالب وورثة المودع وقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع
 كانت قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته
 فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت دينا في ظاهر
 الرواية في التركة فلا يقبل قول الورثة ولو قالت ورثة قد سدد
 الوديعة في حياته لا يقبل منهم الا بالبينة والضمان واجب في ماله
 لان مات مجهلا من الفصول فالجواب ان احدى الورثة ينصب
 خصما عن الميت في عين هو في يده ذلك الوارث لا في عين ليس
 في يده حتى ان من ادعى عينا من التركة واحضر وارثا ليس في يده
 العين في يده لا تسمع دعواه عليه وفي دعوى الدين احد الورثة
 ينصب خصما عن الميت وان لم يكن في يده شيء من التركة من
 المبسوط في باب الدعوى في الميراث واذا كانت دارا وارثا بعد
 في يده رجل فجاء رجل وادعى انها كانت لابيه فشهد شاهد ان انها
 كانت لابيه مات ابوه وتركها مبرأة له لا يعلمون له وارثا غيره
 فانه يقضى بينهما نصفين اما الذي ادعى انها كانت لابيه لاشك

وأما الذي ادعى أنه في يد واثبت الملت للمورث لأن اليد عند الموت
تقلب يد الملت أي يد كانت أمانة الملت فلا شك في يد الغاصب ويد ^{المورث}
ويد الاجارة أيضا فان المورث اذا مات مجهلا نصير العين مستهلكا ويجب
الضمان فنصير العين ملكا له وكل واحد منهما اثبت الملت للمورث
وادعيا الا تنقل الى نفسه فصار كأنهما حضرا جميعا وادعيا الملت فائدة ^{بقضى}
بالداس بينهما نصفين كذلك هنا ^{من الكافي} لان الايدي المجهولة
تقلب يد ملت عند الموت لانها لا تخلو من ان تكون يد ملت
او غصب او امانة فان كانت يد ملت فظاهر وكذا اذا كانت يد غصب
لانها نصير يد ملت لان بالموت تقر عليه الضمان ويصير المضمون
ملكاه وان كانت يد امانة فنصير يد غصب بالجهيل فصارت يد
ملت ايضا فصارت الشهادة بيد مطلقة عند الموت شهادة ^{بالملة}
عند الموت والملت الثابت عند الموت ينتقل الى الوارث ضرورة
من كشف الغوامض يوضح ان الجهيل استهلك للوديع حكما
فيعتبر استهلاكها حقيقة . من الذخيرة وفي الاجناس ان الامانات
تقلب مضمونة بالموت بحكم الجهيل الا في ثلث مواضع أحدها متولي
الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال الطلقات التي أخذها من الوقف
حال حيوته ولم يبينها فلا ضمان على ورثته والثاني الامام اذا اودع
بعض الخيمة عند غار ولم يبين عند من اودع والثالث احد المتعاضدين
اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين حال المال الذي كان

في يده لم يضمن نصيب شيء يكمل منه القنية الشريفة مات وماله
 الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلاً يضمن
 كما لو مات مجهلاً للعين من الحاشية وأما تصير مضمونة ^{بجهل} بال
 بان يموت المودع من غير بيان المودعة بانها ودعة لغلاف ^{للت}
 لأنه لما مات بدو ث البيات فقد ترك الحفظ والمودع اذا ترك
 حفظ المودعة كانت متعددا والتعدى موجب للضمان ثم لما صار
 المودع ضامنا صار المضمون ملكا فثبت ان الشهادة على اليد عند الموت
 شهادة على الملك والارث والملك الثابت عند الموت ينتقل الى
 الوارث ضرورة فلذلك استغنى عن ذكر الجوفى الشهادة من
 الفصول لو ادعى العين بالورثة فقال ذواليد اودع عنده الذي
 يدعى الميراث لا تندفع عنه الخصومة والفرق في الذخيرة
 من كشف الغوامض اما في دعوى الدين احد الورثة ينصب
 خصما عن الميت للمدعي وان لم يصل اليه شيء من التركة حتى لو ^{حضر}
 المدعي ولم تأت المكاتبة يكون في يده شيء من التركة تقبل البيعة
 عليه بخلاف على العلم من النسيب سئل عن مات وله مال في يد اجنبي ^{فطلب}
 منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت ديون والمدعي عليه يعلم بذلك
 انهم ورثة فصالح الورثة عما عليه وفي يده على ما لم دفعه من مال ^{نفسه}
 اليهم هل يغرم لغرماء الميت فقال نعم ولا يبرأ بهذا الصلح لان المستغنى يمنع ثوب
 الملك للوارث فلا يقع صلحهم. وسرقة مات وله في يد رجل اجنبي ^{عين}

وله ورثة ولا تركة في اليد يهضم وعلى الميت ديون على من يدعي
صاحب مال الدين وعلى من يقيم البيعة على ذنب اليد بحضرة الو^{ثقة}
من المحيط اذا ادعى الخارج المالك المطلق مؤرخا واذا ادعى صاحب
اليدين المالك بسبب اشترى مؤرخا لم صورته دار في يد رجل ^{رجل} ادعى
انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بيعة انراشترها
من فلان منذ سنين وهو يملكها وقبضها منه قضي بها للمدعي
الخارج لان صاحب اليد خصم عن بائعه في اثبات الملك انه لا يمكن
اثبات الانتقال الى نفسه وكانت بائعه حاضرا واقام البيعة على الملك
المطلق نفسه والدار في يده ذات يد المشتري يد البائع من حيث
التقدير ولو كانت كذلك يقضى ببيعة الخارج كذا انها من
الظهيرية اذا اختلف الطالب وورثة المودع في الوديعة فقال الطالب
فلم مات ولم يبين فصار دينا في ماله وقالت الورثة كانت ق^{ائمة}
بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول
قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت في التركة ^{يقبل} ظاهرا ^{قللا}
قول الورثة المودع اذا قال لرب الوديعة قد ردوت بعض الوديعة
وماتت فالقول قول رب الوديعة فيما اخذه مع يمينه لان الوديعة
صارت دينا ظاهرا لا يقدر ما رد الى رب الوديعة فالقول قوله
في مقدار ما خود ^{يقبل} من الظهيرية المودع اذا مات فقالت ورثته
قد رد الوديعة في حياته لم يقبل قولهم والضمان واجب عليهم في مال

الميت لانه مات مجهلاً وأن اقامت الورثة البينة انه قال في حياته
 رددت الوديعة قبل لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة القاضي
 اذا قبض اموال اليتامى ومات ولم يبين اين وضع في بيته ولا يد
 اين المال ضمن لانه هو المودع وقد مات مجهلاً وأن دفع الى قوم
 ولا يدري الى من دفع لا يضمن لان المودع غيره وهو لم يمت مجهلاً
 من التفريق المودع اذا مات ولم يعرف الوديعة فهي دين في تركته
 وتساوي دين الصحة من التهذيب ولو مات المودع ولم يعرف
 الوديعة فهو دين في تركته يساوي دين الصحة وقال في نوادر
 ابن رستم عن محمد بن روح لو دفع اليه الف درهم يشتري ويبيع
 لرب المال باجرة في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدس ما فعله
 وقد ترك رقيقاً وثياباً صار كله ديناً في مال الميت وكذا الرضخ
 مزادعة والبذر بينهما او من احدهما فمات المزارع والزرع قد
 اخضر او حصد فلم يدس بعد موته قال محمد بن روح قيمة الزرع يوم ما
 او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار ديناً في مال الميت
 ومنه ولو مات المودع ولم يبين حال الوديعة فهي دين في تركته ولو
 لم يمت المودع ولكن جئت جنونا مطبقاً وقد وقع ايباس من رجوع عقله
 اليه فهي دين في ذمته من الخلاصة المودع يضمن بالجهل اذا لم يعرف
 الوارث الوديعة اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعرف فلم يبين وما
 لم يضمن من الفصول ان استغراق التركة بدلت الوارث اذا كان

وكانت بمقتضى الوارث وان حضر من رجلا له على الميت ومن اختلفوا
 قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعي انه وصي للميت
 لان الوصي لا يدعي قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو
 الصحيح من القباوي ائيمه ومثل الحسن بن علي عن ابي
 علي اخروا في يديه وانكر ذواليد واقام هو حجة انه صالحه
 منذ سنة ودفع له بدل الصلح واقام المدعي بينة انت اقررت
 منذ ثلثة اشهر ان هذه الدار داري اي البينتين اولى فقال
 الاقرار من الكافي ولو اختلفا في الوصية فان كانت غيبا
 فالقول له مع يمينه لانك ربح حق العرقه والاصل سلامة الاله فابن
 حلف بطلانها وان نكل يؤجل سنة وان كانت بكرة نظرت اليها النساء
 فان قلن هي بكرة اجل سنة لظهور كذبه وان قلن هي غيب حلف التزوج
 فان حلف لاحولها وان نكل يؤجل سنة من الذخيرة المعلاعت
 ابي يوسف راجع رجل اقام بينة على ميت انه اخوه لايده وامد لا يعطون
 له وارثا غيره واقامت امرأة بينة انها ابنة الميت جعلت الميراث بينهما
 نصفين ولا اسألهما بينة انهم لا يعلمون له وارثا غيره فقال لا تريا لوان
 رجلا مات وترك ابنا فشهد الشهود انهم لا يعلمون له وارثا غيره
 وكل واحد اقام بينة على نفسه اشركته في الميراث ولا اسألهما بينة
 عدد الورثة من المحيط فاما في المنقول ينافي هذه التهمة فيه لان المنقول
 ان كان مستهلكا واقر المدعي عليه بالاستهلاك او بالهلاك كان المدعي واقعا

في الدتين وقد اقر المدعي عليه بذلت واقرا الا نسان على نفسه ^{نفسا} يا
 صحيح ولا حاجة للشهادة انها في يده ^{من} الفصول لا يملك المدائن اثبات
 الدين على الغريم الذي للميت عليه دين ولا على الوصي له ولكن اذا
 اثبت على من يصح الاثبات عليه كالوصي والوارث يثبت له ولا ^{سبب} لا
 باعتبار انه تركه ^{من} للميت الحياوي ستر من مات وشهد امرأته الف درهم
 فقد فاخته بمهرها بغير رضاها ^{من} الورثة قال يجوز فان اختلف
 بالله ما في يدها من تركته من الدراهم التي يجب عليها اخراجه ^{ليقسم}
 بين الورثة فخلقت قال لا يا نعم وان لم تأخذ هذه الدراهم وطلب من
 هذا الوصي ايفاء المهر من هذه التركة فانكر الوصي ذلك فقامت
 ابينة على دعواها من المهر على هذا الوصي هل تقبل قال نعم ^{من}
 الفتاوى الحياوي وفي شهادات فتاوى ابن الفضل مات رجل وترك
 امرأته وورثة صغار لم يخلف شيئا فادعى رجل ما لا على الميت كانت
 هذه المرأة خصما له فمضى اثبت المال على الميت ولم يكن في يدها شيء
 من تركته لا تؤخذ بشيء ^{من} الحلاصة اذا قسم الورثة الدارينهم
 واشهدوا عليه ثم ادعت امرأة الميت مهرها او دينها ^{او} غير المرأة
ادعى دينها واقام ابينة تقبل ويثبت ولا يكون قسمتها ابطالا للدين
 من الذخيرة رجل اشترى جارية وقبضها فادعت انها حرة ^{اصل}
 واقرا المشتري بذلت او الي الميراث وفضى الفاضل بحريتها لا يرجع
 المشتري بالثمن على البائع اما اذا افرط لانه محقة قاصرة واما اذا انكل

عن الميت فلا تأنكول بمنزلة الاقاربان حضرات البائع والمكر حريتها ^{المشترى} فقال
انا قيم البيعة على انها حرة الاصل يريد الرجوع بالتمن على البائع قبلت بيئته
وان صار المشتري متناقضا لان التناقض لا يمنع قبول البيعة على الحرية
والعتق وفي نوادر ابن سماعة لمن المحيط في الفصل الحادي والعشرين
فيما يكون جوابا من المدعى عليه ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعى
فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجب ينزله منزلة
منكر وتسمع البيعة عليه ومنه في الفصل الثاني والعشرين في بيان ما يصلح
خصما لغيره واذا ادعى رجل دارا في يد رجل انها في اجارتي اجريتها فلان وادعى
ذوا اليد انها في اجارتي اجريتها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب
اليده خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى المالك المطلق وصاحب اليد ادعى
الاجارة ومنه في هذا الفصل فان اقام هذا المدعى بيعة ان فلا تامة
ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بيته وكان ينبغي ان لا تقبل هذه البيعة
لانها قامت على غير الخصم والجواب لا بد قامت على الخصم وهو القاضي لان ^{المشهود}
لما شهدوا انه لم يترك وارثا فقد شهدوا ان تركه الميت لجماعة المسلمين فمالك
يدعي حقا في مال جماعة المسلمين لكونه نائب المسلمين ومن التمار خاني وان ^{اختلفوا}
في الطريق فقال بعضهم يرفع طريقا بينا وقال بعضهم لا يرفع نظرو فيه
الحاكم فان كان يستقيم لكل واحد منهم طريق يفتح في نصيبه ^{بينهم} قسمه
بغير طريق يرفع لجماعتهم وان كان لا يستقيم ذلك رافع طريقا بين ^{عندهم}
وفي الذخيرة قال مشائخنا سرح يريد بقوله يفتح نصيبه طريقا يرفع فيه الجملة

وان كان لا يمر فيه رجل فهذا ليس بطريق اصلاح من المصلحة ولو
كان طريق في دار رجل اراد اهل الدار ان يبنوا في ساحة الدار ما يقطع
طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا من ساحة الدار عرض باب
الدار هذا في التجريد وفي افتاوى النسفي داران للجارين ^{سطح}
احدهما اعلى ومسيل ماء العليا على الاخرى واراد صاحب السفلى ان
يرفع سطحه او يبنى على سطحه له ذلك وليس للجار منعه لكن له ان
يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طريق ^{الدار} من شرح الطحاوي ولو ادعى رجل
عند القاضي ان الدار داري كانت لابيه مات وتركها ميراثه ولا ^{خيه}
الغائب وشهد شاهدان على ذلك فانه تقبل ويقضى بنصف الدار
للحاضر واما النصف الاخر ان كان صاحب اليد مقرانه للميت ولكنه
انكر ان هذا ابنه فانه لا ينزع من يده نصيب الغائب بالاجماع وان كان
منكرا فكذا عند ابي حنيفة سرح لا ينزع وعندهما ينزع ويوضع في يد ^{امين}
فبعد ذلك اذا حضر الغائب ان اقرانه ورثها من ابيه قضي الا ^{مر}
على وجهه ولا يحتاج الى اعادة البينة لان احاه كان خصما عن الميت
فيما يدعي للميت فاذا ثبت الملك للميت كان له ان يأخذه ولا يحتاج الى
اعادة البينة من جامع الشروح ويسلم النصف اليه بذلك القضاء
لان احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيما يستحق للميت وعليه
ومنه وروى الخفاف عن اصحابنا انه لا يحتاج الى اعادة البينة ^{الصحيح}
ما ذكر في ظاهر الرواية لان القضاء بالميراث قضاء بملك الميت ^{معنى}

من الخلاصة ومنهم من قال لا يكلف إعادة البيعة بالاجماع ^{من نفسه} ادعى عليه اتى دفعت الى فلان دسراهم وقبضتها منه ثم ادعى انك قبضتها
 مني لا يصير متناقضا لان يد المورع يد المودع ^{شئ} ومنه ادعى عليه
 انه اشتراه من ابيه منذ عشر سنين والاب ميت للحال فاقام ذو ^{اليه}
 بينة انه مات منذ عشرين سنة سمع وقال عمر والمحافظة لا تسمع وقال
 استاذنا رضى والصواب جواب المحافظة فيستغنى ان يحفظ ان نرمان
 الموت لا يدخل تحت القضاء وهي في ^{الط} في الشهادات والدعوى
 من المحيط اذا ادعى رجل دارا في يد رجل انها داره ورثها من ^{ابيه}
 ثم ادعى انها اشتراها من ابيه في حيوته وصحته واقام على ذلك بينة
 لا تقبل بينته وبمثله لو ادعى الشراء او لامن ابيه في حيوته وصحته ثم
 ادعى الارث واقام على ذلك بينة تقبل بينته لان في الفصل الاول التوفيق بين
 الكلامين غير ممكن فيثبت التناقض وفي الفصل الثاني التوفيق بين ^{الكلامين}
 ممكن فلا يثبت التناقض وسيأتي جنس هذا ^{من الخلاصة} في الفصل ^{السادس}
 من كتاب الدعوى وفي الفتاوى امر في يد رجل ادعاها رجل ^{منها} واقام كل واحد
 بينة ان الدار داره اجروها من ذى اليد بكذا فادار بينهما والاجر بينهما ^{تخصا}
 من الخاتمة رجل ادعى دابة او دارا هو في اجارة الغير لا تقبل بينة المدعى ^{بخض}
 الاجر والمستاجر وكذا الوهن ولو كانت مزارعة في يد رجل فان كان
 ابذر من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كانت البذر من

ولو باع شيئاً ولم يسلم إلى المشتري حتى لو ادّعاء رجل فانه يشترط حضرة
 البائع والمشتري يدين المهادية ومن اشترى جارية فولدت عند
 فاستحقها رجل بينه فانه يأخذها وولدها وان اقربها الرجل ^{بيتها} ثم
 ولدها من الكافي ثم في فصل البينة يكتفي بالقضاء بالامة عند البعض
 لا بما يبع لها فيدخل في الحكم تبعا وقيل يشترط القضاء بالولد واليه
 اشار محمد بن سراج فقال اذا قضى بالاصل المستحق ولم يعلم بالزوائد لم يندخل
 الزوائد تحت القضاء من السعناقي وقيل يشترط القضاء بالولد
 وهو الاصح من الفتاوى الصغرى ولو قال مالي في يدي فلان دار
 ولاحق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادّعى ان له قبله حقا بالوري
 في رستاق او قرية تقبل بينه وان قال مالي بالوري حق في دار والارض
 ثم ادّعى ذلك واقام بينة تقبل ما لم يقصد قرية بعينها او ارضا بعينها
 اما اذا قصد ارضا بعينها فلا تقبل بينته ^ث ومنه ايضا ادّعى دارا بالارض
 ثم قال محمد بن ذوالبيد الميراث فاشترى منها منه وجاء بشاهدين على
 الشراء اجزته ^ث من جواهر الفتاوى رجل ادّعى على آخر شيئا وقال ان
 لي في هذه الحادثة شهود وقال قد نسيت فانه تقبل شهوده لان ^{النساة}
 مركب في الانسان من رجل ادّعى على آخر ما يدينه فقال المدين عليه
 ده قرض سب ونود شركت فتكلم المتوسط بينهما فجوى لسانه في اثناء الكلام
 ده شركت سب ونود قرض ثم استدركت في الساعة فقال غلطت
 فانه لا يجوز للشاهد ان يشهد على ما جرى على لسانه اذا علم انه قال

خلطاً وسهواً من مال خيرة رجل ادعى على رجل انه باع عبداً مشتركاً
 بينه وبينى من فلان بكذا وسلم العبد وطالبه بإداء نصف الثمن فالتزم
 يسأل المدعى ان العبد كان مشتركاً بينكما شركة ملك او شركة عقد
 او معاوضة او عنان ان قال شركة ملك لا بد لصحة المدعى من ان يقول
 في الدعوى ان العبد قائم في يد المشتري وقت طلب الثمن الذي هو
 دليل الاجارة لان العقد في نصيبه انما ينفذ وقت الاجارة فانما ينفذ
 اذا كانت محالة قائماً في هذه الحالة ولا بد من ذكر قبض البائع الثمن ^{ببيع}
 مطالبته ايّاه بإداء نصف الثمن وان قال شركة عقد لا حاجة الى ذكر
 قيام العقد وقت طلب الثمن لان العقد قد نفذ في النصيب حاله ^{به}
 وكل يشترط قبض الثمن ليصح مطالبته بإداء نصف الثمن ^{من الفصل}
 في الفصل السابع في التناقص وفي فتاوى رشيد الدين راجد ادعت امرأة
 ان فلانا تزوجني في رجب كذا وتدعى المهر والميراث واقامت الورثة
 بينة ان مورثات مات في جمادى تلك السنة لا تقبل هذه البينة لانهم
 يشبّهون الموت والموت لا يدخل تحت القضاء ويثبت النكاح والمهر
 في تركته وفي فتاواه ايضا ادعى انه قتل مورثي يوم كذا افا قام المدعى
 عليه بينة ان مورثه كان ميتاً في ذلك اليوم لا تقبل البينة ^{على الموت}
 من المحيط في الفصل الثالث والعشر بن لان زمان الموت لا يدخل
 تحت القضاء فلا يثبت بينة المدعى ^{منه} ايضا في الفصل التاسع
 عشر ولو ادعى انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى انه لفلان

آخر و كله بالخصومة فيه لا تقبل بينته ويصير متناقضا الا ان يوثق
 من الفتاوى الظهيرية ولو ان رجلا ادعى شيئا لابييه واقام البينة ان
 هذه الشئ لابييه وتركها مبرأنا وان اياه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة
 كذا واقامت المرأة البينة ان اياه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة
 كذا وان مات بعد ذلك اليوم بيوم بعد اليوم الذي وقت الابن يحكم
 بالميراث بشهادة شهود الابن ويحكم بشهادة شهود المرأة على التزويج
 ويجعل لها صداقها والميراث مع الابن لان يوم الموت مما لا يدخل تحت
 القضاء لانه لا يتعلق به الحكم لان الميراث ليس يستحق بالموت بل بسبب
 سابق على الموت واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود
 ملك التار يخ وعده بمنزله ولو عدم تقبل البينات جميعا ويقضى حق
 كل واحد منهما لان العمل بينهما ممكن فكذا هنا من الجيد البينات
 واحتج محمد بن الحسن راج وقال لو لم يقطع بالمرءة الاولى لم يقطع بالثانية
 لان المال يصير للمقر له بالمرءة الاولى فلا تبقى خصومة المرافعة الى القاضي في
 الثاني ولا خصم معه فلا يصح كما لو تزوت المسروق منه الخصومة ثم جاء بالسارق
 وحده واقربا لسارقة فانه لا يقطع وكما اذا ادعى السارقة وشهد رجل واحد
 امرأتان بذلت فقضى القاضي له بالماله ثم جاء بشاهدين رجلين
 فانه لا سمح لانه لم يبق له خصومة بعد القضاء فكذا هنا بنفسه لا قربة
 يجب له للمقر له كما بعد القضاء بالشهادة واورد القاضي الامام
 لدرسي هذه دكتة بطريق آخر وفي الاخرى والمرءة الاولى

اوجب القطع صح المدعى وان لم يوجب القطع يجيب الضمان فلو وجب
 القطع باقراره الثاني سقط الضمان والافسان لا يستقل باستقاط الضمان
 الواجب عليه وكانت الشيخ الجليل ابو بكر محمد بن الفضل يقول العجب
 من ابي يوسف سرح وان شانه اعلى وارفع بهذه المسئلة حين كان
 حامل الذكرو وهو يقول بخلافه فانه حكى انه كان في مجلس هارون
 الرشيد فأتى بسارق فقالوا للسارق انت سرقت هذا المالا فقال
 السارق انا اخذت هذا المالا فاتفق الفقهاء من اهل المظالم انه
 يقطع فقال ابو يوسف سرح انه لا يقطع لانه ما اقرب بالسرقه وانما اقرب
 بالاخذ والاخذ يوجب الضمان لا القطع فحارسوا ونجولوا وقالوا ان
 ما قاله حق لكن قالوا ثانيا سلوه هل سرقت فقال نعم فقالوا الله اكبر
 الآن يقطع فقال ابو يوسف سرح لا يقطع لان الضمان وجب عليه بالا
 فاراد ان يسقط الضمان عن نفسه فاقرا اهل المظالم من الشيب والشاب
 ان الحق ما قاله لهم من انما وى الغياثية حكى عن بعض مشائخنا سرح انه
 لو بنى تنورا للخبز الدائم او سرحى للطحين او مدقا للقصارين لم يجوز
 اتخذه تنورا صغيرا جاريا ولا يمنع وكان ابو عبد الله المصيري تاسره
 يفتي بانه لو بنى في ملكه في وسطه البراذين تنورا له ذلك وقامه
 يفتي بانه ليس له ذلك والقباس في جنس هذه المسائل ما هو
 جواب ظاهر الرواية لانه تصرف في ملكه فلا يمنع عنه وان تعذر
 ضروره وقيل بالمنع مطلقا وبداخذ كثير من مشائخنا سرح فاما في

وعليه الفوت ^{من} القضية ادعى على نريد انه دفع اليه كذا ديناً
 ليدها الى غريمه فلان فيجد نريد وحلف ثم ادعى هذا المدعي ذلك
 على عمر وقال انما دفعته لك لتدفعها الى غريمي ونراهم ان دعواه على نريد
 كانت خطأ ولهذا لا تسمع دعواه على عمر ولتأقضى ^{من} الفصول ^{ادعى}
 ما لا فانك فاقام المدعي بينة انك استمهلتي منذ عشرة ايام وقال
 المدعي عليه انك ابرأتني منذ عشرين يوماً لا تقبض دعوى الابراء
 لتأخر تاريخ الاستمهال عن تاريخ الابراء ^{من} الذ خيرة منه ادعى
 على آخر وقال اني دفعت اليك عشرة دراهم قرضاً وقال نعم دفعت
 اليك ولكن مرتين ادفعها الى فلان وقد دفعت اليه واقام البينة فهذا
 دفع صحيح ^{ادعى} على غيره ديناً فانك المدعي عليه ذلك واقام المدعي
 البينة على انك استمهلتي هذا المال منذ عشرة ايام وذلك اقرار
 منك بهذا المال عليك وقال المدعي عليه في دفع دعواه انك ابرأتني
 عن هذا المال منذ عشرين يوماً واقام على ذلك بينة فهذا لا يكون
 دفعا لان بينة المدعي تثبت اقرار المدعي عليه بالمال منذ عشرة ايام
 فهذا يمنع دعواه الابراء قبل ذلك الاستمهال من المدعي عليه قبل
 قضاء القاضي عليه بالمال اقرار بالمال والاستمهال بعد قضاء القاضي
 عليه بالمال كذا لك عند بعض المشايخ راج وعند بعضهم لا يكون
 اقرار حتى ان بعد ما قضى القاضي على المدعي عليه بالمال ^{استمهل}
 من المدعي ثم ادعى بعد ذلك دفعا تسمع دعواه عند بعض المشايخ راج ^{ادعى}

آخر عشرة دراهم دينا وعشرة دنانير دينا فقال المدعى عليه في دفع دعواه
 تواركه كره جرد ودينار خواستني نيت فهذا ليس بدفع لان المطالبة
 ليست من لوازم الدين حتى يكون من ضرورته ان لا مطالبة له بما سوى
 الدرهمين او الدينارين اقرار ان لا دين عليه سوى الدرهمين والدينارين
 الا ترى ان الدين الموقبل دين على الحقيقة ولا مطالبة به في الحال من
 الجواهر رجل ادعى على آخر دينا فقال المدعى عليه قد ادبته ثم ادعى انه ابراء
 يكون مسموعا ولا يكون متناقضا لانه لا تناقض فيه يقال برادة قبض
 استيفاء من الذخيرة في الفصل الثاني والعشرين من كتاب الدعوى
 ادعت المرأة على ومرتدة زوجها المهر والميراث وقالت الوتره في دفع
 دعواها الميراث ان ابنا حرمها على نفسه قبل موته بسنتين فقالت
 هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلاله عليه فهذا
 دفع صحيح من المحيط في الفصل التاسع عشر من كتاب الدعوى في بيان
 ما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع به جلاشتري من رجل عبد
 ثم ان ابايع ادعى انه كان فضوليا في هذا البيع وامراد استرداد
 من يد المشتري وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان ابايع كان
 فضوليا في هذا البيع وامراد العبد واسترداد الثمن لا يصح دعواه
 لان اقدامه على هذا العقد اقرار منه بصحة هذا العقد ونفاذه و
 ذلك بالملك له او بالامر من المالك والذي يدعي كونه فضوليا في
 البيع لا تسمع بيته وكذلك لو لم يكن له بيته وامراد ان يحلف صاحبه

على ما ادعى من كونه فضوليا في البيع ليس له ذلك لان سماع البينة
والخليف يتو بتان على صحة الدعوى وهذا الدعوى لم تصح هنا لكان
التاقص واذا كانت الدار بين شريكين شركة ميواث او غير
ذلك وغاب احد هما جاء رجل وادعى على الحاضر انه اشتراها من
الغائب نصيبه فانه لا تقبل بينته لانه يقيم بينة على الغائب وليس عنه
خضم حاضر واما اذا كانت الشركة لا بجهة الارث فطاهر واما اذا
كانت الشركة بجهة الارث لان احد الورثة ينصيب خصما عن باقي
الورثة فيما يدعي على الميت من هذا دعوى الشراء يوجد على الغائب
لا على الميت فلم ينصب الحاضر خصما عن الغائب فهذه بينة قامت
لا على خصم فلا تقبل - من الفصول العبد الماذون اذا ادعى على انفسه
مالا لا تشتريه حضرة المولى لان يد العبد معتبرة فسمع دعواه على الغير
من التجريد الماذون كالحرف في اليد حيث يقع التنازع بينه وبين ^{جني} الا
سواء عليه دين ام لا - من الفتاوى الخافي العبد الماذون خضم فيما كان
من التجارة بقبره اشبه دة عليه ولا تعتبر حضرة المولى - من الفتاوى الخاتبة
في كتاب المدعى من جرد على رجل مالا فانكر المدعى عليه فاخرج المالك
خطاه قرأه عليه بذلك المالك وقال هذا خط المدعى عليه فانكر ^{عليه} المالك
عليه ان يكون - خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة
ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم بقبول تناقض المدعى عليه بذلك
وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح ولا ^{هذا} المدعى عليه هذا خطي لكن ليس ^{عليه}

المال ان كان الخط على وجه الرسالة مقصداً لمعنى لا يصدق ويقضى
 عليه بالمال وصحيفة الصراف والسمسار حجة عرفاً وان لم يكن الخط على وجه
 الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والاقراء فان اشهد على نفسه
 بما فيه يكون اقراراً بانه وان كتب الخط بين يدي الشهود وقيل عليهم كما
 اقراراً لهم ان يشهدوا عليه سواء قال اشهدوا عليّ او لم يقل وان كتب
 بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم ان يشهدوا وان لم يعلموا
 لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه من الحاي اذ يحل على آخر ما لا يخرج
 بذلك خطأ بخط يده على اقراره له هذا المال وانك المدة على عليه ^{خطه} انه
 فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة والله على انهما خط
 كاتب واحد قال كان جواب ائمة بخلافه حجة يقضى عليه بهذا الحكم
 بالخط قال الشيخ وعندي لا يكون حجة وانه لا يكون اعلى حالاً مما لو قال
 هذا خطي كتبه غير انه ليس له عليّ هذا المال وكان القول له فلا شيء
 عليه في كتاب الاقرار من الاصل فهذا الاول من الفصول ولو قال
 بعد الكتابة اني ما اجزت ابيع ولم اعرف ان كتابتي هذا اللفظ اقراراً به
 قلت البائع اختلف فيه المشايخ سراج كاختلافهم فيما اذا اعتق بالعربية
 او طلق او ابرأتها وهو لم يعرف لسان العرب بان يكون صحيحاً ام
 لا قال بعضهم في جميع المواضع وقال بعضهم لا يصح في جميع المواضع وبعضهم
 فصلوا فقالوا ان كان في تصرف لا يكون جده وهو له سواء كما
 في البيع بغير فوزه ولا بيع السجدة في بيع الهازل لا يصح والله اعلم بالصواب

بعقد ولا يكون قاصداً للحكمه او يتلفظ بكلمة ولا يعرف ما هو معناها فافاد
 قال بعثت ويقول لم اقصد به الملت فصدقه المشتري لا يثبت الملت لا ^{فيها} اتفا
 على عدم وجود التمليت لان التمليت انما يوجد بالتراضي ولم يوجد ^{بها}
 من الكثر اقرب بين او غيره ثم قال كنت كاذباً فيما اقررت حلف المقر له
 على ان المقر ما كان كاذباً فيما اقر ولست بمبطل فيما ندعيه عليه ^{من}
 القينة ادعى عليه ديناً فقال كنت وقت الاقرار مصر وعلاؤان تاريخ بيار
 وي ظاهر بوده ست يصح هذا الدفع ^{من} الزيارات العتاي اصل الباب
 ان التناقض يمنع صحة الدعوى وسعي الانسان في نقض ما اوجبه
 مردود ^{من} الفتاوى الخلاصة رجل ادعى على آخر عبد ابينه واقام
 البينة فنكوا ولم يزكوا حتى اقر ذواليد انه حر وباعه من غيره او ^{هبة}
 لا يصح يعني في حق المدعي اما التصرفات في حق المقر له ^{بظهر} صحيح حتى لو لم
 عدالة الشهود يعمل اقراره وكذا لو اقام شاهداً واحداً لم يجز اقراره
 وان لم يقيم شاهداً اصلاً جاز اقراره والخصم هو المقر له ^{من} الخانية
 ولو ادعى محمد وداني يده فانكر المدعى عليه ان يكون ذلك في يده ^{فطلب}
 المدعي من القاضي ان يحلفه على ذلك كان له ذلك حتى يقر فاذا
 اقر باليد حلف على ملكت المدعي فاذا اقر بذلت يأمره القاضي بترك
 التعرض فان اراد المدعي ان يقيم البينة بعد اقراره باليد انها له ^{الشئ} قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح لان البينة المدعي على الملت ما لم يقيم البينة
 ان في يد المدعي عليه فان لم يقيم البينة انها في يد المدعي عليه واقام البينة

على المثلث بعد اقرار المدعي عليه باليد فيقضي القاضي بذلك وذكرني
الجامع انه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القاضي انها في يده او يقيم البينة انها
في يده وهكذا اذكر الخصاص سراج من المحيط في الفصل العشرين دارني
ساجل ادعاه رجل وذهب ليأتي بالشهود فباعها المدعي عليه من رجل
او وهبها منه وسلمها اليه ثم ان المشتري او الموهوب له او دعاه منه فمر
تعد ما الى القاضي فان كان القاضي يعلم بما صنع صاحب اليد او اقر المدعي
بذلك او اقام صاحب اليد بينة على اقرار المدعي بذلك تنفذ دفع الخصومة
عن ذي اليد وقد مر هذا غير مرة وان لم يكن شيء من ذلك ولكن
اقام صاحب اليد بينة على ما صنع لا تنفذ خصومته عن صاحب اليد
فلوان القاضي لم يقض للمدعي بالدار بشهادة شهوده حتى حضر القاض
وصدق صاحب اليد فيها قال يدفع الدار الى الغائب لا قرار صاحب اليد
بالدار له ويجعل القاضي الغائب خصما للمدعي ولا يكلف المدعي اعادة
البينة لان اقامتها على صاحب اليد صح ظاهرا فلا يبطل باقرار ذي اليد
ويجعل المقر له وهو المشتري كالوكيل عن ذي اليد وقد مر من جنس هذا
فيما تقدم من الدخيرة والعبد المجبور يؤخذ بافعاله دون اقواله
الا فيما يرجع على نفسه كالقصاص وحد الزنا وحد الشرب وحد القذف
فانه يصح اقراره فيها وحضرة المولى ليس بشرط فانه لم يقر ولكن اقيمت
عليه البينة فحضرة المولى شرط عندهما وعند ابني يوسف سراج ليس بشرط
من التماس خانية وفي الخانية الوجه الثالث اذا ادعى مدعي

عليه الاستهلاكت والمودع يدعي الرد أو الهلاك ثم صالحه على شيء
جانر الصلح في قول محمد سراج وإبي يوسف سراج الآخر واختلفوا في قول
إبي حنيفة سراج فالصحيح أنه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول إبي يوسف
سراج الأول وعليه الفتوى \vdash من الفصول وذكر في التحرير ولو ادعى
الشراء من اثنين وأرخا ملكا ابائعين يعتبر سبق التاريخ
بالإجماع \vdash من تحفة الفقهاء وهكذا الجواب في كل ما لا يتكررها
سبب الملك ولا يعاد ولا يوضع مرتين فهو كالسراج وما يتكررها فيه
سبب الملك ويضع مرتين فهو على التفصيل الذي ذكرنا من دعوى
الملك المطلق وبالسبب \vdash من التأريخانية في كتاب ادب القاض
وفيه أيضا إذا وقع الدعي على الصبي التأجر فيما ورثته عن أبيه ^{يستحل}
في ظاهر الرواية وروى الحسن عن إبي حنيفة سراج لا يستحلف \vdash
للمخانة سراج إذا دعي على صبي ما ذوف مالا وانكر اختلفوا فيه قال ^{بعضهم}
لا يحلف وإنما يلزم المال إما بالبينة أو بالاقراء وذكر الفقيه أبو الليث
أنه يحلف في قول علما سراج وبه نأخذ \vdash وفي الكبير عا وبديقي \vdash وفي
بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن يكون المستحلف على
الاختلاف على قول إبي حنيفة سراج لا يحلف وعند صاحبه يحلف ^{وذكر}
شمس الأئمة السرخسي سراج أنه يحلف عند الكلام \vdash من الفصول
وان وقع الدعي في العين بعد هلاكه وأقام المدعي عليه بينة
أنه كان عند يده بعد أورشها أو مضاربته أو شركة على ما ذكرنا

من الوجوه لا تعزيبه المدعى عليه لان الدعوى تقع في الدين ^{محل}
الذمة بخلاف العين ^{منه} وذكر في الجامع واذا ادعى على آخر
قيمة دابة او عين هلك في يده لا تندفع الخصومة عن المدعى
عليه باقامة البينة على الايداع من جهة الغير وانما تندفع بانثبات
الايداع من غيره واذا ابق العبد فادعاء على الذي ابق من يده
واقام المدعى عليه بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب
في الموت ^{من} الفتاوى الصغرى ادعى عينا في يد انسان انه اشراها
من فلان الغائب واقام البينة على الشراء ولم يقم البينة على ملك
البائع فانكر المشهود عليه انه كان ملك البائع يحتاج المدعى الى اقامة
البينة ان الملك كان بائعا فاذا اقام فشهد الشهود انه كان للبائع
يقضى به للمشتري وان لم يشهد واعلى كونه ملك البائع يوم البيع
من الذخيرة ادعى عينا في انسان انه اشترىته من فلان الغائب
واقام البينة على الشراء ولم يقم البينة على ملك البائع فانكر المشهود عليه
انه كان ملك البائع يحتاج المدعى الى اقامة البينة ان الملك كان ^{للبائع}
فاذا اقام فشهد الشهود انه كان للبائع يقضى به للمشتري وان لم يشهد
حتى كونه ملكا للبائع يوم البيع في اول الدعوى تشيخ الاسلام روح ادعى عينا
في يد انسان انه ملكه اشتراه من تريد مثلا فصد قد تريد ذلك في ذلك
وكذب صاحب اليد وقال الدار داري ورثتها من ابي فقام مدعي بينة
ان هذه الدار داري كانت لزيد فالتقاضي يعزل بينه لان المدعى ادعى

المملكت لنفسه شراء من نريد ولا يتوصل اليه الا باثبات المملكت لزيد فان
 نصب خصما في اثبات المملكت لزيد فقبلت بيته على ذلك وثبتت المملكت
 لزيد بيته المدعي وصارت بيته المدعي بيته نريد وقد اقر نريد
 ببيع الدار من المدعي واقراره في مملكت نفسه صحيح فكان للمدعي
 ان يأخذ الدار من ذي اليد ^١ من الغناشية المدعي عليه اذا وكل
 بطلب المدعي لا يملك عزله لما ذكرنا وهذا اذا عزله بغيبة الخصم اما
 اذا كان بحضوره صحيح ^٢ من الخلاصة سرجله دار وعليها باب
 واسر اذ ان يفتح بابا آخر اسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك
 من اينابيع وان كان لرجل دار في رفاق غير نافذة ولها باب له
 ان يفتح الى الرقاق عشرة ابواب بالاجماع لانه ان يهدمها ^٣
 ويدخل في العرصة من اي نواحي شاء ^٤ من الخانية سرجله دار في سكة
 غير نافذة لها باب اسر اذ ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختلفوا فيه
 والصحيح انه ليس له ذلك ولو اسر اذ ان يفتح بابا آخر اعلى من بابها كان
 له ذلك ^٥ من الذخيرة سرجله دار في سكة غير نافذة اسر اذ ان يفتح
 بابا على الجدار اسفل من ذلك الباب له ذلك لان له ان يرفع جداره
 كله ويدخل داره ان شاء من اولها ومن آخرها وما قالوا بان ليس له
 حق المرور وراء باب داره فليس بصحيح الا يرى انه لو اراد ان يطعن
 جداره الذي وراء بابيه كان له ذلك ولا يكون ذلك بدون ^٦ المشايخ
 فالجواب ان في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف

المناسب كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام قال لنا طعي
 في بيوع واتعابته هذا كله لعطاء ابن رستم وقال شدداد في دار بين
 خمسة نفر باع احدهم نصيبه من الطريق فابيع جائز وليس للمشترى
 ان يمر في هذا الطريق الا ان يشتري دارا لبايع الذي كان له النظر
 من القتاوي المنتهى طريق ثلث في دار بين رجلين لا يمنهما من
 القسمة ويترك طريقه على عرض باب باعوا الطريق برضا وفله حصته
 الطريق وقال الكرخي راج لا شيء له وما ذكره كونه لا يمكن ان كان له حق
 في البقعة من الظهيري البدعي وان كانت الدار في سكة غير
 نافذة فيه باب وقسمها اهلها على ان يفتح كل واحد منهم بابا في ذلك
 الزقاق في نفسه فهو جائز لان كل واحد منهم بما صنع اراد ان يمر الى
 الطريق وهي هذه الدار بالتصرف في حاله ملكه وهو سرفع الجدار
 فكانت لهم ذلك من الكبرى اتخذ على باب داره في سكة غير
 نافذة ارباعا بمسلك دابته هناك ولكل واحد من اهل السكة ان يأخذ
 بنقص الاسرى ولا يمنعوه عن امساك الدواب على باب داره لان
 السكة اذا كانت غير نافذة كدار بين شريكين لكل واحد منهما ان
 يسكن في نصفها وليس له ان يخصص بثرا او يبنى فيها واتخاذ الاسرى
 من البناء وامساك الدواب من السكنى في بلادنا لان الوسم عندنا
 امساك الدواب على ابواب دورهم من القتاوي التي تية رجل
 دار في سكة غير نافذة اراد ان يجعل باب الدار في اعلى السكة كان

له ذلك لا يترجم له حق المروء والد خول في السكة وذلك لا يترجم له
سواء كانت بابه في اعلى السكة او في اسفلها اما حق في الماء يفتح الكوة في
اعلى النهر ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة اراد ان يجعل بابه
في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لا يترجم له طريقه
ومروءه في السكة ح وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصيلين
وبدأخذ شمس الأئمة السرخسي رح ح من القتاوى الصغرى من رجل له
دار وعليه باب فاراد ان يفتح بابا آخر على الجدار اسفل من ذلك
الباب والباب في سكة غير نافذة له ذلك وان الى اهل السكة
لان له ان يرفع جداره كله ويدخل داره من اولها او من آخرها
من الثانية وحد القديم ان لا يحفظ اقرا نهم غير ذلك ح من الفصول
وحده القديم ان لا يحفظ اقرا نهم وراء هذا الوقت كيف كان يحفل
اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم ويبنى عليه الامر ح
من المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوديعه رجل ادعى على رجل
ان له على فلان الف درهم وان فلانا امر فلذا ان يدفعها اليه
من هذه الالف الوديعه التي عنده له وجحد المودع الامر بذلك
فاقام المدعى بينة على الالف الوديعه الامر بالدفع وقضى القاضى
عليه فانه يكون ذلك قضاء على الغائب وينتصب الحاكم خصما
عن الغائب ح من الفصول في الفصل الثالث وكذلك دار بين قوم ميراث
ادعى رجل انه اشترى من بعضهم نصيبه الذي ورث من ابيه

وهو غائب واقرأ الوارث نصيب الغائب فيها فجاء بشهود يشهدون
له على الشراء لا يقبل بينته ولو قالوا هذه الدار لنا لا حق لفلان فيها
قبلت بينته المدعي من أينما بيع وإذا قرأ الوكيل بالخصومة على
موكله عند القاضي جازاً أقراره فهذا أمثل ما إذا وكل بان يدعي على
رجل شيئاً فأقر عند القاضي بطلان دعواه أو كانت وكيل المدعي
عليه فأقر موكله بوزم ذلك الشيء وكانت أبو يوسف راجح أو لا
يقول لا يصح أقراره في مجلس القاضي ولا غير مجلسه وهو قول رافعي
راجح ثم رجع وقال يصح في مجلسه وفي غير مجلسه من شرح الطحاوي
وعند أبي حنيفة ومحمد راجح يصح في مجلس القاضي ولا يصح في غير
مجلسه من حاشية القدر راجح أعلم أن أقرار الوكيل بالخصومة نظراً
لأحدهما أن يقر وكيل المدعي عليه بما يدعي والثاني أن يقر وكيل المدعي
بطلان دعواه مثلاً إذا وكل رجلاً بان يدعي على رجل شيئاً فأقر عند
القاضي بطلان دعواه أو كانت وكيل المدعي عليه فأقر على موكله بوزم
ذلك الشيء من الغوامض وإن المدعي عليه متى أقر بما يجعله
خصماً ثم ادعى الخروج عن كونه خصماً ببيعه المدعي به ونحو ذلك لم
الخصومة وإن برهن من الفصول وإذامات المودع مجهلاً أو
ادعى الوارث الضياع حال حيوته لا يقبل قول الوارث المودع
إذامات مجهلاً يضمن يعني إذامات ولم يعلم حال الوديعة أما إذا
الوارث الوديعة والمودع يعلم أنه يقر فإذامات لا يضمن من الدخيل

ان يدفع الوديعه بينة المبيع بسبب المضات $\frac{1}{2}$ من الغيانية ولو كانت
 الوديعه صوفاً او نحوه مما يخاف عليه الفساد وصاحبها غائب فلا
 ان يرفع الى القاضي لبيعه فان لم يرفع وتولت حتى فسد فلا ضمان
 عليه $\frac{1}{2}$ من الصاوي الخانية ولو لم يقيم المدعي البينة بالدين واقر
 الوارث في ظاهر الرواية يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث
 وقال الفقيه ابو الليث راجح عندي لا يستوفي كل الدين من نصيب
 هذا الوارث وانما يستوفي منه قدر حصته ولو ان الوارث
 لم يقرب بالدين على مورثه وعجز المدعي عن اقامة البينة وامراد
 تخليف الوارث فانه يحلف على العلم فان حلف ان دفعته عنه
 الخصومة وان كل يستوفي الدين من نصيبه في ظاهر الرواية
 فان اقر هذا الوارث بالدين وانكر وصول التركة اليه فان
 صدق المدعي لاحضومة بينهما وان كذب المدعي يحلف الوارث
 على البتة بالله ما وصل اليك المال من جهة مورثك فان
 لا شيء عليه وان مكل يؤمر بقضاء الدين $\frac{1}{2}$ من الفصول ولو
 ادعى على ميت مالا وله ورثة فله ان يحلف الوارثه كلهم على
 علمهم ولا يكفي بيمين احد هم لان النيابة لا تجري في الحلف وتجري
 في الاستخلاف $\frac{1}{2}$ من الذخيرة واذا ادعى على آخر انه باع من فلان
 مائة من من الشحم الابيض بكذا او سلم الشحم اليه وقبض الثمن تمامه
 وان الشحم المبيع بان مشتركاً بيني وبينه البائع هذا وانني قد اخذت

البيع حيث وصل الي خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الي
 هذا المدعى لا يصح لانه لم يذكر في المدعى ان الشئ كان قائما
 في يد المشتري وقت الاجارة ولا بد من ذكر ذلك لان بدون
 قيامه لا يحمل الاجارة من الشريكة من جواهر انما هي حمل
 ادعى على آخر شيئا فقال المدعى عليه برجبدين فيصل كرويم فقال كرو
 يكون صلحا على ذلك المبلغ من التهديب اقام المدعى وصاحب
 اليد البينة ان الدابة المتنازع فيها نجت في ملكه فصاحب اليد اولى
 ولو دقنا فهو لم يوافق ست الدابة فان اشكل بطل التوقيت ولو خالف
 التوقيت بطلت البينات وكذا لو اقام كل واحد البينة انما نجت في ملك
 بالثمن وكذا كل شيء لا يصنع مرتين فهو كالنجاح من التفريد ولو ادعى
 رواية انها نجت في ملكه تعقل بينة ذى اليد اجماعا من النافع وان
 اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة بالنجاح فصاحب اليد
 اولى لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا لصاحب
 اليد من المنتهى الخارج وذو اليد اقام ان الدابة ملكه نجت
 في ملكه او جزا الصوف او غزل القطن وكل سبب لا يتكرر يقضى لذي
 اليد وان سبق تاريخ الخارج من تحفة الفقهاء وان اترخا فانه
 ينظر ان كان ست النجاح يوافق احد التاريخين فهو له وان اشكل
 الامر سقط حكم التاريخ وجعل كانهما لم يذكر التاريخ وان خالف التوقيتين
 ذكر في ظاهر الرواية انه لا عبرة للتاريخ وجعل كانهما لم يذكر التاريخ

سبق التأسيس في قولهم جميعاً من الخانية وان ادعى مسيل ماء في دار
 رجل فشهد واما مسيل ذكر في الكتاب انها تقبل في قول شمس الائمة
 الحلواني سرح هذا والطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع المسيل الله
 في مقدم الدار او في مؤخرها وان لماء الوضوء والماء المطر وذكروا
 مقدار المسيل اما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا
 يختلف الخصم الا اذا شهد واعلى اقرار الخصم بذلك ولو ان ميزاباً^{جل}
 في دار رجل فمعه صاحب الدار عن مسيل الماء فيه كان له ان يمنع
 الا ان يشهد الشهود ان له حق تسيل الماء في هذه الدار من
 هذا الميزاب في وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزاب قديم
 وتصويب المسطح اليه يترك وان شهد وان كان يسيل فيه الماء
 لا تقبل من الذخيرة واذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فارادى^ب
 الدار ان يمنع من ان يسيل فيه الماء فله منع حتى يقيم البينة ان
 حق تسيل الماء فيه وليس لصاحب الدار ايضاً ان يقطع الميزاب وهذا
 لان وضع الميزاب في الاصل محتمل يحتمل ان يكون بحق يان شرط
 في القسمة لهذا الرجل حق مسيل الماء في دار هذا الرجل ويحتمل ان^{كن}
 يغير حق ثباته لا يثبت لصاحب الميزاب حق تسيل الماء في دار
 هذا الرجل ولا يثبت لصاحب الدار حق قطع الميزاب من
 الغريب وصوب راسه خفضه وصوب الاناء اما الى اسفل
 يجري فيه ومنها ذر لانسان لا يجعل تصويب سطحه الى الميزاب

الآن يكون له ان يكون له حق التسييل ايراد تسفله وانمخطاطة يسيل
 الماء من الحاوي في كتاب الدعوى وفي نوادر ابن سستم رجل
 في يد يدر شرب ادعى اخوان له فيه حقا فشهد شهود المدعي انه
 كان يجري في هذه النهر لا تقبل هذه الشهادة حتى شهد ان له فيه
 مجرى ماء او حق ثابت فان اقر المدعي عليه للمدعي انت كنت تجري
 الماء فيه وانت ظالم وليس لك فيه مجرى فوصل الكلام اولم يصل
 فان قال المدعي قد اقررت انه كان في يده لكن كان غصبا عليه
 البيعة انه غصبه من الخانية عبد في يد رجل اقام البيعة انه عبد
 منذ عشرين سنة واقام الاخر البيعة انه عبد ه وكان في يده منذ
 سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو من في يده من الفصول
 العاوي دابة في يد النساء جاء آخر واخذها وقال اني اخذت
 الدابة من يده لانها كانت ملكي واقام البيعة على ذلك تقبل ان
 يحكم الحال ان كان هو ذا اليد لكن لما اقراني قبضت منه فقد اقر
 ذا اليد في الحقيقة انما هو الخارج من الفصول ادعى على رجل مالا
 او عينا فقال المدعي عليه انك اقررت في حال جوار اقرارك ان
 لا دعوى ولا خصومة لي عليك واثبت ذلك بالبيعة تسمع وتذبح
 دعواه وان كان يحتمل انه يدعي عليه بسبب حادث بعد الاقرار
 لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تعارض جعل المسقط آخر لان
 السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول او لم يتصل به

ومنه في الذخيرة ادعى على آخر ما لا فاقام المدعى عليه بينة انك براء
 عن الدعاوي كلها في سنة كذا يصح هذا الدفع - ومنه ولو ادعى
 لو دعيته فانك فاقام المدعى بينة على الايداع ثم ادعى المدعى عليه الهلاك
 او الردان قال في الجواب والا نكاس ليس لك على شيء يسمع هذا
 الدفع لا مكان التوفيق ولو قال ما اودعتني اصلا لا يسمع لعدم الامكان
 من الفصول الاستروشي ولو قال مرا از تو جزري نهي بايد يكون اقرا
 بفراغ ذمتك من الفصول العادي ولو قال لا خصومة لي معك يكون
 ابراء ولو قال تازند كي فلان ست مربروي وعوي نيست يكون ابراء
 عليه من هذا التاريخ في حيوند وبعد وفاته بسبب قبل هذا التاريخ
 ولو ادعى بسبب حاصل بعد ابراء - يصح له ما يقع ببراءة منه -
 من الذخيرة واذا اقر الرجاء دفعه - انما راد بل يخفى براءة
 لاحق هو مال وما ليس بمال كالف لذي النفس والعصب وحدها
 وما هو دين وجب بدلا عما هو له كالثمن والاجر وما وجب بدلا
 عما ليس بمال كالمهر والرش الجناية وما هو غير مضمون كالعصب
 او امانة كالوديعة والعمارية والاجارة وانما دخل تحت البراءة الحقوق
 كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لي نكرة في موضع النفي
 والنكرة في موضع النفي تعم وقوله قبل فلا لا يخص الامانات
 لان قبل كما يستعمل في الامانات يستعمل في المضمونات ايضا يقال فلان
 قبل فلان اي ضمنت فلان قالوا وليس في البراءة كلمة اعم واجمع

من هذه الكلمة فانها توجب البراءة عن الامانات والمضبوطات بان
هو مال وما ليس بمال وتما مدياً في آخر اقرار هذا الكتاب ^بببر مريخا
ذكر في صايا المستوفى اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد ^بان
على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركة والده ولم يبق
له من تركة والده عنده قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم اذ عفا بعد ذلك
في يد الوصي شيئاً وقال هو من تركة والدي واقام البينة قبلت ^بببنه
وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من الدين على ^سالتا
ثم ادعى على رجل ديناً لوالده تسمع دعواه ^بمن المحيط ولو ان رجلاً
ادعى عبداً في يد عبداً وادعى ديناً عليه او ادعى شراء شيئ منه فهو
خضم الا ان يقر المالك عي الله محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة ^بمن
المتغري المخصوب اذا استحق من يد الغاصب بـ البينة لا يظهر ذلك
القضاء في حق المخصوب منه حتى لو اقام البينة على المستوفى قبل فلي
هذا ينبغي ان لا يبرأ الغاصب عن الغنائم ^بمن منية المفتي ولو ادعى
عيناً من التركة بعد التسمية حيث لا تسمع دعواه لان حق الوارث
متعلق بالصورة مع المعنى فان امد على القسمة اقر منه بعدام
ختمها صله بالعين وحق العزيمة يتعلق بالصورة فان فرق ^بمن
النوازل سئل ابو بكر راج عن رجل له داران متلا احداهما عامرة
والاخرى خراب فباع الدار الخراب وكانت مصبب ميزاب الدار
العامرة وملقا ثلثها في الدار الخراب فمعه المشتري عن ذلك ^برا

ان رضي المشتري بذلك ثم اراد ان يمنع من ذلك قال للمشتري
 منع من ذلك قيل فان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح
 الثلج قال استثناء مسيل الماء جائز وطرح الثلج لا يجوز لان المعاملة
 جرت في مسيل الماء ولم يجز في القاء الثلج قال الفقيه راجح ان كان له
 ميزاب في تلك الدار ومسيل مسطحة الى هذه الجانِب وعرف ان
 ذلك قديم فمسيله على حاله وان لم يشترط وكان لو كان مسيل
 سطوحه الى دار رجل وله ميزاب قد يم فليس لصاحب الدار ان
 يمنع وهذا استحسان وببرجوت العادة واما اصحابنا فقد اخذوا
 بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا ان يقيم ابينة ان له حق المسيل
 من القنية راجح اذ لا جاره في وضع الجذوع على حائطه او حض
 سرداب تحت داره ثم باع داره فلم يشتري رفع الجذوع والسرداب
 الا اذا شرط في البيع ثبات ذلك في لا يكون له ذلك وفي جامع
 الفقيه العتابي راجح ان كان طريق الخشب والسرداب في الدار التي
 بيعت لا جني بحق لانهم ملكوا اجاره فهو عيب للمشتري ان
 يمنع من الجوهر راجح له ميزاب في بستان فباع صاحب البستان
 بستانه فجعل المشتري البستان دارا فليس له ان يبطل حق التسيل
 لان حقه لا يبطل بان يجعل البستان دارا من المنهي ميزاب في
 داره راجح فنعهد ان يسيل الماء له ذلك الا اذا قام ان له مسيلا
 بخلافه لو اختلف في النهر والماء لاحدهما وعن بعض المتأخرين

ابن عرف ان الميزاب قديم ويصوب السطح اليه يترك للدلالة الحال
 اقام ان كان يسيل لا تقبل مسيل ماء في قناه فاراد ان يجعلها ميزابا
 او عكسه لا بقدر الا برضاء صاحبه كما لو طول الميزاب او عرض ^{يسيل}
 ماء سطح آخر فيه ^{من} القوي من اراد ان يحفر بئر في مسجد من
 المساجد او في محلة فان لم يكن ذلك ضررا بوجه من الوجوه ^{فيه}
 نفع من كل وجه فله ذلك والقوي على هذا ^{من} المحيط وفي نوادر
 ابن مرستم راجح للوالي ان يعطي من الصرقة الحادة احدا ^{عليه} يسير
 ان كان لا يضرب بالمسلمين وان كان يضرب فليس له ذلك ^{من}
 الا ورجندي وليس هذا الا للخيافة ^{من} الفصول قال راجح
 في آخر كتاب الشرب رجل بنى حائطا من حجارة على الفرات ^{اتخذ}
 عليه رحا او بنى في طريق المسلمين بناء فخاصمه في ذلك واحد
 من المسلمين او من اهل الذمة سوى العبيد والصبان فانه ^{يقضي}
 عليه بهدمه سواء كان يضرب العامة او لا يضرب لهم فكذا ذكره
 محمد بن سلمة البلخي راجح لا يقضى عليه بالهدم اذا لم يضرب العامة
 لانه اذا لم يضربهم فالخاصم منعته قاتوا وللسكان ان يحرق
 الرجل طريقا عند الحاجة تارة خاني في باب الشرب ^{وفي المستقى}
 قال اذا مراد ان يبنى كنيسة او ظلة على طريق العامة فاني امنعه
 عن ذلك وان بنى ثم اختصوا نظرت في ذلك فان كان في ذلك
 ضررا مرته بقلعه وان لم يكن فيه ضرر تركته على حاله ^{من} الخلاصة

ولواذني على آخر حق المروءة اوسرقة الطريق في دار انسان للقول
قول صاحب الدار ولواقام المدعي البيعة انه كان يمر في هذه الدار
لم يستحق بهذا شيئا من جواهر الفناوي من رجل اذني على امرأة
انها منكوحته وقالت كنت امرأة فطلقني وانقضت عدي فتزوجت
بهذا الرجل الثاني ولا بيعة للمدعي فتخاصما حتى اختلعت منه بمال
فهي امرأة الزوج الثاني ولا حاجة الى اعتداد وتجديد النكاح ولا
لهذا الخلع لان نكاح المدعي لم يصح فكيف يصح الخلع واقدامها على الخلع
وان جعلها قرارا بالنكاح دلالة فلا يصح ذلك في حق الزوج القائم لانها
لو اقرت به صريحا بعد ما اكرت لم تصدق به من المحيط صبي في يدها
رجل من اهل الذمة يدعي انه ابنه جاء المسلم واقام بيعة من المسلمين
او من اهل الذمة انه ابنه واقام الذي في يده بيعة من اهل الذمة
انه ابنه قضى للخارج لان ما اقام الذي من البيعة ليس بجوز في
حق المسلم فصا في حق المسلم كان الذي لم يقر فان اقام الذي
من المسلمين وباقي المسئلة بما لها قضى للذي يحكم يده عند الادعاء
في المحقق ومذهبي في يده رجل جاء رجلا فادعي كل واحد
منهما انه ابنه فاقاما على ذلك بيعة قضى ببيعة منهما وان وقت
احد من البيعتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سنن الصبي فان كان
موافقا لاحد البيعتين صحرت الوقت الاخرى بقضوي الذي كان في
قته والذمة من الصبي وان كان صفا اياها عند الوقتين

مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكلا انه لم يثبت بكتب الآخر وان كان
 مشكلا للوقتين نحو ان يشهد احدا الفريقتين انه ابن شريح سنين
 والآخر ابن عشر سنين فعلى قول ابي يوسف ومحمد سراج يسقط اعتبار
 التواريخ ويقضى بينهما با تفاق الروايات واما على قول ابي حنيفة سراج
 ذكره شيخ الاسلام سراج في شرحه انه يقضى بينهما وفي رواية ابي حفص
 ولا يعتبر التواريخ وعلى رواية ابي سليمان سراج يقضى لاسبقهما تاريخا
 فعلى هذه الرواية اعتبر التواريخ وذكر شمس الاثمة الحلواني سراج في شرحه
 واما على قول ابي حنيفة سراج ذكره في عامة الروايات انه يقضى بينهما وذكر
 في بعض الروايات انه يقضى لاسبقهما تاريخا قال سراج والصحيح ما ذكره
 في عامة الروايات وان ثبت الروايات عن ابي حنيفة سراج انه لا عبارة
 للتاريخ في باب النكاح حتى ان الرجلين اذا ادعيا نكاح دابة في يد
 آخر واما البينة وارتخا وكان سن الدابة مشكلا يقضى بينهما
 رعى ما ذكره في رواية ابي حفص سراج كما ذكره شيخ الاسلام سراج وعلى
 عامة الرواية كما ذكره شمس الاثمة سراج لا فرق بين ما ذكره في رواية
 ابي سليمان كما ذكره شيخ الاسلام سراج وعلى بعض الروايات كما
 ذكره شمس الاثمة سراج وورق ابو حنيفة سراج بين النكاح وبين النسب
 فاعبر التاريخ في النسب واسقط التاريخ في النكاح وهما سويا ^{بين}
 النسب والنكاح واسقط التاريخ فيهما ^{منه} ومنه صحيح في يد
 رجل يدعي نسبه خارجا عن احد هما مسلم والآخر ذمي واقام كلا ^{حد}

منهم بينة من المسلمين انه ابنه قضي بالنسب من المسلم ويرجع المسلم
على الذمي بحكم الاسلام والحاصل ان الترجيح في باب النسب بالاسلام
او باليد ففهما امكن الترجيح باليد لا يصار الى الترجيح بحكم الاسلام
وفي هذه المسئلة نغذر الترجيح بحكم اليد لانهما خارجان فرجنا
بحكم الاسلام وفيما اذا كان الصبي في يد ذمي يدعي انه ابنه ويقيم
بينة من المسلمين وجاء مسلم وادعى نسبه واقام بينة من المسلمين
او من اهل الذمة يقضى للذمي لان هناك الترجيح بحكم اليد يمكن
فرجنا اليد عند الاستواء في الجهة صبي في يد رجل ادعاه ذمي انه ابنه
ولد في فراشه واقام على ذلك بينة شاهدين مسلمين وادعى عبد ابنه
ابنه ولد على فراشه من هذه الامة قضي للذمي ولم يترجح العبد
بحكم الاسلام وان كانا خارجين كما فيما تقدم لان الترجيح بحكم الاسلام
انما يكون بعد استواء البينتين في الاثبات وبينة الذمي اكثر اثباتا
لانها تثبت بجميع احكامهم ومنه صبي في يد رجل جاءت امرأة وادعت
انه ابنها فقامت على ذلك شاهدين قضي لها بالولد وان لم تقم المرأة
فان كان صاحب اليد يدعي لنفسه لا يقضى للمرأة المدعية قبل هذا
على قول ابي حنيفة راح فاما على قولهما يقضى للمرأة المدعية بناء على ان
شهادة العايلة على الولادة اذ لم تتأيد بموید وتضمنت ابطال حق
مستحق على الغير ليست بحجة عند ابي حنيفة راح وهنا تضمنت ابطال
اليد على ذي اليد نصار وجودها والعدم بمنزلة هي مجرد الدعوى

من جانبها ومن جانب صاحب اليد كذلك فيقضي لصاحب اليد
وعندها شهادة القابلة حجة بمنزلة شهادة الرجلين فيقضي بالولد ^{للمن}
وإن كانت ذواليد لا يدعيه لنفسه وهو لقيط فليس له على اللقيط
مصلحة ^{في} ألا يرى أن للقاضي أن ينزع من يده وإذا كان للقاضي
ولاية إبطال يده من غير شهادة القابلة فتح شهادة القابلة أولى ^{بما}
امرأة ادعت امرأة أخرى أنها ابنتها وأقامت على ذلك بينة وأقامت
المرأة التي في يديها أنها ابنتها يقضي للتي في يديها أما على قول أبي حنيفة
مرج فلان شهادة المرأة الواحدة للخارج عند دعوى ذى اليد ^{ومجرد}
ودعوى الخارج سواء وأما عندهما فلا بينهما استويا في الدعوى والمجردة ^{وتو}
ذواليد بحكم يده ولو شهد لكل واحد منهما مرجلان قضى لذى اليد ولو
شهد لصاحب اليد امرأة واحدة وشهد للخارج مرجلان قضى للخارج
أما عند أبي حنيفة مرج فلان شهادة امرأة واحدة على الولادة حالة ^{للمن}
ومجرد الدعوى سواء وأما عندهما فلا تعارض بين المجتنبين لأن شهادتهما
امرأة واحدة حجة على الولادة لا غير وشهادة الرجلين حجة في الولادة و
غيرها من الأحكام ^{في} من الفصول وذكر في الجامع ولصغير عين في يدي
مرجل يقول هو ليس بي وهنالك من يدعي يكون أقرا بأبائت للمدعي
حتى لو ادعاه لنفسه لا تقبل قال القاضي الإمام طهيري الدين مرج في فتاواه
وحاصل هذا أن قول صاحب اليد هذا ^{في} العيب ليس بي عند وجود ^{شأن}
أقرا بأبائت للمدعي على رواية الجامع وعلى رواية الأصل ليس بي

من الخانية وان كانت المدعى بد منقولا عظيم لا يمكن نقله الا بمؤنة وضرا
 نحو الخشب العظيم وحجر الرعى والهنم الكثير والمكبل والموزون اختلفوا
 فيه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي ومؤنة المنقر يكون على المدعى^{عليه}
 والصحيح ان القاضي يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعى بد وشهود
 معه فيشهدون عند القاضي ان شهود المدعى شهدوا والمدعى في حق يقضي
 القاضي للمدعى واذا بعث القاضي بسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد
 من القضاء بتلك الشهادة من الذخيرة وفي قناوى اهل سمرقند
 تنازعوا في شيء فاقام احد هما البينة ان كانت في يده منذ شهر واقام
 الآخر بينة انه في يده الساعة اقره القاضي في يد المدعى الساعة في
 يد الآخر منقضية واليد المنقضية لا عبرة لها عند ابي حنيفة ومحمد رحم
 فاذا اقام احد هما البينة انه في يده منذ شهر واقام الآخر انه في يده
 منذ جمعة قضى للمدعى بالجمعة ومنه ايضا ادعى رجل ارض في يده^{جل}
 بهذه العبارة ان هذه الارض كانت في يدي وان صاحب اليد^{احد}
 يده عليها واخذها مني فانكر ذلك واليد احداث اليد فاقام المدعى^{البينة}
 على احداث اليد عليها واخذها منه نقض القاضي وقصر يده عن
 الارض وسلمها الى هذا المدعى ثم ان الذي كانت الارض في يده
 ادعى ان هذه الارض ملكه وحقه وفي يد هذا الذي احذاه الآن
 بغير حق واقام على ذلك بينة فالقاضي يقضي بالارض ويعيدها

من التماس حانية صبي في يد رجل ادّعاء حرم مسلم انه ابنه من هذه الامة
 وادّعاء عبد او مكاتب انه ابنه من هذه المرأة قضى للحرم ولو ادّعاء عبد
 انه ابنه ولد من هذه الامة وادّعاء مكاتب انه ابنه ولد من هذه
 المكاتبه قضى للمكاتب من الفصول وان اقام المدعي بينة ان العين
 له منذ شهر وقد اشتراه المشتري قبل ذلك يقضى به للمدعي ولا يرجع
 المشتري على بائعه بالثمن من القينة التي بدفع صحيح وقضى القاضي
 ببطلان دعوى المدعي ثم اعاد الدعوى عند قاضي آخر لا يحتاج المدعي
 عليه الى اعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا ثبتت ذلت بالبينة
 من الصيرفي ولو ادعى اول مرة انه لفلان وكل بخسومة فيه ثم اقام البينة
 انه له لا تقبل ولو ادعى الوقف او لا ثم ادعى انها له لا تسمع كما لو ادعى لغيره
 ثم ادعى لنفسه قال لرجل اين قد ذهب فقال اذهب تاخذ من كسر دعوىكم
 فادّعاء واقام بينة على وفق دعواه فالمدعي عليه يقول انت قلت هذه
 المقالة فيكون اقرارا منك بانها ملكي قال يسمع هذا الدفع من التماس
 رجل كتب شهادته على صلت ابيع ثم ادعى المحمد ودفان كانت كتب شهد
 بما فيه او شهد على ذلك لا تسمع دعواه وان كان كتب على اقرار البائع
 انه باع تسمع دعواه ولا يكون تناقضا قال مشائخنا راجح ان كتب في
 الصلت باع وهو يملك وهو كتب شهد بذلت لا تسمع دعواه وان
 كتب في الصلت اقرارا بالبائع انه باع بها وهو كتب شهد بذلت تسمع
 دعواه من الفصول قال اذا كتب في صلت ابيع شهد بذلت انما كان

اقواسا بانه لا ملك له لان معنى قوله شهد بك ذلك كواء شهد به ان يعني بما
 في الصلح والمكتوب في الصلح باع ما هو ملكه وباع بيضا صحيحا جائزا
 وانما يصير شاهدا على ملك البائع والبيع الصحيح ان لو كان جائزا او صحيحا
 من القبيح كتب شهادة في صلح محدد و دثم صار متولي مسجد فادعاه
 للمسجد لا تسمع ان كان كتب في الصلح ان البائع باع ملكه قال استاذنا
 رضى فعرف بهذا ان اقرار الانسان بكون العين ملكا لمدعى عليه
 كما يمنع دعواه لنفسه يمنع دعواه لغيره من الفصول ولو ادعى اولا بسبب
 الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض من العتبية ولو ادعى
 ميراثا ثم الشراء والمصة قبله لا تسمع من الذخيرة فاما اذا قال شهود
 المدعى عليه ان الوارث قال مات ابي والدار ليست له لانه وهبها لي
 في حيوته وصحته اولانه بعها متى في حيوته وصحته لم يكن ذلك دقة لينة
 المدعى لان الثابت بالينة بعد ذلك ثابت عيانا ولو عاينا اقرار الوارث
 ان اياه مات وهذه الدار ليست له لانه وهبها لي او باعها مني في حيوته
 وصحته ثم ادعى الميراث من الاب بعد ذلك تسمع دعوى الميراث منه
 لان التوفيق بين الميراثين ممكن لان يكتسب الذخيرة في جود جود في البيع او
 المصة وعجزت عن اتمامه الذخيرة في جود جود في جود جود في جود جود
 ميراثي عنه ظاهر وقد مر حسن هذا في كتابنا في رتب الوارثين
 ما ذكرنا ان الكلام يتم يا حرمه و وصورة بنوكم ما مر به ودار يست
 له وقول لانه باعها مني عند ابيه و وان الكلام في ملك الاب من

اذا كانت التركة مستغرقة بالدين وان لم يكن نقد تصرف الوارث
 في حصته الا ان يكون البيع شيئا معينا من الدار وما اشبه ذلك
 من الجواهر احدا لورثة باع شيئا من التركة للدين الميت وبعض الورثة
 غائب فانه ينقد البيع ولو كانت الثمن اكثر من الدين يعيد الزيادة
 الى التركة يعني البيع في الكل جائز والفاضل من الثمن عن الدين يرد
 الى التركة من الكبرى وارث كبير باع شيئا من التركة او من
 العقار وقد بقي عليه دين ووصايا لا يرد البيع من الفصول وذكروا
 الديناري في فئاواه اذا باع الوارث شيئا من التركة وفيها دين مستغر
 هل يجوز قال في موضع روابوداكر واما كذا رد وقال في موضع اذا باع باذن
 الغريم ثم اجاب ينقد البيع ان قضى الدين ومنه تركة فيها دين غير
 مستغرق فقسمت ثم جاء الغريم فانه يأخذ من كل واحد منهم ما يخص
 نصيبه من الدين حتى لو كانت الدين الف والتركة ثلث الالف قسمت
 بين ثلثة بنين يأخذ من كل واحد ثلث الالف وهذا اذا اخذهم جملة
 عند القاضي اما اذا اطف باحدهم يأخذ منه جميع ما في يده من الصغرى
 تركة فيها دين غير مستغرق فقسمت ثم جاء الغريم فانه يأخذ من كل
 واحد منهم ما يخص نصيبه من الدين حتى لو كانت الف والتركة ثلث
 الالف فقسمت بين ثلثة بنين يأخذ من كل واحد ثلث الالف وهذا
 اذا اخذهم عند القاضي جملة اما اذا اطف باحدهم يأخذ منه جميع ما في
 يده عن يم الميت اذا قضى دين الميت بغير امر وصيه ان قال هذه

'الالف التي بعد ان الميث علي من الف الف التي كانت على الميث جانر وان
 لم يقل كذا لك ولكن قضى الف عن الميث فهو صحيح والالف عليه
 وهكذا في الصغر على رجل اثبت الدين على الميث فقال له رجل عند
 القاضى ان الميث علي كذا او كذا او كذا فامر القاضى بالدفن الى الكفا
 اثبت دينه على الميث جانر ذلك لان الامر من القاضى صحيح فان
 القاضى ولاية قضاء دين الميث هذا اذا دفع الامر القاضى فان
 بعض امره يجوز ايضا ويسقط الدين عن مديون الميث كذا قال الامام
 السرخسي رحمه الله لا فائدة في دفعه الى الورثة لانهم يدفعون الى دافعي
 الميث او يدفع الى القاضى حتى يدفع القاضى الى غرماء الميث فيجوز
 الدفع قصر المسافة وفي فتاوى مشيخ الدين لا يملك الدائن
 اثبات الدين على العريم الذي للميث عليه دين ولا على الموصل له ولكن
 اذا ثبت على من يبيع الاثبات عليه كالوصي والوارث تثبت له ولاية
 الاستيفاء باعتبار انه تركه للدين اذا ثبت بالشهادة لا بد من القضا
 اذا كانت الاموال في منزل الميث فاحذها بعض الورثة بقضي الدين
 او اخذوا لو دافع من منزله ليرد على اصحابها حيث لا يضمن استفسانا
 من الفصول لو هلكت التركة في يد احد الورثة ينظر ان كانت على
 الميث دين مستغرق لا يضمن شيئا لان قبضه حصل للغير ما وصالا
 كالوديعة عند رجل من الذخيرة لو قال هذا الجمل مني كانت دعوة
 صحيحة من الخائنة رجل قال ان كان في بطن جاريتي غلام فهو

وان كانت جارية فليس من حق فولدت ولده الا قل من ستة اشهر ذكر عصام
انه ثبت نسبه منه غلاما كانت او جارية لان الانساب لا يعلم ما في بطن
الحامل ^{من المختار} ولو باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر
فاذعاه فهو ابنه وحج ام ولده ويصح البيع ويروى الثمن ولا تقبل دعوة ^{المشتري}
معه ^{من} القنية باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت
الشراء فاذعاه ابايع وقال علمت وقت البيع انها حرة متى ^{لكن} بعثتها
للضرورة او مخافة تقع دعوى اعتبار الحق الولد ^{من} الدخيرة
واذا ادعى ملكا بسبب الشرى من رجل آخر والارث عن ابيه او ^{اشبه}
ذلت واقام البينة على الملك المطلق لا تقبل البينة لوجهين احدهما
ان الشهود شهدوا باكثر مما ادعاه المدعي لان المدعي ادعى الملك بسبب
والمولت بسبب حادث يكون حادثا ضرورة والشهود شهدوا بملك
قديم لانهم شهدوا بالملك المطلق والملك المطلق قديم ولهذا قلنا ان
في دعوى الملك المطلق يستحق العين بالزوائد المتصلة والمنفصلة جميعا
ويرجع الياسة بعضهم على البعض ولا شك ان الملك القديم اكثر من الملك
الحادث والشهود اذا شهدوا باكثر مما ادعاه المدعي لا تقبل
شهادتهم لان المدعي يصير مكنه بالشهادة في بعض ما شهد وابه
وهو يمنع قبول الشهادة ^{من} الفصول العادي وذكر سيد ^{الد}
روح ادعى عينا فقال ذواليد انت بعث هذه العين من فلان وانا
اشتريتها عنه واقام البينة سند دفع دعوى المدعي وان لم تكن له بينة

فله ان يحلف المدعي - باب من القنية قال سمعت شيخ الاسلام عليه
 عليه السلام يقول ان يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على
 نفسه بما لا في صلاته ويشهد عليه ثم يبي ان بعض هذا المال من
 وبعضه ربوا ونحن نفق ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان منا
 قضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار باب من الخلاصة من الصغر
 باع دارا وابنه البالغ حاضر ساكت ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك
 انه كان ملكه واليوم ملكه ولم تكن ملكت الاب وقت البيع قال
 المتأخرون من ائمة سرقند انه لا يقع دعواه وجعل سكوتة عند البيع
 والتقص كقراره وافق مشايخنا سرح انه يقع الا اذا كان الابن
 يتقاضيه باب من القنية في كتاب الدعوى باع ارضا باب
 الى المشتري وتصرفها مدة نرس عا وبناء وجارها ساكت ثم الا ان
 يدعي انها ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع باب
 ساكتا وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم يتصرف المشتري ولكن كان
 ساكتا وقت البيع قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما
 المتأخرون فيما اذا باع وسلم ولده ونزوجه حاضرة ساكتة حيث
 تسقط بهذا القدر دعواها باب من القنية باع عقارا وابنه حاضر
 او امرأته وبعض اقسامه حاضر يعلم به وتقابضا وتصرف المشتري
 فيه زمانا ثم ان ذلك الحاضر عند البيع انما على المشتري انه ملكه ولم يكن ملكا
 البائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سرقند سرح انه لا يقع هذا

اللعوى فيجعل سكوتة عند البيع كالا فصح بالاقراء يكون المبيع ملكا
 للبائع قطعا للاطماع الفاسدة وسد الباب للبليس واقتضائ
 بخارج انه يصح اللعوى ولم يجعلوا السكوت كالا فصح بكونه ملكا
 للبائع لكونه محتملا قال الكهيد الشهيد حسام الدين راج ان كان
 المفتي ينظر في المدعي ويفتي ^{بما} هو الا حوط كان الا حسب وان لم يكن
 ذلك يفتي بقول مشائخنا راج ^{بما} من التماس خاتمة ولو شهد على الصلح
 وختمه ولم يتكلم فقد سلم والمظاهر ان له دعوى اذا لم يكن في الصلح ^{بما}
 وهو يملكه او شهد باقرار البائع ولو اخبر عن بيعه لا بلفظة الشهادة
 عند القاضي او عند غيره فهل يمنع دعواه ^{بما} من الحاوي وفي فتاوى
 النسفي عن باع عقار وابنه وامرأته حاضرات يعلمان بدو وقع التقاضي
 بينهما ونصرف المشتري ومضى على ذلك مدة ثم ان الابن الحاضر
 عند البيع والمرأة الحاضرة ادعى على هذا المشتري ان الذي اشتراه ملكي
 ولم يكن ملك البائع وقت البيع قال اتفق مشائخنا واستاذنا راج ان
 هذه اللعوى ومثلها لا يسمع وهو بليس محض وحضوره عند البيع
 وترك مناره عنه فيما يصنع اقرار منه انه ملك البائع وان لاحق له
 في البيع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالا فصح بالاقراء دلالة قطعا
 للاطماع الفاسدة لاهل العصر في الاضرار بالناس ^{بما} من
 الظهيري رجل باع عقارا وابنه وامرأته او بعض اقرار به حاضرا ^{بما}
 فوق القاضي بينهما ونصرف المشتري من مانا ثم ان الحاضر عند البيع

مدعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملكا ابا^نع وقت البيع اتفق
 المشايخ المتأخرون ومن مشايخ سمرقند انه لا يقع هذه الدعوى
 من انفصال رجل باع عقارا وامراة او ولدا او بعض اقرار بها
 فسكت ولم يقل شيئا ثم ادعى المشتري ~~من~~ كان حاضرا وقت البيع
 ان العقار كان له ولم يكن ملكا ~~للمشتري~~ وقت البيع قال اتفق مشايخنا
 واستاذنا سرح ان هذه الدعوى ومثلها لا تسمع وهو تلبس محض
 وحضوره عند البيع وترك منار عتده فيما يصنع اقرار منه انه ملك
 ابا^نع وان لاحق له في البيع وجعل سكوت في هذه الحالة كالا فصح
 بالاقرار دالة قطعا للاطماع الفاسد لا لاهل العصر في الاضرار بالناس
 من الخوي وفتوى مشايخ سمرقند على انه لا تسمع دعواه وجعل
 سكوت في هذه الحالة كالا فصح بالاقرار دالة قطعا للاطماع الفاسد
 وسد باب التلبس وافتي مشايخنا بان يصح فان ينظر المفتي في
 المدعي ويفتي بما هو الاحوط كان احسن وان لم يكن يفتي بقول
 مشايخنا سرح ~~من~~ التلبس وفتوى مشايخ بخارا انه تسمع دعواه
 ينبغي للمفتي ان ينظر في ذلك ان كان ابا^نع والمدعي معروفا ~~بالتلبس~~
 والخصومات ينبغي ان يفتي بالقول الاول وان لم يكن كذلك يفتي
 بصحة الدعوى ~~من~~ في فتاوى قاضين سكوت المالك اذا باع
 رجل ملكه وهو حاضر ليس بوضعا عند ابي حنيفة سرح وهو قول
 ابي يوسف سرح خلافا لابن ابي ليلى سرح مذکور في بيوع الجامع

الأصغر - وفي حاشية ما ذون الذخيرة بخط صدر الاسلام طاهر بن
 محمود سرح واذا رأى اجنبياً يبيع عينا من اعيان ماله فسكت لا يصير
 ما ذو ماله في البيع - من الخافي اذا باع الرجل شيئاً بحضرة امرأته
 ساكتة ثم ادعت بعد ذلك ان لها اخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تسمع
 دعواها والصحيح انها تسمع وان ادعى عقاراً فلا بد من ذكر البينة التي
 فيها الدار المدعاة ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة ثم يكتب حدود
 الدار - من القنية في كتاب الدعوى ادعى عليه انه مملوك فقال
 انا مملوك فلان الغائب فان اقام بيته تنفع عنه حصومته ولا
 يقضي بيته المدعي ثم ان حضر الغائب فلا سبيل له على العبد حتى
 يقيم البيته - من الفصول ادعى على عبد انه ملكي فقال العبد انا
 ملكت فلان فان فلان غائب ان اقام العبد بيته على ما ادعى ان دفع
 دعوى المدعي - من الذخيرة اما لو ادعى المدعي عليه ان الشاهد
 قد غلط في الحد وراوى بعضها لا تسمع دعواه ولو اقام البيته على ذلك
 لا تسمع بيته هكذا احكى فتوى شمس الائمة السرخسي وشمس
 الا سلام الا وخرجني سرح وهذا لان دعوى الغلط من المدعي
 عليه الشاهد انما يكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعي
 عليه لان الشهادة لا تكون الا بعد دعوى المدعي وجواب المدعي
 عليه والمدعي عليه حين اجاب المدعي فقد صدق ان المدعي
 بهذه الحد ودفع يدي عوى الخطا فتبعد ذلك في الحد ودمنا

من التناوي الجارية وقوله لا دعوى لي عليه ينصرف إلى سائر
 العلاقات إذا ادعى دعاوى معينة ثم صلح وقرآن لا دعوى له عليه
 ثم ادعى دعوى أخرى تسمع وينصرف إلا قرأ إلى ما ادعى أولاً ^{غير}
 إلا إذا اتم فقال آية دعوى كانت في لا تسمع آية دعوى كانت ^{في وقت}
 الفصول ذكر في دعوى العدة ادعى على امرأة لها طلاق من مكره
 ويؤدم لكنه غاب فاجبروني بوفاته فتس وجت بهذا بعد ^{انقضاء}
 مدة العدة فهي للمدعي ^{من الجواهر} اقرب بين مطلق وآخر ثم انكر
 وقال لم يصل مال النكاح إلي واسرأ أن يحلف المقر له الب مال النكاح
 قد وقعت إلي فانه لا يقبل هذه الدعوى ولا يحلف على ظاهر ^{الدين}
 لكن بعض من قضاة السلف والخلف يحلفون في هذه الصورة
 ولكن لو سلم المال إلى المقر له ثم يحلفه كذا زانجه كرفي جنري باز بايدوان
 وبناحق كرفي ليكون للنفي اقرب إلى العقد ^{من} من الصيغة ^{في}
 ادعى على آخر أن هذه الدابة ملكه قد كانت نجت في يده واقام
 البينة عليه ثم أن المدعى عليه كانت قد اشتراها من فلان فاقام
 البيع مع البائع قبل أن يعرض للمدعي ثم أن ذلك المدعى ^{الآن}
 يدعيها على ذلك البائع واقام البينة عليه بالساج واقام المدعى
 عليه البينة على الساج أيضا والداية في يده قال القاضي بدع
 الدين بينة الخارج أولى يعني المدعي لأن البائع لما قال البيع
 مع المشتري فقد صار بيعا جديا في حق الثالث فعادت إليه

يملك محمد بن قنبر كاهن ادعى ملكا محمدا فلا تقبل بينة لهذا ^{من}
المتفق من فتح الكوفة في جداره ^{من} وانكشف له نساء جاره ^{من} والجا ^{من}
عاجز عن استناره ^{من} يوم هو بالسك بالاخياريه ^{من} شرح المتفق ^{من}
ولو فتح كوفة الى جانب الجمار بحيث ينكشف له نساء جاره ولا يقدر ^{من}
جاره على الاستيغناء اليوم وهذه الاختيار المتأخرين لفتوى في هذا ^{من}
الزمان تغلبا للفساد في اهل الزمان ^{من} اما الرواية من اهل المتفق ^{من}
بان لا يمنع لانه تصرف في ملكه ولا يمنع لما ذكرنا وان اضل غيرهم ^{من}
النهذيب واما صاحب البناء لو فتح كوفة في ساحته ونحوها لا يمنع ^{من}
والفتوى على انه ان كانت الكوفة للنظر والساحة في موضع النساء يمنع ^{من}
من الملقط خبائه اتخذ حائطا في وسط البرازين يمنع من ذلك ^{من}
وكذلك كل ضرر عام وبراقتى ابو القاسم ^{من} من القنية نسب ^{من}
من الا استخراج الابريس من الفيلق فليجبر ان المنع اذا ضر ^{من}
ورائحه الديك ان ^{من} من حاشية البردوي وللجيران منع دقا ^{من}
الذهب لتضرهم بدقه ^{من} من الفصول دارين رجلين ^{من}
هذه الدار وقال احدهما بنى حائطا حائرا بيننا فليس على الآخر ^{من}
اجابته وان كان احدهما يؤذي جاره ويطلع عليه في حال لا يجوز ^{من}
الاطلاع كانت للقاضي ان يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل واحد ^{من}
منهما من النفقة لخصته يفعلها القاضي على وجه المصلحة ^{من}
الهداية في كتاب المكاتب في باب موت المكاتب والثالث هي المدة

نتي ضربت لا بداء والاعذار كما مهال الخصم للدفع والمديون لتقضاء فلا يزداد^{عليها}
 من الكافي اي امهال المديون لتقضاء فانه اذا اقربدين وسأل ان يمهله
 ثلثة ايام ليحضرا المال ويسبع عينا في يده اجابه الى ذلك بأن من شرح الملهة
 لنهاية فان المدعى عليه اذا توجه عليه الحكم فادعى الدفع بيئته حاضرة لانه
 يؤخر يوما او يومين او ثلثة لا يزداد عليه وجعلوا هذا التقدير من باب
 التجديد والتأخير فكذا هنا بأن من الخلاصة رجل ادعى على آخر عينا
 ويناها صلحا على ذلك وكتب الصلح وفي آخره ذكره انه لم يبق لهذا الملك^{علي}
 فلان دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ان اقرب بهذا الا يسمح منه عليه
 دعوى اصلا وان كانت الدعوى منه الف درهم وقصد بها الصلح على الله^{صم}
 الا اذا حدث له حادثة بعد هذا التاريخ بأن من جامع الفتاوى عن
 الجامع الاصغر سكة غير نافذة لم يكن لواحد من اهلها ان يخرج منها
 او جناحا اليها او يغرس غرسا على النهر الا باذن جميع اهلها ومتى اذقوا
 كانت ذلك منهم كالا عسرة ولهم الرجوع عنه كذا افتى عبد الكريم بن محمد^ب
 من الذخيرة ولكل صاحب الدار الانتفاع بفناء داره ما ليس لغيره من
 القاء الثلج والطين والخطب وربط الدواب والعقود وبناء الدكان^{شيط} كانت
 السلامة قالوا والجواب في القاء الطين والثلج والخطب وربط الدواب
 على الاطلاق كما ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده شرح اما في بناء الدكان والتسوية
 يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت نافذة فله ذلك وان كانت
 غير نافذة فليس له ذلك الا باذن جميع اهل السكة هكذا ذكر في جبايات

الجامع المصنوع من الفناء والناصري في اول كتاب البيوع اذا كان
 سطحه و سطح الجار سواء وفي صعوده السطح يقع بصره في دار جاره
 فليجار ان يمنع من الصعود ما لم يتخذ ستر وان كان بصره لا يقع في
 داره ولكن يقع عليهم اذا كانوا في السطح لا يمنع من ذلك قال السيد الامام
 وهذا نوع التحسين ذهب اليه الفقيه ابو الليث سراج والقياس ان لا يمنع
 عليه من النفاذ في جدار بين رجلين انهدم ولا حد لها عورات لا يجبر
 الاخر على بناء الحائط ولا على الاعانة قياسا واحتسنت بعضهم انه يجبر وهو المختار
 والمأخوذ به من الحاوي وسئل ابو القاسم عن جدار انهدم ام ولا حد لها
 بناء عودة فطلب من الاخر ان يبنى والى الاخر قال لا يجبر فان شاء احدهما
 بنى في ملكه نفسه قال الفقيه هذا هو القياس وقيل لا بد ببناء يكون ستر
 بينهما وبه نأخذ اذ لم ياتنا من سوء فلا بد من حاجز بينهما بخلاف ترا
 من التجريد وفي البئر المشتركة والد ولا بد يجبر كل واحد على العمارة
 من التهذيب وفي البئر المشتركة والد ولا بد ونحوه يجبر الشريك على
 العمارة من المنتهى وفي البئر المشتركة والد ولا بد يجبر كل واحد على
 من الفصول وان كانت الطاحونة قائمة ببنائها وادواتها الا انه قد خرب
 منها يجبر الشريك على ان يعمرها مع الشريك فان كان معسرا قيل للشريك
 انفق انت ان شئت ويكون نصف ذلك دينا على شريكك من
 التهذيب وان انهدم السفلى لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لصاحب العلو
 ابن السفلى وابن عليه العلو ثم له ان يمنع صاحب السفلى عن الاتفاع حتى يرد

قيمة البناء ^{بأنه} وذكر المحقق ^{سراج} انه سراج مما اتفق وكذا الحائظ ^{لث} المشترك
لا يجبر واحد منهما على بناء ولا على قسمته لكن لو بني احدهما يمنع الآخر
من وضع الجذوع عليه حتى يرد عليه قيمة البناء ولو هدم احدهما او هدم ^{حسب}
السفل البناء يجبر على البناء وفي حائظ سائر لا بناء عليه ان ظهر قصد يقضي
بالجبر ^{بأنه} من الكثر من رائحة مستطيلة ينشعب عنها مثلها غير نافذة لا يخرج
اهل الاولى فيه بابا بخلاف المستديرة ^{بأنه} من الكافي رائحة مستطيلة ^{تنشعب}
عنها رائحة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاهل الرائحة الاولى ان يفتحوا
بابا من حائط دارهم في الرائحة السفلى لان فتح المروور وليس لهم حق المروور
في الرائحة السفلى بل هو لاهلها خصوصا لانها بجميع اجزائها ملئت لاسر بابها
وان كانت الرائحة مستديرة قد لوق طرفاها وهو العطف المدور ^{بينة}
مركاه فله ان يفتح الباب في حائطه في اي جانب شاء لان هذه سكة ^{حده} واحدة
وهي بمنزلة ساحة مشتركة في دار ولكل منهم حق المروور في كليهما ^{بأنه} من
اصول الامام الكرخي سراج ومنها ان يعتبر في الدعوى مقصود المخصين في
المنارعة دون الظاهر ويجعل القول قول المنكر منهما والبينة بيينة
المدعي ^{بأنه} من شرح الطحاوي ثم معرفة المدعي من المدعي عليه قال
بعضهم ينظر الى المنكر منهما فانيهما ما كانت منكرا والآخر مدعي وقال
بعضهم كل من ادعى باطنا لينزله بظاهره فهو المدعي وكل من ادعى ^{بأنه}
واقرا الشيء على هيئته فهو منكرا ^{بأنه} من اينابيع اختلاف المشايخ سراج
في المدعي والمدعي عليه قال بعضهم المدعي من لا يجبر على الخصومة اذا

تركها والمدة عن عليه من يجبر عليها وهو المذکور في الكتاب وقال بعضهم
المدعي كل من ادعى باطنا لينزل به ظاهرا والمدة عن عليه كل من ادعى ظاهرا
واقرار الشيء على ما هو عليه وقال بعضهم ايها المكر والآخر مدعي
من الفصول في الفصل السابع في التناقص ادعى نكاح امرأة انه
تزوجها في غرة شهر كذا واقام على ذلك بينة واقامت المرأة ^{بينته}
انه اقرب بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انها حرام عليه وانها ليست
بامرأته اقرارا صحيحا فهذا ادفع صحيح حتى يخلف ما اردت ^{في} بالطلاق
فان نكحتك فح المصومة عن المرأة ^{من الخافقة في نكاح} ^{من} ^{النكاح}
كتاب الدعوى ادعت امرأة على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعى ^{على} ^{الرجل}
النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت البينة بخلاف البيع لان
النكاح لا يبطل بجوردها ^{من الخلاصة في الفصل الثاني عشر}
من كتاب الدعوى وفي المتن امرأة ادعت على رجل انه تزوجها
فانكر الزوج ثم ادعى تزوجها بعد ذلك واقام البينة تقبل
من الفصول في الفصل السابع وذكر في الذخيرة ايضا ادعى ان اخذ
دايتد بغير حق وهككت في يده فاقام المدعي عليه بينة انه
اخذها لما انها ملكي كان دفعا صحيحا لان حاصل دعوى المدعي في
الضمان وبينة المدعي عليه دافعة لدعواه ولو كانت الدابة
قائمة فادعى المدعي كانت في يده على نحو ما قلنا واقام ^{بينته} ^{الاخذ}
انه اخذها بحق لانه ملكه تقبل بينة ^{قهما} ^{الاخذ} ايضا لانه ثبت بتصاد

ان الهداية كانت في يد المدعي فيكون صاحب اليد في الحقيقة المدعي
ويكون الآخذ خاسرا جاقبلا بينته ^١ من الهداية ولو ادعى دارا
فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عينت حقه وهو على
دعواه في الباقي ^٢ من السفن في هذا الذي ذكره جواب غير
ظاهر الرواية فيما ذكره في النخبة واما في ظاهر الرواية فانه يصح
من المحيط ادعى على آخر خمسين دينار فقال المدعي عليه في
الدفع ان المدعي قد اقر انه دفع اليه العدي لكل دينار خمسين ^٣ لكن
اخذت الخط بالدينارين صح الدفع وكذلك لو قال انك ابرأتني عن
الدعوى كلها سنة كذا يصح الدفع ^٤ من ايتام خانية ^٥ في
الثالث والعشرين فيما يندفع ببدعوى المدعي وما لا يندفع
من القنية ادعى عليه ضيعة امرأته من جلدته ثلاثة واثمان سنة
فقال ذواليد كانت لجدته ابن غائب ولم يعلم حيوته ولا موته ولم
بموته واثمان سنة لا تسمع وهو فعنولي في اثبات ملك الغيرة ^٦
على ^٧ لا تسمع ^٨ من الفصول اذا ادعى دارا فقال المدعي عليه
اني اشتريت هذه الدار من وصيتك في صغرتك يكن اولم يسم
الوصي او قال ان فلانا باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في صغر ^٩
ولم يسم القاضي هل يسمع وهل يكون دفعا فيه اختلاف المشايخ ^{١٠}
ولو سمي القاضي جاز بالاتفاق ^{١١} من الاصول الغوامض وان
من اقر بشئ ثم ادعى خلافه وبرهن فان تعذر التوفيق بين الاقرار

والدعوى لم تقبل ^{بأن} من كشف الغوامض الاصل ان المدعى متى اقام
البينة على ما ادعى وقد سبق منه الاقرار بخلاف ما ادعى ينظر ان تعذر
التوفيق بين الاقرار وبين الدعوى بان اقر مثلاً ان هذا العبد لفلان
ثم ادعى الشراء من فلان سابقاً على اقراره لا تقبل منه البينة لان التوفيق
بين الاقرار والدعوى متعذر لما كان التناقض لا مراد على الملكت ^{لنفسه}
في الزمان الذي اقر به لفلان كما انه قال هذا العبد لفلان ولي في الحال
ولو قال هكذا ليس انه تحقق التناقض والمناقضة ما نعه صحة الدعوى و
البينة حقوق العباد لا تقبل الا بعد دعوى صحيحة ^{بأن} من الفصول لو ادعى
الدين فاقم ثم قال رسائده ام ان كان كذا القولين في مجلس واحد
لا تقبل لانه متناقض وان تفرقت هذه المجلس ثم قال رسائده ام و
اقام البينة على الايفاء بعد الاقرار بان مدعى تقبل لعدم التناقض وان ادعى
الايفاء قبل الاقرار لا تقبل ^{بأن} من كشف الغوامض الاصل ان الديون
تستوفى باشتائها لا باعيانها وطريق الاستيفاء بالمثل ان يصير مثل المستوفى
مضموناً على رب الدين اذا استوفاه لا على وجه الاقتضاء بدلين آخر ثم
تقع المقاصة ^{بأن} اصل اخوان الاقرار باستيفاء الدين ^{بأن} بالدين لما قلنا لا يقبل
استيفاء الدين قبض مثل الدين وهو سبب لوجوب الدين فكان الا
براقراً بالدين ^{بأن} من الزيارات العتاجية اصل الباب ان التناقض
يمنع صحة الدعوى وسعى الانسان في تصف ما اوجبه مردود واذا
في صحة العقد فاقول قول من يدعى الصحة والنفاذ قال محمد راجح رجل في يده

عنه ليرحل فجا، رجل وقال ان صاحب العبد امرت ببيع هذا العبد فبيعه من فصدقه
او سكت وباعه او صاحب اليد باعه ابتداء او من سرجو ثم ادعى ان صاحب
العبد لم يكن امره ببيعه او ادعى ان صاحب العبد غرله او ادعى انه
حضر ووجد الامر وانكره المشتري او المشتري يدعي ذلك وانكره البائع
فالقول قول من يدعي الامر والصحة لان مدعي عدم الامر متناقض
ساع في نقض ما اوجبه فلا يقبل قوله ولا تقبل بيئته ولا يصح الاحتلافه
لان ذلك يترتب على دعوى صحة ولم توجد وكذا لك اذا اقام احد
البينة على صاحبه انه اقر ان سرب العبد لم يأمره بذلك لا تقبل لما
قلنا ان الدعوى لم تقع بك من كشف الغوامض الاصل ان الدعوى
قبل الاقرار لا يمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل
تحت الاقرار لا يصح بطلان الاصل ان المدعي متى اقام البينة على ما ادعى
وقد سبق منه الاقرار بخلاف ما ادعى ينظرات تعذر التوفيق بين
الاقرار وبين الدعوى بان اقر مثلاً ان هذا العبد نفلت ثم ادعى
الشراء من فلان سابقاً على اقراره لا تقبل منه البينة لان التوفيق
بين الاقرار والدعوى متعذر بمكان التناقض لانه ادعى الملك
لنفسه في الزمان الذي اقر به لفلان كانه قال هذا العبد نفلان
ولي في الحال ولو قال هكذا ليس انه تحفى التناقض والمناقضتها
صحة الدعوى والبينة في حقوق العباد لا تقبل الا بعد دعوى صحة
من القنية ادعى سرجو صفة في يده واقام بيته له فاخذها وادعى

من انسان ثم ان المقضي عليه يدعي ان هذه الضيعة كانت لغلان
 فباعها من رجل فاشترى بها من ذلك الرجل وان المقضي له قد كان
 اقر قبل دعواه ان هذه الضيعة ملكت البائع الاول واقام بيته على اقراره
 فهذا الدفع في غاية الصحة وليس للقاضي ان يسأله بعد صحة الدفع عن
 سبب الوقوع في ملكه لانه واقع ليس بعد وقوع عليه **باب عك**
 لاجابة الى سوال القاضي من سبب الوقوع في ملكه قلت فهذا الجواب
 وامثاله يدل على ان الدفع الصحيح بعد القضاء مسموع شرعا **باب من**
 الذخيرة وفي دعوى قيمة الاعيان لا بد من بيان الاعيان لان الانسان
 قد يظن عيناته من ذوات القيم ويكون في الحقيقة مثليات **باب من** الذخيرة
 والمحيط ادعى عينا في يد انسان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك
 لي فاقام المدعي عليه البينة ان المدعي استوهب هذا العين مني **باب**
 وفعال دعوى المدعي لان الاستيهاب اقرار انه ليس ملك المستوهب
 باتفاق الروايات وهل يكون اقرارا بملك الواهب على رواية الجا
 يكون اقرارا وعلى رواية الزيادة لا يكون اقرارا فصار تقدير هذا
 المسئلة كات المدعي عليه اقام بيته على اقرار المدعي انه لا ملك له في
 هذا العين على الروايات كلها وعلى اقراره ان هذا العين ملك
 الواهب على رواية الجامع وكذلك على هذا اذا اقام المدعي عليه
 بيته على ان المدعي استأجر منه او قال بالتمام سيده فريده خواست ابن
 من راز من فهذا دفع الدعوى والاقدام على الاستيلاء وعلى الشرع **باب**

اقر بصحتها حال ما اقدم عليها فتحقق المناقضة \vdash من القينة \vdash فحجم
 باع بمحدود وابعشرة وكتب الصلوات واشهد على نفسه بقبض الثمن
 ثم ادعى على المشتري انه اقر ان يقي عليه نصف الثمن واقام بيته تسمع
 وقال استاذنا سرح وان كان ما ذكره شيخ الاسلام سرح يصلح جهالة لكن
 اوجب الصبح انه وان كانت مناقضا الا انه لما ادعى اقرار المشتري ^{للت}
 فقد ادعى تصديق الخصم فيه واثبت بالينة والثابت بالينة كالتا^{بت}
 هبنا لا وقهاينا اقرار المشتري ببقاء شيء من الثمن تسمع دعوى البائع
 ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في \vdash ط \vdash بان التناقض
 يرتفع بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى ببقاء شيء
 من الثمن حيث لا تسمع لعدم التصديق \vdash من ^{قضى} الفصول التا^{بت}
 كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره هذا اذا وجد منه ما ^{كون}
 اقرارا بان دخلت الغير \vdash من السراجية المدعى عليه اذا قام البينة
 ان هذا المدعى شهد بهذا الفلان تندفع عنه الخصومة \vdash من
 الفصول في الفصل السابع منه في التناقض في الدعاوي ادعى دارا
 لنفسه ثم ادعى انها لفلان وقفها عليه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم اد^{عا}
 لغيره بالوكالة ولو ادعى الوقف او لا فثم ادعى انها له لا تسمع كما لو
 ادعى لغيره ثم ادعاها لنفسه \vdash من الخامسة وذكر في المنوار عن
 محمد سرح اذا قال لا مراثة هذا البيت وما اعلق عليه يا بهي لها
 وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع ولو اقر لا منه في صحة جميع ما في

منزله من الفراش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه المثلث من
صنوف الاموال كلها وله بالرسائل دواب وغلان وهو ساكن
في البلد فاقراؤه انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان
يبحث من ذلك واب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه وكلت
عبيده الذين يخرجون في حوائجه ويأتون في منزله فكل ذلك
داخل في اقراره ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي غير ما علي من
الثياب ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم
سرح هنا حكم وفتوى في الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء بها
بما كانت في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج
كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بيع او هبة او ما
اشبه ذلك فهي في سعة من ان يمنع ذلك عن الوارث وما لم
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل وسياتي مثل هذا في كتاب
الاقرار ان شاء الله تعالى باب ومنه ايضا عينت في يد رجل اقراره
لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب المثلث قال الشيخ ^{ماهر} الا
ابوبكر محمد بن الفضل سرح صح اقراره حكما ولا يحل للمقر له وان اراد
المقر بهذا الاقرار تمليكاً مبتدأ قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس
بتمليك رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأته هذه ثم
مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة سبب من اسباب ^{المثلث}
من بيع او هبة كانت لها ذلك والا بنفس الاقرار لا يملك ^{من}

الخلاصة رجل ادعى على آخر ستة وثلاثين فادعى المدعى عليه ان له ^{ثلاثة}
 عن الدعوى واقام البينة فادعى المدعى ثمانية انه اقر لي بستة وثلاثين
 صحيح دفع المدفع ان لم يذكر المدعى عليه في الدعوى الابراء ^{يق} الصدق
 او القبول ^{بأنه} من الخلاصة رجل باع امراضا ثم قال اني كنت وقفتها
 او قال هو وقف علي لا يصح هذا المدعى وليس له ان يحلف اما لو
 اقام البينة قبلت كما لو شهد واعلى عتق الامة من غير دعوى
 تقبل كذا هنا وان لم يصح المدعى هو المختار ^{بأنه} من ^{الشهادة} الفصول
 على الوقف هل تقبل بدو بن المدعى اختلف المشايخ راجح فيه قاله
 بعضهم لا تقبل وقال بعضهم تقبل وهو اختيار الفقيه ابي جعفر راجح لان
 الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالخلقة فلا تشترط فيه ^{عوى} الدلالة
 كما لشهادة على الطلاق وعتق الامة ^{بأنه} من الزيادات ^{بينة} العتبات
 اصل الجواب ان اقرار الانسان على غيره لا يصح وذلك بان
 يتضمن اقراره بطلان حق الغير بحيث يضاف بطلان حق الغير
 الى اقراره ^{بأنه} ومنه مجهولة النسب اذا اقرت بالوقف لانسان
 ولحانه زوج واولاد من الزوج لا يصدق في حق بطلان الكا
 وحوية الاولاد الذين عمره علوهم قبل الاقرار لانه اقرار على الغير ^{بأنه}
 من المأوى ولو اعتق عبد اثم اقر المولى بالوقف على نفسه لفلان
 وصدق المولى فاعتق ما فيه ^{بأنه} وذكر في الجامع اذا اقام عبد
 البينة على الدعوى في يده يراى فلا يعتقه وهو يملكه واقام الذي

فيريد البينة ان فلانا الغائب او دعه عنده فانه يقضي بالعنف فان
 قد م فلان الغائب واقام البينة انه عيب ولا تقبل بينته والعنف ^{اولي}
 من الغريب ثم اذا رجع عما اقر يصح في حقوق الله تعالى دون حقوق
 الناس ^{باب} من تحفة الفقهاء واما حقوق العباد فانواع منها ^{العصا}
 والدية ومنها الطلاق والعاق وحق الشفعة ونحو ذلك ^{باب} من
 الذخيرة واذا اجتمع الرهن والهبة والصدقة فالرهن اولي محسنا
 يتعلق به الضمان فكان قبضه مضمونا وقبض الهبة او الصدقة ليس
 بمضمون ^{باب} من القنية ^{باب} عت ^{باب} سألت من زوجها الطلاق
 بشرط ابرائها اياه ثم ادعت انه كان طلقها ثلثا لا يسمع ولا تقبل بينتها
 بذلت وكو قالت ما علمت وقوع الثلث لم يصدق قال استاذنا راج
 وفيها نظرون حيث المعنى لا ندوان كان تناقضا لكت في امر يجري فيه
 الخفاء ومن حيث الرواية ايضا فقد ذكر في ^{باب} ط ^{باب} عن ابى يوسف
 راج رجل مات فقا سمت امرأته وولده الميراث وهم كبار واقروا انها
 زوجة الميت ثم اقاموا البينة ان زوجها طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون
 عليها بما اخذت من الميراث وكذلك قال ابو حنيفة راج وابو يوسف
 في امرأة اخلفت من زوجها بما لم تقاتم بينة انه كان طلقها ثلثا قبل
 الخلع وكذا الامة والمكاتبه والعبد والمزوج والزوجة فانهم يرجعون
 على الاخذ بناء على ما مر من المعنى ^{باب} من السار خائبة والعناوى
 العنايه ولو ادعى على امرأة نكاحا وقد تزوجت هي بنوح يخلف هذا

الزوج بالله لم نعلم ان هذه امرأة المدعي فان فان حلف انقطعت الخصومة
وان نكل يحلف المرأة على اثبات فان حلفت انقطعت وان نكلت
يقضى للمدعي ^{بها}

كما نسب الاقرار ^{بها} ليس بسبب الحمل ^{بها} منه هو اجبار عن ثبوت
حق الغير على نفسه ^{بها} من شرحة في تخصيص الاخبار اشارة الى
ان ليس باثبات حق ابتداء لانه يعتمد سبق الخبر عنه ^{بها} من المصلحة
اعلم ان الاقرار هو اجبار عن ثبوت الحق وان ملزم لوقوعه دلالة
من الكافي فالأقرار اجبار عن ثبوت حق الغير على نفسه وليس
باثبات الحق وحكمه ظهور المقر به لا ثبوته ابتداء ^{بها} الا يرى ان لا يقع الاقرار
بالطلاق والعاق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه ولهذا قالوا
لواقر لغيره بما له والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له اذا اخذوه
عن كره منه فيما بينه وبين ^{بها} الا ان يسلمه لطيب من نفسه فيكون
تليكا مبتدأ ^{بها} من الذخيرة والمحيط وحكمه شرعا ظهور المقر به لا
ابتداء لانه اجبار عن ما فيه وحكم الاجبار عن امر ما فيه ظهوره
الخبر به لا ثبوته ابتداء من النهاية واما حكمه فلزوم ما اقر به على المقر
واما علمه فاعلم بالخبر لغيره لا التعليل به ابتداء ^{بها} من شرح الوقا
لما كانت حكم الاقرار الظهور لا الانشاء صح الاقرار بالخبر المسلم ولا يقع
النية ^{بها} الاقرار بالطلاق والعق مكرها ولو كان انشاء يصح لان

بطلان المكروه وعما قد واقعنا عندنا من التوضيح وأما الاخبار فالحق
 يبطله سواء فيما يحتمل الصبح أو لا لأنه يعتمد صحة الخبر به لا يرى أن ^{القول} لا
 بطلان والعق مكرها باطل فكذا ما لا يثبت من التحقيق فثبت الفرق
 بين الاقرار والانشاء في هذه التصرفات مع النتيجة كما ثبت مع الاقرار
 من الجمع اذا اقر حرقا قل بالغ لمعلوم بحق لزومه مطلقا وبين المجهول ^{ان}
 امتنع اجبر ^{بأن} من شرحه وقوله مطلقا يعني معلوما كان المقر به او مجهولا
 بعد ان يكون المقر له معلوما وكذلك لا مجهولا بعد ان يكون المقر له
 معلوما ولذلك لا تثار قوله المعلوم لان جهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار
 الحق قد يلزم مجهولا كما اذا تلف مالا وهو مجهول قيمته او جرح جوارحه ^{يعلم}
 ارتفعما او عليه بقية حساب لا يعلم كبتها والاقرار اخبار ثبوت الحق
 فصيح مطلقا بخلاف جهالة المقر له لان المستحق لا يجوز ان يكون مجهولا
 لعدم صلاحيته لاستحقاق وبين المجهول لان الجهالة في المقر له ^{صلة}
 من جهة فيجب رفعها عليه فان امتنع من البيان اجبره الحاكم عليه
 لانه لزمه الخروج عما الزمه وذلك بتصح اقراره بالبيان فيجب عليه ^{بأن}
 من التجريد الاقرار بالمجهول يصح ويؤمر بالبيان والاقرار بالمجهول لا ^{يصح}
 من الكافي فاذا بين شيئا ان بين ما هو مال متقوم وصدق المقر له ^{فما}
 بين ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين فقط وان صدق ^{فه}
 فيما بين وادعى عليه الزيادة لزمه التسليم ما بين لوجود الاقرار ^{بأن}
 فيه القول في الزيادة قول المقر مع حلفه لانه ينكر الزيادة ^{بأن}

والحاصل ان لا تصرف لا يشترط صحة وتحققه اعلام عاصدا في تلك
 التصرف فالقرار به مع الجهالة صحيح وذلك كـ صب والوديعة وما
 شبههما فان الجهالة لا يمنع صحة العصب والوديعة وتحققهما فان
 من عصب من رجل عالا مجهولا في كيس فانه يصح الوديعة والغصب
 ويثبت حكمها باب من المنقحر مجهول تدبر او صفة جائر والمجهول لا
 البيان في المجهول اصلا او وصفا اليه ادعى زيادة حلفه او اقام البينة
 بثوب او شاة او بق فواحد منها والبيان اليه انه صحيح او معيب
 كذا في قيمته ان هلك مات فالي ورشته باب من شرح الطحاوي
 الاصل فيه ان جهالة المقر له يمنع صحة الاقرار بخوان يقول لو بد
 على الف درهم فلا يصح الاقرار لان تريد في الدنيا كثيرا لان عين
 وكذلك جهالة المقر يمنع صحة الاقرار ايضا بخوان يقول لو جعلت على
 الف درهم لان المقضي عليه مجهول وجهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار
 والبيان في ذلك الى المقر له انه هو المجهول فاليه بيان باب من التخيبة
 اذا قال الرجل جميع ما في يدي من قدير او كثير من عبد او غيره فلان
 فهذا الاقرار صحيح لان عام وليس بمجهول باب من الخائبة رجل قال
 استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا الوفا
 ابرأت جميع مالي لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم يمينون
باب من رآه من التخيبة من كتاب الاقرار في
 ثم في كل موضع بطل الاقرار المقر بتكذيب المقر له ثم اعاد

المقول في هذه الآية بأنه لا بد من بيع على الف درهم ثم قلنا في المقلد في هذه الآية على ما
 جاء في هذه المسئلة في القياس أنه لا يأخذ بها في وجه القياس أن الرواية في
 لا قرأنا في هذه الآية قولنا ما كنت على شيء ولا قرأنا ولا قرأنا ثم حاله لا
 يبعد إلا من حيث أن الأقرار الثاني في من المقلد ثم قرأنا والمقلد في الأقرار الأول
 فإذا صدق المقلد في ذلك فقد تصادق على أن المقلد له كان ^{مبطل} بالجلد
 الرد وعاد لا قرأنا ولا ولما لو تعاديل البيع ثم تعادلا الا قاله فانه يرتفع الا قاله
 ويهود حكم البيع كذا هنا ولو أقر رجل بالبيع من رجل وجد المشترك
 ووافق المقلد في اليهود ايضا ثم ان المقلد ادعى الشراء ولا يثبت الشراء
 وان اقام المشتري بيعة على ذلك ولو صدق قد ابيع على الشراء يثبت
 الشراء وفيه نوع اشكال لان البيع ينسخ بجهود المالك ثابت وقد وجد
 المبائعان ابيع هنا والعقد متى انسخ لا يعود الا بالتجديد وقد ثبت
 الشراء به ون التجديد ولكن الطريق في ذلك ان جهودها ابيع به
 ابعده وهو الاقرار بالبيع والنسخ انما يثبت بسبب الجهد فاذ اصر
 الجهد يرتفع النسخ الثابت بسببه ومتى ارتفع النسخ يعود البيع هذا
 كما قلنا فيما اذا تعادلا ابيع ثم تعادلا الا قاله بعد ذلك فانه يعود ^{البيع}
 وان لم يجد ابيع كذا هنا ^{من} التماسه اذ قال الرجل وجد
 في كتابي ان فلان على الف درهم او وجدته في ذكوري او في حسابي
 او بخطي او قال كتبت بيدي ان فلان علي كذا فهذا كله باطل ^{بطل}
 ولحق الخانية ولو قال كتب في صحيفتي حساب فلان علي الف درهم ثم اقر

انه كتب في كتاب المال واشهد الشهود عليه اشركت وهو في كتاب المال وذكر في
 الكتاب انه لا ينزعه شيء ولو قال لفلان علي الف درهم في حسابي
 او كتابي وقال ادركت بذلك الخبر لباطلين منه المال في القضاء ^{باب} من
 استغنى في اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه
 ولم اقبض ان قال ذلك موصولا بقراره لم يصدق في قول ابي حنيفة ^ج
 وقال يصدق اذا كان موصولا ولا يصدق اذا كان موصولا ثم راجع
 ابو يوسف راجع عن حرف منه فقال اذا كان مفصلا يسأل المقر له
 عن المال هو من ثمن المبيع ام لا فان قال من ثمن المبيع فالقول
 قول المقراني لم اقبضه وان قال من جهة اخرى سوى المبيع فالقول ^{قوله}
 المقر فهذا في الحقيقة ليس برجوع ولكنه تفصيل لما اجمله في الابتداء
 وهو قول محمد راجع ^{باب} من الثانية ولو قال لفلان علي الف درهم ولم ^{ذكر}
 السبب ثم قال هي ثريون او بنهرجة قال الفقيه ابو جعفر راجع لم يذكر هذا
 في الاصل واختلف المشايخ راجع فيه قال بعضهم هو على الاختلاف الذي
 ذكرنا فيما اذا بين السبب وقال بعضهم هنا يصدق في دعوى الزيادة
 اجماعا ^{باب} من الذخيرة ولهذا قلنا من اقر لغيره بمال والمقر له يعلم انه
 كاذب في اقتراده فان لا يحل له فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه
 بطيب من نفسه فيكون تملكا مبدءا على سبيل المحبة فاما لا يحل له اذا
 اخذه على كره فيما بينه وبين الله تعالى اذا علم انه كاذب في اقتراده ^{باب}
 عن التماس حانية اذا قال مرا بفلان درهم وادني سب قال لا ينزعه شيء

ما لم يقل هو عليّ او في رقبتي او في ذمتي او هو ديت واجبت او حق لانهم
 من الخافي وقال الشيخ الامام الاجر بنم الائمة التقي قال رجل من اهل
 وروم وادني ست لا يلزمه شيء بهذا الكلام ما لم يقل عليّ او في ذمتي
 قال رضى ويصح ان يكون هذا اقرارا بكان العرف من كشف
 الفواعل في كتاب البيوع واصل آخر كل اقرار حصل في ضمن البيع اذا بطل
 البيع بطل ذلك لا قرار لان بطلان المخصص يوجب بطلان المتضمن
 من الخلاصة ووقال من ان توجيزي نبي آية فهذا اقرار بفراغ ذمته وكذا
 لو قال من ان فلان جزيري خواستني نيت وكذا لو قال لرجل تران فلان جزيري
 قال لا يثبت من الدخيلة اذا قال انيرة اثبت ٢١ لف الدراجم التي لي
 عيت فقال نعم او قال هذا اعطيتكها او قال له عطيتاها او قال سوف
 اعطيتكها فهذا كله اقرار هكذا ذكر في الاصل يثبت من كشف الفواعل
 الاصل ان اقرار الانسان على نفسه صحيح وعلى غيره باطل وانما
 يكون اقراره على نفسه اذا صدر الاقرار مقصورا عليه فاما اذا
 تضمن اقراره بالغير باطل حتى عليه ضرر امضا فالى الاقرار يكون
 اقرارا على الغير من الغناوى والغيانية اقراره طلقها من خمس سنين
 كذبته في الاسناد او قالت لا ادري تجب العدة من وقت هذا
 لان اقراره في هذه بين الوجهين جعل انشاء الطلاق للحال وان صدقه
 قال محمد راجح تجب العدة من وقت الطلاق والمختار للمشايخ انها
 من وقت الاقرار ايضا لانها طلق وكتمه تجب العدة من وقت الاقرار

نرجوا له باب من الهداية ومشائخنا يقتوت في الطلاق ان ابتدأها
 من وقت الاقرار نفيًا للتهمة باب المواضعة باب من التمس خانيه باب
 ابوبكر فيمن قال فلان خير بئام فرزند كروم تكلموا فيه انه هل هو تملك
 فاطماهرا نه ليس بتملك فاما قوله ابن زرين وير كروم تملك باب من
 كشف الغوامض اصل آخر ان اقرار الانسان على نفسه لا يتوقف
 على تصديق غيره وعلى غيره يتوقف باب من اكثر اذا اقر حركه
 بحق صحيح ولو مجهول كشيء وحق ويجبر على بيانه وبين ماله قيمة والقول
 المقر مع يمينه باب من المحيط ولو قال له عندي الف فان ابا حنيفة
 ربح قال هو اقرار بالوديعة لان كلمة عند في المتعارف يستعمل في الأمانة
 فصارت الوديعة مذكورة عرفا لانه قال له عندي الف درهم وديعة
 وان ادعى المقر له انها قرض لم يصدق لما ذكرنا ان الوديعة باب
 عرفا باب من التهديب ولو قال عندي او معي فهو وديعة وفي عرفنا
 عندي دين الا اذا فسر موصولا محصورا فهو شركة والآدين باب
 من الاخيرة وفي النصارى وسئل الفقيه ابوبكر راج عن المديون
 اذ بيعت بالدين على يد يراجل فجاء به الى الطالب واخبره بذلك
 فرضي به وقال للذي جاء بالمال اشتر لي بها شيئا فذهب واشترى
 بعضه شيئا وذلك الباقي قال قد قيل انه يهلك من مال المطلوب
 وقيل انه يهلك من مال الطالب قال راض وهو الصحيح وعلل فقال لا
 لما امره بشراء شيء به فكان قبضه وهو الصحيح من العلة ان يقال ان

الرضاء بقبضه في الانتفاء بمنزلة الاذن بالقبض في الابتداء وهذه العلة
 تشير الى ان الاجارة تلحق الافعال وهو الصحيح والله اعلم ^{بذلك} رجل له على رجل
 الف درهم فأتاه رجل وقال اقض مال فلان عليك فامر بتجيز قبضي وما وكنت
 بقبضه فدفع الغريم الالف التي لفلان عليه مع علمه انه ليس بوكيل في
 القبض في المال في يد المدفوع اليه بمنزلة الوديعه من الدافع
 ان اراد قبضه فيه قبل ان يقدم الغائب فله ذلك وان ضاع من يد
 المدفوع اليه كانت من مال الدافع ولم يكن على القابض في ذلك
 ضمان وكتب في شرح الزيارات فيمن قال لغيره اقلات علي كذا
 وكذا من المال فاقبضه متى لعل هو بين قبضك فقضه منه ثم اراد
 الدافع استرداد ذلك منه ليس له ذلك قال في المنتقى ان قدم
 الطالب قبل ان يضع اليه من يد القابض فاجاز الطالب القبض
 بالمال ساحة اجاز الطالب ولا يحتاج القابض الى ان يقبض المال
 للطالب بعد اجازته ^{منه} فاجاز يد او صار كانه وكيله
 يوم قبض المال للطالب ^{منه} فاجاز يد في الفتاوى سئل عن
 ابي بكر سراج عن مطلوب بعث لدين من يدي وكيل الى الطالب
 ورضي به وقال للذي في يدي ما شئت فذهب واشترى
 ببعضه شيئا وهلمت الباقي قبل يدي من مال المطلوب وقيل
 من مال الطالب وهو الصحيح لان الامر بالتمراء بمنزلة القبض ^{فثبت}
 من عمده الفتاوى من المحيط و ^{جاء} مع الاصغر اذا قال لرجل

وما إذا كان مكتوباً في اللوح المحفوظ أو قال قلت عند ربي
 وعند بن الخطاب أقراراً بالقتل ويلزمه الدية في ماله إن لم يقم
 بالهدء ولو قال غيره اقض الكر الذي لي عليت فقال الغير أرسل
 عند من يكتب له فهذا اقرار بإد من المحيط وفي فتاوى النسفي إذا
 قال ما بفلان ده ورم دادني ست قال لا ينمده شيئاً ما لم يقل هو ^{علي}
 أو في سقبي أو في ذمتي أو هو دين واجب أو حق لأنهم ^{لصبي} إذا
 في هذا اللفظ ما يدل على الوجوب أدعى على آخر عشرة دراهم فقط
 المدعى عليه أزبن جله مائة درهم دادني ست فهذا اقرار بالعشرة
 ولو قال بـ درهم باقى مائة ست لا يكون اقراراً بالعشرة ^{بـ} وهذه
 رجل اقر أنه قبض من فلان ألف درهم كانت لي عليه فقال فلان
 قد قبضت مني هذه الألف ولم يأت لي شيء وكذا لو
 اقر أنه قبض من فلان كانت عنده وديعت لي وقال المقر له الماخوذ
 مالي قبضته مني فانه يؤمر المقر بإد المال على المقر ^{بـ} من السعنة
 إذا اقر الرجل أنه اقضى من رجل ألف درهم كانت له عليه وقبضتها
 فقال فلان أخذت مني هذا المال ولم يأت لي شيء فردّه
 علي فانه يجبر على أن يردّ المال بعد أن يحلف أنه ما كان له علي
 شيء وروى عن أبي ليلى راج أنه لا شيء على المقر وجهه أنه
 ما اقر بشيء على نفسه لغيره إنما اقر ووصل حقه إليه وذلك غير
 ملزم إياه شيئاً ولكنّا قلنا الاقضاء عبارة عن قبض مال مضمون من ملك

. **الغني لا يفتقر إلى شيء من مال المديون** مثل ما عليه فيصير ما
 يدينه **والقبض المفقود من مالت الغير سبب لوجوب القضاة عليه**
 وقد اقرتم ادعى لنفسه دينا على صاحبه ولا يثبت الدين له **على صاحبه**
 بل عواه **لكن يتوجه اليه** فاذا حلف لزمه رد المقبوض **منه**
 جنس هذه المسائل على ثلاثة انواع ففي نوع منها كانت القول قول
 المقر له بالاجماع وهو مسئلة الوديعة والاقراض والاقتضاء **منه**
 ومنه اذا قال اخذتها منك وديعة وقال الآخر لا بل قرضا يكون القول
 للمقر له وكذلك لو قال قبضت منك الف درهم قد هبتها وقال المقر
 ما وهبتها لك فالقول قول المقر له فيؤمر المقر برد ما قبض على المقر له
 وكذلك لو قال قبضتها بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك اوقية
 وهبتها لفلان فامر لي بقبضها له ورفعتها اليه فالمقر ضامن في
 المسائل كلها **من الفناوى السفية المريض مرض الموت لا يملك**
 ايتار بعض الغرماء على البعض **من المتأخر خاني لوقضي بعض**
 غرماء الصحة دينه ثم مات لم يسلم المقبوض القابض بل يكون
 ذلك بين الغرماء بالخصم عندنا وقال الشافعي **المقبوض سالم**
 للقابض ولا يجوز للمريض ان يقضي دين بعض الغرماء دون
 البعض لان في ايتار البعض بطل حق الباقيين **من الجواهر**
 اذا اقر المريض لامرأة بدين مهر بيع اقراره الى مهر مثلها و
 ان كانت اقرارا للوارث ذكر في الجامع الكبير لان هذا دين **نعمته**

فيكون قد جنى حقه الا قرأه ولو اراد ان يقرأه في وقت آخر
 بددت المهر مع اقراره الى غيره المثل وان اقر له مهرين
 ثم قامت البينة بعد موته ان المرأة وصبت المهر الا في
 حال حيوة هبة صحيحة قالوا لا تقبل بينة على الهبة اذا كانت افراد
 الزوج لها بالمهر في مرضه ثانيا من السراجية اقرار المولى
 باطلا الا ان يصدق له الورثة ثالثا من الكافي ولا يجوز اقرار المولى
 لو اراد بددت او عين الا ان يصدق فيه بقية الورثة عندنا وقيل
 ان شافعي مراح يجوز اعتبار بحال الصحة رابعا من المناصري ولو قال
 نزل من جدين درهم ست اموات من الورث يصدق اقراره ولا يصدق
 فيما عين خامسا من الجواهر اين خانه فلان راس فهو اقرار سادسا من التمار
 لو قال رجل لاخر اعطني ثوب عدي هذا فقال نعم فقد اقر بالثوب في
 العبد وكذلك اذا قال افتح باب داري هذه او حصص داري او
 ملكي سابع او اعطني لجام بعلي قال مرض هذا اكله اقرار ثامنا من الكافي
 في كتاب ادب القاضي وذكر خمس الائمة السرخسي مراح في شرح
 كتاب الاقرار ان المصبي الماذون لا يختلف لان النكول عنده بذل
 وهو لا يملك البذل واما على قول ابي يوسف ومحمد مراح يستلزم لا
 عندهما النكول اقرار وهو يملك الاقرار ثانيا من القنية وفي قمتة
 الصغير عهد المحيط لو اقر لو ارث ثم مات فقال المقر له اقر بالوصية
 الورثة في مرضه فالقول قول الورثة ثالثا والبينة بينة المقر له وان

بهيئة بينة واسرار استخلاصهم قد ذلت ^{من} الجواهر وذكر شيخنا
 جلال الدين البزدوي في كتبه وشروحه مطلقا لان البينة بينة من
 يدعي المصالح الطواعية وكذلك في شهود الاقرار في الجهة
 والمرض شهود الصحة اولى وبهذا اخذت وعلى هذا افتيت غير
 مرة في كومات ومحسات ^{من} قاضي قاضيه طهر الدين
 سراج سجل اقراره بشيخ ثم مات ثم اختلف المقر له وبقيّة الورثة
 فقال المقر له كانت الاقرار في الصحة وقال بقيّة الورثة لا يكون في
 المرض كان القول قول من يدعي الاقرار في المرض وان اقام
 جميعا البينة فبينة المقر له اولى وان لم يكن للمقر له بينة واسرار
 استخلاف الورثة كان له ذلك فصول عادي ^{من} المحيط
 واذا اقر لرجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كالحق هو مال
 وما ليس بمال كالغالة بالنفس والقصاص وحده القذف وما هو
 دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والاجرة وما وجب بدلا عما
 ليس بمال كالمهر واسر شب المجانية وما هو غير مضمون كالغصب او
 امانة كالوديعة والعارية والاجارة وانما دخل تحت البراءة المقتضى
 كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لي كرامة في انفي يعرّف
 قبل فلان لا يخص الامانات لانه قبل كما يستعمل في الامانات يستعمل
 في المضمونات ايضا يقال فلان قبل فلان اي ضميت فلان قالوا
 في البراءة كلمة اعم واجمع من هذه الكلمة فانها يوجب البراءة

الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف
 ما لو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة
 لان على لا تستعمل الا في المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وبخلاف
 ما لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانات ولا يتناول
 المضمونات لان عند يستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف
 قوله قبل فلان وعلى هذا لو قال فلان برئ مما لي قبله ودخل تحت
 البراءة المضمون والامانة ولو قال فلان برئ مما لي عليه ودخل تحت
 البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو برئ مما لي عنده
 فهو برئ عن كل شيء اصله امانة ولا يبرأ عن المضمون فان
 قيل ليس ان البراءة عن الاعيان باطله حتى ان من قال لغيري
 ابرأتك عن هذه العين كان ذلك باطلا والابراء هنا حصل
 عن العين قلنا الابراء عن الاعيان بطريق الاستقاط باطلا لان
 العين لا تقبل الاستقاط فاما ثبوت البراءة عن العين براد العين
 على صاحبها او بالنفي عن الاصل ممكن فاما اذا قال لغيري ابرأتك
 فهذا انشاء استقاط وليس باخبار عن حكم البراءة حتى يحتمل على سبب
 صحيح والعين لا تحيل بالشاء الاستقاط فاما قوله هو برئ مما لي عنده
 اخبار عن حكم الابراء وهو البراءة وليس بالشاء ابراء واذا
 كانت هذه الاخبار عن حكم الابراء وهو البراءة لا يحتمل على سبب
 يتصور البراءة بذلك وهو النفي من الاصل والرد على صاحبها

فإن ادعى الطالب حقا بعد ذلك وأقام بيئته فإن كانت آرخ وكانت
 التاريج قبل البراءة تاريج وجوب الحق لا تمنع دعواه ولا تقبل بيئته
 وإن كانت التاريج بعد البراءة تمنع دعواه وتقبل بيئته وإن لم يورج
 بدالهم المدعى ابهاما فالقياس أن يمنع دعواه ويحمل ذلك على حقا^{جب}
 بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بيئته لأنه يحتمل أن يكون المدعى
 حقا واجبا قبل البراءة وعلى هذا التقدير لا تمنع دعواه ويحمل أن يكون
 المدعى برحقا واجبا بعد البراءة وعلى هذا التقدير تمنع دعواه فلا^{تمنع}
 دعواه بالثبوت من الذخيرة ولو أقر أن فلانا برئ من حقه
 ولم يقل من جميع حقه ثم قال فلانا برئ من بعض الحقوق دون
 البعض لا يصدق ويكون برياعن الحقوق كلها ومنه إذا
 قال لا دفع لي ثم جاء بدفع فقد قيل يجب أن تكون هذه المسئلة على الروا^{يتين}
 أو على الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد راجح على قياس ما إذا قال
 لا بيئتي واستخاف المدعى عليه ثم جاء بيئته وقيل في المسئلة يجب
 أن لا يصح دفعه بعد ذلك باتفاق الروايات لأن معنى قوله لا دفع لي
 ليس له دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لي قبل فلان ثم جاء يدعي
 عليه لا تمنع دعواه كذا هنا.

كتاب الصلح

من الكثر هو عقد يرفع النزاع وهو جائز باقرار وسكوت وانكاح
 فإن وقع عن مال بماله باقرارا اعتبر بيعا وإن وقع عن مال بمنفعة

اخصيه بجارة والصلح عن سكوت او انكار فداء للميت في حق المنكر ومعاوضة
 في حق المدعي لم يثبت الملتقط الناصري وان لم يكتب المدعي عليه في الصلح
 لا يجوز فلعل البديل اكثر قال رضى وعند اصحابنا راجح يجوز وعليه ^{الفتوى}
 من الله خيرة واذا كانت له على آخر الف درهم ومائة دينار فصالحه
 على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز لا يترحم بعض حقه
 ويأجله في الباقي ^{من} اكثر الصلح عما استحق بعقد المدعي اية اخذ لبعض حقه
 واستقطب الباقي لامعاوضة فلو صلح عن الف على نصفه او على الف وحل
 جائز ^{من} اكثر ومن شرح الطحاوي الاصل ان الصلح على معلوم عن مجهول
 جائز والصلح على شيء مجهول لا يجوز الا ان يكون ما وقع عليه الصلح
 مستغنيا عن القبض والتسليم فجها لله لا تبطل عقد الصلح كما اذا
 ادعى كل واحد منهما على صاحبه حقا مجهولا فاصطفا جميعا على التشارك
 جائز الصلح لان الجهالة لا تبطل العقد بعينها وانما تبطل العقد معنى فيها
 وهو وقوع المنازعة فان كانت مما يستغني عن قبضه ولا تقع المنازعة
 فيه ثانيا للحال وان كانت يحتاج اليه قبضه تقع المنازعة في ثانيا للحال
 عند القبض والتسليم فلا يجوز ^{من} ومنه وقبض ما وقع عليه الصلح
 في المجلس قبل الافتراء ليس بشروط ^{من} ومنه واذا كانت لرجل
 على رجل مال فصالحه فهذا لا يخلو اما ان يكون حالا او مؤجلا فان
 كانت حالا فصالح المطالب مع المطلوب على اقل من جهة ^{صف} المقدر والو
 في الصلح جائز وقبض ما وقع عليه الصلح قبل الافتراء

ليس بشرط ويجوز لهذا الصلح عالا وهو جلالا لان هذا حط وبراءة وخلافه
 بدون الحق من الذخيرة واذا كانت لرجل على رجل دين الف
 درهم من قرض او غصب وهي من غلة الكوفة فصالحها منها على خمس
 مائة درهم نجية كانت ابو يوسف سرح يقول اولا ان نقد النجية في
 المجلس فانه يجوز الصلح وان لم ينفك فالصلح باطل ويكون البراءة
 عن خمس مائة صحيحة حتى يكون لصاحب الدين على المديون
 خمس مائة درهم لا غير ثم رجع عن هذا وقال لا يجوز الصلح نقد
 ولم ينفك ويكون لصاحب الدين على المديون الف درهم ^{غلة} ^{فئة}
 وهو قول محمد سرح وجه قول الآخر فهو قول محمد سرح ان هذه مصارفة
 لانها قصد ان يصير الجودة حقا للمدعي بعد ان لم يكن ولهذا
 شرط ابو يوسف سرح على قوله الاول قبض النجية في المجلس والقض
 انما يجب باعتبار المصارفة واذا كانت مصارفة بعد هذا اما
 ان يقال هذا مصارفة الف غلة بخمس مائة نجية او مصارفة
 خمس مائة نجية بخمس مائة غلة بشرط ان يكون بريعا عن خمس
 مائة اخرى عليه واي ذلت ما عتبر فهو باطل واذا بطل الصلح صار
 وجوده وعدمه بمنزلة ولو عدم كان له عليه الف غلة وكذا
 هذا ومنه فان وقع الصلح على ان يأخذ الخادم دراهم مسماة
 من صاحب المظلة ويترك المظلة لا يجوز اذا كانت المظلة قديمة
 وان كانت جديدة او لم يكن الخادم من اهل تلك السكة وليس له

حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على إجازة من له حق المرور
 وأما اذا كانت المصالح من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح الى
 جميع الظلة فالصلح يقع في حصته ويتوقف في حصة شركائه فان اجاز
 شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجيزوا صلحهم ودفعوا الظلة لا^{شك}
 ان الصلح يبطل في حصة شركائه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على
 المخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهو يرجع
 بحصته اختلف المشايخ شرح فيه والاصح لا يرجع عليه ^{لـ} ومنه لا ينبغي
 للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من
 المتوسطين ^{مـ} ورد الاثر عن عمر بن الخطاب وقيل للقاضي ان لا يباشر في
 القضاء بل يورد الخصومة الى الصلح مرتين او ثلثا اذا كان يرجوا ^{صـ} الا
 بينهم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما
 اذا طلبوا القضاء لا محالة وابوا الصلح فهذا على وجهين ان كان وجه
 القضاء ملتبسا غير مستبين للقاضي ان يردهم الى الصلح وأما اذا كان
 وجه القضاء مستبنا هل يردهم الى الصلح مرتين او ثلثا ينظر ان وقعت
 الخصومة بين اجنيين يقتضي بينهم ولا يردهم الى الصلح حتى ابوا
 وان وقعت الخصومة بين اهل بيتين او بين المحارم يردهم
 الى الصلح مرتين او ثلثا وان ابوا الصلح ذكر هذه الجملة شيخ الاسلام
 في اولى شرح كتاب الصلح ^{لـ} وفي مجموع النوازل ادعى رجل على رجل
 ديناً خمسة آلاف درهم وكرما في يده وجحد المدعي عليه ذلك ثم ان

المدعى عليه صالحه على الف درهم كانت جائزا ويكون هذا الصلح في حق
الكرم معاوضة وفي حق الدرهم استيفاء لبعض الحق وخطا عن
الباقي ويقسم الف على خمسة آلاف درهم وعلى قيمة الكرم حتى ^{يظهر}
حصته الكرم وفيه أيضا سئل شيخ الإسلام عن صحة صلح وبراءة
وكان فيه ادعى فلان على فلان مالا معلوما وأنه صالحه من ذلك
على ثمانية آلاف درهم وكان في آخره أنه براء من جميع دعاويه
وخصوماته فقال الصلح غير صحيح لأنه باسم المال الذي كان فيه ^{الادعى}
فقال ادعى مالا معلوما وصالح على كذا فلا بد من بيان ذلك المال
ليظهر أنه مثله للصالح أو أقل أو أكثر وهو من جنسه أو من خلاف ^{جنسه}
وهو هو صرف وقد ذكر أنه قبض في غير مجلس الصلح فلا يمكن القول
بصححه على الإطلاق مع هذا الاحتمال وفيه أيضا سئل عن الصلح
على الإنكار بعد دعوى فاسدة قال لا لأن طريق تصحيح الصلح على
الإنكار من جانب المدعى أن يجعل ما أخذ عين حقه أو عوضا عن
حقه لا بد وأن يكون الحق ثابتا في حقه ليتمكن تصحيح هذا الصلح
ادعى على آخره مالا معلوما وادعى المدعى عليه الصلح أن كان الصلح
على جنس الحق لا حاجة إلى ذكر قبض بدل الصلح وأن كان الصلح على
خلاف جنس حقه لا بد من ذكر بدل الصلح ومن ذكر قبض بدل
الصلح بعض المتأخرين قالوا بشرطه وبعضهم قالوا لا يشترط
وذكر القنب يعني عن بيانه كما في ثمن المبيع فإنه لا يحتاج إلى بيان

عند ذكر قبضه ^{من} قتاوى المنتهى ^{من} حقت اقرارا ^{والبيان}
 ايد ومن دعوات ^{من} لا ^{من} المبسوط ثم فى الفصول كلها اذا ^{العقد} فسد
 بماذا يرجع المدعى قال لا يخلوا ما ان صالح معه عن الدعى او عن
 الحق فان صالحه عن الدعى ثم فسد الصلح قبل استيفاء المعقود ^{عليه}
 يرجع بجميع دعواه وان استوفى شيئا منه يرجع بما بقي من الدعى
 فان صالحه عن ميراث او عن وصية او عن حق ثم فسد
 الصلح فيكون هذا اقرارا عنه بحقه يرجع بجميع ذلك ^{من الدعى}
 المدعى عليه اذا صالح المدعى عن حقه كان اقرارا بالحق ولو صالح
 عن دعواه لا يكون اقرارا له بالحق ^{منه} ادعى عبد فى يده
 رجلا انه عبده وانكر المدعى عليه ذلك فقبل ان يقيم المدعى البينة
 توسط المتوسطون على ان يدفع المدعى خمسة دراهم او ما ^{اشبه}
 ذلك وياخذ العبد فاصطلى على هذا الوجه فهذا الصلح صحيح ويكون
 دفع المدعى الدراهم لقطع الخصومة تيسيرا للامر على نفسه من اقامة
 البينة ونحوها فيكون جائزا كما فى جانب المدعى عليه اذا دفع مع
 الاكاس شيئا ^{من} المبسوط واذا ادعى رجل فى يد رجل دعى فى الدار
 فصالحه صاحب الدار عن دعواه او عن حقه او عن وصيته او عن
 ميراثه ولم يسم ما حقه وصالحه على دراهم مسماة فانه يجوز لان الصلح
 عن الدعى صلح عن الاكاس وهو جائز عند اصحابنا والصلح عن الميراث
 ولو وصية صلح عن الاقرار الا انه لم يبين حقه فى الدار فيكون هذا ^{الحال}

عن المجهول على المعلوم وهو جائز عندنا كما ذكرناه من المحيط وإذا
فسد الصلح بعد هذا ينتظر انت قال المدي عليه وقت الصلح فاحتملت
عن حقت او عن نصيبك كانت هذا اقرارا منه فاذا فسد الصلح
يقال له بين ما اقررت للمدي وانما كانت اقرارا لانه اضاف الحق
والنصيب الى المدي فكان هذا اقرارا منه كما لو قال لك حق في هذا
الدار ونصيب في هذه الدار كانت اقرارا منه الا ان مقدار المقر
مجهول يقال له بين متى يفسد الصلح فان قال صالحتك عن دعوات
لا يكون اقرارا لانه اضاف الدعوى اليه والدعوى قد يكون حقا
وقد يكون باطلا فلا يجعل اقرارا بالثبوت والاحتمال فاما الحق لا يكون
باطلا لانه ضد الباطل فيجعل اقرارا من الذخيرة المدعى عليه
اذا صالح المدي عن حقه كانت اقرارا بالحق ولو صالح عن دعواه
لا يكون اقرارا له بالحق بل من المبسوط واذا اصطلح الرجلان من
اهل الذمة على حكم يحكم بينهما من اهل الذمة يجوز لان هذا قبض
شهادته عليهم وكذلك يجوز بحكمه عليهم بل ايضا منه الذي والمسلم
اذا اختصا فحكما بينهما ذميا ينتظر ان حكم على الذي للمسلم يجوز لانه تجوز
شهادته عليه فكذا لك حكمه واما اذا قضى على المسلم لا يجوز لانه
لا ولاية له على المسلم بل ومنه واذا اصطلح مسلم وذمي على مسلم
وذمي يحكمان بينهما فان حكم على الذي يجوز وان حكم على المسلم
لا يجوز بل من الذخيرة عرض خط صلح وبراءة وكان في ذمته

على فلا تبت فلا تمالا معلوما فصالحه فلا ت على الف وسرهم وقبض
فلا ت بدل الصلح وذكر في آخره وإبراء المدي عن عليه عن جميع دعاؤه
وخصوصا إبراء جميعا عما قيل الصلح غير صحيح إذ ليس فيه ذكر مقدار
المال المدعي ولا بد من بيان ذلك ليتعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة
أو وقع استعانة وليعلم أنه وقع صرفا يشترط قبض البذل في المجلس أو لا
يشترط وقد ذكره قبض بدل الصلح ولم يتعرض بمجلس الصلح ومع هذا
الاحتمال لا يمكن القول بفساد الصلح أما الإبراء حصل على سبيل العوم فلا يمنع
دعوى المدي بعد ذلك عليه لمكان الإبراء العام لا لمكان الصلح.
من الأصول الاستدلال في دعوى العدة إذا جوى الصلح من
المعصين وكتب الصلح وفيه إبراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى
ثم ظهر أن الصلح وقع فاسدا بفتوى الأئمة وأراد المدي أن يرجع في دعواه
والمختار أنه يصح لأن هذا الإبراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل به من القنية
في مختصر الكافي والاقرار من المدي الذي في يد يد الشئ به على وجب الصلح
لا يمنع من الدعوى إذا بطل الصلح بوجبه من الوجوه والاقرار من الذي
في يد يد الشئ على وجبه الصلح لا يمنع من الدعوى إذا بطل الصلح يعني به
إذا اقرار المدي في ضمن الصلح أنه لا حق له في هذا الشئ ثم بطل الصلح بطل
أقراره الذي كانت في ضمنه وله أن يدعي بعد ذلك والمدي عليه إذا
عند الصلح بأنه هذا الشئ للمدي ثم بطل الصلح فأنه يرد ذلك الشئ
إلى المدي في شروحه كلمات مشوشة لكن ششش والقاء

اذا ادعى صاحب المال الايداع والاستهلاك واذعى المودع الرد او
 الهلاك ثم صالحه وهذا الصلح باطل عند ابي حنيفة وابي يوسف مخرج
 أولا وصحيح عند محمد وابي يوسف آخره واجمعوا على ان المودع لو ^{حلف}
 على ما ادعى انه سرده او هلك ثم صالحه ان الصلح لا يصح ^{فيه} وفي الخا^{نية}
 انما الخلاف فيما اذا كانت الصلح قبل بيعت المودع ^{فيه} وفي السرية
 ولو قال سردها عيلت ثم صالح يصح وقال سراج لا يصح وبداقتي القاضي
 الامام ابو البشر ^{فيه} وفي الخا^{نية} الوجه الثالث اذا ادعى صاحب
 المال عليه الاستهلاك والمودع يدعى الرد والهالك ثم صالحه
 على شيء جاز الصلح في قول محمد سراج وابي يوسف سراج الآخر
 واختلفوا في قول ابي حنيفة سراج والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله
 وهو قول ابي يوسف سراج الاول وعليه الفتوى ^{فيه} وفي التجريد و
 العارية والمضاربة كالوديع ^{فيه} ومنه واذا كانت له على آخره
 فصالحه على انه جعله نجوما على انه لو اخرجهما عن محله فالمال عليه
 حال فهو جائز وكذا لك لو اخذ منه كفيلة على انه لو اخرجهما عن ^{محله}
 فالمال عليه وعلى الكفيل حال كان جائزا وكذا لك لو رهن به
 رهنا شرط عليه ان استحق الرهن كان المال حالا فهو جائز كما
 لو باع عينا بالقبول ونقد الثمن على انه ان استحق الرهن الى ثلثة
 فلا بيع بيننا وهنالك البيع جائز كذا هنا ^{فيه} من الكافي ولو وقع
 الصلح عن انكار وسكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي ^{فيه}

الصلح على المدعي عليه ونظام المدعي مع المستحق لأن ما أخذ عوض
 في نزع المدعي وبالإستحقاق فأتى الميعوض فلزمه ردّ العوض
 وهذا لأن المدعي نزع المدعي باع الدار منه بما أخذ من البدل
 فإذا استحققت الدار فقد استحق المبيع في نزع المدعي واستحقاق
 المبيع يثبت للمشتري ولأية الرجوع على البائع بالعوض والمدعي
 عليه نزع المدعي ما أعطاه فداعى الميراث ودفع المخصوصته وبالإستحقاق
 ظهر أنه لا يثبت عليه ولا خصومة معرفتي العوض في يده غير
 مشتمل على عوضه فيستردّه وإن استحق بعضه رد حصته ونزع
 المدعي بالخصومة في ذلك القدر لأنه لو استحق كله يرد جميع العوض
 فإذا استحق بعضه رد حصته اعتباراً للبعض بالكلية ومنه
 غصب ثوباً أو عبداً قيمته عشرة واستهلكه فصالحه منه على ما
 درهم جانر عند أبي حنيفة مراح وعند أبي يوسف ومحمد مراح بطل
 الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس ويلزمه رد الزيادة لأن
 الواجب بالتلاف الثوب أو العبد القيمة وهي مقدرة من
 النقود شرعاً فيصير الزيادة عليها بوالعدم ما يقابلها
 من الفصول لو استهلكوا التركة ثم صالحوا المدعي على الزيادة
 على قدر نصيبه لا يجوز عند أبي يوسف ومحمد مراح كالمغصوب
 منه إذا صالح الغاصب على اضطاف قيمته في الفصول أيضاً
 من الخلاصة وإن كان المدعي كيدياً أو وزنياً كالحطّة والشهيد

فصالحه على درهم او دينارين وتفرقا من غير قبض ان ادعى حنطة معينة وقال
عصيتي هذه الحنطة صح الصلح وان ادعى دينا لا يجوز له من الفصول
فان يصل ان الظاهر من مذهب ابي حنيفة راجح ان حق المالك في العين
المستهلكة قائم وينقل الى القيمة ببعض القيمة او بقضار القاضي وظاهر
منه ان حق المالك ينقطع بنفس الاستهلاك وقد ذكر في بعض
النسب حذف ذلك من عمدة النصارى الصلح بعد الدعوى القاضية
ببيع على الاكرام من خزانه الفقه العليا مروي عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال في الخصومات حتى يصلحوا فان قص الخصومات يورث
الصغار واذ يجوز الصلح في عشر اشياء هي في الحد ودر النكاح والشفعة
والحيار ودعوى الطالب والنسب والرق ولواء والعطاء وحلف المالك
والمدعي عليه بانه رجل ادعى على رجل احد افضال له على مال اب يقربه
او ادعى على رجل دم عمه فاكر فصالحه على مال ان يقربه او ادعى على
رجل شفعة او حيار فاكر المشتري او الطالب فصالحه على مال ان يقربه
او امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا واكر الزوج فصالحها على مال
على ان يترك نفسها او عبد ادعى على مولا انه اعتقه فصالحه على مال
ان يبرأ من الدعوى او كان لرجل عطاء في الديوان فنانعه لغيره
انه له فصالحه على مال او ادعى رجل الفاء واكر فاصطفا على ان يحلف المالك
عليه وهو يبري فحلف ثم اقام البينة بعده او اصطفا على ان يحلف المالك
في دعواه ان حلف فالمدعي عليه ضامن له فحلف المدعي فاصلح

في جميع ذلك يا طالب من التهنيد يب ثم في الصلح على الاقرار على خلافت
 جنسه له حكم البيع حتى لو كان عوضين لهما حكم المبيع والتمن ولو كانت
 احدهما نقد والآخر حكم المبيع وان كانا نقداً يمتنع لهما حكم
 الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس بطل الصلح ولو كان
 على جنسه بان صولح من الف درهم على خمس مائة يجعل حظي ^{خمس}
 مائة وليس له حكم المبادلة من الحاوي وفي الجامع الصغير لو قال
 ادري من الف درهم التي لي عليك مائة درهم على انك بوري
 من الفضل جانرا ان فعل ذلك وعن محمد سراج انت بوري من ^{خمس}
 مائة على ان تعطيني خمس مائة عند اجازة وفي الصلح انت بوري من
 النصف على ان تؤدي الي النصف جانرا لان البراءة قد وجدت
 قبل الاداء وفي المجرد قال ابو حنيفة سراج لو صالحه من الف درهم
 عليه على تسع مائة على ان يعطيها اياه قبل الليل فلم يعطه ثم الصلح فلا
 يكون له عليه الا تسع مائة لو قال الطالب صالحك على ان احط
 عنك خمس مائة على ان تعطيني اليوم خمس مائة فان اعطاه
 اليوم جانرا اجزا وان لم يعطه اليوم فكل للث عند ابي يوسف ^ح
 وقال ابو حنيفة سراج انتقض الصلح وعليه الف على ما كانت
 وفي فناء وي محمد بن فضل سراج في التركة منه وسئل عن اسكان
 سرق من حائوته خفاف الاقوام ثم ان الاسكان اخذ المسك
 وصالح معه على شئ قال ان كان ما سرق قائما لا يجوز الا

ان يجيزوا بابه وان كانت مستهلكا يجوز وان لم يجز اسر بابه بعد ان ^{يكون}
 المصلح على دراهم ولا يكون الخط فيه كثيرا لان للمودع والغائب ^{ضبط}
 حق المصلح واستيفاء الضمان الا ان هذا كالكيل ولا يجوز على ^{كله}
 اذا كانت فيه خط كثير

كتاب المضاربة
 من الكسبي شركة بما له من جانب وعمل من جانب والمضارب أمين ^{في} بالنظر
 وكيل وبالربح شريك وبالفقد اجير وبالمخلاف غاصب وباشتراط ^{كل}
 الربح له مستقر وباشتراطه لرب المال مستبضع ^{من المتأخراني وفي}
 فتاوى ابى الليث سرح اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة
 ولم يغزله اعمل في ذلك برأيت الا ان المعاملة في تلك البلدان
 ان المضاربين يخلطون وارباب الاموال لا ينهونهم عن
 ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف
 بينهم في مثل هذا وجب ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك
 محمولا على ما تعارفوا به من المبدأ اية فان عزله ورأس المال
 دراهم او دنانير قد نصت لم يجز له ان يتصرف فيها لانه ليس
 في اعماله ابطال حقه في الربح فلا ضرورة قال سرح وهذا
 الذي ذكره ان كان من جنس رأس المال فان لم يكن بان
 كان دراهم ورأس المال دنانير او على العقب له ان يبيعها
 بجنس رأس المال استحيانا لان الربح لا يظهر الا بوجهه كالعقد

وعلى هذا موت رب المال في بيع العروضة ونحوها ^{منه} من التأجيل
 والمضارب ان يبيع حتى يحصل الى له فيعرف رأس المال والربح و
 سواء نهاه او مات في قول الفقهاء وبرواية اخرى عن أبي حنيفة
 انه قال له ان ينهاه واذا مات فليس له ان يبيع وهو قول الشيخ فان
 لم يكن في تلك العروضة ربح فيكون لرب المال وان كان فيها
ربح اقتسم بينهما من تخص الجوامع واذا دفع رجل الى رجل
مالا مضاربة فسا فر به المضارب فاشترى متاعا في بلد آخر فمات
رب المال وهو لا يعلم بموته ثم سافر المضارب بالمتاع حتى اتى به
 مصر الخوفان نقطة المضارب في سفره بعد موت رب المال
 على نفسه ولا يكون شيء من ذلك على المضاربة ولو هلك شيء
 من المتاع في الطريق فالمضارب له ضامن فان سلم المتاع حتى
 يبيعه المضارب فيبيعه جائز وهو على المضاربة يستوفي ورثة
رب المال ما لهم وما بقي من الربح فهو بين الورثة وبين المضارب
 على ما اشترط المضارب ورب المال من التجريد وكذلك
 البيع الى اجل بعيد لا يعتد ونحو منه ايضا وان قال بع نقدا
 لا يجوز نسيئة وعلى العكس يجوز وان خص العقد فان
 لم يشتر شيئا او تصرف فيه والمال عين صح تخصيصه لانه
 يملك غرضه في هذه الحالة فكذلك لست فيه عن البعض وان
 اشترى منه شيئا فنهاه عن بيعه نسيئة او عن المسافرة او

غير ذلت من عراستنا و بمطلق المضاربة لا يبيع فيه كما لا يبيع
عزله من الخامية ولو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال
بعد عقد المضاربة نحو ان قال لا تبع بالنسيئة او لا تشتتر قبلا
ولا طعاما او لا تشتتر من فلان او لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل
المضارب او بعد ما عمل فاشترى وبيع وقبض الثمن وصار المال نقدا
بما من تخصيصه لانه في هذه الحالة يملك عزله واخرجه عن المضاربة
فيبيع تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا
تخصيصه لانه لو نهى عن البيع في هذه الحالة او اراد عزله لا يبيع
فلا يبيع تخصيصه سئل عن مضارب في السفر قطع عليه الطريق
واخذ مال المضاربة هل يقضي له رب المال فقال لا قيل ان
مال المضاربة على يد ابنه الى بياح في بلدة اخرى فمات رب المال
ومطالب بعض ورثته هذا البياع بالمال الذي في يده وهو
ما بعثه اليه المضارب وقبضه منه السلطات جبراً ولم يدفع
من ذلت شيئا الى سائر الورثة هل لهم ان يضمنوا المضارب
بهذا المال قال لا قيل فان ادعى بقية الورثة او كلامهم على هذا
المضارب بهذا المال عند القاضي فستل فاجاب بر بن دعو
كه ويمكنه وي وي بموجب وي جزري وادني نيت هل هذا اجواب
ما قال نعم قيل وان سأل القاضي بالتماس الخصم هل كان
مورثهم فلان دفع اليك مال مضاربة فلم يمس به عز ذلك وعاد

الا انكار المطلق هل للقاضي ان يجبره على بيان ذلك قال لا قبل ان تقرر
 البينة على ان مورثهم فلان دفع اليه كذا من مال المضاربة وانه قد
 ذلك هل يلزمه ذلك بهذه البينة قال لا فكذا الجواب في كل امين كالقود
 والمستعير والمستاجر والمستبضع والمضارب اذا ادعى عليه شيئا من
 ذلك فاجاب بهذا الجواب مما يوجب برئ وعوي جبري واذا لم يثبت
 واستغلف فحلف ثم اقام المدعي البينة على الايداع او الاطاعة او الاجارة
 وغير ذلك لا يلزمه بهذه البينة ما يدعي عليه من المال الا اذا ادعى
 عليه مع ذلك الاثلاف او الخود او التبضع او سببا من اسباب الضمان
 واثبت ذلك بالبينة في ضمن ^{من} الخانية ولو قال رب المال
 اقرضتك وقال المدفوع اليه بل مضاربة كانت القول للمضارب
 لان رب المال يدعي عليه ^{المضمان} بعد ما اتفق انه اخذ المال باذنه
 البينة لرب المال - ومنه والمضارب ان يعمل ما هو من عادات
 التجار وهو الاقباض والايداع واستيجار الاجراء لحفظ المال واستيجار
 الدواب للحمل واستيجار المكاتب والسفن وما جاز له ان يعمل ^{بنفسه}
 جاز له ان يوكل غيره بذلك وليس للمضارب في المضاربة المطلقة
 ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او معاو
 ولا ان يخلط مال المضاربة بماله او بماله غيره ولو كان رب المال
 قال له في المضاربة اعمل فيه برأيت كان له ان يدفع الى غيره مضاربة
 ويشاوره في خلط ماله بماله المضاربة ^{من} المهادية اذا قال اعمل بالكل

القدح في ذمتك حيث لا تقع المضاربة بالاتفاق ^{ببطل} من الكثر
 القسط كشرط الوضعية على المضارب ^{من} شرح الطحاوي وان
 ادعى المخلات او الضباع للمال او هلك المال في يده فاقول قوله مع
 يمينه والمال في يده امانة ^{من}

كتاب الوديعة
 من الكثر لا يداع تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك
 عند الامين وهي امانة فلا يضمن بالمخلات ^{من} الكافي ولو كان
 المودع مكلفا شرعا لوجب الحفظ عليه وحكمها وجوب الحفظ وصير
 المال امانة عنده ^{من} اصول الكرخب ومنها ان القول قول الامين
 مع اليمين بغير بينة قال من مسأله دعوى المودع رد الوديعة
 الى مالكها او ضايعها عنده وكذا سائر الامناء من المستعير والمضارب
 والوكيل ونحوهم ^{من} النخبة والبيضة لا سقط اليمين مسموعة
 الا يرى ان المودع اذا قال هلك الوديعة وقام على ذلك بينة قبلت
 وانما ثبت بينته لا سقط اليمين عند لان البراءة وان حصلت
 بقوله ردت او هلكت ونكت مع اليمين فهو بهذا البيضة
 يسقط بيمين عنه فقبل من هذا الوجه ^{من} الخافي ولو قال ^{بعد}
 موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين
 ولا يضمن ^{من} ومنه للمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في
 حاله اذ لم يثبت المدفوع اليه متبهما وتفسير من في عياله هذا الحكم

ان يكون ساكنا معه كان في نفقته او لم يكن ^{له} من القمار خانية
وفي الاستغناء في ذكر الامام الحلواني سراج عن محمد سراج المودع دفع
الوديعة الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين من ائمة ممن
يثق في ماله ولبس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا في ماله
كذا في الوديعة ثم قال وعليه الفتوى ^{من} الجواهر في كتاب
الدعوى كل امين كالمودع والمستعير والمستاجر والوكيل والمستبضع
والمضارب اذا ادعى عليه شيء من ذلك فقال ما ازين دعوي
جزري رادني خيست فاستخلف فخلف ثم اقام المدعي البينة على الايداع
والاجارة وغير ذلك لا يلزم بهذه البينة ما يدعي عليه من المال
الا اذا ادعى مع ذلك الا تلف او الجور او شيئا من اسباب الضمان
وانتبت ذلك بالبينة في يضمن ^{من} من الفصول لو طلب الوديعة
بقوله ما اودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال له علي
شيء ثم ادعى الرد او الهلاك ^{من} شمع ^{من} المنظومة و لمصنف لو وجد
الامانة الموتى عند سوال الاجنبي يضمن الفيد بسوال الاجنبي اذ
لو وجدها عند سوال صاحبها ضمن اتفاقا والخلاف فيما اذا لم يكن
المالك حاضرا ولو كان حاضرا يضمن اتفاقا ^{من} من التناهي فان
طلبها صاحبها فجد اياها ضمنها يريد بران المدعي اقام عليه بينة
بعد الجور قوله وان اعاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان يريد
انه صدق في دعواه بعد الجور ^{من} لا ^{من} ادعى هلاكها او ثبت على

انكاسه فقامت عليه البينة فمراد من انها هلكت قبل الجور فانه لا يبرأ
 من الضمان وان اقام على ذلك يستفاد من المنظومة والمصنف
 لا يضمن المودع بالمسافرة عند انعدام النهي والمخاطرة
 ويجعل ان هذه مضمونة في كل ما يحمله مؤنة قيد بقوله عند
 انعدام النهي والمخاطرة لانه اذا انهاء المودع ان يخرج بالود^{عة}
 فخرج بها ضمن اتفاقا وكذا اذا كانت الطريق مخوفا والخلاف
 فيما اذا كانت الايداع مطلقا غير مقيد بمكان حتى لو كان مقيدا
 بمكان يضمن اجماعا ولم يكن بد من هذا السفر حتى لو كان له
 بد يضمن له من الذخيرة اذا وضع الوديعه في حرن ليس فيه
 مال والمراد منه حرن غيره حرن الا يسكن هو فيه ضمن اما
 اذا استاجر حرن نفسه وحفظ فيه لم يضمن وان لم يكن فيه
 مال من العقول والمودع اذا حفظ الوديعه في حرن ليس فيه
 مال يضمن والمراد به حرن غيره اما اذا استاجر حرن نفسه
 فحفظ فيه الوديعه فانه لا يضمن وان لم يكن فيه مال من
 الذخيرة اذا اقام المودع ووضع الوديعه تحت راسه او تحت
 جنبه فسرقنت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعه بين يديه
 ونام وهو الصريح واليه مال شمس الائمة السرخسي راجح قالوا
 انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا اما اذا نام
 مضطجعا يجب الضمان وهذا في الحضر اما في السفر لا يجب الضمان

نام قاعدا او مضطجعا في الفتاوى سئل عن مودع وضع الودعة
 في حجره في خان وفيه صحن لا قوام و مربوط سلسلة بها يحمل ولم
 يخرج فسرقته الودعة هل يضمن فقال ان عدله مثل هذا الربط في
 هذا الموضع توثيقا لم يضمن وان عد اغفالا واحدا لا يضمن
 من الخائفة المودع اذا مربوط السلسلة على باب خزانته في خان
 يحمل ولم يقفله فخرج فسرقته الودعة قاتوا ان عدله هذا اغفالا
 واحدا لا كانت ضامنا والآلاف من الغائبة الخفاف اذا ترك
 الخنف الذئب وفتح اليه ليصلحه في الخائفة يثلا فسرق ان كان
 فيه حافظ او في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام
 الامام اظهر الدين المرغينا في روح يعني بعدم الضمان وان
 لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان
 يتروكون الخوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان
 عليه وان كانت بخلافه ضمن وعليه الفتوى من الذخيرة سئل
 شيخ الاسلام عن قال المودع اذا جاءك اخي فادفع وديعتي
 التي عندك اليه فجاء اخوه وطلب الودعة فقال المودع عد
 الي بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انه قد كانت
 هلك يعني قبل مقالتي عد الي بعد ساعة فهو ضامن لمكان
 التناقض اذا امر صاحب الودعة المودع ان يدفعها الى رجل
 به قال دفعها وقال ذلت الرجل لم اقبضها منك وقال له

اوديعته لم يد فيها فاقول قول المستودع ولا ضيات على المد فوع اليه
 ويعتبر قول المودع في حق براءته عن الضمان لا في ايجاب الضمان
 على المد فوع اليه من الظهيرية ولو انكر الامر فاقول قول المودع مع
 البعيت ويجب المالى من النوازل سئل ابو القاسم عن رجل له
 على اخو دين فارسل رسولا ليقبض دينه فان هب الرسول الى
 الغريم فقبض الدين منه ورفعه الى المورسل فانكر المورسل المد فوع
 اليه قال القول قول الرسول مع يمينه انه قد سلم ما قبض الى
 مرساه من الينابيع والمودع ان يسافر بالوديعة وان
 كان له حمل ومونة فهذا الذي ذكره قول ابي حنيفة مراح سواء
 طال الخروج او قصر وقال محمد مراح ليس له ان يسافر بها فان
 ذلت ضمن طال الخروج او قصر وقال ابو يوسف مراح ان طال
 الخروج فكما قال محمد مراح ثم استثنى ابو حنيفة مراح مسئلة واحدة
 وهي ان اوديعته لو كانت طعاما كثيرا فساقر بها فهلك الطعام
 فانه يضمن استحيانا لانه يحتمل ان تستغرق قيمة الطعام بالمونة
 وهذا كله اذا باب الطريق أما اذا كانت مخوفا يضمن ^{بعدة} الوقت
 في الفصول كلها وكذا اذا كانت الطريق أما ونها صاحب الوديعة
 عن المسافر بها الا ان يضطر بان قصد السلطات اخذها
 من الظهيرية والموديعته اذا كانت شيئا من الصوف والمودع ^{فان}
 فيه عليه النفس ان رجع الى القاضي حتى يبيعه جاز وهو

الأول لأن القاضى نصب فاطما للمسلمين وفي البيع نظروا ان لم يرفع
 حتى فسد الاضمان عليه لانه حفظ الوديعة بقدر ما أمر به لم يمت
 الذخيرة في الفصل الثالث في تصرف المودع في الوديعة المودع ان
 باع الوديعة وسلمها الى المشتري وضمت المالكات المودع لقضيبه
 في ظاهر الرواية ان المودع عند اداء المضمان يملك الوديعة قبل
 البيع فانما يصير ضامنا لمحتاجين قصد البيع لنفسه والكاه بالبيع و
 التسليم وهذا الوجه معروف مسطور في الكتاب وذكر الشيخ الامام
 شيخ الاسلام في شرح كتاب الوديعة ان رفع الوديعة بنيتة البيع
 بسبب المضمان فيستند المالك الى ذلك الوقت وذلك قبل
 البيع لم من المحيط رجل له على رجل الف درهم فقال ابعت بها
 مع فلان فصاعت من يد الرسول فصاعت من مال المديون
 وهذا ابناء على ان يد الرسول يد المديون لان اختيار الرسول ^{الله}
 لا يبعث مال نفسه ويقول رب الدين ابعت بها على يدى فلان
 لا يلزمه البعث على يد ه فهو معنى قولنا ان يد الرسول يد المديون
 فلما كانت المالكات على المديون ^{سليمان} من الذخيرة مروى ابو
 عبد الله يوسف راجح في رجل بعث بكتاب مع رسول الى رجل ان
 ابعت الى كذا وكذا درهمي قرضالت علي فبعث الذي وصركت
 اليه لم يكن من مال الامر حتى يصير اليه من الفهرية او دوع رجل
 عند رجل درهم فجاء رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعة ^{فبعث}

التي قد فعلها اليه فبذلك عند ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن
 لها وهل يرجع على الرسول بما ضمن ان صدقه المودع في كونه رسولاً
 ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولاً مع هذا
 دفع او لم يصدقه ولم يكن يد مع هذا دفع او صدقه ودفع اليه على الضمان
 يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول
 لكن لا آمنت ان يحضر المالك ويحجج الرسالة ويضمنني فهل انت
 ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم حصلت الكفالة بديت مضاف الى
 الوجوب وانه جائز فيرجع المودع الى الرسول بحكم الكفالة ^{من الجواب}
 رجل اودع رجلاً ودية ثم ان السلطات اخذ الوديعة ما بقي لافها
 عيبه من التهذيب ولو اختلف المالك والمودع فالقول للمودع
 في الرد والمطلات مع يمينه واذا اظهر ما هو امانة كالحارية ونحوه
 من الغوامض لا يصل ان القول للمدعي في رد الوديعة ^{هلا}
 من السفينة وسئل عن رجلين اودعا مالا عند رجل وغابا فاف
 السلطات المودع وقال عندك مالا فلان وفلان فادفعها
 الي فامتنع فاخذ السلطات منه كرها فحضر احد المالكين فذكر المودع
 ان السلطات اخذ الوديعة كلها فدعي هذا الى ضار ^{بعض}
 الوديعة قائمة فهل له ان يحلف المودع على ان بعد مالا اودعاً
 ليس بقائم عندك فقال نعم له ان يحلف على حصة نفسه ^{في}
 من المالك وسئل ابو جعفر عن سلطان مرفيع الوديعة من

حانوت العامي فرهنه عند رجل فقلت عنده قال ان اخذ المر
 طافا فلصاحب الوديعه ان يضمن السلطات وان شاء المر
 ولا شيء على العامي ان كان لا يقدر على منع السلطات من
 رفعهم وفي الجامع الاصغر وسئل ابو القاسم عن عنده ودية
 فرفعها رجل فلم يمتعه المودع قال ان امكن دفعه فلم يرفع ضمن
 وان لم يقدر لما يخاف من دعاه به وضربه لم يضمن ^{من الخلاء}
 رجل اودع ثيابا فوضعها في حانوته وكانت السلطات يأخذ الثا
 بمال في كل شهر وظيفة عليهم فاخذ اعوان السلطات ثياب الوديعه
 لاجل الوظيفة ووضعها عند رجل رهننا فسرق فالمودع لا يضمن
 ان كان لا يقدر على منع السلطات من رفعها ^{من القرائن}
 في الذخيرة رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لو
 الوديعه دفعت الوديعه ايلت بمكة يوم كذا فاقام رب الوديعه
 بيته ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كانت بالكوفة
 لم يجز هذه الشهادة ولو اقام البيعة على اقراره انه كان بالكوفة
 في ذلك اليوم قبلت الشهادة ^{من} من السخاقي والمعنى فيه
 ان المودع متبرع في حفظها لصاحبها والتبرع لا يوجب ضمانا على
 المتبرع المتبرع عليه وان هلكها في يده كحلاكها في يد صاحبها
 وهو معنى قول الفقهاء يد المودع كيد المودع ويستوى ان هلك
 بما يمكن التحرز عنه او بما لا يمكن لان الهلاك بما يمكن التحرز ^{عنه}

معنى يعيب في الحفظ ولكن صفه السلافة ^{من التعيين} انما يعبر
 مستحقة في المعاوضة دون التبرع ^{من} التهذيب ولو ^{الختام}
 اذ لست والمودع فالقول للمودع في الرد والمالات مع يمينه ^{كذا}
 كل ما هو امانة كما عارية ونحوه ^{من} السراجية مودع قال في
 الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فالقول قوله مع يمينه ^{من}
 الفصول قال والحاصل ان في كل موضع كان المال امانة في يده ^{لقول} فـ
 قوله في الدفع مع اليقين وكذا البينة بينته وان كان المال
 مضمونا غيره فالجينة بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله ^{اليقين} مع
 من الخافي المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسولي
 وسمى بعض من في عياله فهو كقوله رددتها عليك يكون القول
 قوله مع انمين وان قال بعثت بها اليك مع اجني كان ضمانا
 الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ^{من} الفصول
 ان يري المودع اذا اودعها عند من يعول لا يضمن كما اذا كان
 اودع عند من في عياله وتفسير من في عياله ان يسكن معه
 سواء كان في نفقته او لم يكن والا بن الصغير اذا لم يكن في عياله
 ودفع اليه لا يضمن لكن يشترط ان يكون الا بن قادرا على
 العمل ^{من} الظهيري المودع اذا بعث الحمار او البقر في السراج
 يعتبر في ذلك العرف والعادة ^{من} الحضرات ولو اودع
 رجلا بين شيئين يقيم لم يجز ان يبيع احدهما نصيبه الى الآخر سواء

فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال وأطلق محمد سراج
 في الكتاب يدل عليه وبركان يفتي شمس الأئمة المرحوم سراج ^{هذا}
 لأنه لما دخل المسجد فقد غيبها عن بصره فصار مضيقاً لا يرى أنها
 لو سرقت في هذه الحالة لا يجب القطع ويؤيده ما قاله محمد سراج ^{عقب}
 هذه المسئلة ولو كانت يصلي في الصبراء فنزلت الدابة وامسكها
 فأنزلت من يده فلا ضمان لأنه لم يضعها وعلى هذا إذا دخل ^{المسجد}
 الحربيته ونزلت الدابة المستعمارة في السكة فهلكت فهو ضامن
 سواء سبيلها أو لم يربطها لما ذكرنا أنه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها
 ولو تصور أنه إذا دخل المسجد ^{والبيت} فالدابة لا تغيب عن بصره
 لا يجب الضمان وعليه الفتوى من ^{من} الفصول العجاري ذكر في تجريد
 إلى الفضل إذا اختلف المعير والمستعير في الأيام أو في المكث أو فيها
 يحمل على العارية فاقول قول سراج الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير
 وأدعى أن المعير أذن له وجحد المعير ضمن المستعير إلا إذا أقام بينة على
 الأذن والله أعلم بالصواب.

كتاب المسألة
 من المحيط وإن وهب نصيباً له في حائط أو طريق أو حمام ^{سلط} وسمى
 فهو جائز لأنه غير محتمل القسمة لأنه إذا قسم ولا يمكن الانتفاع على الوجه
 الذي ينتفع به قبل القسمة وهذا من صفة ما لا يحتمل القسمة
 من الصاوي الحسامية داس لرجل وفيها متاع وهبها بما فيها من المتاع

جملة من واحد وسلمها اليه بما فيها او سقيته فيها طعام وهبها الواهب
 بما فيها وسلمها واستحق ما فيها من المتاع دون الدار فالهبة باقية
 في الدار من الواقعات الحسامية والبرهانية والطهيرية ^{جل}
 وهب عبد رجل لرجل بغير امر المالك ثم ادعى مولاه انه عبد وانكر
 الواهب ذلك فقام المولى البينة ثم اجاز الهبة لا تجوز اجازته ^{عند}
 ابي حنيفة راجح هكذا قال صاحب الكتاب واحال هذه المسئلة الى
 الخصاص وهذا الجواب على رواية الخصاص عن ابي حنيفة راجح
 ان البيع المستحق ينفسخ بنفس الاستحقاق فكذا الهبة اما على ظاهر
 الرواية لما لم ينفسخ البيع بنفس الاستحقاق فلا تنفسخ الهبة فنفسخ
 الاجازة وعنده الفتوح من الغياثية هبة المشاع فيما يحتمل ^{القسم}
 صحيحة عندها فاسدة عند ابي حنيفة راجح غير باطلة حتى يفيد الملك
 عند القبض هو المختار ^{من} من الفصول في فتاوى قاضى طهير الدين
 راجح والشيوع الطارى لا يفسد الهبة شائعا اما الاستحقاق فانه يفسد
 الكل لان شيوع مقارن له من شرح الوقاية والمفسد هو الشيوع
 المقارن لا الشيوع الطارى كما اذا وهب ثم رجع في البعض ^{الشائع}
 واستحق البعض الشائع بخلاف الزهني فان الشيوع الطارى ^{مفسد}
 من الفتاوى الحسامية في استحقاق الموهوب هبة المشاع فيما ^{يحتمل}
 القسم صحيحة عندها فاسدة عند ابي حنيفة راجح غير باطلة حتى يفيد
 الملك عند القبض هو المختار ^{من} من الخلاصة هبة الرجل من ^{الضيق}

يصح ويتم بقطر واحد ويكون الاب قابضاً له بكونه في يده او في يد
مورده والمستعير منه له ومنه ولو قال جميع ما املكه لفلان هبة
حتى يشترط القبض له من القنية قال الاب جميع ما هو حقي وملكي
فهو ملك لولدي هذا الصغير وهذا اكرامة لا تعليل بخلاف ما لو
عيته فقال حانوتي الذي املكه او دار بني الصغير فهو هبة
ويتم بكونها في يد الاب له من الفتاوى الحسامية ذكر في الاصل كل
من وهب لابنه الصغير شيئاً واشهد عليه وذلك الشيء معلوم
في نفسه فهو جائز سواء كان في عياله او لم يكن لان الولاية في
الوجهين ثابت له وكذلك الصدقة والقبض فيه ان يعلم ما
وهبه له ويشهد عليه والاشهاد ليس بشرط لانهم فالهبة يتم بما
ذكرنا من الاعلام لكن ذكر الاشهاد احتياطاً تحزراً عن جحود ^{سائر}
الورثة بعد موته ، واكبر الولد به من الهديب اذا وهب المشاع
من شريكه في رواية المشهور انه لا يجوز به من التصديق اذا ^{هب}
المشاع من شريكه فيه روايات والمشهور انه لا يجوز له
من الغياثة ولو وهب النصف من شريكه من دار لم يجز
وقيل يجوز وهو المختار به من السخا في اعلم ان قوله ولا يجوز
الهبة فيما يقسم الا محوذة معد ولعن طاهره معناه لا تثبت
الهبة المثلت فيما يقسم آ محوذة مقسومة لان الهبة في نفسها
فيما يقسم وقعت جائزة ولكن غير مثبتة للمثل قبل تسمية ^{مفرق}

فاما الذهب مشاعا فيما يقسم ثم افرته وسلبه صح ووقع مختص
 للملك علم بهذا ان هبة المشاع فيما يقسم وقعت باثثة في نفسها
 ولكث توقف اثباتها للملك الى الاقراره والتسليم واذا ذهب الرجل
 نصيبا مستما في دار غيره تقسومة وسلبه اليه مشاعا او سلم جميع الدار
 اليه لم يجز ثم قال يعني لا يقع الملك للموهوب له بالعقب قبل القسمة
 عندنا وقال الشافعي ربح يقع الملك وتتم الهبة والمصرف فيه ان
 شرط القبض منصوص عليه في الهبة في اعي وجوده في اكل
 الجهات التي تكمل لان الثابت من وجده ونحوه لا يكون
 ثابتا مطلقا ويدون المطلق لا يثبت الكمال ثم القبض مع الشيوع
 ثابت من وجده ونحوه ولو اهب عند شريكه لا يجوز يعني لو اهب
 احد الشريكين نصيبه لشريكه مشاعا فيما يتحمل القسمة لا يجوز عندنا
 ايضا ولو اهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع
 ما اهب او تصدق ذكر في وقف الاصل ان يجوز بيعه ولو باعه
 الموهوب له لا يجوز بيعه لانه لا يملكه ثم قال ان هبة المشاع فيما
 يقسم لا يفيد الملك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي راجح
 وذكر عصام راجح انه يفيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ راجح
 من المختار حاشية في السراجية وبه يقتضى من الفصول اذا ذهب
 الاثنيت شيئا يتحمل القسمة فاذا قبضاه يثبت الملك لهما قبل
 القسمة ويكون مضمونا عليهما وكذا ذكر في الفتاوى الصغرى

كان صغيرا فكتب والد ابنة كانت صغيرة فكتب او كانت شجرة فانثرت
 ونحوها من التحفة ومنها اذا ارادت الهبة زيادة متصلة
 بفعل الموهوب له او بفعل غيره بان كانت الجارية موهوبة ^{فهي}
من السباع احتران عن الزيادة المتصلة ذهابا لا يمنع الرجوع
 في الاصل مثل ان يهب الرجل جارية فولدت عنده فان للوا ^{هب}
 ان يرجع في الجارية دون ولده وكذا في جميع الحيوانات ^{من}
من الناطق واذا وهب لرجل جارية او غلاما فعليه الموهوب ^{له}
 القرآن او الكتابة او المشط او القصاصة او الخمر ونحوها فلا يرجع
 فيها ايضا في قول ابي يوسف وابي عبد الله راجح والي من اذ كان
 الموهوب له ذارحم محرم من الواهب والسود من اهلكت
 الهبة بوجه من الوجوه والسباع اذا اهلك الموهوب له والثنا ^{من}
 اذا اخرجها من ملكه ببيع او هبة او صدقة وانما سح هبة المرأة
 لزوجها والعاشرة هبة الزوج لامراته من الفية اختلف
 الموهوب له الوارث مع وارث اضرار الهبة هنت في الهبة
 او المرضي في لقول قول من يدعي الصحة لان تصرفات المريض
 نافذة وانما ينتقض بعد الموت وقد اختلفا فيه في لقول المزني
 انتقض وهكذا في قسي وقيل لقول من يدعي المرض لانه
 ينكر لزوم الهبة والمثلث من الخانية في كتاب الدعوى
 فصل فيه يتعلق بالنكاح من المهر وذكر النسفي راج في الفتاوى امرأة

ماتت واختلف الزوج وورثها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج
 انها وهبت منه في صحتها وادعت الورثة ان الهبة كانت في مـ^ر
 موتها قال القول يكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة
 المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول ^{قوله}
 الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الروا^ة
 لانهم يصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط
 فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهبة حادث والاصل
 في الحوادث ان يحال الى اقرب الاوقات الم من الناصر^ع
 اذا قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في مـ^ر
 فاقول قول الزوج الم من السراجي وان كان الامن صغيرا ^{لص}
 الاب قابض له بمجرد الهبة الم من الكثر وان وهب له اجنبي
تم قبض وليه وامه واجنبي هو في حجرها وقبضه ان عقل الم
 من اله في وان قبض الصبي الهبة بنفسه جاز ان كان عاقلا
 لانه في النسخ المحض ملحق بالبالغ الم من السراجية الا ان الهبة
 يكون اقرارا صحيحا اما لا يكون اقرارا عس من العهريين ^ي
 الاقرار بهبة لا يكون اقرارا بقبض و يستوى على هذا وكذا
 في غيرها الم من النهاية في شرح الم ايدقوه و
 كذلك من يعوله نحو الاخ والعم والاجنبي اي قبض الهبة لاجل التيميم يع
 من يعوله من الم فاذا ثبت ان له اى الاجنبي يعوله ان يقبض

هبة الغير فكذا كانت هو الواجب قاعليها وابانها فهو
 وقبضة له قبض ويستوي ان كان يعقل او لا يعقل ^{من اليتيم}
 وان قبض الصبي بنفسه وهو يعقل جازم ^{من التماس خاني اذا}
 قال لا يخرجني من كراحي لك عليّ ففعل وبراءة من غير ان يعلم
 ماله عليه قال ابو يوسف سرح برئ مما عليه حكما وديانة وقال
 محمد سرح في الحكم كذلك وفي الديانة لا يطيب عالم يعلم صاحب الحق
 بما عليه ^{وفي فتوى قاضيخان سرح} و لصحح قول ابى يوسف سرح
 في الديانة ^{من جامع الصاوي} ولو قال بالفارسية تراجل كردم وله
 عليه دين يبرأ المديون ولو قال عه غرا تراجل كردم يبرأ غراؤه
 من المحيط وذكر عامة المشايخ سرح ان هبة الدين ^{ابرا} محس عليه
 يتم من غير قبول ويرتد بالرد ^{من انا طفي} والهبة على جهين
 على شرط وعلى عرس شرط ^{والتي على غير شرط} فهي صحيحة جائزة
 والتي على شرط فالحبة ايضا جائزة صحيحة والشرط باطل كل شرط
 كان الاشتراط العوض ^{من الفصول} لو قال له يونه توكت دني
 عيلت او قاله لفارسية حق خوئش تو ماندم يكون ابراه حتى
 لا عيلت ان يده عي ذلك ^{من ابرهانية امرأة وهبت مهر}
 لزوجها ثم ان الزوج باع منها نطيقة بمهرها يريد بالزوج
 يعلم انه لا مهر لها عليه اشتركت هي يقع الطلاق مجانا ^{بجريا}
 ولا ترد على الزوج شيئا لانه طلقها بطمع ما بقي عليه وهو يعلم انه

تعوضي كذا وأجمعوا أنزلوا قالوه صبت هذا لك بكذا أن يبيع له من كسبه
المكتوم سورة المسئلة رجل قال لآخر وصبت لك هذا الشيء على أن
تعوضي كذا فهذه الحبة جائزة عند في المشاع وبداون القبض ^{عند}
لا يجوز في المشاع ولا بدون القبض ولو قال وصبت لك هذا بكذا
فهو جائز بالاجماع لأن يبيع من ابتداء من البرهانية إذا دفع
رجل إلى رجل ألفاً فقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلك
الألف في يده ضمن المضارب حصة الحبة لأن هذه هبة فاسدة
لأنها هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وعلى ثبت المثل للموئوب له
ما يقبض اختلف المشايخ فيه والمختار أنه لا يثبت فأن نص في كتاب
الحج أنه إذا وهب نصف دار من رجل وسبقها إليه باعها الموئوب ^{للم}
لم يجزئ شارس إلى أنه لم يملك حيث أطل البيع بعد التسليم ثم من ^{جدة}
هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا يجوز سواء كان من شركه أو من
غير شركه ^{من} الذخيرة وإذا أراد الرجل أن يعطي بعض أولاده
في الهبة في حالة الفقد روي عن أبي حنيفة مريخ أنه لا بأس به
إذا كانت التفضيل بسبب زيادة فضل له في الدين فان كان
يكره فكذا ذكر في بعض المواضع وحيث أبي يوسف مريخ أنه لا بأس ^{من}
به إذا لم يرد الأضرار بالباقي وذكر في بعض المواضع أن كان التفضيل
لزيادة برة فلا بأس بذلك وأن كان في البر سواء لا ينبغي أن
يفضل ذلك وأن كان له ولد فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر ^{من}

قوته كيلا يصير معياله على المعصية ^{من تحفة الفقهاء} واما الزيادة
 المنفصلة كالولد والارث والعتق لا يمنع الرجوع ^{منه} ولا يمكن
 الفسخ في الامم دونها بخلاف ^{من} واذا المبيع لان ثمنه يورث
 الى ربه بالانقضاء عقد معاوضه واما نقصان الموهوب لا يمنع الرجوع
 من التهذيب ولو كانت بغير الصدقة لا يملك الرجوع وان
 تصدق على غني ^{من} الخلاصة الزيادة المنفصلة كالولد
 من النكاح او السفاح لا يمنع الرجوع ولا يرجع في الولد والحمل ان
 مراد خيرا يمنع الرجوع لا يرجع وان نقص لم يمنع ^{من} وادى العبد المريض او
 الجريح حتى يبرأ او كانت اعين او اصبحت فصيح او البصر بطل الرجوع ^{من}
 من اليباس ولو وهب للفقير ليس له الرجوع كما في الصدقة ^{من}
 من الكافي لا تثبت المثلث في الهبة بالعقد قبل القبض عند طه من
 الفصول وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطل الهبة ^{من}
 الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة ^{من}
 الى القصد لم يوجد ^{من} الكنز تحويه في مرضه ومما يترد ^{من}
 وصية ^{من} الكافي ولا يصح لو ارث له قوله عليه السلام لا وصية
 لو ارث الا ان يكون الوارث ^{من} ومنه فان قبض الموهوب له
 في المجلس بغير اذن الواهب جائز ^{من} وان قبض بعد
 الا فتاوى لم يجز الا ان يأذن له الواهب في القبض والقبض
 ان لا يكون في الوجهين لان القبض تصرف في ملك الواهب

والقصر في ملك الغير لا يقع الآباز فوجه الاستحسان ان القصر
هنا بمنزلة القول من حيث توقفت الملك عليهما فكما ان الايجاب
منه يكون تسلطا على القول وكذا يكون تسلطا على القصر الحاقا
بالقول يتعبد بالمجلس وكذا ما نزل منزلة وتو نهاه عن القصر
لا يقع في المجلس وفي غير المجلس اذ لا عبوة للالة بمقابلة القصر
من الكافي ولو ادعى الهبة ثم برهن على الشراء قبله ولم يقل جدي
الهبة فاشتريتها لم تقبل ايضا لان دعوى الهبة في وقت اقراره
بملك الواهب في ذلك الوقت ثم دعوى الشراء قبل ذلك يكون
مرجوعا عن ذلك الاقرار وكان مناقضا فلا يتمكن من اثباته ^{بينة}
من المحيط هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او جماعة عند
صحته وعند ابي حنيفة مروح فاسدة وليست بباطلة حتى يصيد ^{الملك}
عند القصر فالشروع من الطرفين مانع الهبة وتامها بالايجاب
ومن طرف الموهوب له مانع عند ابي حنيفة مروح خلا فالهما
من الحسابية والبرهانية المصدقة على الغني هبة وان ذكرت
نقطة الصدقة والهبة من الغني صدقة وان ذكرت نقطة الهبة
واحد اللفظين جاز ان يذكر ويراد به الآخر لكون كل واحد ^{منهما}
تبرعا ثم هنا ثلثة احكام حكم الشروع وحكم اشتراط القصر وحكم الرجوع
اما حكم الشروع فالصدقة على غنيين كالهبة في عدم جوازها مع
شروع عند ابي حنيفة مروح فيما يحتمل القسمة والهبة من فقيرين

جاء ثم مضى لا يملكها وقضت يثمة تعاليك والفقير ما ثبت عند في المقصود لما جاز
 فكانت الهبة وقضت لواحد وفي قبضها وكيلها بخلاف المصنفين لأن الموهوب
 ثم يتعد وهذا هو الصحيح من الذخيرة والمحيط قال في الأصل
 ولا يجوز هبة المريض ولا صدقة له إلا مقبوضة فإذا قبضت جازت
 من الثلث وأما الواهب قبل التسليم بطلت يجب أن يعلم بأن
 هبة المريض هبة عقد وليست بوصية واعتبارها من الثلث
 ما كانت لأنها وصية ولكن لأن حق الورثة يتعلق بما للمريض
 وقد تجوز بالهبة فيلزم تبرع بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث
 وإذا كان هذا التصرف هبة عقد يشترط له سائر شرائط الهبة
 ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب ولم يوجبه
 فبطلت ضرورة أنه من كشف الغوامض الأصل أن ملكت الورثة
 واستحقاقهم ثبت بسبب مقصور على حالة الموت ولا يستند إلى
 أول مرض الموت بيان هذا الأصل من المسائل مريض وصيه
 من رجل وصلها إليه ثم مات ولا مال له غير الدار ولم يكن الورثة
 الهبة ونقضت في الثلثين لم تبطل الهبة في ثلث الباقي ولو استند
 ملكت الورثة واستحقاقهم إلى أول المرض لتبين أن الهبة وحدها
 وثبتا لدار ملكت الورثة فصار المريض وأهبا ثلث الدار ثلثا
 وهبة ثلث الدار شاعرا لا يجوز ما ذكر محمد بن موسى الخوارزمي
 في مرضه من أن الواهب يباين يثمة من رجل وصلها إلى

الموهوب له فوطئها الموهوب له ثم مات الوارث ولا مال له غير ^{المجانية}
ولم يخبر الورثة الهبة ونقصت في الثلثين كان على الموهوب له ثلث
عقر الجارية للورثة وهذا يشير إلى أن حق الورثة يستند ولا يقتصر
على حالة الموت وذكر جواب المسئلة على هذا الوجه ولم يستند إلى
اصحابنا سرح لو كانت ما ذكر هو صحيحا بطلت الهبة في الثلث الباقي في
مسئلتنا لكت لا يكاد يصح لأنه مخالف لجواب كتب اصحابنا سرح أن حق
الورثة وملكهم لا يستند بل يقتصر وإن العقر لا يجب ^{لهم} من المنظومة
ولا تجوز هبة العقار + لاثنين فاقبله ولا تمار ^{لهم} من التصريح إذا
وهب دار ومثل اثنين لا يجوز وقال لا يجوز وهذا المسئلة على
ثلاثة اوجه في وجه جاز اتفاقا وهو ما إذا كانا فقيرين ^{لهم} من شرح الطحاوي
ولو وهب من اثنين أن كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدق ^{لهم} من
الحكمة لأن الصدقة تقع من المتصدق لله تعالى لا للفقراء فلا ^{يتحقق}
الشروع ^{لهم} من المصطفى والأصل فيه أن الشيوع في الصدقة لا يمنع
لأن المبتنى بالصدق لله وجه الله تعالى وهو واحد والهبة يتقضى بها
وجه الغني وهما اثنان والصدق للغني هبة والهبة للفقير صدقة
استعارة إذا كل واحد غلبت بغيره ^{لهم} من الإناسيع أي لو قال
وهبت منكما هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحبت الهبة
بالاجماع ^{لهم} من التجريد ولو وهب ما يقسم لوجلين وقبض لم يخلف
^{لهم} من الفصول وذكر تنجيد السلام حواضرنا اوده سرح وإن

صورة الهبة الفاسدة كثيرة منها اذا وهب لاشئ شئاً يحمل ^{القسمه}
 فاذا قبضه ثبت الملك لهما قبل القسم ويكون مضمونا عليهما
 وكذا ذكر في الفتاوى الصغرى قال ويريقتي وذكر في العدة ^{الهبة}
 الفاسدة مضمون بالقبض اما لا يثبت الملك للموهوب ^{لقض} له
 هو المختار الصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة ^{صل} ومنه والا
 في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب
 يمنع تمام الهبة لان القبض شرط اما اشتغال ملك الواهب
 بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب حوانا فيه طعام لا يجوز
 ولو وهب طعاما في خوان جار وعلى هذا انطأ له ^{له} ومنه وفي
 قته ومما قضى طهير الدين روح لوقال لرجلين وهبت لهما هذه
 الدار لخذ النصف ولخذ النصف جار ولو قال لاحدهما وهبت
 لك نصفها ولخذ النصفها لا يجوز ^{الكبير} من القنية في السين
 الرشوة لا تملك ^{عانت} ^{له} وغيره قاضيه او غيره دفع اليه
 سمعت لا صلاح المهم فاصح ثم ندم يرد ما دفع اليه ^{شقان} ^{المعاني}
 يدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت الملك
 فيها وللدافع استردادها ^{له} في خلاصة المعري يخطب امرأة
 في بيت اخيها فابي ان يدفعها حتى تدفع اليه وراهم فدفع و
 تروجهما يرجع بما دفع لانها رشوة ولو انفق على معتدة الغير ^{علي}
 طبع ان يتزوجها بعد عدتها فثبت ان يتزوجها فان شرط في

الانتفاع بالتزوج يرجع بما انفقت والآ فالأصح ان لا يرجع كذا قال
 الصلبي الشهيد سرح وقال الاستاذ فخر الدين الأصح انه يرجع
 عليها من وجبت نفسها اولم تن وجد لا نفاس شوة ولو اكلت مع لا ترجع
 بشيء لم يملكه بخلاف ابراه عن الدين ليصلح مهله عند السلطان
 لا يبرأ وهو شوة ولو ابى الاضطرار عند امرأته فقال لها ابرأ من
 المهر فاضطجع معك فابرائه وقيل يبرأ لان الابراء للتودد والدائم
 الى الجماع قال النبي صلى الله عليه وسلم نهاد واتحابوا بخلاف ابراء
 في الاول لانه مقصور على اصلاح المهمل واصلاح المهمل مستحق عليه
 ريانة وبذل المال فيما هو مستحق عليه حد الرشوة من اختاوي
 اليتمية في كتاب الاستحسان وسئل ابو بريد سرح عن بعض السامعين
 يهب سمكاً ممن يتولى عمل البحر والسمك او خطبا او حشيشاً ممن
 يتولى حامية المرح ايطيب له فقال هذه رشوة قيل له وكذلك
 عمل هذه العرصة هل يتوهم الانتفاع بشيء مما يأخذونه فقال
 هذه رشوة والله اعلم به

كتاب
 من شرح الطحاوي قال الشيخ الامام مرض التملك على من
 تملك منفعة وتمليك عين وفروجه على وجهين اما ان يكون
 بيد او بغير بيد فتمليك العين بيد هو البيع وتمليك العين
 بغير بيد الهبة والصدقة والوصية وما اشبه ذلك واما

المقتضى ببدل فهي الأجرة وتعملت المقتضى بغير بدل في العارية
 ثم عقد البيع عقد يعقد على الإبهام والتوقيت يبطله وعقد الأجرة
 عقد على التوقيت والإبهام يبطله وعقد الأجرة عقد معاوضة
 فلا يجوز إلا أن يبيّن البدل من كلا الجانبين من الغائبة
 الأجير المشتري ما هلك في يده من غير صنعه لا ضمان عليه عند
 وما هلك بصدقه كما لو هلك الثوب بدق القصار كالحرق أو بإلقاء
 الثوب في النورة فحرق أو غرقت السفينة بك الحلاج أو بعثر الحمال
 فهو ضمان عند الثلثة من المضرات في النصاب والصغر
 ذكره الإمام خواهر تراده مراح في شرح الفتاوى أخذ الفقيه بقول
 أبي حنيفة مراح في الأجير المشتري إذا هلك عند شيء لا يصنع
 وبه افتى من الجامع الشروح الخلاف فيما يمكن التفرغ عنه
 كالغصب والسرقة لا فيما لا يمكن التفرغ عنه كغلبة سرق أو حرق
 أو غرق أو عدو مكابر في النافع والصحيح قول أبي حنيفة مراح لأن
 عوض الأجرة العمل لا الثوب والعمل مضمون على الأجير من
 الثانية والفتوى على قول أبي حنيفة مراح من التارخانية هذا
 إذا حصل التلف بجنابة يده أما إذا حصل لا بجنابة يده أن حصل ما
 لا يمكن التفرغ عنه لا ضمان عليه بالاجماع من المحيط كالحرق بالب
 والفساد الغالبة والكابرة من الغائبة وله أن يرضى بنفسه
 وأجير وتأمينه ومن هو في عياله من النافع وإذا اشترط على

الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره لان المستاجر لم يرض به
 وان اطلق له فله ان يستاجر من يعمل جريا على الاطلاق ^{منه} من الكافي و
 ان اطلق له العمل بان يقول استاجرتك تحتيطي هذه الثوب يدسرم
 فهذا من قبل اطلاق العمل فان كان المذكور خياطة لفظا فله ان
 يستاجر من يعمل لان المستحق عليه عليه في ذمته ويمكن ايقاؤه بنفسه
 وبالاستحانة لغيره كايفاء الدين ^{منه} من الخلاصة ولو وقع ^ب الخو
 الى تقصير يقصره عند اوالى ثلاثة ايام وقبل التقصير فاد ^{يقصر} ولم
 عند اولى ذلك الوقت وطالبه مرارا ولم يدفع حتى سرق ^{بهم} لا يضمن
 من التزمع ^{مسئلة} الاجير المشتريات من حيث الضمان
 وعدمه على ثلاثة اوجه في وجه مضمون عليه اتفاقا وهو مضمون
 عليه مادام العين في يده لا يبرأ منه الا بتسليم الى صاحبه ان كان
 عمله اثر في العين كالتقصير والصياغ حتى لو هككت العين قبل
 التسليم بعد الفراغ من العمل سقط الاجر ^{منه} من اتهمذ ييب ولا ^{خل}
 العمل في ضمان المالك حتى يسلم حتى لو هككت قبل التسليم سقط الاجر
 من الغباثي اذا شرط على الراعي ضمان ما عطيت بفعله جاز ولا ^{يفسد}
 بد العقد لان شرط يقتضيه العقد وان شرط ذلك بعد ^{لم} لم يلح
 الشرط ولا يفسد العقد هو الصحيح والمختار ^{منه} من المحيط واذا قال
 رب الغنم للراعي رفعتك انت ما يد شاة وقال لراعي لا يتسعون
 فانقول قول لراعي وان فاما لينة بينة بينة صاحب الغنم

وهو ان من سئل عن رجل سرق ثوباً من ثوبه لغيره
 فقال ان هذا ثوبي وقد قصرت يد سراجي كما امرتني وقال داود
 ان ثوب ليس هذا ثوبي وثوبي غير هذا فاذا لقول قول القصاص من
 لنا في فان شرط عليه الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك
 في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عند كالموت فسدات الاجارة
 في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن
 الاحتراز عند كالسرقة ونحوها فكذا لك عند ابي حنيفة سراج وعنده
 يقع الشرط والعقد لم يمت العناية ولو دفع القصاص ثوباً سار
 الى غيره خطأ فقطع وخاطه قرب الثوب يضمن ايها شاء فان
 ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصاص يرجع هو على
 القاطع وبهذا القاطع ثوب من القصاص لم يمت من الحد اية في باب
 ضمان الاجير قال الا انه لا يضمن يدي ادم من غرق في السفينة
 او سقطت الدابة وان كانت بسوقه وقوده لان الواجب ضمان
 الادمي واخر لا يجب بالعقد وانما يجب بالجناية ولهذا يجب على
 العاقلة وضمان العقود لا يتحملها العاقلة لم يمت معاني الحدان
 يعني لو وجب ضمان الادمي وهو لا يجب بالعقد بل بالجناية وهي ان
 يتحقق ان لو كانت فاعلا فيه وهذا لان الادمي محفوظ بنفسه بخلاف
 الا ماله فانها غير محفوظة بنفسها فكانت مشفوعة بالعقد ولذا
 قال ان ضمان الادمي يجب بالسبب فقد وجد فنقول ان السبب

إنما يضمن إذا تعدى ولم يوجد من الظهير والاولوالجني
 لا ما يجب على الاجير المشترك من الضمان بسبب جناية
 يده اذا لم يتعد ضمان عقد لانه لو لا العقد لا يضمن والعقد لا اثر له
 في ايجاب الجناية فلا يجب له من شرح الجمع واما الاستثناء واما
 لا يضمن بربني آدم ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة
 وان كان من قوده او سوقه ومده لان المضمون هنا الادمي
 وليس ضمانه بالعقد بل بالجناية الأيدي ان وجوبه على العاقلة
 ولا يتحمل العاقلة ضمان العقود س من الجاني امرأة دخلت الحمام
 ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد
 ثيابها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه اول
 مرة دخلت الحمام لا يضمن الثياب في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ
 الثياب باجر لا بها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرط
 لها الاجر على الحفظ كانت ذلت ايدها والمودع لا يضمن عند الكل
 الا بالتقصير وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذه اودعت
 اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة
 على الاختلاف على قول ابي حنيفة راجح لا يضمن لان عند الاجير
 المشترك لا يضمن لما هلك في يده بغير ضعه والختار في الاجير
 المشترك قول ابي حنيفة راجح وقيل هو قول محمد راجح وعلى قول
 ابي يوسف ومحمد راجح الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك

في يده بغير صنع فيجب الضمان عند ما على الشيء من التجريد
 وان استأجر لغيره الدقيق لم يضمن ما هلك منهم ان كان يسوقه
 او قوده كان المالك معدا ولم يكن من الفصول العاديه
 وذكر في اجازات الجامع عن ابي بكر سراج انه اذا شرط على الاجير
 المشترك ان يضمن لو هلك عند يضمن في قولهم وانما لم يضمن
 عند ... حنفية سراج اذا لم يشترط عليه الضمان فاما اذا شرط عليه
 ذلك ... وقال الفقيه ابو الليث سراج يضمن الشرط وغير الشرط
 سواء ان اشترط الضمان على الاجير باطل وبه تأخذ من
 الظهيرية قال الفقيه ابو الليث سراج الشرط وغيره سواء لانه
 امين واشترط الضمان على الامين باطل في السراجية وفي
 بعضهم بالصلح على نصف القيمة فيما تلف في يد الاجير المشترك
 بغير صنع بشئ لا يمكن الاحتراز عنه في الجملة وكذا في كل
 اجير مشترك كالقصار والصباغ والراعي من الخلاصة
 اذا هلك عند القصار الثوب لا اجوله ولا يضمن ان هلك
 من غير فعله عند البج حنفية سراج وعند ما يضمن وبعض الائمة
 اتوا بالصلح بالنصف جبراً وان لم يرض الخصمان ويفى بقوله
 ابي حنيفة سراج انه لا يضمن من شرح الطحاوي ولو قبضها
 بغيرها بعد ذلك فانه يجوز اذا اجازها بمنزلة ذلك الاجواوباً
 ان اجازها باكثر مما استأجرها فالاجارة جائزة الا انه ينظر ان كان

الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا يطيب له
 ويتقصد قبها وان كان من خلاف جنسها يطيب له الزيادة ^{في}
 من القمار خافية رجل استأجر ارضاً من ارضه الجبل فزرعها
 فلم يطر عامه ولم ينبت حتى مضت السنة ثم مطر فالزروع كله
 للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها وقوله لا كراء عليه
 معناه انه لا كراء عليه قبل النبات واما بعد ما نبت يجب ان تترك
 الارض في يد المستأجر باجر المثل كما لو انقضت المدة وفي الارض
 زرع لم يستحصد بعد فان هنالك يترك الارض في يد المستأجر
 باجر المثل كذلك ^{في} وفي الكسرى بخلاف ما اذا مات احدهما قبل
 تمام المدة وفي الارض زرع ولم يستحصد حيث يبقى باجر ^{المستحق}
 وفيه ايضا من الولو الجية ولو كانت المستأجر رجلاً مات احد
 انقضت في حصته وكذلك ان كان المواجه ثلثان فمات
 احدهما ^{في} من الكافي اذا مات احد المستأجرين او احد
 الأجيرين بطلت الاجارة في نصيبه وبقيت الاجارة في
 نصيب الحي وقاله زعفران يفسد في نصيب الحي ايضا ^{في} من
 الذخيرة لو استقرض دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي
 هذا فإلم اسرد عليك دراهمك لا طالبت باجرة الحانوت والجرة
 التي تجب عليك هبة لت دفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت
 مدة قوله ان كان ذكرت الاجرة عليه مع استقراضه منه المال

وأما اثني عشر ثم مات أحد الأجيرين انتقض الإجارة في حق
 الميت ويبقى في حصة الحي وكذا لو استأجر رجلا من ^{عما} فمات أحد
 ففي حصة الميت يبطل وحصة الحي تبقى وعند تفرع مخرج يبطل
 في الكل ولو رضي الوارث وهو كذب أن تكون الإجارة تبقى
 ورضي به المستأجر فهو جائز وهذا على الرواية التي جعل الشئ
 الطاري مفسد للعقد من الفصول ذكر في إجازات مجموع
 النوازل أن تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط لا يجوز
 أما التمليكات فمخوابع والشراء والإجارة والاستيجار والمجبة
 والصدقة والنكاح والإقرار والابراء وأما التقييدات فمخو
 العزل عن الوكالة والمجر على العبد والرجعة فانها لا تتعلق
 بالشرط إذا قال لأخرا إذا جاء غد بعث عبداً هذا أمثل باللفظ
 لم يجوز أيضا فيه وإن كانت الشرط بكلمة إن بأن قال بعث
 ذلك إن كذا إذا بيع باطل سواء كانت نافعا أو ضارا وكيف ما كان
 إلا في صورة وهي أن يقول بعث أن رضي فلان تعليق ^{مها} لا
 بشرط كاف يصح إذا لم يكن المال واجبا بسبب القرض بأن قال
 أكره أن مال ازان من ست يكاه ترا زمان وادم صح التأجيل ^{من}
 المنظومة لا يضمن العين الاجير المشتركة أن غاب ^{لصنع} لا بآ
 منه أو هلك - يقيده الاجير المشتركة لأنه لا ضمان في الاجير
 الخاص فيما تلف في يده من غير صنعه ولا فيما تلف من عمله

اتفاقاً من الكافي ولأنه لما سلم النفس صار عمله كعمل رب
 المال وهذا لأن المنافع صارت مملوكة للمستأجر وصار هو نائباً
 منابه في الفعل فكانه فعل بنفسه فلهذا لا يضمن ^{من الغوا} من الغواض
 والأصل أن العقد يتوقف إذا كانت له بحيز حال وقوعه لأن
 فائدة التوقف النفاذ بالاجارة فلا تعاذ بلا بحيز وان الاجارة
 تلحق العقود الموقوفة لا بالاطلة وكذا تلحق الأفعال عند ^{حينئذ} البني
 ربح خلافاً للمحدثين وأن ما صح بالاذن ابتداءً صح بالاجارة
 انتهى لأنها اذنت انتهاء ^{من} من الثانية رجل استأجر أرضاً
 للزراعة فحرب النهر الأعظم وعجز عن السقي كانت له ان
 تضيح الاجارة وان لم يضيح حتى مضت المدة كانت عليه اجرة
 اذا كانت بحال يمكنه ان يحتمل بحية فيزرع فيها شيئاً وان
 لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه رجل استأجر
 أرضاً فانقطع الماء ان كانت الأرض تسقى بماء النهر وماء
 المطر لكن انقطع المطر ايضاً لا اجر عليه ^{من} من اتفاق الظاهر
 ان لو لم يجز رجل استأجر أرضاً فانقطع الماء ان كانت الأرض
 تسقى من ماء الأرض فلا اجر عليه وان كانت تسقى بماء
 المطر فانقطع ذلك فكذا لرجل استأجر أرضاً ليزرعها
 فزرعها واصاب الزرع آفة فهلك او غرق فلم ينبت فعليه
 الاجرة تماماً لأنه قد نزع ولو غرقت قبل ان يزرعها فلا اجر عليه

لأنه لم يتمكن من الاتفاق مع من التهم بسبب اجارة المشاع
 فاسدة فيما يقسم وفيما لا يقسم خلافا لهما والفتوى على قولهما
 ولو أجر احد الشريكين من اجنبي فهو على الخلاف وعن ابي
 طاهر الدباس انه يجوز اتفاقا والشيوع الطارعي لا يفسدها
 اجماعا كما لو أجر كلها ثم تقاسمها في نصفها او استحق بعضها ببقى
 في الباقي من التفريد اجارة المشاع فاسدة فيما يقسم وفيما لا يقسم
 فلا فالهما والفتوى على قولهما ولو أجر احد الشريكين من شركه
 بان في طاهر الرواية وعن ابي حنيفة سرح انه لا يجوز ولو أجر احد
 شريكين من اجنبي فهو على الخلاف وعن ابي طاهر الدباس
 انه يجوز اتفاقا ولو أجر كلها ثم تقاسمها في نصفها او مات احد
 يبقى في الباقي بالاجماع ^١ من الثانية اجارة المشاع فيما يقسم
 وفيما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة سرح وعليه الفتوى ^٢
 من عدة الفتاوى اذا سلم البقرة الى البقار ليس عاها فزعم البقاء
 انه ادخلها في القرية فوجدها صاحب البقرة بعد ايام في الجبانة
 ها لكذا ان راضي اهل القرية به وخال البقور في القرية فحسب
 لا يضمن وان كفوها تسبهم الى صاحبها يضمن ^٣ من الظهيرية
 رجل سلم بقرة الى بقار ليس عاها فماتت الليلة وترغم البقار
 انه ادخلها في القرية وطسب صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد
 ايام تفقت في امر في المدة فهدا على وجهيت ان راضي

أهل القرية من البقاس ان يدخل البقوس في القرية فحسب ^{بضم} لا
 والقول قوله لانه امين فلا يجب عليه الضمان الا بالتحلف
 وان كلوا البقاس يا ف يأتى كل بقرة الى منزل صاحبها يضمن
 لانه خالف ^{بضم} من الثانية رجل سلم بقرة الى بقاس ليس عاها
 فجاء البقاس ليلة وشرع اندس رد البقرة وادخلها القرية فطلبها ^{جها}
 فلم يجد ثم وجدها بعد ايام في نهر في الجبانة قد عطبت قالوا ان
 الحرف فيما بينهم ان يدخل البقاس في القرية ولم يطلبوا منه
 ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كانت القول قول البقاس
 مع يمينه انه ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه ^{بضم} من
 تمت الفقه ولو ان صانعا من الصانع عنده غلمان يعلمهم
 رفق من رفق الناس باجر فابق منهم واحد او عطب او سرق في
 بعض عمله فلا ضمان عليه فيه وليس في بني آدم ضمان ولو ضمن في
 الرفق يضمن في الاحرار وكانت الضمان في ذلك على العاقلة
 فليس هذا من الوجوه التي يضمن فيها ^{بضم} من التارخاني لاختلاف
 مشائخنا راجح فيمن يجوز الاجارة الطويلة في فصل وهو انه اذا كان
 بين احد العاقدين بحيث لا يعيش الى مدة ثلاثين سنة غالبا
 هل جميع الاجارة في بعضهم لم يجوز واذلت ومن لم يجوز له القاضى
 الامام ابو القاسم العامري وبعضهم جوزه واذلت ومن جوزه ^{لك}
 الخصاف راجح من الصغرى فالصمد الشهيد راجح انكار رواية

الجوارز والشيخ الامام ظهيرا الدين سراج اختار عدم الجوارز احترازا عن
 التلخيص والاحتياط له من النجاشي ولو استأجر دارا الى الابد او الى
 مدة لا يعيش الى تلك المدة غالباً لم يحرم له من الذخيرة ثم تمت جوارز
 هذه الاجارة اختلفوا فيها بينهم في فصلين احدهما انه اذا كان سن
 احد العاقلين بحيث لا يعيش الى مدة الاجارة غالباً انه يصل
 تصح هذه الاجارة بعضهم قالوا لا تصح وبدايات يفتي القاضي
 الامام ابو عاصم العامري سراج وبعضهم جوزوها وها وسمت جوارزها
 الخصاف سراج له من دسر الجوز ويجوز عقد الاجارة الى مدة
 تبقى العين فيها في اصح القولين وبه قال ابو حنيفة واحمد ومالك
 سراج ولا يجوز اكثر من سنة في الآخر وفيه قول ثالث انه يجوز
 الى ثلاثين سنة له من الجواهر ما جرد له غريم في مصر آخر فقال
 الآخر اذهب اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه لك عشرة
 ومائة من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجرا للمثل واشترط
 العشرة مما يقبض شرطاً فاسد لانه في معنى قبض الطهات الذي
 ورد النهي عنه له من الثانية وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها
 فاستهلكها المدفوع اليه واقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان
 على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان
 الراعي اقر وقت الدفن . مدفوع اليه له من الغنم ولو
 رآه عدة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجرا للمثل

او فوفه ثم سكنها سنين يلزمه اجر المثل فيها وراء تلك السنة
 لا اسمى في السنة الاولى ^{من} التماس خاني وفي المحيط اذا
 اسافر الرجل من آخر داره وفي الفتاوى الخلاصة او حاما
 شهرا فسكنه شهرين فعليه اجر الشهر الاول وليس عليه
 في الشهر الثاني اجر هكذا ذكر في عامة الروايات وذكر في بعض
 الروايات انه يجب عليه الاجر في الشهر الثاني ايضا ^{قال} مشيخنا
 مرجع ما ذكر في عامة الروايات محمول على ما اذا لم تكن الدار
 معدة للاستغلال لانها اذا لم تكن معدة للاستغلال لا تثبت
 الاجارة في الشهر الثاني لانها لا عرف ^{في} وما ذكر في بعض
 روايات محمول على ما اذا كانت الدار معدة للاستغلال
 والعقد في الشهر الثاني ان لم يثبت بضافه ثبت عرفا ^{ثبت}
 عرفا كما ثبت نصا ^{في} وفي الفتاوى الخلاصة قال الصد المشهد
 مرجع وبه يفتى ^{من} السراجيه اذا سكنت دارا معدة للغة او
 مرجع مرجع معدة للاستغلال ^{من} غير اختيار يجب الاجرة على
 موجب متأخرين وعينه الفتوى ^{من} لنا صري حجر القصار
^{من} يستعمل من غير اختيار فعليه اجر المثل اذا كانت معدة للاجارة
^{من} صبر في سدا جرجا ما ينجح ولده او يحسنه ففعل ومات من
 دامت له ^{من} عليه وان قطع حشفة المصبي يجب على الختان
 دمه ^{من} ونصف لذيذ ان مات لانه من خاتمين احدهما

صدر وهو قطع الجلد والآخر معتبر وهو قطع الحشفة من الحشفة
 وإن مات المواجه وسكن المستاجر بعد موته منهم من قال
 عليه أجر ما سكن بعد الموت لأنه ليس بقاصب في السكنى
 بل هو ماضٍ على الإجارة ومنهم من سوى بين هذا وبين المسئلة
 الأولى قال المصنف سرح وينبغي أن لا يظهر إلا نقض هذا ما لم يطلب
 الوارث بالتصريح سواء كانت معدة للاستغلال أو لم يكن لأن
 موت أحد المتعاقدين يوجب انقضاء الإجارة عند اختلاف
 المثلث نعي سرح فإذا كانت مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطلب الوارث
 بالتصريح أو بالتزام أجر آخره ومنه سرح أجر دارة أو حانوت كل شهر
 بدرهم كانت لكل واحد منهما أن يفسخ الإجارة عند تمام الشهر
 من تنازع خانية ولو مات المواجه فسكنها المستاجر اختلف المثلث
 سرح فيه منهم من يرى بقاء الأجر ومنهم من قال هو قاصب في
 الشهر الأول بعد الموت ويلزمه الأجر في الشهر الثاني إذا طلب قبل
 سرح الأجر وقبل إذا سكن بعد الموت وانقضاء المدة فلا أجر عليه
 قبل الطلب ^{بدرهم} وكبرى والفتوى على جواب الكتاب أنه لا
 عليه قبل الطلب وإذا سكن بعد الطلب فعليه الأجر فيما
 سكن بعد الطلب سواء كانت في الشهر الأول أو في الشهر الثاني
 وهذا التقابل يقول لا فرق في هذا بين الدار المعدة للمأجرة
 وغير المعدة للمأجرة ولا صح أنه يلزم الأجر إذا كانت

الدار معدة للاستغلال على كل حال ^{من} الحياة اذ اقامت من
 أجر الدار وسكنها المستأجر فعليه الاجر لان هذا مضي على تلك
 الاجارة قال نصير هو غاصب في الشهر الاول بعد موته لا ندرم ^{حد}
 عقد الاجارة لانها ولا دالة وانما يوجد الدالة اذا طوّل بالاجرة
 في الشهر الثاني فسكنها وافقوى على القول الاول وكذا في موت
 المستأجر ^{من} جامع الفتاوى اذ اقامت المواجه فسكن المستأجر
 عليه الاجر لا ندرم مضي على الاجارة وما غصب وعليه الفتوى ^{خصوصا}
 في مواضع اعدت للعلل ^{للمن} الذخيرة ولو مات المواجه فسكنها
 المستأجر اختلف المشايخ سرح فيه منهم من قال يجب الاجر لا ندرم ^{من}
 على الاجارة وليس بغاصب ومنهم من قال هو غاصب في
 الشهر الاول بعد الموت لان الاجارة انما يثبت صريحا او دالة
 وقد عدم الامران ويلزمه الاجر في الشهر الثاني اذا طلب ^{حب}
 الدار الاجر وقيل اذا سكن بعد الموت او بعد التقض ^{المدة}
 فلا اجر عليه قبل الطلب واذا سكن بعد الطلب فعليه ^{ببرها}
 سكن بعد الطلب سواء كان في الشهر الاول او في الشهر الثاني
 وهذا القائل يقول في هذا الفرق بين الدار المدة ^{من}
 وغير المعدة للاجارة وانما ذكر في ابتداء السكنى ^{من}
 انه يلزمه الاجر اذا كانت معدة للاستغلال على كل حال
 فان نزل فيه رجل فز به باجر ولا يصح في الله ^{من}

الخانات معدا للاكتراء فسكنها يكون رضا بالاجر وبه قال اكثر
 المشايخ سراج وعليه الفتوى من النوانر وسئل ابو بكر سراج عن
 رجل آجر دارا له من رجل كل شهر باجرة معلومة فخرج المستأجر
 وخلف امرأته ومائة فيها فامراد الموأجر اخراجها من الدار فسبح
 الاجارة قال لا سبيل له الى فسح الاجارة بغير محضر من الخصم والو
 له ان يواجر هذه الدار من النساء اخواني بعض هذا
 الشهر يعني في الشهر الذي يريد فسحها فاذا مضى هذا الشهر
 ودخل الشهر الثاني فقد انقضت الاولى ودخل الشهر الثاني في
 عقد الاجارة الثاني فله الان ان يخرج امرأة الغائب ويأمر
 بتخلية الدار وتسليمها الى الثاني من الكبرى استأجر دارا
 من مد يونه وقاض بعض الدائن بالاجر فاذا انقضت المدة
 لبس له ان يجلس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي
 المدة لا اجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة وهذا اختيار القاض
 فخر الدين سراج من المضمرات واذا فسد العقد وجب اجر
 المتأجر من العمل على ما جرى فيه العرف من اهل تلك
 الصناعة من الذخيرة الاصل ان فساد الاجارة اذا كان
 مذهب المالك ببطلان بطلان اجور المثل بالغ ما بلغ فاذا كان الفساد بسبب
 المتأجر بطلان بطلان اجور المثل لا يوجب اجرا ولا يوجب اجرا
 بسبب الفساد بطلان بطلان اجور المثل لا يوجب اجرا ولا يوجب اجرا

لا يجاوز به المسعى وعند محمد سراج اجر المثل بالغا ما يبلغ من
فتاوى الامام ابي الفضل الكرماني سراج دو من انوريسم بكيه او
تاو من وكر از ان خود بر آن ضم كند و يافد و فرد بافتن بر و ارد و باقي
سو و ميان ايشان بد و نيم چه اگر خطا كرده است و جمله را بافتن است ربح
جمله را مشترك بود مثل و اجر مثل تا يدر لايه عمل في محل مشترك ^{من}
اسرار الفقهاء اذا اجر نفسه ليعمل في شئ هو فيه شريعت ^{يعقد}
ولو عمل لم يستحق اجرا و كذلك لو اجر دابة لجل طعام هو فيه
شريعت و قال الشافعي سراج انه يصح ^{من} الذخيرة و
الاستيجار على الاماء و الاذنان لا يجوز لانه استيجار على عمل
للاجير فيه شركة فان المقصود من الاذان و الامامة اداء
الصلوة بجماعة و هذا كما يحصل للمساجر يحصل للاجر ^{من} من الكفا
اذا استاجر ليجل نصف طعاما بالنصف الا خرجت لا يجب ^{الاجر}
لان المساجد ملك الاجر في الحال بالتعجير فصارت حاملا طعاما
مشتركا بينهما و محل طعام مشترك بينهما لا يجب الاجر لما بينه ان
شاء الله تعالى و اذا كانت الطعام مشتركا بين رجلين فاستأجر
احدهما صاحبه ليجل نصيبه منه الى مكان كذا فحمل الطعام كله فلا اجر ^{له}
لا المسعى ولا اجر المثل ^{من} و قال الشافعي سراج يجوز له المسعى لان ^{الاجر}
بيع فيصح في اشياء كبيع العين خصوصا على اصله لان المتفعة ^{لها}
عنده و صار كما استاجر دارا مشتركة بينه وبين غيره ليضع فيها

الطعام او عياد مشترك كالخيط الثياب بدسهم ولنا ان العقد ورد
 على ما لا يتحمل الوجود فبطل ولا ينعقد كاجارة ما لا منفعة له وهذا لا
 المعقد عليه حمل النصف الشائع وحمل النصف الشائع غير متصور
 لان الحمل فعل حسي لا ينعقد في الشائع بخلاف البيع لانه تصرف
 شرعي وهو يتحمله واذا لم ينعقد لا يجب الاجراصلا ولان ما من
 جزء يتحمل من الطعام الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه
 ولا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملا لنفسه يمنع تسليم
 عمله الى الغير وبوت التسليم لا يجب الاجرة غاية الامر انما
 للغير ايضا كنت جعله عاملا لنفسه اولى لان الاصل ان الانسان
 يعمل لنفسه مع ما فيه من تمليك المنافع المعدومة ولانه لو كانت
 عاملا لنفسه لا يجب الاجر ولو كانت عاملا للغير يجب فلا يجب
 بالاشتراك ولا يقال ان المحمول لما كانت مشتركا وجب ان يقع الحمل
 مشتركا لان وقوع الحمل مشتركا محال لانه عرض وهو لا يتجزأ
 بخلاف الدار المشتركة لان المعقود عليه ثمة المنافع ويتحقق
 تسليمها بلا وضع الطعام وبخلاف العبد لان المعقود عليه ثمة
 ملك نصيب صاحبه والمالك وصف حكيم والشائع يقبل
 الصفات الحكيمة غير من شرح الطحاوي وكذلك لو رهنها
 المواجه قبل انقضاء مدة الاجارة فالعقد جائز فيما بينه وبين
 الموفيق ولكن المستأجر ان يحسب الى ان تنقضي ملكته

من القنية في كتاب الوهن أجر واداره وسلمها الى المستاجر
ثم رهنها منه انقضت الاجارة وصار رهنها من الذخيرة
وكذا المكاري اذا حل في بعض الطريق فرجع واعاد المحل
الى الموضع الاول لا اجر له كذا في نصا وكما ولم يذكر الجير على
الاعادة وينبغي ان يجبر كما في المسائل المتقدمة م م م وكذا
الملاح اذا حمل الطعام الى الموضع المسمى في العقد فضربت المراكب
المسفينة وروها الى مكان العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن الذي
اكتواها معه وان كان معه فعليه الكراء من الكبرى و
ان لم يبلغ الموضع المسمى فعليه من الكراء بقدر ما سار به
من الذخيرة ولو ضاع الا من يدها او وقع فمات او سرق
شيء من حلي الصبي او يابره فلا ضمان عليها اما ضمان
الصبي فلا نذر ضمان آدمي وضمان الاودي لا يجب بالعقد
الا يرى ان ضمان الاودي يتحمله العاقلة وضمان المعقود
عليه لا يتحمله العاقلة كالشئ والاجر وهذا ضمان عقد فانه
عقد الاجارة لما ضمن الطر وأما ضمان ما على الصغير من
نشاب والحلي وان ما عليه تبع له فاذا لم يجب ضمان الاصل
فكيف يجب ضمان الشئ منه وفي المستحق ولو حل متاعا على
حالة صاحب المتاع بشئ معه فعثر الحال وسقط للمتع وفسد
فهو ضمان لا ن عتاره من بداية يده وقال ابو حنيفة سراج

من الناطقي السادس يكره للرجل المسلم ان يكون اجيرا للكافر
 فيخدمه ويقوم بين يديه ^{من} الخلاصة المسلم اذا اجر نفسه
 من الكافر للخدمة يجوز ويكره وللزراع والسقي لا يكره ^{من}
 الظهيري نص اني استاجر مسلما على الخدمة لا يجوز لان
 ذلك استدلال المسلم وانه حرام وفيما سوى ذلك يجوز لانه ليس
 فيه استدلال ^{من}

كتاب الاكراه
 من الحصر الاكراه لا يتحقق الا من السلطات وقالوا اذا جاء من
 غير السلطات ما يوجب من السلطات فهو اكراه ^{من} من الغيبة
 والفتوى على قولهما ^{من} وفي جامع الشرح وفي قول صاحبه يتحقق
 من كل متغلب يقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى
 من كشف البرد وي ولوقيل له لتجسب ابات او ابنت في
 السجن او لتبيعن عبدك هذا باللف درهم ففعل في القياس
 البيع جائز لان هذا ليس باكراه ^{من} وفي الاستحسان ذلك
 اكراه ولا يتقد شئ من هذه التصرفات لان حبس ابية
 يلحق به من الخزن والهم ما يلحق به حبس نفسه او اكثر فلما
 ان التهديد بالحبس في حقه يعدم تمام الرضاء فذلك التهديد
 بحبس ابية ^{من} الكافي وان اكره على ائلاف مال مسلم
 يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه ^{من} ذلك لان

حرمة النفس فوق حرمة المال فاستقام ان يحصله وقاية له ولكن
 خذ به مال الغير وان لا فده ظلم وعصمة صاحبه فيه باقية فبقى حراما
 في نفسه لبقاء دليله فالرخصة ما يستباح بعذر مع قيام المحرم فاذا
 صبر حتى قتل فقد بذل نفسه لدفع الظلم ولا فدية حق محترم فصا
 مثا بشهيد او ان اكره عليه بالحبس او بالضرب لا يسعد ذلك
 لانه لا يوجب الاجزاء ولصاحب المال ان يضمن المكره له من الفصول
 وذكر محمد ربح في السير الكبير ان مجرد امر الامام ليس باكراه
 اذا كانت الامور لا يخاف منه اذا لم يات بامره وذكره
 ومن الناس من يجعل مجرد امر السلطات اكواها وان كان
 الامامور لا يخاف منه متى لم يفعل فعلم ان هذا فصل مجتهد فيه
 وذكر في الفتاوى الصغرى الجاني اذا امر العوان بالآخذ ففيه
 نظرا باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب على الآخذ ^{عنا} وبإ
 السعي يجب يتأمل في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام
 فخر الدين رحمه الله ج الفتوى على ان الآخذ ضامن على كل حال
 من القاري الصغرى اذا امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان
 على الآخذ لان الامر لم يصح وي كل موضع لم يصح الامر لا يجب
 الضمان على الامر الجاني اذا امر العوان بالآخذ ففیه نظرا
 من سائر الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب على الآخذ وباعتبار
 السعي يجب يتأمل في ذلك عند الفتوى قال استاذنا ربح الفتوى

على ان الآخذ ضامن على كل وجه ^١ من الفتاوى الا بانه اذا امر
 انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر لم يصح وفي
 كل موضع لم يصح الامر لا يجب الضمان على الامر ^٢ من المحيط اذا
 امر غيره باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ ولا رجوع له على
 الامر لان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر فالضمان على
 المأمور من غير رجوع واما الجاني اذا امر العوات بالآخذ ^٣
 قال المصدّر الشهيد راج فيه نظر باعتبار الظاهر لا ضمان
 على الجاني وانما الضمان على الآخذ وباعتبار السعاية ^٤ يجب الضمان
 على الجاني فليتأمل عند الفتوى والمختار انه لا يجب الضمان
 على الجاني وكذا في الذخيرة ايضا ^٥ ومنه ايضا السلطان اذا
 اخذ عينا من اعيان راجر ورهن عند رجل فهلك عند المرتفق
 ان كان المرتفق طائعا ^٦ يضمن ويكون للمالك خيار بين
 السلطان والمرتفق ^٧ من العيانية ولو قال اقتله والّا آخذ
 ماله او لا تقتل اياك او ابنتك او محارمت فقتل قتل به وكذا
 في اتلاف مال الغير يضمن ولو اكره على اتلاف مال الغير واكله
 له ان يفعل وله ان لا يفعل الا في اليسر فالاولى ان لا يفعل ويضمن
 المالك ايها شاء وراجع على المكروه بما ضمن ^٨ من التحفة واما
 الفصل الذي يرخص فيه ولا تسقط الحرمة كما اذا اكره بالقتل
 على ان يجري كلمة الكفر على لسانه او على ان يشتم محمد ^٩ صلى الله عليه وسلم

وعلى ان يصلي على الصليب فانه لا يباح له ذلك ولكن يرخص له
لفعل ولو امتنع حتى قتل كان مثابا ثواب الجهاد لان الحرمة لم ^{تسقط}
بخلاف الفصل الاول وعلى هذا الاكراه على التلاف مال مسلم بما فيه
وف التلاف وغالب ظنه انه يفعل فانه يرخص ولا يباح لان ^{حرمة}
مال الغير لا تسقط لحقه ولكن يرخص كما في حال المخصصة واما الفصل
الثالث لا يباح ولا يرخص وان كان يخاف القتل على نفسه كما اذا
اكره بالقتل على ان يقتل فلانا المسلم او يقطع عضوه او يضربه ضربا
يخاف منه التلاف وكذلك في ضرب الوالدين فلا يستقط ^{حل}
حقه ولو فعل ياثم في الآخرة واما احكام الدنيا من القود والضمان
فتقول في الاكراه على التلاف مال الغير يجب الضمان على المكره
بلا خلاف ^{من} من الخانية ولو امر الصبي بالغاب بقتل شخص فقتل
المامور لا يضمن الصبي ولو امر بالغ بالغاب بقتل كات الضمان
على القاتل ولا شيء على الامر وكذلك في الخاوي ^{من} من الذخيرة
اجمع اصحابنا سرح ان الاكراه بوعيد تلف النفس او على ^{عبد}
تلف عضو من الاعضاء اكراه معتبر شرعا حصل الاكراه على
القول او على الفعل وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد ^{حصل}
الاكراه على فعل من الافعال فهو غير معتبر شرعا ويجوز ان
المكره فعل ذلك الفعل بغير الاكراه وان حصل الاكراه بالتقييد
والحبس على قول من الاقوال ان كان قولا يستوي فيه الجدل

والهزل كالمطلقات والعقبات فهو غير معتبر شرعا ويجوز كونه المكره
فعل ذلك من غير اكراه وان كان قول لا يستوي فيه الجدل والفرق
فهو اكراه معتبر شرعا ومن شرط صحته شرعا ان يكون الاكراه
من السلطات عند ابي حنيفة راج وعندها اذا جاء بمن غير
السلطات ما يحكي من السلطات فهو اكراه صحيح ^{في الخلاصة}
والفتوى على قولهما ^{في} ومنه لو امر رجلا بقتل رجل ولم يقل له
اقتله والا لا قتلنت لكن المامور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله
لقتله او يقطع يده كان مكرها ^{في} من الفصول ذكر في الصغرى
اذا امر انسانا بحد ما لا يعرف الضمان على الاخذ لان الامر
لم يصح وفي كل موضع لا يصح الامر لا يجب الضمان على الامر فان
ادعى رجلا ان فلانا امرت فاخذت من مالي كذا فان كان
الامر ذاسلطان فادعى على المامور لا يصح وان لم يكن سلطانا
فدعى الضمان عليه صحيح لما قلنا ^{في} من التجريد ^{في}
الاقرار بالحدود والقصاص ^{في} الاكراه ايضا ولا يؤخذ
بشيء منه وان اقر ثانيا مادامت يد المكره او شبهة الاكراه
باقية فان اقام المكره على ما اقرب به منه القصاص قياسا
والدية استحسانا ان كان المقر معروفا به ^{في} من الهداية و
ان اكراه يقتل على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى
يقتل فان قتله كان اثما لان قتل المسلم لا يستباح بضر وفيما

فكذلك هذه الضرورة ~~من الكافي~~ وان اكره على قتل غيره
 بالقتل لم يرخص ولم يسعه ان يقدم عليه ويصير حتى يقتل فان
 قتله كان آثما لان دليل الرخصة خوف التلف والمكره عليه
 في ذلك سواء فسقط المكره في حق تناول دم المكره عليه
 للتعارض ~~باب~~

كتاب الحجر والمأذون

من التآريخاني في الفصل الثامن في اقرار العبد المأذون
 او المجبور واذا جبر على عبده المأذون فاقرب بعد الحجر ان كان
 قد غصب منه هذا في حال اذنه كذا فاستهلك او اقرانه استقر
 منه كذا اذ استهلكه او اقرانه كان هذا اوديعة كذا واستهلكها
 وكذب المولى في ذلك وليس في يد العبد مال فانه يؤخذ بما
 اقر به في الحال وقد ذكرنا ان اقرار العبد بعد الحجر اذ لم يكن في
 يده شيء من الكسب لا يصح في حق المولى بلا خلاف حتى لا
 يؤخذ به العبد في الحال ~~باب~~ ومنه ايضا من جبر على عبده المأذون
 له في التجارة ثم اقر العبد بدين او اقر بعين مال لرجل فانه مجبور
 اقراره فيما في يده ولا تجوز اذيرة عليه في قول ابي حنيفة
 وقال لا يجوز اقراره فيما في يده ويؤخذ به بعد العتق واجمعوا
 على انه اذ لم يكن عليه دين كاف ما في يده بعد الحجر للمولى
 اجمعوا على انه لو كانت عليه دين ظاهر كانت الغرامة اولى به

من المولى من الاسرار وانما قلنا الاذن باق في حق ذللت
 الكسب لانه لو امر تفيع لاس تفيع حكما بالجح لا غير فان اليد على الحقيقة
 باقية وانما ير تفيع حكما بالجح اذا لم يكن عليه دين فانما اجمعنا
 انه متى كان عليه دين فالمولى مجبور على ابطال يده ما لم يوف
 الدين ولو ابطال واسترد نقض على المولى ذلك فكذا الابطال
 حكما انما يثبت اذا لم يكن عليه دين ولما كان ولايته لا يبطال
 عليه بشرط عدم الدين لم يحكم بنفاذه ما لم يثبت عدم بدلية
 ومنه وكذلك على هذا الاختلاف الصبي يجبر عليه وليه فاقرا
 وفي يده كسب اذنه لانه بالاذن يلحق بالبايع حكما لزوال الجح
 ويولي حق الجح واسترداده ما في يده بشرط ان لا يكون عليه
 دين كما في العبد بل هذا اولى به من اخص الماذون اذا جره
 المولى وفي يده مال فاقرا لرجل بدين صحيح ويقض من هذا المال
 وقال لا يصح له ما اقر وهو مجبور فلا ينفذ اقراره على المال
 كما اذا انتزع المال من يده ثم اقر له ان جحر المولى لا يقطع علا
 تجراته المتقدمة وثمان ما اشتراه حال اذنه فانه لو اقر باستيفاء
 ثمن ما باعه يصح وهذا من علائق تجارته من الكافي
 وشرط علم اكثر اهل سوقه لان اعلام الكرايسب في وسع فتيان
 الاكثر مقام الكرا والاصل ان الجح انما يصح اذالته بالاذن
 ولا يصح اذالك دونه حتى لو علم بالاذن اكثر اهل سوقه فانما

يُصَحَّحُ الْحَجْرُ إِذَا عَلِمَ بِالْحَجْرِ أَكْثَرُ أَهْلِ سُوْقِهِ حَتَّى لَوْ حَجَرَ فِي السُّوْقِ وَلَيْسَ
فِيهِ إِلَّا رَجُلًا وَرَجُلَاتٍ لَا يَحْجَرُونَ وَلَا يَبَاعُونَ وَجَانِبًا وَإِنْ بَاعَهُ الَّذِي
عَلِمَ بِحَجْرِهِ وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ بِحَضْرَةٍ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ سُوْقِهِ يَحْجَرُونَ
الْمَقْصُودُ لَيْسَ عَيْنُ السُّوْقِ حَتَّى لَوْ أَتَى السُّوْقَ لَيْلًا وَحَجَرَ عَلَيْهِ لَا يَحْجَرُونَ
بِالْمَعْتَبَرِ شَيْئًا مِنَ الْحَجْرِ وَاشْتِهَارِهِ لِأَنَّهُ فِي وَسْطِ الْمَوْلَى فِي مَقَامِ ذَلِكَ
مَقَامُ جَمِيعِ أَهْلِ السُّوْقِ مِنْ السُّعْنَاتِ إِنَّمَا لَا يَصَحُّ الْحَجْرُ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ
الَّذِينَ عَلِمُوا بِالْحَجْرِ لَأَنَّ الْحَجْرَ لَمْ يَعْلَمْ فِي حَقِّ الَّذِينَ لَمْ يَعْلَمُوا وَبَقِيَ الْأَذْنُ
فِي حَقِّ النَّاسِ لَا تِلْكَ الْأَذْنُ بِالتَّجَارَةِ لَا يَحْجَرُونَ إِلَّا بِرَأْيِ إِنْ فِي الْإِبْدَاءِ
لَا يَحْجَرُونَ فَكَذَلِكَ لَيْسَ فِي الْأَشْهُاءِ مِنَ الذَّخِيرَةِ فِي الْفَصْلِ التَّاسِعِ عَشَرَ
وَفِي الْمَازُونَ الْكَبِيرِ الْعَبْدُ الْمَازُونَ إِذَا لَحِقَهُ دَيْنُ التَّجَارَةِ وَطَلَبَ
الْغُرْمَاءُ مِنَ الْقَاضِي بَيْعَ الْعَبْدِ فَالْقَاضِي لَا يَبِيعُ الْعَبْدَ إِلَّا بِحَضْرَةِ
الْمَوْلَى فَرَّقَ بَيْنَ رَقَبَةِ الْعَبْدِ وَبَيْنَ كَسْبِهِ فَإِنْ كَسَبَ الْعَبْدُ بِيَعًا
وَأَنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْلَى حَاضِرًا وَالْفَرْقُ أَنَّ الْخَصْمَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ الْمَازُونَ
الْمَوْلَى دُونَ الْعَبْدِ إِلَّا بِرَأْيِ أَنْ لَوْ ادَّعَى الْإِنْسَانُ حَقًّا فِي رَقَبَةِ
الْعَبْدِ كَانَ الْخَصْمُ هُوَ الْمَوْلَى دُونَ الْعَبْدِ فَشَرَطْتُ حَضْرَةَ الْمَوْلَى
دُونَ الْعَبْدِ وَحَضْرَةَ مَا شَاءَ لِيَبِيعَ الْعَبْدَ لِهَذَا فَإِذَا الْخَصْمُ فِي كَسْبِ
الْعَبْدِ الْعَبْدُ دُونَ الْمَوْلَى إِلَّا بِرَأْيِ لَوْ ادَّعَى الْإِنْسَانُ فِي كَسْبِهِ
حَقًّا كَانَتْ الْخَصْمُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْعَبْدُ مِنْ كَسْفِ الْبُزْدِيِّ قُلْنَا
إِنَّ الدَّيْنَ حَتَّى يَنْقُصَ بِسَبَبِ لَأَهْمَةٍ فِيهِ أَيْ بِسَبَبِ ظَهَرِ فِي حَقِّ

١٠٠٠ الدارين رقبته العبد يستوفي الدين
 من من ان لم يفتقر المولى القدر او قبل دين الاستهلات يات
 استهلات العبد الماذون والمجور مال الاجنبي يجب الضمان
 ويستوفي من رقبته ان لم يفتقر المولى ولم يكن له كسب في يده
 وهذا بلا خلاف لانه دين ظاهر في حق المولى لثبوت حسابه وعيانه
 من كشف الغوامض اصل آخر ان حقوق العبد يرجع الى العاقل
 لا الى من رفع العقد وان اشترى العبد المستاجر وباع كما امره
 ولحقه ديون كثيرة فالغرماء لا يطالبون المستاجر بديونهم ولما
 يطالبون العبد لان العاقل هو العبد وحقوق العبد يرجع الى
 العاقل اذا كانت من اهله وهذا من اهل ان يرجع اليه حقوق
 العبد لكونه مازونا في التجارة ^{للمرء} من المرسدة الاذن في الاجارة
 يكون اذا كانت التجارة وكذا اذن له ان يمتط ويشتري الماء ويبيع
 الماذون بنوع يكون مازونا في الانواع كلها اذا رأى عبده
 يبيع ويشترى فسكت يكون رضا الا ان مباح من مال المولى
 لم يجز له من النهل ييب المولى اذا اذن لعبده في التجارة او في
 نوع خاص كالبن او في صنعه كالنجاة او في وقت كاليوم والشهر
 يصير مازونا في الانوع والصناعات والاقوات كلها ^{من الكا} من الكا
 ويذفع الا لا مضاربة وتأخذها لان اخذ فقد اجر نفسه وان
 دفع استاجر والاستجارة الاجارة من باب التجارة ويؤجر نفسه

خلافاً بشافعي راجحاً من المذهب اية وحكم التصرف وهو المالك
 واقع للعبد حتى كانت له ان يصرفه الى قضاء الدين والتفقة وما
 استغنى عنه يحلفه المالك فيه من الذخيرة وحكمه شرعاً
 عندنا فثبت الحجر الثابت بالرق شرعاً عما تناوله الا ان لا التوكيل
 ولا بة من النهديب ويبيع المحجور في دين الاملاك دون
 الباسرة من الخاني والعبد المحجور اذا استغنى مالا واستهلكه
 خصاً له الجاهل ويؤخذ بعد العتق والمحجور بالحر لا يبيع بمنزله ^{الصبي}
 ويمنون من الذخيرة والعبد من ثمنه لو يبيع بشرى
 ولا يملكه ديون ولا يدبر على ماله انه عبد او حر ثم قال بعد
 ذالك العبد فلات وصمد فرياد وقال هو عبد لا ياونده محجور
 عليه وفاء لغرماء هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه
 حتى يصير عبداً فلات ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا يتأخر
 ديونهم الى ما بعد العتق ثم قال ويبيع هذا العبد ويأخذ ^{مأ} الغرماء
 ديونهم عن ثمنه وكان ينبغي ان لا يكون للغرماء ذالك
 لان من نزعهم ان العبد حر وان هذا ثمن الحر وديون
 الغرماء لا يستوفى من ثمن الحر والجواب اقرار العبد بالرق
 انما لا يصح في حق الغرماء فيما فيه ضرر للغرماء فاما فيما لا
 للغرماء فيه بل لهم منفعة فاقرارهم بالرق صحيح في حقهم وفي
 ان يتأخروا عن الغرماء الى ما بعد العتق وللغرماء فيه ضرر

فلا يثبت الوق يا قراير في حق هذا الحكم اما في ان يثبت الوق
 في حق جوارر بيعة فلا ضرر للغرماء فيه بل لهم فيه نفع حتى يستوفوا
 حقوقهم من ثمنه فيعتبر الرق ثابتا في حق جوارر البيع في حقهم
 فكان هذا ثمن العبد في حقهم ^{من المصد اية} فاما العبد فاقره
 نافذ في حق نفسه لقيام اهليته غير نافذ في حق مولاه سرعاية
 لجانبه اي لجانب مولاه لان نفاذه لا يعري عن تعلق الدين
 بوقبته او كسبه وكل ذلك اختلف ماله قال فان اقر بما لزمه
 بعد الحرية لوجود الاهلية ^{بـ}

كتاب العصب
 من التهذيب وهو على ضربين احدهما ما يقع مع الجهل كمن
 اختلف مالا على ظن انها له او اشترى من صاحب يد ظنه له
 او ملكه بوجه آخر وتصرف فيه ثم تبين له انه مستحق يجب رده
 وموثة الرد عليه ان كانت قائما والا فمثله ان كان متليا والّا
 فضائه وهو قيمة يوم العصب ولا يأثم به والثاني ما يقع مع العلم
 بان اخذ على سبيل العدوان او اشترى من احد وهو يعلم
 انه ليس له فحكمه ما ذكرنا لك يا ثم به وذوات الامثال الكيليات
 والموزونات والمعدونات المتعاسر يتسلم من الكبرياء
 ولو غصب من الذي مسلم او سرق منه يعاقب المسلم ويخاصمه
 الذي يوم القيمة وظلامة الكافر اشد من ظلامة المسلم لان

الكافر من اهل النار ابد او يقع له التحصيف في النار بالظلمات
 التي قبل الناس ولا يرجح منه ان يتركه والمسلم يرجح منه
 العفو واذا خاصم الكافر لا وجه ان يعطى له ثواب طاعة المؤمن
 ولا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كفره فيتعين العقوبة له
 من الناصري واذا غضب من ذي او ظلمه وظلمهم اشد لانهم
 من اهل النار فلا يرجح منهم العفو من الذخيرة وان
 اتلف مسلم خمره فعليه الضمان فخر الذي مضون بالاتلاف
 على المسلمين قال الا ان يكون اماما يرى ان يفعل ذلك به
 على وجه العقوبة ففعل او امر انسانا بذلك فح لا ضمان عليه لان
 مجتهده فيه فمن العلماء من قال المسلم اذا اتلف خمر الذي لا يضمن
 وفعل الامام حكم حصل منه في محل الاجتهاد وفي مثل هذا لا يجب الضمان
 من ملحق البخار قال ابو حنيفة راجح وهو قول ابي يوسف راجح
 آخر لا يتحقق الغصب في العقار ولا يضمن المستولي على عقار غيره
 اذا هلك بغلبة الماء او باقيات الرمل عليه وقال محمد راجح وهو
 قول ابي يوسف راجح وهو قول الشافعي راجح يتحقق ويضمن
 الغاصب والصحح قولهما من الهداية ولهما ان الغصب
 اثبات اليد بالمالك بفعل في العين وهذا لا يتصور
 في العقار لان يد المالك لا يزول باخراجه عنها وهو فعل فيه
 لا في العقار فصار كمال اذا بعد المالك عن المواشي وفي

المنقول انقل فعل فيه وهو الغصب * ومنه ولو غصب دارا وبنائها
 وسائرها واقرب ذلك ولا بينة لصاحب الدار فهو على الاختلاف
 في الغصب وهو الصحيح * من القنية في كتاب الغصب في
 متفرقة * نجح له حق القرار في ارض وقف او سلطانية و
 يتصرفها غيره ليس له حق الاسترداد * كسب له ذلك
 نجح * وانما يثبت حق القرار اذا تركها الامام له حين قسمه في
 الابتداء قال رضى قول * احوط * من التجنب والمزيد
 رجل رفق صكا تكلم المشايخ راج فيه منهم من قال يضمن على ما
 ما ينتفع به صاحبه والمختار ما قاله اكثر المشايخ راج انه يضمن قيمة
 الصلح مكتوبا لانه ائلف الصلح فيضمن قيمته * من التارخا
 اذا خرق وفاتر حساب انسان واستهلكها ولم يد ر المال
 ما اخذ وما اعطى يضمن المالك قيمة وفاتر الحساب وهو ان
 ينظر كم يشترى ذلك * من الكافي والغصب فيما ينقل ويجول لانه
 اثر له المالك عن يد المالك باثبات اليد عليه فلا يمكن تحقيقه
 الا فيه ينقل لا في العقار انما لا يستطيع نقله وتحويله * من
 القنية * من * وعوى الغصب على غير ذى اليد مسموعة بخلاف
 وعوى المالك * من السعدي لا يضمن البائع بالبيع والتسليم
 عندهما خلافا لمحمد راج لان البيع والتسليم من البائع غصب في
 . لعقار غير موجب للضمان عند * من جامع الشروح والشرح

قوله من الفصول الاستروشي الغاصب او المودع ١٠١
 وضع المعضوب او الوديعة بين يدي المالك يبرأ وان لم يوج
 حقيقة القبض بخلاف ما اذا استهلكت المعصوب او الوديعة
 ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي المالك لم يبرأ ما لم توجد حقيقة
 القبض من الظهيرة رجل غصب من آخر ثوبا فجاء الغاصب
 بالثوب ووضع في حجر المعصوب منه وهو يعلم بالوضع لكن
 لا يعلم انه ثوب فجاء النساء وحمله قال في بعض الكتب اخاف
 ان لا يبرأ عن الضمان لان المعصوب منه لا يعلم انه ثوب لئلا
 في حفظه والمخامر انه يبرأ عن الضمان فان الغاصب لو اطعم
 المعصوب منه يبرأ عن الضمان وان كان لا يعلم من كشف
 الغوامض الاصل ان الاجارة في الاستهزاء كالاذن في الابتداء
 فيما يصح بالاذن ابتداء يصح بالاجارة انتهاء من الظهيرة
 رجل غصب عين انسان واجارة المالك قبضه صح حتى يبرأ
 الغاصب عن الضمان حتى لو هلك في يده بعد ذلك
 لا يضمن لان الاجارة في الانتهاء متى صحت كانت كالاذن
 في الا ابتداء من البرهانية المبيت بعد ما دفت مدة
 طويلة او قليلة لا يسع اخراجه من غير عذر ويكون اخراجه
 بالعذر والعذر ان يظهر ان الارض معصوبة واخذها
 الشئع شفعة لانه من الصحابة مرض وفنوا في ارضه

الحرب ولم يخرجوا لانه لا عذر له ومنه ايضا رجل حفر قبورا
في غير ملكه ليدفن فيه الميت فدفنت غيره لا ينشرون لكن
يضمن قيمة حفره جميعا بينهما فان دفن الميت في ارض غيره
بحير اذن المالك فاما لئلا بالخيار ان شاء امر باخراج الميت
وان شاء سوى الارض ونزع فوقها لان الارض ملكه
ظاهره وباطنه فله ان يستخلص الظاهر والباطن وله ان
يترك الباطن ويتقاع بالظاهر من الكثر ويجب مرعيه
في مكان غصبه او مثله ان هلك وهو مثلي وان انصرم المثل
فقيمة يوم الخصومة من الفصول اذا استخدم عبد رجل ^{بغير}
امره او قاده ابته او ساقها او حمل عليها شيئا او راكبها بغير اذنه
فهو ضامن عطب في تلك الخدمة او غيرها من الخائفة ^{جل}
مر في الطريق وهو يحمل حملا توقع الحمل على انسان فالتفد ضمن
ولو عشر انسان بذلت الحمل الواقع في الطريق وعطب ضمن
ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذا لم يتخلل بين
وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره وكذا لو وضع حجرا في الطريق
فعثر به انسان وانزاله ومات الذي عثر ضمن الواضح ^{جل}
وق في داره شيئا فسقط من ذلك في دار جاره شيئا تلف
كان ضامنا ذلك على من وقع في داره رجل دخل بيت ^{جل}
فاذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادته فجلس عليها فاذا

تحتها قارورة فيها دهن وهو لا يعلم به فاندقت القارورة
فذهب الدهن فضمات الدهن وضمان ما تخزنت من الوعاء
والقارورة على الجالس من الروضة ان القتل يوجب
القيمة في باب العبيد والاماء والبهائم من الغياث مكيل
او موزون وجب ضمانه فضمانه مثله لان اعد له من القيمة
فان كانت لا يقدم عليه بان ينقطع عن ايدي الناس فعند
ابي حنيفة سرح تجب قيمة يوم القضاء لان حقه في المثل في ذمه
الغاصب والذمة قائمة وهم الموجب وثابت وان يستدعي
الى المثل عن المثل الى القيمة بالقضاء فتعتبر قيمة يوم التماس
وعند ابي يوسف سرح يوم الغصب لانه ما يقع الخسران
بما ليس بمثلي وثمره تجب القيمة يوم الغصب بالاجماع كذا
سن البرهانيه رجل له خصم فمات ولا وارث له فذهب
عن صاحب الحق بمقدار ذمة الميت ليكون رده عند
الله تعالى فيوصله الى خصمه يوم القيمة في القيمة
عليه ديون الناس لا يعرفهم من غصب ويطالب
وجنبايات يتصدق بقدرها على الفقراء وعى خبر به القضاة
ان وجد هم مع التويزة الى الله تعالى فيعذر وتوصف ذلت الى
الوالدين والمولودين يصير معذرا في ذمة عيه ديون الناس
شئ لزيادة في الاخذ والنقصان في الدفع ولو تخلى فذلت

وتصدق على الفقراء بثبوت قوم بن لث يخرج عن العبد
قال صرف فعرف بهذا ان في مثل هذا الا يشترط التصديق
بجنس ما عليه ^{له} ومنه جمع اموال امت الناس لنفقة بناء
المسجد فانفق منها دراهم لحاجته ثم رد بن لها في نفقة المسجد
لا يبرأ من الضمان الا بالرد الى المالك او نائبه او تجديد
الاذن منه فان لم يعرفه استأمر الحاكم في الصرف فان تعد
رجوت في الاستحسان ان يعذر بما نفاق ما انفق على
المسجد في دفع الوبال اما الضمان واجب عليه ^{من التمسك}
وذكر ابو بكر خواجه زاد في كتاب الكفالة في باب الحبس
في الدين فاما اذا ظفر بالدراهم صاحب الحق وحقه في
الدنانير وظفر بالدينار وحقه في الدراهم هل له ان يأخذ
ذلت بحقه لم يذكر هذا في الكتاب قالوا وذكر في كتاب العين
والدين وذكرفيه قياسا واستحسانا فقال القياس ان
لا يكون له الاخذ لانهما جنسان مختلفان وفي الاستحسان
ذلت لانهما في حق ايفاء الحقوق اعتبارا جنسا واحدا لانه
لا يكون لصاحب الحق المصارفة على ملكت الغريم ليأخذ
حقه من ثمنه وللقاضي ذلت لان المصارفة وان كانت
ايفاء معنى فهو بيع من حيث الحقيقة وانما يثبت لمن له ولا
بيع ماله الغير في الجملة ذلت للقاضي لا لصاحب الدين

وفصل التاسع والعشرين من كتاب الاستحسان رجله
على آخر دين فآخذ من ماله مثل حقه قال أبو نصر محمد بن سلام
رج يصير غاصبا ويصير ما آخذ قصاصا بما عليه والمختار انه لا يصير
غاصبا لكن يكون مضمونا اذ طريق قضاء الدين هذا ولو آخذ
غير صاحب الدين ووقع الى صاحب الدين اختلف المشايخ
فيه قال محمد بن سلمة رضي الله تعالى عنه ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن
صاحب الدين وقال نصير بن يحيى لا خيار له وصار قصاصا
وما قاله يصير اليق بالقول المختار وعليه الفتوى ^{في} ومنه في
مفرقات العصب واقعات الناطق رجله على آخر دين
فآخذ من ماله مثل حقه قال أبو نصر محمد بن سلام يصير غاصبا
ويصير ما آخذ قصاصا بما عليه والمختار انه لا يصير غاصبا لكن يصير
مضمونا عليه اذ طريق قضاء الدين هذا فلو آخذ من الغريم
غير صاحب الدين ووقع الى صاحب الدين اختلف المشايخ
قال محمد بن سلمة الغريم بالخيار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن
صاحب الدين فان اختار تضمين الآخذ لم يصير قصاصا بدينه
وان اختار تضمين صاحب الدين صار قصاصا وقال نصير بن يحيى
لا خيار له وصار قصاصا وعليه الفتوى ^{في} من التهذيب استخدم
عبد غيره بغير امره او بعثه في حاجته او ركب دابة او ساقها
او قاده او حمل عليها شيئا او كانت ثوبا فلبسه صار مضمونا عبده الى

انه يصل الى يد المالك ثم المالك لو فعل شيئاً من ذلك صار قابضاً
 ويبدأ الغاصب من ضمانته من التمسار خاني وفي المبدأية حتى كان
 استخدام العبد وحمل الدابة غصباً ولو كان الجلوس على البساط
 من التهذيب غصب الحر لا يتحقق صغيراً كان او كبيراً حتى لو مات
 في يده لم يرض ونحوه لا يضمن ولو كان صغيراً فاصابته صاعقة
 او عقراً مسح او نهشه حية او قتل الصبي نفسه او قطع عضوه او
 وقع في يسه فالدابة والارسل على عاقلة الغاصب من الفصول
 ذكر في غصب العدة من قال لغيره خرق ثوب فلان فالثمان
 على الذي خرق لا على الامر والذي يضمن بامر السلطان او
 المولى اذا امر عبده من الذخيرة في كتاب الغصب في الفصل
 العاشر في الامر بالانلاف اذا امر غيره باخذ مال الغير فالضمان
 على الآخذ ولا رجوع له على الامر لان الامر لم يصح وفي كل موضع
 لم يصح الامر فالضمان على المأمور من غير رجوع واما الجاني
 اذا امر العوان بالآخذ قال الصدر الشهيد راج فيه نظر باعتبار
 الظاهر لاضمان على الجاني واما الضمان على الآخذ وباعتبار السعاية
 يجب الضمان على الجاني فيتامر عند الفتوى والمختار ان لا يجب
 الضمان على الجاني من التمسار خاني ولو قال عند السلطان
 ان فلان فرساجيد او جارسا جيدة والسلطان سمع يأخذ
 فاخذ يضمن من جامع الشروح في باب ابي يوسف راج اذا

سعى رجل عند الوالي او عند شحنة البلد فاخذ وامنه ما لا فاد
كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند سراح ^{عليه}
القتول من الفصول وفي قنا و قاضي ظهير الدين سراج الساعي
اذا سعى بغير ذنب اصلا يضمن كذا اختيار مشائخنا المتأخرين
منهم القاضي علي السفدي والحاكم عبد الرحمن وغيرهم سراج
وجعله بمنزلة المودع اذا دل سارقا على الوديعة قال وذكره
الامام البرزوي سراج في اصول الفقه في فصل انواع السبب وهذا
لفظه واما اذا سعى انسان الى سلطات في حق اخرجت غرمه
السلطات ما لا روي عني علما سراج انهم كانوا يفتون ان
الساعي يضمن وبعضهم فرقوا بين سلطات فقالوا ان كان
السلطات معروفا بالدعارة وتغريم من سعى اليه يضمن وان
لم يكن معروفا بذلك لا يضمن وقال ونحن لا نقضي به ^{من}
الغياثة سعى لاحد الى السلطان بغير ذنب اصلا ضمن كذا
اختيار مشائخنا سراج وهو بمنزلة المودع اذا دل السارق على
السرقه ولاناخذ بقول من قال بان الساعي آثم ولا شيء عليه
من المحيط وان غصب من اضرارها ونزاعها والخراج ^{وطيئة} خرج
فان لم يقص الزراعة الارض فالخراج على الغاصب لا بد
ايجابها على المالك فامكن ايجابها على الغاصب

كتاب سبب الشفعة

من الكثر هي تملكت البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه فيجب للخليط
 في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ان
 كان خاصا ثم للجار الملاصق و واضع الجذوع على الحائط واكثر
 في خشبة على الحائط جار على عدل الرأس بالبيع وتستقر ^{بها} ^{شهاد}
 وتملك بالاحد بالتراضي او بقضاء القاضي ^{من} من القنية
 دار بيعت ولها بابان في رفاقيت غير نافذتين فان كانت الدار
 المبيعة في الاصل دارين فلا هل كل رفاق ان يأخذ الجانب ^{الذي}
 يليه وان كانت في الاصل دارا واحدة ولها بابان فلا هل ^{قن} الرقاقات
 الشفعة في كلها لان العبرة للاصل دون المعارض وهذا كرقاق
 في اسفلها رفاق اخرى من جانب آخر رفع الحائط بينهما ^{حتى}
 صار الكل رقاقا واحدة فالشفعة لاهل كل رفاق في رفاقهم في
 الاصل دون الباقيين وكذلك لو صارت سكة نافذة فاهلها
 فيها شركاء باعتبار الاصل لان المنفذ محدث ولهم سد ذلك
 الطريق وان كانوا جعلوها للمسلمين ^{من} من الظهيرية فالجاء
 ان ينظر ان كانت في الحطة نافذة فلا شفعة فيه وان احدهما
 انفاذ فلهم الشفعة ^{من} من الحانية دار بيعت ولها بابان
 في سكتين فان كانت هذه الدار في القديم دارين باب
 احد فيهما في سكة غير نافذة وباب الاخرى في سكة اخوى
 مثلها فاشترها رجل و رفع الحائط بين الدارين حتى صار

اسرا واحدة فلاح كل سكة ان يأخذ الجانب الذي كان له في تلك
 سكة وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل باب واحد ولها
 بان كانت الشفعة لاهل السكيت في جميع الدار بالسوية انما
 يعتبر في هذه القديم دون الحادث وكذلك سكة غير نافذة
 رفح حائطها الى الطريق الا عظم حتى صارت نافذة بيع فيها
 واركانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه السكة وان
 جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولهم ان يسدوا الطريق
 من عمدة النماوى دار بيعت ولها بابان في زقاقين كانت
 دارين باب احدهما في زقاق وباب الاخرى في زقاق
 واشترى رجل ورفح الحائط وجعلهما دارا واحدة لاهل كل
 زقاق ان يأخذها بجوارره وان كانت في الاصل دارا واحدة
 فالشفعة لاهل الزقاقين وكذلك في سكة غير نافذة رفح
 الحائط حتى صارت نافذة فالكل فيها شركاء الشفعين اذا صلى
 بعد الظهر ركعتين لا يطل الشفعة وكذلك لو صلى بعد الجمعة
 اربعاً وبالاكثر يطل من الظهر الى البدعي دار بيعت
 ولها بابان في زقاقين فهذه اعلى وجهين ان كانت في الاصل
 دارين باب احدهما في زقاق وباب الاخرى في زقاق
 آخرى فاشترى رجل واحد ورفح الحائط بينهما حتى صار كلهما
 دارا واحدة فلاح كل زقاق ان يأخذ الجانب الذي يليه

لانها لما كانت في الاصل دارين كان لاهل كل تر قاق جوار بلعدهما
 فان كانت في الاصل دار واحدة لها بابان فالشفعة لاهل
 الزقاقين جميعا في جميع الدار بالتسوية لان الدار لما كانت
 واحدة في الاصل كان الجوار لكل الدار ثابتا لاهل الزقاقين و
 كانت العبرة للاصل دون العارض ونظير هذا اذا كانت في
 اسفلها تر قاق آخر الى الجانب الآخر رفع الحائط بينهما حتى
 صار لكل سكة واحدة كان لاهل كل تر قاق شفعة في الزقاق
 التي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الجانب الآخر وكذا سكة غير نافذة
 رفع الحائط حتى صار تر نافذة فهم فيها شركاء لان
 الشفعة محدث وانما ينظر الى اول الامر لا الى ما صار في الانتهاء
 من الحائط فينظر في هذا الى ما كان لا الى ما صار له من ^{التر} القفا
 لان الشفعة محدث وانما ينظر في هذا الى اول الامر لا الى ما صار
 له في الانتهاء ^{من} الحائط في العصل الثاني دار انما ينظر في جميع
 الاحكام الى اول الامر ولا ينظر الى ما صار في الانتهاء ^{من} التر
 وان كانت الطريق نافذة فالجوار اولي فالنافذة ما لا يملك اهل
 الزقاق سدا له من خزانة الفقه العليا ستة اشياء لا يصدق
 المدعى عليه في دعواه اذا باع عبده ببيع فاسد او سلمه اليه ثم
 استرد البائع فعليه المشتري بعته من فلاف لم يصدق ويؤثر
 بوجه على البائع الا ان يرضى بقوله او صدقه المشتري في اقراره

فمن يأخذه البائع القيمة وعبد ما ذون اشترى رجل فجاء صاحبه
ليأخذ مبالغته فقال المشتري بعته من فلان لم يصدق واخذ
صاحبه بالمثمن فان رجع المقر له وصدقته في اقراره واخذ
بالمثمن يقال للمالك القديم خذ من الثاني بالمثمن ان شئت
وان شئت فدعه وعبد جنجا جنابة فجاء المجني عليه ويطالب مولاه
بجنايته فقال قد بعته من فلان لم يصدق ويقال للمولاه او
بالجناية او افده فان دفع ثم جاء المقر له بالبيع وصدقته في اقراره
اخذ العبد من ولي الجنابة ورجع هو على البائع وهو المقر ببعثته
ان كان باعه وهو لم يعلم بالجناية وعبد ما ذون له فقه دين
فجاء الغرماء ليسعوه في الدين فقال مولاه قد كنت بعته من
فلان لم يصدق ويباع في دينهم فان جاء المشتري لاسبيله
على العبد ومشتري الدار قال للشفيع قد كنت بعتهما من فلان
قبل طلبت بالشفعة لم يصدق فكان للشفيع اخذها فان جاء
المشتري
لا سبيل له على الدار

كتاب القسمة
من الكثر ولو برهنا ان العقار في يديهما لم يقسم حتى يبرهن
انهما ولو برهنا على الموت وعد الوصية والدار في ايديهم
ومعهم وارث غائب او وصي قسم بطلبهم ونصب وكبر او
بقصبة نصيبه ولو كانوا مشتريين وغائب احدهم وله ان يعف

وغيره في انه يقسم اذا قامت البينة ^{من التجريد} وان كان
 في يد الغائب او الصغير منه شيء لا يقسم حتى يقيم البينة ^{من التجريد}
 من الخاتبة اذا مات الرجل وتولت ارضين او دارين ^{طلب}
 ورثته القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل
 الارضين او الدارين جازت القسمة وان قال احدهم
 للقاضي اجمع نصيب من الدارين والارضين في دار واحد
 وارض واحدة وابني صاحبه قال ابو حنيفة راح يقسم القاض ^{صني}
 كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احدهما في ارض
 واحدة ولا في دار واحدة وقال صاحباه الرأي الى القاضي ان
 رأي القاضي المجمع يجمع ^{والا فلا} من الكافي ولو شرطوا ان
 يكون الطريق بينهما اثلاثا جاز وان كان اصل الدار ^{نصفين}
 لجواز القسمة بالتراضي على التفاضل ^{من التفاضل} من التفاضل
 ولو اختلفوا في سعة الطريق وضيته جعل الطريق ^{صني}
 باب الدار وطوله على ادنى ما يكفيهم يعني يجعل صوله من ^{على}
 بقدر طول الباب لا الى السماء ^م وفي ذمة قسمة ما ورث
 طول الباب من الاعلى ان احد الشراكاء اذا اراد ان يخرج ^{صني}
 في نصيبه ان كان فوق طول الباب فله ذلته وان كان
 فيما دون طول الباب فله تمتع ذلته ^و
 ارض يدفع من الطريق مقدار ما يمر فيه ^و

ما يبره في نور اليقين من الذخيرة ولا يجعل مقداس الطول مقداس
 ما يبره نور اليقين معاً وان كان يحتاج الى ذلك لان لما يحتاج الي هذا
 يحتاج الي لجملة ايضا فيؤدي الي ما لا يتناهى من التمرحاً^{نية}
 اذا كانت الدار بين مرجين اقتسماها فاخذ احدهما قدراً
 النصف واخذ الآخر قدراً الثلث ورفعا طريقا بينهما قدراً^س
 فذلت جائز وكذا لست اذا اشتراط ان يكون الطريق لهما^{حب}
 الاول وللآخر فيه حق المروور فيه فهو جائز قال شيخ الاسلام
 ربح هذه المسئلة دليل على جواز بيع حق المروور والمحصل ان
 في جواز بيع حق المروور وايتين^١ وفي الذخيرة وبعض
 مشايخنا قالوا هذه المسئلة لا تدل على جواز بيع حق المروور
 وليس طريق جواز هذه القسمة ما قالوا وطريقه ان غير الطريق^{يق}
 كان مملوكاً فعدوا كانت لهم حق المروور فيه وقد جعرا^{ها}
 نصيبه من نصيب صاحبه بالقسمة وبقي لنفسه حق المروور^{وهذا}
 جائز بشرط من^٢ لظهيرية اذا شرط على ان يكون الطريق^{يق}
 لواحد ثلثه وللآخر ثلثه جائز لا فها لواقتسما الكل على هذا
 الواحد ثلث جائز فثبت اذا اقتسم البعض وهو قد^٣ الطريق^{يق}
 وان شرط ان يكون الطريق لصاحب الاقل وللآخر^٤ فيه
 المروور^٥ مع^٦ لغيره ولا يخذ قسمة الوصي ولا الوارث
 ما هو موصى به ولا يرضى بغيره بعض الورثة على الغائب والصغير

لنبي لا وصي له من النجباء واوانسده ^باويته ^ببرو به ^بصبر
 اوصيه له او غائب بعيرة ذناه قاصب ^ببجزا ^بتسمة ^بلا ^باوينفد
 الغائب فيعين او يكبر ^بالصبي ^بفيحين ^بلان ^بولاية ^بلهم ^بعلى ^بالصغير
 والغائب فيتوقف ذفاذ تصرفهم ^بعلى ^باجازة ^بالغائب ^بولي ^بالصبي
 واجازة ^باذا صار له ^باهلا ^بمن ^بشرح ^بالطحاوي ^بوالاب ^بالصغير
 ولو وصي اليتيم ان يقاسم للصغير واليتيم والاصر في هذا ان كل
 ما كان له ولاية البيع له ولاية ^بالقسم ^بومن ^بلا فلا والاب
 وصيه والجد ووصيه والقاضي ومن ^بنصبه ^بالقاضي ^بلهم ولاية
 بيع مال الصغير فلمهم ولاية ^بقسم ^بماله ^بمن ^بالكنز ^بولو ^باستحق ^ببعض
 شائع من حظه مرجع بقسطه في حصة شركته قبل بقوله من حظه
 لانه لو استحق بعض شائع في الحصة ^بتفريق ^باتفاق ^بمن ^بالمسهي
 في الورثة كبر غائب وصغير لا يقسم عنده وقاد ^بسراج ^بيعزل
 بينهما وهما على جهة ويسجد ^بلهم ^بوبالوص لا يجوز وان
 حقه واج ^بز قبل ^بمحمد ^بسراج ^بوقاد ^بابو يوسف ^بسراج ^بجانب ^باجا
 من الصغير اذا ^باقتسم ^بالورثة ^بلا ^ببما ^بالقاضي ^بولي ^بالصغير
 او غائب لا ^بينفد ^بالا ^بباجازة ^بالغائب ^باو ^بولي ^بالصبي ^باو ^بيحيى ^بالصبي
 اذا بلغ ولومات الغائب او ^بالصبي ^بواجازة ^بورثته ^بعند ^بابي ^بحنيفة
 ابو يوسف ^بسراج ^بنخذ ^بوعند ^بمحمد ^بسراج ^بلا ^بينفد ^بفي ^بباب ^بقسم
 الارضين ^بمن ^بعصام ^بوذكر ^بقبل ^بهذا ^باذا ^باقتسم ^بالشركاء ^بفي

بينهم وفيهم شريكت صغيرا وغائب لا تصح القسمة فان امر القاء
 بذلك صحيح من الكافي لو استحق بعض شائع في الكافي صحيحا
 لان معنى الافراز والتمييز لم يتحقق ولهذا لو كان استحقا قسمة
 ظاهر الم يحجز القسمة بينهما ابتداء فكذا لا يبقى لهم من الذخيرة
 واذا وقعت القسمة بين الشركاء في دار او ارض ثم استحق
 به شيئ منها ذكر محمد راجح هذه المسئلة في الاصل وجعلها
 على ثلاثة اوجه الاول استحق جزء شائع من كل الدار بان استحق
 نصف الدار او ثلثها او ما اشبه ذلك وفي هذا الوجه القسمة
 باطله لهم ومنه ايضا فان ظهر دين بعد القسمة فالقسمة مردودة
 الا ان يقضوا دينه من مالهم وكذلك لو ظهر وارث آخر
 او وصي له بالثلث او الربع فالقسمة مردودة لانه ظهر ان
 في التركة شركا اخر وقد قسموا دونهم من التماس خافية اذا
 مات صاحب الدار وترك ورثة كبارا وامراة حاملا قسم
 الدار بينهما ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدا تسانف القسمة
 من الذخيرة في الفصل الثاني من كتاب القسمة قال ابو حنيفة
 راجح القاضي لا يقسم الدور وسائر العقار باقرار الورثة
 حتى يقيموا البينة ان فلانا مات وتركها مبرأنا لهم وقالوا قسمها
 باقرارهم وعلى هذا الخلاف لو اقر وان معهم وارث غائب
 او صغير والد امرئهم في يد الحاضرين واجمعوا على ان الدار

كلها أو شيء منها إذا كانت في يد غائب أو صغير سوى هؤلاء
الذين حضروا عند القاضى لا يقسمها بينهم حتى يقيموا البينة
على الميراث. ومنه وقال محمد راجع في الأصل بيت الرجلين
إراد أحدهما قسمة وإلى الآخر وأرقتعا إلى القاضى فإن كان
البيت كبيرا بحيث لو قسم أمكن لكل واحد منهما أن ينتفع بنفسه
انتفاع البيت كما قبل القسمة فإن القاضى يجبر الآبى على القسمة
والآ لا يجبر الآبى على القسمة وكذلك الدكان في السوق بين
رحلين فالخلاف الجبر على القسمة إنما يجري فيما يحتمل القسمة
وما يحتمل وما يحتمل القسمة مشاع لا يتبدل منفعة التبع كانت قبل
القسمة ولا يفوت بالقسمة فاما المشاع الذي يتبدل منفعة
التي كانت قبل القسمة بالقسمة لا يجبر فيه على القسمة ولو طلب
القسمة في الوجه الثاني من القاضى في رواية يقسم القاضى
بينهما وإنما راجع إليه محمد راجع في الأصل وإلى ما لا يخفى السلام
وفي رواية لا يقسم القاضى بينهما ولكن يتركهما ذلك إن شاء
اقتسما بأنفسهما وإن شاء اتزكا ذلك وإلى ما لا يخفى من المشاع
راجع من الأدلة التي استحق بعض نصيب أحد الورثة بعينه
بعد القسمة ببينة وقضاء فقال أخذ المدعي طلبا بغير حق
ليس له أن يرجع على بقية الورثة بشيء وكذلك المشتري
إذا استحق عليه المبيع ببينة إذا قال لا يرجع على بائع بالثمن

من الملتقط اهل قرية غرمهم السلطان اذا كانت الغرامة لتحصيل
اموالهم فعلي املاكهم وان كانت لتحصيل الرؤس فعلى عدد
رؤسهم ولا يدخل النساء والصبيان ^{منهم} من الكافي ولا تدخل الامهات
في القسمة الا برضاهم وصورته دار بين جماعة فاراد واقصبتها
وفي احد الجانبين فضل بناء فاراد احد الشركاء ان يكون عوض
البناء دراهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه
يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في
نصيبه ان يرد بانراء البناء من الدراهم الا اذا تعذر في اللقاء ^{صني}
ذلت لان القسمة من حقوق الملك المشتركة فالشركة بينهم
في الدار لا في الدراهم فلا تجوز قسمة ما ليس بمشترك واذا كان
ارض و بناء فعن ابي يوسف راج انه يقسم كل ذلت باعتبار ^{القيمة}
لان لا يمكن اعتبار المعادلة الا بالتقويم لان تعديل البناء لا يمكن
بالمساحة فيحتاج الى التقويم ضرورة وعن ابي حنيفة راج انه ^{يقسم}
الارض بالمساحة فيحتاج الى التقويم اذ هي الاصل في المسوحات
ثم يرد من وقع البناء في نصيبه او من كان نصيبه اجود دراهم
عن الاخر حتى يساويه فيدخل الدراهم في القسمة ضرورة كالاخ
ليس له ولاية التصرف في المال ثم له ولاية القسمة في الصداق
ضرورة ثبوت الولاية في التزويج وعن محمد راج انه يرد على
شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصة واذا بقي فضل ^{يتعد}

تحقق التسوية بان لا يبقى العرصة بقيمة البناء في يدها لفضلها
 لان الضرورة في هذا القدر فلا يتولت الاصل وهو المساحة
 الا بقدرها من التهديب ثم عند الي حنيفة سرح يحسب
 كل ذراع من السفلى بذراعين من العلوي عند الي يوسف سرح
 بذراع واحد وعند محمد سرح يعتبر القيمة بدون الذراع و
 انفتوحا عليه في ذلك وفي جميع ذوات القيم من الدواب
 وغيرها هذه ايضا ورين ورثت قسمت كل دار على
 ان كانت ملاصقة ونحوه يقسم بكل قطعة واحدة ولو كان
 منزلا في دار واحدة يقسمان بجهة اتفاق ثم ان امكن لكل
 واحد ان يمر من طريق آخر يقسم بغير الطريق والا فترك
 الطريق بينهم فان اختلفوا في سعة الطريق جعل سعة
 عرض باب الدار بادنى ما يكفيهم دار في يد قوم اقربوا
 انه ميراث بينهم وسألوها قسمتها لم يقسمها القاضي حتى
 يقم ابينة على الميراث وعند ما يقسم بينهم باقرارهم وفي العروض
 بالميراث يقسم اتفاقا وفي العقار بالشراء عنه روايات ولو كان
 العرض في يد المودع لا يقسم حتى يقم ابينة على الميراث من
 شتم في بعض العقار نحو بعض بقيمة البناء والموضع جائز في
 له وانما جاز قيا من الفصوص وذكر في شروط الاصل ان
 مشتركة واحد الشريكين غائب واراد الحاضر ان يستأجر

وبوأمرها قال أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له أن يفعل
 لأنه يتصرف في نصيبه ونصيب شريكه والتصرف لم يخرج منها دم مسفوح
 حرام حق الله تعالى ولصاحب المثل وفي القضاء لا يمنع من ذلك
 لأن الإنسان لا يمنع عن التصرف فيما في يده إذا لم يضر غيره وإن أجر
 وأخذ الأجر ينظر إلى حصة نصيب شريكه من الأجر يرد ذلك عليه
 إن قدره ولا يتصدق به لأنه يمكن فيه خبث بحق شريكه وكان
 كالتعاصب إذا أجر وقبض الأجر يتصدق أو يردّه على المعصوب منه
 أما ما يخص نصيبه فيطيب له لأنه لا خبث فيه هذا إذا سكن غيره
 فاما إذا سكن بنفسه وشريكه فإيّاك فإيّاك أن لا يكون له
 ذلك فيما بينه وبين الله تعالى وفي الاستحسان له ذلك لأن له
 يسكن الدار من غير أن صاحبه حال حضرة لا ينعذر عليه
 الاستيذان في كل مرة على هذا الأمر الدور فيما بين الناس فكان له
 أن يسكن حال غيبته وأما ليس له أسكان غيره حال حضرة صاحبه
 بغير إذنه فكذا حال غيبته وإلى هذا المعنى أشار محمد راجح في الكتاب
 وفي العيون لو أن داراً غير مقسومة بين رجلين غاب أحدهما
 وسعى للحاضر أن يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وفي
 إجماع النوانر عن محمد بن مقاتل راجح للحاضر أن يسكن جميع الدار
 إذا خاف على الدار أن لم يسكنها ولم يروى ابن أبي مالك راجح عن
 أبي بصير راجح عن أبي حنيفة راجح أنه ليس للحاضر في الأرض أن

يزرع بقدر حصته وفي الدار له ان يسكن به وفي نوادر
 فقام ان له ذلك في الوجهين ولو سكن احد الشريكين
 في الدار المشتركة نصيب صاحبه ثم جاءوا ثب وطلب من
 الذي سكن اجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة
 للاستغلال لان الدار المشتركة في حق المسكن وماه من
 تواج السكنى يجعل كالمملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل
 الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الد خول والقعود وضع
 الامتعة فيتعطل عليهما منافع مثلها وان لا يجوز واذا جعلنا هكذا
 صار الحاضر ساكن في ملك نفسه فكيف يجب الاجور من
 الحائنة دار مشتركة بين رجلين لكل واحد ان يربط الدابة وان
 يتوضأ فيد ويضع الخشب ومن عطف بذلت لا يفمن ^{من الشرا}
 ينبغي للقاضي ان يقسم الدار ولا يدخل في القسمة الدار اعم اذا
 امكنه القسمة بدون ذلك الا بترضيهم ^{من الحائني} رجلان
 بينهما دار غير مقسومة غاب احدهما كانت للأخر ان يسكن كل
 الدار اذ اخيف عليها الخراب لو لم يسكن والله اعلم بالصواب

كذلك من ارضه

من الحاروي سئل عن دنع ارضه من ارضه ولم يبينها وقتا
 عما والكوفة لا يجوز قيل لان وقتها مجهول في عاداتهم قال محمد
 بن سمة راجح يجوز وهو على انه سند قال لا فيه وبناخذ لان

في بلادنا وقت المزارعة معلوم ومسئول ابوكير عمت شرط الحصاد
والجمع على المزارع قال عت ابي يوسف سرح ان هذه المزارعة
جائزة وبه قال محمد بن مسلمة ونصير سرح قال الفقيه وبه تأخذ
وعت محمد في شريك ارض يزرع احدهما والاخر غائب قال
يجوز وفي السنة الثانية انما يزرع ما زرعهما في العام الاول
ساق ماء الغير الى زرعه بغيا فتن صاحبه او كرمه قال يطيب له
ما خرج وهو بمنزلة رجل غصب شعيرا او تبنا وسمت به وابتد
فعلية قيمة العلف وما زاد في الداية يطيب له كذا هذا قال محمد
بن مقاتل قال الفقيه وذكر بعض الزهاد ان الماء وقع في كرمه
فقطع كرمه ونحن نقول لا يجب قطع كرمه لما فيه من افساد المال
لئن لو تصدق بثمراته لكان حسنا ولا يجب عليه في الحكم سئل
عت زرع ارض غيره بغيا ذنه بيد نفسه هل يطالب بحصة
الارض قال نعم ان كانت العرف جوى في تلك الترية انهم
يوزعون ارض الغيب بثلاث الخارج او بربع او بنصفه او
يجب ذات القدر المتعارف قيل لهذا رواية قال نعم اشارت
في كتاب المزارعة - من جواهر الفتاوى رجل دفع كرمه او ارضه
لغيره - ومزارعة الى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء
- من - صلاح مسانة وحفر الانهار وكثير الشقوق
- من - ولو سئلت لم يلزمه - ولو عدل - في دفع الوجه فيه

يستأجره على ذلك كله بعد اعلانه باجرة يسيرة غير مشروطة
 في العقد فيصح ذلك وبنه ولا يفسد العقد ان كان غرس اشجار
 في كرم اللد هقاف وانقضت المدة ان غرسها للدهقاف متبرعا
 فهي للدهقاف وان امره الدهقاف بشرائها وغرسها في كرمه
 فهي للدهقاف وله على الدهقاف المالك الذي اشترى بها
 الاشجار وان غرسها باذن الدهقاف فهي بلاكه و للدهقاف
 ان يأمره بقلعه وتسوية ارضه ^{سجل} دفع لكرم معاملة ولم ^{بين}
 المدة في القيس ان لا يبيع وفي الاستحسان يصح ويكف لدثمة
 واحدة اما اذا دفع الارض مزارعة ولم يبين المدة لا يصح فعل
 الاستحسان و فرق بينهما لكن روي عن محمد بن سلمة راجح
 ان يبيع بسنة واحدة ونمرس واحدك في المعاملة وعليه الفتوى
 من القياسية الوكيل بدفع الارض مزارعة اذا دفع بالثلث
 او النوب والخمس او بقر من ذلك وبالكس بحيث يتعابن
 الناس في مثله كان جائزا عند جميعهم

بالج

كتاب الزكاة الخير والصدقة

من شرح الطحاوي قال الزكاة ضربان زكاة اختير وزكاة
 ضطرار اقول زكاة معة ورفاهية وزكاة ضيق وضرورة
 فتى قد رعى زكاة الاختير لا يحل بزكاة الضطرار ومتى
 بخر عن زكاة الاختير يحل بزكاة الضطرار زكاة الاختيار

ما بين الية والحسين والية هو الصدر والحيان هو الذقن
 والركوة بينهما والسنة في الشاة الذبح وكذلك في البقر والسنة في
 الابل النحر ولو نحر فيما يجب الذبح او ذبح فيما يجب النحر جاز ولكن
 ترك السنة من جامع الفاء وحى في التسمية المستحب ان يقول ^{الله} بسم
 والله اكبر وذكر شمس الائمة المحلواني رح ان المستحب ان يقولها
 بغير واو ولو قال الحمد لله او سبحان الله والله اكبر ان اراد بالتسمية
 حدث وان اراد بهما عين التسيح والتحميد او الكبير فلا يضمن الهداية
 قال الذبح بين الخلق والية لحو في الجامع الصغير لا بأس بالذبح
 في الخلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام
 الركوة ما بين الية والحسين ولانه مجمع الجري والعروق فيحصل
 بالفعل انهار الدم على ابلغ الوجوه وهاهنا حكم الكل سواء ^{من} حاشا
 الكثر والخلق ينتهي بالعقدة حتى لو ذبح فوق العقدة لا يجوز له
 من النهاية انما اعاد لفظ الجامع الصغير لان بين رواية
 المبسوط والجامع الصغير اخذت من حيث الظاهر لان رواية
 المبسوط يقتضي الحرف فما اذا وقع اذ ذبح فوق الخلق قبل
 العقدة لانه وان كان قبل العقدة بين الية ^{الحسين} والية
 فيحد ورواية الجامع الصغير يقتضي ان لا يحد لان على
 روايته محذور ان ذبح الخلق فكما وقع الذبح قبل العقدة لم ^{ين}
 المحذور محل الذبح فلا يجوز فكانت رواية الجامع الصغير مقيدة لاطلا

رواية المبسوط ومنه صرح في النخبة ان الذبح اذا وقع اعلى من
الحلقوم لا يحل فقال في فتاوى اهل مصر قند قصاب ذبح الشاة في ليلة
مظلمة فقطع اعلى من الحلقوم او اسفل منه يحرم اكلها لانه ذبح في غير
الذبح لان الذبح هو الحلقوم ولكن ما ذكر في فوائد الامام الرضا ^سستغني
بخالف هذه الرواية فانه سئل عن ذبح الشاة وبقيت عقدة
الحلقوم مما يلي الصدر وكان يجب ان يبقى مما يلي الراس ابوكرام
لا قال هذا قوله العوام من الناس وليس هو بمعتبر ويجوز اكلها
سواء بقيت عقدة مما يلي الصدر او مما يلي الراس لان المعتمد عندنا
قطع اكثر الاوداج وقد وجدوا كانت ينبغي صرح يفتي بهذه الرواية
من الترمذ قال ابو حنيفة صرح اذا قطع اوداج المنيخة او الموقودة
او المتروية او الطيخة وبها حيوة حلت ولم يفصل في ظاهر الرواية
عن ابي حنيفة صرح انها لا يحل الا اذا كانت بحال تعيش يوما لولا
الزكوة وعن ابي يوسف صرح انها اذا كانت تعيش اكثر من يوم
لولاها وعن محمد صرح انه اذا بقي من حيوتها اكثر من حية من ^{قطعت}
او داجه يحل وذكر في الفتاوى الظهيرية ذبح شاة مريضة وقد بقي
فيها من الحيوة مقدار ما بقي في الذبوح بعد الذبح او قطع الد ^ب
بطنها وبقي فيها من الحيوة مقدار ما قبل ان يذبح لولا الزكوة عند
ابي يوسف ومحمد صرح واختلف المتأخرون صرح على رواية ابي حنيفة ^ب
نصب القاضى الامام الابي في شرحه في شرحه صرح

تبدأ بريرة وعليه الفتوى وذكر في الهداية ولو نركاه أي الذئب
 دبره الكلب المعلم ونحوه حل أكله عند أبي حنيفة راح وكذا المتروكة
 والنطحة والموقوذة والذئب نقر الذئب بطنه وفيه حياة خفية
 أوبينة وعليه الفتوى بقوله تعالى إلا ما نركبكم استثناء مطلقاً
 من غير فصل والجروح على ثلاثة أوجه في وجه يحمل إذا نركاه وإن قلن
 حياة وهو إذا جرح جرحاً راحته معلومة أو سهم سمي عليها لأنه إن كانت
 فيه حياة مستقرة فالزكوة وقعت موقعها بالاجماع وإن لم يكن فيه
 حياة مستقرة فعند أبي حنيفة راح نركبكم الذئب على ما بيناه وقد
 وجد وعندهما لا يحتاج إلى الذئب من الهداية وفي وجه لا يحمل ^{أن}
 نركاه اتفاقاً وهو ما إذا ذبح شاة أو بقرة مريضة لا يعلم حيوتها
 أو جرحته فلم يتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح ولم يضم فاتها ولم
 عينها ولم يقصف رجلها ولم يغم شعرها لم يؤكل وفي الثالث خلاف
 وقد مر ومن وذكر في الذئب ذبح شاة أو بقرة فتمتعت بعد
 الذئب وخارج منها دم مسفوح حلت لأنه وجدت علامة الحياة ^{أن}
 خرج منها دم ولم يتحرك أو تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح فكذلك
 الجواب لأن علامة الحياة أحد هذين الأمرين وإن لم يتحرك
 ولم يخرج منها دم مسفوح لا يحمل لأنه لم توجد علامة الحياة لكن هذا إذا لم ^{يعلم}
 بحيوتها وقت الذبح أما إذا علمت وإن لم يتحرك ولم يخرج الدم أصلاً
 ذبح شاة مريضة فلم يتحرك منها شيء إلا فاتها قال محمد بن سلمة

بره - من كثر العبادات ودالذي بهاله بهينه حرام عند بعض
 العلماء لا يشبه السمك وانما يباع عندنا من صيد البحر انواع السمك
 وهذا لا يكون من انواع السمك وقال بعضهم حلال لا يسمى سمك
 السمك من السراجية انواع السمك والجراد حلال ولا يشترط
 فيها الزكوة من الطهيري فان قيل ما الحكمة في ان الله تعالى
 خلق مخلوق ذا اللسان بعضها ناطق وبعضها غير ناطق وليس
 للسمك لسان اصلا فقال لان الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام
 وامر الملائكة بسجود فسجد الملائكة كلهم الا ابليس عليه اللعنة فلما
 الله تعالى واخرجه من الجنة ومسحه فهبط الى الارض فجاء الى
 البحار فاول ما رآه السمك فخبيره بخلق آدم عليه السلام وقال
 انه يصطاد ويأخذ دواب البر والبحر فجعلت السمكة يحسب خلق
 آدم عليه السلام ويقول لا امان لنا بعد هذا في هذا الماء فاذا
 الله تعالى لسانها من التجريد واصناف السمك كلها حلال
 من المذهب شرح القندوسي ولا بأس باكل الطائوس في القطار
 الزبد وبسة ولا بأس باكل الطائوس وعنه الشعبي راجح يكره اشد
 الكراهية وبالاول يغني عن مختصر الماجيني وانما ذبح كنه
 براي و م بر ركي يا در بني جدي و ب و كشت و كور
 حرام است در قفا و بي غنيمه و حزن آن آورده است
 وايضا منه و اگر ما يي از كراي آفتاب مرد

وجميع ما كانت في المذبح المأكول سوى ما كره النبي صلى الله عليه وسلم وهو سبعة أشياء من المشاة المذبحية الذكروا الأشياء والقيل والعذود والمرارة والمثانة والدم والحوام منها واحد وهو الدم المسفوح بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الآية والباقي من السبعة مكروه وما سوى ذلك فهو مباح على أصله لأن الأصل في الأشياء

الاباحة

كتاب الاضحية
من الغائية تجب بالضحية بالنذر ولا تجب بمجرد النية أصلاً ولا شراء بنية التضحية عن الغني باتفاق الروايات وأما الفقير فقد اختلفت الروايات فيه جداً والمتأخر أنه لو اشتراها بنية التضحية في أيام الحر يسير واجبة بالتضحية في حقه وإن لم يقل بلساً شيئاً في جواب ظاهر الرواية فهذا الاختصاص لصدر الشهيد حسناً الحديث شرح في شرح لا فاحجب الزعفراني وعليه الفتوى فإن لم تكن نية مقارئة للشراء به لا تجب بالاجماع وإن صرح بلساً وقت الشراء أنه يشتريها يصح بيعها بغير واجبة باختلاف حـ مصري وكل وكيلاني بن محمد شاة له وخروج إلى السوادق خروج الوكيل الاضحية إلى موضع البعد من مصر وذبحها ذلك فهذا على وجهين أما أن كانت الموكل في السوادق عاد إلى مصر ففي الوجه الأول لا جازمت اضحيته عنده وفي الوجه الثاني المسئلة

على قسمين اما ان كانت الوكيل يعلم بقصد وم الموكل او لا يعلم فهو قسم
 الاول لم تجز الاضحية عن الموكل بخلاف وفي القسم الثاني اختلف
 ابو يوسف ومحمد سراج والمختار قول ابى يوسف سراج انه يجزيه
 من ذبح على ميت فهذا على وجهين اما ان ذبح بامرء او بغير
 امرء ففي الوجه الاول لا يتناول من لحمه هو المختار لان الاضحية
 تقع للميت وفي الوجه الثاني يتناول هو المختار ايضا لان الذبح
 حصل على ملكه والثواب للميت ولهذا لو كانت على الذابح اضحية
 واجبة تسقط عنه في الفأوى صاحب العقارات والمستغلات
 الكثيرة يعتبر في الفضل عن حاجته نزل الضيقة والمستغل
 هو العقار حتى لو كانت يفضل من نزل ضيقه ومستغله عن حاجته
 منه ما يبلغ ما يتقى درهم فعليه الاضحية والا فلا هكذا ذكره استاذنا
 الشيخ الامام فهير الدين المروغينا في سراج قال فهذا اختيار الشيخ لا
 ابى بكر محمد بن الفضل وغيره من المشايخ يعتبر الفضل باعتبار قيمة
 الضياع والمستغل على ما عرف المرأة تعتبر موسرة بالمهر المجل وهو
 دست بيان اذا كانت زوجها مليا عندها خلا فالابى حنيفه سراج
 ولا تعتبر موسرة بالموجل منه بالاجماع في الفأوى وفي الوجوب
 على الاب الموسر عن ولده المصير خلافا وكلام كثير وجواب
 طاهر الرواية عن ابى حنيفة سراج انها لا تجب بخلاف صدقة
 الفطرو فانها تجب عليه وعنده والفرق ما عرف به من المهادنة

ولو ضحى بعد ما صلى اهل المسجد ولم يصل اهل الجبابة اجزاء استحساناً
 لانها صلوة معتبرة حتى لو اقتصوا بها اجزاً قسم وكذا على هذا ^{عكسه}
 وقيل هو جائز قياساً واستحساناً ^١ من الثمار خانية قال شمس ^{الجمعة}
 الحلواني رحمه الله هذا اذا ضحى رجل من الفريق الذي صلى
 فاما اذا ضحى رجل من الفريق الذي لم يصل فلم تجز القسمة
 قياساً واستحساناً ^٢ من القنية اربعة عشر نصراً ضحوا بقرتين
 مشتركين ينبغي ان تجوز ^٣ من شرح الطحاوي و اراقه
 الدم ليست بقربة الا في مكان او زمان فالزمان هو ايام
 النحر والمكان الحرم ويجوز الانتفاع بجلد الاضحية ويجوز
 بيعه بكم ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه من متاع البيت ^٤
 كتاب الاستحسان

من الذخيرة يجب ان يعلم بان العرف غالب الرأى جائز
 في الديانات وفي باب المعاملات وكذلك العرف غالب
 الرأى في الدماء جائز حتى ان من دخل على رجل
 منزله شراً سيفه ولا يدري صاحب المنزل ما حاله اهانته ^٥
 من الصور والتجالي داره او هو لصور دخل عليه ليأخذ ما به
 يقتله ان منعه فانه يتحرى في ذلك فان وقع تحريمه اندخرو
 منزله ليأخذ ماله ويقتله وخاف ان يجره اوصح به ان
 يذبحه فلا بأس بقتله وقالوا فيمن استقبل المسلمين حاجة في دار الحرب فاشكل

علي المسلمين ما بهم انهم عدوا او مسلمون فانهم يتجرون وقد
 روى الفقيه ابو جعفر الحنفى والى والحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 راج فثبت رأى رجله في داره شاهرا سيفه فوقه غالب رآه
 انه يريد ماله فانه يحل له قتله من غير ان يصح وان كان يعلم
 انه لا يريد نفسه فهذا الرواية اشارة الى انه متى وقع تحريمه
 على انه قصص الشرا انه يباح قتله ولا يلزمه التحريم مرة اخرى
 يعلم انه هل ينزجر به ون القتل او لا ينزجر واشار محمد راج
 في كتاب الاستحسان الى ان بعد ما وقع في غالب رآه انه دخل
 للشرا انه يحرم ثانيا يعلم انه ينزجر به ون القتل ولا ينزجر وسئل
 الفقيه ابو جعفر راج عن رجل اخذ رجلا مع امرأته يحل له قتله
 ان كان يعلم انه ينزجر عن الزنا بالصباح او بالليل بدار ون سلا
 فانه لا يقتله ولا يعال معه انما اخذ من ان يتركه بدار ون سلا
 راج امره بالتحريم مرة اخرى بعد ما تحقق له ان التحريم يعلم
 انه ينزجر بدار ون القتل او لا ينزجر وقد عرفت ان كتاب
 السرقة من التارخا في كتاب الحظر والا باخرة في كتاب ثوب ثوبين
 في الحفريات وفي امالي الجاي يوسف راج برواية بشرى به رجل له امرأة
 معروفة تزوجت والرجلين نكح فشهدا الشهادة على الميت وادعيا ببلد قبا
 ابا حنيفة راج يقول لا اتهمها ولا اعترض لها ولا افرق بينهما وبين زوجها الا
 وقال ابو يوسف راج ان كان شيئا معروفا مشهورا شهد به

من الشهود وفتقها حتى يقدم الزوج الغائب وان لم يكن معروفا
 لا يفرقها القاضي حتى يسأل عنهما ولم يشهد على ذلك جماعة وانما
 شهد عليه شاهدان فان قول ابي يوسف راجح في هذا مثل قول
 ابي حنيفة راجح ^{له} من المستقى امرأة ادعت ان زوجها طلقها وقد
 غاب زوجها فالمسئلة على وجهين ان كان القاضي يعرف انها
 امرأة رجل يعرفه منعها من الكاح وان كان لا يعرفه وانها
 اقامت بذلك بيعة عنده ^ف القاضي لا يتعرض لمعلم من المضاربين
 في النصاب اذا كان شاربا المتوضي طويلا ولا يصل الماء تحته
 عند الوضوء جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل وروى ان خالفا
 الوليد رضى كان يطول شاربا لىكون اهيب وعن ابي حنيفة
 مقدار الشارب مقداره الحاجب والخلق فيه مكروه وهو لا يصح
 فاما الغاري في دار الحرب يندب الى توفير الاطعام ليكون
 سلاحا او يندب الى تطويل الشارب ليكون اهيب في عين
 العدو ^{وسمى} من الغياثية في فصل الصياغات والولائم يأخذ من
 شاربه حتى يصير مثل الحاجب سئل ابو حنيفة راجح عن هذا
 فاجاب فكذا او على هذا لو لم يصل الماء تحت شاربه يجوز لانه
 رخص في مقدار الحاجب ثم لو لم يصل الماء تحت شاربه يجوز فكلنا
 هذا وبه تأخذ وعليه الفتوى ويكره خلق الشارب اصلا قالوا
 ولا بد تطويل الشارب للغزاة لىكون اهيب في عين العدو ^و

من المحيط في كتاب الكراهية في الفصل الثالث قال محمد سراج في كتاب
الاستحسان واذا رأى الرجل رجلاً يقتل اباه متحداً ثم أكره القتل
ان يكون قتله او قال للابن في السر اني قتلت اباك لا تترك وليي
فلما عدل او قال له ان اباك ارتد عن الاسلام فاستحلقت قتله
لذلك ولم يعلم الابن شيئاً قال كان الابن في سعة من قتله
لان الوارث عيّن السبب المصح لقتله وهو قتل الاب عمداً
الا ان القاتل ينكر ويدعي ما يسقطه فلا يثبت ما ادعى من السقوط
الا ببيّنة وكان هذا بمنزلة ما لو قال لغيره اخذت ما بيّنت
واكلت طعامك باذنت فان دعوى الاذن لا يثبت الا ببيّنة
وكذلك متى عاين هذا القاتل كان له ان يعين. الابن ^{استيف}
القصاص لا ندعم بوجود هذا الحق للابن متى عاين قاتله
فكان عليه ان يعينه على استيفه. حقه كما في سائر المحقوق وكذلك
ان لم يعاين الابن القاتل ولكن اقر القاتل بين يديه بالقتل ثم ادعى
ما يسقط القتل لان الثابت بالاقرار كالثابت معاينة لان التهمة
ستتقى عن الاقرار لان الانسان لا يقر على نفسه كاذباً لتعريفه
ثابت بالاقرار كالثابت معاينة من هذا الوجه ولو عاين
الابن القاتل وسعد قتل القاتل كذا هذا افرق بين الاقرار وبين
الشهادة فانه لو شهد عنده عدلان ان فلاناً قتل اباك عمداً والابن
عرفها بالعدالة لا يسع يد ابن قتله ما لم يشهد ابنه ان ذلك عند القاتل

ويقتضى القاضى بشهادتهما وفى الاقرار باقتل وسعه ان يقتله
والفرق بينهما ان الشهادة انما عرفت حجة بخلاف القياس عند
اتصال القضاء بها فقل اتصال القضاء لا يكون حجة اصلا فلا يثبت
المشهور به قبل القضاء من كل وجه وانما يثبت من وجه دون
وجه وبذلك لا يحل الاستيفاء فاما الاقرار فانما صار حجة موافقة
للقياس لا انتفاء ^{نفسه} تهمة الكذب عنه لان الانسان لا يقر على نفسه
كاذبا خصوصا باقتل واذا انتقلت التهمة عن الاقرار التحق الاقرار
بالعينة وكل جواب عرفته فى القتل فهو الجواب فى المال فى كل
موضع يسع للابن استيفاء القصاص اذا عاين الابن القتل
او اقربين يد به فكذا اذا عاين اخذ المال او اقربين يد به
بالاخذ كان له استيفاء المال وفى كل موضع لا يكون للابن استيفاء
القصاص بان شهد عنده عدلان باقتل فكذا اذا شهد عنده
عدلان باخذ المال لا يكون له ولاية استيفاء المال ^{من القتل}
الغياثية ويكره ان يد هت راسه بمد هت فضة وكذا ان
صب المد هت على راحته ثم مسح على راسه او لحية لان
الادهان هكذا يكون فى الغالية لا بأس به ولا يصب الغاية
على راس من المد هت ^{من عقيدة} صاحب الكشف واختلفوا
فى الروية يوم القيمة قبل دخول الجنة بعض اهل السنة والحجامة
الروية والكفار جميعا ولكن رواية تقريح وتهويل

لا روية كرامة من الغياثية يا روزنور ورمضان را تعظيم كند و جري
 پير و نشتد سوي ايشان موافقت ايشان را و اگر چه غايه مرغي بود و بختي
 عليه من تحفة الفقهاء اذا نذر الله تعالى بما هو قربة و طاعة
 يجب عليه الوفاء به من الحصر و لو قال علي المشي الى بيت الله
 او الى الكعبة او الى مكة يلزمه ذلك بالاجماع اما حجة او عمود
من السراجية قراءة القرآن عند القبور مكروه عند ابي حنيفة
 وعند محمد راجح لا وعليه الفتوى من المضرات والاصح انه
 لا يكره من رسالة الاحتساب في الباب الحادي والخسين
 وينبغي للأمر بالمعروف ان يأمر في السر ان استطاع ذلك
 يكون ابلغ في الموعظة والنصيحة وقال ابو الحسن رداء من
 وعظ اخاه في العلانية فقد شانه ومن وعظ في السر فقد زانه
 فان لم ينفعه الموعظة في السرياً أمره بالعلانية لتعين الجهرية
من الصيرفي ذكر في السير الكبير لا بأس للرجل ان يخلو وسط
 راسه ويوسل شعره من غير ان يقتله فان قتله فهو مكروه لا
 يصبر مشتبها بالكفر من الجواهر قال القاضى الامام المالك
 المدولت اللعب الذي يلعب الشباب ايام الصيف بالبطيخ بان
 يضرب بعضهم بعضا بحجر مستنكر فانهم كانوا يفعلون في سر
 النبي صلى الله عليه وسلم من غير نكير من النصاب العجب
 اذا وضع على الجرح ان عرف ان فيه شفاء فلا بأس به لانه

دواء اذا احرق الثبات النخالة او غسل بها يد او راسه
ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهو بحاله يعلف بها الدواء
لا بأس به لانه بمنزلة التبن قال رضي الله عنه وسأيت في
كرواحه كتاب العيون قال هشام سألت محمد بن الوضوء
بالدقيق والسويق بمنزلة الاشنان بعد اكل الطعام فاخبرني
ان ابا حنيفة و ابا يوسف راح لم يرياه بأسا وهو قول محمد راح
من الخلاصة النخالة ما لم يبق فيها شيء من الدقيق يعلفها
الدواب لا بأس به وفي العيون عن محمد راح الوضوء
بالدقيق او السويق بمنزلة الاشنان بعد اكل الطعام لا بأس
بوضع العجين على الجرح ان عرف فيه شفاء ^{من} الخافضة ولو
غسل راسه او يده بالنخالة او احرقها ان لم يبق فيها شيء
من الدقيق وهي نخالة يعلف بها الدواب لا بأس
لانها صارت بمنزلة التبن والعلف وعن ابي يوسف
والج حنيفة راح لا بأس بغسل اليد بعد الاكل بالسويق
والدقيق بمنزلة الاشنان وهو قول محمد راح ^{من} البسمة
وسئل ابو الفضل الكرماني عن الدقيق الذي يستعمله القضاة
وهو يغرون في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنها علي بن احمد
فقال ما احيى ذلك والحرز اوجب ^{من} الخيرة قال
هشام وسألت محمد بن راح عن غسل اليدين بالدقيق والسويق ^{بعد}

الطعام مثل الغسل بالاشنان فليخبرني ان ابا حنيفة و ابا يوسف رجا
 لم يرياني لك بأسا وهو قولي قال وانما لم يري يا بر بأسا لتواست^س التنا
 ذلك من غير تكسر منك^{هـ} من مخلص الشرحين في شرح المنظور^{هـ}
 منقولاً من المصنف الخطأ والصواب يستعملان في المجتهدات للحق
 والباطل يستعملان في المعتمدات حتى اذا سلنا عن مذ هبنا
 ومذ هب مخالفنا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان مذ هبنا
 صواب يحتمل الخطأ ومذ هب مخالف خطا يحتمل الصواب لانك لو^{قطعت}
 القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب فاذا سلنا عن
 معتقدا ومعتقد خصومنا في المعتمدات يجب علينا ان نقول الحق
 ونحن عليه والباطل ما هو خصومنا عليه هكذا نقل عن المشايخ راجح
 من المحيط قار ولا يحل النظر الى العورة الا عند الضرورة قال
 سليمان الفارسي رضي الله عنه لا يجوز من النساء ان تقطع بنصفين
 حب الي من النظر الى عورة احد او ينظر احد الى عورة غيره مع هذا
 اذا جاء العذر فلا بأس بالنظر اليها من جملة الاعتذار الخفات
 ينظر عند ذلك الفصل وكذلك الخافضة تنظر الى موضع الفرج
 من المرأة وهذا لان الختان سنة وهو من جملة العطرة
 في حق الرجل لا يمكن تركه من العيانية ويجوز ذلك كله^{عند}
 العذر كالولادة والقرحة في الفرج والخفات والعيوب في البح
 وخصوصاً العين ولو تولى المرأة في ذلك كان أولى اذا امكن تعليمها وقيل

في ختان الكبير اذا امكن ان يختن نفسه فعله والا لم يفعل الا ان
 يملكه ان يتزوج او يشتري ختانه فتختنه وذكر الكرخي راجح في
 الكبير يختنه الحامي عن ابن مقاتل لا بأس للحامي ان يطلي عورة
 غيره بالنورة من اتهم يب واذا وقع عند من فلا بأس بان
 تنظر القابلة عند الولادة الى العورة وعند دعوى وصول العين
 ودعوى عيب من المشتري ونحوها وكذا ينظر الرجل موضع الختان
 عند الختان وهذا والله من ذلت ومن جرح آخر من الذنبة
 ان مقدس ما ينبغي من ذنب العجامة اختلاف فيه منهم من قدم
 بشعر ومنهم من قال الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع
 الجلوس من شرح المتفق ولا بأس بعلم العجامة من الحوي
 قد رآه اربعة اصابع لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس
 الحوي الا موضع اصبعين او ثلثة او اربعة اذا اراد الاعلام
 من القنية لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء واما للرجال
 فقد رآه اربع اصابع وما فوقه يكبر من فتاوى السمرقندي يكبر
 الزيادة على اربع اصابع في علم الثوب من الابريسم والكتانة
 في الثوب من الذهب على هذا من الكثر كره لبن الالبان
 والاكل والشرب والادهاى والطيب من اناة ذهب وفضة من
 والمرأة من السغناقي قبل صورة المحرم هو ان يأخذ آنية الذهب
 والفضة ويصب الذهب على الرأس اما اذا ادخل يده فيها

واخذ الدهن ثم صب على الراغب من الحديد لا يكره كذا ذكره صاحب
الذخيرة في الجامع الصغير من العنابية قال ويكره الشرب من
الوانف الذهب والفضة فان كانت من النحل لا بأس به وقيل يكره
ايضا ولا بأس بحلية السيف والساعات من الذهب والفضة
اذا لم يكن على مقبضه ويكره الاكل بمعلقه الذهب والفضة وعلى خد
الذهب والفضة والوضوء من طشت الذهب والفضة وكذا
ابريق من الذهب من ذلك وكذا استعماله بجردها الذهب والفضة
الا ان يكون للنحل من البرهانية ولا بأس ان يكون في بيت
رجل سرير دباح وفرش دباح لا يقعد عليها ولا ينام عليها وكذا
الواني للنحل لا يشرب منها نص عليه محمد سراج لان الحرم هو الانتفاع
والانتفاع بالسرير والفرش القعود والتوم وبالاواني الشرب
من الظهيرة يكره الشرب في آنية الذهب والفضة والادهان
منها ويكره الانتفاع في كل ما يعود الى الايدان كالادهان و
التطيب واما التموية الذي لا يخلص لا بأس بالاجماع لان
الذهب والفضة مسهلان فيه من الذخيرة في الجامع الصغير
عن ابي حنيفة سراج انه كان يكره الاكل والشرب في آنية الذهب
والفضة والادهان فيها قالوا وهذا اذا كان بسجل الدهن
من الآنية فما اذا كان يصب الدهن ثم استعمله لا بأس به
وكذلك اذا اخذ الطعام من قصعة الفضة ووضعها على الخبز

او ما اشبه ذلك ثم اكل لا بأس به من شرح الكرخي قال ابو حنيفة
 شرح لا بأس في العلم في الثوب اذا كانت اصبع او اصبعين او ثلثا
 او اربعة او اربعة بشع عن ابي يوسف شرح ولم يحلت خلافا وذلك
 لان العلم تابع للثوب فصاير كالسد يـ من القنية قلت
 والعلم في العمامة في مواضع يجمع حم لا يجمع عكس في المتفرقات
 خلافاً يـ نـ ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرقات الا اذا كان
 خط قر وخط منه غيره بحيث يرى كله قر فلا يجوز كما ذكره في
 حـ فاما اذا كانت كل واحد مستبينا كالطرز في العمامة فظاهر
 المذهب انه لا يجمع ولا يجوز مسح اليد على ثيابه ولا بد ستاره
 وقال مرفوع هذا الا يجوز على المنديل الذي يوضع عند الخوات
 لمسح الايدي به قلت لكن بقليل عـ في ثيابه يقتضي جوازه
 بالمنديل قال لان الثوب ما نسخ لهذا والمنديل ينسخ لهذا من
 المصنف وقال انه اجمعنا ان القليل من الملبوس حلال وكذا القليل
 من اللبس والاستعمال الظلمة يمنع الناس من الاحتطاب
 في المروج لا يدفع شيء اليهم فالدفع والاخذ حرام لان سرشوة
 ومنه ويجوز شري العصا فيرمي من الصياد واعتاقها اذا قال من
 اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه بالاعتاق بـ مـ لا يجوز
 لان فيه تضييع المال ومنه اتحاذا النعل من الخشب بدعة
 ومنه الخف الاحمر خف فرعون والخف الابيض خف هامان

والخف الاسود خف العلماء وقد لقيت عشرين من كبر
 الفقهاء يبلغ فما رأيت لاحد خفا ابيض ولا احمر ولا سمعت انه
 امسك وروى انه عليه السلام امسك خفا ابيض . واهدي
 له خفان اسود وان قبض وليس من الجاوي قاله فان اراد
 امرأة ان تضع التعويذ لجنبها وجهها بعد ما كانت يبغضها
 ذكر في الجامع الاصر ان ذلك حرام لا يحل قاله صاحب الكتاب
 . وروى لنا ابو نصر محمد بن عبد الله باسناده عن خالد بن معدان
 ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
 ان لي بعلا وهو يبغضني فما ترى فامرها بتقوى الله فقالت يا رسول
 الله اني صنعت شيئا اوجب به اليه قال اف لتي اف لتي
 بعد قالت قولا عظيما لقد اذيت اهل السماء والارض ثم امرها
 فاخرجت ثم امر بها ففتحه المكان الذي كانت فيه فباع النبي عليه
 السلام ان تلت المرأة ثابت وتعددت وحسنت عبادتها من السغناء
 في اتخاذ المرأة التعويذ لجنبها الزوج حرام من الغياني واتخاذ
 المرأة التعويذ لجنبها الزوج حرام وروى ان امرأة اتت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي بعلا يبغضني فما ترى
 فامرها بتقوى الله فقالت اني صنعت كذا وكذا اوجب به فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اف لتي اف لتي اف لتي
 قلت قولا عظيما لقد اذيت اهل السموات والارض ثم امر بها

فخرجت ثم لم يزل يوقفها حتى مضت الى بيتها فخرجت
 صلح ان تلك المرأة ثابتة وتعدت وحسنت عبادتها وحرص
 بعض المشايخ سراج التحليف بالطلاق والعناق والايامات
 المخلطة لفساد الزمان واهله والمختار ان يقتي بعدم جوارحه
 ذلك ^{من} ^{الخير} ^{تفق} ^{المشايخ} ^{سراج} ^{ان} ^{المخاطب} ^{في}
 حق الرجال بالحجة سنة وندمت سيما المسلمين وعلاما
 واما المخاطب بالسواد فممن فعل ذلك من الغزاة ليكون
 اهيب في عين العدو وهو محمود ^{منه} ^{اتفق} ^{المشايخ}
 عليه ومن فعل ذلك لتزيين نفسه ولحجب نفسه اليقين
 من ذلك مكروه وعيبه عامة المشايخ وبعضهم جونا واذنت من
 غير كراهة روي عن ابي يوسف سراج انه قال كما تعجبني ان
 تترفين لي فحجبها ان اتزين لها ^{هذا} ^{الجملة} ^{من} ^{شرح} ^{السير} ^{الكبرى}
 من كثر العباد الخناء بسنة للنساء ويكره لغيرهن لانه تشبه ^{بهن}
 وكذا تشبه المرأة بالرجل مكروه ^{في} ^{الكبرى} ^{والظهيرية} ^{لا} ^{ينبغي}
 للصغير ان يخضب يده او رجليه لان ذلك تزيين وهو ^{مباح}
 للنساء ^{من} ^{خزانة} ^{الفقه} ^{الصليبا} ^{خمس} ^{وعشرون} ^{شيئا}
 يوجب الاستبراء اذا ملك الجارية بالقيمة او بالفضاء
 حين حنت عليها او بدلا عن الخلع او كانت مرهونة افترقا
 او مزاخرة ثم تمت المدة او باعها وانما البيع قبل القبض

اور دت عليه بصيب او اشترى شقصا كانت لرجل فيها شركة
 او باع شقصا منها واقال البيع او كانت آفة فرجعت او مضمونة
 فودت عليه او وهبها من الولد الصغير ثم اشترىها او باعها
 من رجل ببيعها فاسدا ثم قضى القاضى بالرد عليه فاسترده
 او باع ظالم جارية رجل فوطئها المشتري فخاصمه مولانا فقضى
 القاضى بالرد عليه يجب على المالك استحقاقا والقوى عليه
 او وطئ الاب جارية ابنه ولم تحبل ثم اشترىها واشترى
 جارية من ابنه او امه او من مكاتبه او من عبده المأذون
 ولم تكن حاضنة في يد العبد وان كان عليه دين يحبطه
 بما له يجب الاستبراء على المولى استحقاقا وعندهما لا يجب بناء
 على ان دين العبد يمنع ملكت المولى عنده وعندهما لا وقد
 عرفنا اذا وهبها من صبي او امرأة ثم رجع بها واسرها
 لكفار واخرى وهابا لدار ثم وصلت الى المولى وان تزوجها
 المولى يستحب على الزوج الاستبراء اذا كانت موطوءة وكذا
 لو تزوج ام ولده او مدبره قبل العتق او ارادت ان تم
 اسلمت وان اراد رجل ان يبيع الجارية يستحب للبائع الاستبراء
 فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء وكذا لو اراد ان يزوجها
 خمسة مواضع لا يجب فيها الاستبراء رجل اشترى جارية
 منكوبة ثم طلقها الزوج قبل الدخول والحلوة بعد ما بيعت

الاستبراء على المشتري ولو حرم فراح الامة على مولاها ثم راد
 التحريم لا استبراء عليه مثل ان نزل وجهها ثم طلقها الزوج قبل الدخول
 او كانتا ثم تجرت او وطئ الاب جارية ابنه وجعلت ثم اشتراها
 الاب او باع طالم جارية الغير وعلم المشتري انها مملكت الغير فو
 دم يطأها او باع جارية بشرط الحيا ثم ثلثة ايام ثم افسد البيع لا
 لا استبراء على البائع لا يثبت المملكت اجماعا وكذا لو كانت
 جارية للمشتري عند البائع حنفية راج خلافا لعمدة لان المملكت
 فصار كالانقضاء قبل القبض لا يثبت المملكت كما لو كانت الحيا
 للبائع فيفسخ حصة مواضع لا يحسب الحيض من الاستبراء جارية
 جارية حائضا او اشتراها فحاضت في يد البائع ثم قبضها المشتري
 واشتراها و معها في يد عدله فحاضت في يده ثم قبضها او باع
 احد الشر بكنيت جارية فحاضت حيضة ثم اجازت الشريك المصح او
 باع فضولي جارية فحاضت عند المشتري ثم اجازت المالك البيع فجملة
 هذه الحيض لا يحسب من الاستبراء من شرح الامر شاذ بكرة
 التكة المعولة من الابويسم هو الصحيح وكذا القنسوة وان كانت تحت
 العمامة والكيس الذي تعلق به عكبه اكره المنطقة المقضنة
 حتم لا بأس به وبالك بباح في وسط المنطقة دون ثلث اصابع
 لانه يقع كما في طرفه اقباء التريكة من الذخيرة ولا يحل النظر الى
 العورة الا عند الضرورة . العذر من جملة الاعذار المحذرة

١٠٠٠ من مائة عند ذلك الفعل من رسالة الاحتساب والثا
 وح اهل امة عن الركوب كهيئة المسلمين وباسب الصالحين
 واثبتنا وهم معابد هم في بلاد المسلمين من قتيبة النعاني
 وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اذا راى احدكم منكرا فليغيره بيده فان لم
 يمسكه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان
 يعنى اضعف فعل اهل الايمان التغيير باليد للامراء وباللسان
 للعلماء وبالقلب للعامة وقال بعضهم كل من قد مر على ذلك
 فالواجب عليه ان يغيره قال الفقيه رحمه الله فينبغي للذي يامر
 بالمعروف ان يقصد به وجه الله تعالى واخر الدين نصر الله
 تعالى ووقفه لذلك وان كان امره لحية نفسه خذ له الله
 تعالى فانه بلغنا عن عكرمة رضى الله عنه ذكر ان رجلا من شجرة
 تعبد من دون الله تعالى فعضب قال هذه الشجرة تعبد من
 دون الله تعالى ثم انه اخذ فأسه وركب حماره ثم توجه نحو
 شجرة ليقطعها فلقبه ابليس عليه اللعنة في الطريق على صورة
 نسان فقال له الى اين تريد فقال رايت شجرة تعبد من
 دون الله تعالى فاعطيت الله تعالى عهدا ان اركب حماري
 تاخذ فاسي واثوجه نحوها فاقطعها فقال له ابليس ما لك ولها
 عريفا فبعد عمر الله تعالى بعد دتها واخطاهم فلم يرجع فقال ابليس

ارجع وانا معطيت كل يوم اربعة دراهم فترفع طرف ثرا شلت
 فترفعها فخذ الله اهرام فقال له اَوْتَعَلْ ذَلِكْ قَالَ نَعَمْ ضَمَنْتَ لَكَ ذَلِكْ
 كل يوم فارجع الى منزله فوجد ذاك يومين او ثلثة او ما شئت الله
 تعالى فلما اصبح بعد ذلك رفع طرف فراشه فلم يوشى ثم مكث
 يوما آخر فلما رأى انه لا يجد الدراهم اخذ الفاس وركبها
 وتوجه نحو الشجرة فلقبه ابليس عليه اللعنة على صورة انسان
 فقال له اين تريد قال شجرة تعبد من دون الله تعالى اريد
 ان اقطعها قال له ابليس لا تطيق ذلك لانك خرجت اول مرة
 فكان خروجت غصبا لله فلما اجتمع اهل السماء والارض ما رآوه
 والآن فاما خروجت حيث لم تجد الدراهم فلما تقدمت لتدق
 عنقت فرجع الرجل الى بيته وترك الشجرة لئلا يفسد نفسه
 منها ما يخص يوم القيمة وهو الجراء والحساب ومنها ما يخص
 بالدينارون الآخرة وهو الطاعة والعبادة لان التكليف يخص
 بالدينارون الآخرة من القنية استغنى مفيين خفيين
 في حادثه فاقام احدهما بالصحة والآخر بالفساد او بالحل والآخر
 بالحرمة فاخذ العاصي بقول من اقام بالفساد في العبادات
 وبالصحة في المعاملات فلم يمانع ان كان المضي مجتهدا يأخذ
 بقول من ترجح عنده والعاصي يأخذ بقول من هو افقر منهما
 عنده وان استويا عنده ليستغنى غيرهما وان لم يجد في بلدته

يكتب الى بنده اخوي كما كانت يفعل الصلابة والناجوت جبريل
ان يفتي لنا ص بما هو اهل عليهم من مت كذا ذكره البر و
راج في شرح الجامع الصغير وينبغي للمفتي ان يأخذ باليسر في حق غيره
خصوصا في حق الضعفاء لقوله عليه السلام علي ومعاذ حين بعثهما
الى اليمن يشرا ولا تقصر لخدمت المصبرات عن التقصص الامام
علي السعد يدراج انه سئل عن فتيتين اثنتي عشرة ابين مختلفين في
الجوابين يتبع قال يتبع قول اقدمهما بعد ان يكون اورعهما رانا
جاء التقليد للعوام من كانت بمثابة لهم من الفقهاء الذين يفتي
حد الاجتهاد من التجميع في باب ابي حنيفة راج في كتاب الفرائض
وبعض المتأخرين من مشائخنا راج اختاروا الفتوى بالصحة في
مواضع الخلاف وقالوا كما يفتي بالصحة في الاجير المشترك لاختلاف
الصلابة واختلاف الصلابة راج في هذا الظاهر وكان الفتوى
بالصحة هنا حق ومنه وعند الفقهاء الحق واحد وعليه يعنف
المسكين وفانك تدر ان العامي يعمل برأي امام واحد وقع عنده
انما علم ولا يخالفه في شيء يهوي نفسه عند ما لم يفتي المسكين
سماعة عن ابي يوسف راج في الرجل يمتنع من اداء زكوة مالي
نما من عنده قال امره بذلك فان فعل والاضربته واجبرته فان
انوا جماعة فاستعدوا فاقامهم ورضعت بهم سلاح وكذا كانت
نظرة الجماعة والصلوة والصوم والجمع والفرائض واما السنن مثل

صلوة العيد و صلوة الجمعة فاني آمره واضربه والّا اقاتلهم ان كانوا
 جماعة ممنعين الحسن بن سمر وقال سمعت محمد بن الحسن يقول
 لو ان اهل كورة نكوا سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم
 فاقتلهم عليه وان كان رجل واحد يدع سنة من سنن النبي
 عليه السلام حبسه ^{بها} من تفسير شيخ شهاب الدين ^{سهرورد}
 قيل مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدري ما الروح
 ولم يخبر الله احدا من خلقه ولم يعط علمه احدا من عباده فوالله
 تعالى ان الله عنده علم الساعة نزلت في رجل اتى النبي عليه السلام
 فقال ان ارضا جذبت فمضى الغيث وتركتم امرأتى ^{ما} حائلا
 فماذا تلك وقد علمت اين ولدت فباي ارض اموت وقد
 علمت ما علمت اليوم فماذا اعلم غدا ومضى الساعة فانزل الله
 الآية قل عليه السلام مفايح الغيب خمس لا يعلمهن الا الله
 لا يعلم متى تقوم الساعة الا الله ولا يعلم ما تفيض الارحام
 الا الله ولا يعلم ما في غد الا الله ولا يعلم نفس باي ارض
 تموت الا الله ولا يعلم متى تنزل الغيث الا الله قيل لا يعلم هذه
 الخمس ملك مقرب ولا نبي مرسل فمن ادعى يعلم شيئا من
 هذه فقد كفر بالقرآن ^{من} من كثر العباد ومن لم يقرب بعض
 الانبياء عليهم السلام او عاب نبيا بشيء او لم يرض بسنة
 من سنن المرسلين فقد كفر ^{ما} رجل قال لا اخرجك را سلك

اظا فبرلت فان هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ذلك الرجل لا افعل وان كان سنة فهذا كفر لانه قال
 ذلك على سبيل الرد والانكار وكذا في سائر السنن خصوصا
 في سنة يحيى معروفة وثبوتها بالتواتر كالسواك وغيره وروى
 عن محمد بن مقاتل راجح لو ان اهل بلدة اجمعوا على ترك السواك
 قاتلناهم كما يقاتل الكفار قال صاحب الذخيرة رايت في موضع
 آخر ذاق الرجل لآخر سوءا ربت فانه سنة فقال لا افعل
 ان انكره اصلا يكفر به وفي نسخة الامام الجرجاني ايضا اذا قال ^{نفسه}
 رسم ومقارنا ان بخورند و دست نشویند ان قال لها انها وانا ^{بسنة}
 بكفر به وفي مجموع النوانر له جبراً رأيد سبت سبت يكفر لانه
 استخف بالسنة من قال لغيره سبت سبت كرهه وكند وری
 در آوردن افکنده او قال این چه رسم است سبت سبت کردن
 و دستار بزرگوار آوردن ان قال ذلك على سبيل الطعن
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يكفر به من القنية والرجل
 او رایت یستفهم من من صب الشافعي الى من ذهب الي ^{حنيفة}
 راجح وعلى العكس ولكن الكيفية امر في صحته واحدة فلا يمكن
 من ذلك ^{جتهاد} من الخاوي الحنفی ولو ان رجلا من اهل الا
 تركت مذهبه في مسألة او في اكثر منها بجتهاده لما وضع له من
 دلائل الكتاب والسنة او غيرها من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما

راج نأخذ بقول أبي حنيفة راج وتكلموا في المجتهد قال بعضهم من
 إذا سئل عن عشر مسائل فيصيب بالثمانية ويخطئ في البقية
 فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ الجسوط ومعرفة
 النافع والمنسوخ والمحكم والمأول والعلم بعادات الناس وعرفهم
 فان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية ان كانت توافق اصول
 اصحابنا يعمل بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا واتفق
 فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يجتهد ويفتي
 بما هو جواب عنده فان كان المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقول
 من هو افقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه فان كان افقه
 الناس عنده في مصر اخبر رجح اليه بالكتاب ويثبت فيه الجواب
 ولا يخاف من خوف من الافتراء على الله تعالى بتحريم الحلال ونحوه
 من تنبيه أبي الليث راج قال الفقيه مرض كره بعض الناس
 لبس الثوب المصطنع بالدهن والزعفران او الورس للرجال
 وقال بعضهم لا بأس به اما حجة من كرهه فمروى ابو ايوب
 عن نافع عن ابن عمر مرض قال نهاني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن لبس المعصر وعن الغشب وعن القراءة
 في الركوع ومروى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال اياكم والحرة من زينة الشيطان فان الشيطان يحب الحرة
 ومروى عن ابن شبيب عن ابيه عن جده قال رأى نبي

رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي ملحمة مشرودة في المعصر
فأخذها عن يده فاحرقها ولبست غيرها ثم جئت فقال
ما حسب الملحمة فقلت ما رأيت اعرضت عني فاحرقها فقال
الله ورسوله أنت وأما حجته من إباحة ذلك فما روى وكيع
عن أبي بصير عن أبي إسحق عن البراء بن عازب قال ما لي
والملاحمة في حجر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وروى في مص مولي كعب بن عجرة قال لقيت أربعة
أو خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طيسون
المعصر وروى ربيع عن سمعان عن مالك بن مسعود
عن أبي الدنجل عن محمد بن حمران قال لقيت مرض الفول
الذي هو قور إلى حسنة روح ربه فأخذ ربه فملأه لسان
رسوله صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم ما روى
عن أبيه في مرضه لم يلبس كفاف من
حتى يذره من وفد روى عن عمر وعلي مرض بهما قال لا يلبس
منه شيء إلا ما لا يحب روى عن سعي فامه
منه يمشي في فر من القفا وثابت يلبس المعصر
ويلعب بالشطرنج ويخرج ربه يلبس والفتيات ربه
الفضل من الشرع واحد إلا أن أبيض والفتيات
من يلبس في البصرة يلبس رسول الله صلى الله عليه وسلم البرد

الأخضر يلبس الأخضر سنة ويحتسب الرجل الحرة والأخضر
 من الثياب من الحانية يكره للرجل أن يلبس الثوب المصنوع
 بالمعصر والعفزان والورس من الهداية ولا يلبس ثوبا
 مصوغا بوسر ولا زعفران ولا عصفري بقوله عليه السلام
 لا يلبس المحرم ثوبا من زعفران ولا ورس إلا أن يكون
 غسلا لا ينقص لأنه منع الطيب لا اللون وقال الشافعي
 لا بأس بلبس المعصر لأنه لون لا طيب له ولنا أن له
 رائحة طيبة من المصابيح عن عبد الله بن عمرو بن
 العاص قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين
 معصرين فقال إن هذه من ثبات الكفار فلا تلبسهما في
 رواه قلت اغسلهما قال أحرقهما من البزري كسر
 النبي صلى الله عليه وسلم يابسه وقيامه وقعوده من ثنية
 البردوي فانه روى انه عليه السلام يلبس قلنسوة بيضاء وتعمم
 بعمامة سوداء وربما يتعمم بحمراء وصفراء من المصباح
 قال صاحب الروضة فيما يجوز للرجال لبس الثوب الأحمر
 الأخضر وغيرهما من المصبوغات بلا كراهة من ذكرنا في
 والمرعفر والورس من في المأوى الأمانة يكره للرجل لبس
 الثوب المصنوع بالمعصر والعفزان والورس لأن الأثر
 مراد فيه من التبريد لبس الثياب المعصر والمرعفر والورس

لمرجل مكروه عند الأكثر للنهي لو اورد فيه من الثوب والنعاء
 ويكره للرجال لبس الثوب المصبوغ بالمعصر والمورس والزعفران
 من فوائد الدراية والتقييد في الرواية يدل على النفي من ذلك
 التخصيص في الروايات يدل على نفي ما عداه من الذخيرة
 وفي المتن كان ابو حنيفة راح يكره للرجال ان يلبس الثوب
 المعصر والمنعصر وروى عن محمد راح في السير الكبير النهي للرجال
 عن لبس المعصر قيل المراد منه ان يلبس المعصر ليجب نفسه
 الى النساء وقيل النهي عن لبس المعصر والمنعصر في حق الرجال ^{مطلقا}
 فقد جاء عن ابن عمر راض قال ذبحا في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن لبس المعصر وقال اياكم والمجرة فانها مني الشيطان
 من المحيط ويكره لبس الثوب المعصر للرجال وفي المتن وما
 ابو حنيفة راح يكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالمعصر او
 بالمورس او بالزعفران من المنقط وعن ابي حنيفة راح لا
 بأس بالصنع الاحمر والاسود والاصفر ويستحب خضاب اللحية
 والشعر للرجال ولبس المصبوغ كذلك خلافا للمجوس من
 التمهيدية فرغنا نية فقد اختلف الناس في لبس الثياب المعصر
 والمرعرة والمورسة للرجال وكرهه الاكثر من ان يكون من الخ
 ويكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالمعصر والزعفران
 والمورس من الهداية ويتقي ما نهى الله عنه من الرث

والفسوق والجذال والاصل فيه قوله تعالى فلا ترفث ولا تسو
ولاجدال في الحج فهذا انهي بصيغة النفي من الكافي والفسوق
المعاصي وذلت منهج في الاحرام وغيره الا ان الخطر في الاحرام
اشد كلبس الحرير في الصلوة والتطريب في قراءة القرآن
من شرح المجمع وان كانت محرمة في سائر الاوقات الا ان
كانت اقترانها حالة الاحرام اشد قبحا كانت اشد حرمة من
شرح الطحاوي قال كل اداء غير الذهب والفضة فليس بمكروه
الاكليف ولشرب منه والاتساع به يوجد من الوضوء لوجوبه
اولا امرأة كالمحذوب من الخناس او النصف والخشب وما اشبه
ذلت فاما اذا كانت الاداني من الذهب والفضة فانه يكره
منه واما السيف اذا كان محلي بالذهب والفضة فلا بأس به
وكذلك المنطقة المفضضة لان الاثار ردت بالرخصة في السلاح
وهذا في قولهم جميعا اما السيف المفضضة واليها والمسالخ والركاب
والشعر فقد ذكره الكرخي شرح في مختصره عن ابي يوسف شرح
كره ذلت كلهم وعلى قوله ابي حنيفة شرح ومحمد شرح لا بأس به
اذا كانت تعود على السراج لا على الذهب والفضة من الخنثية
ولا بأس بحلية المنطقة والسلاح وحائل السيف بالفضة في قولهم
ويكره ذلت بالذهب عند البعض وهذا اذا كانت يخلص منه
الذهب والفضة اما التبريد الذي لا يخلص منه الذهب

الفضة لا بأس به عند الكل ولا بأس بمساير ذهب او فضة
 ويكره الباب منه من الذخيرة فاما التموية وهو ان يجعل ^{ذهب} الذ
 به بحيث لا يخلص بعد ذلك لا بأس به بالاجماع لان الذهب
 وفضة بالتموية يصير في معنى المستهلكة الا يرى انه لا يمكن تخلصه
 فصار الحكم كالمعدوم من التحفة ولكن القليل من الحرير عفو
 في حق اليسير للرجال ايضا فللث مقدار ثلثة اصابع او اربع
 من صبغ في شريح متفق وفي بسوط لعقيد ابى اليبس
 عن عبيد بن رافع عن النبي عليه السلام انه قال لا يوجب الشعر من
 حياطة عصبه ماء بعد ببه كذا وكذا يوم القيمة في النام
 قال علي بن رافع في عادية شعري وكانت يجز شعره اقد
 . ذكوا هو من جتر الشعر والله تعالى اعلم . من وجبه الخ
 . مستد من لانه صلى الله عليه وسلم كان يطيب بها والتا
 ن غسدت بعد ليل كانت نجسة والآفلا والعبر طاهر لانه
 دمه والحريرة تحتف . واصل الطهارة وكذا لث الزباد
 من نوات شمس . ^{فمن} في مستعمل يعمل يسير .
 ولا يترك كونه عاصبا من اثم الاسلام معهود وسيستم
 ما هو جونه . برنس في حورند مباح سب زير كه اندك سب ونافع
 وغرض مطلوب ز خوردن جونه منقول است كه بي جونه حاصل است
 وشتب حلال است در همه حال ميان طعام ودار و اگر چه خون است متغير

شده ست و بتغير پاک شده ^{من قبا وى} الى الليث و سروي عنه
 عايشة مرضت انها قالت لا سهر الا لمسا فرا ولمصل لان المسافر ^{محتاج}
 الى ما ذهب عنه النوم فايح ذلت وان لم يكن فيه قرينة وطاعة
 والمصلي اذا سهر ثم يصلي فهو افضل يكون نومته على الصلوة و ^{ختمه}
 بالطاعة من كشف ابزروي وقيل الاذن ثبت للرجال و
 النساء فالنساء يمنع من الخروج الى المقابر لما سروي ان فاحمة
 رضي الله عنها في تعزير بعض الا نصار قلما رجعت قال لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلت اتييت المقابر قالت
 لا قال لو اتييت ما فارقت جد يلى يوم القيمة اي كنت معهما
 في النار ولا صح ان الودعة ثابتة للرجال والنساء جميعا فقد روي
 ان عايشة مرضت كانت تروى قبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في كل وقت وافئها لما خرجت حاجته زارت قبر اخيه عبد
 الرحمن ^{من} من الغياث الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن
 صبياً فحكم الرجال فان كان صبياً فهو في حكم النساء وهو عوف
 من قرنه الى قد ميه قال صاحب الملتقط يعني لا يحل النظر اليه
 عن شهوة فاما النظر لا عن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤ
 بالنقاب وفي حكم الصلوة كالرجال في باب الاستحسان ^{من} من
 الحسامة ولا بأس بشب اذن الطفل من البنات لانهم كانوا
 يفعلون ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

من غير انكار في التجسس ثقب اذن البنت اطفال مكر وه قيا ساوا
 بأسب بر استحسننا من التا سرخاني في ايتمة سألت ابا حامد عن
 المرأة تجلس في بيت الميت تنذر بر وتذكر مناقبه وتبكي معها الله
 فقال ان جي بها وهي تفعل لطمع يكره وان فعلت ذلت من غير
 طمع فلا بأس بر من رسالة الاحتساب وينبغي ان لا ينظر
 الا دام اذا حضر الخبز يأخذ في الاكل قبل ان يؤتى با دام اكرام الله
 قال عليه السلام اكرموا الخبز فانها من بركات السماء والارض
 قال العبد الصالح الله تعالى وهذا في بيته واما في الضيافة فينظر
 الاذنب من الخانية وقيل لا بأس للغريب ان ينام في المسجد
 من التفسير الكبير للامام فخر الدين الرازي راج قالت نملة
 يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم الى آخر الآية وفي هذه الآية تنبيه على
 امور من احد ها ان من يسير في الطريق لا يلزمه التحضر وانما
 يلزم من في الطريق التحضر وثانيها ان النملة قالت وهم لا يشعرون
 كانوا عرفوا ان النبي معصوم فلا يقع منه قتل هذه الحيوانات الا
 على سبيل السهو وثالثها ما رايت في بعض الكتب ان نملة
 النملة انما امرت بخبرها بالادخول لانها خافت على قومها انما
 اذا رأت سليمان في جلاله فرجما وقعت في كفر ان نعم الله وهذا
 هو المراد بقوله لا يحطمنكم سليمان وهذا تنبيه على ان مجالسة
 ارباب الدنيا محذور من تفسير الرازي قوله تعالى وا

لا يشعرون از غابت شفقت وي بر رعيت گفت ز مورگان اندر آيد
نخاي خونا نبر و سليمان و سپاه وي شماراويشان ندانند يعني بقصد
خود از ايشان ببرد من التفسير البستي و قيل ان الله انما قال لئن لم
صلوات الله عليه اندري لم سميت سليمان فقال لا قالت من
صدرا لت وتدري لم سميت لك الروح فقال لا قالت لتعلم ان الدنيا
كلها ربح فتبسم ضاحكا من قولها من روضة العلماء وعونهم
بن عبد الله الشستري انه قال ليس كل من عمل بطاعة الله تعالى
صار جيبا لله لان اعمال البر يعمل الابوار والفجار من اهزال اديان
ولكن يجتنبه الانبياء وصدوق من اليتيمة وسئل علي بن ابي حمزة
عن الجن هل ينظر الى ذراع ام الصبر وشعرها فقال نعم وسئل
الحجندري سرح عن له ام هل له ان يغتر بطنها وظهره خدمة لها
فقال نعم وراء الثياب وسئل ايضا عن غسرة الفم عند الاكل هل هو
سنة كغسل اليد فقال لا وسألت ابا حامدا عن رجل اخذ بلبلا
او ثريا وجعلها في قمص ويعلقها مع ذئب فقال لا يجوز لان هذا
نفي من الارض معني لان الحبس نفي وتعذيب من احياء
العلوم من يحل منكم كافرا اذهب الله عن قلبه نور الايمان وعن
وجهه بها الا سلام من التفسير الزاهد في قوله تعالى واستقر
بن شمعته منهم بصوتك من جزاي نو پيدا كردم رو تو انكوان مرجع تو الي
كمر انب واستقر لل عن الطاعة من قدرة منهم بصوتك انب

بد عاقلت بغزان سرگراتوانی باواز تو قال ابن عباس سراسر صد کلام صوت
 بد عولت الی نفساد فصوصه هر آوازی که از دهن بیرون آید که درو
 غیر رضای خدای عز و جل بود آن آواز شیطان است و هر چه هست از آواز
 لهو و لهو امیر و طغابیر و فحش و دغ و سرود و مثله آواز شیطان است
 همه زیر که بوسه و تزین شیطان است **و منه ومن الناس**
من یشتري لهو الحدیث یصل عن سبیل الله بغیر علم و یخذ
 هرا و اولت لهم عذاب مهین اکنون می گوید منی لغان کتاب
 و متابعان لهو و باطل را گفت و از مردمان کسی است بماند متابعت قرآن
 و می برگزیند سخن لهو و لغو و باطل و افانه و سرود سرگذشته پیشانیان
 اخبار عجم را و ملوک ستمین را و نزول آیت بحق و پید بن مغیره است
 و یاران وی که روزگار بدین گذارند شندی و مجاهد رضی شاکر داین عجا
 رض گوید که مراد از این لهو الحدیث سرود است. برگزیند سرود را بر قرآن
 خواندن **یصل عن سبیل الله** تا که کم کند مردمان را از راه خدای تعالی
 یعنی از دین خدای بجهل و نادانی مردمان را و یخذ هرا و سرگرد
 گفتن و شنیدن مباح گرفت وی قرآن را فحش گرفت و مخالفت کتاب
 خدای تعالی بفحش گرفتن و بازی گرفتن کتاب بود کما قال **الله** تعالی و لا
 یخذ و آیات الله هرا و قوله اولت لهم عذاب مهین
 ایشان راست عذاب خوارکننده اعراض از قرآن و شادی شنیدن
 لهو و فحش و سرود از وصف کافران است **من الاصول السری**

فان صحة التصديق والاقرار بالتوحيد لا يكون مع انكار شيء
 من الشرائع فقال محمد راجح في السير الكبير من انكر شيئا من
 الشرائع فقد ابطال قوله لا اله الا الله ^{من} المدايرت واللهو
 باطل عن الخير وعما يعني وهو الحديث نحو السمر بالا ساطير التي
 لا اصل لها والغناء وكان ابن عباس مريض وابن مسعود مريض
 يختلفان انه الغناء وقبل الغناء مضادة للقلوب ومفدة للبال
 ومخطئة للرب وعن النبي عليه السلام ما من رجل يرفع صوته
 بالغناء الا بعث الله تعالى عليه شيطانا بين احدى يدي على هذا
 المنكب والاخر على هذا المنكب فلا يزال يضربانه ما برجلهما
 حتى يكون هو الذي يسكت ^{من} التفسير لا حقق حكمي ان
 موسى عليه السلام لما رجع غضبان اسفا واستمع الصياح وكان ^{فصوت} نورا
 حولا الجمل ويضربون الدفوف والمزامير فقال هذا صوت لاهل الفسنة
 من رسالة الكاچ للامام ضياء الدين السامح راجح وقال الامام
 يعقوب الكسائي راجح في قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو
 الحديث وبركة بي نازوبي دين بود حديث وي لهو ولغو وسرود و ^{طبل} بابا
 بود وبركة لهو ولغو وشنيدن بسرود در آيد و رفته بابت بروي
 كشاده شود وبركة شنيدن سرود و لهو ولغو ميش گرفت و يا مباح دانست
 وي بر كلام خداي تعالى فسوس كرد و عاقبت بكافري افتاد وقال رسول ^{الله}
 صلى الله عليه وسلم ان الغناء تنبت الشقاق في القلب كما ينبت

الثمجد الطعام والشراب فواللهي نضرب محمد بيده لا يرفع رجليه
 برفع يده الا على كتفيه شيطانان على هذا الجانب وعلى هذه الجناح
 ولا يزالان يضربان بارجلهما حتى يكون هو الذي يسكت به
 ترجمه مصطفی صلی الله وعلیه وسلم می فرماید که سرود گفتن و شنیدن
 برویاند تفاق را در دل کونینده و شنونده بجانب برویاند گوشت را نان
 و آب پس بدان خدای که جان محمد در قبضه قدرت اوست که هرگاه او را
 سرود گفتن بر درو کثیف و دو شیطان بنشینند و بای می زنند تا آن
 زمانیکه وی از سرود گفتن باز آید در تفسیر اقام یعقوب کبی رحمت
 مذکور است و ذکر فی المذبح عن سهل بن سعد عن النبی صلی
 الله علیه وسلم انه اذا یكون فی امتی خسف و منی قبل و منی ذلت
 قال اذا اظهرت المعزرف و المعنیات و استقلت الخروقالکعب
 الا حیا مرصف ان فی التوراة التي انزل الله تعالی بنبيه
 موسى عليه السلام انا انزلنا الحق لنذهب به الباطل و تبطل
 به اللعب و المرقص و المزممارات و المزامير و الدف و الکبارات
 الطباير و عن الحسن رضي الله عنه انه قال قال رسول الله
 صلی الله علیه وسلم لا یدخل الملائكة بیتا فيه الطبور و عن
 مجاهد مرصف انه قال سمع عبد الله بن عمر مرصف صوت
 طبل فادخل اصبعیه فی اذنیه و قال هكذا رأیت النبی صلی الله
 علیه وسلم یصنع و عن نافع ان ابن عمر مرصف سمع صوت نرا

راعي فوضع اصبعه في اذنيه وعاد راحلته عن الطريق وهو
 يقول يا نافع اسمع فاقول نعم فمضى حتى قلت لا قال فوضع يده على راحلته
 الى الطريق وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سمع صوت امرأة راعي وضع مثل ذلك وقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كبر مقتا عند الله صوت المرأة عند المصيبة
 وامره من عند نخلته وعن انس بن مالك قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صوتان ملعونان في الدنيا والاخرة من
 عند نخلته ومنزلة عند مصيبة وحدثني ابي طالب رضي الله
 قال يها من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضرب الدف
 وعن لعب الصبح وصوت المزمار يذبحهم امير المؤمنين علي
 ابن ابي طالب رضي الله عنه فرأيت في حديثي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان زدن وفت وطل وبازي خكب وآواز مزمار يذبحهم سوالهم اكرت
 برسندك ان اذالك كاح ولو بالدف حديثي معروف بن سيب
 ليس به من ذلك وروى في زوائد براي كاري خيل جواب الله قال المعلى
 قال ابوالمهاجر اخبرنا سيار بن ابي عباس عن المغيرة
 بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
 تعالى كره لكم الخمر والميسر والمزمار والمعانف والكوبة و
 الدف فسألت اباالمهاجر كيف كانوا يضربون الدف على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كانت المرأة اذا كان

ملات تأخذ بالغربال وعوده فتصعد وتضرب بالعود على الغربال
 يسمع الناس انه ملات وعن ابي امامة رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المغنيات و شرائهن وتعليمهن
 واكلائهن قال عثمان بن عفان رضي الله عنه اذ كان جاسريته وعلما
 فهو حرام وعن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاء رجل الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اشتريت
 الجواري فاعلمهن الغناء واييهم فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ويئت بالغناء امرت اما علمت ان الله تعالى قد لعن
 من فوق عرشه مشترى الجواري ومعلمهن الغناء وعن مكحول
 رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم انه قال استماع الملاهي معصية والجوار
 عليها فسق والتلذذ بها من الكفر وقال عليه السلام من ملاؤنه
 غناء حرم الله تعالى يوم القيمة صوت الروحانيين في الجنة وقل
 وما الروحانيين قال قراءة اهل الجنة وقال المجاهد في قوله الذين
 لا يشهدون الزور اي لا يحضرون الغناء وعن ابن مسعود
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يتغنى عن الليل
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة له حتى مثلها ثلث مرات
 وقال ابن مسعود رضي الله عنه ان الغناء ينبت في القلب النفاق ينبت
 الماء البقل وقال ابن مسعود رضي الله عنه ليس شيء اشد به نبت النفاق
 في القلب من الغناء وقال الفضيل بن عياض الغناء رقة الزناو

الحسن رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر خصال
عليها قوم لو طبعهن اهلكوا ويزيد لها امتي بخصلة اتيان الربا
ولعهم بالحمام وسرهم بالجد اهن والخذف وضرب الدف
وشرب الخمر وقصب اللحية وطول الشارب والتصف والتصف
ولباس الحرمة ويزيد لها امتي بخصلة اتيان النساء بعضهم بعضا
من النافع اعلم ان المتعني حرام في جميع الاديان فقال في الزيادة
اذا وصحت بما هو معصية عندنا وعند اهل الكتاب وذكر منه لومة
للمغنيين والمغنيات ^{من} المستغنى من الذخيرة في الفصل
الثامن عشر في بيات احكام اهل الذمة واهل الشراك وكذا
يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلون السكر وانما يستحلون اصل الشرب
وكذا لا يمنعون من اظهار مع المرامير والظهور للغير واظهار الغناء
وغير ذلك كما يمنع من المسلم ^{من} المتقي قالوا منعهم من المرامير وحضور
والغناء واشياء ذلك من اللغو والظهور وامنع المناجحة والمغنية ^{من}
لعب الحامة وطيرانها في الرمايق والسواد وحكي طهي الدين ^{في}
مرج من القريئ نرمانا احسنت عند قرائة يكفر ^{بهم} من فتاوى مختار النوادر
البرهاني حكى عن امام الهدى ابي منصور الماتريدي رحمه
الله قال لقريئ نرمانا احسنت عند قرائة يكفر وبانت منه امرانه ^{احسن}
الله كل حسنة فان تاب لا يجب عليه القتل والا يضرب عنقه و
الدليل على هذا قوله عليه السلام من بدل دينه فافتوه ولو قتله قاتل

قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك فلا شيء عليه وبه اخذ
 المتأخرون وعليه الفتوح ببهت الهداية ولا نائحة ولا ^{مغنية}
 لانها تركبات محرمة عليه السلام فهي ^{حق} من الصوتين ^{التي}
 النائحة والمغنية ولا من يعني الناس لانه يجمع الناس على ارتكاب
 كبيرتين الكافي ونزو شهادة الخنث والنائحة والمغنية
 وهذا من الشرب على الله ولا صراهم على الفسق وقد ^ب
 النبي عليه السلام عن الصوتين الاحقيين ^{المغنية} النائحة ^{المغنية}
 ولعن النائحات والمغنيات وترد شهادة من يعني الناس ^ب
 يصير على نوع فسق ويجمعهم على ارتكاب كبيرة ^ب ومنه والفسق
 والمعاصي وذلك منه في الاحرام وغيره الا ان الخطر في
 الاحرام اشد كلبس الشرب في الصلوة والتطريب في قراءة القرآن
 من اقر صبح شرح المنظومة والا يكفره التي ^ب تعتقد في مجالس
 الملاهي والمزامير يكون مخدعا فيها بوجهين احدهما يفسق
 لولي لانه هو الذي احضر الملاهي والمعانف وامرهم
 بذلك واعطى المغنيين على ذلك الاجرة والثاني ان ^ب الحاضر
 صار وافسقة لاستماعهم ذلك فلم يبق الولي وليا ولا الحاضر ^ب
 شهورا عنده فلا يعتد عند الشافعي المكاح فليختر عن
 ذلك ^ب من شرح اصول الصغار وضرب الايدي والوقص
 كلها ميسر ^ب من اصول ابي القاسم الصغار قال اهل السنة ^ب

بان كل ما كانت من اللعب فانه يكون حراما وكذلك اللعب والرقص
 وكل ما كانت من اشغال الغرل سوا ذلك بالعربية او بالفارسية
 وكذلك ضرب الدف والعود والبربط وغيرها ما كانت من
 اللعب فانه يكون حراما الا الثلاثة ملاعبة الرجل امرأته وملاعبة
 فرسه وسرمية قوسه وهكذا روي في الخبر عنه عليه السلام انه
 قال ما اتاكم من الرد ولا الرد مني والدليل عليه قوله تعالى فحسبتم
 انما خلقناكم عبثا وانكم اليها لاترجعون والدليل على ان صوت الدف
 حرام ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال الدف
 حرام وثمنه حرام فقال ابن مسعود رضي الله عنه وكذلك العود ويدل
 عليه ما روي عنه عليه السلام كل مسكر حرام واما ضرب الدف فلا
 في التزويج عند الشافعي مراح لا يجوز ان يضرب الا كما يضرب الطبل
 ولا يجوز ان يدور في الضرب كما يضرب في اللهو وعند الجخفة
 مراح يجوز ان يضرب مدورا ما يقع به الا علام من رسالة الامام
 شهاب الملة والدين من نوادر البرهان وحكي عن ابي نصر الدين
 عن قاضي طه والدين الخوارزمي مراح من سمع الغناء من المغني
 او من غير المغني او يرقى فعلا من الحرام فيحسن ذلك باعتقاده
 او غير اعتقاده يصير مرتدا في الحال بناء على انه ابطال حكم الشريعة
 ومن ابطال حكم الشريعة لا يكون مؤمنا عند كل محقق ولا يقبل
 الله تعالى طاعته واحبط الله تعالى ايام حسنة وبانت من امرأة

فإن تاب لا يجب القتل ولا يضرب عنقه لقوله عليه السلام من
بدل دينه فاقتلوه فإن قتلته قاتل قبل عرض الاسلام كره ذلك ولا
نبيث عليه من التآمر خاف وفي اليتيمة سئل الخواري مراح عن
سمعو لا أنفسهم . صوفية فاختصوا بنوع لبسه واشتغلوا باللهو
والرقص وادعوا لأنفسهم منزلة فقال افتروا على الله كذباً وسئل
ان كانوا الضيف عن الطريق المستقيم هل ينفون من البلاد
لقطع فتنتهم عن العامة فقال اماطة الاذى بلغ في الصيانة
وامثل في الدنيا وتخير الخبيث من الطيب ان كان في رجليه يهوي في
نصاب لا حساب هل يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز
وذكر في الذخيرة انه كبيرة ومن اباحه من المشايخ مراح فذكر
الذي حركاته حركات المرثعة . وذكر في العوارف انه
لا يليق بمنصب المشايخ والذين يقتدي بهم لانه شابها
اللهو وانه يباين حال التمكن . لو قيل هل يجوز السماع لهم
فيقال ان كان السماع سماع القرآن والموعظة فيجوز ويستحب
وان كان سماع غناء فهو حرام لان التلغني واستماع الغناء
حرام اجمع عليه العلماء وبالعوافيه ومن اباحه من المشايخ
الصوفية فمن تخلى عن الهوى وتخلى بالتقوى واحتاج الى
ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط احدها ان لا يكون
بهم امرد والثاني ان لا يكون جميعهم الا من جنسهم ليسهم

فاسق ولا اهل الدنيا ولا اعراف والتألف ان يكون نية القوال
 الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام والوايع ان لا يجتمعوا لاجل طعام او
 فتوح والخامس لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون
 وجد الا صادقين وقال بعضهم كذب في الوحيد اشد من الغيبة
 كذا وكذا سنة والحاصل انه لا رخصة في باب السماع في زماننا
 لان جنيد اخرج ثاب عن السماع في زمانهم من تاج القصص
 في تحف الوصص عن تصنيف سليمان الفارسي ان محمدا بن
 سلمة رضى اذ القى جنيد بن البغدادي مخرج فقال له يا جنيد
 سمعت عن حالت واعمالك وطاعتك وامالك وما حسبت
 ان الدنيا فان وما دريت ان الشيطان للمسلمين هائب
 وما رجيت ان الجنة مقام المسلمين بالعمل الصالح وما سمعت
 ان وعد الله تعالى بدخوله للمؤمنين بالعمل الصالح وما نظرت
 في احوال مخلوقات الرحمن وما بصرت عن سبب مقولات
 الشيطان وما فهمت بالما موراات التي امرت بالقرآن وما
 شكرت عن الذي جعل الله لك عن امة محمد صاحب القرآن
 وما عدوت صلوات الخسوف في الاحكام والاركان بما
 سبب تأس عن الرب الرحمن وباتي خبر تعمل على الشيطان
 وباتي عمل توجب مقام الجنان وباتي دين رجعت عذ الا
 وباتي بني آية الايمان وعنه ايها امام وجدنا

بحد الحرام فقال له جنيد يا أي علم منهي تعني قل لي حتى أرجع عن
قلت فقال تحضر في المجلس الذي يرقصون أهلها ويشعرون
أهلها ويضربون الدفوف أهلها حتى يصير مجلس السماع
وهذا إحلال بحسبهم حرمها صاحب الشرع مع كلية الأصل والقرع
وانت تحلها بالعدوان هذا الخبر بعيد في العرش والجنات
فارجع عن هذا الحرام ان شئت بعث الله تعالى لك عن اهل
الاسلام فقال له جنيد يا استاذي وشيخي والله الطالب الغالب
المثلك المهلك راجعت عن هذا وثبت عنها او عني حتى غفرت
الله تعالى من عقيدة الامام ابي اسحق الصغار الانصار
ساج وبنور وروميركان وسده نوشادي كردن از روم با ملیت دانی
ولهو وطرب ونشاط ورقص کردن و دست زدن و ترو و شطرنج و کشتن
و کور با حق و آنچه بوی ماند از مقام ریاء و سرود و آنچه بوی ماند از کنان کبار
و روم با ملیت و نهاده و با خیانت دانی و منه و یاری دادن اهل
یهوی و بدعت قصد ویرانی اسلام دانی و کفر دانی من المضرات
فی الکبری استماع صوت الملاحی كالضرب بالقصب وغير ذلك
حرام لانه ملاحی وقد قال علیه السلام استماع الملاحی معصية
فالجلوس علیها فسق والتلذذ بها من الکفر وهذا اخرج علی وجه
التشديد لعظم الذنب من العوارف وقد نقل عن الشافعي
راح انه قال في كتاب القضاء والعناء هو مكروه يشبه الباطل

وقال من استكثر منه سفيه ترد شهادته وروى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال كان ابليس اول من تاج واول
 من تغف وروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال
 الغناء ينبت النفاق في القلب وروى ان ابن عمر رضي الله
 عنهما عليه قوم محرمون وفيهم رجل يتغنى فقال الا لا سمع الله
 لكم وقال فضيل بن عياض الغناء رقية الزنا وعن الفخار الغناء
 مفسدة للقلب مسخطة للرب وقد لبعضهما ياكما والغناء
 فانه يزيد الشهوة وانه ليثوب عن الخير ويفعل ما يفعل السكران
 الذي ذكره هذا القائل صحيح لان الطبع الموروث يفتقر بالغناء
 والاوران ويستحسن صاحب الطبع عند السماع ما لم يكن يستحسنه
 من الفرقة بالاصابع والخصيف والرقص ويصدر منه افعال
 تدل على مخافة العجز وقال بعض التابعين ايضا اللوطية
 على ثلاثة اصناف صنف ينظرون وصنف يصافحون وصنف
 يعلمون ذلك العجز فقد تعين على طائفة الصوفية الاجتناب
 عن مثل هذه الاجتماعات واللقاء مواضع التهميم من
 الانوار في مذهب الشافعي راجع ومن اظهر الوجد
 والسكر ولا يستقيم ظاهره ولا يتقيد جوارحه بالورع فغفوا
 بعيد من الله تعالى ^ب ومنه واما الغناء مع الآلات
 فما هو من شعار شارب الخمر كالطنبور والضنج والرباب

ومما أثر المعانقة أي الملاهي من الأوتار والمزامير في حرم استعمال
 واستماعه قصد أو لوقع سمعه ولم يقصد لم يحرم والورع التحريم
 منه وما هو من شعائر الفساق والمختلئين في حرم أيضا والنايات
 كلها حرام حتى الذبح يقال نأى أي أتى لانه من شعائر الفساق
 وكذا أسرى ما صرح به البغوي في ترجمة الأحكام وما يضرب من الأوتار
 حرام بلا خلاف لانه من شعائر الفساق والمزامير النأى من
 المذهب في مذهب الشافعي راجح ولا تقبل شهادة من لا مروءة
 له كالقوال والرقاص ومن يأكل بأشواق ويمشي مكشوف الرأس
 في موضع لا عادة له في كشف الرأس من ومنه ويحرم استعمال
 الآلات التي تطرب من غير غناء كالعود والطنبور والمعزفة
 والطبل والمزامير من الفتاوى الناصرية التواضع لغير الله تعالى
 حرام وإذا سجد لغير الله معتقدا حقيقة كفر من المحيطات
 الفقيه أبو جعفر راجح من قبل الأرض بين يدي سلطات
 وأمير أو سجد له فإن كانت على وجه التحية لا يكفر ولكن
 يصير موكبا للكبرية أما لا يكفر لأن السجدة على سبيل التحية
 نفسها ليست بكفر إلا يرى أن السجدة لغير الله تعالى على سبيل
 التحية كانت مباحة في الابتداء والكفر لم يجر في زمان والدي
 على صحة ما قلنا أن الله تعالى أمر الملائكة بسجدة آدم صلوات
 الله عليه ولا يجوز أن يكون الكفر ما مر به ثم تكلم العلماء أن

سجدة الملائكة كانت لمن بعضهم قالوا كانت لله تعالى ولكنه
 التوجه الى آدم كانت تشريفاً وتكريماً لآدم الأيوبي انه يستقبل
 الكعبة في الصلاة والصلاة يكون لله تعالى والتوجه الى
 الكعبة تشريفاً للكعبة كذا هنا وقال بعضهم لا بل كانت السجدة
 لآدم على وجه التحية والاكرام له ثم نسخت ذلك لقوله عليه
 السلام لو امرت احد ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان
 تسجد لزوجها وأما الاثم فلا فيها ارتكيب ما هو محرم ومنه عنه
 وارتكيب المحرم يوجب الاثم والدليل على صحة ما قلنا مسألة
 ذكرها في واقعات الناطقي وصورتها اذا قال اهل الحروب
 لمسلم اسجد للملث والآقليات فالأفضل له ان لا يسجد لان
 هذا كفر صورة والأفضل للناس ان لا يأتي بما هو كفر صورة
 وان كان في حاله الاكراه وان اراد ان يسجد بنية التحية
 فالأفضل له ان يسجد لان هذا ليس بكفر فهذه المسألة ^{يؤيد}
 ما ذكرنا فثبتت تسجد لسلطان على وجه التحية انه يكفر بهذا
 اذا سجد بنية التحية وان سجد بنية العبادة للسلطان
 او لم يحضر النية فقد كفر بهذا هو الكلام في السجدة جنباً
 الى الانحاء للسلطان او لغيره وان ذكره ولا يشبه بفعل
 الجوسر وكذا في الذخيرة والفصول الجاديه من الغياثية
 والمختار ان من سجد لسلطان على وجه التحية لا يكفر به من

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ رَأَوْهُ يَتَّبِعُونَ آيَةَ بَحْثِ الْخِدْمَةِ لغير الله تعالى
 بالقيام واخذ اليدين والاثني ولا يجوز السجود بالاجتماع
 من الكفاية الشعبي مراح وما سجدة الشكر والتحية كانت مباحة
 في شريعة من قبلنا واما في شريعتنا لا يجوز ان يسجد لاحد
 بوجه من الوجوه ومن فعل ذلك فقد كفر ^{من} احكام كل
 الكفر فاما اذا سجد لهؤلاء الجبابرة فهو كبيرة من الكبائر وهل
 يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال بعضهم هذا على وجوه ان اراد
 العبادة كفر وان اراد بدلتحية لم يكفر ويحرم عليه ذلك و
 ان لم يكن له نية كفر عند اكثر اهل العلم فاما تفصيل الارض
 فهو قريب من السجود الا ان اخف من وضع اليدين
 والجبين على الارض ^{من} الفأوى الصغرى اذا سجد
 للسلاطين للتحية لا يكفر استدلالا بمسئلة ذكوت في السير
 الكبير اذا قيل اسجد للملك والالا قتلنا الا فضل ان لا يسجد
 وان سجد للتحية فالأفضل ان يسجد علم ان السجدة بنية
 التحية لا يكون كفر اذا كانت خائفا ^{من} التفسير الكشاف
 السجود لله تعالى على سبيل العبادة وغيره على وجه التكرار
 كما سجدت الملائكة لآدم وابو يوسف واخوانه له ويجوز
 ان يختلف الاحوال والاولات فيمنه من المداير والجهود
 على ان المأمور به وضع الوجه على الارض وكان السجود

تحيةة لآدم عليه السلام في الصحيح اذ لو كانت لله تعالى لما امتنع
 عنه ابليس وكانت سجود التحية جائزا فيها مضاف ثم نسخ بقوله
 عليه السلام لسلیمان حيث اراد ان يسجد له لا ينبغي لمخدوق
 ان يسجد لاحد الا الله تعالى لهم من التفسير الزاهدي وتحية
 الامم الماضية كانت بالسجود كالسلام والمصافحة لنا اليوم
 بس اين سجدة تحيت بودر سجدة عبادت و سجد بودر ان يوسف
 مريوسف عليه السلام را بچنين بودند عبادت و مانند اين سجده
 علماء و انبياء عليهم السلام روا بوده است در اثنان پيشين و در
 شريعت ما سجدة تحيت منوخ شد و سلام و مصافحه عوض و بي
 مشروع شد و دلت الآية على انه يجوز نسخ الكتاب بالسنة
 لان السجود لآدم و يوسف عليهما السلام و التماسيل لسلیمان
 عليه السلام كان مباحا بنسخ الكتاب ثم نسخ على لسان نبيا
 صلى الله عليه وسلم لهم الخلاصة والسجدة لهم اختلف
 المشايخ راجح قال بعضهم ان اراد به العبادة يكفر وان اراد به
 التحية لا يكفر لهم من نصاب الفقه واما السجدة لهؤلاء الجباة
 فهي كبيرة و هل يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا و قد اكثرهم المسئلة
 على التفصيل ان اراد به العبادة كفر وان اراد به التحية لا يكفر
 واما تقبيل الارف فهو قريب من لهم الا انه اخف من
 وضع الخد والجبين على الارض لهم الكسرى و لا يقبل

رجل الارض بين يدي احد من اصحاب السلطان ^{تعالى}
 لا يكفر لا يزيده التحيّة لا العبادّة ^{من} من المفايح ما يفعل
 كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ مراح فان ذلك
 حرام قطعاً بكل حال سواء كانت الى القبلة او الى غيرها وسواء
 قصد السجود لله تعالى او تحفل عنه ^{من} من التفسير الذي مر في
 قوله تعالى ولا يتخذ بعضا بعضا ارباباً من دون الله ^{عظمة}
 هو سجود بعضهم لبعض ابن جرير هو طاعة الاتباع لروسا ^{لهم}
 في معاصي الله تعالى في الحديث قال عليه السلام لا طاعة
 لمخلوق في معصية الخالق وقال عليه السلام من اطاع مخلوقاً
 في معصية الله فكأنما سجد لغير الله ^{من} من عقيدة
 الامام ابي اسحق الصغاني الا نصاري مراح وسر نزديك ^{ان}
 بزمن ^{ان} انما سجده كرون بتعظيم مخلوق را از رسوم جايليت
 واني ^{من} من الاحقاق ودل ان السجود للمخلوق كان مشر
 قواضعا وكذا ^{في} في قصة يوسف وانتسخت شرعيته في هذا
 الامم ^{من} من الذي وقيل اراد بالسجود الخضوع والخشوع ^{من}
 غير ان يكون وضع الوجه على الارض وقد كان في الزمن
 الا ولا يسجدون بعضهم بعضا وكان ذلك الانحاء والتفيل
 ولم يكن وضع الجبهة على الارض فلما جاء الاسلام ابطال ذلك
 من التفسير الرايدي وام عيسى وام يحيى عليهما السلام ^{كانتا}

احد وقد انقطع عنها الماء ولم يكن من مرافق اهل مصر القرية
 كان مواتا وان كانت قرية من العرانات وعن ابي يوسف
 سرح انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا من العرانات والفا^{صل}
 بين البعيد والمقريب مروي عن ابي يوسف سرح قال ^{يقوم}
 رجل بهري الصوت من اقصى العرانات على مكان عال
 وينادي يا علي صوة فالي الموضع الذي يسمع فيه صوته يكون
 قريبا من العرانات والى الموضع الذي لا يسمع صوته فيه
 يكون بعيدا وفي الباقي الموات ما لا يقرب من العر^{ات}
 ويفضل عن حاجة اهله للمحطب والمرعى لكل بلد على ما ذكر
 الطحاوي سرح وعن ابي يوسف سرح قد ر غلوة ما خزن
 عنه الماء من الفرات مواتا وهو في العرانات قال ثمه و
 الاراضى المملوكة اذا انقرض اهلها فهي كاللقطة وقيل
 كالمواتة لا محمد سرح في كتاب الشرب كل ارض لا يملكها
 احد وقد انقطع عنها الماء ولم يكن من مرافق اهل مصر
 كان مواتا وان كانت قرية من العرانات وعن ابي
 يوسف سرح انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا من العر^{ات}
 من المضرات الموات الاراضى الخراب وخلافه العامر
 من الكفا في الميراث يضرب ثمة من مرعها لا تقطع الماء
 عند الرعاة في دعييد وما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة

سمي به بطلان الانتفاع به تشبيها بالحيوان اذا مات وبطل الانتفاع
 به من الخلاصة وارض الميتة كل ارض السواد والحيال
 لا يبلغها ماء الا نهار وليس لاحد فيها ملك وارض بني ابي
 بموات كذا قال الشيخ الامام الاستاذ ^{عليه السلام} من الحائية ذكر في شرب
 الاصل ارض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح ^{وعنه} ^{تفسير}
 روح ارض الموات ان يفتح الامام بلدة عنوة ولم يقسم الارضي
 بين العائمين وتركها مهملة او قسم البعض ولم يقسم البعض
 فماتت ولم يقسم يكون مواتا عنه وفي رواية اخرى يقوم الرجل
 في العراء ويصيح صيحة وسطا فالى ان يبلغ صوته يكون من
 فناء العراء وما وراء ذلك يكون مواتا اذا لم يكن مقبرة ولا
 فناء لاهل القرية وعن محمد ^{رحمته} يعتبر الصوت من دون
 القرية لا من الارضي العامة وقال ابو عبد الله الجرجاني
 يعتبر الصوت على قدر اذان الناس في العادة من غير ان
 يجهد نفسه هذا اذا لم يعرف انها كانت ملكا لاحد فان عرف
 انها كانت مملوكة لكن لا يعرف لها المالك في الحال ذكر القاضي
 ابو علي السفدي عن استاذ الحاكم انديجورن للامام ان يذ
 الى رجل وياذن له بالاحياء فتصبر لمن احياها ^{في} وفي نوادر ^{هشام}
 عن محمد ^{رحمته} الارضي اذا كانت لها ثمانية عمارات من مساة
 ونحوها ولها ارباب لكن لا يعرفون ان لا يصح لاحد ان

بجيبها ويملكها او يأخذ منها ترابا وفي رسالة النبي يوسف راج
لابي هرون هي بنت احياءها وليس للامام ان يخرجها من يده
وعليه فيها خراجها وروي هشام عن محمد راج في القصور الخربة
والبواويس الخربة اذا رفع الرجل منها التراب والماها في
ارضه قال اذا كانت قصور البواويس قبل الاسلام فهي بمنزلة
الموات لا بأس بذلك وان كانت خربت بعد الاسلام وكان
لها ارباب ولكن لا يعرفون لا يسبح لاحد اربابها شيئا
بمنزلة دورهم ~~م~~ قال والارض الموكدة اذا اقرض اهلها
فهي كاللقطة وفير الموات ~~م~~ من شرح الطحاوي الاصل في هذا
ان من ملك شيئا اما مسلم او ذمي باي سبب ملك فانه لا يزول
ملكه بالقرت كما اذا ملك دارا وارضاً ثم خربت ومضت عليها السنون
والقرون فهو على من ملكه لا اول ولا يكون ن الارض من
موات وبالنسبة برضا رضى به من غيره ولم يكن لغيره ان يعاجه
كالقروا في الارض المباحات والرباطات ~~م~~ من المصنفات
وقال الفقيه ابو الليث راج انما يصير الملك له به احد الاشياء
الثلاثة اما بالبناء حولها حائطا واما بكتريتها واما باجراء الماء قد
قال عليه السلام من احاط حائطاً على الارض المساحة فهي له
~~م~~ والاحياء ان يكونوها ويسقيها وان كراها ولم يسقها وسقاه
ولم يكرها فليس باحياء ~~م~~ وفي الكافي ولو فعل احد ما تجير ~~م~~ وفي

الكافي ولوحوطها وسقاها بحيث يعصم الماء احياء وكذا اذا بذرها
 مكي وعن ابي يوسف راح الاحياء البناء والغرس والكراب
 والسقي وعن محمد راح ايضا ان الكراب احياء من
 المستقى قال والتجوير ليس باحياء وصورة ان يرا الرجل بموضع
 من الموات ويقصد احياء ذلك ولم يمكنه الاحياء للحال لان
 آلات الاحياء فيعلم علامة فيضع حول ذلك الموضع الاجزاء ^{يحصد}
 ما فيها من الحشيش والشوك ويجعل حولها او يغرس حولها
 اغصانا يابسة وكذلك اذا نقي الارض من الحشيش واحرق
 ما فيها من الشوك فهذا التجوير وليس باحياء وقد صح عن عمر
 رضي الله عنه قال من احيى ارضا ميتة فهي له وليس بمنجر بعد
 ثلث سنين حتى واراد بالتجوير ما قلنا واجمعوا على انه لا يملكها
 بالتجوير وانما هو اخف بها من غيره وليس لاحد ان يزعمه
 كالسرو في ارضي المباحة وقال الفقيه ابو الليث راح انما يصير
 المالك باحد الاشياء الثلاثة بالبناء حولها حائطا واما بغيرها
 اما باجواء الماء فيها يرو في الطحاوي اذا احيى ارضا ميتة ان كان
 ياذن الامام ملكها بالاجماع ولم يكن لغيره فيها حق يرو في
 الحاشية في كتاب الزكاة ذكرنا ما طفق القاضي في الولاية عن
 الامام في ذلك يرو عن الهداية ثم من احياء ياذن الامام ملكه
 وان احياء بغير اذنه لم يملكه عند ابي حنيفة راح وقال لا يملكه

عليه السلام من احياء ارضاً ميتة فهي له ولا نذر ما لم يباح سبقت
 يده اليه فيملكه كما في الخطيب والصيد والخشب او وجد معدناً
 او مكاناً في موضع لاحق لاحد فيه ولا يبي حنيقة راج قوله عليه
 السلام ليس للمرا الا ما طابت نفس امامه به وما راوا يحتمل
 ان اذن لقوم لا نصيب لشرع ولا نذر مغنوم لو وصوله الى يد المسلمين
 بايجاب الخيل والركاب فليس لاحد ان يختص به بدون اذن
 الامام كما في سائر العنائم فلو احيها ثم تركها ونسرها غيرها غيره فقد
 قيل الثاني احق بها لان الاول ملك استغلا لها لا رقبته فاذن ^{لها}
 كان الثاني احق بها والاصح ان الاول ينزعها من الثاني لانه
 ملكها بالاحياء على ما نطق به الحديث اذا اضافة فيه بلام التملك
 وملكه لا يزول بالتزول ^{لها} وحاصل الخلاف راجع الى ان
 المحيي بالاحياء يملك رقبته الارض او منفعتها والاستغلا ^{لها}
 كان الفقيه ابو القاسم راج يقول لا يملك عينها وانما يملك منفعتها
 والاستغلا ^{لها} بها وعامة المشايخ راج يقولون يملك رقبته ^{لها}
 من المضرات وارض الخراج مملوكة وكذا ارض العشرية يجوز
 بيعها وايقافها ويكون ميراثاً عنه كسائر املاكهم في الكبر كما امام
 امر رجلا ان يعمر ارضاً ميتة على ان ينتفع بها ولا يكون الملك
 له فاحياها لم يملكها لان هذا الشرط صحيح عند ابي حنيفة راج لا
 عنده لا يملك الارض الا باذن الامام فاذا لم يأذن له الامام ^{لملك}

لا يملكها قالوا على قياس قولهما يملكها لان الشرط باطل كما لو
 انها نأان يصطاد على ان لا يملكه او يحتطب على ان لا يملك
 او لا عن بين الزوجين على ان لا يفترقا باب من شرح المجمع و
 المروي عن عده شرح انه شرط ان لا يكون مملوكا
 لمسلم ولا ذمي مع انقطاع الارثفاق بها ليحقق كونها مواتا
 فاما ما كان مملوكا لمسلم او ذمي لا يكون مواتا بل لجماعة المسلمين
 اذا لم يعرف المالك ولو عرف من بعد ردت عليه وضمن
 ثم راعها نقصان الارض وهو المختار باب من الجواهر قال رضى
 لما سألته عن كتاب قصة الى السلطان وسأل منه تمليك ارض
 محمد ودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على القصة
 اني جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من
 السلطان في مجلس واحد وانه تمليك يحتاج الى القبول في المجلس
 هذا هو القياس لكن لما تعدر الوصول اليه اقيم السؤال
 بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا امره بذلك واخذ منه
 بالتوقيع يتملك باب من التماس خاف السلطان اذا ذهب
 لرجل خراج ارضه وذكر في السير الكبير انه لا ينبغي ان
 يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصرفا كان له ان يقبل باب
 وفي الحاوي وان ذهب الى الخراج وهو الحامى لرجل خراج ارضه
 ليس له ان يقبل الا ان يكون الى الخراج مستقلا فيجوز له سعه

ان يقبل لحم من الا و نرجندي و لوان رجلا احيا ارضها كانت قبو ضبة
 قمر رعها ثم جاء رجل و ادعى انه ملكه ردت عليه لان الارض
بالخراب لا تزلزل عن ملك المالك فترد على المالك ويكون
الارض للتزارع لحم من القنية ارض غرق قت وصارت
بحرا ثم نضب الماء عن ها او خربت من وجه آخر ثم جاء الانسان
وعمرها فقيه اختلاف المتقدمين قيل هي للمالك القديم وقيل
لن احيا هل من المحيط واذا احيا ارضها ميتة له باذن الامام
فلم يرها صالحة للزراعة فتركها فجاء آخر و رعها هل يكون للاول
ان ينزعها منه اختلاف المشائخ راح فيه كان الفقيه ابوالقاسم
محمد بن حمزة بن عصمة الصغار البلخي راح يقول ليس له ذلك
وكان يقول الا ولا حق بها ما دام يشتغلها فاما اذا تركها واخر
عنها بطل حقه فكان الثاني احق بها وغيره من المشائخ كانوا
يقولون للاول ان ينزعها من يد الثاني وحاصل الخلافا
راجع الى ان المحيي يملك رقبة الارض او منفعتها كان
الفقيه ابوالقاسم راح يقول لا يملك عينها وانما يملك منفعتها
والاستغلا لها وعامة المشائخ راح يقولون يملك قربتها
من المحقق وذكر في شرح الطحاوي والاصل في هذا ان
كل من يملك شيئا اما مسلم او ذمي بأي سبب ما لا يزول
ملكه عنه كما اذا ملك دارا وارضا ثم خربت فمضت عليه

السنون والقرون فهو ملك ما لكه الا والاولاد ورشته فان لم يعلم
 فالتصرف فيه للامام عليه من القنية وقد اطلق القدر وري سرح في
 مختصره ان الاراضي المملوكة اذا اقتطع اهلها فهي موات وذكر
 الاقطع والنصير في شرحيهما المختصر الموات اذا كانت في الاسلام
 وعليه اثر العماراة ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه عليه
 من الهداية فاذا لم يعرف ما لكه يكون لجماعة المسلمين عليه
 من النهاية كمن مات وترك ما لا ولم يترك وارثا فلا يكون
 لواحد بعينه ان يملكه على التخصيص عليه من الخلاصة ويعرف
 الى اقصى ماله او مشتر في الاسلام او الى ورشته وان لم يعلم
 فالتصرف للامام عليه من الكفاية الحشيش الذي ثبت من غير
 ان ينسبه احد لا يملكه صاحب الارض فان قطعه واخره
 ملكه عليه من الذخيرة قال محمد سرح في آخر كتاب الشرب جل
 بنى حائط من حجارة على الفرات فاتخذ عليها رجلي او فوقي
 طريق المسلمين بناء فخاصمه في ذلك واحد من المسلمين او من
 اهل الذمة سوى انعييد والصبيان فانه يقضى عليه بهدمه سواء
 كان يضرب جماعة المسلمين او لا يضربهم هكذا ذكره وقال محمد بن
 سلمة البلخي لا يقضى عليه بالهدم اذا لم يضرب بالمسلمين لانه
 اذا لم يضرب بالمسلمين فالخاصم متعنت في الخصومة ويجوز ما ذكر في
 الكتاب ان هذا الصنع ان كان لا يضرب بالمسلمين في الحال يعض

بالمسلمين في اثباتي بان يكثر الترجمة في الطريق فلا يجب ان ^{نسيلا} ^{نست}
الى التطرف في ذلك الملكات ^{من} الكافي اذا كانت لرجل ^{من}
ولرجل فيها نهر فاراد رب الارض ان لا يجري النهر في ارضه
لم يكن له ذلك وتوات على ماله لان موضع النهر في يد رب
النهر ^{من} فتاوى المختار نهر لرجل يجري في ارض غيره ^{ليس}
لصاحب الارض منه ^{من} الفصول اذا كانت لرجل نهر في
ارضه رجل او ميراث في داره رجل فاختلغا في ذلك وانكر صاحب
الارض والمدار ثبوت حقه فالقول قوله وعليه البينة ان له
حق السيل باجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جاريا وقت الخصومة
فيكون القول قول صاحب الماء وكذلك الماء اذا لم يكن جاريا
نرمان الخصومة الا انه يعلم انه كان يجري الماء الى ارض هذا
الرجل من هذا النهر قبل ذلك كانت القول قول صاحب الماء و
الاصل في جميع ذلك ما ذكرنا ان بدلالة الحال يستدل على صدق

المقال

كتاب الرهن
من الصغرى مثل نجم الدين عمر والنسفي راجع عن رجل ^{من}
من آخر عبد ابكورة مرغينان وانتقل المرقتهن الى سمرقند
فجاءه الراهن وقضى دينه فقال المرقتهن الرهن بمرغينان
فاذهب واقبض والراهن يطالبه بتسليمه اليه بسمرقند

هل يلزمه بغيره فقد قال نعم اذا قضي دينه لم من النهاية ولو اجر
 الراهن الرهن من المرقهين خرج من الرهن ولم يعد الى
 الرهن ابد الا ان الاجارة عقد لازم فاذا الزم العقد استقر الرهن
 من شرح الطحاوي وكذلك لو استأجره المرقهين صحت الاجارة
 وبطل الرهن من المضرات واذا اجر المرقهين الرهن من
 اجنبي بغير امر الراهن فامثلة للمرقهين ويتصدق بها عند الج
 حنيفة ومحمد راجح لانه بمنزلة الغاصب من ومنه في الذخيرة وان كان
 الراهن اذن له في ذلك كانت الاجرة للراهن ويتقضى الرهن
 حتى لا يعود رها الا يتجدد العقد من التارخاني سئل
 علي بن احمد عن رجل مرهون عماراة حانوت قائم على ارض
 سلطان فوسلته الى المرقهين وكانت يتصرف المرقهين فيها
 ويواجرها وياخذ الاجر منها سنين واعواما هل يصح الرهن
 وهل يلزم للمرقهين ما اخذت اجرتها فقال لا يصح الرهن
 ولا يلزم له ما اخذت في الايانة اذا سلط العدل على بيع
 المرقهين فامتنع يجبر الرهن فان امتنع باع القاضي بالاجارة
 رجل وضع على يده رها و مر ببيعه اذا حل لاجل فحل فاني
 ان يبيعه والراهن غائب اجبر على بيعه ان شرط البيع
 في الرهن فان لم يكن كذلك و شرط بعد عقد الرهن اختلف
 المشايخ فيه قال الصلبي الشهيد راجح الصحيح انه يجبر ايضا

وذكر شمس الأئمة السرخسي راجعاً أن هذا سر رواية عن أبي يوسف
 وفي رواية لا يجبر العبد إذا لم يكن ذلك شرطاً في الرهن فكذا الوكيل
 بالخصومة إذا غاب الموكل فامتنع الوكيل عن الخصومة هل يجبر فهو على
 هذا الجهد من الفصول رجل أخذ من رجل رهناً فأسدأ بان رهناً
 منه نصف داره شائعاً ونصف عبده على أن يقرضه بهذا الرهن
 اتفاقاً فنقض الرهن وأعطاه الألف فاستهلك الغريم المال ثم ^{نقض الرهن} نقض الرهن
 الرهن بحكم الفساد فللمرته أن يجبس الرهن حتى يستوفي الدين الذي
 رهنت به لأن المرتهن إنما استأجر اليد على الرهن بمقابلة الدين الذي
 اقترضه وكان له حق حبس الاستيفاء كما في البيع وكما في الرهن الصحيح
 إذا اتفاقاً الرهن فلو هلك الرهن في يد المرتهن بعد الفسخ يهلك
 بالآقل من قيمته ومن الدين لأن بهلاك الرهن بطل الفسخ فعاد الأمر
 إلى ما كان والمرهون كان مضموناً بالآقل من قيمته ومن الدين وكذا
 هذا ولو مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق من بين
 سائر الغرما حتى يستوفي دينه لأن له على المجلد استعانة على ما ذكرنا
 قال هذا إذا كان الرهن الفاسد بمقابلة الدين فلو كان الرهن بلا
 كان على الرهن قبل ذلك فالمسئلة بحالها لا يكون للمرتهن حق حبس
 المرهون لاستيفاء الدين كما في الرهن الجائر بين كان عليه قبلها إذا
 اتفاقاً الرهن لا يكون للمرتهن حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع
 بينهما أنه يستأجر ملك اليد بمقابلة هذا المال فلا يكون له حق

الجبس لا استيفاء مال وجب بجهة اخري فان مات اراهن ر
 ويكون كثيرة كان هو اسوة لغيره ما لانه ليس له على المجلد استحقاقه
 على ما من به من المبسوط فان كان اراهن اذن المرتهن في الاجارة
 فقد خرجت من الرهن ولا يعود رهننا الا برهن مستقبل فاعطه للرهن
 لا يرد وجب فيه من حق الاجارة ما يمنع من قبضه وحفظه على
 اراهن به من المحيط وكذا قالوا في اهل الجماعة اذا رهنوا الوقت
 حتى لم يصح لو سكنه المرتهن يجب اجرا المثل سوا كانت ايام معددة
 لا تستغل او لم يكن به من السعياقي والخاص ان بيد العاشر به
 يعدم ضمان الرهن ولا يرتفع عقد الرهن سواء كان المستعير
 مراهنا واجنبيا او مرتهنا وبيد الاجارة والرهن يجعل عقد الرهن
 وبيد الوديعة لا يبطل عقد الرهن به ومنه وفي الايضاح ولو
 الرهن اراهن من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد الى الرهن
 ابل الان الاجارة عقد لازم فاذا لزم العقد انتهى الرهن به
 من التهمة فان اعاد المرتهن الرهن من الراس اراهن من
 المرتهن فاندرجوا ويخرج الرهن من رهن المرتهن
 على حاله ولكل واحد منهما ان يبطل العارية ويرد الى الرهن
 لان العارية غير لازمة وعلى هذا اذا غصب غاصب
 عن ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم معنى ان المرتهن يأخذ
 الغاصب ويرد الى اراهن به من غاصب العارية اذا

إلى المرتقة لأجله وإن لم يأمره المستعير بأداء الدين فلا يكون
 المعير متبرعا لأنه مضطر في أدائه ليصل إلى عينه ولم يكن ذلك
 إلا بأداء الدين فذلك يرجع على المستعير بما أدى به من الجواهر
 رجل من رهن ضيعة ثم أجزاها من المرتقة فقد بطل الرهن
 ويجب الأجرة على المستأجر من الثأر فانية رجل من
 من أخرجها رية تساوي ألف درهم بألف درهم فجاء المرتقة
 وطلب دينه وأبى الراهن ذلك حتى يحضر المرتقة الجارية والوا
 والمرتقة في مصرهما فانه يؤمر المرتقة بأحضار الجارية أولا
 من الخانية فاذا حضر الراهن لا يؤمر بالتسليم ويقال للراهن سلم
 الدين أولا كما في البيع يؤمر المشتري بالتسليم الثمن أولا من
 الجواهر رجل من دار وأباح السكنى للمرتقة فوق لبسكناه
 خلل وخرب البعض لا يستقط شيئا من الدين لأنه لما أباح له ^{السكنى}
 أخذ حكم العارية ^{من} من الجواهر المرتقة إذا غاب وفي الدار
 الموهنة أو لا المرتقة فإلا والراهن أن يضي الدين و
 يخرجهم فله أن يمنعهم من سكنى الدار فللقاضي أن ينصب
 رجلا عن الغائب ليقبض الدين ويرد الرهن فقد صرح أن
 للقاضي أن يقبض مال الغائب ^{من} من قنا وحق الامانة ^{من}
 الكرماني خاند كروستد فرزدان را در و بنشاند غائب را بن راسه
 که زر بد و ایشان را بیرون کند ^{جواب} رسد که نگذارند و خانه

بهشت من الوقاية وللمرتبة طلب دينه وراهنه وجبسته
 وجبسته بعد شيخ عقده حتى يقبض دينه او يبرأه
 من شرح الوقاية فانه لا يبطل الا بالرد على الراهن على وجه
 الصبح لانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين من الفصول
 وفي موضع آخر في دعوى الاسرتهان والقبض لا بد ان يذكر
 حال قبضه كون الدار فارغة عن متاع الراهن وغيره حتى
 يصح القبض كما في الهبة وفراغها عند القبض شرط من الفصول
 الاستروشي واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع
 تمام الهبة ذكره صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزبا
 انه لا يمنع فانه قال لو اعاد راسه من انسان ثم ان المستعيد
 غصب متاعا ووضعه في الدار ثم وهب المغير الدار للمستعيد
 صحته الهبة في الدار من التارخانية واذا رهن من آخر
 رهنه فاسدا وفي الذخيرة بان كان الرهن في متاع
 ثم على ان يقرضه الف درهم وتعاين ثم تقاضا الرهن بمحكمة
 الفساد واراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد
 المرتبة من الفصول وذكر في المحيط كل حكم يثبت في الرهن
 الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اهكذا ذكر في الجامع وشرح
 القدوسي وذكر الكرخي شرح ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد
 لا يتعلق به الضمان والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان اصلا لا

القاضى يفسخ العقد بحكم العجز عن التسليم ولا يترفع الفسخ الى القاضى
 لا اليه من النهاية فانه يفسخ البيع لقطع المانع عن تسليمه من القضاة
 المحسامة اختلف عبارات الكتب في بيع المرهون والصحيح فيه
 موقوف حتى لو قضى الراهن الدين او ابراء المرتهن من الدين
 وردد الرهن عليه او اجاز ورضي له ثم البيع ولا يحتاج الى تجل
 العقد وان لم يجز بعده وطلب المشتري التسليم فالقاضي يفسخ
 العقد بينهما من الذخيرة قال وان لم يجز المرتهن البيع ولم ^{يطله}
 القاضى حتى باعه من آخر فاجاز المرتهن البيع الثاني بطل الاول
 وجاز الثاني من النهاية في شرح الهداية ثم قال في موضع آخر
 يقول بيع المرهون فاسد وفي موضع يقول بيع المرهون جائز و
 الصحيح ذكرهنا انه موقوف وتأويل قوله فاسد يفسد القاضى
 اذا خوصم فيه اليه وطلب المشتري التسليم اليه ونفع المرتهن
 ذلك وتأويل قوله جائز اذا اجاز المرتهن وسلم اليه من
 الكافي فان باعه الراهن من رجل ثم باعه ثانيا من غيره قبل ان
 يجيزه المرتهن فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول موقوف
 والموقوف لا يمنع توقف الثاني فجاز البيع الاول ان اجازته و
 جاز البيع الثاني ان اجازته من التهذيب ولو رهن رجل
 من رجل او رجلا من رجلين جائز ان يبيع الرهن
 حتى يستوفي جميع الدين وان بقي درهم ولو كان المرتهن اثنان

فاستوفى احدهما دينه للآخر حبس الكلا حتى يستوفى دينه وكذا الرأ^ه
 ثبات فاقى احدهما حصته للمرتهن حبس الكلا حتى يؤدي الآخر
 ولو مات الراهن وعليه ديون فالمرتهن احق بالرهن من سائر
 الغرماء ولو أدى الدين او بعضه ثم هلك الرهن في يد المرتهن
 يسترد ما أدى الا اذا اراد على قدر قيمة الرهن فلا يسترد الزا^{دة}
 ولو هلك الرهن بعد بطلان الدين ببراءة ونحوه فهلك امانته
 استحسانا خلافا لوفد شرح ولورهن عيين ثم أدى حصته احدها
 ليس له قبضه حتى يؤدي حصته الآخر وفي رواية له ذلت و
 حصته ما سمي له وان لم يسلم يقسم الدين على قيمتها يوم الرهن
 من الفصول ولو ارتهن رجل من رجلين يدين عليهما رهنا
 واحد ايجاز ^{لم} من الكسر ويصح الزيادة في الرهن لا في الدين ^{لم}
 من الكافي لا يصح الزيادة في الدين على وجه يقابله شيء من الرهن
 اما نفس الدين فيصح لوجود سبب صالح لكن جميع الرهن بان ^{ين} الكا^ن
 السابق وصورته رجل رهن عبدا بماية وقيمته مائتان ثم اخذ من
 المرتهن مائة أخرى ويجعل العبد رهنا بالمائتين فانه لا يصير العبد
 بالدين الحادث حتى اذا مات العبد يسقط الدين الاول ^{ين} ويصح
 الدين بالرهن خلافا لابي يوسف ^{لم}

كتاب الجنایات
 من شرح الطحاوي واما شبه العمد اذا قتل بعضا صغيرا ونحوه

بلطمة وكلاما لا يكون الغالب فيه الهلات كالسوط ونحوه فهذا هو
 شبه العمد بالاجماع الا اذا بانح الضرب حتى مات فهذا شبه العمد
 عند ابي حنيفة مراح وعندهما هو عمل ل من الترويح اذا ضرب بسوط
 صغير والى في المضربات حتى مات فعليه القصاص وهو قول ابي
 يوسف ومحمد مراح على قول بعض المشايخ ل من الذخيرة وعندنا
 لا قصاص عليه ل من المضرات ولو قتله بجرح صغير او عصا صغيرة
 او سوط صغيرا ولطمة او وكرة او سائر ما لا يقتل به غالبا فهو شبه
 عمد في قولهم جميعا ولو ضرب ل بسوط و والى المضربات لا قصاص عندهما
 خلافا لابي حنيفة مراح ل من التامر خاتمة لوضربه بالسوط والى
 المضربات حتى مات لا يجب القصاص عندنا ل من الحصر في باب
 ما للتم مراح اذا ضرب النسايا بسوط الصغير و والى في المضربات حتى
 يجب عليه القصاص وعندنا لا يجب ل من السعيا في وشبه العمد
 ان يتجه ضربه بما لا يضره غالبا هذا التقية ل ان يجهد واما
 عند ابي حنيفة مراح فشبه العمد ان يتجه ل الترويح والتأديب دون
 الاثلاف سواء كان الاثلاف منه غالبا كدقة القمارين والحج
 الكبير والعصا الكبيرة او لم يكن الهلات منه غالبا كالعصا الصغيرة
 فاذا قتله به فهو شبه عمد سواء كان و والى في المضربات او لم يول
 وعندهما ان يتجه الضرب بما كان الغالب منه الهلات فهو عمد
 محض يجب القصاص وان تعمد الضرب بما لم يكن الهلات منه

غالباً كالسوط الصغير فان لم يوال في الضربات فهو شبه العمد عند
 بلا خلاف وان والى في الضرب فقد اختلف المشايخ فيه على
 قولهما بعضهم قالوا انه عمد محض وبعضهم قالوا انه شبه العمد
 ومنه وذكر في المبسوط فاما العصا الصغيرة اذا والى به في الضربات
 حتى مات لم يلزمه القصاص عندنا وعلى قول الشافعي راح يجب
 من الحاموي خلف عن اسد بن عمرو فيمن ضرب اخريده او جله
 فمات منه قال يكون شبه العمد وقال الحسن كذلك اذا لم يوال في
 الضرب حتى مات فاما لو ضرب به بواحدة لا يخاف عن مثلها
 الموت فان مات فهو خطأ قال ابو الليث الكبير قول اسد
 احب الي من التحفة واما القتل بالعصا الكبير وبكل آلة يحصل
 بها القتل غالباً لكنها غير جارية فعند أبي حنيفة راح هو شبه
 العمد لا يوجب القود وهو قول الشافعي راح وعلى هذا اذا ضرب
 بالسوط الصغير والى في الضربات حتى مات لا يجب القود عند
 أبي حنيفة راح وعندهما يجب والمسئلة معروفة من النافع فاعلم
 ما تعمد ضربه بسلاح او ما اجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كما
 من الخشب والحجر والنار موجب ذلك الاثم والقود من
 الينابيع والعمد ما تعمد ضربه بسلاح كالسيف والسكين والرمح
 والسنانة والبرء والمسئلة ما كان منسباً له وهو ذو شفة الخ
 سواء كان لذات حدة يوضع بينهما لم يكن له حدة ولكن ضمه

. ضا و سوا كان الغالب عليه الهلاك ولم يكن بعد ان يقع
 على آلة القتل اسم الحديد وكذلك كل ما كان من جنس الحديد ^{لصفر}
 والرصاص والذهب والفضة قتل به بضعا او رضعا وكذلك اذا
 قتل به بآلة من جنس الحديد ولكنه عمل عمله كالا حراق بالنار في
 اصح الروايتين عن ابي حنيفة سرح والضرب بالزجاج المكدودة
 وليفة القصب والحجر المكد والمبضع والخشب الجارحة وقد حد
 ابو الحسن القدوري سرح فتل ما يقع به الزكوة اذا قتل به ^{فعله}
 القصاص واذا تمجد الضرب بهذه الاشياء وجب عليه ^{القصاص}
 من الاسرار قال ابو حنيفة سرح في الاصل لا يجب القصاص الا بما
 يقتل جرحا من حديد او خشب له حدة او نارا والحديد اذا كان
 دقا ولا يجب بما سواه وعلى رواية الطحاوي لا قصاص الا بما
 يقتل جرحا لا دقا وقالوا والشافعي سرح كل آلة يقصد بها قتل النفس
 وجب بها القصاص كاللق بعبا كبيرة او بحجر يقتل ولا يجب بالحجر
 الصغير والسوط الصغير والسم ويستفي الادوية وقال الشافعي ^{في}
 وحده يجب بالعصا الصغير والسوط اذا والى في الضربات حتى
 مات ولا يجب اذا لم يوالى ومنه فاذا عمل الخشب او الحجر عمله في
 الجرح الحق به ولم يبق شبهة انها ليست للقتل فقامت بالسبب
 بلا شبهة ^{به} من السرخسي والجناية عليها انما يتم بآلة الدم
 وزالت بعمل يكون جارحا موثرا في الظاهر والباطن جميعا ولهذا

كانت الغرني بالابرة موجبا للقصاص لا بمسيل الدم موثري الظاهر
والباطن **١** من كشف النار فالجناية عليها انما يتم براءة الدم
يقع على معناه قصد **٢** ولهذا كان الغرني بالابرة موجبا للقود لا بمسيل
الدم موثري الظاهر والباطن **٣** من المبسوط لان العلماء
اتفقوا ان القتل اذا كان بالسهم او بالابرة او بالسكين **٤** يجب القصاص
ولو ان رجلا احرق بالنار فان عليه القصاص لان النار يعمل عمل
السلح لانها تشتر الجسد ويضع اللحم فصار بمنزلة السلح فيجب فيه
القصاص ولو طعن رجل رجلا برمح لا سنان فيه او رماه بسهم
لا يصل فيه او شق بطنه بعود فعليه القصاص في هذا كله لانه عمل
عمل السلح وفي السلح القصاص فكل ذلك فيما كان بمعناه ولو **٥**
بخطا القاصب فعليه القصاص لانه يعمل عمل السلح **٦** من الذخيرة
ولو سقاء سما حتى مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم حتى
الكل ولم يعلم به فمات لا قصاص فيه ولا دية ويجس ويغرس ولو اوجر
اسنجا را تجب الدية على عاقلة وان دفع اليه في شربه فشرب
ومات لا تجب الدية لانه شرب باختياره الا ان الدافع خلعة
فلا يجب فيه الا التعزير والاستغفار **٧** من الذخيرة ضرب رجل
بسيف في عود فخرق السيف العود وقتله قال ابو حنيفة راح لا قصاص
عليه وقال ابو يوسف ومحمد راح ان كان العود ثقلا بحيث يصل
لو ضرب به وحده قتل به فهما يعتبران القتل باله يقصد بها القتل

عادة وابو حنيفة سرح يعتبر دليل القصد من التآسرخاني ^م ^م ^م
 وفي العيون ضرب سرح بسيف في غمد فخوق السيف الغمد قتلته
 قال ابو حنيفة سرح لا قصاص عليه وقال محمد سرح ان كان الغمد
 ثقيلًا لو ضرب به وحده قتل به ^م وفي الكبرى والفتوى على قول
 ابي حنيفة سرح ^م من الغياثية ولو ضرب به بسيف بجد فقتل الى
 حنيفة سرح وابي يوسف سرح ليس بجد وقال محمد سرح ان كان
 الغمد لو ضرب به وحده يقتله فهو عدل ^م من الذخيرة ولو هشمه
 بالحد يد لا يجب القصاص ولو ماتت من ذلك كان عدل اي يجب
 القصاص ^م من خزانة الفقه العلياء رجل شق بطن رجل وكان
 يعيش بعده يوما او بعض يوم فجاء الآخر وضرب عنقه فالقصاص
 على الثاني وان لم يبق منه اضطراب الموت فجاء الآخر وضرب
 عنقه فالقصاص على الاول ويعزى الثاني ^م من المبسوط واذا قتل
 الرجل وليس له ولي الا السلطان قال فللامام ان يقتض من
 قاتله لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له وقال الله ^م
 من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا اي في استيفاء القصاص
 بعضهم قالوا هذه على قياس قول ابي حنيفة سرح ومحمد سرح فاما
 على قياس قول ابي يوسف سرح لا يكون له حق القتل لانه ذكر في كتاب
 اللقيط فقال اذا قتل اللقيط عدل اهل السلطان ان يقتل قاتله قصاصا
 عند ابي حنيفة سرح ومحمد سرح له ذلك وعند ابي يوسف سرح ^م

ذلك كذا قلت هنا وقال بعضهم لا بل هذا الجواب عند جميع علماء
 قديمي الأقطار وليس له ولي إلا السلطان والمقصود لا يخلو عن
 ولي إن كان والى الراشدة فالأب وليه وإن كان ولد الراشدة
 فالأم وليه فلو استوفى القصاص لا يستوفى مع ذرهم العفو من
 الولي قل هذا أقوال ليس له ذلك فاما وضع المسئلة هنا انه ليس له
 ولي إلا السلطان قال وليس له أن يعفو لأن حق القصاص ليس
 يثبت للسلطان إنما يثبت لعامة المسلمين إلا أنه لا يمكنهم أن
 يجتمعوا على استيفاء هذا القصاص فقام الإمام مقامهم ونائب
 عنهم فلو عفا يكون في ذلك ترك حق المسلمين وحق الإمام وولايته
 على المسلمين لا يكون أعلى حالاً من ولايته الأب على الصغير والآباء
 ذاعفا قصاصاً لولد الصغير فانه لا يجوز فيها الولي ومنه
 إذا وجب القصاص للصبي وليس له ولي غير السلطان ليس له
 أن يستوفى القصاص للصغير فهذا وذلك لأن السلطان ولايته
 أحسن من ولاية الآباء الأيرى أنه ما دام أحد من الآباء باقياً
 ليس له حق التزويج ولو أوصى إليه رجل ليقيم غيره من القضاة
 أن يعزله وليس للقاضي أن يعزله وصي الأب فدل أن ولايته ^{أحسن}
 من ولاية الآباء ثم ولي الذي مقدم على السلطان ليس له حق ^{استيفاء}
 القصاص ليقيم كذا قلت هنا فإن عفا السلطان لا يصح عفوّه وإن
 صالحه يجوز على الديتلات في هذا منفعة الصبي والمعتوه بمنزلة ^{الصبي}

في هذا كله ^ب من الذخيرة واذا قتل الرجل عبداً وليس له ولي
 فله سلطان ان يقتله قصاصاً قال عليه السلام السلطان ولي من
 لا ولي له واذا قتل الرجل عبداً وله ولي فله ان يقتل القاتل قصاصاً قضي
 ، لقاضي بالقصاص او لم يقض ويقتله بالسيف فنجس رقبته قال عليه
 السلام لا قود الا بالسيف ^ب من الميسوط ام الولد اذا قتلت مولاها
 فانها تصف ولا شيء عليها لانها معتقة عن دبر فتحق لموتها وعقوبتها
 ليست بوصية حتى يقال بانها تسعى في قيمتها فتصح صجاً لهذا
 المعنى وهذا اذا قتله خطأ فاما اذا قتله عبداً ان لم يكن معها
 ولدها فانها تقتل لانها مملوكة قتلت مولاها غير ان مقتلة لعدوفاً
 لها ولد منه فانها لا تقتل لان ابنها ورث القصاص عليها ولا
 تقتل الام بالولد فلا تقتل المولدة ايضا ويجب عليها ان تسعى في قيمتها
 للورثة لان القصاص سقط حكماً فيقلب ما لا ^ب ومنه ايضا
 واذا وجب على الرجل القصاص فقتله ولي الدم بسيف او
 بعصا او بحجر فهذا اكله قصاص لان ابيح له اطلاق نفسه وقلته
 اطلق الا ان اخطأ في الجهة وهذا المعنى لا يوجب عليه شيئاً ^ب من البناء
 والمسايح اذا قتلت ام الولد سيداً ولها منه ولد فانها لا تقتل ولا قصاص
 عليها ولا اشرف لانه ليس للولد ان يقتل والده والدة ^ب من
 الخلاصة وفي المتن رجل قتل رجلاً فطرحه فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية
 من محرمات ^ب عند الحنفية ربح عليه الدية ^ب من شرح الطحاوي قال قضا

بين والد وولده فيما جناه الوالد على الولد في نفس ولا فيما دونها
على حال من الاحوال والواجب في ذلك الدية لا ما سواها الا
والجد وان علا اذا قتل الابن عدا فلا قصاص لقوله عليه السلام
لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده وتجب الدية في ماله
لان هذا عمد والعاقلة لا يعقل العمد الا ان القصاص سقط
للسبهة وتجب الدية في ثلث سنين لانها وجبت لا في صلح و
كذلك الام والجددة وان علت - من العتاي ولو رث القاتل
بعض الدم بان قتل اب ابيه ثم ماتت ابوه عن ابنين احدهما
قاتل ضمن الدية للاخر وكذا اذا كان في الورثة ولد القاتل
بان قتلت امرأة عمدا وتركت ابنين احدهما ولد القاتل ضمن
الدية - من التهذيب ولو كان احدا الورثة ولد القاتل وان
سقط سقط القصاص وتجب الدية - من الكرخي كل عمد لا يجب
به القصاص فدية ذلك في ماله الجاني دون عاقلة - من السغناء
وكذلك الابن اذا ورث قصاصا على ابيه سقط - من القاتل
الضياي وان كان احدا الاولياء ابن القاتل وان سقط فلا قصاص
وتجب الدية للجميع - من الكافي ومن ورث قصاصا على ابيه
بقتل امه مثلا سقط لحرمة الابوة - من السراجية اذا قتل
الزوج نرجته ولد منها ولد حي لم يقص - من المختار ومن
ورث قصاصا على ابيه سقط والام والاجداد والجدات من

أي جهة كانوا كالآب ^ب من السراجية العفوة عن القصاص ^ب
 ولو عفا عن الكل أو البعض برئ عن القصاص والدية ولا يبرأ
 عن ظلمه ^ب من النهاية وشبه العمد سمي به فان في هذا الفعل
 المعنيين معنى العمد باعتبار قصد الفاعل إلى الضرب ومعنى
 الخطأ باعتبار النية أم قصد القتل وبالنظر إلى الآلة التي استعملها
 هي آلة الضرب للتأديب دون القتل والعاقلة إنما يقصد إلى كل
 فعل بالنية فكان ذلك خطأ يشبه العمد صورة من حيث انه كان
 قاصدا إلى الضرب وإلى ارتكاب ما هو محرم عليه ^ب من الخيانة
 رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها
 ولكنه مات فقال إلى القاتل لم مات من ضربت فانه لا يقتل به
 من الذخيرة وأما شبه العمد فقد ذكر شيخنا السلام مراح في شرحه
 ان شبه العمد عند أبي حنيفة مراح ان يتعمد الضرب بما ليس
 بسلاح ولا هو في معنى السلاح ويكون قصده الضرب والتأديب
 دون الأتلاف سواء كان الأتلاف منه غالبا كدقة القصاصات
 والحجر الكبير والعصا الكبير أو لم يكن المهلات منه غالبا كالعصا
 الصغير والسوط الصغير وإذا قتله به فهو شبه العمد سواء
 والى في ضربات أو لم يوال وعندهما ان تعمد الضرب بما كان
 الغالب منه المهلات فهو عمل محض يجب القصاص وان تعمد
 بما لم يكن المهلات منه غالبا كالسوط الصغير ان لم يوال في الضرب

فهو شبه العمد عندهما بلا خلاف وان والى في الضرب فقد اختلف
المشايخ فيه على قولهما بعضهم قالوا انه عمد محض وبعضهم قالوا
شبه العمد من التحفة واما الثاني القتل بالدهم لم توضع له ولم يحصل
بالموت غالباً مثل السوط الصغير والعصا الصغيرة فانه يوجب المال
دون القصاص بالاجماع من الناطق قال ابو حنيفة سرح وسفياً
سرح العمد ما قتله بسلاح متعمداً او قال ابو يوسف ومحمد والشايحي
وابو عبيد الله سرح العمد ما يكون بسلاح او ما يقع موقع السلاح
ويقوم مقامه مما يتعمد به قتل الانسان من المضرات والفتوى
على قول ابي حنيفة سرح من الينابيع ولو ضربه بسوط صغير
والى الضربات لا قصاص عندهما خلا قال ابي حنيفة سرح من
من العتابة والعمد عند ابي حنيفة سرح ان يقتل عداً بالدهم
فاما بالحد يد لا جرحاً ففقيه روايتان وعندهما العمد هو القتل
بما قصد به القتل غالباً كالمنقل والعصا الكبير والخنق ونحوه وكذا
المنقل بالموالات بالسوط الصغير حتى مات من شرح الطحاوي
واما شبه العمد فهو ان يضرب بشئ الغالب فيه الهلاك كمن
القصارين والجر الكبير والعصا وغيره واذا قتل به فهو شبه العمد
عند ابي حنيفة سرح وعندهما عمد واما اذا قتله بعصا صغير
او بجر صغير او لطمه وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط
ونحوه فهذا شبه العمد بالاجماع الا اذا بلغ الضرب حتى مات

أشبه العمد عند أبي حنيفة سرح وعندهما هو عبد من المنافع
 حب شبه العمد على التفسيرين المأثم والكفارة أما تعلق المأثم
 بعمد الضرب وأنه يتعلق به المأثم قصد القتل ولم يقصد لآ
 عنه شرعا أما تعلق الكفارة فلا جماع الأمانة ولا قود فيه لعدم
 ثلثه وفيه دية مغلطة على العاقلة باب من الأسرار والعصا المطلق
 لما يعصى المرأى في ذهابه وقيامه إلى أن يستعين بها ويتوكأ
 بها والكبير الذي يصلح للقتال به مما يثقل حمله على المرأى ولا يكاد ينفخ
 عنه الأغراض ولا يصلح لها فهو يسمى مراو ولا يسمى عصا إلا
 من باب من الهداية قال وإذا شهد الشهود أنه ضرب به فلم يزل حسب
 حتى مات فعليه القود إذا كان عبد إلا أن الثابت بالشهاد
 يتثبت معاينة وفي ذلك القصاص على ما بيناه والشهادة على
 من العمد يتحقق على هذا الوجه لأن الموت بسبب الضرب إنما
 يعرف إذا صار بالضرب صاحب فراش حتى مات وما قبله أنه
 إذا ضرب به بشئ جاسح باب من الذخيرة وإن سألهم القاضي عن
 عمد كان أو نف وأحوط وإن لم يسألهم عن العمد حمله على العمد
 ذلك وإلى هذا الجواب ما لا شيخ الإسلام سرح باب من المظنة
 في باب أبي حنيفة سرح باب وما على القاتل بالثقل باب والخنق والتغريق
 بل فاعقل باب لا قصاص في القتل بالثقل والخنق والتغريق والالغاف
 ن جيل أو بر عند ه وعندهما والشافعي سرح يجب فيها القصاص

" اذا كان المهلاك غالباً من المحيط واذا خنق جلاحتي مات ^{فعل}
 قول ابي حنيفة سراح لا قصاص ولكن ان كان اعتاد ذلك فالامام
 يقتله سياسة فان تاب من ذلك ان تاب قبل ان يقع في يد
 الامام تعذر توبته فلا يقتل وان تاب بعد ما وقع في يد الامام
 لا تعذر توبته وهو نظير الساحر اذا تاب واما على قولهما ان دام
 على الخنق حتى مات فعليه القصاص كما لو قتل بحجر عظيم او خشبة
 عظيمة ولو تولت الخنق قبل الموت ثم مات بعد ذلك فانه ينظر ان
 دام على الخنق مقداراً لا يموت الا نسان منه غالباً فلا قصاص
 لانه قصد الخنق فكان عمداً باعتبار الخنق وخطأ باعتبار القتل
 وكذا في الذخيرة ايضا من النهاية في شرح المهداية ولو ^{خنق}
 الرجل ومات فهو شبه عمداً يوجب الدية عنده خلافاً لهما
 الا ان يكون معروفاً بالقتل فيقتل لانه ساع في الارض ^{بالفساد}
 من الكافي ولو خنق سراحاً فمات او غرق صبياً او بالغاً في ماء فلا ^{قصاص}
 عليه عند ابي حنيفة سراح وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي ^{سراح}
 عليه القصاص غير ان عندهما يستوفى جزاؤه عنده يغرق لما
 وعلى هذا الخلاف اذا طرح في بحر او القاه من جبل او سطح ^{لهم}
 اندقت ارمياً معصوماً بغرق فيجب القصاص كالقتل بالسيف
 وهذا الان المقصد على القلب وهو باطن فيعرف بالسيف ^{الظاهر}
 وهو الالة القاتلة غالباً وقد وجد ولذا ان وجوب القصاص

يختص بقتل هو عهد محض وذات آلة يباشر القتل بآلته وآلة القتل
هي الآلة الجارحة لان الجرح يعمل في نقص البنية ظاهرا وباطنا
وغيره ينقصها باطنا لا ظاهرا وقوامها باطنا ظاهرا والباطن والقصاص
يستوفى بالصيف لما حققناه وفيه جرح الظاهر والباطن فلا
يتم اكلان وشيء عينه للزجر وذاتهما يغلب وهو القتل بالسلاح
دون ما ينذر وهو القتل بغيره وقوله عليه السلام من حرق
حرقناه ومن غرق غرقناه لم يثبت مرفوعا وانما هو من كلام سائر
وهو محمول على السياسة واذا لم يجب القصاص عنده تجب
الدية على العاقلة لما مر من دسر الجور وكذا لو حقه خفا
شديدا او عصر خصيته عصا شديدا او رماه من شاهق وجر
احد وما لك خلافا لابي حنيفة راجح من التفريد اما التحنيق
والتعريق بالماء والقتل بالحجر الكبير وكل ما يقتل به غالبا ولكن لا يجرح
فهو ليس بعد عند ابي حنيفة راجح لا يجب القصاص بل هو شبه
عند خلافا لكل من ملق الجار والصحيح قول ابي حنيفة راجح
من جامع الشروح في الكبرى والفتاوى على قول ابي حنيفة راجح
ومنه والصحيح قول ابي حنيفة راجح من الذخيرة فللامام ان
يقتله من المغرب الخنق بكسر النون ولا يقال بالسكون وهو
مصدر حقه اذا عصر حلقه الخناق فاعله من السائر خافي من
المحيط ومن حكم هذا القتل الماتم وانما ظاهره ومن حكمه وجوب

مغلطة على العاقلة روى ذلك المعير بن شعبة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وعليه اجماع الصحابة من المبسوط واذا
 ادعى بعض الورثة على رجل دم ابيه واخوه غائب فاقام
 البيعة انه قتل اياه عدا فان القصاص لا يستوفى حتى يحضر الغائـب
 لان الغائب ربما يعفو فيكون هذا استيفاء القصاص مع
 توهم العفو فلا يجوز فينتظر حتى يحضر الغائب من التاخير
 واذا قتل الرجل عمه افعاء اخوه يطلب دية واقام البيعة انه
 وارثه لا وارث له غيره واقام القاتل بيعة ان له ابنا فان
 القاضي لا يتمكن للاخ من استيفاء القصاص بل يتأني في ذلك
 حتى يظهر صدق ما قاله القاتل من الاسرار واذا قتل الرجل
 عمه وتروى ورثة صغار وكبار كان للكبار حق استيفاء القصاص
 عند ابي حنيفة راج وقال لا يملك لان القصاص اخذ ضمان في
 القتل للعياد فلا يملك الواحد من الورثة استيفاء الكل كما في المذاهب
 وكما اذا كانوا كبارا كلهم وبعضهم غيب وكذا في الكافي ايضا من الكافي
 واجمعوا انه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب لان
 المقصود من القصاص الاستيفاء والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء
 بالاجماع من الهداية ومن قتل وله ابنا حاضرا وغائبا فاقام
 الحاضر البيعة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد البيعة عند
 ابي حنيفة راج وقال لا يعيد من الكافي قبلت البيعة ولم

ولكن حبس القاتل ^{بأن} من الخوارج بالاجماع واجمعوا انه لا يقضى بالقصاص
 ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القصاص الاستيفاء والحاضر لا يمكن
 من الاستيفاء بالاجماع ^{بأن} ومنه الى ان يحضر الغائب لانه صار متبعا
 بالقتل والمقتول ^{بأن} من المحيط واذا قتل الرجل وله ابنان قام
 الحاضر ابينة على القتل فهذا على وجهين اما ان يدعى العمد والخطأ
 فان كان يدعى العمد فالقاضي لا يقضي بالقصاص ما لم يحضر الغائب
 بلا خلاف ^{بأن} من الناطق ولا يقتل القاتل الا بثلاث خصال احدهما
 ان يقربا قتل او يشهد عليه رجلان والثانية ان يكون الورثة
 بالغين والثالثة ان يكون الاولياء حاضرين ^{بأن} من الخلاصة في
 مذهب الامام الشافعي سرح التوكيل جائز بالعقود والتصرف وطلب
 الحقوق والمصومات برضا الخصم وغيره ^{بأن} وكذلك باثبات الحد
 والقصاص ثم لا يستوفى اذ الميؤمرا لا باثبات ثمة ان امرهما جميعا ^{بأن}
 فهل له الاستيفاء دون حضور الامر على قولين اصحهما انه ليس له
 الاستيفاء ^{بأن} العقوبات برضاء العفو فاذا حضر الولي جائز تثايب
 الاستيفاء ^{بأن} من التهذيب التوكيل جائز في جميع التصرفات ^{بأن}
 وعند ابى يوسف سرح لا يجوز في اثبات العقوبات كالحد ^{بأن}
 اما باستيفاء العقوبات مع غيبة الموكل فلا يجوز خلافا للشافعي ^{بأن}
 من الحد ايتروكذا ما يفتاها واستيفائها الا في الحد والقصاص ^{بأن}
 الوكالة لا تمنع باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس لانها تسد رمي

بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للندب
 الشرعي بخلاف غيبة الشاهد لان الظاهر عدم الرجوع ^{في} بخلاف
 حالة الحضرة لانتفاء هذه التهمة وليس كل احد يحسن الاستيفاء
 فلو منع عنه ينسد باب الاستيفاء اصلاً ^{بأن} من الكافي اعلم ان التوكيل
 بايفاء الحقوق اى يادائها او باستيفاء الحقوق اى بقضيتها جائز الا
 في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تنجح باستيفائها مع غيبة
 الموكل عن المجلس لانها تنسقط بالشبهات فلا يستوفى بما يقوم مقام
 الغير لما فيه نوع شبهة وقال الشافعي راجح يستوفى القصاص في
 حال غيبة الموكل ^{بأن} من صحيح التجريد فلا يجوز استيفاء ^{في} مع غيبة
 الموكل ^{بأن} من الشرح لانها يندريان بالشبهة وشبهة عفو الموكل
 ثابتة بشهادة الظاهر لان العفو مندوب اليه في الشرع بخلاف
 ما اذا حضر لانتفاء هذه الشبهة ^{بأن} من شرح المجمع ايضا واجمعوا ان الحاضر
 منهما لا يستوفى قبل حضور الآخر لاحتمال عفو ^{بأن} من التجريد ثم استيفاء
 القصاص والدية لورثة القتل على قدر الميراث وليس لاحد من ان
 يقتص حتى يجتمعوا ^{بأن} من التهذيب ثم القصاص والدية لورثة القتل
 على قدر الميراث وليس لاحد ان يقتص حتى يجتمعوا ^{بأن} من شرح
 الطحاوي ثم التوكيل لا يجوزها استيفاء القصاص بالاجماع ^{بأن} من
 كنز وملكيات القود قبل كبر الصغار ^{بأن} من التهذيب ثم القصاص
 والدية لورثة القتل على قدر الميراث وليس لاحد ان يقتص ^{حتى}

يحتتموا ولو كانوا كباراً وصغاراً للكبار ان يقتضوا وقالوا والشافعي .
 سرح لا يقتضوا والوازي ذكر ان محمد امع الي حنيفة سرح .
 من السخاقي وابو حنيفة سرح استدله بما يروى ان عبد الرحمن
 ابن ملجم لما قتل علياً رضي الله عنه الحسن رضي به قصاصاً وقد كان في
 اولاد علي رضي صغاراً ولم ينتظر بلوغهم والمعنى فيه ان حق الكبير
 ثابت في استيفاء جميع القصاص وليس في استيفائه شبهة عفو ^{محقق}
 فيمكن منه كما لو كان الوارث واحداً وانما قلنا ذلك لان القصاص
 يجب للورثة على سبيل الخلافة عن المورث فان وجوبه بعد ^ن
 المقتول وقد خرج المقتول من ان يكون اهلاً لوجوب المقتول .
 من التهديب وفي زماننا يقضى بقول ابي حنيفة سرح واصحابه جداً ولو
 خالفه صاحبه يقضى بايهما شاء وبعض العلماء لا يترك قول ابي حنيفة
 سرح اصلاً جداً فان وافقه احد هما لا يقضى بقول الآخر الا اذا رأى
 مصلحة في ذلك ولو لم يجد الرواية عن ابي حنيفة واصحابه سرح ^{جد}
 عن المتأخرين يقضى به ولو اختلف المتأخرون فيه يختار واحداً
 من ذلك ولو لم يجد عن المتأخرين يجتهد فيه براه اذا كان يعرف
 وجوه الفقه ويشاور اهل الفقه فيه وان لم يكن حافظاً لا قاض
 الاثمة لا بد ان يكون عدلاً اهلاً للشهادة ويقضى بما يفهمه ^{حتى} المفتي
 لا يفتن قضاء العبد والاعمى والمجذوم وفي القذف ^{بينة} من العتاة
 واذا كان بين صغير وكبير فلكبير ان يستوفي عن الصغير وليس له ان

يستوفي عن الكبير الغائب ^{في} من الفصول الحياتي القصاص اذا كان
بين الصغير والكبير وبين العاقل والمجنون يتفرد الكبير والعاقل ^{بشيء} بالآلة
عند أبي حنيفة راجح خلافا لما اذا لم يكن الكبير وليا للصغير ^{ففي} والشا
راجح مطلقا لنا النصوص مقتضية لا باحة القتل عقيب الجناية ^{نحو} فلوله
عليه السلام فانه بين خيرين وفولده ومن قتل عمدا فهو قود والفا
للعقيب وحين جرح ابن الملمج عليا رضى قاي لا ينفك الحسن رضى ان
شئت تقتضى بضربة واحدة وروى انه قال ان شئت فاقله وكان
في الورثة قد مر فلما مات قتله الحسن رضى وكان ذلك بحضور
الصحابه رضى وعلمهم ولم ينكر عليه احد ^{في} من السراجية القصاص
اذا كان بين صغير وكبير ^{سند} ان يستوفوا ولا ينظر وايلو
لاخرين ^{في} من الذخيرة واذا وجب القصاص لصغير او معنوه
في النفس او فيما دون النفس وله اب فلاحق الاب في نفسنا
قصاص فان الاب يملك استيفاءه عند علمائنا راجح خلافا ^{ففي} للشا
راجح هكذا ذكر شيخ الاسلام راجح في شرحه وذكر الشيخ الامام الزاهد
احمد الطواويسى راجح في شرحه ان الاب يملك الاستيفاء امتحانا
وتنبيها ان لا يملك ذلك وجه الاستحسان ان القصاص لا يخلو اما ان
كان من حق بالمال او بالنفس واياما كان فللاب ولاية على ذلك
لشئته وهو ان للاب شفقة كاملة على الصغير وله رأى كامل
فيحكم كالأمر أي يقدر على تحصيل النظر للصغير وبحكم الشفقة يحصل ^{النظر}

للصغير وانما ثبت ولاية الاب في نفس الصغير وماله لهذا المعنى
 وهذا المعنى موجود في القصص فيثبت الولاية ايضا ^{منه} ^{منه} من السغائر
 وقال ليس لهم ذلك حتى يدركت الصغار الا ان يكون الشريك
 اب الصغار فيستوفيه عندهما ايضا خلافا للشافعي راج فان عنده
 ليس للاب استيفاء قصاص للصغير ^{منه} ^{منه} من شرح المجمع وله ان ^{القصص}
 لا يتجوز لان سببه لا يتجوز وقد ملكه الورثة كذا لك فيثبت لكل
 واحد منهم على الكمال كانه متفردين في ولاية الكاچ الثابتة بين
 الاولياء المتساويين في الدرجة وهذا لان احد الوليين لو باذرا
 الى الاستيفاء بغير اذن الآخر لم يضمن له شيئا بخلاف الغائب لان
 امكان عفو قائم فيكون فعلا الحاضر اذ اقر له دم معصوم ^{منه} ^{منه}
 المختار واذا كان قصاص بين كبير وصغير فملك كبير الاستيفاء ^{منه} ^{منه}
 من التوقيع واما ما عليه العمل وقد ذكر في الفتاوى الحاشية ذرف
 سباع الطير لا يفسد الثوب من غير ذكر خلاف فعلم بان اختار
 من البردوي واذا اقر بالقصاص او باشر بسبب القصاص لزومه
 حكمه ^{منه} ^{منه} من المضمرات ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة
 راج ثم يقول ابي يوسف راج ثم يقول محمد بن الحسن راج ثم يقول
 نافع بن المهدي والحسن بن زياد راج وقيل اذا كان ابو حنيفة راج
 في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذ لم يكن
 المفتي مجتهد الا مذ كان اعلم العلماء في زمانه حتى قال الشافعي راج

بهم عيال لاجي حنيفة سراج في الفقه باب من تربية الاصول فالأقوى إجماع
 لصحابة نضافاً مثلاً الآية ثم الذي نص البعض وسكت الباقيون ثم
 إجماع من بعدهم على حكمه بغير فيه خلاف من سبقهم ثم إجماعهم على
 نول سبقهم فيه مخالف باب من أصول الورقات فاعلم أن العقائد
 لإجماع لا يختص في القول بل يعتد بالإجماع بقولهم وفعلهم باب ما
يقول البعض وعمل البعض وأقر البعض وسكت البعض باب
من أتباع إذا رأى الإنسان رجلاً مع امرأة أو أمته يريد أن
يزني بها على كونه منها لا يحل لا قتله ولو سراً يزني بالمرأة أو بنات
 رحم محرر منه وقد طأ وعته في الجماع فله أن يقتل الرجل والمرأة
 جميعاً باب أيضاً منه ذكر في الجرد إذا دخل دابره يريد أن يسرق
 ماله فقتله فلا قود عليه ولا رية باب من الذخيرة في كتب الجن
وفي المنتقى رجاء قلقت فلانة وقد بسم عهدا أو خطاً قال استحسن أن
 تجعل ديتي في ماله باب من أمانة إذا قاتلته فقتله ذباً
 ولي القتل العمد كانت الدية في ذلك المثل باب من التناوى الصر
أنهم يقتل رجل فغير له لم قلت فلانة فقال كذا كان مكتوباً في لواء
المحفوظ أو قلقت عدوي فهذا من الصفات منه أقرا بأمره
 فليزمه الدية في ماله أن يقر بالعمد باب من الأمانة أنهم
 يقتل رجل فغير له لم قلت فلانة فقال كذا كان مكتوباً في اللوح المحفوظ
 أو قلت عدوي فهذا من الصفات منه باب من الأمانة

في ماله شيء من المنيابيع ثم الخطأ ان يقصد مباحا فيصير فخطو ا كما
 اذا رمى الى صيد فاصاب آدمية او الى حربي وقد كان اسلم ولم يعلم
 بسلامه او رمى الى مرتد وقد كان اسلم ولم يعلم بسلامه او رمى
 فاصاب ع م و أ ف ه ذ ا ك ل ه خ ط أ ي ن د ن م ن ال م س و ط و ا ذ ا ك ا ن ال د
 بين اثنين فعنا احد هما ثم قتل الآخر فهذا على وجهين اما ان علم
 به انه صاحبه او لم يعلم فاذا علم بعفو صاحبه لا يخلو اما ان يكون
 عيم يحكم العفو وسقوط القصاص او لم يعلم فان لم يعلم بعفو صاحبه
 وقتله ن د ل ا ق ص ا ص ع ل ي د ل ا ن د ق ت ل ه ع ل ي ظ ن ا ن ق ت ل ه م ب ا ح ف ل ا ن ي ج ب
 القصاص عليه كما لو قتل رجلا على ظن انه حربي او مرتد ثم ظهر انه
 مسلم فانه لا يقتل والمعنى ما ذكرنا كذا لك هنا ومثل هذه الحادثة
 وقعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتفي القصاص
 واوجب الدية وهذا تحب اليه ايضا ولكن في ماله لان هذا
 عهد والعاقلة لا يتحمل العمد فاما اذا علم بعفو صاحبه وعلم بحكم العفو
 ومع هذا اتعد القتل فانه يقتل لانه لما علم بسقوط القصاص فقد
 علم انه قتله ظلما بغير حق فاذا قتل محقوث الدم عدا ي ج ب ا ل ق ص ا ص
 عليه فان لم يعلم بحكم العفو وقتله فانه لا قصاص عليه لانه ظن بما
 يظن واشتبه عليه ما يشبه على الناس الا يروى انه اشتبه على
 مالك حتى قال لا يسقط عنه القصاص ي ن د ن م ن ال م س و ط و ا ذ ا ك ا ن ال د
 حتى ولو شهدوا بالقتل اطلقوا واقر بمطلق القتل يجب القصاص

وان لم يوجد التجدد وهذا لان القصاص فيه معنى العوض ^{ففيه}
لانه شرع جازماً فحاز ان يثبت مع الشبهة كسائر المعافاة ^{من}
التي هي حق العبد من العتابة والاقرار بالقتل المطلق ^{وجب}
الدية كالشهادة بالقتل المطلق ومنه وكذا ان وجد مع
امرأة او جاريتها او ذات رحم محرم منه يريد ان يغلبها
وان كانت مطاوعة قتلها ^{من} البرهانية سارق خسر
في جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب المنزل فاقى
عليه حجر فقتله فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة لان هذا
قتله شبهة الا باحد من الفتاوى الخانية رجل رأى
رجلاً يزني بامرأة او بامرأة رجل آخر وهو محصن فصاح
به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل هذا قتله فان قتله لا ^{قصاص}
عليه من الملتقط وكذلك اذا وجد مع امرأة او مع جاريتها
رجلاً يريد ان يزني بها وهي مكرهة فان رآه مع امرأته
او مع محرمة له فهي مطاوعة على ذلك قتل الرجل والمرأة ^{جميعاً}
من الصيرفية دخل بيته فرأى فاجرام امرأته او جاريتها
فقتله لا يجب القصاص وحل له قتله وقال ان غلب على ^{ظنه}
ان يغلبه حل قتله من العتابة ولو اقرانه قتله بالسيف
ثم قال ضربته بالسيف فقتله ثم قال لم اقصد ان يصدر ^{وجب}
القصاص ^{جل} من الذخيرة عن محمد سرح في الرجل يد غار على

ثم بيته يرب اخذ متاعه فله ان يقتله اذا كان يخاف ان لا يقوى عليه
 ان اراد اخذه بيده وكذا لثا اذا كان يقوى عليه الا انه قد اخذ متاعه
 وخاف ان يرميه فيقتله او ينهب متاعه فله ان يرميه بالنشاب ^{يقتله}
 وكذا لثا اذا راه يستكره جارية او امرأة فله ان يقتله وكذا لثا ان كان
 مطاوعة وخاف ان يتركه حتى يأخذها يراقبها وفي المشتق ^{جاء}
 دخل منزله فوجد رجلا يفرج اهلها فخاف ان هو اخذ ^{القاء} ان يقتله
 انه في سعة من قتله وذكر ايضا وكذا لثا لو راه مع جارية وله مع
 امرأته او مع محرمة له ^{مع} فله ان يقتلها فخذها جميعا قتل الرجل والمرأة
 جميعا وفيه قول من روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وصاحب السراية روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 يأخذ بعض متاعه وينهب ولا يقتل عليه ولا يحد صر به له وفيه
 ايضا روى الحسن بن زيد عن ابي حنيفة راح قتل وجد في دار ^{جاء}
 فقال صاحب الدار دخل علي بسيفي فقتله قال ان كان معروفا ^{بالسيف}
 فله ان يقتله من اب يبيع اذا دخل البصر دار رجل فعلم به صاحب الدار
 فعدم انه لا يقتل راح على اخذه بيده فان له قتله سواء دخل عليه مكبرا
 او غير مكبر ^{جاء} وذكر في الجرد واذا زنته راح بيده ان يدرى له
 فقتله فلا قود عليه ولا رية ^{جاء} من يعاينه ولو ذبحه فاما من راح
 كان ميتا فالك يذبحه ^{جاء} وكذا اذا قتله ثم ادعى انه كافر وهو ^{جاء}
 لثا تحب الدية وروى الحسن راح انه لا شيء فيه ^{جاء} من التاخر

رجل نائم وهو صحيح البدن قد بجه انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه
 يقتل قياسا وفي الاستحسان تجب الدية لمن الكبري رجل سراه وهو
 نائم صحيح قد بجه انسان قال ذبحته وهو ميت فانه يقتل قياسا وفي
 الاستحسان يفهم الدية ولا يقتل لانه احتمل ان يكون صاها والحياة
 الثابتة باستصحاب الحال لا يكفي لوجوب القصاص من الاستحسان
 من نظري باب قاصاب سهام فقاعينه ضمن الفاق دية العين قال
 الشافعي سرح لا يفهم لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لو جل^{الطلع}
 عليه لو علمت انك تنظري لفقأت عينك فعلم ان الفقا يحل لمثله
 ولانه بالنظر هتكت حرمة الحرم فجاء ان يستحل به آلة الهتكت كما لو سرق
 ماله وهذا لان البناء كما ينبغي حرمة المال يستحق حرمة الحرم وهتكت ذ^{لت}
 بالاذن وهتكت هذا بالنظر ولان من دخل دار انسان يريد نفسه
 او ماله حل له قتله دفعا فكذا لك اذا مد عينه يريد هتكت حرمة عورة
 حل له فقي العين دفعا ولان عليه اذا دخل راسه دار غيره حل له ما
 المدفع عن دارهم بالرمي كما لو دخل بنفسه من المبسوط اما علما وانا
 سرح احتجوا وقالوا وذلك لان هذا رمي مباح فما تولد منه لا يكون
 شتما عليه بخلاف ما اذا رمي صيدا فاصاب ادميا هتكت
 لما تجب الدية لانه لا يصدق من المبسوط وعن علي رضي
 الله عنه قال من نظر في دار قوم فرموا عينه فلا شيء عليهم والمعنى
 في المسئلة وهو انه قصد الاطلاع على عوراتهم فوجب ان لا تجب

الدية كما لو ادعى ان له منته ولونظر في دار قوم فرموه بسهم
 ففقوا عينه اجمعوا انه اذا دخل راسه في الدار ان لا تجيب الدية
 من القنية اذا نظر في باب دار انسان ففقوا عينه صاحب الدار لا
 ان لم يكن تجيبته من غير قني العين وان امكن يضمن وقال الشافعي
 راجح لا يضمن في الوجهين ولو ادخل راسه فرماه صاحب الدار ففقوا
 عينه لا يضمن بالاجماع لانه شغل ملكه كما لو قصد اخذ ثياب فله
 حتى يقتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارج جهل من النهاية
 شرح المداينة في علم من سبها بعينه قد جاء به العاد ومكرها فتجده
 بريء وهو يعلم به يجب القود قياسا لانه عدل محض وفي الاستسنان
 لا قود لان كونه مقبولا في وضع واحدة على راسه شبهة في راسه
 راسه وعلى راسه في ماله ولا كفارة له من كشف الدية
 ان يجوز ان يسقط القود باعتبار طئه كما لو راحى الى شخص
 وانه هو مسلم واذا سقط القود عنه بالمشبهة لزمت الدية في
 من الاخرى كرجل جرحه رجل خطأ ثم جرحه عدل افيات منهما لم
 تعاصى تمت شبهة الخطأ فيه بالنضمام الخطأ الى التماس به
 فتد جمعوا ان المشبهة مانعة من القصاص ومنه ايضا والقصاص
 يقطع به في شبهة كما في الحقيقة من اليد ابيع ولو رأى رجلا
 ادعى عليه ابا سلام واقترع القاتل عليه وادعى انه ذبا وقصص
 بيه وقتله من راسه عت الاسلام فقتله باج له ان يضمن

قتل يده من القتل يرب عن محمد راج في رجل رأى رجلاً قتل
 له هذا واقرب منه وقال القاتل قتله عند القصاص لي عليه
 او اسكت ولم يعلم الا بن وسعه انه يقتله ووسع من رآه او سمع
 اقرب له ان يعين الا بن عليه من العتابة قال رأى الا بن
 رجلاً قتل اباه واقرب منه بن لك ثم محمد او ادعى الاستحقاق
 عليه فله قتل من شرح الآثار ثم ابو هريرة اسمعوني
 ما يقول سيدهم انه لغيره واذا اغبر منه في اغبر مني يعني
 سعد بن عباد قال سعد بن عباد لرسول الله صلى الله وسلم
 رأيته لو وجدته مع امرأتى رجلاً امهله حتى آتي بأربعة
 شهداء فقال عليه السلام نعم قال كلاً والذي بعثت بالحق اني
 لا عالج بالسيف قبل ذلك فقال عليه الصلوة والسلام هذا الحد
 فالحد يثيد على ان من قتل رجلاً ثم ادعى انه وجدته مع امرأته
 لا يسقط عنه القصاص يرحم حتى يقيم بيته على كونه مستحقاً للرحم
 من الزيادة اصل الباب ان من اقرب بسبب الضمان ثم ادعى
 ما يبرأ منه عن ضمان لا يصدق الا بحجة ومتى انكر سبب الضمان
 فالقول قوله واعلم ان اسناد الفعل الى حالة معهودة تنافي الضمان
 لا محالة يكون الكاثر السبب الضمان فيكون القول قوله من
 العتابة ولو قال قتله بالسيف ثم قال كان معي غيري قتل فمالو قال
 قتله انا ورجل كان معي مجنوناً وكان ابوه ضمن نصف الدية

ولَوْ قَالَ قَتَلْتَهُ وَأَنَا صَغِيرٌ وَمَجْنُونٌ صَدَقَ إِذَا عَرَفَ جُنُودَهُ وَالْأَمْرَ بِقَتْلِهِ
 مِنَ الْمَهْذَبِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ وَجِدَ رَجُلًا يُؤْتِي بِأَمْرٍ
 وَلَمْ يَكُنْ الْمَنْعُ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَقَتْلُهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى
 لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِحَقٍّ وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ قَتَلَهُ لَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْوَلِيُّ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ
 كَمَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فَإِذَا حَلَفَ الْوَلِيُّ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقَوْدِ لِلْمَارِ وَبِأَبُو هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عِبَادَةَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ
 مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا امْتَهَلَهُ حَتَّى آتَى بِيَارَ بَعَثَ شَهِيدًا وَقَالَ نَعَمْ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ
 لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ بَيْنَةٍ لَهُ مِنَ الظَّاهِرَةِ الْمُرْعِنَانِيَّةِ وَحَسْبُ الْإِتِّ
 حَسَنَةً
 سَاحَ قَتِيلٌ وَجَدَ فِي دَارِهِ فَقَالَ صَاحِبُ الدَّارِ دَخَلَ عَلَيَّ ابْنُ بَيْسَرٍ فَقَتَلَ قَتْلَهُ
 إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالسَّرَقَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِهِ مِنَ النِّهَايَةِ وَإِنْ قَتَلَهُ
 وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ لَصَّ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ اتِّقَاسٌ أَنْ يَقْتَصَ
 وَفِي الْأَمْتِ سَانٍ عَلَيْهِ الدِّينَ بِهِ وَمِنْهُ فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ فِيهَا هَوَاجِمَ
 الْأُمُورِ وَهُوَ الْمَاءُ وَالْفَرْجُ جَائِزٌ الْعَمَلُ فِيهَا بِأَكْبَرِ الرَّأْيِ عِنْدَ
 الْحَاجَةِ بِهِ مِنَ الْغَوَامِضِ وَإِنْ فِي الدِّيَانَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْكَ
 يَعْمَلُ بِغَالِبِ الرَّأْيِ وَهُوَ كَالْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ
 قَالُوا عَلِمًا وَنَاسِحًا لَا يَقْبَلُ الَّذِي بِالْمُسْتَأْمَنِ وَلَا الذَّمِّ بِالْمُسْتَأْمَنِ
 وَلَا الْمُسْلِمُ بِهِ لِأَنَّهُ فِي الْمَقْصُولِ شَبْهَةٌ هَدَرَ الدَّمَ فَيَعْمَلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ
 فِي نَفْسٍ مَا يَسْقُطُ بِالشَّبْهَةِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْدَّلِيلُ عَلَى شَبْهَةِ الْهَدَرِ أَنَّ دَا
 الْحَرَبِيَّ وَالْمُخْرَبِيَّةَ هَدَرَ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَكُونِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ بِهِ وَمِنْهُ

فاجب شبهة الاباحة وان اسقطت الاباحة بعارض من
 المحيط والدخيرة ولا يقل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية ^{لكن}
 شبهة الاباحة في المحل من الاسرار ولا يلزم اذا كانت الشرية
 عائناً كبيراً لان المانع من الاستيقاظ شبهة السقوط بتوهم عضوانه ^{شبه}
 ومع شبهة الاسقاط لا يستوفي القصاص من المبسوط ولا ^{كان}
 للقتيل وليان فعفا احدهما ثم قتل الآخر خطأ تجب الدية على ^{قله}
 هذا الولي وله عليه نصف الدية في ماله فاذا قبض ورثة العيا
 الدية من عاقلته يرجع القاتل في مال المقتول خطأ بنصف الدية
 فان قتل غير الولي فالتكليف امر الولي فهو على يجب القصاص ^{الذي} لا يحقون
 في حقه انما يرجع قتل الولي القتل خاصة وان كان خطأ يجب الدية
 على عاقلته وان كان بامر لا يجب شيئ لان له قتل بامر فان
 قال ولي القتل انا امرته ان كان له بينة على ذلك لا يجب شيئ
 لان قتل بامر فصار كما لو قتل الولي بنفسه وان لم يكن له بينة
 ولكن يعرف ذلك بقوله فيه قياس واستحسان في القياس ^{يجب}
 القصاص وفي الاستحسان تجب الدية وجه القياس ان القصاص
 ثابت في الظاهر الا ان هذا بقوله انا امرته قصد ابطاله ^{فلا}
 يصدق وفي الاستحسان لا يجب القصاص لان قول الولي انا
 امرته يصير شبهة في وجوب القصاص فلا يجب وتجب الدية
 من الظهيرة واذا كان الدم بين اثنين فعفا احدهما ^{كأن} ان لم

قتل القاتل عدا فهو على وجهين ان قتله ولم يعلم بعفوا الثاني فالقياس انه
 يقتل الساكت به وفي الاستحسان ان لا يقتل وتجب الدية في ماله فرق
 بين هذا وبين ما اذا رمى سهما الى شخص او قتل شخصا على ظن انه حر
 فظهر انه مسلم حيث تجب الدية على العاقلة وجعل ذلك خطأ وأما انه
 علم بالعفو ومع ذلك قتله ان لم يعلم بالحرمة وقال طنت ان قتله يحل فان
 لا يقتل ولكن تجب الدية فاما اذا علم بالحرمة فقتله فانه يقتل من
 الذخيرة وان علم الرامي انه مسلم وانه اخرج مكرها فقصده الرامي بالرمي
 وقتله فالقياس ان يجب القصاص لان هذا مسلم قتل مسلما على الا
 وجهين لا دفع عن نفسه فوجب ان يقتل به كما لو لم يكن المقتول في صف
 المشركين وفي الاستحسان لا يجب لان الرمي الى صف المشركين مما
 لا ذكرنا فكونه في موضع ابحاث الرمي والقتل يصير شبهة في درأ ما يرد
 بالشبهات او نقول المرعي اليه في صف المشركين بصورتهم والصورة
 تورث شبهة والقصاص يسقط بالشبهة فهذا كما قلنا فيمن نزلت
 اليه غير امرأة فوطئها فولدت فانه يثبت النسب وان لم يكن هنا
 حقيقة فراش لما انه يصور بصورة الفراش فكل ذلك لثبات النسب
 ولكن تجب الدية لان المال يثبت مع الشبهات وقد اتلف نصا
 متقومة ويكون الدية في ماله لان فعله عدا من العتابة ولو
 وجد في داره رجل قتل فاقسامته والدية على عاقلة يدخل معهم صاحب
 الدار ولو كان في البيت رجلان فوجد احدهما مذبوحا فالدية على

عاقلة الآخر عند أبي يوسف سرح وقال محمد سرح لا شيء عليه من
 انكا في لا بني يوسف سرح ان الطاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فلا يعتبر
 ذلك التوهم كما لو وجد قتيلا في محلة لم يلبثت الى هذا التوهم وان ^{جد}
 قتيلا في الدار فاقسامته على قومه ويدخل العاقلة في القسامته ان كان ^{نوا}
 حضورا وان كانوا غيبا فاقسامته على رب الدار كس عليه الايمان
 وهذا عند أبي حنيفة ومحمد سرح وقال ابو يوسف سرح لا قسامته على
 العاقلة ^{له} من السراجية لو وجد القتيلا حرا او عبدا ولم يعلم من قتله
 يستخلف خمسون رجلا منهم يتخيرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علنا ^{له}
 قاتلا فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالديتهم من الذخيرة ثم القتل
 اذا وجد في دار رجل فالدية على عاقلة صاحب الدار باتفاق الروايات
 والقسامته على صاحب الدار في رواية وفي رواية اخرى القسامته
 على عاقلة صاحب الدار ^{جد} من التماس خانية وفي الذخيرة واذا
 الرجل قتيلا في دار ابيه او ابنه او المرأة في دار زوجها فالدية على ^{حب}
 الدار والقسامته على عاقلة ^{قله} وفي الخانية وجبت القسامته على العا
 ولا يحرم عن الميراث ^{حل} من اتي ببع وقال محمد سرح لو وجد ابن الز
 واخوه قتيلا في داره فان على عاقلته دية ابنه واخيه فيرثها هذا
 ان كان وارثا من التهذيب ولو وجد الابن قتيلا في دار ابيه او
 اخيه فالدية على عاقلته وان كانا وارثيه ولو كانا اثنا في دار
 فوجداهما قتيلا يضمن الآخر دية ^{رح} وعند أبي يوسف ومحمد سرح

لا يضمن للمقتل من المبسوط ولو وجد الرجل قتيلا في دار ابنه ففيه القصاص ^{بمقتله}
والدية لان الاب اذا قتل الابن او الابن اذا قتل اياه لا يهدر دمه
فاذا كان هكذا اصار هو والاجنبي سواء فقتل فيه القسامة والدية ^{علي}
اعاقلته من التجريد وان وجد في دار ابنه او اخيه فعلى عاقلته
وان كان هو وارثه من العتابة ولو وجد في دار وارثه لا وارث
من غيره لم يحفل عاقلته له ولو وجد في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصفان
فاذعن كل واحد القتل على صاحبه فلان ثلث الدية على عاقلتها وللبنات
سدس الدية على عاقلته لان له ثلثا القتل نصفه واحد في نصيبه فهذا
ونصفه وهو الثلث في نصيب اخيه فيثبت ولها السدس على عاقلته
اخيه من الكافي وان وجد القتل على دابة يسوقها رجل او ثورها
او هو راكبها فالدية على عاقلته دون اهل المحلة لانه في يده فصار كما
لو وجد في دارهم وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه لان
الناس يبرون في حفظ الممتلكات الخاصة الى المالك والدية على عاقلته لان
نصرته وقوته بهم من النافع واذا وجد القتل على دابة يسوقها رجل
فالدية على عاقلته لوجود الدليل ظاهر ادون اهل المحلة كما لو وجد
في داره فان وجد في دار النساء فالقسامة عليه والدية على عاقلته
من الهداية قاله وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه
لان الدار في يده والدية على عاقلته لان نصرته منهم وقوته بهم
من الذخيرة ولا يقتل مستأمن بمسأمن في ظاهر الرواية لقن شبهة

الا باحة في الخوف - ومنه ايضا واكتفى لا باحة القتل مجردا لحق في قوله
 فانه ان يتجدد الانسان قتل من لا يحل قتله بالحد يد له من الكثرة عصية
 اي من اخذ الكل ان الفرد والباقي مع ذي سهم والاحق الابن ثم
 بنت وان سفل ثم الاب ثم ابه الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم
 الاخ لاب ثم ابنته الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم الاعمام كذالك
 ثم اعمام الاب كذالك ثم اعمام الجد على الترتيب ثم المعق ثم عصية على
 الترتيب من المبسوط واذا قتل الرجل ولداخ وابن صغير فان العصا
 الابن ولا يكون للاخ لان العصا مورث على فراض الله تعالى
 والاخ لا يرث مع الابن فلا يرث العصا وليس للعم ان يستوفي
 بصغير لان لا ولاية للنكاح وليس له ولاية المصالح لانه لا يملك التصرف
 في مال غيره من الناطق باب وجوه القتل والقتل على اربعة اوجها ها
 ان يقتل رجل رجلا فانه يقتل به والثاني ان يقتل رجل رجلا فانه يقتل
 بهما والثالث ان يقتل رجلان رجلا فانه يقتلان بر والرابع ان
 يقتل رجلان رجلا فانه يقتلان نوعا من ذلك فعلى هذا القتل
 ويقتل كامل الاعضاء بناقص الاعضاء واما لو قطع جماعة عضو رجل مثل
 اليد والرجل والاذن والانف ونحوها فقال مالك والمشافعي رجح
 يقطعون به كما في النفس وقال ابو حنيفة واصحابه بر والابو عبد الله
رجح لا يقطعون به وعليهم اليد وكل من قتل احدا فانه يقتل به من ذكرنا
 الاستدعاء نفسا احدها اذا قتل الرجل ولده فلا يقتل به والثاني اذا

ولد ولد والثالث اذا قتلت المرأة ولد ج والرابع اذا قتلت ولد
 ولد هامن كل وجه في قول أبي حنيفة واصحابه وابي عبد الله والشافعي
 معهم وسائر الناس وفي قول مالك وعثمان الذي انجمه فذبحه و
 شهده بما يعلم انه قد قتل قتل بعينه قتل ذلك فذلك بالجرّاح والمنا^{نفس}
 هذا قتل السيد عبده فانه لا يقتل به الا الله يعزر على ذلك والسادس
 هل يقتل الرجل عبداً بينه وبين آخر فلا يقتل به وعليه حصّة الآخر من
 قيمته والسابع اذا قتلت ام الولد سيدها ولها منه ولد فانه لا يقتل
 ولا قصاص عليها ولا امرئ لا نه ليس بولد ان يقتل والده ولا والدته
 وشاخص اذا قتل الرجل المسامح في دماء الاسلام فلا قصاص عليه في
 ذلك في قولهم ولكنه يعزر على ذلك وروى اصحاب الامالي عن
 ابي يوسف راج ان عليه القصاص كالذي في التاسع اذا قتل الرجل
 و٧ و امرئ للمقتول فانه لا يقتل وعليه الدية لبيت مال المسلمين وفي
 قول عبد الله وفي قول بعض الفقهاء عليه القود والعاشر اذا قتل الز^{حل}
 س جلا مع صبي والى دى عشر اذا قتل رجل مع مجنون والثاني عشر
 ان قتل رجلان رجل واحد بها بالجمد والاخر بالخطا فانه لا قصاص في
 ذلك في قول ابي حنيفة وابي عبد الله واصحابه والحسن بن صالح
 ولكن نصف الدية على البايع والعاقل والعامد في ماله ونصف
 الدية على عاقلة الصبي والمجنون والى طي وقول الشافعي راج^{يقتل}
 الرجل ويكون حصّة الصبي والمعتوه والى طي على العاقلة والثا^{يلت}

عشر اذا ورث القاتل شيئاً من نفسه وذلت اذا قتل الرجل اخاه وله
 خواتن آخرون فارادوا قتله فمات احد قبل القصاص ولا يكون له
 ارث يجب القاتل فمات القاتل يرث بعض نفسه منه فلا يقدر
 الآخرون ان يقتلوه والرابع عشر اذا قتل الصبي احد اولا قصاص
 عليه والخامس عشر اذا عفا بعض الورثة ^{من الملتقط} من الرجل
 مراد ان يستكره او امرأة على الفاحشة عليهما ان يقتلاه وان
 قتله فسد ماله هدر اذا لم يستطع الا بالقتل وقد مر من هذه
 المسائل في كتاب الحد ومن هذا الكتاب ^{من تجنيس الملتقط}
 وجد قاتل في دار وقال صاحب الدار قتله انا لانه اراد اخذ مالي
 وعلى المقتول سيماء السارق وهو متهم في ذلك فعن ابي حنيفة
 انه لا شيء على صاحب الدار وفي موضع آخر عليه الدية دون
 القصاص ^{من} شرح المجمع رجل مسلم كان حريباً اقرانه اتلف
 مال هذا الرجل حال كونه حريباً او اقرانه اخذ منه الف درهم
 فقال الرجل بل اتلفت مالي واخذت بعد اسلامك وكذب في
 اسناد الاتلاف الى ما قبل الاسلام او اقرانه اتلف خمر ^{من} قالوا
 او خنزيره بعد الاسلام فقال بل قبل اسلامي او اقر ^{قبل} قطعه
 عنقه فقال بل بعد عنقي قال محمد راجح لاضمان في الكفر ^{بعض} قالوا
 من الذخيرة من امست رجلاً حتى جاء آخر وقتله عمداً او خطأ
 فلا شيء على الممسك وعلى القاتل القصاص في العمد والدية في

وان كان الشق بحال لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه ^{ضيق} الموت والمسئلة بحالها فان القاتل هو الذي شق البطن فيقتصر في
العهد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العداوة ^{تكب} يغربلانه امر
المنكر ولا ضمان عليه لانه ذبح المفروغ عنه وكذا لك لو جرح رجل
رجلا جراحة شحنة الذي لا يتوهم العيش معه وجرحه آخر جراحة
اخرى فالقاتل هو الذي جرح جراحة شحنة هذا اذا كان الجرحا ^ن
على التعاقب وان كانا معا فكلها قاتلان ^{شق} من التهذيب ولو
واحد بطنه ولم يبق منه اضطراب الموت ثم ضرب آخر عنقه ^{فالقصاص}
على الاول ويعاقب الثاني ولو عاش بعد يوم او بعض يوم او
الاول يداه ثم ضرب آخر عنقه فعلى الاول الارش وعلى الثاني
القصاص ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالاب والابن ^{جني}
او الخاطي والعامد او الصغير والكبير او السبع والانسان اذا قتل ^{عند}
اشافي روح يقتل شريك الابس من الزيادات العنائية ولو ادعى
الولي الخطأ واقرا القاتل بالعهد لا يجب شيء لان دعوى المال ينافي
وجوب القصاص ولو ادعى العمد عليهما فقال احدهما قتلنا ^{عند}
وجحد الآخر القتل اصلا يقتل المقر لانه اقر على نفسه بالقصاص ^{والولي}
يدعي ذلك وشركة الآخر لم تثبت لانكاره والعذر لا يكون ^{شبهة}
حتى لو كان احد يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء ^{مر}
ولو قال احدهما قتلته انا وفلان عمد او انكر الآخر او قال الآخر

قتلناه آياه وكان خطأ وقال الولي لا بل انت قتلت وحدك عداك
 له ان يقتله لاتفاقهما على القصاص وشركة الآخر لم تثبت لتلك
 الولي ^كمن القنية اصابت العجلة صيا فكسر رجله وصاحبها را
 عليها وقال كنت نائما فطيه امرش الكسر ^ك ومنه والضمان
 على سائق الجولة ولم يفصل بينهما اذا البصر ^ك ولم يبصر لان سوق الدابة
 في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة ^ك من الخائفة رجل يسوق
 حمارا الخطب في الطريق فقال كوست كوست وقد امد رجل ^ك لم يسمع
 ذلك حتى اصاب ثوبه وتخرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوت الا
 اند لم يتهيأ للتبني لصيق المدة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره
 وان امكنه التبني فلم ينتج بعد ما سمح لا يضمن السائق ^ك من عمدة
 الغاوى اذا شئ موضحة فبرأت ونبت الشعر فلا شئ عليه عند
 ابي حنيفة راج قال ابو يوسف راج ^ك تجب حكومة العدل وكذلك
 الحكم في الجراحات اذا برأت ^ك من التجريد وكل شئ ليس فيه امرش
 معلوم ففيه حكومة عدل ^ك من التهذيب وذكر الخصى والعندين
 حكومة العدل وهو ما يرى القاضي بمشورة من اهل البصرة وقل
 يقوم لو كان عبدا مجنيا ويقوم غير المجني مجنيا فتجب نسبة النقصان
 من قيمته من دية لو انتقص عشر القيمة يجب عشر الدية و
 الاول اصح واعم واحوط ^ك من الجواهر رجل ضرب رجلا لطمته
 فسقط سن منه يجب القصاص ^ك من السراجية رجل ضرب

سن رجل فتحرك فانه يستأني حولا فان اخضر او اسود فقيه كمال
 الدية وان اصفر تجب حكومة عدل اذا اقلع سن رجل لم يقطع سنه
 ولكن يؤخذ بالمبرد الى ان ينتهي اللحم ويسقط ما سواه كذا ذكر القائل
 اذا نزع سن رجل فانه لا يستأني ^{لحم} من التارخانية وروى الحسن بن
 عن ابي حنيفة ربح في السن اذا نزعته ينظر به سنة وان لم ينبت اقتصر
 منه وفي الاصل يقتصر من ساعته وذكر شيخ الامام في شرحه انه يقطع سن
 القلع والقرع والقرع واحد وفي القتاوى الخلاصة فلما صلا ان النزع
 مشروع والخذ بالمبرد احتياطاً ^{لحم} من الخلاصة وفي لؤن ولؤن ^{سفن} الى بؤ
 ربح قيمت قلع سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلك في الصبي ولكن ينظر متى
 يبرأ موضع السن اما اذا ضرب سن رجل فتحرك ينظر حولا لما مر في
 البيوع اشارة الى انه يؤجل ايضا وفي القتاوى ايضا لا يؤجل في البؤ
 وقال الامام السر حسي ربح في ريات الاصل يستأني حولا في الكبر لا
 تبانه في الكسر والقلع وهكذا في شرح الشافعي ربح وهكذا في المنتقى
 وفي الزيارات وبالاولى يعني في البائع ^{لحم} من الخلاصة ان النزاع
 مشروع والخذ بالمبرد احتياطاً ^{لحم} من شرح القتاوى ان الجنائيات
 يعتبر ما لها لا حالها الا يرى انه لو جرح رجلا فانه لا يعتبر حالها ولكن
 ينتظر ان يرى الى النفس هل قاتلا وان لم يرس الى النفس جعل جاز
 من حاشية الشافعي لو جرح انسان رجلا والظاهر انه مال الجرح
 ينتظر مال امرءه فلا يجعل في الحكم بايجاب ارشها لجواز ارتفاع ^{لحم}

من الهداية قال وان شهد انه قتلته وقال لا ندري باي شيء قتلته ^{ففيه}
الدية استحسانا والقبول لا تقبل هذه الشهادة لان القتل يختلف
باختلاف الآلة فجهل المشهود وجرا الاستحسان انهم شهدوا بقتل
مطلق والمطلق ليس بمحل فيجب اقل موجب وهو الدية ولا ندري ^{اجام}
في الشهادة على اجمالهم بالمشهود عليه ستر عليه ^{منه} ومن شهر
على المسلمين سيفاً فعليه ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شهر
على المسلمين سيفاً فقد ابطر دمه ولا ندري باي شيء قتلته ببيعته
ولا ندري باي شيء قتلته فاعاقل عن نفسه فله قتله وقوله فعليه وقول
محمد راجح في اصل الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة
الى الوجوب والمعنى وجوب دفع الضرر ^{منه} وفي سرقة الجامع الصغير
من شهر على رجل سلاحا ليلا او نهارا او شهر عليه عصا كبيرة ليلا
او نهارا في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه
لما بيننا وهذا لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل ^{منه}
ومن شهر على المسلمين سيفاً فعليه ان يقتلوه لقوله عليه السلام
من شهر على المسلمين سيفاً فقد ابطر دمه ولا ندري اذا شهر عليهم فقد
حاربهم فبطلت عصمته للحارب كما بطلت عصمته دماء اهل البغي
بالحاربة ولا ندري قتله قتل المسلمين فوجب عليهم دفع قتله ولم يتمكنوا
منه الا بقتله فكان قتله مستحاضا وقوله فعليه يشير الى الوجوب لا
دفع الضرر واجب ومن شهر على رجل سلاحا ليلا او نهارا في ^{مصر}

او غير مصر وشهر عليه عصا ليل في مصر او نهارا في غير مصر فقتله
المشهور عليه عدا فلا شيء عليه لما بينا وهذا لان السدح لا يثبت
فيحتاج الى دفعه بالقتل وهذا الدافع واجب فلا يصلح سببا للقضاء
من المصنف قصد انسان قتل انسان بالعصا في مصر ^{بالقصد} فقتله
بالسيف لزمه القصاص وقال لا قصاص عليه فيد بالمصر لانه اذا
في المفازة ليل او نهارا لا قصاص عليه اجماعا وقيل بالعهدة لانه اذا
قصد بالسيف لا يلزمه القصاص بل يترك او نهارا اجماعا من القصاص
المصغر في باب قطع الطريق من ترحح الطحاوي سرح وان شهير
في مصر نهارا ما يثبت كالعصا المصغر لا يباح قتله ولو قتله ضرر ولو
في المفازة او في موضع لا ينفقه الغوث او في مصر ليل يباح قتله
ولو قتله لا يضمن وان شهرا ما لا يثبت كالسيف والسلاح والحجر ^{الكبير}
يباح قتله دفعها عن نفسه لا يضمن به من الذخيرة رجل شهير على
رجل سلاحا فان وقع في قلب المشهور عليه ان جاء ليقتله او ليضربه
اولياخذ ما له حل له ان يقتله وان ضربه المشهور عليه فسقط
من حيث يعلم انه لا يقدر ان يقتل الشاهر المشهور عليه فلا يحل
ان يضربه بعد ذلك وكذلك اذا اراد ان يضربه ففر منه فلا
له ان يتبعه وكذلك لو ضربه الشاهر ضربة ثم امتنع عن الضرب
فلا يحل للمضروب ان يضربه فان ضربه حتى مات الشاهر وقا
برا المشهور فانه يقتل المشهور عليه بالشاهر ^{من المحيط}

الفصل الثامن والعشرين من كتاب الجنايات في آخر المصنفات
 من جنايات الجامع الصغير رجل شهر على المسلمين سيفاً قال حق
 على المسلمين ان يقتلوه ولا شيء عليهم لا نذر صار في معنى الحربي
 والجواب في الحربي كذلك من جامع الشروح وما على القاتل
 بالمثل والحق والتعريق قتل فاعقل في المصنف قوله بالمثل
 كالجر العظيم والخشبة العظيمة والحق بان خنق رجله جلا حتى
 مات فلا قصاص فيه عنده ولكن يقتل سياسة ان اعتاد ذلك
 وعندها ان دام على الحق حتى مات فعليه القصاص وان ترك
 الحق قبل موته ثم مات بعده ينظر ان دام على الحق قد مر ان يجوز
 ظاهره يجب عليه القصاص والا فلا من المصنف نصا في قوله
 بالمثل والحق والتعريق والاقام من جبل او بر من ربه وعندها
 والشافعي راجح يجب فيه القصاص اذا كان الهلاك غالباً
 من جامع الشروح والاصل ان القصاص يتعلق بالعمد المحض لا بالخطأ
 ولا بشبه العمد لانه عليه السلام قال لا قود الا بالسيف والنص معلوم
 اجماعاً حتى يتعدى الى الشباب والتجبر فعلم انه لم يرد به معنى السيف
 وانما اراد به معنى المطلوب منه واختلفوا فيه فقالا معناه ما لا يطبق
 البينة احتماله فيهلك جرحاً كان او لم يكن وقال ذلك المعنى هو
 الجرح الذي ببعض البينة ظاهراً وباطناً ثم العمد ما تعمد به بسلاح
 او ما اجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالحمد ومن الخشب وليطة

لقصب المروحة المجددة والنار وتشتهر العمد ان يتعمد الصرب بها
 بسلاح ولا اجري مجرى السلاح عنده وعندهما هو ان يتعمد ضربه
 بما لا يقتل به غالبا كالقتل بالسوط والعصا الصغيرة قال القتل بالثقل لا يوجب
 القصاص وقال لا يوجب ^ل ومنه ولو ضرب رجل له بكافركرت ^ت فإ
 ان ضربه من قبل الحديد ففيه القصاص وان ضربه من قبل الخشب
 فلا قصاص فيه وقد ذكرنا ان المعتبر هو الجرح او الحديد ضرب ^ج حلا
 بسيف في نحر فخرق السيف العمد وقيل له قال ابو حنيفة راح لا قصاص
 عليه وقال محمد راح ان كان العمد ثقيلان ضربه به وحده قتل
 وهو بناء على ما عرف من اصل ابي يوسف ومحمد راح ان المعتبر
 عندهما ان يحصل القتل باله يقصد بمثل ذلك القتل ويقصد بالقتل
 عادة و ابو حنيفة راح يعتبر دليل القصد على ما قد مناه من التهكيب
 اما العمد ان يقصد ضربه باله جارحة كالسيف والسم وليطة القصب
 والتعريق بالنار اما التعريق والتعريق والقتل بالحجر الكبير وكل ما يقتل به غالبا
 او غير غالب لكن لا يخرج اذا قصد فهو شبه عمد وقالوا والشافعي ر
 ما يقتل به غالبا عمد اما الحديد الذي لا حد له كالعمود والحجر فيه ^ت ر
 عن ابي حنيفة راح ^ل من التفسير البستي وقوله الحجر بالحجر والعبد بالعبد
 اختلف اهل التأويل في ذلك على اربعة اقوال اولها انها نزلت
 من العرب كانوا اغرة اقوياء لا يقتلون بالعبد منهم الاحرار وبالمر
 الا رجلا استطاله بالقوة واذ لا بالغرزة فنزلت فيهم

١٩٠ يذره و قول شعبي وقناده مرض والثاني انها نزلت في قريتين كان
 بينهما قتال و قال على عهد النبي عليه السلام وفيهم قتلى من رجال
 ونساء وعبيد فنزلت فيهم هذه الآية فجعل النبي عليه السلام الدنيا
 قصاصا بعضها ببعض دية الرجل بدية الرجل ودية المرأة بدية المرأة
 ودية العبد بدية العبد ثم اصلح بينهم وهذا قول السدي مرض
 والثالث قول علي بن ابي طالب مرض كان يقول اياها قتل عبد فهو
 قود فان شاء مولى العبد ان يقتل الحر قتلوه وقاصوهم بثمان العبد
 من دية الخوادم والى اولياء الحر بدية دية و اياها عبد قتل حر فهو
 قود فان شاء اولياء الحر قتلوا العبد وقاصوهم بثمان العبد واخذوا
 بدية دية الحر و اياها رجل قتل امرأة فهو بها قود فان شاء اولياء المرأة
 قتلوه وادوا نصف الدية الى اولياء الرجل و اياها امرأة قتلت رجلا
 فهي به قود فان شاء اولياء الرجل قتلوها واخذوا نصف الدية
 والرابع ان هذا الحكم كان ثابتا في اول الاسلام ان يكون الزجل
 بالرجل والمرأة بالمرأة والعبد بالعبد ثم نسخ بقوله تعالى وكتبنا
 فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين وهذا قول ابن عباس
 مرض من الكافي ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد للهجمات منها قوله
 تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وقوله تعالى كتب عليكم القصاص
 في القتلى وقوله عليه السلام العمد قود من الكفر ودية المرأة
 على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها ومنه وفي كرسى

الابن وخمس مائة درهم

كتماننا شرح الطحاوي اعلم بان الوصية ايجاب الملك بعد الموت كالميراث
الا ان الفرق وقع بينهما ان الميراث يدخل في ملك الوارث
من غير قبول والوصية لا تدخل في ملك الموصي له من غير قبول ^{القبول}
على ضربين قبول بالصرح وقبول بالدليل والصرح ان يقول قبلت
بعد موت الموصي والدليل ان يموت الموصي له قبل القبول والرد
بعد موت الموصي فيكون موته قبول الوصية ويكون ذلك ميراثا
لو ارثته ^{من التهنيت} ولو مات قبل القبول او اورد ملكه وارثه
وموته كقبوله ^{من الفصول} ان الولاية في مال الصغير الى الاب
وصيه ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص احد افا لولاية
الى الجد وهو اب الاب ثم الى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن
فالقاضي ومن نصبه القاضي فهو لاء كلام ولاية التجارة بالمعروف
في مال الصغير ^{ومنه ايضا} والاب والجد وصيهما اجارة عبد
الصغير وسائر املاكه واهواله فاما غير هؤلاء فمن الصغير في حجره
فانه لا يملك اجارة مال الصغير اليه لانه ليس لغير هؤلاء ولاية
التصرف في مال الصغير ^{من القصة} اذا اذن القاضي الصغير في
التجارة وله اب او جد صار ما ذونا الوارث يستخلص التركة
المستغرقة بالدَيْن بقيمتها لا بالدين المستغرقي يمنع الملك للوارث

حتى لا يملك بيعها ولا هبتها ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ ولو
اعتق ثم سقط نفذ من الكنز ومن عقد منهم وهو يعقله محرز
الولي أو يرضيه من السراجية لو اذن القاضي الصبي بالتصريف
والاب يا بني صح الوصي اذا اوفى عدد الكفن ضمن الزيادة فان
تراد في الكفن ضمن الكل من الفصول الوارث لا يملك بيع التركة
المستغرقة بالدين الا برضا الغرماء حتى لو باع لا ينفذ من
فتاوى شيد الدين التركة اذا كانت مستغرقة بالدين كانت
ولا يترابح للقاضي لا للورثة لانه لا ملك للورثة فيها فلا يكون لهم
ولا يترابح من فتاوى القاضي الامام فخر الدين شرح رجل ما
وعليه ديون مستغرقة للتركة فباع الورث شيئا من التركة لا
يبعه على الغرماء الا برضاهم من وذكر شيد الدين في فتاواه
التركة اذا لم تكن مستغرقة بالدين والغريم اثبت الدين على
واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضي ما بحصته من الدين
وليس له ولا يترابح نصيب غيره ليقضي الدين لان ذلك ملك
الوارث الاخر لان التركة غير مستغرقة من شرح الطحاوي
الولاية للصغير والصغير للغير في احد الامرين اما في المصالح
او في المناكحة اما ولاية المناكحة فوضعها كتاب النكاح اما ولاية المصالح
فالى الاب ان كان حيا وان كان ميتا فالوصي الذي جعله الاب
وصيا ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص الى احد او مات

وصيه ولم يوص احدًا فالولاية الى الجد اب الاب فان مات الجد
فالى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاض
فلهم ولاية كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة
ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال جميعا في المنقولات والعقار
فان كان بيعهم واجارهم بمثل قيمته او اكثر او باقل قدر ما يتغاي
الناس في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغاي الناس فيه لا يجوز
من الصغير بيع الوصي عقار اليتيم بمثل قيمته يجوز ولم يشترط
في الكتاب شيئًا آخر قال شمس الائمة الحلواني راج هذا جواب
السلف اما جواب المتأخرين انه انما يجوز باحدى شرائط ثلث
اما ان يرغب فيه رجل بضعف قيمته او للصغير حاجة الى ثمنه او
على الميت دين ولا مال له الا هذا او بد يفتي ^{ال} من الترخيص اذا كان
على الميت دين او اوصى بوصيه وهي دسراهم او دنا نير ولا دسراهم
ولا دنا نير في التركة والورثة كبار حضور فللوصي بيع كل التركة
وقال ليس له ذلك الا في قدر الدين والوصية والفتوى على
هذا وهذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه يجوز في الكل اتفاقا
وهو ما اذا كان الورثة صغارا كلهم وكذا اذا كان الورثة كبارا
غيبا والتركة عرض وفي وجه لا يجوز اتفاقا وهو ما اذا كان
الورثة كلهم كبارا حضارا وقد باع بمثل القيمة وفي وجه خلا
ما مر تقسيم آخر هذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه يجوز في الكل

اتفاق وهو ما اذا كان الدين مستغرقا للتركة ولا يؤدى الورثة ^{بينه}
وفي وجه لا يجوز اتفاقا في الكل ولا في البعض وهو ما اذا اديت ^{الورثة}
دينه ونفذت اوصيته من مالهم لم يبق للوصي بيع التركة اصلا ^{في التركة}
خلاف وهو ما اذا كانت التركة غير مستغرقة بالدين والوارث
لم يرد الدين والوصية والوضع في الوصي للاحتراز عن القاضي فانه
يجوز بيع القاضي للدين والوصية في كل التركة بالاجماع ^{من النور}
سئل ابو نصر مراح عن غرماء وورثة تقدموا الى القاضي فرجموا ان
فلانا مات ولم يوص الى احد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم
ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قال ان فعلت رجوت
ان يسعد ذلك ان كان يعرف عدالة الوصي ويصير وصيا ان
صدقوا ^{من} القاضي انما في الخلاصة المرأة تأخذ مهرها من
التركة من غير رضا الورثة ان كانت التركة دراهم او دنانير
وان كان شيئا يحتاج الى البيع تباع ما كان اصله وتستوفي صداقتها
وسواء كانت الوصية من جهة نرجها او لم تكن وتأخذ من غير رضا
صاحب الورثة وفي البيع انما يجوز بيع الاصل ان كانت وصيته
من القاضي الحاوي وسئل ابو نصر عن اوصى الى امرأة وترك
نساء والمرأة عليه مهر كيف تأخذ مهرها من هذا الصياح ^{كل}
ان كان لزوجها من الصامت مثل مهرها فلها ان تأخذ من الصامت
ان لم يكن له صامت فلها ان تباع ما كان اصله لبيع وتستوفي

صداقتها من ثمنه - وفي فتاوى النسفي سئل عن مات وبيد
 امرأة ألف درهم نقد فأخذت بمهرها بغير رضا عرس الوفاة
 قال يجوز فان استحلقت بالله ما في يدها من تركته من الدراهم
 التي يجب عليها اخراجها ليقسم بين الورثة فحلقت قال لا تأثم
 فان لم تأخذ هذه الدراهم وطلب من هذا الوصي ايفاء المهر
 من هذه التركة وانكر الوصي ذلك فاقامة البينة على دعواها
 من المهر على ذلك الوصي هل تقبل قال نعم - من التنازل خالي
 سئل ابوالقاسم عن مات وتولت اموالا واولاداً صغيراً فادعى
 رجل ديناً على الميت وادعى رجل آخر وديعة وادعت المرأة
 مهرها للوصي ان يؤدي ذلك من غير حجة قال اما الدين
 والوديعة فلا بد من اثباتها عند الحاكم واما المهر فان ادعت
 مقدام مهر مثلها فن ذلك واجب وكفى بالنكاح شاهداً -
 وفي الحانية يدفع اليها مقدام مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهراً
 معروفاً ويكون النكاح شاهداً لها - من الصغرى رجل في يده
 ألف درهم لرجل مات وعليه ألف درهم دين معروف فانها
 عليه وتلك انما معروف فقط المستودع ألف للغير لم ^{يضمن}
 لان ألف للميت وقد قضاها الى من له الحق وهو غير الميت
 وليس للدين ميراث حتى يقبض الدين هذا كله من آية هشام
 عن محمد راج وذكروا قبل هذا قال محمد راج عدا ^{سيف}

من مات وله غلام قد كاتبه على الف وعلى الميت دين الف
 هذه امكاتب الغريم اقتناه من ماله على مولاه بغير امر الوصي
 وفي القياس باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي لكن قد
 القياس ونعتق المكاتب باء المال الى الغريم - من الفصول
 وذكر في بيعه ولللاب ان يسافر بمال الصغير والصغيرة وله
 ان يدفع ماله مضاربة الى غيره وله ان يدفع بضاعته وان
 يوكل بالبيع والشراء والاستيجار وان يودع ماله وان يكاتب
 عبده ويتزوج امته ولا يزوج عبده ولا يعير ماله ولله قضاها
 وفي الاستحسان له ذلك وله ان يجعل مضاربة عند نفسه
 ويشفي ان يشهد على ذلك عند الا بداء ولولم يشهد يحل له
 ذلك فيما بينه وبين ماله ولكن القاضي لا يصدقه وكذلك اذا
 شاركه وراس ماله اقل من مال الصغير فان اشهد يكون الربح
 على ما شرط وان لم يشهد يحل فيما بينه وبين الله تعالى ولكن
 القاضي لا يصدقه ويجعل الربح على قدر راس مالها وكذلك
 هذا كله في الوصي - وذكر في المبسوط يعين هذا في حق الوصي
 فقال للوصي ان يتجر في مال اليتيم وان يدفع مضاربة وان
 يعمل في مضاربة وان يبضع ويشاركت واذا لم يشهد الوصي على
 نفسه انه يعمل به مضاربة كان ما اشترى كله للورثة لانه لا يدعي
 استحقاق بعض الربح من مال الوراثة لنفسه وما لا يستحق ذلك

لا بالشروط فما لا يثبت الشرط عند القاضي لا يعطى له شيء من المال
 وذكر في شرح الطحاوي ايضا وليس للاب ان يعتق عبد الصغير
بماله ولا بغيره مال ولا ان يهب ماله بعوض وبغيره ولا ان يقر
 من التماس حانية وفي الحانية ذكر الخصاف سرح اذا كان في الورثة
 صغيرا وغائب ولم يكن في يد ي الغائب ولا في يد ام الصغير شيء
 من التركة بل كان في يد المحصور الكبار وطلبوا القسمة من القاضي
 يجعل للصغير وصيا يقوم بالقيمة ويقبض حقه ويجعل للغائب وكيل
 يأمرهم بالقسمة فان كان في يد الغائب شيء من التركة لا تقسم
 حتى يحضر الغائب او يقيم البينة على ان ذلت ميراث بينهم
 وعلى عدد الورثة فح يقسم وذكر في الجامع ان لا يقسم وان اقامت
 البينة ما لم يحضر الغائب ولو كان شيء من التركة في يد ام الصغير
 لم يجر فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان شيء من التركة في يد
 الغائب وثمة لا يقسم من المضرات في الكبرى اذا تصرف
 واحد من اهل السكة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصي
 للميت وهو يعلم ان الامر لو رفع الى القاضي حتى ينصب وصيا
 فانه يأخذ المال ويعسده افنى ابونصر الدبوسي سرح بان تصرف
 جائز للضرورة قال قاضيان سرح هذا استحسنان وبديفتي عمر
 نزل في بيت سرح فمات وتوكت دراهم ولم يوص يرفع سرح
 البيت الامر الى الحاكم حتى يأمره بشراء الكفن من ماله فان لم

القاضى كفته كفا وسطا كما من قبل هذا كذا ذكرهنا وهذا اذا لم يعلم مفسدة
 في الرفع الى القاضى اما اذا علم فلا كما ذكرنا وعن ابي سليمان الجرجاني ^ح
 انه قال مات رجل يقال له ليث المرنري سرح ولم يوص الى احد فباع
 محمد سرح متاعه وكفته في بيع من يزيد ولم يكن محمد اقصيا يومئذ قال
 هو الحق عندنا من المهدايترو بيع الوصي على الكبير الغائب جائز
 في كل شيء الا في العقار لان الاب يلي ما سواه ولا يليه وكذا وصيه فيه
 وكان القيا من ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا لان لا يملك الاب على
 الكبير استحسانا لما انه حفظ الشارع الفساد اليه وحفظ الثمن اليسير وهو
 يملك الحفظ اما العقار محصن بنفسه ^{نوا} من النهاية والوجه الثاني اذا كان
 حيا فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقولات لان بيع
 المنقولات من جملة الحفظ ولا يبيع العقار لانه لو باعه لاجل الحفظ وبيع
 العقار ليس من الحفظ ولو خيف هلاك بناء العقار هل يملك بيعه
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يملك استدلالا بالمنقول وقال بعضهم
 لا يملك وهو الاصح لان الدار لا تهلك غالبا فيبغى الحكم عليه لا على
 النادر من الكافي حتى لو خيف هلاك العقار او هلاك بناءه
 قيل يملك لان البيع في هذه الحالة من الحفظ والاصح انه لا يملك
 من اصول انقضاء ولا يبيع العقار لان بيع الدمار ليس من
 الحفظ ولو خيف هلاك بناء العقار هل يملك بيعه قال بعضهم
 يملك استدلالا بالمنقول وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح ^{من}

ادب القاضى للخصاف قال فان كانت للصبيان مال فتقتسم في اموالهم
 ولو كان فيهم وارث كبير اخذ حصته ورثة صغار وكبار وفي التركة دين
 وعقار توى بعض المال وانفق الكبير البعض على انفسهم وعلى الصغار
 فيما توى فهو على كلهم وما انفق الكبير ضمنوا حصته الصغار انت كانوا
 انفقوا بغير امر القاضى او الوصى وما انفقوا بامر القاضى والوصى عليهم
 حسبت لهم مثلهم ^{من المحيط} واذا وصى لام ولده ثلث ماله في حصته
 او في مرضه ثم مات فانه يصح الوصية لها من الثلث وهذا الاستحسان
 وكان القياس ان لا يصح الوصية لام الولد وكذا في الصنوان الاصلح
 من الفتاوى الناطقى واما العبد فعلى سبعة اوجها احده ان يوصى
 لعبد نفسه بشئ فهو باطل لا يكون والثاني لعبد وارثه فانه ايضا لا يكون
 والثالث ان يوصى لعبد رجل غير وارث فانه جائز وهو لمولى العبد
 والرابع ان يوصى لام ولده فهو جائز ايضا من الثلث والخامس ان
 يوصى لمدبره فهو جائز من الثلث والسادس ان يوصى لعبده بجزء
 فهو جائز وكان مدبره يعتق من الثلث بعد موته ^{من المحيط}
 في المستقى اذا قال ان مت من مرض هذا فطلانة حرة وما كان في
 يد ها من شئ فهو عليها صدقة قال امرى ذلك جائز على وجه الصدقة
 ولها ما كان في يد ها يوم مات وعليها البيعة ان هذا كان في يد ها
 يوم مات ^{من التهذيب} ولو قال انت مدبر او دبرت انت
 حرا وان مت فانت حرا ووصيت برقبك او بثلث مالي ونحوها

من الالفاظ التي تنبئ عن العتق بعد الموت يصير مدبرا وحكما الله
لا يجوز تمليك من بيع وغيره خلافا للشافعي راجح ^{سئل} من الخاوي ^{سئل}
عن اوصى بعتق عبده واوصى لهما بصله وللعبد متاع وكسوة كسائمهم
صاحبهم ومتاع وصيه غير لمولى لهما قال لا يكون للعبد من ذلك المتاع
شيئا الا ما يوارى عورتهم ^{سئل} من الصيرفية ^{سئل} البرهان ^{سئل}
قال ابن كثير رازا وكيد واعطوا لها عشر ون دينار ذهبا بعد موته
هل تصح هذه الوصية بالذات ^{سئل} قال نعم لان هذه وصية بعد العتق
وبعد العتق صارت اجنبية الا يرى ان الوصية لام الولد تصح بهذا
الطريق لان ثبوت حكم الوصية ما بعد موت المولى وبعد موت
المولى يعقوب ثم تبين حكم الوصية ^{سئل} من الخاوي وفي فناء ابن الفضل
سئل عن اوصى ان يعق عنه امه كذا او يعطيها من ثلث ماله كذا
قال ان كانت الامم معينة جاز لها الوصية بالعتق وبالمال وان كانت
بغير عينها جازت الوصية بالعتق ولا يجوز بالمال ^{سئل} من الكافي
ومن عجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضي غيره اذ لو لم يفعل ذلك
لتضرر الوصي بعجزه عن التصرف او الورثة بتلك التصرف ولو
شكا اليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فربما يكون
الشكا كاذبا ويريد التخفيف على نفسه ولو ظهر عند القاضي عجز
اصدا استبد له رعاية للنظر وان كان قادرا على التصرف امين ^{سئل}
للقاضي ان يخرج دانه لو اختار غيره لكان دونه لانه مختار الميت

وغيره لا مكان البقاء له ^{اولى} الا يرى ان يقدم على اب الميت مع كمال
 شفقة فلا ت يقدم على غيره احق وكذا اذا ثلث الوارثة او بعضهم
 الوصي القاضى فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبد له منه حياة لان
 الموصى اختاره ورضي به فالشاكى قد يكون غافا في شكواه ^{يشين} فحالم
 خائنه لا يحتاج القاضى الى الاستبداد به فان علم خيانتة عزله لان ^{الموصى}
 اعتمد عليه لا مانتة والظاهر انه لو علم خيانتة يعزله والقاضى بعد
 موته قائم مقامه في النظر له فيعزله ويقوم غيره مقامه نظر الميت
 من شرح الطحاوي قال الاولياء اليا لعون الاحرار على ثلث مراتب
 اما ان يكون الوصى امينا ولكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف
 وغيره فللقاضى ان يشد عضده ما بين آخر ولا يعزله لانه امين
 واما ان يكون الوصى قويا امينا يمكنه القيام على مال الميت والحفظ ما
 يحتاج اليه من التصرف فليس للقاضى ان يعزله واما ان يكون الوصى
 خائنا قد ظهرت خيانتة فللقاضى ان يعزله وينصب وصيا اخر امينا
 حتى لا يتوي تركة الميت ^{من} الطحاوي وعن الحسن بن مطيع قال
 سألت بشر بن عياث عن اذا اتهمه القاضى قال في قول ابي حنيفة
 راح يجعل القاضى معه غيره قال ابو يوسف راح يخرججه وهو القيا
 لان اباه لو كان حيا وخيف عليه من مال الصبي يخرججه من يده ^{قالوا}
^{منها} اولى من الفتاوى الصغرى الوكالة بعد موت الموكل وصاية
 ويصير وصيا والوصاية في حال حياة الموصى وكالة علم ان كل واحد

يُعتقد بنقطة الآخر والعبرة بحالة الحياة وبعد الموت من التباين
رجل قال للآخر في وصيته بالفارسية يمارى دار فرزندان ^{من} ماسيس
فقد جعله وصيا في تركته وكذا الوقال تعهدهم وقم بامرهم وما يجري
مجره والوقال المريض غم كما من وأن فرزندان بخورند بعد از وفات او
قال فرزندان مرا ضايع همان يصير وصياهم من عنوان القضاء ^{سئل}
عن امرأة قالت لزوجها في مرض موته الى من تسلم اولادي قال اليك
واسلمها الى الله تعالى قال نصير المرأة وصيته من التهنيد ^{وصي}
الى رجل في نوع يكون وصيا في الانواع كلها خلا فالحمد ونسرح فرج
من الظهيرية الوصي اذا حضرة الوفات واوصى الى رجل اخر ^{مسئلة}
على ثلثة اوجه اما ان قال اوصيت اليك في مالي وفي ما زالميت ^{الاول}
ففي هذا الوجه يكون وصيا في التركيتين واما ان قال اوصيت اليك
ولم يزل على هذا ففي هذا الوجه يكون وصيا في التركيتين واما ان
قال اوصيت اليك في تركتي ففي هذا الوجه عن ابي حنيفة رح اندو ^{وصي}
في التركيتين وقال صاحبه هو وصي في تركته خاصة ^{الطحاوي} من شرح
قال وكل مريض صار به صاحبه ذافر اش ثم مات عنه صار حكمه حكم
المريض ^{من} الحاوي وسئل ابو بكر عن مرض الموت الذي اضناه ^{قال}
قال بعضهم الذي لا يقدر ان يقوم الا ان يقمده انسان وقيل اذا كان
صاحب فراش وان كان يقوم بنفسه وقيل اذا كان لا يقدر على المشي
الا ان يهادي بين الاثنين وقيل اذا لم يقدر ان يصلي قائما وهدى ^{عن}

شداد انه صب ماء في الكونز ثم في كونز آخر وكان مريضاً وقال لو اسرته
 احفظ امره ان يبين له ان فيه قوته ويجوز تصرفه قال الفقيه القول
 الذي قال لم يقدر ان يصلي قائماً احب اليّ وبه اقول ^{في فتاوى} ^{وله}
 التهر وسئل ابو نصر الدبوسي راجع عن به حتمى وهو معلول غير انه ^{صب}
 ويجئ ويجلس ويقوم قال فان المريض الذي لم يصح اقرأه لو اسره
 اذا لم يمكنه ان يتصرف في مال نفسه ^{في فتاوى} ^{هذه} الشفي سئل عن
 المسئلة فقال كثرت فيه اقوال المشايخ واعتمادنا على ما قال محمد بن
 فضال وهو ان لا يقدر على ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار
 من التار حاشية ثم المريض يعتبر بربعائه من الثلث فهو ان يكون
 مريضاً صاحب فراش لا يطيق القيام لحاجته ويعذر له في الصلوة ^{على}
 ويخاف عليه الموت وان طال به المرض ولا يخاف عليها الموت كالنفا
 والشلل ونحوهما كما اذا كان مقعداً او زماً فهذا الا يكون في حكم ^{بعض} المتز
 الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فانه يعتبر من ثلث ماله
 من النسية سبعة اشياء من ثلث مال الميت وصاياه وهباته في ماله
 وصدقاته ومحاباته في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والمهور
 وعقود مكاتبه في مرضه وعقود مدبره من الطهيريّة وحده من
 الموت تكليفه والختار للفتوى انه اذا كان الغالب من الموت
 كان مرض الموت سواء كان صاحب الفراش او لم يكن ^{منه}
 القضاة وكذلك اذا اوصى لواحد من الورثة يتوقف الوصية على

الوصي الى القاضي ولا بينة للمدعي فاسرأ دعي الوصي فان كان الوصي وارثا حلفه لان اقراره جائز في حصته نفسه وان لم يكن وارثا لا يحلف من القينة ومنها انه ادعى على رجل انه وصي الميت تقبل بينته ولا يحلف المدعي عليه ومنها ان من ادعى على ميت مالا او حقاً من الحقوق وقدم وصيه الذي ليس بوارث الى الحاكم فليس له ان يحلفه لان اليمين لرجاء النكول والنكول بذل واقراره وليس للوصي ولا للاب في حق الصغير ذلك ثم ولو كان الوصي وارثا يحلف لانه يملك البذل في حصته ومنها انه اذا ادعى ان فلانا الميت اوصى الى والي هذا فأنكر تقبل البينة عليه ولا يحلف ثم من شرح الطحاوي ولو هلك المال في يد احد الوصيين فانه لا يضمن لاحصة نفسه ولا حصته ثم لان يده كانت امينة سواء كانت مما يحتمل التهمة او لا يحتمل التهمة ولا الا بالخلع او بالاستهلال ثم

كتاب الفرائض

من شرح الطحاوي وذو الرحم لا يرث مع بعدة بحال ولا يرث ايضا مع اصحاب الفرائض الا مع الزوج والزوجة فانه لا يرث عندهما والباقي يكون لذوي الارحام ثم من الذخيرة اعلم ان الكفار يرثون فيما بينهم بالاسباب التي توارث بها المسلمون فيما بينهم ثم من دسره الجور ولا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا الذمى الحربي ولا الحربي الذمى وفاقاً من المتفق ثم المعاني الى انحاء

الارث ^{في} الكفر والرق وقيل المورث ^{في} من عدة الفتاوى ولو
 ترك بنتا فلها نصف ما تركت والباقي للعصبة فان لم يكن له عصبة
 فلها الكل ^{في} من الذخيرة اول من يقسم عليهم الميراث اصحاب ^{في} النكاح
 ثم العصبات من جهة النسبة ثم مولى العاقلة ثم الودعي ^{في} ذوى السهام
 ثم علم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بالنسب ^{في} من
 السراجية اذا مات المعتق عن معتق او معتقة وعن صاحب فرض
 فانه يعطى لصاحب الفرض فرضه والباقي للمعتق ^{في} من السعنة
 وذكر في الذخيرة واذا مات المعتق ولم يترك الا ابنة المعتق فلا شيء ^{في} لبيت
 المعتق في ظاهره واذا اصحابنا سرح وميراث المعتق لبيت المال ^{في} بعض
 مشايخنا كانوا يفتون في هذه المسئلة بدفع المال الى ابنة المعتق لا يقر
 الارث بل لانها اقرب الى الميت من بيت المال الا يرى انها لو كانت
 ذكرا لا يستحق المال كيف وان لم يكن في ثرمانا بيت المال وانما كان
 بيت المال في ثرمن الصحابة والتابعين ^{في} من فانه لو صرف ذلك
 الى سلطات الوقت او القاضي والظاهر انهم لا يصرفون ذلك
 الى مصارفه ^{في} وهكذا كان يفتى القاضي الامام ابو بكر الزرنجري
 والقاضي الامام صدر الاسلام سرح وذكر القاضي الامام عبد الله ^{في} حجة
 في فرائضه ان الفاضل عن سهام الزوج والنزوجة لا توضع في
 المال اليوم لما قلنا ثم يدفع اليهما لان اقرب الى الميت من غير
 فكان المصروف اليهما ^{في} اولي وكذا الابن والابنة من الرضاع ^{في} اذا

